المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

التدخل العسكري الروسي في سوريا

الأهداف والاستراتيجيا

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية

إعداد الطالب إشراف الأستاذ

عبد القادر بن سي قدور د.علي ربيـــج

لجنة المناقشة

أ. د مصطفى صايج	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. علي ربيج	مشرفا مقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. خيدر محمد كريم	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د.علي لراري	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. العاقل رقية	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. بلغيث عبدالله	عضو مناقشا	جامعة مستغانـــــــــم

السنة الجامعية 2018– 2019

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى على منّه وفضله وتيسيره في إنجاز أطروحة الدكتوراه التي أخذت مني جهدا كبيرا في إتمامها فهو القائل سبحانه: ".. وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ.." ونسأله سبحانه أن تكون قيمة مضافة وبكورة إنتاج في حقل الدراسات الإستراتيجية والساحة المعرفية وأن يتقبل مني هذا الجهد المتواضع وأن يجعله خالصا إلى وجهه الكريم.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الفاضل والمشرف الدكتور علي ربيج بخالص التقدير والإحترام وبكل أسمى عبارات التوقير على إرشاداته وتعاونه وإستجابته لي في كل صغيرة وكبيرة، من خلال نصائحه وحسن نبله وتواضعه معي وأمتن له بعد الله على مسعاه وإخلاصه معي، كما أتوجه بالشكر الموصول إلى أستاذي المحترم وقدوتي في المنهج البحث العلمي الدكتور عبد الله بلغيث على مساعدته وإرشاداته المنهجية والعلمية الذي كان بحق قيمة مضافة مع الأستاذ المشرف فجزاهما الله كل خير.

على درب الشكر أتوجه إلى أغلى ما أملك بعد الله ورسوله إلى العائلة الموقرة على سندها ودعمها المادي والمعنوي بدءا من الأخت نصيرة ومغنية وعبد الله وأخي حمو سائلا الله سبحانه أن يكافئهم ويحفظهم ويرفع شانهم في الدنيا والآخرة، كما أتوجه بخالص الشكر والإمتنان إلى كل طاقم مكتبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية على كل التسهيلات والمعونات العلمية التي قدموها لنا على رأسهم الأستاذة والأخت الفاضلة مديرة المكتبة بن بوزيد هجيرة نرجو لها التوفيق في مسعاها العلمي والمهني، كما لا ننسى موظفي مكتبة جامعة بلقايد بوهران وإلى كل الذين أعانوني من قريب ومن بعيد فجزا الله الجميع كل خير الذين ساهمو في إنجاز هذا المشروع العلمي.

اهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع

إلى أبي وأمي رحمهما الله...

ملخص

يعتبر مبدأ التدخل وعدم التدخل من الدراسات التي عكفت عليها الاهتمامات الأكاديمية الكبرى في المراكز الدولية في العالم بسبب التغيرات التي طرأت على مفاهيم العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم بنهج العولمة والقيم الغربية كأيديولوجية تحديثية وقيمية تقود به العالم الجديد بمقاربة صراع الحضارات تترأسه سياسة محاربة الإرهاب الدولي، التي تسعى من خلاله إلى إخضاع العالم إلى أحادية التوجهات الأمريكية التي بنته على إستراتيجية التوسعات الجيوبولتيكية والسيطرة على المقدرات الاقتصادية لدول منطقة الشرق الأوسط، وتعد الجغرافية السياسية السورية رافعة الصراعات بين القوى الكبرى لأهميتها السياسية والأمنية والإقتصادية والجغرافية والحضارية وتعد مرتكز الحرب والسلم في الشرق الأوسط، هذه المعطيات عززت لدى روسيا الإتحادية رفع سقف توجهاتها الخارجية في إعادة إحياء دورها إقليميا ودوليا في إعادة مفهوم الجغرافية السياسية في الصراعات الدولية وبعث المشروع الأوراسي من جديد وإعادة تصحيح العقيدة العسكرية الروسية، وتعزيز دور الطاقة في العلاقات الدولية والعمل مع حلفائها الجدد العمل على إيجاد نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، وتعد أحداث الحراك العربي الفترة الانتقالية التي جاهرت بها روسيا عن فعلها الإستراتيجي بعد تدخلها العسكري في سوريا 2015، أكثر صلابة وواقعية محاولة تغيير نمط السلوك الدولي بدءا من نفوذها الإقليمي التقليدي وصولا إلى المنطقة العربية من البوابة السورية وسعيها المشاركة في تشكيل مستقبل الجيوبولتيك القادم في المنطقة والمناورة إلى الحد الممكن حول لعبة الطاقة في أوراسيا والشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: التدخل- الجغرافية السيباسية- روسيا - سوريا- الطاقة- الشرق الأوسط- الإستراتيجية.

Abstrac

The changes in the course of International Relations after the Cold War has contributed to the principle of intervention and non-intervention which becomes the study of major academic concerns in international centers. The United States of America is leading the world towards globalization and Western values as an innovative and valuable ideology to govern the new world with a Civilizations' conflict approach headed by the policy of fighting international terrorismwhich seeks to subject the world to one of the Americans' orientations built on the strategy of geopolitical expansion and control of the economic potential of the countries of the Middle East. The Syrian geo-political conflicts lever between the major powers, political, security, economic, geographical and cultural importance and the nucleus of war and peace in the Middle East. These data has strengthened the Russian Federation to raise the ceiling of its foreign directions in the revitalization of its role regionally and internationally in accordance with the fourth theory of Alexander Dugin in the re-concept of geopolitics in international conflicts and sent the Eurasian project again and re-rectification of Russian military doctrine, Energy in international relations and work with its new allies to work to create a new multi-polar world order, and the events of the Arab movement is the period of transition that Russia made its strategic action after its military income in Syria 2015, more solid and realistic to change the pattern of international behavior from its regional influence to the Arab region of the Syrian portal and to participate in shaping the geopolitical future in the region and maneuver to the extent about the energy game in Eurasia and the Middle East.

Key words :Intervention- Geopolitics-Russia-Syrai-Energy-Middle East-Strategy

مقدمة

مقــدمة

تعتبر المؤسسات الأكاديمية الغربية مرجعية للدراسات القانونية في العالم من حيث مصداقيتها وفعاليتها، التي أقرّت أن التدخل ومبدأ عدم التدخل يدخل ضمن الجرم الإنساني والسيادي الذي بدأ الإهتمام به من الوجهة التشريعية كان بعد تشييد القواعد الناظمة للدولة الوطنية وإحترام سيادتها الجغرافية منذ معاهدة ويستفالية 1648، وهي جارية على هذا المبدأ القانوني والأخلاقي الذي أصبح يؤرّخ على أساسه حق سيادي للدولة في تأمين حدودها كون أن سلوك التدخل العسكري في واقع العلاقات الدولية جوهره سياسي تحكمه قواعد القوة والمصلحة بالدرجة الأولى التي ترجمت معالمه أثناء الحربين العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة.

ولا ريب أن التدخل العسكري تتجدد مفاهيمه وفق المتغيرات والوقائع التي تضبط حركة تفاعلات العلاقات الدولية وتطورات الأحداث ومخاطر الإنزلاقات الأمنية وتعرض سيادة الدول للإنتهاك أو مصالح الدول الكبرى للتهديد، خاصة أن التدخل شهد توسعا غير مألوف سياسيا وإقتصاديا وعسكريا وأمنيا على المشهد الدولي وإنتهاك أمن الشعوب بشدة خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 من قبل الولايات المتحدة وحلفائها لأجل تثبيت الهيمنة العالمية وتحقيق مشروع القرن الأمريكي، أهلتّها أفكار المدرسة الواقعية إلى رسم إستراتيجية التوسعات الجيوبولتيكية برؤية الصراعات الجيواستراتيجية في إستباحة سيادة الدول عن طريق التدخل العسكري بتغيير الأنظمة السياسية قسرا كما حدث مع أفغانستان والعراق أو مع الأنظمة السياسية التي مسها الحراك في المنطقة العربية في 2011 من أجل تعديل سلوك الدول المعادية مثل حالة النظام السوري والإيراني ودوليا مثل روسيا والصين.

عرفت العلاقات الدولية فراغا إستراتيجيا ومرحلة إنتقالية خطيرة بعد تفكك الإتحاد السوفيتي بعد سقوط وسائل الردع الإستراتيجي على الساحة الدولية، التي أوصلت روسيا الإتحادية بعد 1991 مرحليا إلى غياب مستلزمات الدولة الحديثة في مؤسساتها الرسمية، حيث شهد الوضع الإجتماعي المتردي وغياب الإستقرار المؤسساتي والإنكشاف الأمني وتهاوي الإقتصاد الوطني، معطيات ساهمت إلى تغييب قيم تعميق التثقيف السياسي والتنشئة الإجتماعية وتراجع الحس الوطني في ظل الفوضى الداخلية التي استعرّ فيها السجال والتباين بين التيارات الأطلسية الجديدة والقوميين حول هوية روسيا السياسية الجديدة، وتوقفت عندها الإرادة السياسية لمصالحها القومية في نفوذها

الإقليمي، وتخلّيها عن دورها الدولي القديم الذي خلّف لها أضرارا على مقومات مصالح روسيا الوطنية، حيث غاب عنها صناعة وإتخاذ القرار الإستراتيجي الفعلي في سياستها الخارجية وغياب الرؤية الإحترافية في نهجها السياسي التي أحجمت في تحديد أولوياتها وغياب الأهداف العامة للدولة، لكن مع حلول عام 1996 وتعيين وزير الخارجية يفغيني بريماكوف الذي رسم الأساس السليم والإنعطافة الصحيحة لروسيا كخطوة نحو تدشين السياسة الروسية داخليا وخارجيا التي قامت مبدئيا على بوصلة مقاربة جيوبولتيكية وإقتصادية (النفط والغاز) في تحديد النهج الإستراتيجي الجديد لروسيا التي مهدت للقوميين يترأسهم فلاديمير بوتين إلى مقاعد الكرملين بعد سنة 2000 الذي عدّ المنصّة الفعلية لعودة روسيا إلى توازن القوى ورفع التحدي ضد التوجهات الأمريكية والغربية وصولا إلى تحقيق رغبة التوازن الإستراتيجي في المشهد العالمي.

تناولت الدراسة موضوع جديد في الشرق الأوسط ببعده الجيواستراتيجي والجيواقتصادي والجيوبولتيكي والجيوأمني من بوابة الأزمة السورية، في فترة زمنية حرجة تمر بها المنطقة العربية التي واكبت أحداث الحراك السوري 2011، وأصبحت على أعقابها السياسة الخارجية الروسية بعد إعادة إنتخاب فلاديمير بوتين 2012 أكثر ترشحا وتأثيرا لنموذجها الدبلوماسي الجديد، وأكثر صلابة وقومية وواقعية وأكثر نضجا وإرادة سياسية بفضل تنامي عوامل حيوية منها القدرة الإقتصادية وإستقرار مؤسساتها الداخلية، فالسياسة الخارجية الروسية الذي عرف عنها حراكا ونشاطا غير مألوف في أزمات المنطقة بعد ما خسرت دورها في الأزمة الليبية، تعززت لديها الإدراك السياسي والقومي وأدركت مستحكمات اللعبة الإستراتيجية جيدا في الأزمة السورية ورفضها مفردة "الثورة" révolution على أساس أنه صنيعة غربية من الولايات المتحدة وحلفائها بسبب تغطية الإعلام الدولي وميله نحو المعارضة في الأحداث السورية، كونها خبرتها في الحرب الجورجية والأوكرانية وحدّدت مسارها في تبني نظرية النظام السياسي القائم في سوريا أنه تهديد الإرهاب بأشكاله المتنوعة من أجل تثبيت أهدافها ومصالحها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، خاصة بعدما لامسها مأزق العقوبات الأمريكية الأوروبية بسبب استعادة منطقة القرم الإستراتيجية، كما رشحها تموضعها الدولي أن تراجع عقيدتها العسكرية في 2014 أن الولايات المتحدة والحلف الأطلسي ضمن تهديدات الأمن القومي الروسي وأن منطقة الشرق الأوسط تعتبر عمقا جيواستراتيجيا ومنطقة حيوية لمصالحها الاقتصادية والأمنية وكونها محادية جيوسياسيا مع جنوب روسيا على رأسها إيران وسوريا، وبسبب تزايد تعقيد الأزمة السورية وتوسع التدخلات العسكرية

من كل الأطراف الدولية والإقليمية التي استخدم فيها كل أدوات المناورة المشروعة والمحرمة دوليا، أبانت السياسة الخارجية الروسية الندّية أكثر في إتخاذ إستقلالية قرارتها مع حليفها سوريا الذي يبنى فعلها الإستراتيجي في تثبيت دورها الفعلي أمام التحديات الأمنية والسياسية والإقتصادية، وأصبحت أكثر حدّة وعدائية في اعتراض المشاريع الغربية في مجلس الأمن بالفيتو المتكرر مع الصين وفي ميدان المواجهة العسكرية مع إيران في سحق الإرهاب الدولي على الساحة السورية.

- أهمية الدراسة.

تتحدد أهمية الدراسة في اختراق أجندة الحراك العربي 2011 الذي تحرّكت معه كل أدوات الصراع في الشرق الأوسط حول أسباب ومستقبل التدخلات العسكرية، الذي ميزها التدخل العسكري الروسي في سوريا، فالدراسة تميزت على غرار المواضيع التي سبقتها أنها أضاءت الرؤيا في فهم أسباب إطالة أمد الحرب السورية، كما تعززت الأهمية في تقدير سمات الفكر الإستراتيجي الروسي ومدلولات تسخير كل هذه الترسانة العسكرية الضخمة من خلال الإستقطاب الدولي الناشئ بين روسيا والصين ضد المشاريع الغربية في سوريا، فالدراسة تتبع أهميتها أنها أسقطت كل الآليات الناعمة التي روّج لها في بداية الحراك في الداخل السوري على ما كانت تخفيه النوايا السياسية والأيديولوجية في الحرب الدائرة في سوريا، التي أضاءت بعض الغموض من خلال مقاربات حددت التهديدات القومية التي أثارت هواجس أمنية لدى روسيا المتمثلة في الأمن الجيوبولتيكي والتهديدات الجيواقتصادية ومستقبل أمن ونفوذ روسيا في الشرق الأوسط، وأن روسيا من خلال توسعها العسكري في البحر المتوسط وعلى الساحة السورية، سهلت على الباحث تحديد مقاربات في معرفة الرؤية الإستراتيجية لروسيا في محيطها الإقليمي والشرق الأوسط، وأنها أعادت تعريف الجغرافية السياسية الجديدة لروسيا التي جاءت نتيجة الظروف العالمية الجديدة من جهة، استجابة بفعل توسع قوة الحلف الأطلسي التي عززت فهم أفكار الكسندر دوغين النظرية الرابعة أبرزها "أوراسيا الجديدة" التي تقرئ في ساحة الإدراك أنها إمتداد للشرق الأوسط.

- نقد الدراسات السابقة

إن الدراسات السابقة عالجت الموضوع بأفكار متقاربة وأحيانا مختلفة ساعدت الباحث في إنهاء موضوعه العلمي بإعتماده على المراجع المتنوعة من الكتب والمقالات ومراكز البحث

باللغات المتعددة، التي خاضت في موضوع التدخل العسكري الروسي بتميزها بين الموضوعية والحكم المسبق والنقص أحيانا، ومن بين المراجع التي عالجت الدراسة نلخص بعضها فيما يلي:

1- كتاب تحت عنوان السياسة الروسية اتجاه سوريا 1992- 2014 لصاحبته حنان علي إبراهيم الطائي، الذي احتوى على401 صفحة وأربعة فصول، يعد من المراجع الأساسية التي إعتمد عليها الباحث كثيرا، وتزامنت خصائصه الجوهرية متوازية مع الحدث الدولي الذي صنعته روسيا بتدخلها العسكري في سوريا، التي غطت أفكاره معظم زوايا التحركات الروسية على المسرح الإقليمي والدولي، حيث عالج فيها عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الروسية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية الفاعلة فيه، ثم ركز على مراحل تطور فاعلية السياسة الخارجية الروسية وتوجهاتها الإستراتيجية من خلال بروز المتغيرات الإقليمية والدولية التي بلورت كفاءتها في الأزمة السورية، وتعزيز الشراكة الإستراتيجية حول مستقبل التواجد الدائم في شرق المتوسط والانتشار العسكري الواسع على الجغرافية السورية، وخلص الكتاب حول مستقبل التواجد الروسي في المنطقة في ظل الصراع على مقدرات الشرق الأوسط وبناء التوازنات الإستراتيجية القادمة.

2- ويعد كتاب عاصفة على الشرق الأوسط الكبير لصاحبه ميشال رامبو الذي تضمن 646 صفحة وأربعة عشر فصل توسع فيه الكاتب بإسهاب على عواصف المنطقة التي تنذر الحروب بالوكالة من خلال بوابة "الربيع العربي" 2011 وأثره على الأمن الداخلي كمخطط يثير القلق على مستقبل المنطقة العربية، التي أظهرت سياسة التحالفات والتصادم الإستراتيجي غير المباشر في إطالة عاصفة الشرق التي سيولد منها نظام عالمي جديد، وخصص جوهر أفكاره في الفصل الرابع والسادس والعاشر عن نوايا الولايات المتحدة والدول الغربية في إعادة السيطرة والإحتلال على الشرق الأوسط واعتمادها على الحروب الوقائية في استحواذها على الطاقة وأنابيب الغاز، وانتقد الكاتب خطأ التفكير الإستراتيجي للغرب بإستنساخ الحرب الليبية إلى سوريا التي فجّرت حرب دولية عندما تدخلت روسيا وحلفائها على خط الصراع الإقليمي وتحول إلى مأزق أمني دولي، وأشار إلى عودة تاريخ الحرب الباردة بأفكار وأيديولوجية جديدة معقمة بوقود الأفكار الوهابية وحركة الإخوان المسلمين، رغم أن الكاتب ذو صيت عالمي وإحترام في الوسط الأكاديمي، فرغم قيمة الكتاب عاصفة على الشرق الأوسط الكبير ذو توجهات إستراتيجية، إلا أنه غلب عليه التحليل الفلسفي لسلوكات الدول، وركز على توجهات ونوايا الغرب فقط في الشرق الأوسط، وتغافل عن

الدور الفعلي لخفايا روسيا الجديدة مكتفيا بالحكم عن مقامرة روسيا بتدخلها العسكري، فالمقاربة السياسية تشي أن عودة تاريخ الصراع في المنطقة بناءا على نظرية المشروع الأوراسي الجديد لروسيا الذي فرضته في سوريا وهذا ما تغافلت عنه طروحات الكاتب.

3- كما يعد كتاب مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية دراسة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجية القوى المنافسة لصاحبه محمد ميسر المشهداني، الذي احتوي على 583 صفحة وأربعة فصول وتمحورت أفكار خصائصه حول البيئة السياسية الدولية التي فرضتها الأوضاع الأمنية التي يدور عليها صراع التوازنات الجيواستراتيجية في المنطقة العربية، والمشروع الأمريكي حول السيطرة العالمية من خلال تبنه الفوضى والإخلال بالتوازنات الدولية في إحتواء القوى الصاعدة كروسيا والصين والتأثير بالأساليب القيمية الناعمة والصلبة، كما احتوى الكتاب على استراتيجية القوى الكبرى الأخرى المناوئة لتوجهات الولايات المتحدة حول التنافس الجيواقليمي والدولي، على أوراسيا والشرق الأوسط من خلال الأزمات التي شكلها الدرع الصاروخي الأمريكي، الذي أنتج مأزقا أمنيا دوليا في الأزمتين الأوكرانية والسورية ويعد كتاب قيم وجدير الإهتمام بمضمونه وتبنيه أكاديميا، ورغم الغموض في بنية العلاقات الدولية إلا أنه استطاع احتواء معظم زوايا أفكار التوازنات الجيواستراتيجية ومستقبل تواجدها.

4- كما أنارت دراسة لمعهد إيرسام IRSEM من قبل الباحث Clément Therme بعنوان La Puissance Russe Au Moyen-Orient : Retour ou Déclin Ineluctable ? حيث ركزت الدراسة على تفسير الإهتمام الروسي بالشرق الأوسط من خلال أساس التراث الإمبراطوري السوفييتي القديم أي نظرية استمرار التاريخ وكسب ثقة التعاون مع العالم الإسلامي والعربي، والدخول في منافسة الغرب والولايات المتحدة بعد نجاحها في الحرب الجورجية 2008 في استغلالها أفكار صراع الحضارات ومحاربة الإرهاب للتوغل نحو الشرق الأوسط في رسم إستراتيجية تغيير معادلة النظام الدولي، كما نصت الدراسة على مخاطر إعادة إدخال العقيدة النووية في سلوك العقيدة العسكرية الروسية بعد مخاطر التهديدات التي شكلتها الولايات المتحدة على أمنها القومي، وخلصت الدراسة أن إستراتيجية روسيا وإنخراطها في الحرب السورية على استقرار وحفظ أمن المنطقة كدبلوماسية بديلة عن الدول الغربية، والدخول على أبعد الإحتمالات في لعبة الغاز وهي مقاربة تفسيرية لواقع الحروب التي تعيشها المنطقة العربية، ولإجتناب التصادم العسكري المباشر يرى

الكاتب أن المنطقة ألزمت التعاون بين روسيا والغرب في مواجهة أزمات الشرق الأوسط وتقاسم نفوذ المناطق التي تتوافر عليها الطاقة والمصالح المشتركة.

- إشكالية الدراسة.

إن المتغيرات الدولية التي فرضتها البيئة الأمنية للحراك العربي بعد 2011 ألزمت الخيار الإستراتيجي على روسيا التدخل العسكري على أساس تهديدات توسع الحلف الأطلسي، وخشيتها إجهاض مصالحها الجيواقتصادية في الشرق الأوسط التي بنت أهدافها واستراتيجيتها عليه، وتداخلت الحسابات الاستراتيجية وصراع الإرادات على أهمية المنطقة العربية التي تتربع على مقومات القوة العظمى، وعلى هذا الأساس نطرح السؤال المركزي التالي:

– ماهي الأهداف الإستراتيجية المرجوة من التدخل العسكري الروسي في سوريا بعد 2011؟.

من خلال الإشكالية الرئيسية اعتمدنا الأسئلة الفرعية التالية:

– هل المشروعية القانونية الدولية كفيلة بردع إرادة التدخل العسكري للقوى الكبرى في أمن سيادة الدول؟.

– إلى أي مدى استطاعت الاستراتيجية الروسية القومية فرض معادلة التغيير في ظل البيئة الأمنية الإقليمية والدولية الجديدة؟.

– ماهي محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا بعد الحراك العربي 2011؟.

– ماهو نمط التوازن الإستراتيجي الذي تسعى روسيا تحقيقه بعد تدخلها العسكري في سوريا بعد 2015؟.

- الإطار المكاني والزماني للإشكالية.

إن تحديد الإطار المكاني مهم كسوريا لخطورتها جيوبولتيكيا التي تعد نواة دراستنا بجانب روسيا في تسهيل فهم طبيعة الصراع القائم في منطقة الشرق الأوسط، التي تعد تاريخيا من أخطر المناطق في العالم من خلال مميزاتها الحضارية ومضائقها البحرية ومقوماتها الاقتصادية الحيوية، أهلتها نظرية هالفرد ماكندر أن تكون تحت مجهر التنافس القوى الكبرى في العالم، خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط شهدت عواصف أمنية وتدخلات عسكرية مستمرة أبقتها دائما على صفيح ساخن، وتحت مجهر مصالح الدول الكبرى التي شهدت اهتزازات سياسية منذ الحادي عشر من

سبتمبر2001 واحتلال العراق 2003، وصولا إلى المرحلة الإنتقالية الأخطر التي تعصر المنطقة الذي أوجدها الحراك العربي 2011 حيث شهدت سقف التدخلات العسكرية وتوسع الاشتباك العسكري بين روسيا والولايات المتحدة وحلفائها، وأضاءت مقاربة الأزمة السورية تنبؤات حول الصراع على مستقبل الجيوبولتيك ومصادر الطاقة في المنطقة العربية.

- الفرضية.

من خلال الإشكالية الرئيسية للدراسة التي حددت مسار الإستراتيجية الروسية في الأزمة السورية ولأجل الوصول إلى إجابة علمية نسبية مقبولة أكاديميا اعتمدنا الفرضيات الرئيسية التالية:

- التدخل العسكري الروسي في سوريا هو إستجابة للتحولات الاستراتيجية التي رسمها فلاديمير بوتين إقليميا ودوليا.

- أدّت السياسات التوسعية للحلف الأطلسي إلى تحفيز اتخاذ القرار السياسي للتدخل العسكري الروسي في سوريا.

- تعتبر المعطيات الجيوبولتيكية والجيواقتصادية محددا أساسيا من محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا.

- إن واقع الصراع الدولي بعد التدخل العسكري الروسي في سورية، فرض معادلة إستراتيجية حول مستقبل الشرق الأوسط سياسيا واقتصاديا وجيوسياسيا سيكون لروسيا دور أساسي فيه بدءا من الجغرافية السورية.

- مناهج الدراسة.

من أجل الإجابة على التساؤلات الجوهرية للدراسة إعتمد على تكاملية منهجية تجمع بين أربع مناهج أساسية، ساهمت في احتواء الموضوع من عدة جوانب والإضاءة على معظم ثناياه المعقدة ولأجل الوصول إلى أهداف الدراسة وتخطي العقبات اعتمدنا على المناهج التالية:

- المقترب التاريخي.

اعتمدنا على المنهج التاريخي كونه يعين على تذليل العقبات والصعوبات وفهم الأحداث الجارية في سوريا وفق الخبرات والأحداث الماضية، التي أضاءت لنا إدراك مبدأ نظرية استمرار التاريخ الذي تسعى إلى تحقيقه روسيا في أوراسيا والشرق الأوسط حاليا ومستقبلا، وإدراك السلسلة

التاريخية التي مرت عليها روسيا القيصرية وكاترين الثانية والإتحاد السوفيتي، والحروب التي خاضتهم ضد الدول الغربية والدولة العثمانية من أجل السيطرة على المضائق البحرية الاستراتيجية لأجل الوصول إلى المياه الدافئة والإستقرار في جوهر الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط وهي سوريا.

- المنهج المقارن.

ساهم المنهج المقارن الباحث إلى إختراق الصعوبات واختصار المسافات من خلال الوقوف على فترتين مختلفتين مرت عليهما روسيا الإتحادية بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، حيث وقفت الدراسة عند حدود الدولة العاجزة بعد 1991 وتولي بوريس يلتسن قيادة روسيا الإتحادية التي عرفت مرحلة انتقالية أفقدتها ميزانها الإستراتيجي وتخليها مرغمة عن دورها الريادي على الساحة الإقليمية والدولية، وعجز السياسة الخارجية تحديد أولوياتها نحو أمنها القومي بعد فشلها في تدخلها العسكري في الشيشان، بينما فترة 2000 بقيادة فلاديمير بوتين شهدت روسيا إعادة ترتيب سياستها الداخلية وحراكا في سياستها الخارجية أكثر انسجاما، واستغلال مقدراتها الذاتية خاصة الطاقة والصناعة العسكرية وإعادة بعث نموذجها على المسرح الإقليمي والدولي، واستطاعت اكتساب عناصر القوة الشاملة التي أهلتّها الترشح من جديد كقوة كبرى تناور على مصالحها أمام الولايات المتحدة والدول الأوروبية على مصالحها القومية في الشرق الأوسط بعد تدخلها العسكري في سوريا.

- منهج دراسة حالة.

تعززت للباحث الرؤية من خلال إعتمادنا على منهج دراسة الحالة كأداة ونموذج من أجل الوقوف على حجم القدرة التي استعادت فيها روسيا مركزها الإستراتيجي في الساحة الدولية من خلال الأزمة السورية، ومدى التزامها الحفاظ والدفاع على حلفائها التقليديين بعد تدخلها العسكري في سوريا؟، وإثبات واقع روسيا الإتحادية وتأثير سياستها الخارجية في الصراعات الدولية، لأن الحدث السوري دخل توصيف الحرب الدولية التي اختبرت فيها كل وسائل القوة والترسانة العسكرية لدى القوى الكبرى، من خلال الحرب على "الإرهاب" التي تشهدها الساحة السورية ولا تزال قائمة، وفي ظل صراع الإرادات أكّدت روسيا ميزانها الإستراتيجي أمام الولايات المتحدة في

الإبقاء على الحكومة الشرعية في دمشق وتحديد مستقبل سوريا في التفاعلات الاستراتيجية في الشرق الأوسط على المدى القصير.

كما أن الباحث إضطر إلى الإستعانة باقتراب مهم جدا لفهم الظاهرة محل الدراسة وهو الإقتراب الجيواقتصادي، حيث تشير معظم الدراسات والمقاربات أن الأزمة السورية هي وحدة تحليل لنوايا الحروب القائمة في المنطقة العربية تتضمن التنافس على مصادر الطاقة الحيوية وهي الغاز، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد مسار الأزمة السورية من خلال نقطتين أساسيتين، أولا الدول الغربية تحتاج إلى نظام سوري موالي لأوروبا لأجل تمرير المشروع الطاقوي القطري عبر الأراضي السورية، ثانيا روسيا تريد إجهاض المشروع الاستراتيجي لتبقي السيادة على إحتكار الطاقة كقوة اقتصادية عالمية وكورقة سياسية تبقي أوروبا خاضعة للإبتزاز والمساومة السياسية الروسية.

- الأهداف العلمية والعملية

سعى الباحث من خلال الإلمام الممكن بخطوات الدراسة حول موضوع التدخل العسكري الروسي في سوريا بعد 2011 الوصول إلى أهداف علمية وعملية مرجوة تساهم في إثراء النقائص التي إنتهت عليها الدراسات السابقة كون أن المتغيرات تتحكم في زوايا البحث العلمي من حيث مراجعة الإشكالية والفرضية والنتائج بإستمرار.

أ- الأهداف العلمية

تكمن الأهداف العلمية لدى الباحث أهمية كبيرة في رفع مستوى الدراسة وفق المناهج المستعملة نحو تغطية زوايا إشكالية البحث والوقوف عند تعميم الفرضية العلمية من خلال تحصيل أهم النتائج التي شملت موضوع التدخل العسكري الروسي في سوريا بعد 2011، بعيدا عن كل الأجندات والالتزام بالقدر الكافي بالموضوعية والأمانة العلمية وإضافة شيئا جديدا ولو قليلا يضاف إلى حقل البحث العلمي والباحثين وطلبة العلوم السياسية، فالهدف العلمي الذي رغبنا في ذلك ليس الوقوف عند عناوين الدراسة فقط، والمسؤولية أكبر من ذلك وهو تبني حقائق علمية جديدة في تحديد طبيعة المحددات السياسة الخارجية الروسية لدى القارئ العربي والجزائري بالخصوص والإسهام إيجابيا لدى المؤسسات الرسمية، من خلال تشريح النظرية الرابعة لألكسندر دوغين Alexander Duginحول مفهوم أوراسيا، وإضاءة الغموض حول الأهداف المرجوة للإستراتيجية

الروسية من حيث المحددات والأبعاد والأفاق كمرحلة أخيرة، في إضاءة واقع الأزمة السورية على المستوى العلمي والمنهجي أن تكون مقبولة أكاديميا ومرشحة أن تكون نتائجها قابلة للتعميم وتكملة للنقائص التي توقفت عندها حدود الدراسات السابقة.

ب- الأهداف العملية

الأهداف العملية التي استوقفت الباحث من خلال متابعتنا للدراسات الاستراتيجية العالمية هي إضاءة مستجدات الأحداث في العلاقات الدولية الذي تضمن تطورات الشأن الروسي من جديد التي أحدثها على هرم الساحة الدولية الذي عززته متغيرات البيئة الأمنية الجديدة لروسيا، وذلك بعد استكمال مستلزمات عناصر القوة الشاملة كدولة كبرى بقيادة فلاديمير بوتين في خلق موازين استراتيجية عالمية وإقتدار تخطي شأفة كل التحديات الأطلسية في الساحة الإقليمية والدولية، كما هدفت الدراسة إلى قراءة المضامين السياسة الروسية مع حلفائها نحو تغيير هوية القطبية الأحادية من خلال إنتهاج روسيا سلوك تدخلات عسكرية في مواجهة المشاريع الأطلسية في جورجيا وأوكرانية وسوريا، ووضع خطوط أمنه القومي الجيوبولتيكية والجيواقتصادية تتصدرها أمن الطاقة التي أثبتت إرادة قرارها السياسي التي واكبت التدخل العسكري في سوريا وإدامة الانتشار العسكري في شرق المتوسط، كما إرتقت أهداف الدراسة في تأكيد خفايا منظور النظرية الرابعة لألكسندر دوغين Alexander Duginحول أوراسيا الجديدة، فالسياسة الخارجية الروسية من خلال هذه المعطيات أعادت تعريف حدود الجغرافية السياسية كنهج إستراتيجي والعودة إلى منطقة الشرق الأوسط كعمق جيواستراتيجي والإمساك ببعض مفاتيح الجغرافية السياسية للمنطقة من يد الهيمنة الأمريكية المطلقة، إلى تقاسم النفوذ ومشاركة القوى الكبرى على رسم مستقبل المنطقة سياسيا وجيوسياسيا.

- تقسيمات الدراسة

على ضوء ماجاء في المقدمة وأهمية الدراسة ويتسنى لنا الأخذ في الإشكالية والإجابة على الفرضية العلمية، إحتوت الدراسة على مقدمة وتقسيمها إلى أربعة فصول وخاتمة تكمن فيما يلي:

ورد في الفصل الأول تحديد الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة التدخل العسكري وقسمت إلى أربع مباحث إشتملت على مفهوم التدخل الدولي وتميزه عن مفهوم العدوان، والوقوف على تعاريف فقهاء القانون الدولي على مختلف توجهاتهم والتأكيد على طبيعة التدخل المبنية على المصالح

السياسية والشرعية القانونية، أما المبحث الثاني فدار حول أهم النظريات التي تشرح التدخل العسكري في العلاقات الدولية، معتمدا على النظرية العقلانية والنظرية القانونية والأخلاقية، واحتوى المبحث الثالث على تطور مفهوم الإتمولوجي للاستراتيجية وإضاءتها بالتعاريف الإجرائية وتفسيرها عن طريق المقاربات الجيواستراتيجية، والمبحث الرابع يشرح الفصل بأكمله من خلال الإطلالة على نماذج من التدخلات العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة في كل من حرب الشيشان وجورجيا وأوكرانيا.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه حول التحولات الإستراتيجية الروسية القومية الإقليمية والدولية التي اشتملت هي الأخرى على ثلاث مباحث متنوعة، خصص المبحث الأول على الفكر الإستراتيجي الروسي الجديد الذي إعتمد على البحث في سمات الفكر السياسي الروسي الجديد من خلال إدراك التوجهات السياسة الخارجية الروسية والوقوف على إعادة النظر في العقيدة العسكرية الروسية بعد مجيئ فلاديمير بوتين، أما المبحث الثاني عالجت الدراسة على أهمية الطاقة وأبعادها في الإستراتيجية الروسية بالتركيز على توجهات الشراكة الاستراتيجية مع دول آسيا، وتعزيز الشراكة الإقتصادية مع أوروبا والدخول في التنافس على مصادر الطاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما المبحث الثالث عالج دراسة عناصر القوة التي ساهمت عودة روسيا إلى ساحة التنافس الدولي بعد الحرب الجورجية 2008 في مواجهة التحديات الأمنية الذي فرضها توسع الحلف الأطلسي، والدخول إلى ساحة التوتر من خلال الدرع الصاروخي والمأزق الأمني المتبادل بين روسيا والولايات المتحدة.

أما الفصل الثالث خصص حول معرفة أسباب التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا التي إعتمدنا فيها على ثلاث مباحث أساسية، من خلال المتغيرات التي أثّرت في التحولات الدولية التي إتسمت على الأهمية الجيوبولتيكية لسوريا وتأثيرها على المصالح الجيواقتصادية والموازين والصراعات الدولية، والإحاطة لخفايا الدور الروسي الجديد في مياه البحر الأبيض المتوسط، أما المبحث الثاني عالجت الدراسة المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية اتجاه سوريا، التي حددت الطبيعة الجيوسياسية والإقتصادية لمصالح روسيا، ومن أجل ضمان ذلك عالجنا إستراتيجية التعاون العسكري الروسي– السوري، والوقوف على مواقف روسيا السياسية من تأثيرات الحراك العربي بعد 2011، ثم التوقف على تحليل الإستراتيجية الروسية في

ظل تزايد حدّة التهديدات من التحولات الإقليمية والدولية التي فرضتها الأزمة السورية، التي عكست التوافقات الروسية – الإيرانية والفيتو الروسي الصيني في الأمم المتحدة كمؤشر جديد في الخارطة السياسية في سوريا والشرق الأوسط، ثم وصلنا إلى إدراك مجلس الأمن القومي الروسي للمخاطر الأمنية حول تبني خياره الإستراتيجي في التدخل العسكري والانخراط في الحرب السورية مباشرة بعد سقوط الأدوات السلمية.

أما الفصل الرابع فعدّ المدار الفعلي للدراسة من خلال الإضاءة على الأهداف والإستراتيجية الروسية بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا، حيث غطت الدراسة على معرفة المحددات الإستراتيجية الروسية بعد التدخل العسكري، بتحديد عناصره الأساسية وهي الحفاظ على تواجده التاريخي في الشرق الأوسط وتامين الساحل السوري إقتصاديا وعسكريا من خلال بناء إستراتيجية التواجد العسكري الروسي الدائم في سوريا وفي المياه الدافئة، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا التي مثلته الأبعاد الجيوبولتيكية والطاقوية، من أجل الحفاظ على الصفقات الإقتصادية في الشرق الأوسط وهذا لا يتأتى إلا بالحفاظ على وحدة تراب الجغرافية السياسية لحليفها سوريا من مشروع التقسيم الغربي، أما المبحث الثالث للدراسة الذي تمحور حول أفاق التدخل العسكري الروسي وإنعكاسه على الأزمة السورية من خلال تنبؤات إستشرافية حول سوريا، تركزت على التفاهمات الروسية الأمريكية وإنعكاساتها على مسار التسوية السياسية المرجوة، أو ذاهبة نحو استمرار التوتر بين روسيا وأمريكا على المجال الحيوي لسوريا، وأنتهت الدراسة حول الرؤية الإستراتيجية الروسية ومستقبل الصراعات الجيوبولتيكية والطاقوية في الشرق الأوسط.

الفصل الأول

تمهيد

تعتبر مراكز الدراسات التحليلية والنظرية من المواضيع الأساسية في تفسير الظواهر السياسية والإنسانية، وتعد جوهر أساسي في تحديد وضبط اجتهادات المؤسسات الدولية كمدخل مفاهيمي مرغوب فيه في توجيه المنهج الضروري لفهم الظاهرة محل الدراسة، فالتحولات التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة والتغيير في البيئة الأمنية والسياسية في المسرح الدولي، أسّست الطرح الإبستمولوجي من جديد من خلال تعدد مدارسه ومفكريه وفقهاء القانون الدولي المعزز بالمواثيق والمعاهدات الدولية والمقاربات التي تفسر طبيعة التدخل العسكري، التي توسعت أكثر بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، وعززته إرادة روسيا والصين وحلفائهم الإقليميين من أجل رسم نموذج دولي جديد مرفق بقواعد التحولات والتفاعلات كإستراتيجية قومية أعادت حراك بين الوحدات الدولية من جديد بعد عودة روسيا إلى ساحة التنافس الدولي التي لخصت من خلال مباحث الفصل الأول، التي اشتملت في المبحث الأول على ماهية وطبيعة التدخل الدولي ومدى مشروعيته القانونية والأممية، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة أهم المقاربات التي تفسر طبيعة التدخل الدولي من خلال الواقعية والمؤسساتية والمدرسة المثالية، أما المبحث الثالث فعالج المفاهيم والمحددات الإجرائية للإستراتيجية والجيواستراتيجية، أما الفصل الرابع فتعلق حول بعض النماذج الميدانية حول التدخل العسكري الروسي بعد الحرب الباردة وانعكاسها على السياسة الخارجية الروسية.

تميزت العلاقات الدولية عبر عقود بنمذجة متواصلة من التجاذبات بين الدول العظمى على عدّة اعتبارات ومعطيات ومبررات من حيث التدخلات العسكرية والتوسع الجيوسياسي على شعوب وسيادة الدول بذرائع أخلاقية ناعمة والمصالح الوطنية القومية، الذي أفرز هواجس أمنية حادة والتوتر بين الدول الكبرى والميل أكثر نحو سياسة القوة والتدخل والعدوان في شؤون الداخلية للدول بأسباب غير مبررة قانونيا، واللجوء لأساليب الضغوطات السياسية والعسكرية والإقتصادية، وتعميق فجوتها لأجل التوسيع في هيكلية الدولة وفق نظرية المجال الحيوي، هذه الإيتمولوجية السياسية خرج منها نسق دولي يتفاعل في بيئة دولية خضعت لمبادىء القانون الدولي بعد تدشين الدولة القومية الويستفالية، ورسمت أهميتها بعد تأسيس الأمم المتحدة في 1945، أساس هذا المعطيات أنها اهتمت على تعرض السلم العالمي والأمن الدولي للخطر كونها تتعارض مع المبادئ الأساسية التي تحكم الدول، ومن بينها مبدأ عدم التدخل الذي أصبح يكتسي أهمية بالغة في القانون الدولي والعلاقات الدولية لارتباطه بمبادئ السيادة وحق الشعوب، [1] كون أن ظاهرة التدخل تميزت أثناء الحرب الباردة بالتنافس والصراعات ما بين الدول بتأثير البعد الفكري الأيديولوجي ، وه ي بذلك تخضع الإستراتيجية العسكرية إلى القرار السياسي تجسدها المفاهيم التي أطلقها كارل فون كلاوزفيتش "**أن الحرب هي استمرار للسياسة ولكن بوسيلة أخرى هي وسيلة العنف** "[2] وهو أصل التدخل في سيادة السلطان الداخلي للدولة ، التي أصبحت بمقتضاه الدول الكبرى البحث عذ الذرائع الواهية نحو التدخل من أجل التوسع الجيواستراتيجي في إكتساب مصالح قومية على حساب حقوق شعوب أخرى.

تعتمد القيمة الحقيقية للنظام القانوني بجنوحها نحو فعالية تطبيقه التي تدخل ضمن مرجعية القاعدة الشرعية الضابطة للحدود وسلوكات الدول، ويندرج ضمن هذا إعادة توجيه العلاقات الدولية بإعتناق الشرعية الأممية وهو مؤشر حقيقي لإنقاذ القانون الدولي ضد تعسفات همجية القوى العظمى ضد أي تدخل على سيادة الدول، [3] ويعد سلوك التدخل الدولي بشقيه الجماعي الذي تمثله الأمم المتحدة أو الفردي من قبل القوى العظمى أو العدوان المتمثل في الإحتلال المرفوض في القانون الدولي في النزاعات المسلحة أو الحروب الأهلية الطائفية أو إجبار دولة التخلي عن امتلاك

[1]- بوكرا ادريس، مبدأ عدم التدخل في القاون الدولي المعاصر، ط بلا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 7.

[2]– هشام محمد الأقداحي، العلاقات الإستراتيجية الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، 2014، ص ص 521–523.

[3] - Ellery C. Stosell, Intervention in International Law, Washington, D. C. John Byrne & CO, 1921, p 1.

السلاح النووي كما حدثت مع الرئيس صدام حسين الرئيس العراقي 2003، أو التخلي عن السلطة بذريعة حقوق الإنسان التي تهدد السلم والأمن الدوليين كما هو حاصل مع بشار الأسد السوري، سواء أخذت طابع اقليمي أو دولي وسواء كانت شرعية أو لا آخذة في تصاعد في ظل تغور مفاهيم صراع الحضارات وبالأخص في الهناطق التي تشهد توترا جيوسياسيا ساخنا مثل الحروب والنزعات الجارية في الشرق الأوسط، التي أثارت تباينا كبيرا بين القوى الكبرى وجدلا بين اعضاء المنظمات الدولية والإقليمية وما بين الدول والفقهاء ،[1]هذا التباين في التعريفات والمفاهيم حول طبيعة التدخل الدولي ومدى مشروعيته مازال محل خلاف كبير و اختلاف من جانب العديد من الدول خاصة دول العالم الثالث بحكم اكتوائها بهمجية الاستعمارات ، وهذا التباين تأثر إلى حد كبير بالأحداث والتطورات الدولية سواء فيما يتعلق بتلك التي حدثت اثناء قيام الأمم المتحدة أو الفترة التي أنهت صراع الحرب الباردة 1991،[2] ولمواجهة هذه التطورات ومعرفة دور التنظيم الدولي المعاصر كنصوص ملزمة ومن جهة أخرى مصالح سياسية مدفوعة بمظلة الأمن القومي للدول عن طريق إنماء التوافقات الدولية التي تنطلق بدورها من مبدأ أساسي في القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة ألا وهو مبدأ عدم التدخل بعيدا عن فرض إرادة التدخل العسكري.[3]

يعتبر مأزق المشكلات الذي يواجه مصطلح التدخل في الواقع العملي هو تزايد هواجس ومخاطر الإرهاب التي زعزعت الأمن الإقليمي والعالمي واختلاط أوراق لعبة الشطرنج والصراعات الجيوستراتيجية مثل المناطق القوقازية والشرق الأوسط التي تفسره مقاربة المأزق الأمني والمدرسة الواقعية، عندما يكثر الفواعل الرسمية وتتباين المصالح والأهداف بين القوى الكبرى وفبركة الحجج والذرائع لعمليات التدخل العسكري ، بتأثير عدة عوامل منها الإرهاب وأمن الطاقة وإبراز الهيمنة الذي أصبح عقيدة ومتغيرا استراتيجيا في السياسة الخارجية للدول الكبرى ، واختلاط المعطيات السياسية بالقواعد القانونية عند التعامل مع مبدأ التدخل ويتم في الأرجح تغليب

[1]– مسعد عبد الرحمن زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الكتب القانونية، 2008، ص 153.

[2]– المرجع نفسه، ص 155.

[3]– سامح عبد القوى السيد عبد القوي ، صور التدخلات السلبية وانعكاساتها على الساحة الدولية، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر 2015، ص9.

المصالح السياسية على حساب الإعتبارات الأخلاقية من جانب الدول العظمى المتدخلة على واقع مقاربة نهاية التاريخ وصراع الحضارات ومقاربات رونالد رامسفيلد الحروب الإستباقية.

يعد الفراغ الذي أوجده الخلاف حول التدخل العسكري بين مؤيد ومعارض حول التدخل العسكري والخلل القائم في المعادلة الأمنية ي كشف عدم وضوح الرؤية بين الفقهاء والسياسيين والأكاديميين، بين التدخل بمفهومه الأساسي والقيمي القائم على نصوص القانون الدولي وبين التدخل على شكل عدوان وفرض الإرادة وتغيير الأنظمة الشرعية بالقوة التي لا تسير على نهجها أو فرض الوصايا وسياسات معينة على دول معينة الحصار والعقوبات الاقتصادية كما تفعله روسيا في مناطق نفوذها مع شمال القوقاز وأوكرانيا أو ما تفعله الولايات المتحدة مع إيران وكوريا الشمالية،[1] ويبرز شكل التدخل لظاهرة وسلوكات سياسية أثارت الجدل بطابعها الفوضوي وفق كنيث والتز حيث لا زال مدلوله يكتنفه الغموض مما يفرض طرح تأويلات اصطلاحية لظاهرة التدخل العسكري، مثل التغلغل، الغزو، التدخل، العدوان والإجتياح، مما زاد الغموض والتعقيد أكثر في تحليل الظاهرة بعد تزايد الأحداث الأمنية الدولية ، وأملى على فقهاء القانون الدولي والسياسيين إلى الإجتهاد نحو تفكيك المصطلحات العسكرية والسياسية إلى إعادة تركيبه من جديد في ظل تجدد الظروف السياسية خاصة بعد11 سبتمبر2001 وانتفاضات الحراك العربي2011.

المبحث الأول: التدخل الدولي بين المفهوم الصلب والواسع وتميّزه عن العدوان.

أصبح التدخل الدولي بطبيعته الواقعية القاتمة في ظل منظومة المصطلحات والأجندات السياسية المعاصرة التي تثير القلق والهواجس والجدل بين الدول، حول مصير أمنها من جراء التدخل العسكري التي ازدادت وتيرته أكثر بعد الحراك المحموم بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية سواء على تخومها من قبل الحلف الأطلسي في الأزمة الأوكرانية أو الإشتباك في سوريا، لأن تعريف لمفهوم قانوني لا يقع عليه التباين بين الفقهاء إلا في بعض جوانب الأفكار، لكن تعريف التدخل الدولي كمفهوم سياسي ومدى مشروعيته على غرار العدوان المرفوض اخلاقيا وقانونيا بناءا على معيار الشرعية الأممية، كان و لايزال محل خلاف وتجاذب بين العديد من الدول الكبرى عموما وأكثرها رفضا دول العالم الثالث،[2] وهذا التباين أثّر إلى حد كبير على الأحداث والتطورات

[1]– جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص ص، 7– 8 .

[2]– مسعد عبد الرحمن زيدان، مرجع سابق، ص ص 153–155.

الدولية وأخطرها تداعيات فترة إحتلال العراق 2003 وأحداث دول الحراك العربي وأحداث الأزمة السورية التي كشفت إخفاق دور القاون الدولي والأمم المتحدة بعد 2011، حيث تعد الفترة الحرجة التي شهدت العديد من صور التدخل الدولي وإنزلاقاته الأمنية على مصالح الدول وسيادتها وأمن شعوبها خاصة بعد الفترة التي تلت على إعلان إنتهاء الحرب الباردة في 1990.[1]

مفهوم التدخل لغة واصطلاحا : إن تفكيك المفاهيم اللغوية للكلمات يعزز من إضاءة الرؤية لسلوك التدخل العسكري ورفع اللبس والإشكالية عنه نظرا لأن التدخل في حد ذاته يحمل في مضمونه الكثير من المترادفات ومحاط بسياج من الغموض والضبابية، وجاء حق سيادة الدولة ليزيح الغموض نسبيا حول المفاهيم السياسية والقانونية للمصطلح مما جعل مبدأ التدخل يدخل واقعيا إلى صلب العلاقات الدولية وصلب اجتهادات أعضاء الأمم المتحدة.

أ- لغة.

التدخل يطلق على أي تصرف من شأنه إقحام مصدره في شؤون الغير، ويستعمل مصطلح التدخل في المجال الدولي كاسم جنس يشمل مختلف أنواع الممارسات الدولية الهادفة إلى التأثير على إرادة الدولة، وهو تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى لإرغامها على تنفيذ الإمتناع عن أمر معين بدون أي مبرر قانوني،[2] وعليه سوف نورد بعض المفاهيم اللغوية من أجل تفكيك المعاني الغامضة للتدخل في هذا المضمون.

1- في اللغة العربية من خلال ديوان العرب في كتاب لسان العرب لإبن المنظور يعرّف التدخل بأنه تدخل بمعنى دخل قليلا قليلا والدخل خلاف الخرج، والدخل أيضا اذا انتسبوا معهم في نسبهم وليس أصله منهم،[3] ونقول تدخل وإندخل وإدّخل كإفتعل أي تعمّد الدخول كل ذلك نقيض الخرج، والدّخل الغدر والمكر والداء والخديعة [4] ويقال هذا الأمر دخل، ولذا جاء التعبير القرآني بليغا في

---

[1]- المرجع نفسه، ص 155.

[2]- عمران عبد السلام الصفراني، مجلس الأمن و حق التدخل لفرض إحترام حقوق الإنسان، ط1، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 2008، ص ص 36- 37.

[3]- ابن المنظور، لسان العرب، اعتنى به خالد رشيد القاضي، ط1، الجزء 5/4، دار الابحاث، الجزائر، 2012، ص 300.

[4]- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق نواف الجرّاح، الجزء الرابع، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، ص ص 53- 54.

قوله تعالى:" ... ولا تتخذوا أيمانكم دخلا بينكم"[1] أي مكرا وخديعة والدّخل كذلك القوم الذين ينسبون الى من ليسوا منهم.

2- أما التدخل في اللغة الإنجليزية، فقد ورد التدخل intervention بمعنى يتدخل لتسوية نزاع أو التدخل بالقوة، أو التهديد بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ،[2] وكذلك يمكن أن يكون بدعم القوى المناهضة والانفصالية أو الحفاظ على الوضع القائم في دولة ما، او على غرار ما جاء في قاموس Oxford "بأنه سلوك تقوم به الدولة لمنع حدوث تغيير ما في دولة أخرى".[3]

ب- اصطلاحا.

جاءت المفاهيم الفقهية العلمية متقاربة من حيث توسع سلوك التدخل العسكري من المؤيد والرافض والمتحفظ من حيث الحكم والمعنى بحكم المصالح، أما العدوان فهو كل ما ينجم عن اعتداء دولة على دولة اخرى كاحتلال أراضي و تدمير أبنية والحاق الخراب منشآت و بنى تحتية...[4] "فالتدخل يمثل سلوكا أو عملا صادرا عن دولة عظمى أو منظمة دولية، يصوب هذا السلوك نحو المساس بسيادة الدولة واستغلالها بطريقة غير مبررة، ويهز كيان الدولة في عناصرها الأساسية الهوية والحضارة ونسيج المجتمع المدني ومؤسسات الدولة مستهدفا وراء ذلك انتهاك سيادتها واستقلالها".[5]

إن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه التدخل الدولي هو التدخل العسكري بالأسباب والذرائع التي يراها كفيلة لمصالحه القومية ، فقد أصبح من أكثر المصطلحات المتداولة على جميع أنواع مكامن القوة سوا ء كان يمثل حربا بمعنى الإصطلاحي أو الإستخدام الجزئي للقوة الذي يطبّق عليه مصطلح الحرب القصيرة short of war .[6]

---

[1] – القرآن الكريم ، سورة النحل، الآية 94.

[2] مسعد عبد الرحمن زيدان، مرجع سابق، ص 155.

[3]– عمر عبد الحفيظ شنان، نزعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 261 .

[4]– حسين ظاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، 2011، ص 7.

[5]- سامح عبد القوي السيد عبد القوي، مرجع سابق، ص.21

[6]– عمران عبد السلام الصفراني، مرجع سابق، ص 37.

ج- تعريف العدوان في إطار الأمم المتحدة.

بذلت الأمم المتحدة جهودها منذ تأسيسها مع الدول الكبرى في البحث عن مفاهيم عامة حول تعريف العدوان لأجل ايجاد موانع ردعية تمنع ذرائع الدول الكبرى التدخل في السلطان الداخلي للغير، فمنذ عام 1950 أنشأت الأمم المتحدة لجنة خاصة كلفت بدراسة وتحديد الأفكار الضابطة بمسالة تعريف العدوان مع مجموعة الدول الكبرى المؤثرة في القرارات الأممية وتمتاز بحق النقض ودارت من خلاله مناقشات حادة بين مختلف وفود الدول حول الإتفاق على موضوع الإعتداء والعدوان، بعد ان قدمت اللجنة المخولة تقريرا للجمعية العامة خلال الدورة التاسعة والعشرين فقرة "أ" تحت رقم 9619، سنة 1974 يحتوي على مشروع تعريف العدوان، فتضمنت ديباجاته على بضعة فقرات تؤكد فيها الأمم المتحدة في حفظ السلم العالمي، واتخاذ الإجراءات الفعالة لتجنب كل خطر يهدد السلم ومنع أعمال العدوان مهما كانت اعذاره ومسبباته، وهذا ما دفع الفقيه جاروسلاف. زوراك Zourec Jaroslaw للقول أن المقدمة تضع تعريفا للعدوان في اطار الأمن الدولي،[1] من هذه المقدمة واللائحة الأممية من خلال تعرض القرار 3314 إلى تعريف العدوان التالي:

بمقتضى المادة الأولى فإن العدوان: " **هو استعمال للقوة المسلحة من طرف دولة ضد السيادة والوحدة الاقليمية، أو الإستقلال السياسي لدولة اخرى، أو بأية طريقة تتعارض مع الميثاق سواء كان مباشرا أو غير مباشرا**".[2]

1- المعاني الصلبة للتدخل الدولي.

يذهب الإتجاه الذي يعمل على تضييق المفهوم وإختصاره فقط على التدخل العسكري على أساس أن الواقع الدولي الذي تتسيده الدول العظمى تبني مصالحها القومية والإستراتيجية على أساس القوة في العلاقات الدولية، ومن انصاره Lauterpach الذي حصر فهم التدخل الدولي من مدلوله الضيق وهو التدخل المصحوب بإستخدام القوة أو التهديد بها، إلا أن قبوله على الواقع لاقى اعتراضا كبيرا على أساس أنه يتفرع إلى اشكال أخرى غير مقنعة، ويتعزز مذهب المفهوم الضيق من خلال مناصريه مثل قودريش وهامبرو Goodrich and Hambro أن التدخل لا يقف فقط عند

[1]- بوكرا ادريس، مرجع سابق، ص 187- 188.

[2]- المرجع نفسه، ص 189.

القوة العسكرية بل يأخذ أي شكل من الأشكال الأخرى سياسيا أو اقتصاديا أو دبلوماسيا،[1] وفي كتابه الحرب الأهلية يرى شارل زورغبيب ان الأشكال العسكرية ولو وقوفا بجانب الحكومة الشرعية يعد تدخلا بدون حق، وتعزز هذا الإتجاه أن التدخل الدولي تقتصر طبيعته على استخدام القوة العسكرية وتنفيذ الأجندات السياسية لأجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية العليا للدولة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، حيث يرى كارلوس ويبس: " **أن كل تدخل في حرب أهلية يشكل انتهاكا لحق الشعوب في تسوية قضاياها بنفسها وفي الإستقلال التام** "،[2] أي أنه تدخل مباشر ذو طبيعة استعمارية ترتقي إلى العدوان واحتلال أراضي ذات سيادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتنصيب الأنظمة السياسية على غير رضى شعوبها مثل حالة العراق وليبيا وحاليا تحاول نسخها في سوريا، فالدولة العظمى المتدخلة تلجأ إلى فرض إرادتها على الدول الأخرى إلى استعمال سلطتها ونفوذها من أجل ممارسة الظغوط المختلفة على الدول الأخرى (سياسية، اقتصادية، نفسية، وعسكرية، وقيم ثقافية) كما هو حاصل مع بعض الدول العربية، فمبدأ عدم التدخل في جوهره مبدأ سياسي يكون مشروعا وفق الإرادة السياسية للقوى العظمى، فالدولة المتدخلة تطبق هذا المبدأ حسب مصالحها وبدون التشاور مع المجتمع الدولي مثل تدخل روسيا التي فاجئت العالم بتدخلها العسكري المفاجئ في سوريا.[3]

الميثاق الدولي باعتماده على قرارت الجمعية العامة ضمن القرار 2734 الدورة 25 المؤرخ في 16 ديسمبر 1970، والقرار2625 الدورة 25 المؤرخ في 24 اكتوبر 1970 ان الأمم المتحدة ليست سلطة عليا فوق الدول وتجرم كل التعسفات والذرائع التي تمكّن من كل انواع التدخل في تعزيز الأمن الدولي، [4] فالولايات المتحدة تدخلت في العراق ولم تأخذ التفويض من الأمم المتحدة وروسيا تدخلت في جورجيا 2008 ولم تحترم القوانين الدولية بحجة تعرض مواطنين روس للإعتداء واستولت على منطقة أبخازيا الإستراتيجية المطلة على البحر الأسود، حيث أكّدت المنظمة الدولية تحريم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول ولا تملك الحق القانوني والأخلاقي في فرض إرادتها عليهم من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ينص على مايلي: "**ليس لأية دولة أو**

---

[1]- عبد الله نوار شعث، التدخل الدولي في النزعات المسلحة بين الظرورة ومبدأ عدم التدخل، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017، ص 14.

[2]– بوكرا ادريس، مرجع سابق، ص 224.

[3]– غازي حسين صباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، ط4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 131.

[4]– بوكرا ادرس، مرجع سابق، ص 483.

مجموعة من الدول أن تتدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية او الخارجية لأية دولة أخرى"[1].

إن التعدي على المبادىء الأممية بالضرورة سلوكه يرتقي إلى العدوان سواء بالتحريض الى الحرب الأهلية أو الإنقلبات العسكرية او تسليح المتمردين أو تدريبهم، التي تنزلق منه تهديدات امنية خطيرة تنتج منه جماعات متطرفة تصل الى إنتاج الإرهاب الدولي العابر للحدود المهدد لأمن وبنيان شعوب المنطقة العربية والعالم، فالتحالف الدولي بقيادة أمريكية الذي قام في المنطقة العربية وفق النصوص الأممية يعد إعتداء على سلطان الدولة في سوريا ذات سيادة وعضو دائم في الأمم المتحدة الذي بني النظام الدولي على أساسه منذ إتفاقية وستفالية هو احتلال وعدوان ظاهر، ويجمع عدد من الفقهاء من بينهم شاربنتي J.Charpentier أن التدخل عمل غير مشروع لأنه يشكل إعتداء على سيادة الدولة وحرياتها ويعتبر انتهاكا وإلزاما على عاتق الدول الكبرى في الأمم المتحدة، [2] وتسببت تداعيات التدخل في تشريد شعوب الدول بسبب الحروب الغير مبررة كالطائفية والعرقية والإثنية وقد تعدت مخاطره أكثر بعد أحداث 11 ايلول 2001 توسيع معاقبة الدول لأغراض سياسية ومطامح اقتصادية والتي لا تنطاع إلى أوامرها، كما ذهب الأستاذ الفقيه محمد طلعت الغنيمي أن التدخل هو "**تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية وذلك للإبقاء على الأوضاع الراهنة والامساس بالإستقلال السيادي الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية، ومن ثم يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للوضع الدولي للدولة**،"[3] مما يفسر أن التدخلات القسرية ذات الطابع الإستعماري هي براديغم فعلي للواقع الدولي ووفق العرف المتعامل به دوليا، يشكل خرقا واضحا لسيادة الدولة المتدخل بها مادام لم يستند التفويض لصلاحيات مجلس الأمن الواردة تحت اي بند او الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

يبدو أن أصحاب هذا الاتجاه قد قيدوا التدخل بالأسلوب العسكري، وإهمال التدخلات والضغوطات السياسية والإقتصادية والدبلوماسية والثقافية في حالة وجدت انتهاكات حقوق الإنسان، حيق قررت الجمعية العامة أثناء الحرب الباردة قراراتها تحت رقم 2131 في 24 سبتمبر 1965

---

[1]– الفتلاوي سهيل حسين، موسوعة القانون الدولي، القانون الدولي العام، الجزء الثاني، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 47.

[2]– بوكرا ادريس، مرجع سابق، ص 227.

[3] – محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، ط1، دار وائل للنشر ، 2004 ، ص 26 .

تطالب فيه إنهاء الممارسات العدوانية المتضمنة عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها،[1] وأنصار هذا التوجه ضيقوا حدود المفاهيم الذي ينتج لنا تفسير وتفكيك مصطلحاته وإبقائه فقط استعمال القوة أو التهديد باستعمالها كما هو ظاهر في أزمات الشرق الأوسط في سوريا بين الولايات المتحدة وروسيا، ويرى أحد كبار القانون الدولي الألماني شتروب، بأن التدخل هو " **تعرض الدولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، بغرض إلزام دولة المتدخل في أمرها على إتباع ما تمليه عليه في ش أن من شؤونها الخاصة الدولة أو الدول المتدخلة**"[2] يفسر الفقيه شتروب أن قناعة الدول العظمى تنطلق من زاوية القيم الناعمة لتصل إلى أهدافها الإستراتيجية المسطرة، وهذا ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي دون تفويض أممي في يوغسلافيا 1999 وأفغانستان 2001 والعراق 2003 وفي سوريا وليبيا 2011 على أساس ذرائع أمنية إنسانية تتستر عليها في تمرير قرارها السياسي المتخذ كذريعة الأمن والسلم الدوليين وتخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل أو الأنظمة الشمولية غير الديمقراطية.

نجد كذلك الأستاذ baxter الذي وصفه " **بإستخدم القوة من جانب إحدى الدول ضد دولة أخرى لحماية رعايا هذه الأخيرة مما يتعرضون له من موت أو أخطار جسيمة كما يمكن أن يستهدف فعل التدخل حماية رعاية الدولة التي تقوم بتنفيذه عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون على إقليمها من خطر الموت** "[3] وهذا التصور تتحدد أبعاده في تطور مخاطر الانزلاقات الأمنية والإنسانية في القبول بالثورات الملونة لأجل المصالح السياسية من طرف الدول الكبرى، حيث نجد هذا النموذج في التدخل الروسي في جورجيا 2008 وفي أوكرانيا 2014 بحجة إيقاف الإعتداء ضد مواطنين روس يقطنون في ابخازيا بعدما اعتدت عليهم القوات الجورجية، والتدخل العسكري في أوكرانيا بحجة إنتهاك جرائم حرب ضد مواطنين روس يقطنون في شرق أوكرانيا ومنطقة القرم فالذرائع الناعمة باقية ببقاء المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى وما يجري في المنطقة العربية بعد 2011 أكبر نموذج واقعي في تحليل وتفسير المفهوم الضيق للتدخل الدولي.

---

[1]– بوكرا ادريس، مرجع سابق، ص 157.

[2]– حسام أحمد هنداوي، التدخل الدولي الإنساني، دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة،1997، ص 43.

[3]–بوراس عبد القادر، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة،2014، ص 137.

تأسيسا على هذا التحليل، فإن النصوص الشرعية الدولية المعاصرة الملزمة على الدول أضحت رهينة المصالح السياسية التي تزيد من عمق الفوضى السياسية والتهديدات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتزيد من الهجرة غيرالشرعية وتنتج لنا التطرف والإرهاب مثل داعش وجبهة النصرة التي تسعى مواثيق المنظمات الدولية إلى الحد من انزلاقه كوقاية أخلاقية وردعية، في فرض الشرعية الدولية على أركان متعددة تبدأ بالقانون الدولي والمنظمات والمعهدات والإتفاقيات الدولية، مما عزّز من موقف السلوكيين إلى انتهاج نظرية التكامل بين الوحدات الدولية كسرح مبني على التكامل والتعاون يمكن حصرها فيما ورد في إعادة المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية،[1] كما يعد مبدأ عدم الإعتداء والتسوية السلمية للمنازعات الدولية، وتحريم اللجوء الى استعمال القوة في العلاقات الدولية وتقرير مصير الشعوب المضطهدة يعد أعنف أشكال التدخل المرفوض أخلاقيا وسياسيا وقانونيا،[2] لكن محاكات الواقع الدولي في ظل عسكرة الأزمات المعقّدة في المجالات الحيوية من العالم بالأخص في الشرق الأوسط، هو أبلغ قانون أصبحت تحتكم اليه الدول في ظل تنامي سياسة التحالفات ولغة القوة في العلاقات الدولية.

2- المعاني الواسعة للتدخل الدولي.

يقصد بالمفهوم الواسع للتدخل الدولي عدم الإحتكام والتبني للقوة العسكرية في جميع حالات التدخل ضد سيادة الدول دون إسقاطها، أما القوة اللينة فتحتكم إلى الإجراءات الأخلاقية والقانونية والحكومات غير الرسمية وتأثيرات الإعلام الموجه إدراكا من ساسة القوى العظمى بعد تثبيت القناعات والتحركات الميدانية أن القوة ليست حلا بالضرورة في تحقيق مصالحها الإستراتيجية، حيث يعتقد أنصار هذا الإتجاه منهم ماريو بيتاتي أنه لا يمكن الربط بين التدخل الذي يتم تحت الدعاية الإنسانية وبين استعمال القوة العسكرية حيث عزز ساحته بالقيم الحضارية دون التخلي الإحتكام الى القرارات السياسية ومصالح الأمن القومي لها، فهذا النوع من التدخل يمكن أن يتم بوسائل أخرى غير اللجوء إلى القوة والعدوان، كاستخدام وسائل الإكراه كالضغط السياسي أو العقوبات الاقتصادية أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو الإمتناع تقديم المساعدات الإقتصادية كما حاصل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد السلطة الفلسطينية أو الحصار المنتهجة من قبل

[1]- صفاء خليفة، أمريكا والتدخل في شؤون الدول مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ط1، دار العين للنشر، القاهرة، 2010، ص 34.

[2]- بوكرا ادريس، مرجع سابق، ص 72.

القوى الكبرى، أو توظيف سياسة الإغراءات الإقتصادية وتأثيرات القيم الحضارية كبعد قيمي نحو التدخل السلمي كما هو قائم بين الحلف الأطلسي وبلدان أوروبا الشرقية.

من أقوال الفقهاء المعاصرين الذين تبنوا فكرة التدخل بمفهومه الواسع يعد الأستاذ ماريو بيتاتي Mario bettati من أكبر المدافعين والحرصين على مفهوم واسع للتدخل العسكري الإنساني إذ يعتبره: "**ذلك التدخل الذي يتحقق من خلال دولة أو منظمة دولية حكومية في الشؤون التي تعد من صميم الاختصاص السلطان الداخلي لدولة معينة، ويضيف إلى ذلك أن التدخلات التي تحدث من قبل أشخاص عاديين أو من قبل مؤسسات أو شركات خاصة أو من قبل منظمات دولية غير حكومية لا ترقى إلى كونها تدخلا دوليا وإنما تعد مخالفات داخلية يتصدى لها القانون الدولي**،"[1] أي يكون توافق جميع الأطراف على خطورة الوضع الحاصل في الدولة محل التدخل بشرط توافر النوايا الحسنة في و قف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أو إرجاع الشرعية السياسية دون التسلل بمصالح سياسية، ويؤكد الأستاذان أوليفركورتن وبياركلين Oliver corten et pierre Klein المفهوم الواسع للتدخل الإنساني " **من خلال إدراجهما تحت أدوات ووسائل أخرى، يمكن أن يتم بها هذا النوع من التدخل العديد من الوسائل تنحصر أبرزها في الضغط الإعلامي، توقيع الجزاءات الاقتصادية، فرض القيود والحظرعلى بيع الأسلحة منع إرسال مواد الإغاثة للسكان، التدخل المسلح من طرف واحد، واللجوء إلى تدابير القمع التي يتخذها مجلس الأمن طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة**"،[2] وهذا يعد أفق الحلول بعد ترشيد الوسائل غير العسكرية، وفي هذا السياق يرى وزير الخارجية الفرنسي السابق برنارد كوشنار" إن التدخل لا يمكن أن يقام باسم دولة ولكن يجب أن يكون جماعيا ودون اللجوء إلى استخدام القوة إلاّ عند الضرورة،[3] ويقصد بهذا التدخل حسب شارل روسو ch. Rousseau أن الهدف من هذا التصرف هو التوصل إلى وقف العمليات المنافية للإنسانية ومنع تجديدها مستقبلا،[4] وهذا صلب وعمق التدخل التي إنعكست آثاره السلبية بين روسيا والولايات المتحدة في الأزمة السورية والأوكرانية.

---

[1]– حساني خالد، مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية، المجلة الأكادمية للبحث القانوني، المجلد 5، العدد 1، جامعة عبدالرحمن ميرة، بجاية، ص 11.

[2] – سامح عبد القوي السيد عبد القوي، التدخلات الدولية لحماية البيئة والدفاع عن الإنسانية، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2015، ص 35.

[3]– بوراس عبد القادر، مرجع سابق ص 141.

[4] – المرجع نفسه، ص 75.

من خلال التباين في التعاريف نكتشف أن هناك عدم إجماع بين الفقهاء في تعريف التدخل وتحديد مدى شرعيته فمنهم من ترك تحديد الشرعية للقبول العام ومنهم من رفض شرعيتها وندّد بها وأعتبرها عملا عدوانيا كونه يمس سيادة الدولة واستغلاله سياسيا كروسيا والمانيا أثناء احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا في 2003، وبناء على ذلك من الممكن أن نقدم تعريفا شاملا مقترب على غرار التعاريف السابقة حول الموضوع التدخل الدولي والذي يشمل العناصر التالية:

" **التدخل عمل إرادي ومسعى منظم تقوم به وحدة سياسية دولية سواء كانت دولة عظمى، أو منظمة دولية، أو مجموع دول أو دولة منفردة مستخدمة وسائل الإكراه السياسية بدءا من أبسط أشكال الحرب، كالحرب النفسية مرورا بالعقوبات الدبلوماسية والاقتصادية والإنتهاء بالقوة العسكرية** ،"[1] وقد يكون الغرض منها إحداث تغيير جزئي أو كلي في تركيبة البنية المؤسساتية في هذه الدولة كالعراق مثلا، أو تحويل مجرى نزاع داخلي في ضوء حرب أهلية لمصلحة السلطة الحاكمة أو المناوئة لها ، تفسرها الأحداث والأزمات التي تجري في الشرق الأوسط خاصة في سوريا ، أو إجبار سلطة تلك الدول على إتخاذ مواقف بما يخدم مصالح الدول المتدخلة مثل اجبار الرئيس بشار الأسد التنحي عن السلطة من غير استناد على سلطة دولية تسمح بذلك، فالقانون الدولي المعاصر يعبر عن حاجيات المجتمع الدولي المتميز بعدم التجانس، فالبعض الذي يبرر الدعم للحكومة الشرعية كروسيا والصين وايران على أساس حق الدفاع الشرعي وفق القانون الدولي العام، وهناك من يبرر الدعم للحركات الإحتجاجية و"الثوار" على أساس حق حماية الشعوب في تقرير مصيرها.[2]

من الممكن القول ان التدخل العسكري يعد أحد مكامن الخطر لتفكك الدول وهو مؤشر على عدم التطابق في المصالح، والواقع الدولي في ظل عسكرة الأزمات المعقّدة في العالم هو أبلغ قانون أصبحت تحتكم اليه الدول الكبرى في ظل تنامي لغة مصالح وتهديدات الأمن القومي والصراعات الجيوستراتيجية في العالم، وأمام هذه المعطيات نستشف أن الإشكالية القانونية والسياسية التي أثارها مبدأ حق التدخل لا تزال في إطار المعالجة والمراوحة والتمحيص بحكم أن مفهومه فضفاضا لا تسعه اجتماعات الدول المتصارعة ولا اجتهادات الفقهاء والحقوقيون الدوليون، بحيث يشمل

[1]– فوزي أو صديق، مبدأ التدخل والسيادة لماذا؟ و كيف؟ ، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1999، ص 237.

[2] – بوكرا ادريس، مرجع سابق، ص 273.

فراغات مفاهيمية واسعة من الأفعال وان جوهره هو الإملاء و الإكراه ومنع انتشار السلاح النووي الى القيام بعمليات عسكرية واسعة تؤدي الى احتلال بلد ما مثل العراق وافغانستان وسوريا.[1]

المطلب الأول : الإيتمولوجية التاريخية لسلوك التدخل.

يعتبر سلوك التدخل "العسكري" في توضيح نطاقه وتحديد أساسيته أكثر تخمين في دقّته ويشكل مشكلة كبيرة لغموضه، لأنه في حالة مستمرة في نسق بنيته المترابط بالوحدات السياسية في سياق تطور الحضارات والثقافات السائدة وكون مفاهيمه قصيرة ومحدودة السلوكات المعقّدة في تاريخ العلاقات الإنسانية و الدولية بتنوع صفاتها السياسية والإقتصادية والعاقائدية والعسكرية والأمنية والثقافية،[2] حيث شهدت المجتمعات منذ القرون الأولى بدءا من ذ عهد اليونان والإمبراطورية الرومانية والمغولية والتتارية وصولا إلى الإستعمارات الغربية الحديثة، الافراط في التدخلات على سيادة الشعوب التي عرفت توسعا عسكريا أبادت من خلاله أمم تحت مبدأ التدخل في شؤون الكيانات السياسية الضعيفة، ثم أخذ مصطلح "التدخل" أشكالا مختلفة تعكس طبيعة تطور النظام الدولي القائم، هذه الوضيعة أدت بالعديد من المحللين مثل كينيث والتز إلى اعتبارها فوضى طبيعة التفاعلات والصراعات الدولية.

عرفت نظرية التدخل لصالح الإنسانية بواكرها الأولى تحت ظلال الفتوحات الإسلامية على أساس عقائدي نشر الرسالة الإسلامية ونشر العدالة كقيمة إنسانية عليا بين الشعوب،(*) لا تعدو أن تكون تعبيرا صريحا على التدخل لصالح الإنسانية كون أن الشعوب كانت تقبل أفواجا لإعتناق الإسلام بعد الفتح، [3] كما عرفت الإمبراطورية العثمانية توسعا وتدخلات عسكرية غير تقليدية وشهدت العديد من التوسع في المشرق العربي والأسيوي والمغرب العربي على أساس الوصايا، ويعد تشكل معاهدة وستفاليا 1648 النواة الحقيقية لتأسيس الدولة القومية على تجريم التدخل على سيادة الدول، حيث أنهت هذه المعاهدة حرب الثلاثين سنة بين الإمارات الأوروبية وأقرّت حق مبدأ

---

[1]– ليلى نقولا الرحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011، ص 19.

[2] - Eric David, Portée et Limite du Principe de non-Intervention, Editions Bruylant, Bruxelles, Fevrier 1990, p 351.

[3]– صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين (814 ق– م – 1962 م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص 43.

*ما اصبح يعرف في الواقع الدولي احترام مبادئ والتعايش ضمن قيم الديمقراطية .

المساواة السيادية إضافة الى المبادىء الأساسية مبدأ الولاء القومي ومبدأ سيادة الدولة، و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،[1] وهذا يعد من أكبر التدخلات و استباحة للسيادة والشعوب والقضاء على هوية المجتمعات التي أعقبته مرحلة الإستعمار في القرن التاسع عشر وما خلفته الحرب العالمية الأولى والثانية من خراب عالمي بفعل ظاهرة التدخل لما يهدد وجود كيان مصلحة الدولة.

أثناء الحرب الباردة عرف سلوك التدخل أكثر دينامية عن طريق التدخل بالوكالة بين الدول للتمثيل الأجندات الأيديولوجية رغم تشدد ميثاق الأمم المتحدة وفق نص المادة 4/2 نص على تحريم التدخل واستعمال القوة في العلاقات الدولية، ولذلك يعد إستخدام القوة بذريعة حقوق الإنسان أو نشر الديمقراطية بشكل فردي يعد من أخطر التدخلات بعد 11 سبتمبر 2001 وانتهاكا صارخا لقواعد الميثاق وللشرعية الدولية ولبنيان الإنسان المدني والحضاري في التعايش السلمي ، ويعد من السلوكات القبيحة غير المقبولة وتزيد من فجوة المأزق الأمني بين الدول وهي صورة قاتمة لمفهوم العدوان على سيادة الدول ،[2] كما تعد مقاربة السلام الديمقراطي بعد 2001 التي ادارتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إبقاء السيطرة العالمية وبالأخص منطقة الشرق الأوسط والإبقاء على نظرية نهاية التاريخ وإعادة هيكلة الضرورة الإقتصادية بمقاربة قواعد العولمة على نمط نظرية صدام الحضارات كرافعة للأفكار الرأسمالية، أدّت ردة فعل الولايات المتحدة الأمريكية غير مسبوقة بشكل أدى إلى حدوث تحولات استراتيجية كبيرة على هرم الساحة الدولية على حساب القواعد الأممية من خلال تدخلها في افغانستان والعراق ،[3] بإعلانها الحرب العالمية ضد الإرهاب وتبنيها سياسة الهجمات الإستباقية الوقائية في سياق مكافحته وهو توجه انتهجته قوى إقليمية وعالمية أخرى، وظفته روسيا في جورجيا واوكرانيا والحلف الأطلسي في يوغسلافيا وليبيا، وعلى فوضى مفهوم المصطلحات الملونة بتنا نشهد تبدلا وتنوعا في اشكال مسيرة التدخل بالإضافة الى تنوع الذرائع بين قديم وبائد يتم تجديده واستعادته كمفهوم الحرب العادلة أو تعظيم تهديدات

[1]– طلعت جياد لجي الحديدي، مبادىء القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية(العولمة)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 62.

[2] – محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 37.

[3]– فتوح أبو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وإنعكاساته على السيادة الوطنية، ط1، مركز الإمارات الإستراتيجية، 2014، ص 95.

الإرهاب الذي أصبح خطرا على السلم والأمن الدوليين الذي طرح بشدة بعد احداث 11 أيلول 2001.[1]

المطلب الثاني: تعريف التدخل العسكري.

أعتبر سلوك التدخل العسكري بالذرائع الناعمة والصلبة واحدة من أكثر المسائل إثارة للجدل والتعقيد في ظل غياب سلطة عالمية رادعة حسب كنيث والتز ، فهو القناعة والقدرة الكافية الى إحداث تغيير في موازين القوى سواء كان مفهوم التدخل العسكري أو مفهوم اللجوء الى وسائل القوة، حيث أشارت التعقيدات السياسية والقانونية بين مؤيد و معارض ومطالب بضمانات تحول دون انحرافه عن أهدافه الأساسية.

ويرى بعض المراقبين الدوليين أمثال توماس وايس وجيم ويتمان أن التدخلات العسكرية تبشر بعالم جديد تتفوق فيه حقوق الإنسان على حساب سيادة الدول كمطية أولية للتدخل، حيث عبر عنه مايكل أغناتيف بأن عصر التدخل الإنساني أتى فأزالته تهديدات وتحديات 11 سبتمبر 2001، وأضحى منطق التدخل الوقائي مرجعية مقبولة للقوى الكبرى، [2] حيث إجتهدت الأمم المتحدة أكثر على توفير أرضية قانونية تضبط التوترات الدولية التي من الممكن أن تهدم الأمن والسلم الدوليين لخطورته وما يخلفه من مخاطر أمنية ممكن تصل إلى التصادم العسكري مثل إسقاط الطائرة العسكرية الروسية من قبل الدولة التركية في الأزمة السورية، لأن الأصل في التدخل العسكري هو المصالح السياسية كما أقرها كارفون كلاوزفيتش أو قبول رضى الدول المعنية كما فعلت روسيا الاتحادية 2015 في سوريا، وذلك لكسب ثقة الدول والحفاظ على سيادتها والحفاظ على مركزية المنظمة الدولية كمرجعية وهيئة رسمية في التدخل العسكري لدولة ما.[3]

على هذا الأساس يمكن أن نسوق تعريف التدخل العسكري في سياقات مختلفة للتباينات التي يقدمها المختصون للمفهوم سواء كانت تحت تأثير الأجندات السياسية والأيديولوجية أو الدراسة الفقهية المتباينة أو على أساس التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بعد الحرب الباردة نورد بعضها فيما يلي:

---

[1]– ليلى نقولا الرحباني، مرجع سابق، ص 16.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 227– 228.

[3] أحمد سي علي، التدخل الانساني بين القانون الدولي الانساني و الممارسة، ط1، دار الأكاديمية طبع نشر توزيع، الجزائر، 2011، ص 18.

1- التدخل حسب الكاتب الأمريكي إليري ستوويل Ellery Stowell هو بشكل عام جريمة أكثر خطورة بإستغلالها الظروف الملائمة، وهو يدخل ضمن إستخدام القوة من أجل إملاء سياسيات على دولة ذات سيادة الذي يعرقل ممارسة حق دولة في عللى سيادتها وحقوقها الداخلية بكل حرية وإستقلالية.[1]

2- يرى هول زغرف hol zegref أن التدخل "العسكري "الإنساني هو:" **التدخل بالقوة أو إستعمالها ضد دولة ما من طرف دولة أو مجموعة دول، بهدف منع أو إيقاف الانتهاك الخطير والمنتشر للحقوق الإنسانية الأساسية للأفراد، حتى لو كانوا من مواطني الدولة التي تمارس أو تطبق عليها القوة دون ترخيص منه** ".[2]

يتضح من تعريف zegref أنه يتعمد نوعين من السلوك كاستثناء في التدخل العسكري الإنساني وهما التدخل غير القسري وإن كان يفتقد الشرعية القانونية والأخلاقية كاستعمال الضغط الاقتصادي والدبلوماسي والسياسي، والثاني التدخل القسري الهادف إلى إستغلال مقدرات دولة ما أو حماية حليفة لها أو إنقاذ مواطني الدولة المتدخلة نفسها وإن كان يفتقد إلى الموضوعية في عالم تسوده القوة في العلاقات الدولية، فروسيا تدخلت في سوريا لأن سوريا حليف إستراتيجي ويتمتع بجغرافية عالمية تدخلت لإيقاف الإنتهاكات الأمنية الخطيرة التي تسببت فيها القوى الدولية والإقليمية بنزيف الأمن الإنساني كاد أن يسقط العاصمة السياسية دمشق مما فرض تدخل روسي لإنقاذ مصالحه وحليفه سوريا.

3- والتدخل العسكري عند فرناندو.ر.تيزون .fernando R.Teson يميزه في شيئين : التدخل العسكري المقبول والغير المقبول، ويعرف المقبول في قوله " هو **الاستعمال الدولي المناسب للقوة أو التهديد بها، في ظل الفوضى ويكون مرحبا به من طرف ضحايا هذه الحالات** "،[3]وما يستوقفنا في تعريف تيزون هو القناعة السياسية وليس الأخلاقية التي آلت اليه الأوضاع المزرية في مجتمعات دول الحراك العربي إذ يصعب علينا عمليا تحديد معاييرها ومصطلحها لغموض المفهوم المطعم بالأيدولوجية وبالإمبريالية.

[1] - Ellery C Stowell, Op.cit p 317.

[2] جمال منصر، مرجع سابق، ص .36

[3]- المرجع نفسه.

4- و يعرفه الأستاذ L. Cavare "**بانه انغماس دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بهدف فرض ارادتها عليها" اي التحكم في مقدراتها الجغرافيا والإقتصادية واستلاب قرارها السيادي لها** ".[1] يفسره نموذج التدخل الروسي في جورجيا 2008 بحجة حماية مواطنين روسيا وفق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي لا تمانع من التدخل الخارجي للدول لأجل حماية مواطنيها خارج حدودها لحرب قائمة والتدخل الامريكي في أفغانستان والعراق بذريعة مكافحة الإرهاب والواقع الإستراتيجي يؤشر إلى توسيعه نحو السيطرة والهيمنة بقواعد العولمة على العالم.

5- يعرف جوزيف ناي joseph Nay أنه " **ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، ذات سيادة وهذا في معناه العام، أما في معناه الضيق فيشير إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدول أخرى**"[2] لذا فإن التدخل في صوره المطلقة هو تقويض حركية الدولة، فالغرض منه هو فرض إرادة الدولة المتدخلة عسكريا في شؤون الدول الأخرى من حيث ممارسة النفوذ من أقل صور القهر إلى أعلاه.

يفسر فظاعة التدخل العسكري الجاري في المنطقة العربية والإستلاء على كل وسائل التطور البشري والتنموي والحضاري سواء كان من قبل الولايات المتحدة الامريكية أو روسيا أو الكيان الإسرائيلي (بحكم فرضها بأمر الواقع) أو الحلف الأطلسي فهو مرفوض قانونيا وأخلاقيا يمس في كافة الحالات الإستقلال الخارجي والسيادة الإقليمية للدولة وفرض الخطوط السياسية عليها وبالتالي يدرج ضمن العدوان والإحتلال المرفوض بإجماع دولي.

إن بعض التعريفات حاولت تبرئة التدخل العسكري عبر تقديمه على أنه وسيلة أو ذريعة لحماية الشرعية الدولية في إطار ما أصطلح بالتدخل "الإنساني" humanitarion intervention أما من منظور علم السياسة ترى الواقعية الهجومية بزعامة جون مارشيمر تؤكد على فرضية التدخل فتقول "أن بنية النظام الدولي ترى توفر حوافز قوية للدول للبحث عن فرص لكسب القوة على حساب المنافسين."[3]

---

[1]- طلعت لجي الحديدي، مرجع سابق، ص 118.

[2]- محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 14.

[3]- جوانيتا الياس و بيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، تر: محي الدين حميدي، ط1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص 77.

المطلب الثالث : التدخل الدولي بين البعد السياسي والشرعية القانونية.

يشير الواقع الدولي في تصاعد التهديدات الأمنية الى نمطين اساسيين هما، وظيفة التدخل الإرادي الذي أوجده الفراغ الجيوستراتيجي بعد اختفاء الإتحاد السوفياتي، على تدخل الدولة من أجل توسيع نفوذها ومصالحها في ظل سيطرة مفاهيم صراع الحضارات على قيم القانون الدولي والمواثيق الدولية، وهو لا يعدو أن يكون شكل من أشكال العدوان والاستعمار المباشر وهذا يصنف بالإستراتيجية الهجومية، أما النمط الثاني فهو التدخل الدفاعي والذي تقوم به الدول دفاعا عن أمنها، وهذا أكثر شيوعا في العالم بعد 2001 الذي يشكل المأزق الأمني بين الوحدات الدولية، ويمكن أن يدخل هذا النمط من التدخلات ما اصطلح عليه بالحروب الوقائية preventive war التي تعتمد على العنف العسكري في ترجيح التوازن ضد الخصم، التي تعتمدها الدول الكبرى عند تهديد أمنها القومي لأن الضرف المبادر يعتقد أن عدم التوازن المناسب سيصله بالضرورة إذا تأخر فإن خصومه سيلحقون الضرر بمصالحه الحيوية آنيا وفي المستقبل ،[1] ولقد شهد هذا المصطلح أثناء الحرب الباردة من تطور الأسلحة الإستراتيجية الهجومية للتدخلات العسكرية مخافة التصادم النووي بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي على أساس نظرية الحروب الوقائية وحروب الإحباط تحت ذريعة سياسة ملىء الفراغ أو حماية رعايا الدولة المتدخلة[2].

- الطبيعة القانونية والسياسية للتدخل الدولي بعد الحرب الباردة.

تعتبرالتحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الألفية الثالثة المتمثلة في الحروب اللاتماثلية والصراعات الداخلية التي اجتاحت عدّة مناطق من العالم وعلى راسها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أصبحت من المفاهيم الجديدة في أجندة الدول بسبب التبعات التي قد تنجر عن هذا التدخل من انزلقات أمنية خطيرة ممكن أن تنتج التطرف والإرهاب مثل النموذج الحاصل في العراق وليبيا وسوريا.

[1]– جراهشم ايفنز وجيفري توينهام، ط1، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 124.

[2]– إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، ط1، مؤسسة الابحاث العربية، لبنان، 1979، ص 126.

أ- التدخل العسكري من الناحية القانونية.

يعتبر البحث عن سند قانوني لأجل التدخل وفرض الوصايا والحماية في قواعد القانون الدولي هو استخدام القوة العسكرية التي تم تحريمها في ميثاق الأمم المتحدة مهما تنوعت الذرائع والأسباب،حيث تعرضت المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة في فقرتها الأولى بإتخاذ الوسائل الكفيلة بردع وقمع أعمال العدوان وفق ما نصت عليه المواد الأمم المتحدة 39 و41 و42،[1] لكن البحث في ما تناولته المواثيق الدولية لتبرير سلوكاتها العدوانية هي السمة السلبية التي وسّعت الفجوة بين الفقهاء الذين انقسموا منذ انشاء القانون الدولي العام إلى ثلاثة فرق، فريق رافض لفكرة التدخل من خلال المقاربة التاريخية ومأساة نتائجها الإنسانية للحرب العالمية الأولى والثانية، وإتجاه مؤيد لمبدأ التدخل على أساس أن المفاهيم الدولية تغيّرت بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 أضحت الدول العظمى لا تؤمن بالخطوط السيادية للدول حيث أصبح مبدأ السيادة في تآكل أمام مفهوم حق الحماية الإنسانية ومحاربة الإرهاب على أساس نظرية الفوضى الخلاقة والحروب الاستباقية أصبحت الناطقة الشرعية باسم المصالح القومية للدول، واتجاه رافض ومتحفظ قبول مبدأ التدخل لكن في اطار ظروف إستثنائية تخرج منها تداعيات وانزلاقات أمنية قصوى تكون بإتفاق الأسرة الدولية أي الدول الكبار دائمي العضوية في الأمم المتحدة.[2]

1- الإتجاه الرافض لمبدأ التدخل العسكري.

يرى أنصار الإتجاه الرافض لفكرة التدخل مثل دانيال كولار بدعوى أنه يمس بسيادة وسلامة الدولة ويعزون ذلك أن الأصل في التدخل أنه عمل غير شرعي ، لأن فيه إعتداء على الدولة والمساس بسيادتها واستقلالها ومؤسساتها وفيه إسقاط لإرادتها السياسية وإلزام الدول بإحترام الحقوق واحترام السلطان الداخلي للدول، وهذا يتعارض واستقرار الدولة ويفرض عليها واجب عدم التدخل،[3] حيث يؤكد الباحث دانيال كولار: " **أن النتيجة المباشرة لهذا المبدأ هي ليست فقط عدم شرعية الإكراه العسكري، وانما ايضا عدم شرعية كل أنواع الضغوط الإقتصادية والدبلوماسية أو أي شيئ آخر تستطيع دولة قوية ممارسته على دولة ضعيفة" وهو أكثر المبادئ تأكيدا وإلحاحا في العلاقات الدولية.**[4]

---

[1]– بوكرا ادريس، مرجع سابق، ص 289.

[2]- جمال منصر، مرجع سابق، ص ص 7- 8.

[3]– طلعت لجي الحديدي، مرجع سابق، ص 138.

[4]– محمد حمد القطاطشة، مبادئ العلاقات الدولية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2014، ص 202.

كما يرفض هذا الإتجاه التدخل بذريعة التدخل الدولي الإنساني رفضا مطلقا مما ينجر عنه تهديدات أمنية خطيرة ،الهجرة القسرية ،الفوضى السياسية ،شغور في المؤسسات الدولة مثل حالة ليبيا وخروج التطرف والإرهاب العابر للحدود المهدد للسلم والأمن الدوليين ، هذا المنع القانوني يصفونها الفقهاء بأنها بقايا نزعات استعمارية يمكن أن نطلق عليها "كولونيالية"ما بعد الحرب الباردة كما شهده التدخل الأمريكي في الصومال 1992 وحرب يوغسلافيا 1999 والتدخل الروسي في جورجيا في 2008 مع تراجع دور وتأثير الأمم المتحدة التي صدرت إرادتها وأصبحت رهينة إرادة الدول القوية وأنه يعزز الطبقية كمرجعية بين الدول ويفقد حق التدخل حتى على أساس قرارات الأمم المتحدة الملزمة مخافة تصعيد التوتر الامني واستمرار تدمير المنظومة القانونية العالمية وضياع وتهديم سيولة إبادة البنيان البشري مخافة رجوع الواقع الحضاري الى العصور الوسطى، [1] على هذا المبدأ رفضت هيئة الأمم المتحدة مسودة تقدمت بها فرنسا في 21 مارس 1945 مفادها ترخيص التدخل من أجل حماية حقوق الانسان وبشكل يؤدي الى تهديد الأمن والسلم الدوليين، لكن هذا الاقتراح رفض على اساس استغلال الظروف الانسانية لأجل المصالح السياسية لأن الدول كانت على حين خرجت من حرب عالمية أوجدت الخراب ودفنت العمران البشري واليوم في ظل افق التطور الحضاري الدول تتدخل على أساس تهديدات المصالح القومية للدولة ،[2] من جهة أخرى جاء في الفقرة السابعة من المادة الثانية ليس من مسوغ قانوني للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون السيادي التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وبالمقابل ساهمت قرارات الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية في توضيح وتفسير هذا المبدأ، حيث جاء في تقرير الجمعية العامة 1970 تحت رقم 2625 98 في تفسيره للمادتين 4/2– و7/2 ما يلي:

"ليس لأي دولة حق التدخل مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية اوالخارجية للدول الأخرى مهما كان الدافع، وعليه كل أنواع التدخل العسكري، أومحاولة التهديد ضد أشخاص الدولة أوعناصرها السياسية، الثقافية، الإقتصادية، هوإختراق للقانون الدولي ...."[3]

[1]– معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، ط1، دار العربي للنشر و التوزيع، 2011، ص 21.

[2]– المرجع نفسه، ص 22.

[3]– عمر عبد الحفيظ شنان، مرجع سابق، ص 269.

2- الإتجاه المؤيد للتدخل العسكري.

يذهب مؤيدي هذا الإتجاه ومنهم ماريو دومينيك بيرو " **أن التدخل التقليدي كان ينظر اليه على انه اغتصاب سياسي وعسكري واقتصادي وثقافي للسيادة بينما التدخل اللإنساني بالعكس**" ،[1] للتدخل العسكري يتذرعون برؤية نزعة حقوق الإنسان فهم يجيزون أي عمل جماعي حتى خارج مظلة الأمم المتحدة، ويؤسس الواقعيون الجدد وعلى رأسهم جون مرشيمر مشتشار الأمن القومي الأمريكي السابق التدخل أمر مقبول ومشروع في العلاقات الدولية طالما يقوم على أساس المصلحة القومية العليا للمتدخلين في سعيهم نحو القوة، ويؤكد الواقعيون أن "**الأخلاق لا وجود لها في السياسات الدولية لذلك يعتبرون أن التدخل الإنساني هو مجرد حجاب لتغطية المصالح القومية، و أن الادعاء الأخلاقي هومجرد ورقة التين التي تغطي الصراع على القوة بحسب قول نيكولاس سبيكمان، وبما أن التدخل الإنساني الذي تقوده المصالح القومية بدل القيم الأخلاقية والقانونية هوإما غطاء لسياسة توسعية او رد فعل على تهديدات لمصالح المتدخل القومية**"[2].

يؤيد هذا الإتجاه أمثال روموالدا برميخوغارسيا أنه يجوز للدول أن تتدخل عسكريا وانفراديا في الحالات القصوى،[3] غير أنه لاينبغي التدخل بهذا الشكل إلا في حدود دقيقة للغاية كي لا يعد تدخل في شكله عدوان أو احتلال ، ويجب أن تكون حقوق الإنسان صارخة او حرب داخلية على العيان او انتهاك مصالح دولة كبرى تهديد لأمنها الوجودي كالتدخل الروسي في سوريا، حيث أن أغلبية الوكلات الإنسانية تتفهم قبول التدخل للضرورة القصوى ويوعزون ذلك ماعبرت عنه منظمة "أطباء بلا حدود" أثناء المجازر المرتكبة في رواندا بالقول "لن نوقف مجازر الإبادة بالأطباء" [4] فالقواعد العامة الضابطة للسلوك الإنساني وفق الفقه المعاصر بضرورة وجود حق التدخل في الحالات الخاصة ويرون أن الدوافع الإنسانية كفيلة بجعل التدخل العسكري مباحا، فاللجوء الى القوة غير محظور ضمن مفهوم ومنطوق المادة 2 الفقرة 4 مثل المجازر المروعة في رواندا، [5] وهي دعوة ضمنية للتدخل العسكري واصبحت القوة هي المرجعية القانونية للوجود البشري، إن جدل التدخل العسكري ينقّب دائما على المشروعية لإشباع مطامعه السياسية والإقتصادية فالإعتداء على

[1]- جمال منصر، مرجع سابق، ص 17.

[2]- ليلى نقولا الرحباني، مرجع سابق، ص 60.

[3]-غارسيا روموالدا برميخو، الإطار القانوني الدولي بشأن إستخدام القوة : أوجه الإلتباس والحدود، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 34، 1993، ص ص 486-488.

[4]-جمال منصر، مرجع سابق، ص 32.

[5]- فوزي اوصديق، مرجع سابق، ص ص 231- 232.

البرجين في الولايات المتحدة الأمريكية أسقط كل القوانين الدولية والأخلاقية ورخص حق التدخل العسكري ضد الدول بقوانين قيمية بتفويض نظرية صراع الحضارات التي عبر عنها الرئيس الأمريكي أنها حرب صليبية، حيث صرح على إثرها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان مايلي :

"إذا كان التدخل الإنساني هو في الحقيقة إعتداء غير مقبول على السيادة، فكيف ينبغي أن نستجيب لرواندا و للسبرنيتشا للإنتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان التي تؤثر على كل مبدأ من مبادئ إنسانياتنا .."وهو بهذا الخطاب أمام العالم يذكرهم ما حدث في هذين الدولتين ومن جهة يجيزبعض القضايا الإستثنائية يكون فيها التدخل العسكري مشروعا دوليا،[1] كما تعتبر مقاربة النظرية الإستباقية لدونالد رامسفيلد مقاربة تفويضية للتدخل العسكري كمرجعية مشروعة للدول الكبرى بحجة مكافحة الإرهاب المهدد للمصالح الدول المتدخلة وفي هذا الإتجاه تحتل الدول الإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط مركزا اساسيا في استراتيجيات الدول الكبرى الطامحة نظرا لما تحتويه من ثروات طبيعية ومواقع جيوسياسية استراتيجية وفي المنطقة العربية ينطلق التدخل من سياسة دولية تتمثل في الإستراتيجية الامريكية الموسومة بمشروع الشرق الأوسط الكبير والفوضى الخلاقة وروسيا تتدخل من مبدأ عالم متعدد الاقطاب تكون روسيا عضوا مساهما فيه الذي أجاز منظروها الى حق التدخل والإحتلال لأجل اكمال السيطرة العالمية على حساب الشرعية الدولية[2].

من أجل ذلك أثارت المخاوف أكثرعلى مستقبل النظام الدولي منذ أن ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي بتدخل عسكري دون قرار دولي ضد ليبيا 2011 وهذا يؤكد فقدان هيبة القواعد الشرعية الدولية التي أصبح فيها العبث بالقانون الدولي هي السمة في العلاقات الدولية، وإلا كيف نفسر الصمت الدولي أمام التهجير القسري من جراء الحرب غير المبررة التي تعصف بالشعب السوري؟ هذا التغاضي أدى بعض الدول الخروج عن إرادتها وتسبب في إرساء الفوضى السياسية والأخلاقية الدولية، [3] كما تعددت المبررات القانونية والسياسية لإضفاء طابع المشروعية أمام عجز أجهزة الأمم المتحدة بطابع النفوذ والتأثيرعلى تصرفات وقرارات صادرة

---

[1]– ايف ماسينغهام، التدخل العسكري لأغراض إنسانية : هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض انسانية؟، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 91، العدد 876، ديسمبر/كانون الأول 2009، ص 158.

[2]– عمر عبد الحفيظ شنان، مرجع سابق، ص 282.

[3]– مضهور البخيت العريمي، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب، ط1، دار الثقافة للنضر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 146.

عن أشخاص القانون الدولي وخاصة الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن على الرغم من انتهاك القرارات الشرعية يتم التدخل في سيادة الدول بإدعاء محاربة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان.[1]

ب- خصائص التدخل العسكري من أجل المصالح السياسية.

أصبح التدخل العسكري يشكل ظاهرة سياسية بعد 2001 معبرة عن الطابع التنافسي والفوضوي للنظام الدولي على ماجاءت به المدرسة الواقعية خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وتسيّد الولايات المتحدة قيادة العالم، أضحت المفاهيم الدولية تسير على أمن المصالح القومية والإحتكام الى مرجعية القوة في العلاقات الدولية وقواعد العولمة، وإجبار الدول الأخرى على متابعة إرادتها المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية، ولقد أرست الولايات المتحدة سوابق للتدخل في التاريخ المعاصر في كوسوفو وهو النموذج الأبرز في القرن الماضى لإنهاء الوجود الإشتراكي في اوروبا وتدخلها في حرب الخليج الثانية وحرب افغانستان، وينصرف تعبيرالتدخل العسكري بأهدافه السياسية هو فرض الإرادة بالقوة على دولة اخرى،[2]

كما يتميز تنامي ظاهرة التهديدات الأمنية الجديدة وتصادم المصالح بين الدول والحرب اللاتماثلية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط أكبر قسط من التدخل العسكري لأهمية المنطقة استراتيجيا واقتصاديا وسياسيا وحضاريا، وإنها موئل السيطرة العالمية بعد جيوبولتيك أوراسيا كما أطلقها هالفرد ماكندر، حيث اطلق نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفوفيتز تصريحات حق الولايات المتحدة التدخل لمحاربة الإرهاب بالإشارة الى العراق وسوريا التي صنفت أنها محور الشر دون الحاجة إلى تفويض مجلس الامن بقوله " **ان مواجهة الإرهاب لا تعني اعتقال الناس بل إنهاء الدول التي ترعى الإرهاب**" ،[3] هذه التوجهات وجدت مبررات التدخل العسكري في أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا، تدخلات غطائها القانوني الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة لكن ها تضمر حقيقة نوايا الأهداف السياسية التوسعية الحاملة السيطرة على العالم خاصة بعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية العراق في 2003 استولت مباشرة على وزارة النفط العراقية.

---

[1]- عاطف على صالحي، مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، ط1، دار النهظة العربية، 2009، ص 2.

[2]- عمر سعد الله، معجم القانون الدولي المعاصر، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 109- 113.

[3]- ليلى نقولا الرحباني، مرجع سابق، ص 119.

فقواعد النظام العالمي الجديد في ظل العولمة لم يعد ممكنا التشبث بمفهوم السيادة الوطنية المطلقة، بل أصبح يتآكل مع توسع المصالح السياسية لدى الدول الكبرى خاصة بعد 11 سبتمبر 2001، ومع وجاهة هذا الموقف اعلنت استراتيجية جورج بوش الإبن التي بنت عام 2002 على مقاربة نظرية الحروب الإستباقية كونها مفتوحة الاحتمالات لا تتقيد بحدود الجغرافيا السياسية، حيث كشف النقاب عن مذكرة سرية لاجتماع خاص بين طوني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق ومستشاريه، أن اللورد غولد سميث أرشد طوني بلير استفزاز العراق بظاهرة أسلحة الدمار الشامل لأجل خوض الحرب العادلة لأجل تثبيت مصالح بريطانيا في الشرق الأوسط.[1]

إعتبر هاسنر ان هذه الإستراتيجية الجديدة تعتبر تحولا خطيرا في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي فهي تخلت بشكل أساسي عن مفاهيم سياسة الردع إلى الإستراتيجية الوقائية، أما تقرير بروكنز فقد إعتبر الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تعتمد مفهومي الوقائية والإستباقية هي صلب الراديكالية، كما تكشف الوثيقة السرية للإدارة الأمريكية ان الولايات المتحدة مستعدة للقيام بهجمات عسكرية في شتى انحاء العالم لأن البحث عن المشروعية الذرائعية تبقي القطبية الأحادية كما اطلق عليها باراك أوباما القرن الأمريكي، وكما جاء على لسان جون هولسمن ان القوى العظمى تتحرك بأكثر عدوانية وأن الولايات المتحدة هي القوة الآمرة في العالم، [2] كما أن وثيقة الأمن القومي الروسي 2009 وفي 2015 أجاز مجلس الدوما حق التدخل الروسي خارج حدوده السياسية إذا وجد تهديدا للأمن القومي، فإرادة القوة لا تمانع من التدخل العسكري إذا وجدت تهديدا لمصالحها السياسية والإقتصادية فجون هولسمن يري أن الولايات المتحدة تدخلاتها تتطابق مع قواعد الحرب ينبغي أن تكون أكثر عدوانية لتحمي مصالحك القومية، [3] وأصبح السلوك الدولي الواقعي اعتباره مسلمة من مسلمات العلاقات الدولية الراهنة فالواقعية الجديدة لا تشرّع الحرب ولا تحرم التدخل... !

تعتبر الألفية الثالثة التحوّل الحاصل في هيكلية النظام الدولي من تهديد الإرهاب والصراع من أجل الطاقة مع أ ن طغيان المصالح السياسية أصبحت سمة التعامل لأجل استمرار الهيمنة للدول العظمى والحفاظ على الأمن القومي على رأسهم عصبة شركات الكارتل الإقتصادية الأمريكية، ولم

[1]– المرجع نفسه، ص 121.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 134– 138.

[3]– المرجع نفسه، ص 138.

يعد الحديث عن سيادة الدول مقبولا في ظل حقائق التدخل في الشؤون الداخلية وعودة الإحتلال العسكري بقيم وذرائع ناعمة، [1] ولما كان القرارات السياسية مندفعة بتحقيق المصالح فلابد أن تصطدم بمصالح الدول الفاعلة الاخرى مثل روسيا ونتيجة لذلك يبرز دور القوة العسكرية كأحد الفواعل السياسية لها أرجحية تنفيذ سياسة الإعتداء على الدول،[2] وأبعد من ذلك ما ذهب اليه وزير الخارجية الأمريكية الكسندر هيغ أمام منظمة الدول الأمريكية في 1996/12/21 قال "**عندما يقوم الريفيون بإنتزاع الخروف من أسنان الذئب فليس من حق الأخير الشكوى من إنتهاك حريته**"[3]، كما أن التفسير الجيوبولتيكي يبرر البيئة الإستراتيجية وعملية الصراع من أجل البقاء و التوسع واحتواء الخصوم، وهذا ما ذهب اليه راتزل ratzel بشأن الدولة العضوية والحدود القابلة للحركة والتغيير، الذي ركز على أن عدم ثبات الحدود يعد الضامن لحيوية الدولة و توسعها،[4] فتوسيع الحروب في القرن الحادي والعشرين أصبحت تعتمد القوة الناعمة القاتمة من أي وقت مضى من خلال تزايد شرخ الصراعات ممكن أن يبشر بحرب عالمية كونية تسحق كل قيم التعايش الإنساني في عالمنا المعاصر.

وعليه، فإن التدخل العسكري السياسي "الهدام" هوإرغام الدول محل التدخل على إتخاذ موقف معين إتجاه إحدى القضايا الدولية،[5] من أجل تعديل منهجها السياسي كما فعلت روسيا الإتحادية مع جورجيا وأوكرانيا وما تفعله المملكة السعودية مع اليمن ، لذلك يرى كارل فون كلاوزفيتش " أن **الحرب هي عمل من أعمال العنف يستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا وأنها إمتداد للسياسة بوسائل أخرى**،" فالنظام الأحادي في العالم يرسم الحروب المعاصرة على أساس صراع الحضارات وكارل فون كلاوزفيتش يعبّر عن ظاهرة استخدام العنف والإكراه كوسيلة سياسية لحماية مصالح وتوسيع نفوذ ولحسم خلاف حول المصالح المتعارضة بين الأطراف،[6] وتعد المقاربة الواقعية الهجومية قلب

---

[1]– حسين حافظ وهيب، استراتيجية الإدارة الأمريكية ازاء الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد 46، سنة 2010، ص 51.

[2]– الياسين غازي رشيد، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 21، بغداد، سنة 2001، ص ص 4–5.

[3]– يوسف باسيل، المنهج التدخلي الأمريكي، دراسات قانونية ، العدد 3، بدون سنة، ص 29.

[4]– ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية أدارة الازمات، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 241.

[5]– سامح عبد القوى السيد عبد القوى، مرجع سابق، ص 241.

[6]– حسين بوقارة، تحليل النزعات الدولية، مقاربة نظرية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 14.

الصراع الموجود بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية في سوريا في جميع مستوياته،ا، ويضفى عليها الشرعية على ما ذهب اليه هانس مور غنتاو، " **أن الواقعية السياسية لا تحرم اللجوء الى القوة ولا تحظّر أي نوع من التدخلات في الشؤون الداخلية للدول، لكنها تنظر الى العمل التدخلي كظاهرة سياسية تقيسها بنتائجها ومدى قدرتها على النجاح في تحقيق الأهداف والتي تتلخص بالمصلحة القومية والحفاظ على وجودها.**"[1]

المبحث الثاني : التدخل العسكري بين النظريات والمقاربات في العلاقات الدولية.

يظهر سلوك التدخل العسكري في أدبيات علم السياسة بين النظري والمقاربات في علم العلاقات الدولية بازغا لأهميته ومدلوله ومسيرته التاريخية وما ينجر عنه من تداعيات ممكن أن تضرّ بالقرار السياسي المتخذ، وعلى الرغم من السعي إلى تقييده بمواثيق الأمم المتحدة،فسلوك التدخل كثر حوله التحليل والترويج بآليات الإعلام والقوة الناعمة، على هذا الأساس اعتمدنا نظريات لأجل رفع اللبس الممكن عن مساره الحقيقي وتسليط الضوء عن أبعاده والإعتماد على أفكار أقطاب الواقعية والمدرسة المثالية والقانونية في بعده السياسي والعلمي.

المطلب الأول : التدخل العسكري في المنظور العقلاني.

يشهد النظام الدولي تحولات متسارعة وغير مستقرة في عالم تسوده الفوضى الخلاقة والممنهجة وفق قواعد العولمة في استغلال الفراغ الدولي الذي خلّفه الإتحاد السوفياتي، وتنصيب الولايات المتحدة نفسها حامية الأمن العالمي وأجازت بمرجعية النظام الدولي الجديد استباحة سيادة الدول بالتدخلات العسكرية والسياسية والإقتصادية على شهية المحافظين الجدد بتطعيم ايديولوجية المدرسة الواقعية الهجومية لتغيير أشكال وقواعد العلاقات الدولية على نحو تثبيت أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي وإعلانه الوصيّ على الأمن والسلام العالمي، مشيرا أن هذه الإستراتيجية تتجاوز سياسة الاحتواء وتوازنات القوى وإستراتيجية الردع وحتى القواعد القانونية التي قامت عليها حركة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.[2]

لقد مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، نقطة تحول في مفاهيم السياسة الدولية على مستوى الإيغال في إعادة تشكيل النظام الدولي بشكل سريع الى وضع الحجر الأساس في

---

[1]– ليلى نقولا الرحباني، مرجع سابق، ص 58.

[2]– خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، ط1، دار المنهل اللبناني، 2009، ص 13

تغيير الخرائط الجيوسياسية في المناطق الحيوية من العالم على رأسها منطقة الشرق الأوسط وأوراسيا التي تنذر بصدمات عسكرية خطيرة على شعوب المنطقة، والقوة في الفكر الإستراتيجي هي إرادة الدولة في تفعيل قدرة عناصر القوة الشاملة المتاحة لديها في فرض إرادتها السياسية للدلالة أن المدرسة الواقعية من خلال الواقع الدولي لا تحرّم اللجوء إلى القوة ولا تحظر أي نوع من التدخلات في شؤون الدول الداخلية من العالم كظاهرة سياسية واعادة مقترب صراع الحضارات.[1]

1- المدرسة الواقعية ومركزية الدولة.

إن الواقعية كمدرسة خرجت على أعقاب المدرسة المثالية تنطلق من الفرضية التي تؤكد بأن الدول تسعى دائما لتعزيز قوتها وأمنها النسبي وتوسعها الجيوسياسي، وتقوم على أساس ركنين أساسيين، القوة والمصلحة و أن المصلحة تتحدد في عناصر القوة المؤثرة في العلاقات الدولية وأن الدولة مجبرة على ذلك لتفادي الدمار ونهاية التاريخ ،[2] ولا يتسنى لها ذلك إلا بالتوسع والتدخل العسكري كطبيعة في العلاقات الدولية يجب دراستها كما هي موجودة وليس كما يجب أن يكون، وتركز على طبيعة الفواعل العقلانية في القرارات الرسمية الدولية، ومن الدوافع التي جعلت التشدد الواقعي إلى نهج سلوك القوة في العلاقات الدولية هو:

أولا: الدوافع الأمنية إذ يصبح التدخل الدولي وسيلة ضرورية لظهور التهديدات الأمنية والحضارية المتمثلة في صدام الحضارت وتشكيل النظام الدولي، والسعي الدول العظمى امثال الولايات المتحدة الامريكية الى توسيع عناصر قوتها الشاملة والهيمنة العالمية.

ثانيا: الدوافع الإقتصادية ، فحسب الواقعية الجديدة مثل جون ميرشايمر أن توسع الدول الكبرى وفرض سياسة التدخل العسكري يصب في معطيات سياسية و إقتصادية، ويرون (الواقعيون الجدد) أن القوة الاقتصادية تعادل القوة العسكرية مع تغير المفاهيم بعد الحرب الباردة، وهو وسيلة لتشكيل نظام دولي جديد ذوطابع فوضوي تديره أستراتيجيات دول كبرى في العالم وتمثل الواقعية مقاربة للعلاقات الدولية من حيث مصدر البقاء والإستمرار اذ يرى ستانلي هوفمان Stanly Hofmman أن الإختلاف القائم بين الوسيط الداخلي والوسيط الدولي بالأساس هذا النقيض يشرعن اللجوء الشرعي

[1]– ليلى نقولا الرحباني، مرجع سابق، ص 58.

[2]–سعد توفيق حقي، مبادىء العلاقات الدولية، ط5، المكتبة القانونية، بغداد، 2010، ص 93.

الى العنف وتوتير الصراعات في العلاقات الدولية،[1] فهي تعترف بالدور المركزي للقوة في السياسة بكل أنواعها وتشدد على حساسيتها اتجاه المعضلات الأخلاقية والمضامين العملية والحاجة إلى أن يكون النفوذ مبنيا على المصالح المشتركة والإقناع أينما أمكن ذلك بأن العلاقات الدولية في عهد دونالد ترامب تعمل على هذا المنحى بسبب تزايد دور الفاعلين في المشهد الدولي.[2]

2- دور القوة من منظور العلاقات الدولية.

إن استعمال القوة العسكرية كان ولا يزال من أهم الوسائل التي تلجأ اليها الدول الكيرى لفرض ارادتها السياسية على الدول الأخرى، رغم وجود البدائل المؤثرة في ظل تطور الوسائل الناعمة مثل الوسائل الإقتصادية والعزل الدبلوماسي إلا أنها أصبحت مفتاح التغيير والاستحواذ على المقدرات الطاقوية والجيوبولتيكية في المناطق الحيوية،[3] وإن التحديات التي تواجه العالم في الألفية الجديدة تنطوي إلى سمتين أساسيتين لقضايا العالم المعاصرة لما يخدم مصالحها، التطورات في استخدام القوة العسكرية في إستباحة سيادة الدول اي الصراع على الجيوبولتيك ومقدرات الإقتصادية في المنطقة العربية، وسياسة التكتلات الإقتصادية العالمية التي بتوز توترا حقيقيا في الطريقة التي يتفاعل فيها العالم مع العمليات المرتبطة بالعولمة.[4] حيث تكمن العقيدة الفكرية عند الفكر الواقعي بمقاربة أكثر تطرفا حينما يلصقون الأمن وفق شروط القوة العسكرية، ويعملون على حتمية الحرب كنتيجة لتوازن القوى السياسية لتحقيق المصالح الوطنية في ظل إبقاء الساحة الدولية نظاما من الفوضى السياسية والأمنية، ويعتمد بقاء الدولة على قدراتها المادية وتحالفتها مع الدول الأخرى على إستغلال التهديدات اللاتماثلية مثل الإرهاب كذريعة لتحقيق اجندات سياسية تتمثل في التوسع والسيطرة على الدول المناوئة لسياستها ، ويذهب هانس مورغينتاو على أنا السياسة هي صراع على السلطة وعلى القوة التي هي جزء لا يتجزء من الحياة ذاتها ولا يمكن ترويض الصراع بتلك

---

[1]- محمد منذر، مبادىء في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 20.

[2]- تيم دان، ميليا كوركي، و ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر: ديما الخضرا، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 168.

[3] - بوكرا ادريس، مرجع سابق، ص ص 218- 219.

[4]-جوانيتا إلياس، وبيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، تر: محيي الدين حميدي، ط1 ، دار الفرقد، دمشق، 2016، ص ص 201- 204.

السهولة على الساحة الدولية ،[1] وبما ان الدول لاعب عقلاني يكافح تصبح القوة والمصلحة غاية ووسيلة في ظل نظام تسوده الفوضوية وإشكالية الأمن فالدول تعتمد استراتيجيات حماية مصالحها لكي تبقى آمنة أو زيادة قوتها أو تقليص الأخطار التي تهدد أمنها.[2]

أما القوة عند أرنولد ولفرز يرى بأنها القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد وهذا مرصود في مرمى منطقة الشرق الأوسط بعد الحراك العربي تلبية لرغبات استراتيجيات الدول الكبرى المتصارعة مع تحريك وتيرة الأزمات ضد روسيا وايران في المنطقة، ويقول مارتن وايت M.Wight أن أهم ما يميزالتاريخ الحديث عن التاريخ الوسيط تفوق فكرة القوة على فكرة الحق وأننا لا نبالغ عندما نصف العلاقات الدولية بأنها ليست أكثر من صراعات قوة والارتكاز في حركة التفاعلات الدولية كلها، والسبب هو أنه في غياب مجتمع دولي حقيقي فإن المجموعات الدولية المتنافسة تتصرف بناء ما تمتلكه من امكانات مادية وعسكرية وليس من منطلق قانوني وأخلاقي، ويؤكدهانس مورغنتاو أن السياسة الدولية هي الصراع على القوة والبقاء وهناك جملة من المظاهرالمنظمة لإستخدام القوة في العلاقات الدولية أهمها:[3]

1- التدخلات المباشرة واستخدام القوة العسكرية بشكل مباشر اوبشكل غير مباشر عبر الفوضى الخلاقة والحروب الإستباقية.

2- التحالفات الجماعية (تحالفات سياسية عسكرية- كالحلف الأطلسي- وتحالفات إقتصادية كالإتحاد الأوروبي – التحالف الدولي ضد الإرهاب) أوما يسمى بإستراتيجية السلام المفروض .

3- التدخلات غير المباشرة (كالعقوبات الإقتصادية والسياسية والعزلة الدبلوماسية).

هذه العناصر المحورية تخلص جليا أن تباينات في المصالح هي السبب في تسعير الصراعات الدولية وتؤدي إلى التدخلات العسكرية غير المبررة كإسفين استراتيجي نحو الصراع والبقاء على المكاسب الجيوبوليتيكية خاصة التنافس والسيطرة على محاو الجغرافية الأوراسية التي أصبحت تمثل نقطة الإنطلاق نحو السيادة القارية والبحرية في العالم، فقد انتقلت الجيوبولتيك من بعدها

---

[1]- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،السليمانية، 2007، ص 173 وما بعدها.

[2] – ليلى نقولا الرحباني، مرجع سابق، ص ص 72- 73.

[3]- عادي سليمان العبيدي، القوة في العلاقات الدولية،ط1، دار المنهل اللبناني، 2015، ص 17.

الإقليمي الى العالمي حيث السيطرة والتحكم على كامل القارة الأوراسية توفر القاعدة المركزية للسيادة العالمية.[1]

أزمة الجيوبوليتيك كمقاربة لتحليل الصراعات الدولية الجديدة التي تدور رحاها بين دولتين نوويتين أدخلتهما في المأزق الأمني ابان ازمة خليج الخنازير الذي يعكس المنطق الأساسي للواقعية الهجومية، وإلى المسار التاريخي للعبة الصفرية التي تعتبر من الأشكال المستخدمة بشكل كبير في حلّ الصراع الحاد أوالتصعيد إلى حافة الهاوية ،[2] ويعتقد كارل دوتش أن قواعد اللعبة الصفرية التي تتميز بالثبات والصرامة هي علاقة توتر وصراع شديد دون أن يفقدها خاصيتها العقلانية، وقد أعتمدت هذه الإستراتيجة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بإستراتيجية الربح الطويل مع التساهل مع الخسارة الآنية، [3] فإستقلالية القرار السيادي لدي الدولة في ظل نموذج نظرية اللعبة أطلق عليها كارل دوتش بعقلانية غير إستراتيجية ويخلص هانس مورغنتو أن العلاقات الدولية في جوهرها تخضع لقانون واحد هو قانون القوة والمصالح القومية في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: التدخل العسكري من المنظور القانوني.

يشكل موضوع شرعية مبدأ حق التدخل وعدم التدخل أحد المواضيع التي آثارت الجدل والنقاش بين الفواعل الرسمية في الامم المتحدة و بين مختلف المختصين سواء كانوا قانونين أم سياسيين خاصة في ظل حرارة الصراعات القائمة في الشرق الأوسط ، وكذلك لما يتركه من أثار على أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي ألا وهو مبدأ السيادة الوطنية للدول، وعليه سنتناول البعد القانوني أمام ظاهرة التدخل العسكري كمقاربة مؤسساتية وتفسيرها ودورها في ظاهرة التدخل العسكري.

إن فاعلية الحظر الدولي هو رد فعل القوى الصاعدة على السلوك الغير قانوني وغير أخلاقي الذي تقوم به بعض الدول ويتم هذا الرد في اطار العلاقات الدولية على نحو يؤثر في مصالح الدولة

---

[1]– زبغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 57.

[2]–عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية ، ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص ص 122–123.

[3] – المرجع نفسه، ص 123.

المخالفة بشكل خاص في تنفيذ الإلتزامات الدولية وفق الأحكام التي تشدد على ضرورة الإلتزام بالقرارات الردعية طبقا للمواد 39، 40، 41،[1] إن واقع العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشريين خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعه من الحراك العربي، يتفحص التحولات التي شاهدتها معظم بلدان العالم خاصة دول العالم الثالث وبالأخص منطقة الشرق الأوسط بكاملها، من تزايد تسعير بؤر التوتر التي كانت فيها قرار الفصل للفصل السابع واستعمال القوة بأنواعها بعد احتلال العراق، التي عرّت هشاشة المواثيق الدولية وبنية الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تعرضت الى الإستلاب والمصادرة الأمريكية الغربية، وعوض أن تكون القوانين الدولية ضابطة لحدود سيادة أمن الدول اضحت رهينة الإرادة السياسية وجماعة الكارتل الدولية في أروقة الأمم المتحدة، فنظرية المجال الحيوي تؤكد أن ال واقع الدولي الجديد اضحى مرجعية لمبدأ التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول و استباحة سيادتها، وهذا لب التعارض أخلاقيا مع مبادئ القانون الدولي والذي من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر و يؤثرعلى مبادىء الشرعية الدولية.[2]

على هذا الأساس فإن مبدأ عدم التدخل، يعد من المسائل التي قامت بتقنينها اللجنة التي عهدت إليها الجمعية العامة بصياغة مبادئ القانون الدولي التي وردت في المشروع المقدم للجمعية العامة 1949 حول حقوق وواجبات الدول، ورد النص في المادة الثالثة على النحو التالي : " **على كل دولة واجب الامتناع من أي تدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، وواجب الامتناع عن إثارة اضطرابات داخلية في إقليم دولة أخرى**"[3] كما أكدت اللجنة المنعقدة في يونيو 1993 في الأمم المتحدة التأكيد على مسألة السيادة للدولة وأنها جوهر النظام الدولي المعاصر، [4] وموقف القانون الدولي من التدخل العسكري يجب أن يستند إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والقضاء الدولي، علما أن النصوص الميثاق لم تدرج نصا صريحا يجيز التدخل العسكري أو يمنعه لأن البحث عن سند قانوني للتدخل الإنساني المسلح في قواعد القانون الدولي هو استخدام القوة العسكرية التي تم تحريمها في ميثاق الأمم المتحدة، فالسند القانوني للتدخل العسكري مستمد من السند القانوني للمادة

[1] – إياد يونس محمد، الحظر في القانون الدولي العام، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 161.

[2]- رابحي لخضر، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم السيادة الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2014–2015، ص1.

[3]– صفاء خليفة، مرجع سابق، ص 41.

[4]– معمر خولي، مرجع سابق، ص 219.

51 التي تسمح تدخل الدولة من أجل حماية مواطنيها خارج حدودها السياسية، والإشكال الجوهري القبول بالتدخل العسكري يجب ان يتم ضبطه قانونيا وسياسيا لإسقاط الذرائع حيث يجب أن تلقى اجماعا دوليا في مجلس الأمن حتى تكبح المؤسسة القانونية سلوك الإنتقائية في التدخل لإعتبارات سياسية واقتصادية على حساب الإعتبارات الأخلاقية، [1] فروسيا في الأزمة السورية أحيت مصدقية دور الأمم المتحدة من خلال اسقاطها عدّة مشاريع سياسية امريكية من خلال الفيتو المتكرر محاولة إسقاط المشاريع العدوانية الأحادية بذرائع أخلاقية، وعززت من جانب آخر توجهاتها بتدخلها العسكري بإعتمادها القانون الدولي بطلب الحكومة الشرعية القائمة في سوريا.

النظرية الليبرالية تتحجّج على أن الدول العاجزة أو المتعثرة بأنها دول خطيرة على الأمن والسلم الإقليمي والدولي فهي تجيز للتدخل على هذا الأساس كما حصل في الصومال 1992، مثل تدخل التحالف الدولي الحاصل في سوريا الذي أصبح يهدد إلى قيام حر وب غير محدودة، [2] ومن هنا ظهر مبدأ أولوية المشروعية مقدمة على مبدأ الشرعية في التدخل الخارجي حيث ينظر رواد الوقعية أن المعايير والقيم التي تستخدم في التدخل في شؤون الدول تمتاز بتحقيق المصالح مباشرة وبأقل تكلفة ويعتبرون أن التدخل "الإنساني" هو حجاب لتغطية المصالح القومية. [3] وتعتبر الجدلية المستمرة بين القوة وإرادة القانون تنحصر في ثلاث وظائف،

1- الوظيفة الأولى تكمن في حماية المصالح المتعارضة وهو تعارض مبني اساسا على توازنات مصالح القوى الدولية فيما بينهم.

2- الوظيفة الثانية هي مواكبة التطور الدائم في العلاقات بين الدول كأدات تنظيمية فالمؤسسة القانونية تعكس التغيرات التي تحدث وتستجيب للمستجدات التي تطرأ على الأمن العالمي.

3- الوظيفة الثالثة أن أداة تنظيم وتوجيه المجتمع الدولي في مجال استغلال موارد قاع البحار أو الخلاف القائم حول بحر قزوين وحقوق الدول المشاطئة له أو مكافحة الإرهاب الدولي. [4]

---

[1]- جمال منصر، مرجع سابق، ص ص 58- 59.

[2]- طلعت جياد لجي الحديدي، مرجع سابق، ص 136.

[3]- ليلى نقولا الرحباني، مرجع سابق، ص ص 59- 60.

[4]- سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2008، ص 15.

- ميثاق الأمم المتحدة من التدخل العسكري.

عبرت الجمعية العامة المنظمة للأمم المتحدة في قرارها الصادر في 9 ديسمبر 1981 على أنه يجب على الدول الامتناع عن الاستغلال والتشويه لقضايا حقوق الإنسان كوسيلة للتدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدول أو ممارسة الضغط السياسي على الدول الأخرى أو خلق جو من عدم الثقة والفوضى والتحريض على التمرد، كما انه لا يجوز في حالة نشوب نزاعات مسلحة داخلية التدخل لإنجاز مهمات إنسانية إلا بقبول الدول المعنية لكسب ثقة الدول والحفاظ على سيادتها،[1] فالتدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية وفق القانون الدولي شرّع على أساس بطلب المساعدة من الحكومة الشرعية في دمشق، وتجتهد المنظمة الدولية في تصريحها الضامن سلامة سيادة الدول والشعوب وأنها من اختصاص السلطان الداخلي للدولة المعنية وفق الفقرة 7 من المادة 2 التي تعضّ عليها و أنها لا يفوّض لها حق التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الحكومة الشرعية المنتخبة،[2] كما ساهمت قرارات الجمعية العامة رقم 2625 الصادر عام 1970 " **ليس لأية دولة حق التدخل مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى مهما كان الدافع، وعليه كل انواع التدخل العسكري أو محاولة التهديد ضد اشخاص الدولة أو عناصرها السياسية أو الثقافية والاقتصادية يعتبر اختراق للقانون الدولي وهو في مصب العدوان**"[3]

غير أن تعامل الأمم المتحدة مع التدخل العسكري "الإنساني" قد تغير جذريا بعد أحداث عام 2001 نتيجة تزايد النزاعات المسلحة وتهديدات الإرهاب الدولي بصورة كبيرة، في هذا الإطار أفرزت الممارسة الدولية الفردية والجماعية تدخلات متعددة الأشكال عسكرية وسياسية واقتصادية متعددة الأبعاد، إنسانية وديمقراطية وبيئية وبذريعة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومن جهة أخرى وفي سبيل احتواء المخاطر الجديدة برزت مقاربات متعددة منها ما هوجماعي تم في إطار الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية كالحلف الأطلسي، أو خضع لمقاربات انفرادية تمت بناء على تكييفات محددة للقواعد القانون الدولي.[4]

---

[1] مسعد عبد الرحمن وآخرون ، تدخل الأمم المتحدة في نزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص 429.

[2]– طلعت جياد لجي الحديدي، مرجع سابق، ص 123.

[3]– عمر عبد الحيظ شنان، مرجع سابق، ص 269.

[4]– أحمد سي علي، التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني و الممارسة ، ط1 ، دار الأكاديمية طبع ، نشر– توزيع، الجزائر، 2011، ص ص 18–21.

كما أن هناك علاقة بين عدم التدخل وتحريم اللجوء للقوة فأثناء المناقشات في اللجنة الخاصة حول طبيعة التعاون بين الدول في دورة 1966 وثيقة /6230 الفقرة 291 اكدت بأن، "مبدأ تحريم استعمال القوة او التهديد بإستعمالها في الميثاق يغطي جزءا كبيرا مبدأ عدم التدخل"، وهو ما رجح اجتهاد شارل شومون ان المادة 4/2 من الميثاق سعت الى حماية امن الدول وسلامة استقلالها السياسي،[1] إن مثل هذا المعيار السياسي يعطي للمنظمة سلطة تقديرية مرنة لتحمّل المسؤولية واتخاذ حق التدخل للضرورة الأمنية الإنسانية في ظل الحروب والصراعات الطائفية خاصة بعد انزلاق الأمن في ليبيا نحو دول الساحل الإفريقي والشرق الأوسط وغيرها من المناطق الى توجّب تدخل أممي بموجب الفصل السابع من الميثاق، فتدخلت في الصومال في 26 مارس 1993 في ظل القرار رقم 814 يجيز استخدام القوة لمواجهة الموقف مع الصومال ما اطلق عليه " UNOSOM 11"[2] وفي هذا الإتجاه نفسه مارس بعض السياسيين الظغط الى ضرورة تخليص الأمم المتحدة من الجمود الذي تعيشه وإعطائها دورا أكبر للتدخل العسكري الجماعي للحد من الصراعات الإثنية المسلحة والتصريح بإستخدام القوة لفرض الشرعية الدولية إو اقفال الذريعة السياسية للتدخل ويضفي وزير الدفاع الإيطالي "قرجينو رونيوني أن النظريات الحديثة أكثر رؤية للطابع العالمي يجيز فرض المسائل الإكراه القانوني."[3]

من ناحية أخرى فقد أولت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبدأ عدم التدخل أهمية بالغة في العديد من قراراتها، ومن أهمها القرار 26/25 والخاص بإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة والتي أقرّت فيه وشدّدت على عدم جواز التدخل في دولة من الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأي سبب كان، ولا يجوز لها بأي ذريعة أو حجة استخدام التدابير الاقتصادية والسياسية من أجل إكراه الدول للنزول عن ممارسة حقوقها السيادية وللحصول منها على أي مزايا. [4] رغم السيولة في القرارات الأممية ووضاءة القوانين الدولية إلا أن الإشكالية لزالت قائمة ومعقدة وأصبحت في سرب قواعد العولمة ومكافحة الإرهاب ومصادر الطاقة من وسائل الظغط في يد الدول القوية ومبررا بل تراه تشريعا للتدخل

[1]– بوكرا ادريس، مرجع سابق، ص ص 179– 180.

[2]– طلعت جياد لجي الحديدي، مرجع سابق، ص ص 128– 129.

[3]– معمر فيصل خولي، مرجع سابق، ص 137.

[4]–غضبان مبروك، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، سنة 1994، ص ص 174 – 180.

العسكري والتحكم في مسار سياسات الدول وفق ما يخدم المصالح والأهداف وأصبحت الأمم المتحدة رهينة إرادة القوى الكبرى أمام تفاقم الوضع الدولي.

المطلب الثالث: التدخل الدولي من المنظورالأخلاقي (المثالية).

شكلت الأحداث الدولية المعاصرة انعطافة حاسمة للتدخل العسكري في العلاقات الدولية وتشكل عموديا النظام العالمي الجديد وما تلاه من متغيرات دولية عديدة ومتسارعة خاصة الوضع الأمني الخطير والتنافس الشديد بين القوى الكبرى على مصادر الطاقة في المنطقة ، أسهم بشكل كبير في بروز في تبني مفاهيم وقضايا فرضت مسؤولية الحماية الإ نسانية في ظل تنامي تهديدات أمنية اللاتماثلية و تهديدات التدخلات العسكرية أحادية الجانب في لعبة المصالح دون الخضوع الى المعايير الأممية والقانونية، التي أثير فيها مصطلح التدخل الدولي بسبب ميل ميزان القوى في ظل العولمة لمصلحة الكفة الرأسمالية ومنظومة الكارتل الإقتصادي الأمريكي، فتم استخدامه كسلاح ضد حكومات الدول المناوئة لمصالحها تتهم انها تقوم بأعمال تنتهك فيها حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية لأجل التأثير على الدول من أجل تغيير سياستها وهو تحصيل حاصل لما يجري في منطقة الشرق الأوسط مع ايران وسوريا، حيث أكد لارس شولتز " **أن التأثير المتزايد لمجموعات المصالح الموجه نحو قيم انسانية هو حقيقة واقعة**".[1]

المحافظين الجدد في الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر 2001 أسسوا افتراضاتهم للسياسة الدولية على أنها كفاح من أجل القوة والسيطرة العالمية ، وبالتالي الدولة تستخدم القوة العسكرية في التدخل لتحقيق مصالحها لكنها بأفكار ناعمة حضارية تحت مصطلح غياب حقوق الإنسان الذي إنجرت عنه إنزلاقات إنسانية والإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ، من تطهير عرقي أو إبادة جماعية للجنس البشري مثل ترحيل السكان الأصليين الفلسطنيين أو إفراغ بعض شعوب المنطقة مثل الآزديين والمسحيين في العراق على اساس تهديدات الجماعات الإرهابية يستدعي التدخل لوقفها،[2] فالقيم الأخلاقية تعطى كذرئع لتشريع السعي نحو المصالح القومية كما جاء على لسان نعوم تشومسكي: "**حقوق الإنسان لها وظيفة مؤسساتية في الثقافة السياسية، وهي تستعمل كوسيلة فعالة في الدعاية**

[1]– دافيد ب. فورسايث، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993، ص 111.

[2]– طلعت جياد لجي الحديدي، مرجع سابق، ص ص 137– 140.

السياسية لا أكثر"،[1] فقد اعطى هذا انطباعا وتقديرا ان العالم في ظل القطبية الأحادية وقوانين العولمة "الإمبريالية" والإستسلام لتفرد الولايات المتحدة الامريكية للعالم باتت أوضاعه اكثر دموية، والواقع يثبت ان الشعارات المزيفة وحقوق الإنسان ومزايا حضارة القيم التي تروج لها الدول الغربية كشبكة ناعمة تمهيدا للتدخل العسكري لم تجني منها شعوب العالم الثالث سوى الدمار والمزيد من الحروب والتبعية وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي.

إن الأحداث العربية أصبحت للترويج الإعلامي والأجندات السياسية مستغلة هشاشة الوضع الأمني المزري التي تعيشه منظومة حقوق الإنسان في ظل صمت الأسرة الدولية، الأمر الذي دفع المواثيق الدولية والإقليمية والدول الطامعة في المنطقة تشجيع دور المنظمات غير الرسمية، المساهمة في تعزيز الوظائف الأخلاقية كمرجعية غير مباشرة للتغطية على الجرائم في حق شعوب المنطقة كسوريا وفلسطين واليمن والعراق، ويعد الحراك العربي مطية للتغلغل بأدوات ناعمة لمصالحها السياسية، والنماذج في هذا الباب مفتوحة على جغرافية العالم من فلسطين الى افغانستان والعراق واليمن الى سوريا ، ويعتبر الأصل في المنع عدم مشروعية التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول على أساس مبدأ المساواة بين الدول على اساس المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة، والمساواة في معناها المطلق المجرد يقرر الصفة الأخلاقية والثقافية والوحدة للقانون الدولي التي رسخت في فترة العقود السابقة التي خلت فترة التسعينيات، رسوخ بشكل ملحوظ سوابق قانونية في ممارسات المجلس بشأن علاقة حقوق الإنسان بمفهوم السلم الدولي وفقا للمادة 39 من الميثاق،[2] فالإنتقائية وحراك الكواليس في أروقة الأمم المتحدة في اخضاع لوائحها في التدخل لأجل شعوب العالم هي التي جعلت المنظمة الدولية تتقسم على نفسها بين مؤيد ومعارض، فالتدخل وان وجد له سندا قانونيا في تطبيقه من قبل الأمم المتحدة او تحت رعايتها ، إلا ان الغرض السياسي والإقتصادي سواء كان على المستوى القريب أ و البعيد هو الموجه لهذا النوع من التدخل فإزاحة بنيان الإنسان أكبر تهديد للبشرية، ففي 2005 ألّحت روسيا على مشروع وهو "التزام مجلس الأمن احترام الإستقلال السياسي والمساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والجغرافية واحترام سيادة جميع الدول".[3]

---

[1] – ليلى نقولا الرحباني، مرجع سابق، ص 73.

[2] –عمران عبد السلام الصفراني، مرجع سابق، ص 242.

[3] – ليلى نقولى الرحباني، مرجع سابق، ص 93.

فالتدخل الدولي يشل من حركة حرية الشعوب وتغييب هويتهم كما فعلت فرنسا بالشعب الجزائري وفرض القيم الديمقراطية بالمساعدات الإقتصادية، بالمقابل هناك جناح ايجابي دولي يتفاعل مع العالم الآخر فبمناسبة السنة الأوروبية لحوار الثقافات العالمية في كلمة لرئيس البرلمان الإتحاد الأوروبي هانس غيرت بوترينغ Hans Gert Pottering أكد أمام البرلمان الأوروبي على تقريب الحوار والثقافات لأجل تمكين التشارك الإيجابي بين شعوب مناطق العالم وشعوب مناطق الشرق الاوسط والعمل على تخفيض التوترات وتعزيز قيم الديمقراطية التشاركية التي تتضمن كرامة الإنسان والدفاع عن حقوقة،[1] وهنا يقودني الحديث في هذا الموضوع إلى عبارة قالها الرئيس الأمريكي السابق إيزنهاور رجل السياسة العسكرية، "لقد أصبحت الحرب التي تتسع نيرانها لتصل العالم أجمع، وهوأمر محتمل من أي حرب محدودة لا يمكن إلا أن تتمخ ض عن فناء البشرية كافة"،[2] ويشكل مبدأ عدم التدخل the non-intervention principle حجر الأساس والمدار الذي يرسم الانضباط بين الوحدات بالنسبة للنظام العالمي وإرساء الحد الأدنى من السلم كما أنه يعد من المبادئ العامة المفسرة قانونيا وأخلاقيا لسلوك الدولة في تغيير الواقع المتميز بالحروب والصراعات فيما بين الدول الى واقع افضل أمن.[3]

على الرغم كل هذه الإجتهادات الأممية والفقهية وتسخير النخب والإعلام وتسخير البعد الحضاري والديني التي تتعاطي مع مآسي حقوق الإنسان والتدعيم للمنظمات الغير الرسمية لأجل الحد من التدخلات الدولية والحفاظ على سلامة شعوب وسيادة الدول، وعلى الرغم من توافد المبعوثين الأمميين في الحرب السورية في الحد من الإبادة البشرية من خلال المبعثوين الأمميين مثل كوفي عنان ولخضر الإبراهيمي وستيفان ديمستورا وتعزيز أفكار القوى المؤهلة مثل روسيا والولايات المتحدة والإسهام في حل النزعات وتوقيف الحروب بين الفرقاء في التسوية السياسية في الأزمة السورية كلها تبقى تصورات بعيدة عن الواقع المزري التي تذوب في إرادة المصالح السياسية والأمن القومي، وتعالي أصوات في إنضاج أفكار أخلاقية مثالية تندرج في إطار الإهتمام

---

[1]– ، هانس غيرت بوترينغ، خطاب رئيس الإتحاد الأوروبي، السنة الأوروبية لحوار الثقافات العالمية، قاعة البرلمان للإتحاد الأوروبي، بلجيكا، بتاريخ، 2008/01/15، انصات شخصي.

[2] أباد زواري، استخدام القوة في العلاقات الدولية ، تر: عبد الله حسين، ط بلا، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، ص 14.

[3] جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1 ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 116– 117.

بقيمة بنية الإنسان في الحق في الحياة وتوجيه شعوب العالم إلى التلاحم أكثر نحو عالم خالي من الدمار والحروب وترشيد ثقافة الأمن والتقارب والسلام، لكن الواقع الدولي يشي أن المصالح السياسية بحجّة مكافحة الإرهاب وأمن المصالح أدّت إلى تجميد الشرعية الدولية وحلت مكانها القوة في العلاقات الدولية،

كما أن ردع الإعتداء يشكل مطلبا انسانيا ينبغي العمل على ضمان تطبيقه لصالح القيم الحضارية الإنسانية ومعالجته مع المنظمات الفاعلة مثل ما تقوم به روسيا والصين في الأمم المتحدة لأجل الضغط على الدول الكبرى لأجل التخفيف من حدّة التدخلات العسكرية مثل ماهو حاصل في سوريا أو ما يجري إحتوائه في اليمن، وجعل هذه الميزة غير قاصرة على شعوب معينة بل على كافة شعوب العالم حتى لا تجيز ثقافة الإستعمار القرن العشرين من جديد بعد انتهاء الحرب الباردة، وحتى لا تستباح حقوق الإنسان وتستغل للتشويه كوسيلة للتدخل لتحقيق اهداف سياسية واقتصادية،[1] فأفكار المدرسة المثالية رغم أنها عاجزة عن تحجيم إرادة القوة العسكرية في الصراعات الدولية على أساس السلام العالمي، إلاّ أن وظيفتها التاريخية يبقي الأمل على تفعيل نظاما دوليا مقننا ومنظما مبنيا على أسس وقواعد القانون الدولي ومحاولة تغيير الواقع المتميز بالحروب والصراعات والنزعات إلى واقع تسوده العدالة والمساواة،[2] ويبقى التذكير أن النص الذي جاء في ديباجته في ميثاق الأمم المتحدة ما يلي " **أن مؤسسي المنظمة قد آلوا على انفسهم ان يجنبوا الأجيال المقبلة ويلات الحرب، وفي سبيل تحقيق ذلك تملك الأمم المتحدة ووفقا للفقرة الاولى من المادة الأولى اتخاذ تدابير المشتركة الفعالة لمنع.. وقمع العدوان.. بالوسائل السلمية، وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية...** "[3] يثير التسائل الآتي.. !! هل الأولوية في بقاء الإنسان الذي يبني المجتمع والحضارة ويعزز حوار الثقافات بين شعوب العالم في تعايش وسلام في القيم الأخلاقية أم في القوة والمصلحة القومية للدولة؟.

[1]– سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة القانون الدولي، حقوق الإنسان، ط3 ، ج2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 10.

[2]– جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص 117.

[3]– بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر،الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 176

المبحث الثالث: المفاهيم الإستراتيجية والمقاربات الجيواستراتيجية في العلاقات الدولية.

نسعى في هذا المبحث التطرق إلى الجانب النظري لمفهوم الإستراتيجية ودلالته الميدانية وماتؤول اليه الدراسة المستقبلية ومحاولة تفكيك الأفكار المتلاصقة وتحديد مسارها ومعناها العلمي وذلك تمهيدا الولوج بدراسة المكامن المقاربتية للمصطلح والتعرف على الإستراتيجية الروسية داخليا واقليميا ودوليا لاحقا بالأخص في الأزمة السورية.

معظم العلوم المتعلقة بالتنمية البشرية لتصل الى مؤسسات الدولة تقوم على الفهم والإدراك كأساس لجميع ظواهر العلوم الإجتماعية والسياسية، والإستراتيجية هي إحدى العلوم التي تؤمن بهذه الفرضية، فهي تسعى إلى أن تكون علما شاملا يقود جميع أنواع التفاعلات والصراعات التي تمارسه نخبة من القادة والسا سة والأكاديميين لهم مستوى عالي من المسؤولية و النباهة العلمية والمعرفية، واصبحت الإستراتيجية مادة قابلة للتحليل و تشريح المفاهيم والتدر يس في الاكاديميات العسكرية وأكابر المعاهد الدولية، ولا تزال خافية المعالم الفكرية تتغير وفق المتغيرات والمصالح السياسية، بهذا تكون قد تحولت من الإستراتيجية التقليدية إلى الإستراتيجية العلمية، أما الدلالة الثانية التي ترافق الإستراتيجية مدلولها وسلوكها فهي المستقبل، فهي تبصر إلى توقع المرحلة القادمة بالتركيز على الواقع الآني من خلال المعطيات الموضوعية ، فالاستراتيجي هو من يملك رؤية شاملة وبعيدة عن مصير الدولة والأمة في الحرب والسلم والتحديات التي تعصف بها لاحقا ، وهي عبارة عن المنهج السليم المستخدم في التنفيذ الذي ينبثق من رؤية واضحة وشاملة يتم من خلالها تحقيق الأهداف الإستراتيجية.[1]

إن مستقبل الدولة مرهون من الإدراك المتزايد الأهمية للإستراتيجية ودورها في سلامة الوصول إلى الأهداف المرسومة ، من خلال تحديد الآليات التكتيكية الموصلة للمفهوم كمقاربة الواقعية في تحديد مسار الدولة والتدخلات العسكرية، وكذلك مقاربة ماهان وماكندر والمقاربة الجيوبولتيكية لكلن وهوسهوفر كممارسة تحليلية وتوظيفها في أوراسيا والشرق الأوسط وفق الكسندر دوغين، ومهما تطور مفهوم الإستراتيجية حسب منظري الفكر الإستراتيجي فإنه يبقى في الغالب يدور في فلك القوة العسكرية ،[2] وتقوم الإستراتيجية عموما على تقويم الوضع في مجاله

[1]– محمد عبد الغني حسن هلال، مهارات التفكير والتخطيط الإستراتيجي كيف تربط بين الحاضر والمستقبل، مركز تطوير الآداء والتنمية، مصر، 2008، ص 11.

[2]– عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الإستراتيجية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2011، ص 22.

الحقيقي واكتشاف المفاهيم الأساسية التي تحكمه والإرتكاز على القواعد الاساسية والتدابير الواجب إتخاذها، دون إغفال المجال التي يتناولها الفعل الإستراتيجي. [1] وتضفي التعريفات المعاصرة للإستراتيجيا ببعدها العسكري والسياسي مع تحديد القوة الإقتصادية كرافعة التاثير في السياسة الدولية و التحولات الإستراتيجية، فللإستراتيجية المعاصرة غالبا تبنى على المفاهيم الجيوسياسية والأمنية التي أضحت مخراجات السياسة الخارجية للدول الكبرى والإهتمام اكثر بعناصر القوة الشاملة التي تشارك في تحديد قدرة الدولة على التحرك، [2] هذه من حقائق الفكر الاستراتيجي الموجودة في صلب النقاشات حول نظريات العلاقات الدولية، هذه الإشكالية المفاهيمية تطرح بدورها إشكالية أخرى ذات طبيعة منهجية مفادها، كيف يمكن دراسة مقاربتيه للإستراتيجية؟ هل تتم الوصول إليها والاستعانة بأدوات العلم العسكري أو استخدام وسائطه العسكرية؟ أو بأدوات ووسائل العلوم السياسية؟"[3]

المطلب الأول: المدخل الإيتمولوجي في أصل مصطلح الإستراتيجية.

من بين المفردات التي أثارت جدلا واسعا في العلوم السياسية والمنطق السياسي هي مفردة الاستراتيجية، دون تحديد واضحا لمعناها أو تعريف ثابت للمفهوم وحدوده، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى الغموض والإضراب والضبابية في الرؤية وتبليد المفاهيم من الناحية الفكرية[4].

الإستراتيجية هي العلم إن اخترنا التركيز على المعرفة وعلى الطريقة أو هي الفن إن فضلنا التجربة في العمل الإنساني الهادف والإداري الصعب، وإستراتيجية علم التنسيق **paxéologie** هي تهدف إلى ترشيد القرارات التي بواسطتها نريد تغليب سياسة ما (علم العمل) وهنا يجب التمييز بين الإستراتيجية النظرية stratégistes والإستراتيجية العملية stratèges، فالأولون منظرون يضعون الإستراتيجية، والآخرون يطبقون الإستراتيجية.[5]

---

[1]– منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب من السيف والدروع..الى الصاروخ والأنفاق، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2008، ص ص 58– 59.

[2]– خليل حسين وأخرون، الإستراتيجيا التفكير والتخطيط الإستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي الحروب واستراتيجية الإقتراب غير المباشر، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2013، ص 17.

[3]– عبدالقادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 12.

[4]– المرجع نفسه، ص 17.

[5] تيري دي مونبريال و جان كلين، موسوعة الإستراتيجية، ترجمة علي محمود مقلد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص 106.

إذا انطلقنا من التحليل الكلاسيكي للمصطلحات نجد أن مفهوم أو مصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الأوروبية أو اللغات الإغريقية واللاتينية ففي الروسية نجد strategija وفي الهنغارية strategi، وعندما نقول stratosagein فهو مصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين:

Stratos: و نعني به الجيش أو الجيوش التي تعسكر في منطقة ما.

Agein: و نعني بها الدفع إلى الأمام.

وبوصل طرفي المصطلح نحصل على الجيش الذي ندفع به إلى الأمام، وفعل stratego يعني قاد أو أمر، أما الصفة منها strategiloos والتي تجمع strategika فهي تعني وظائف وأعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة، وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال. [1] الإستراتيجية إذا بشكل أشمل هي فن القيادة، وتعتبر الإستراتيجية stratégy مشتق أصلا من الكلمة اليونانية strato بمعنى جيّش أو حشد، ومن مشتقات هذه الكلمة stratego والتي تعني فن القيادة، ومن مشتقاتها أيضا stratagem، والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو [2]. ومع حلول القرن الثامن عشر تراجع تدريجيا لفظ "فن" بصفته لفظا مبهما، وأخذ مصطلح جديد وهو إدارة الحرب وعلى هذا يعد مصطلح الإستراتيجية لفظا جديدا، وكان أول من استخدمه ووظفه الكاتب الفرنسي المختص في شؤون العسكرية جولي دي ميزروا قبل الثورة الفرنسية عام 1789.[3] ومما تقدم تتضح الخصائص الموضوعية التي تبرز الواقع الفعلي لمفهوم مصطلح الإستراتيجية العسكرية من خلال العناصر التالية:[4]

1- أصبحت علما وفن مستقل بذاته ترتقي ان تكون سلوكا احترافيا عند ذوي الشأن والإختصاص وتعتمد على الآليات الشاملة لإدارة الصراعات.

---

[1]– صلاح نيّوق، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي ، ط بلا، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2008، ص 9 .

[2]– عامر خضير الحبيسي، مدخل لدراسة الإستراتيجيات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2010، ص 6. للتوسع اكثر انظر : محمد عبد القادر فهمي، المدخل الى دراسة الإستراتيجية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2011، ص 17 وما بعدها.

[3]– عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 18.

[4]– عامر خضير الحبيسي، مرجع سابق، ص 10.

2- تسعى لتحقيق أهداف السياسة كإستراتيجية عليا للأمن القومي للدولة يتطلب انسجام ادواته وتكون منسجمة مع الهدف السياسي.

3- تتجاوز القوة العسكرية لتشمل كل ما تملكه الدولة من مصادر وثروات بشرية ومادية.

4- تمتاز بالتنوع والتعدد ويمكن ان تكون مباشرة وغير مباشرة، تكون قصيرة المدى متوسطة المدى او طويلة المدى.

إذن هناك تعددية في إستخدمات تعبير الإستراتيجية في مفاهيمها ومعانيها وبعدها المسطر لها فهي غير ثابتة يتغير مفهومها بتغير المصالح السياسية وفجأة الأحداث الدولية ، وهذا التنوع والتعددية يفرض علينا أن نحدد ما الذي تعنيه الإستراتيجية حصرا من الناحية العملية الموضوعية.

المطلب الثاني: التعريف الإجرائي للإستراتيجية.

تشكل الدراسات الإستراتيجية أحد مجالات العلاقات الدولية وقد أخذ تعليم هذه الدراسات يتبلور أكثر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت الى الوجود في عدة مؤسسات امريكية وبريطانية وفرنسية وفي كندا، في اكبر مراكز البحث مثل مؤسسة بروكنس Brookings ومركز جامعة جورج طاون للدراسات الإستراتيجية والدولية، والمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية ببريطانية والمعهد الدراسات العليا للدفاع الوطني في فرنسا، [1] بداية إرتبط مصطلح الإستراتيجية بالدراسات الأمنية والعسكرية ثم توسع في شتى مجالات الحقول المعرفية والإجتماعية التي رسمتها القيادة السياسية القائمة، ثم ظهرت بعد ذلك فكرة الإستراتيجية الشاملة حيث عرّفت على أنها " **فن تعبئة وتوجيه مصادر الأمة بما في ذلك القوات المسلحة، من أجل تحقيق الأهداف السياسية، والإستراتيجية الشاملة هي التي تتربع على القيادة وتقود الصراع إلى الميادين السياسية والإقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، حيث تستعمل القوة كورقة لفض النزعات القائمة** ، "[2]حيث أفرز حقل الدراسات الأكادمية عن إخراجها من إطارها العسكري الضيق لتشمل المجالات المرتبطة بالحياة السياسية وكافة مجالات الدولة، إذ يعد الذين وضعوا الأسس العريضة للدراسات الإستراتيجية التقليدية على رأسهم ميكافيللي عندما ربط بين السياسة والحرب، كون الأخيرة إحدى وسائل الدولة في تحقيق أهداف السياسة.[3]

---

[1]– عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، ط بلا، المؤسسو الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992، ص 100.

[2]– عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب الحديث، 2010، ص 44.

[3]– سعد شاكر شبلي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ،ط1، الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص 13.

أعيد تأهيل مصطلح الإستراتيجية ليصبح علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لإستخدام الموارد لتحقيق الأهداف الكبرى، كونها تتطور تبعا لتطور الاقتصاد والسياسة والمجتمع والكيان السياسي للدولة في جميع مستوياته ومع التقدم التكنولوجي المعاصر تحول مفهوم الإستراتيجيا الى معنى أكثر شمولا، [1] فالثورة التكنولوجية العسكرية حسب كولن جراي هي التي تؤسس عمق الإستراتيجية الشاملة للدولة من أجل زيادة أمنها او لتحييد المخاطرا لأمنية، لذلك نجد أن كل دولة خلال فترة معينة إستراتيجية عسكرية خاصة بها، فمثلا استراتيجية الاتحاد السوفياتي ابان الحرب الباردة كانت استراتيجية عسكرية بلباس ايديولوجي ترتكز على ميزان القدرة التدميرية النووية، لكن بعد الحرب الباردة اصبحت روسيا الاتحادية تتبنى الإستراتيجية القومية كفكر استراتيجي جديد بنمط عسكري اقتصادي ، فهي تتوقف على العوامل الاقتصادية والسياسية و العسكرية و الجيوبولتيكية بالدرجة الأولى ، فريمون آرون يرى بان دهاء الدولة يكمن في متغيرين الإستراتيجية والدبلوماسية وأنهما مكملان لوحدة السياسة الخارجية لفن السياسة، وفن السياسة السياسة هو فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح القومية، اما الإستراتيجية كمظهر لفن السياسة الخارجية فهي تعني مهارة إدارة العسكرية أثناء تهديد مصالح الأمن القومي للدول، [2] وأن أي إستراتيجية فعّالة يجب أن تبنى على الخبرة التاريخية من دروس الماضي لتتكيف مع الوقائع وتنطلق من معطيات الواقع لتحدد رؤية شاملة في إطار المستقبل لتحييد المخاطر الأمنية للدولة.

إن الإدراك المتزايد لأهمية الإستراتيجية بمعناها العام ودورها في الوصول إلى الأهداف المرجوة كما يقول الجنرال الفرنسي أندريه بوفر، " **ليست مجرد رياضة عقلية تنطوي على الغرور أو التزحلق، وإنما هي نمط من التفكير يجب برغم تعقيده، أن يكون بمثابة مرشد عملي لتحقيق غايات السياسة على خير وجه وخاصة لتفادي الأخطار الجسيمة التي يظهر لنا التاريخ الحديث أمثلة عديدة منها** "،[3] من هنا نشأت الحاجة إلى إقامة الرابط الموضوعي بين البنية النظرية للإستراتيجية وبين البعد الإجرائي الوظيفي لها أي من العالم الإفتراضي الى العالم الميداني تجسده نباهة الفكر الإستراتيجي القائم في الدولة ،

[1]–عدنان السيّد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ط1، دار أمواج للنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 99.

[2]– محمد نصر مهنا، تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية، ط1، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص ص 206– 207.

[3] مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، مكتبة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 2011 دمشق، ص 382.

فالقرار الإستراتيجي هو الذي يصدر هيئة سياسية عليا في الدولة لتحقيق أهداف حيوية بعيدة المدى تخص الأمن القومي قد يصدر في اوقات طبيعية أو في وقت الأزمة الحرجة، [1] وبإمكانية استثمار تلك النظرية المعتمدة في تطوير فاعلية الإستراتيجية من معناها الدقيق إلى المعنى الواسع للمفهوم، كون أن المصطلح يؤدي أحيانا الى الخلط بين السياسة والإستراتيجية والتخطيط وهذا يؤشر الى التوجه نحو تقليص مرونة الفكر الإستراتيجي، وان التاريخ السياسي للدول يبين أن وضع مبادئ للإستراتيجية ثم التقيد فيها في صناعة واتخاذ القرار تعد من اكبر والصعوبات التي تواجه خبراء الإستراتيجية في زمن الحرب والسلم، وعمليا أمام التحديات التي يشهدها الواقع الدولي القول بأن تطبيق مبادئ محددة للإستراتيجية يختلف كثيرا عن صياغتها أو وضع أدواتها.

- تعريف الإستراتيجية.

من الصعب تقديم تعريف شامل ومحدد للإستراتيجية من خلال المعطيات الظرفية المتغيرة من المستجدات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية في العالم، وعليه سنسرد بعض التعريفات المتباينة للإستراتيجية لمفكرين وسياسيين وعسكريين من المدرستين الغربية والشرقية.

أولا: المدرسة الغربية.

1- **كارن فون كلاوزفيتز**: يرى أن الإستراتيجية بالمعنى الدقيق هي استخدام القوة لبلوغ أهداف السياسة، حيث يعرف الإستراتيجية والتكتيك بأنهما:

"التكتيك هوإستخدام القوات العسكرية في المعركة. أما الإستراتيجية فهي نظرية استخدام هذه المعارك لتحقيق هدف الحرب" ويعبر هذا التعريف عن سيطرة الطابع العسكري البحث عن مفهوم الإستراتيجية وإبقائها... على ميدان القتال وقد عاب الكاتب البريطاني ليدل هارت على تعريف كلاوزفيتر للإستراتيجية، ومن عيوبه أنه أدخل هذا المفهوم في حقل السياسة أو في أعلى مستوى القيادة، والأصل مثل هذه الأمور السياسية تتعلق بأمور الدولة لا بحدود القادة العسكريين الذين هم تحت أمرة القادة السياسيين. والعيب الأخر هو تحديده لمعنى الإستراتيجية فيما يتعلق باستخدام المعارك فقط، وأنه أغلق الإتجاهات الأخرى التي توصل الى الأهداف السياسية، ومن هنا نخرج بفكرة رئيسية وهي التمييز بين الهدف السياسي والإستراتيجية، يقف الهدف السياسي في اولويات

[1]– عبد الناصر محمد سرور، دوافع وتداعيات القرار الإستراتيجي الأمريكي بإحتلال العراق عسكريا في 2003، مجلة جامعة الأقصى(سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد الرابع عشر، العدد الاول، 20140، ص 57.

الأمور المقدمة، وتأتي الإستراتيجية لتقوم بمهمة تحقيق الأهداف السياسية فعلاقاتها بالهدف هي علاقة الوسيلة بالغاية.[1]

2- ليدل هارت: " فقد عرف الإستراتيجية كونها فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة" [2] أو كما يراها ليدل هالرت انها "طرف استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية"[3] "أو هي فن استخدام القوات العسكرية لتحقيق الغايات التي وضعتها القيادة السياسية" [4] وسرعان ما أدرك ليدل هارت بأن تعريفه هذا لم يحط بجميع المفاهيم المتزايدة في عددها وحجمها لأن المصطلح يتغير بتطور الاقتصاد والسياسة، إلا أن ميزة تعريف ليدل هارت أعطى صفة فنية في تكييف العلاقة بين الوسائل العسكرية والأهداف السياسية، فجعل الإستراتيجية عنصرا لصيق في تحقيق الأهداف السياسية، حيث أعطى مفهوم ا أوسع وفرصة أكبر وصرفه في وضع مسافة واضحة وتحقيق الغايات التي تضعها القيادة السياسية فهي مقوم من مقومات مفهوم الستراتيجية الشاملة.

3- فون مولتكه: جاء المفكر مولتكه العسكري بنقلة نوعية في تعريف الإستراتيجية ، حيث عرفها بأنها "مجموعة من الوسائل التي تستخدم لإدراك وتحقيق الوصول إلى غرض محدد" أو هي "عملية المواءمة الصحيحة للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف، أو الغرض المقصود"،[5] مولتكه انطلاقا من هذا التعريف أنه أوجد الصلة التكتيكية بين الوسائل والغايات وأخرج الإستراتيجية من ميدانها الحربي ليضعها في خدمة القيادة السياسية، حيث قام العلاقة المفرزة لنتائج التكتيك على الإستراتيجية وهو بذلك يوسع حدود المفاهيم للإستراتيجية يجعلها توظف وسائل غير حربية لخدمة أغراض واسعة في خدمة الإستراتيجية العليا للدولة.

---

[1]- منير شفيق، مرجع سابق، ص ص 50-51.

[2]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص .19

[3]- ليدل هارت، الإستراتيجية و تأريخها في العالم، ترجمة: الهيثم الأيوبي ، ط1، بيروت، دار الطبيعة ، 1967، ص 399.

[4]- منير شفيق، مرجع سابق، ص ص 25- 53.

[5] إدوارد ميدأيرل، رواد الإستراتيجية الحديثة: الفكر العسكري من ميكافيلي إلى هتلر، تر: محمد عبدالفتاح، الكتاب الثاني، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1956، ص 231.

4- **فيرديناند فوش:** يعرفها فوش على أنها:" فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها."[1] ويعرفها كذلك "الإستراتيجية عملية تتبع من اشتباك بين إرادتين متنازعتين"[2] يسعى فوش الى التركيز على الجانب السيكولوجي في الحرب ودور الإستراتيجية الإحباط في ضرب الخصم في أفكاره قبل أن يتحرك سلوكيا على الساحة الميدانية.

5- **ريمون أرون:** كاتب عسكري فرنسي، يرى الإستراتيجية هي " **قيادة و توجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعتين للسياسة**"[3] .

6- **أندرية بوفر:** عرف الإستراتيجية بأنها :" فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة "،[4] أما التكتيك فهو فن استخدام السلاح في المعركة بطريقة تجعله يمارس أكبر تأثير ويقصد أندريه بوفر بالقوة هي القوة الشاملة للدولة، فالقوة التي فسرت بدلالتها الإستراتيجية من غايتها ووسيلتها العسكرية إلى جميع العناصر التي تتشكل منها ، سياسية، اقتصادية، عسكرية، والسيكولوجية، وهو هنا يتفق مع ما جاء في كتاب الأمير لنيكولا ميكافيلي الذي قال أنه بإمكان القائد استخدام قوة الدولة، الاقتصادية والسكانية الموجودة في الدولة، واستخدام الجوانب المعنوية لتحقيق الكسب في الحرب وتحقيق هدف السياسة بتكاليف أقل، مضافا إليها ضرورة استخدام تلك القوة بصورة تجعلها تمارس أكبر تأثير لتحقيق الغايات التي وضعتها السياسة.[5]

8- **مفهوم الجيش الأمريكي :** عرف ضباط الجيش الأمريكي الإستراتيجية بأنها "فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق أهداف السياسة الوطنية عن طريق استخدام القوة أو التهديد بها"[6]، وتعني حسب قاموس (webster's)، علم تخطيط العمليات العسكرية و توجيهها.[7]

---

[1] نسيم بلهول، عن الجيواستراتيجية، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015، ص 19.

[2]- منير شفيق، مرجع سابق، ص 53.

[3] نسيم بلهول، مرجع سابق، ص 19.

[4]- Général André Beaufre, Introduction à la Stratégie, Librairie Arthème Fayard, 2012, page, 33.

[5]- منير شفيق، مرجع سابق، ص 53.

[6]- هايل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والإقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 57.

[7]- المرجع نفسه، ص 56.

9- **و يرى جون ميرشيمر** أن السلوك الإستراتيجي عادة يطلق على "مجموعة الخطوات المتخذة من قبل الدولة من أجل كسب الحرب أو منعها أو احتواء معتدي أو الحفاظ على توازن القوى أو القضاء على تهديد معين للأمن القومي"[1]

رغم التباين الحاصل في مفهوم المصطلح من خلال استعراضنا جملة من التعاريف للمدرسة الغربية للإستراتيجية إلا أنهم يتوافقون بتوظيف العناصر الشاملة للدولة في تحقيق الغاية العليا وهي المصلحة القومية، بالمقابل نعزّز المفهوم أكثر بالنقيض الأيديولوجي والعقائدي ذاته مع مجموعة من مفكرين المدرسة الشرقية.

ثانيا: المدرسة الشرقية

1- **لينين:** " الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة" [2] يضفي مفهوم الإستراتيجية عند لينين حصريا بالقوة العسكرية ولو على حساب المكاسب القومية للدولة لأجل تدمير الخصم فهو يطلق الرؤية الإستراتيجية تحت تأثير البيئة الأيديولوجية التي اكتنفت فكره أيام الثورة البلشفية وتحمل غصة الخصم حتى يصل الى الإنحلال المعنوي الى الحد تكون الضربة قاسمة.

2- **ما و تسي تونغ:** "الإستراتيجية هي دراسة قوانين الحرب محكومة بالزمان والمكان وطبيعة كل حرب"[3] ينظر ماوتسي تونغ للإستراتيجية نظرة أكاديمية يؤكد تأثير البيئة الإستراتيجية والأيديولوجية التي تبقي الدولة قائمة للإستنفار الدائم للحرب، خاصة في ظل الصراع العقائدي المحموم الذي كان قائما.

3- **كوزلوف:** يعد تعريف العقيد وهو ضابط سوفياتي يقترب مفهوم كوزلوف للإستراتيجية من ليدل هارت بالرغم من اختلاف المدرستين في الفكر والعقيدة حينما جعل من الحرب أداة لإنجاز وظيفة غايتها تحقيق الهدف السياسي، حيث عرفها بأنها:" عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن السياسة من الحصول على أهداف ".[4]

---

[1]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص 119.

[2]- نسيم بلهول، مرجع سابق، ص 20.

[3]- منير شفيق، مرجع سابق، ص 55.

[4]- نسيم بلهول، مرجع سابق، ، ص 20.

4- **فاسلي دانيلوفيتش سوكولوفسكي**: مارشال سوفياتي له كتاب" إستراتيجية الحرب" عام 1962 وهو الكتاب الذي يتضمن تفاصيل نادرة على طريقة التفكير السوفياتية في الحرب ولا سيما الحرب النووية. وقد عرف الإستراتيجية كما يلي:" تمثل الإستراتيجية العسكرية مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح ، دفاعا عن مصالح طبيعية محددة، ... بالإضافة إلى أسس الحرب المادية والتقنية ، وتظل في الوقت نفسه مجال النشاط العملي للقيادة السياسية والعسكرية العليا في القيادة العامة ومقرها، والمتعلق بفن إعداد البلاد للحرب وتصريف الصراعات المسلحة في ظل أوضاع تاريخية محددة"[1] هذه النظرية العسكرية تعتبر حلقة من حلقات تطور الفكر الإستراتيجي الروسي أمام الحلف الاطلسي في اوراسيا ككل وفي الأزمة السورية ضد الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها.

5- **جنرال ستروكوف :** جنرال سوفياتي في الحرب العالمية الثانية، يرى أن الإستراتيجية العسكرية تستند الى"أساليب واشكال خوض الصراع المسلح، و إعداد القوات المسلحة واستخدامها في الحرب وهي تهتم بخوض الحرب بالكامل وبالحملات العسكرية... وتستند الإستراتيجية العسكرية على استخدام الصحيح للعوامل الإقتصادية والسياسية والمعنوية التي تقرر مصير الحرب المعاصرة" .[2]

يستند تعريف ستروكوف الإستراتيجية في الدولة على القوة العسكرية من حيث مهامها وواجباتها تجاه الأمة وهذا لا يتأتى إلا بقيادة سياسية مؤهلة.

6- **تعريف جوزيف ستالين :** يختصر ستالين الإستراتيجة في هدف واحد وشامل فيقول "الإستراتيجية تستهدف كسب الحرب ككل".

من الواضح من كل هذه التعريفات والفحوصات الفكرية الغربية والشرقية يتضح أن القاسم المشترك بين هذه التعريفات المختلفة للإستراتيجية أنها علم وفن ينصرفان إلى دراسة التخطيط وإعتماد الوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع وتحييد معالم العقبات والمخاطر الأمنية لمستقبل الدولة القومية القادم ، الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف

[1]- لمى مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و إنعكاساتها على المنطقة العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص 45.

[2]-منير شفيق، مرجع سابق، ص 54.

السياسة من خلال التعبئة الشاملة للدولة المادية والمعنوية، وعندما نقرب عدسة واقع العلاقات الدولية تتضح الرؤيا أكثر للأبعاد الإستراتيجية ومفاهيمها وتوجهاتها المتصارعة.

المطلب الثالث : المفاهيم والمقاربات الجيوستراتيجية.

خلال العقود التي تلت إنتفاء الحرب الباردة، أحدثت منظومة الثورة الفكرية تغيرات دراماتيكية وجوهرية على المستوى السياسي والإقتصادي والعسكري والعلمي، وبرزت المتطلبات الإستراتيجية بعد التغير في المفاهيم والسلوكات الذي فرضه الواقع الدولي الذي أساس مقاربة البعد الجيوبولتيكي في العلاقات الدولية، وسعت مخابر الدراسات والمعاهد الدولية في غربلة المفاهيم والمصطلحات للتوازنات الجديدة للبيئة الإستراتيجية في المناطق التي تشهد صراعات غير مسبوقة في تحديد الرؤية الشاملة للمصالح الوطنية الكبرى لديها ، فعلى الرغم إختلاف المؤلفين أمثال J. Klein و T. De Motbrial وكريستيان داوديل Christian Daudel حول فهم عمق الجيواستراتيجية، إلا أن المفهوم يوضح وجود تنوع كبير في دلالته وتناقضات في معانيه لأنه يتزامن مع التغيرات والأحداث السياسية الدولية وأن الجيواستراتيجية تعد من مخراجات الجيوسياسية، فحسب Yves Lacoste يرى أنها التعامل مع الخصومات والتناقضات التي تصادف الدولة، ووفق نهج كريستيان داوديل Christian Daudel فإن نموذج الجيواستراتيجية يشير إلى الصراع الذي يلبي في النهاية غرض الأمن وسياسة الدفاع والأمن القومي للدولة.[1]

الجيوستراتيجية هو حقل من حقول الجيوسياسية يفسر سلوك السياسة الخارجية للدولة كعقيدة لتحقيق أهدافها القومية المرجوة، يضمن التوجه الشامل في تفاعلها الداخلي والإقليمي والدولي، في جميع مستوياته السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية والبيئية..، في المحصلة تعني جيوستراتيجية "التخطيط السياسي والطبيعي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل وتفهم المشكلات الإقتصادية او السياسية ذات الصفة الدولية"[2].

هذه الرؤية ينظر إليه ا الجغرافيون وعلى رأسهم رودلف كيلن على أنها التطبيق العملي للجغرافيا السياسية في تحليل القوة الفعلية للدولة وفق دراسة العلاقات الداخلية والخارجية بين

[1] - Paul Simion, Concept « géostratégie » de l'entreprise, Xième conférence international de Management Stratégique, faculté des sciences de l'administration, Québec, 13-14-15 Juin 2001, pp 4-5.

[2] – محمد احمد السامرائي، موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012، ص 92.

الأرض والسكان من وجهة نظر قومية وذاتية، لأن المسارح الجيوستراتيجية تدفع الدول الى الإعتماد على عناصرها الأساسية ومنها "الإكتفاء الذاتي والمجال الحيوي والفكرة الإقليمية والصراع بين كل من القوى البحرية والبرية والحدود السياسية"[1] التي يبنى عليها التخطيط العسكري والسياسي، إذ يجب ملائمة الأدوات كتكتيكات للوصول إلى الغايات المرجوة بتوجيه قومي للدولة ، فالإختلاف بين النظرية الجيوبولتيكية والنظرية الجيوستراتيجية هو إختلاف ذوطبيعة بنيوية ووظيفية لكل من الدولة والإقليم، [2] فمن الناحية البنيوية تشكل الدولة وحدة التحليل الأساسية في النظرية الجيوبولتيكية لأن مصالح الدولة هي المحرك الأساسي للصراعات والتهديدات الإستراتيجية، فروسيا كشفت الغطاء عن قوتها النووية في أزمة القرم 2014 ضد الحلف الأطلسي حينما ادركت ان ميزان القوى غير متكافىء فإعتمدت مقاربة اللعبة الصفرية كخيار استراتيجي لأمنها الوجودي ضد الولايات المتحدة الأمريكية [3]، أما من الناحية الوظيفية فالنظرية الجيوبولتيكية تدرس حركة الدولة في إقليمها على أساس متحرك فالنموذج الروسي أوسع مقاربة تفسيرية في حيزها الجيوسياسي لنظرية ماكندر وتفسير العلاقات الداخلية والخارجية بين الأرض والسكان من وجهة نظر قومية وذاتية يمثله الصراع الهوياتي الذي حصل بين روسيا والشيشان و أوكرانيا وجورجيا، في حين نجد أن النظرية الجيوستراتيجية تنطلق من الخصائص الإستراتيجية لإقليم الدولة وأثرها في تحركات سياسات القوى العالمية مثل التحرك الروسي وتدخله العسكري في سوريا حينما أدركت موسكو مخاطر فقدان الميزة الإستراتيجية في الساحل السوري.[4]

المعاني الشاملة لمصطلح الجيوستراتيجية

ظل مصطلح الجيوستراتيجية منذ عقود خلت مبهم المعالم من خلال الإنتاج المعرفي المتراكم من جراء تناقض المعاني للكلمة حيث ظل أصلها مفعم بالضبابية والغشاوة الإصطلاحية لطبيعة التحولات السياسية، ومن جهة أخرى التوظيف الرمادي للقادة السياسيين للمصطلح في المناورة الدولية لمصالحهم القومية من جهة أخرى، حيث عجزت الحرب الباردة ان تفسر حقيقة المصطلح

[1]– نعيم الظاهر، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 14– 15.

[2]– عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 85.

[3]– راجع الخطاب الرسمي السنوي لفلاديمير بوتين حول ازمة القرم 2014.

[4]– عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ص 85– 88.

بسبب سيطرة مصطلح اللعبة الصفرية و الأيديولوجية العالمية بين العملاقين الجبارين النوويين آنذاك، لكن حرب يوغسلافيا وما تلاها احداث الحادي عشر من سبتمبر والحراك العربي 2011 بزغت الملامح وإنكشفت الخفايا السياسية الدولية للمصطلح من جديد بعد الإحتكاك بين روسيا والدول الغربية التي طفت على السطح بعد التدخل العسكري الروسي 2008 في جورجيا وما تلاها في أوكرانيا والآن تدور رحى المصطلح ميدانيا في سوريا، وإن عقيدة كارل فون كلاوزفيتز التي تقول بتصدرالسياسة على الإستراتيجية مما يحتم تأخر كلمة جيوستراتيجية على كلمة جيوبولتيك فسر المصطلح في جوانب الصراع التي شاعت في عقد 1920 بفضل مدرسة هوشفير 1955.[1]

إن إبتكار الكلمة قد تبدو ظاهريا حشوا نافلا الذي جاء به الجنرال الإيطالي جياكومو دوراندو، لكن إذا أخذنا بعين الإعتبار التطور الموازي للجغرافيا العسكرية ندرك أهمية تخصص الإستراتيجية والإطار الجغرافي في وصف مختلف الدول تبعا لصفاتها من حيث موقعها ومواردها، من هنا جاء مفهوم الجيوستراتيجية **التي تتناول المركز الإستراتيجي للدولة والرؤية السياسية العامة، إعتمادا على تحليل عناصرها الجغرافية من الموقع والموارد والسكان والحدود والشكل والحجم والمناخ والطبوغرافيا**"[2] فسوريا تعتبر نموذج فعلي للواقع الذي تنسجه المشاريع الغربية الكبرى كبدل معدل عن المشروع سايكس بيكو القديم الذي فرض حراكا بين روسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط لأهميته الحيوية، وكذلك جمع المعطيات الجغرافية الأساسية ودراساتها ومقارنتها وتفسيرها ثم الإستفادة منها في وضع الخطط الحربية والإشراف على سير العمليات خلال الحرب للوصول الى الأهداف السياسية للدولة، وفي العلم العسكري أن الإستراتيجية زمن السلم هي التي تحدد استراتيجية الحرب مما يتطلب مرونة في التطبيق واستمرار في التطور.[3]

تتبع الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جغرافية أو دولة من تقييم مدى تأثيرها على العمليات العسكرية في المنطقة المحيطة بها في العالم، والتركيز على الموقع الجغرافي أولا والاتصالات وطرق التجارة البحرية، والمفاصل المؤثرة عنداحتواء التهديدات الخارجية أو وجودها الإستراتيجي خارج حدودها السياسية، فطبيعة الأزمات بعد 2011 اسقطت التأويلات وزيف القيم والشعارات

---

[1]– تيري دي مونبريال وجان كلين، مرجع سابق، ص ص 548– 549.

[2]– فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الإستراتيجية 3والجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، ط1، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الموصل، 2015، ص 36.

[3]– مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص 329.

التي كانت تسيطر به مجموعة البازار على معظم القرارات السيادية في العالم كمطية للتدخل العسكري ضد سيادة الدول، [1] فشدّة الصراع الجيوستراتيجي الذي رسمته الولايات المتحدة فرض على روسيا في ممارسة حقها في لعبة المصالح في المناطق الحيوية من العالم في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وسوريا وهو بمثابة وضع الإسفين في الأمم المتحدة وأصبحت في حكم المعطّلة، ويصبح مدار العلاقات الدولية يسير وفق إرادة الجهاز الإداري للقوى الكبرى المرشح باقتسام النفوذ وترتيب المصالح وتقاسم الأدوار، أي أن حراك الدولة القوية القانعة لا تقف عند حدودها الجيوبولتيكية، وإنما رؤيتها أبعد من ذلك حيث تقف عند الموانع التي تعوق حركة العمل العسكري والسياسي والإقتصادي والأمني.

أصبحت وظيفة الإستراتيجية في ظل الثورة التكنولوجية العسكرية هي منع قيام الحروب داعية إلى الإرتكاز على مفهوم التأثير الناعم والحفاظ على السلام الإجابي الذي اطلقه Johan Galtun اي الحد والتقليص من توظيف العنف المباشر، [2] وتأمين المصالح الوطنية من خلال استراتيجية الردع التي تمتلكها كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ويؤكد زبغنيو بريجنسكي ان البيئة الجيوبولتيكية لدولة ما بجغرافيتها الحيوية يمكن أن تمنحها دورا خاصا إما في تحديد النفاذ الى مناطق مهمة من العالم أو حجب الموارد عن لاعب مهم وأنّ وجود المحور الجيوبولتيكي يحمل عواقب سياسية وحضارية مهمة جدا بالنسبة للاعب الجيوستراتيجي نشيط في الجوار.[3]

المقاربات المفسرة لجيوستراتيجية :

تهدف النظريات الجيوستراتيجية المتعددة التواصل إلى مجموعة من العوامل الرئيسية من حيث المقاربات العلمية التحليلية التي تؤدي إلى الحفاظ على كيان الدولة القومية واستمرارها بخصائص قوتها الذاتية المتنوعة وليس فقط تحديدها نظريا وكذلك لاستثمارها وتطويرها عمليا، كون أن القوة هي العامل المشترك وفق نظرية المجال عند هاوسهوفر، فهذه النظريات في تطبيقها تعمل لخدمة المصالح السياسية العليا للدولة وتأمين إستمراريتها حتى يتسنى فهم شامل لواقع الصراع

---

[1]– سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، الطبعة الثانية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص ص 187– 189.

[2]– علاق جميلة وويفي خيرة، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة،(مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 29و30 أفريل 2008)، ص 10.

[3]– زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 59.

الجيوستراتيجي الحاصل بين روسيا والغرب وأمريكا في منطقة الشرق الأوسط بأكملها، في تحديد هوية المصطلح في جميع مستوياته الإستراتيجية ارتأين الوقوف على ثلاث مقاربات تأهيلية تقوم بتشريح معنى المصطلح بإيجاز.

أ- نظرية القوة البحرية الفريد ماهان.

يعد العامل الجيوبوليتكي قوة مضافة لترسانة الدولة، في ظل الثورة التكنولوجية العسكرية في استحداث الأساطيل والقدرة على الإنتشار في أعالي البحار والمحيطات والسيطرة على الطرق البحرية والملاحة التجارية لعدّة إعتبارات وفق الرؤية السائدة حسب الفريد مهان ، أنه من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم وأنه من يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم وأن من يسيطر على ثروة العالم يستطيع التحكم على العالم ذاته.[1]

يرى الفريد ماهان أن الموقع الجغرافي يأتي في مقدمة العوامل التي تقوي إمكانية بناء القوة البحرية في الدولة، ويرى أن العامل الجغرافي ليس في اتساع مساحتها الكبيرة بقدر ما هو في طول خطوط سواحلها وطبيعة موانئها أي القوة البحرية والأسطول العسكري وقدرة تحويله من البحر إلى المكان المطلوب، ويشمل ماهان السيطرة البحرية أهمية كبيرة ذات طابع جغرافي أكبر وضرورة استراتيجية للسيادة العالمية ، فكلما كانت الدولة مطلة على أكثر من بحر كلما كانت السهولة في الإتصال فيما بينها والعالم الخارجي وسهلت لها مرونة الحركة أكثر في حفظ مصالحها خارج حدودها السياسية كما يوفر لها المرونة والحركة على صعيد المناورة العسكرية الدفاعية والهجومية،[2] واستكمال المزايا الإستراتيجية للموقع البحري للدولة هو أن يكون قادرا على تأمين السيطرة على الطرق التجارية المهمة والتحكم في القواعد البحرية حتى يكون بمقدورها الرد على أي عدوان محتمل ضدها أو ضد حلفائها قائم يهدد نطاقها الإقليمي ، ويفسر ماهان أن الفروض المكانية التي يجب أن تتوفر في قوة الدولة البحرية هي الموقع وطبيعة الساحل والجبهات المائية، إضافة الى الظهير ويلخص الفروض المتصلة بالموقع بالعناصر الأساسية،[3]

أولا: إقتصاديات الموقع بين الهامشية والمركزية.

---

[1]-عباس الحديثي، نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات، ط1، دار أسامة للنشرو التوزيع، الأردن، 2004، ص 15.

[2]- نوار محمد ربيع الخيري، مبادىء الجيوبولتيك، ط1، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014، ص 153.

[3]-عباس الحديثي، مرجع سابق، ص ص16-17.

ثانيا: مرونة الموقع بين العزلة والإتصال.

ثالثا فعالية الموقع بين الدفاع والهجوم.

هذا ما يشهده واقع التدخلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وإزدياد أساطيلها في الخليج العربي وفي عدة مواقع من العالم التي ترتبط بالمتوسط، من أجل تأمين إمدادات النفط واستعدادها التدخل عسكريا في أي منطقة من العالم، ما جعلها تهدد بالتدخل العسكري ضد إيران وسوريا لأهمية مضيق هرمز كونه ممرا إقتصاديا وإستراتيجيا نحوالعالم، ويضفي على ذلك التواجد الروسي بثقله العسكري المتزايد في سوريا بعدما أمّن لنفسه حرية المناورة في البحار الإقليمية والدولية التي تعتبر منطقة تعجّ بالصراع ات القاتم ة من موقعه ا الخطير، حيث اعتبرت العقيدة العسكرية البحرية الروسية لعام 2001 أن الحدود البحرية كفضاء استراتيجي لمصالحها تساهم في تعزيز "استقرارالمنطقة سياسيا وعسكريا حيث يمكن لروسيا تحقيق مشروعها التاريخي وتعزيز نفوذها عليه مستقبلا، وبالتالي إحياء إرث الامبراطورية السوفياتية كمقاربة نظرية استمرار التاريخ، من خلال إعلان فلاديمير بوتين في عام 1999، إن روسيا تهدف إلى الحفاظ على وجود بحري دائم يقف في مياه منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي يعد من تصميم استراتيجية روسيا الجديدة الذي يعطيها مكانة القوة العظمى وإعادة إدماج وترتيب الجغرافية السياسية لصالحها من جديد،[1] فقناعة الفريد ماهان كانت تنبع دائما من أن السيطرة العالمية تحددها القوة البحرية، وإن كانت الحرب العالمية الثانية أظهرت بعض عيوب نظرية ماهان، إلا أن واقع الحروب الجديدة بعد11 سبتمبر2001 وفوضى الحراك العربي أظهر جدية عوامل القوة البحرية في الوصول إلى جغرافية العدو والحلفاء، وابقاء هامش المناورة والعمل على إعاقة حركة الإرادة الأطلسية ضد تحركات روسيا الإستراتيجية مع حلفائها في اقليم الشرق الأوسط وهذا ما أكده جون ماشيمربأن القوة البحرية تعمل كجزء من مهام القوة البرية.

[1] - Igor Delanoe, le rettour de la russie en Méditerranée, cahiers de la Méditerranée, N° 89, 2014, pp 1- 4.

ب- نظرية مجال القوة البرية أونظرية قلب الأرض لهالفرد ماكيندر.

تبوأ الفرد ماكندر هذه المكانة من خلال نظريته قلب الأرض التي أهلته عالما في الإستراتيجية والجغرافيا، هذه المكونات جعلت القادة والساسة تشار له بالبنان، من بين محاضرته التي أثّرت على الجغرافيا العسكرية، الإرتكاز الجغرافي للتأريخ عام 1904[1].

تعتبر نظرية قلب الأرض لهالفورد ماكندر من بين النظريات الجيوستراتيجية في العالم كونها سلطت الضوء على الصراع الجغرافي بين الدول والدفاع عن المجال الحيوي لها، حيث لحظ أن 10% مساحة الكرة الأرضية مغطاة بالمياه، ومن جانب آخر وجد أن اليابس منه لا يعادل 12%3 إجمالي مساحة الكرة الأرضية، فرأى أن مساحة البحار تلتصق فيما بينها فأطلق عليها إسم المحيط العالي، ونظر إلى القارات الثلاث كوحدة طبيعية تمثل 16/1 من مساحة العالم، ووجد سبعة أثمان من سكان العالم يقطنون في كتلة الأرض الأوراسية – الإفريقية، وأطلق ماكندر على المنطقة الوسطى من جزيرة العالم، منطقة الإرتكاز وهي لب الصراع الروسي- الأمريكي وأطلق على الأراضي الساحلية إسم الهلال الداخلي، أما الحلقة الخارجية أطلق عليها الهلال الخارجي، ورأى ماكندر أن جزيرة العالم قاعدة مهمة برية وبحرية وجوية يدين العالم بأسره لها بالولاء، وهنا تكمن أهمية نظريته الجيوستراتيجية ويدعوا بريطانيا في ذلك الوقت أن تتبوأ هذا الدور لتسود العالم، مما ينبلج لنا فهما وإدراكا تبعات السيطرة على المنطقة وافاقها الإستراتيجية من خلال ما نشاهده عمق التوتر والتنافس السياسي والعسكري القائم حاليا بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية بين الجغرافيتين الاوراسية والشرق الأوسط.[2]

تعتبر النظرية الماكندرية كمقاربة تفسيرية ترشح القوة البرية في مواجهة الأخطار والتهديدات المعاصرة في ظل تطور الأسلحة الفضائية العابرة للقارات، وتبقى جغرافية قلب الأرض التي تشمل جزءا كبيرا من أوراسيا والتي تنبىء أن الصراع الجيوبولتيكي القائم بين روسيا والحلف الأطلسي تدور رحاه في قلب العالم الذي تتميز فيه روسيا لاعبا رئيسيا، وهنا يتفق ماهان وماكندر ان مشكلات الدفاع عن الحدود البرية في الدول القارية المتنافسة من شأنها ان تمتص وتستنزف وتحول دون سيادتها على البحار في ظل تطور الصناعي والثورة التكنولوجية العسكرية،[3] وهذا ما يفسر لنا

[1]-عباس الحديثي، مرجع سابق، ص .37

[2]- محمد نوار ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص 168- 170.

[3]- نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص155.

الحروب التي عرفتها جورجيا والقائمة في أوكرانيا وسطو الحلف الاطلسي للجغرافيا السياسية البحرية لاوروبا الشرقية بعد اختفاء الإتحاد السوفياتي وازمة القرم وتداعياتها ، هذا البعد التحليلي للفرضية يفسره التوتر والنزاع من شرق آسيا الى الشرق الاوسط وعلى هذا الأساس وضع ماكندر ركائز فرضيته التي ترتكز على ما يلي :[1]

- من يستطيع إحتواء أوروبا الشرقية يتمكن من التحكم في منطقة قلب الأرض.
- ومن يهيمن على منطقة قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية .
- ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.

إن المقاربة الماكندرية وفق تحليلات الدول الغربية أثبتت صلاحيتها بعد الحرب العالمية الثانية، وحاليا مع تنامي التهديدات الأطلسية والإرهاب العابر للقارات وتلاحم الصراعات بين روسيا والحلف الأطلسي فرضت تأهيلها من جديد إلى تعزيز كحركة وسيرورة في إمتلاك عناصر القوة الشاملة للدولة ومن بينها القوة العسكرية والإقتصادية وروسيا تنظر الى جيوبولتيك تعزيز لترسنتها العسكرية فهي تحرك قواعدها خارج حدودها السياسية لصيانة مقدراتها جيواقتصادية وجيو–امنية في الأزمة السورية ، ومن الناحية الجيوستراتيجية فإن روسيا الإتحادية هي الدولة المرشحة وفق الفرد ماكندر تحريك قواعد اللعبة على عدة محاور جغرافية، بدءا من آسيا الوسطى وشرق آسيا ومنطقة بحر قزوين وجنوب القوقاز وأوروبا الشرقية ودول البلقان ودول البلطيق للتهديد الأطلسي على تخوم ها وأمنها والسيطرة على منافذ البحر الأسود والرباط الدائم في البحر المتوسط لأجل الرباط في منطقة الشرق الأوسط كنهج استراتيجي قادم.

إن إستنطاق خفايا أفكار نظرية ماكندر وماتبقى منها بيد روسيا بعد الحرب الباردة فرضت حراكا جادا على كل التهديدات جيوسياسيا وإستراتيجيا المتراكمة في ظل تنصيب الولايات المتحدة الأمريكية منظومة الدرع الصاروخي على تخوم روسيا الجغرافية سواء تهديد فعلي أو استراتيجية استنزاف، فروسيا تريد ان تسبح في فنائها الخلفي كمبدأ سيادي التحرر من القيود الجغرافية البرية ليسهل لها الوصول الى المياه الدافئة والشرق الأوسط، ويشهد الوضع المقلق لروسيا حراكا يجعلها تنظر إلى مجالها الحيوي وفق ما صرح به فيكتور بوسفاليك نائب وزير الخارجية لشؤون الشرق

[1]- Olivier Zajec, Les secret de la geopolitique des clés pour comprendre, Edition Tempora, 2008, pp, 32- 34.

الأوسط في الحقبة الفارطة "**لا أحد يشك في مصالح روسيا الإستراتيجية ... وإن المنطقة مهمة لروسيا وهي جار قريب ليس بالمعنى الجغرافي فحسب، بل بالمعنى الجيوستراتيجي والجيواقتصادي** "[1] حيث تحظى بأهمية بالغة في السياسة الخارجية الروسية وتنظر إليها عمق إستراتيجي لأمنها القومي، واستطاعت إلى حد ما توسيع هيبتها في مناطق تبقي لها المناورة السياسية فحسب زبغنيو بريجينسكي إن أوراسيا "**هي رقعة الشطرنج التي يتواصل فوقها الصراع من أجل السيادة العالمية، وبالرغم من ان الجيوستراتيجية(الإدارة الاستراتيجية) للمصالح الجيوبولتيكية يمكن أن تقارن بالشطرنج، فإن رقعة الشطرنج الأوراسية بيضوية الشكل تشغل عدّة لاعبين يمتلكون كميات متباينة من القوة** "[2] فالولايات المتحدة الامريكية تسعى الى حشد المزيد من القوة العسكرية لمنع روسيا من تنفيذ أي تدخل عسكري وتطويق تحركاتها البرية والبحرية واخضاعها تحت وخز السرب الأطلسي كما وصفه صن تزو Sun- Tzu، "إن اخضاع العدو دون قتال هو قمة المهارة" [3] وان القضم الجغرافي الذي وظّفته روسيا من جورجيا واوكرانيا يسمح لها إعادة التموضع من جديد في فك العقدة الجيوستراتيجية لماكندر في المناطق التي تشهد حراكا إقليميا التي أخذت بعدا دوليا.

ج- الواقعية الهجومية مقاربة جيوستراتيجية مع تحديد نظرية التوازن الإستراتيجي.

سبق أن تعرضنا إلى طبيعة المدرسة الواقعية وتأثير نظرية القوة في السلوك الدولي، بإنتهاجها القطيعة الإبستمولوجية للمدارس السابقة وإعتمادها فقط على عقيدة أثر القوة على الساحة الدولية في الحفاظ على المصالح الوطنية والأمن النسبي لها، من خلال الإمكانيات والعناصر المشكلة لقوة الدولة معززة بالقدرة على استعمالها كحتمية نسبية لأحداث فعل التأثير في البيئة الدولية من خلال التدخلات العسكرية تبعا للمتغيرات المتعلقة ببقاء عوامل القوة في الحفاظ على مصالح الأمة، [4] فتدخل روسيا بداية في أوكرانيا 2014 وفي سوريا 2015 كان تحت نهج التفاوض تحت النار كسياسة جديدة تنتهجها روسيا، لتعزز نمط إقليمي غير قابل للمكاسرة من قبل الولايات المتحدة والحلف الأطلسي التي وضعت على أساسه قواعد عسكرية دفاعية بمنظومة متطورة على حدودها مع أوروبا الشرقية وفي شرق المتوسط وفي سوريا.

---

[1]- فراس محمد أحمد الجحيشي، مرجع سابق، ص ص 69-70.

[2]- زبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 51.

[3]- مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص 386.

[4]- خالد الحراري، مفهوم القوة في السياسة الدولية، ط بلا، مطابع الاهرام، مصر، 2015، ص ص 47- 48.

تأسيسا على هذه الرؤية فإن التناقضات والتباينات في المصالح القومية الأساسية بين الدول هي التي تخلق التوتر والنزعات الدولية وتؤشر إلى إشتعال لهيب الحروب عندما تخفق أساليب الدبلوماسية في إحتواءها أو تدارك أسبابها، فقد دأب دعاة الواقعية على ترسيخ سلوك العقيدة الفوضوية في النظام الدولي ما أسماه فريدريك الأكبر "المبدأ الدائم للحكام" ان يتوسعوا الى اقصى حد تسمح به قوتهم، وتأكيدا لهذا التصور يقول نيكولاس سبيكمان أحد أقطاب النظرية الواقعية " أن **تأمين القدرة على البقاء والإستمرار يرتهن أساسا بالقوة التي تعني المقدرة على تحريك الآخرين في الإتجاه المرغوب ... إما بالإقناع أو الإكراه** " و يضيف سبيكمان "**وحتى تضمن الدولة إستمرارها وهيبتها أن تجعل هدفها المبدئي في سياستها الخارجية هو الحفاظ على قوتها أو زيادتها مع الإبقاء على تفوقها الدائم**" [1] والنموذج المفسر لهذا التصور هي أزمة كوبا 1962 بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي التي كانت على حين أن تنفجر بينهما حرب كونية نووية، أما المفكر أرنولد ولفرز فيرى "إن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاته، وإنما مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها..." وبحسب مستشار الأمن القومي الأمريكي زبغنيو بريجينسكي فإن أوراسيا هي التقب الأسود الذي يدور فيها الصراع للهيمنة العالمية على أساس منطقة بحر قزوين تشكل مصدر طاقة عالمي بعد منطقة الخليج العربي، الأمر الذي ينذر بوجود جولة جديدة من التنافس الجيوبولتيكي [2].

فروسيا بضم ها شبه جزيرة القرم في بداية 2014 كرد إستراتيجي ووجودي لأمنها القومي الذي تنظر إليه موسكو من منطلق اللعبة الصفرية و المتنفس الوحيد نحو المتوسط والشرق الأوسط لأهميته الإقتصادية والإستراتيجية وكمشروع المرحلة القادمة ، فروسيا بهذه العقيدة تبقي الأبواب مفتوحة على كل الإحتمالات وهو أمر طبيعي حسب جون ميرشايمر ، "**حيث تؤكد ان المحرك الأساسي هو الصراع من أجل البقاء وان البيئة الدولية التي تتسم بالفوضى قد جعلت من حاجة في البقاء عاملا مشجعا لها في انتهاج سلوك عدواني** "[3] وتضفي هذه الرؤية ما أتى على لسان زبغنيو بريجنسكي "**يمثل اللاعبون الجيوستراتيجيون النشيطون الدول التي تمتلك القدرة والإرادة الوطنية اللازمتين لممارسة النفوذ فيما وراء حدودها لغرض تبديل الوضع الجيوبولتيكي القائم الى الحد الذي يؤثر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتكون لها الإمكانية والإستعداد الإشتعال الجيوبولتيكي لأجل تحقيق العزّة القومية والمكانة العالمية** "[4] وأوضحت

---

[1]– محمد منذر، مرجع سابق، ص 34.

[2]– أحمد ملي، التنافس الدولي على حوض قزوين، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 89، تموز، 2014، بدون صفحة.

[3]– عادي سليمان العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، 2015، ص 69.

[4]– زبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق ص 58.

القيادة السياسية الروسية بعد تعزيز أسطولهم الجنوبي أنهم باتو يمتلكون تفوقا شاملا في البحر الأسود، لأهميته الإستراتيجية وابقائها دولة مشاطئة للبحر، من أجل دعم ومؤازرة القوات الروسية المرابطة في المياه الدافئة والساحل السوري وتأمين الملاحة الإقتصادية لها وأمن نفوذها التاريخي في المنطقة، خاصة بعد إكتشاف حجم كبير من الغاز في الساحل السوري في 2014.[1]

إن تسليط الأضواء على منطقة الشرق الأوسط التي تتسم بالتعقيد والتشابك والغموض بسبب عوامل عدّه التي أقرتها نظرية ماهان وماكندر التي ترمزإلى حد ما إلى تمجيد احتلال سيادة الدول والسيطرة على مقدراتها، ويأتي في مقدمتها تداعيات الحرب العالمية على الإرهاب بعد الحراك العربي،[2] التي أصبحت براديغم يقترب للتصادم العسكري بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة الأمريكية بما يسمى الحروب بالوكالة في منطقة تميزت بتوسيع التحالفات التي أصبحت تشكل خطر على العالم من التدخلات العسكرية، وأصبح كل طرف يعتمد إظهار القدرات العسكرية وفق رؤية كارل فون كلاوزفيتز"كان المخططون العسكريون في القرن التاسع عشر يعتبرون الحرب إستمرارا للسياسة، لكن بوسائل أخرى" والآن يتميزالتنافس على أساس نظرية اللعبة الصفرية الربح والخسارة من خلال التصريحات الخافتة من بعض الساسة حول توظيف السلاح النووي ، وير ى جون ميرشايمرأن الواقعية الهجومية ترى أن القوى العظمى تهتم بالدرجة الأولى الحفاظ على بقائها في عالم لا توجد فيه سلطة مركزية لحماية نفسها من اي خطر خارجي و لذلك تدرك الدول أن القوة هي أساس بقائها.[3]

لذلك فالواقعية بشقيها الدفاعي والهجومي كسلوك يتجسد في الواقع تؤكد على إستراتيجية التفوق من أجل البقاء والإستمرارية الذي يجبرها على العدوان دائما على سيادة الآخرين، ويقوم البعد الواقعي الهجومي منه من منطلق جيوبولتيكي من أجل الهيمنة والسيطرة وإبقاء التفوق على

[1]– روسيا والغرب: نذر حرب باردة ومخاضات تعددية قطبية، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ، 13 نوفمبر 2016، بدون صفحة.

[2]– فوزي حسن الزبيدي، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد الثالث، العدد 11، يوليو 2015، ص 8.

[3]–جون ميرشامير، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، النشر العلمي والمطابع، 2012، ص2.

أربع فرضيات حول النظام الدولي تلزم الدول أن تتصرف بطريقة عدوانية وتنافسية وفق رؤية جون ميرشمير:[1]

1- أن النظام الدولي ذو طبيعة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية فهي تبرر لسلوكها العدواني مخافة فقدان السيطرة العالمية او ابقاء التاوزن الإستراتيجي مع القوى الكبرى.

2- القوة والقدرة العسكرية الهجومية هي الضامن لتدمير الأعداء من خلال توسيع التحالفات وتطويق التهديدات.

3-غياب النوايا والثقة بين أطراف النزاع يجبرهم على إستنفار مستمر كما هو حاصل على الشريط الحدودي بين روسيا والاطلسي .

4- إن البقاء والأمن هو الهدف النهائي للقوى العظمى.

على هذا الأساس، فإن مصطلح الجيوستراتيجية كمفهوم في تحليل افكاره على المستوى النظري والسياسي والإستراتيجي على الرغم من أهميته وتوظيف المقاربات في تحليله وتفسيره الى الحد في تقريب حقيقة الصراعات القائمة، فإنها تبقى غير كافية مشوبة بالضبابية وعاجزة عن تفكيكه وتفسيره وتحليل عناصر مكوناته بحكم الدينامية التي تمتاز بها والمتغيرات وتعقيداتها، كون المفاهيم في ظل تجدد المصالح على الدوام و التطور التكنولوجي والثورات العسكرية تتسارع بتسارع الأحداث الدولية من حيث طبيعتها وتوازناتها وكذلك من مواقعها الجيوسياسية وفق تصور جون ميرشايمر[2].

- **مفهوم مصطلح نظرية التوازن الإستراتيج**[3]: باختصار نظرية التوازن الإستراتيجي مبنية على ثلاثة أبعاد:

1- البعد البنياني الذي قوامه تعادل المقدرات الإقتصادية والجغرافية وهو يدخل ضمن توازن القوى وتوازن الرعب وتوازن المكانة.

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- عادي سليمان العبيدي، مرجع سابق، ص 72.

[3]- سنحيلك إلى أبعاد نظرية التوازن الإستراتيجي أكثر في الفصل الرابع، للتوسع أكثر راجع كتاب: محمد نصر مهنا، تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص ص 3-4.

2- البعد السلوكي الذي يتمثل في حركة التفاعلات الدولية بين الوحدات الفاعلة في العالم، ويتكون هذا البعد من توازن تدخلات القوى العظمى والكبرى وتوازن سباق التسلح.
3- البعد القيمي وهو إدراك الوحدات السياسية درجة تداعيات التوازنات القائمة التي قد تنشأ ومدى رضى هذه الدول الكبرى عن سياسة هذه التوازنات على الأمن القومي في المجالات الإستراتيجية.

المبحث الرابع : نماذج مقارباتية عن أسباب التدخلات العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة.

شهد انهيار الإتحاد السوفياتي وتفكك جغرافيته إلى تغيير نمط السياسة الدولية أبرزها توسع الحلف الأطلسي في الفناء الخلفي لروسيا الإتحادية، على نمط التوسع أكثر ببعد ضم جغرافية الدول المشاطئة لبحر قزوين اللصيقة مع البحر الأسود والمتوسط كمشروع استراتيجي يبقي لها السيطرة لعقود أخرى، الذي يعتبر قلب الفكر الإستراتيجي لنظرية ماكندر الأوراسية الذي يراود المتشددين من المحافظين الجدد الأمريكي، لكن بعد استرجاع روسيا عافيتها الداخليابعد إنتخاب فلاديمير بوتين خولت لها الضرورة الإستراتيجية أن تطّل من جديد بتدخلاتها وتوسعها العسكري في مناطق نفوذها القديم وفي الشرق الأوسط، الذي تنظر إليه حق للشعب الروسي وخارج حدودها لحماية الأمن القومي جيوستراتيجيا، فتدخلت بذرائع ملونة بدءا من تدخلها في الشيشان وجورجيا وأوكرانيا وصولا إلى الساحة السورية لتبقي السجال الواقعي قائما على مستويات عناصر القوة في محور العلاقات الدولية.

المطلب الأول : التدخل العسكري الروسي في الشيشان (1994- 1996) – (1999).

تسعى الدراسة التعمق بإقتضاب النظر إلى التأثيرات التاريخية والأسباب التي رجّحت قرار التدخل العسكري في الشيشان بعد الحرب الباردة، و كيف أثّر القرن العشرون بالجغرافيين في إعادة هندسة ترسيم خرائط أوراسيا من جديد وفق عجلة تاريخية وحركية مستمرة بين روسيا والدول التي كانت تسير في فلكه بالإضافة إلى دور تركيا وايران والولايات المتحدة ودور نظرية التحدي والإستجابة لأرنولد توينبي التي تدار رحاها في أوراسيا.

لمحة تاريخية عن الأزمة الشيشانية- الروسية.

شهدت المنطقة القوقازية بأكملها حقها من الفتوحات الإسلامية مع نهاية حكم الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه واستقر وضعها لعقود على معالم وحكم الحضارة الإسلامية، ومع تطور

الأحداث الإجتماعية والسياسية واستبدال السلطة الحاكمة للدولة وخضوع المنطقة برمتها من جديد بعد تداول سلطتها تحت الحكم المغولي الذي حكم الروس ثلاث قرون بسلطة عقائدية حديدية خنعت له كل الأقاليم اللصيقة بالجغرافيا الروسية على رأسه اقليم الشيشان، وعلى إثرها شهدت ميلاد المقاومة الشيشانية في تأسيس إمارة إسلامية بقيادة الشيخ منصور اوشورم،[1] الذي خاض حروب مع قياصرة الروس وتحالفات مع السلطان العثماني في تحرير عدة مناطق في الإقليم (القوقاز) حتى وقع في الأسر و توفي في 1793. ثم ما لبثت أن قامت مقاومة جديدة بقيادة حركة المريدين قادها الإمام شامل الذي ينتمي الى الحركة النقشبندية بدءا من 1834 في مواجهة الروس إبان حكم كاترينا الثانية للإنفصال عن حكمها ويعد أطول صراع تخوضه المقاومة الشيشانية ضد الروس، واستطاع أن يؤسس الإمارة القوقازية في التاريخ بعد أن وحد شعوبها الجبلية تحت نظام إسلامي(الإمامة)، وفي القرن التاسع عشر استطاع الروس القضاء على الثورة المريدية بعد حروب ضارية شلّت تقدم الجزء الأكبر من الجيوش الروسية، وهذا ما أكده المؤرخ الروسي فادييف بالقول **"لولا الحرب القوقازية التي عاقت تقدمنا لأستطاعت الجيوش الروسية أن تحتل الشرق جميعه من مصر الى اليابان"**[2]

وبعد الثورة البلشفية أعيدت السيطرة من جديد لإقليم القوقاز وغداة توقف الحرب العالمية الثانية وجه جوزيف ستالين تهم الخيانة العظمى بحق الشعب الشيشاني والأنغوشي بحجة التعامل والتخابر مع الجيش الألماني حينما هاجم هيتلر الإتحاد السوفياتي ، فأنزل في حقهم عقوبات قسرية القتل والتهجير والتطهير العرقي وإفراغ المنطقة كلها من سكانها الأصليين بإتخاذه القرار التاريخي له بقوله: "**إن سكان جمهورية الشيشان والأنغوش سوف يبعدون عن بلادهم، وسوف يجري سوقهم الى اقاليم بعيدة**"[3]، بعد انتهاء الحرب الباردة واعلان تفكك الإتحاد السوفياتي واستقلال الجمهوريات الإتحادية استغل اقليم الشيشان تشظي الوضع السياسي الداخلي للدولة الروسية، وأعاد تجميع قوميته من جديد وإعلان الإنفصال الرسمي عن الإتحاد السوفياتي على لسان الرئيس الشيشاني الجنرال جوهر دوداييف الإستقلال الرسمي للجمهورية بعد فوزه في الإنتخابات الرئاسية وتشكيل دستور رسمي

---

[1]– أحمد عبد الحفيظ، مسلمو شمال القوقاز بين دوافع الأستقلال وعوائقه: من الحرب الشيشانية الأولى الى الحرب الشيشانية الثانية، ط بلا، مركز الحضارات للدراسات السياسية، ب.د.س، ص 579.

[2]– محمود عبد الرحمان، تاريخ القوقاز نسور الشيشان في مواجهة الدب الروسي، ط1، دار النفائس لطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1999، ص 81.

[3]– المرجع نفسه، ص 94.

للدولة، وهذا يعد أولى الشرارة التي مهدت إلى التدخل العسكري الروسي في 1994 وعاودت كرتّها في 1999 لأجل إنهاء تمرد المقاتلين الشيشان و إرغامهم من جديد وإبقائهم تحت الإدارة المركزية في موسكو.

إن الغاية من التنقيب في الخلفية التاريخية كمقاربة لتفسير واقع التدخل العسكري الروسي في الشيشان هو رفع اللبس عن بعض المفاهيم مثل الذرائع الأمنية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني التي كان يستغلها إعلام الأجندات الغربية والترويج السياسي للأزمة القوقازية ضد روسيا ، ومن جهة أهمية الموقع الجيوسياسي للشيشان التي تعتبر إمتداد مسيرة حافلة بالصراعات على المنطقة بأكملها ثم مقدراتها الإقتصادية وموقعها الجغرافي الهام والخطير ، وسعي روسيا إحياء القومية وإعادة المناورة من جديد من خلال جيوبولتيك أوراسيا لأجل الولوج نحو الحلم التاريخي الى المياه الدافئة والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط كون أن مستقبل الإقتصاد العالمي تحكمه الصراع على مصادر الطاقة.

الأهمية الجغرافية الشيشانية والتدخل العسكري الروسي.

تؤكد الجغرافية الطبيعية لإقليم الشيشان كونها ساحة دفاع متقدمة عن روسيا اتجاه اوروبا، وتمتاز بالتقاطعات بينها وبين باقي دول القوقاز الجنوبي وتعد معبرا إستراتيجيا لروسيا نحو دول آسيا، وتتربع على مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية التي لعبت دورا كبيرا في تأجيج من وتيرة الصراع بين روسيا وجمهورية الشيشان ،[1] وتعتبر السمة الحيوية للإقليم موقعه الإستراتيجي الذي يفصل بين آسيا واوروبا ويعتبره الجغرافيون برزخ بين البحر الأسود وبحر أزوف وبحر قزوين في الشرق، ويتقاطع مع أربع دول أساسية جغرافيا هي روسيا و جورجيا وأذربيجان وأرمينيا وكلها شهدت توترا أمنيا خطيرا بعد الإتحاد السوفياتي، [2] الى جانب هذا تزخر الجمهورية الشيشانية بكميات هائلة من البترول وتشتهر بمواردها الزراعية و توافر المياه والأمطار وملائمة المناخ، كما يتحكم إقليم الشيشان في عدد من خطوط أنابيب البترول والغاز التي تمتد من روسيا عبر بحر قزوين وآسيا الوسطى والبحر الأسود وتخلي روسيا عن هذه الميزة الجيوستراتيجية سيؤثر سلبا في

---

[1]– عبد العزيز بن راشد بن زيد المطيردي، المقومات الجيوستراتيجية لجمهورية الشيشان والصراع الشيشاني – الروسي "دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلد 18، مجلة جامعة الملك سعود، 2005، ص ص 61– 62.

[2]– عاطف معتمد عبد الحميد، الصراع الروسي الشيشاني في ضوء الرؤية الجغرافية لنزعات القوقاز، ط بلا، القاهرة، ايلول 2004، ص 8.

مصدر مهم لإقتصاد الروسي، وسيطرتها على خطوط نقل البترول والغاز إلى أوروبا الممتدة بين أجزاء روسيا الإتحادية، [1] ويضاف الى هذه الأهمية التهديدات الأمنية الداخلية التي تشكلها الجمهورية الشيشانية على العاصمة موسكو على الرغم انها جغرافية مجهرية لا تتعدي مساحتها 17.000 كلم مربع، هذه الأهمية والهواجس الأمنية والجغرافية سمحت للقيادة السياسية الروسية حق التدخل العسكري بكامل الشرعية القانونية مستغلة فقدان الإقليم الشيشاني الشخصية المعنوية القانونية في الأمم المتحدة وإخضاعها اداريا الى العاصمة المركزية في موسكو على أساس ردع التمرد على أساسها مارست روسيا عملية تسكين الأزمة قسرا نتيجة للعوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية لأجل فرض إرادتها على الإقليم وكبح جماح مطالب الإنفصاليين الشيشان المدرجين في القوائم الروسية بالفصائل الإرهابية،[2] مستغلة صمت المجتمع الدولي حتى تمنع تسرب الصحوة السياسية على باقي الآقاليم الذاتية المجاورة الذي قد يفضي الى انجرار جمهوريتي إنغوشيا وداغستان الى الإنفصال نفسه لما لها من أهمية كبرى عند روسيا فممكن أن تتحول المنطقة في حالة نجاح المسعى الشيشاني من منطقة وصل استراتيجي إلى منطقة قطع استراتيجي،[3]

تعتبر تصريحات القيادة في موسكو حول الهوية الوطنية عنصرا أساسيا لفهمنا للدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الروسية في سياستها المحلية والإقليمية والدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاركة العسكرية والسياسية النشطة في الصراعات الانفصالية المتمردة في إتحاد الجمهوريات السوفياتية السابق طوال التسعينات، وتحددت أكثر وضوحا منذ سنة 2000 في ظل الرئيس بوتين، حيث تم تفسير الحرب الروسية في الشيشان الحاجة إلى ضمان تماسك الدولة الروسية وحمايتها من التفكك الجغرافي من جديد ويؤكد هذه الرؤية فلاديمير بوتين في قوله : "**كان جوهر الوضع في القوقاز والشيشان استمرار الانهيار اتحاد الجمهوريات السوفياتية، وكان من الواضح أنه كان علينا أن نضع حدا لهذه المرحلة القاسية. . . وكان تقييمي للوضع في آب / أغسطس 1999 أنه إذا لم نوقفه فورا فإن روسيا كدولة في شكلها الحالي لن تكون موجودة**"،[4]

---

[1]– احمد السيد حسين، دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة روسيا في عهد بوتين، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص 310.

[2]– أحمد عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 579.

[3]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 223.

[4]- Licínia Simão, the ukrainian conflict in russian foreign policy : rethinking the interconnection between domestic and foreign policy strategies, School of economics and centre for Social Studies, university of coimbra, , Portugal, Vol 27, N° 03, April 2016, P 494.

وتؤكد القيادة السياسية الروسية أ ن مصالح بلاده ا هي التي تملي جدول أعمال السياسة الخارجية الروسية في ظل إعادة ترسيم توازن القوى في العالم من جديد بالأخص منطقة اوراسيا الاستراتيجية على أساس نظرية سبيكمان وماكندر التي فرضت نمطها بعد الحرب الباردة من جديد وإبرازها على مائدة الإهتمام للمناطق الثلاث البالغة الأهمية وهي منطقة آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز بشقيه الجنوبي والشمالي ومنطقة أوروبا الشرقية، حيث أصبحت هذه المراكز في مفترق الطرق من زاوية الإمكانات الإقتصادية الواعدة يتصدرها النفط والغاز، ومن زاوية أخرى تصارع روسيا وقوى دولية واقليمية متعارضة المصالح القومية [1] المبنية على استراتيجية التطويق وفك العقال المؤهل أن تكون مستقبلا ساحة صراع حقيقية بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية.

المطلب الثاني : التدخل العسكري الروسي في جورجيا 2008.

مما لا يدعوا إلى الريب أن استعادة روسيا الإتحادية دورها الحقيقي وبروزها كقوة عظمى في الطاقة وارتكازها على القوة الجيوبولتيكية ومحافظتها على جزء مهم من ترسانتها التقليدية والإستراتيجية أسهم في تعزيز دورها أن تكون فاعلا مؤثرا في محيطها الإقليمي بفضل تفاعلاتها البنالئية مع الدول المنطقة كالصين والهند وبسط نفوذها على دول آسيا الوسطى وعلى بعض مناطق جغرافية من القوقاز الذي يعد شريان جيوسياسي واقتصادي مهم في الفكر الإستراتيجي الروسي على الجغرافية الأوراسية وكمحدد نحو التوجهات المستقبلية تجاه الشرق الأوسط.

لكن هاجس الصراعات الجيوسياسية الذي فرضته إرادة المصالح الأمريكية بعد تدخلها في افغانستان والمنطقة العربية، أصبح واقعا مقلقا لأمن الدول فطبيعة الفكر الواقعي أن نظام توازن القوى تتفاعل فيه الدول مع بعضها البعض في نظام فوضوي بإستخدام ثلاث أدوات اساسية القانون الدولي والدبلوماسية والحرب،[2] وروسيا من الدول التي تعيش القلق الأمني مع خصومها التقليديين في محيطها الجغرافي ومع دول الجوار و ترى لنفسها الحق لمنع أي تهديد خارجي في التدخل لحماية مواطنيها في الأقاليم المستقلة ضد أي إعتداءات مستعينة بالمادة 52 من ميثاق الامم المتحدة الذي يحفظ للدول في التدخل من أجل حماية مواطنيها خارج حدودها السياسية ، ومجمل الوقائع ذات الصلة بالأزمة الروسية–الجورجية تشير أن روسيا اصبحت خياراتها مفتوحة تجاه ما يهدد

[1]– عاطف عبد الحميد، مرجع سابق، ص 3.

[2]– جوانيتا الياس، مرجع سابق، ص 53.

أمنها القومي وانها مستنفرة في استعمال القوة العسكرية للحفاظ على مصالحها الحيوية في محيطها وخارج حدودها الجيواستراتيجية، فالتشدد الروسي تتضح معالمه على المدى القصير الذي يقوم على أساس تغيرات دولية جديدة اساسها احتدام التنافس الإستراتيجي بين روسيا والولايات المتحدة وأن حيثياتها وأطرافها المتعددة ومتغيراتها المختلفة مؤشرا واضحا بين الفريقين سيمتد خارج الجوار القريب لروسيا الى الفضاء الأوراسي لينتهي الى فضاء التنافس الدولي التي تعيشه سوريا.[1]

التدخل الروسي ضد جورجيا أوجده تراكم القلاقل الأمنية والتحرشات التي أوجدتها الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها توسع الحلف الأطلسي ومنظمة الدرع الصاروخي وتهديدات الإنفصاليين الشيشان المتواجدين في جورجيا الذي عكس إهتزاز أمني واجتماعي خطير على روسيا بعد العملية "الإرهابية" ضد مواطنين روسيا في بيسلان، مستغلة الذريعة حينما طالب الأبخازيين بإنضمامهم إداريا الى روسيا خاصة وأن إقليم الابخاز يتضامن معه ثلاث أقاليم حيوية هي الأديغي والشركس والكابارد الذين يقطنون أهم المناطق الإستراتيجية الواقعة على البحر الأسود، [2] الذي أجّج بؤر الإضطرابات بين موسكو وتبليسي وروسيا والولايات المتحدة في جورجيا، مفاصله تبعث السيطرة على مقومات البقاء ليس فقط عسكريا بل اقتصاديا (الغاز) وجيوبولتيكيا وثقافيا لأجل التأثير على شعوب المنطقة بقيم الحضارة الغربية وعزل روسيا في مخدعها الجغرافي من خلال تبني الفرقاء استراتيجية الطوق وفك العقال حيث صرح Urnov. Y. A "**إن مايثير انتباه روسيا أن بعض القوى الخارجية تحاول إضعاف مواقعنا في حوض قزوين، وأن تدق اسفينا بيننا وبين دول بحر قزوين الأخرى** "، ويعزز التصور أكثر ما قاله شيلا هيسلين Sheila Heslin من مجلس الأمن القومي الأمريكي بقوله: "**ان هدف السياسة الامريكية في بحر قزوين هو في الجوهر كسر إحتكار روسيا السيطرة على نقل الغاز المنطقة**".[3]

---

[1]– سعد السعيدي، مرجع سابق، ص ص 92– 94.

[2]– علي صبح، النزعات الإقليمية في نصف قرن 1945– 1995، ط2، دار المنهل اللبناني، 2006، ص 260

[3] – مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة على النزعات الدولية، ترجمة: عدنان حسن، ص 98.

شكل الخريطة رقم 1، مشروع خط أنابيب الغاز نابوكو[1]



من هنا تحل العقدة من وراء التدخل العسكري في جورجيا حيث تبقى نظرية ماكندر تمثل القلق الإستراتيجي في الصراع على المنطقة وفق تصورات زبغنيو بريجينسكي أن السيطرة عليها يمكّن الدولة العظمى من إدارة العالم بإحكام، وأن روسيا لا زالت تتربع على بعض مزايا جغرافية قلب الأرض وأنها عثرة أمام الهيمنة الأمريكية مما يعكس صراعا دوليا قابلا للإنفجار في لعبة الشطرنج القادمة ،[2]ويضيف ز. بريجينسكي حسب النظريات الإستراتيجية ترى أن الصراع الدولي في منطقة أوراسيا بشكل عام وآسيا بشكل خاص الشاغل المركزي لجيوبولتيكا الولايات المتحدة اذ تعتبر أن آسيا الوسطى ميدان خصب لحروب طائفية وامنية خطيرة وهي مركز العالم النابض المحرك للصراعات الذي يزخر بالموارد الطبيعية، [3] وجورجيا بحكم موقعها الإستراتيجي الذي يمثل المجال الحيوي وحلقة وصل بين اقليم بحر قزوين واسيا الوسطى من الشرق، والبحر الأسود واوروبا من الغرب وروسيا من الشمال، و أذربيجان وأرمينيا من الجنوب،[4] هذا الوصل الجيو سياسي سمح لجورجيا أن تمثل حيز الجذب الاستراتيجي في الإقليم خاصة اقليمها

[1]- https://elghada.wordpress.com/2012/02/20

[2]– فايز محمد العيساوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، ص 326.

[3]– أعياد عبد الرضى واخرون، النظريات الجيوبولتيكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة آسيا الوسطى، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 21، جامعة بغداد، ص 289.

[4]– جواد صندل، روسيا وجورجيا، النفط والجيوستراتيجية : منظور جغرافي سياسي، مجلة ديالى، العدد 41، سنة 2009، ص ص 8– 9.

السابق أبخازيا المشاطئ للبحر الأسود الذي يؤهل روسيا على المدى القريب الولوج دون عقات نحو البحر المتوسط.

خلفية الصراع بين روسيا وجورجيا

فجأة ظهرت جورجيا بقوة على مسرح الأحداث الإقليمية و استجلبت إهتمام القوى الكبرى لسببين أساسيين: اقتصادي وعسكري، فالإقتصادي يقع في الدائرة المركزية للإستراتيجية الغربية بالنسبة لبحر قزوين الذي ينظر إليه الخليج العربي الجديد، يرى برجينسكي أن آسيا الوسطى تتمتع بأهمية جيوبولتيكية مهمة في الصراع الدولي ويمكن أن يطلق على المنطقة صراع الموارد والنفوذ الجيوبولتيكي،[1]وتسعى جورجيا الإستفادة من تصدير النفط عبر أراضيها للتكسب من عائدات الرسوم المفروضة على مرور أنبوب الغاز الشهير المعروف بباكو تبليسي جيهان على ترابها BTC، كما ساهم مشروع خط طاقوي لنقل الغاز والبترول من بحر قزوين الى أذربيجان (باكو) وصولا إلى ميناء باتومي الشهير، حيث أصبحت مسألة إستمرار الطاقة من أولويات الإستراتيجية الأمريكية الغربية.[2]

شكل الخريطة رقم 2، خطوط غاز جنوب القوقاز للأنضول العابر للأدرياتيكي[3]



[1] – أعياد عبد الرضى، مرجع سابق، ص 289.

[2]– حزب البعث العربي الإشتراكي، بلقنة القوقاز، سلسلة أحداث جارية 1، دمشق، تشرين الثاني، 2008، ص 63.

[3]– تامر بدوي، تركيا وجيوبولتيك الطاقة الخيارت المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 3.

وهذا الإهتمام والتعاون يرفع من أسهم جورجيا كشريك مهم للغرب في نقل الطاقة من بحر قزوين الى البحر الاسود نحو البحار المفتوحة الى السوق العالمي التي أضرجت شريان الإقتصاد الدول الكبرى، مما يفضي إخراج اوروبا من سرب التبعية من الغاز الروسي تدريجيا واسقاط الورقة السياسية من يد المناورة الروسية، بالمقابل تحاول موسكو تحجيم التعاون الشامل لدول القوقاز وآسيا الوسطى مع واشنطن في دفع التواجد العسكري الامريكي الطويل الامد الذي سيهدد سيادة ونفوذ روسيا وشددت على تطوير الأسطول الحربي لها في بحر قزوين بأنه الضامن والعامل الرئيسي للحفاظ على مصالح الدولة السياسية والاقتصادية وأن أي محاولة للتغلغل الغربي والأمريكي يعد ماسا بأمنها القومي.[1]

أما أمنيا، فإتهام موسكو تبليسي بإحتضان أراضيها للمقاتلين الشيشان تدرجهم روسيا على لائحة الإرهاب مما يبقي بؤر التوتر قائمة واستنزاف كل اللاعبين الإقليميين والدوليين على مراكز القوة والتفوق في قلب الصراعات لعبة الشطرنج في أوراسيا ، وفي مارس 2005 أعلنت الحكومة الروسية حقها في استخدام القوة العسكرية كتدخل وقائي داخل الأراضي الجورجية على تصور نظرية رونالد رامسفيلد الحرب الإستباقية لمواجهة الإنفصاليين (ارهابيين) الشيشان، [2]مما أجّج ج درجة الإحتقان بينهما و إتهام روسيا بأن حكومة سكاشفيلي أضحت مرتعا وقاعدة خلفية للإرهاب التي تقدم لهم الدعم اللوجيستي في مهاجمة منشآت روسية وتهديد أمن وسلامة المواطنين الروس، والهجوم الذي وقع في مسرح مدينة بيسلان في 2004 يثبت إدعاءات روسيا على ذلك.

أما عسكريا، تصاعد الأزمة الجورجية وتوسع بؤر التوتر بين روسيا والولايات المتحدة عند ما أذن مخائيل ساكاشفيلي الدخول للقوات الأمريكية على أراضيها تحت ذريعة تعقب الجماعات الإرهابية (القاعدة) في جبال القوقاز واستقباله مجموعة من شحنة المساعدات العسكرية الأمريكة وتشجيعه لخوض الحرب ضد روسيا ، ثم تبع هذا التصعيد عند إفتتاح قمة حلف الناتو في نيسان 2008 بعد طلب ميخائيل ساكاشفيلي رغبة بلاده الإنضمام الى الحلف الأطلسي وإبداء الرغبة والقبول على لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن بضم جورجيا وأوكرانيا الى الحلف ،[3]

---

[2]– هاشم كاظم شيخي، التنافس الدولي والإقليمي على ثروات بحر قزوين، مجلة ابحاث ميسان، المجلد الثاني، العدد 3، جامعة البصرة، السنة 2006، ص 204.

[2]– ليلى نقولا الرحباني، مرجع سابق، ص 179.

[2]– ليلى نقولى الرحباني، مرجع سابق، ص 181.

لمحاصرة روسيا من خاصرتها الجنوبية وهو ما يعني إستراتيجيا إجبار الخصم على تفريق قواته عن طريق هجمات غير مباشرة،[1] وتفاديا للتصادم العسكري ارتأت روسيا ان تنوع اعتمادها على عناصر القوة في خلق التوازن الإستراتيجي بأبعادها الإقتصادية والسياسية والثقافية اضافة الى البعد العسكري الذي يضمن لها سياسة الإحتواء من خلال توظيف الصبر الإستراتيجي، فحالة التوازن والتكافؤ في القوى خلق لها موقفا من الشعور بالقدرة على الحركة وإمكانية المناورة والمساومة وتتيح لها فرص وبدائل متعددة على رأسها ورقة الطاقة.[2]

الإهتمامات الأمريكية والغربية المتزايدة بدول آسيا الوسطى تأتي في إطار معاصرة وتحجيم قدرات الدور الروسي، وبالمقابل السعي الى اخراج دول المنطقة تدريجيا من دائرة النفوذ والسيطرة الروسية عبر المشاريع الناعمة من الإتفاقيات الإقتصادية والأمنية والسياسية وتشجيع الإستقلالية النزوع الإقليمي عن الموقف الروسي لذلك استمرت الولايات المتحدة ضغوطاتها على روسيا بالتخلي عن مصطلح حق الجوار القريب الى مفردة الجوار المشترك، هذا الإختلال الإستراتيجي الذي خلقته الولايات المتحدة فرض إستنفلوا سياسيا في الكرملن ترجم على إثره اجرءات رادعة بإتخاذها قرار حسم لجم التهديدات بالتدخل العسكري كاسح في جورجيا تجاه ما يهدد أمنها ومصالحها القومية في فضائها الحيوي ، وضم مواقع جغرافية استراتيجية مثل أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وصولا الى خطوط انابيب الغاز كرسالة سياسية باستطاعة روسيا نسف المشروع الطاقوي في أي لحظة الى دول الهيمنة التوسعية،[3] ويقرأ سياسيا هذا التدخل أنه مواجهة مع الغرب مباشرة في رسم استراتيجية اللعبة القادمة وعدم تكرار تجربة يوغسلافيا في القوقاز وآسيا الوسطى، ومن جهة إفشال سياسة التطويق لأن روسيا قوة جيوسياسية عظمى في إقليمها، تفرضها الإرادة السياسية في صوغ قرارها الإستراتيجي الأمني في المنطقة.

---

[3]– منير شفيق، مرجع سابق، ص 72

[2]– فريد ميليش، القوة وأهميتها في العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 6، 2014، ص 73.

[3]– سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية – الجورجية على العلاقات الروسية الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد 42، جامعة بغداد، 2009 ص 100.

واقع التدخل العسكري الروسي في جورجيا.

رجوعا إلى القرارات الدولية وميثاق الأمم المتحدة حول مبدأ التدخل والإدعاءات الروسية والذريعة المستخدمة للتدخل العسكري في جورجيا يمكن تحديده بالسلوك غير اخلاقي يرتقي الى العدوان، وفق نص المادة 4/2 والمادة 7/2.[1]

وفق قوانين الأمم المتحدة إن جورجيا دولة ذات سيادة معترف بها دوليا، وهو ما لم يكن متوفر في حالتي أوسيتيا الجنوبية و أبخازيا لا يتمتعان بالشخصية القانونية والإعتراف بالمعيار القانوني وماتزالان جزءا من الأراضي الجورجية، وتأتي الأزمة القائمة في إطار التدخل العسكري الروسي في جورجيا من إدراك موسكو حقيقة التهديدات واللعبة الإستراتيجية التي باتت تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي في تحجيم دور روسيا في بناء قوتها كلاعب استراتيجي في منطقة أوراسيا كحق تاريخي، فروسيا استطاعت بإقتدار إدارة لعبة نظرية الدومينو والتخطيط الإستراتيجي العسكري في الحروب الكبرى، حيث تمكنت من السيطرة على مواقع جديدة في الساحة الجورجية من أجل تفادي سقوط المناطق المجاورة وإبعاد مخاطر تحركات الأطلسي وعدم الإستجابة للرغبات الأمريكية، [2] وان الحسابات الروسية لمصالحها الإستراتيجية غير قابلة للتنازل عنها أو التفريط بها سواء كانت تتمتع بالقوة الكافية أم لا وهذا صلب العقيدة الأمنية للدول ، بالأخص السيطرة على منابع الطاقة النفط والغاز الذي تراه موسكو شريان إقتصادي وورقة سياسية تقايض بها حلفاء الولايات المتحدة ولا يمكن بالحد الادنى التغاضي عن أي تغيّر في ميزان القوى الإستراتيجي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى كما صرح فلاديمي ربوتين "واهم من يظن التفوق عسكريا على روسيا في محيطها الجيوسياسي" وصولا الى تحقيق الرغبة الأساسية وهي إجهاض إنضمام أوكرانيا وجورجيا الى حلف الناتو.[3]

مجمل هذه العوامل والعناوين العريضة المتراكمة ساهمت في الإشتباك العسكري الروسي بطريقة غير مباشرة ضد التوجهات الأمريكية في ارداع الإندفاعة الجورجية غير المدروسة سياسيا والملقحة أطلسيا حيث أفرز هذا التدخل "**انقسام داخل الإتحاد الأوروبي حيال الأزمة الجورجيا بسبب سيطرة**

[1]- راجع نص المادتين في ميثاق الأمم المتحدة.

[3]– عدنان سيد حسين، مرجع سابق، ص 105.

[3]– ليلى نقولا الرحباني، مرجع سابق، ص 182.

هاجس المصالح الإقتصادية والسياسية مع روسيا، بالإضافة الى هاجس حماية إمدادات خطوط النفط التي تمر فوق الأراضي الجورجية والتي تنقل يوميا ما يقارب مليون برميل من النفط فائق الجودة الى أوروبا."[1]

إن الحديث عن أسباب الحرب الروسية – الجورجية بمثابة جرس إنذار الى دول الجوار من مخاطر التمرد على المصالح القومية الروسية، فالتدخل العسكري الروسي في جورجيا يقترن ما ذهب إليه ريمون آرون أن "الحرب هي عمل من أعمال العنف نستهدف به اكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا"،[2] وهو يهدف بالأساس عدم التفريط بالقضايا الأمنية المصيرية لروسيا التي تمهد العمل لأجل الوصول إلى حلفائها في الشرق الأوسط مثل سوريا ومصر وكسب حليف إستراتيجي كإيران.

هذا الأمر ترك إنطباعا أن روسيا لم تعد تتحمل المساكنة القسرية مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروربي على الرغم عدم الإستعداد والتأهيل الآني في مواجهة الحلف الأطلسي، واضطرّت على إثرها من تغيير من عقيدتها العسكرية في 2010، بأن الولايات المتحدة والحلف الأطلسي الخطر المحدق للأمن القومي الروسي، و تقرأ الحرب الروسية على جورجيا أنها مكنتّها من إستعادة الردع من سيبيريا شمالا الى جورجيا غربا وجنوبا، ومن البحر الاسود الى الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط بالقرب من الموانىء السورية.[3]

المطلب الثالث: التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا 2014.

أفرز تساقط احجار الجغرافقالسياسية للإتحاد السوفياتي فجوة جيوسياسية خطيرة على منطقة أوراسيا كلها وأدت الى اختلال في التوازن العالمي ، سمح من خلالها تدخل الدول الغربية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية على تحريض الأقاليم على الإنفصال وكانت على رأسها أوكرانيا لتميزها الإقتصادي نحو أوروبا وموقعها جيوبولتيكي الفاصل بينها وبين بحرالأسود شكّلت إنعطافة تاريخية في مفاهيم العلاقات الدولية ودخلت المنطقة برمتها في عرين الأزمات الإقتصادية والسياسية والإثنية يصعب فك عقالها والتنبأ في تداعياتها الإقليمية والدولية.

تعد أوكرانيا حجر الزاوية في المعادلة الاستراتيجية بين الفرقاء والطامعين في المقدرات الجغرافية السياسية الملامسة جغرافيا مع القوقاز الجنوبي وآسيا الوسطى والبحر الأسود، كون

[1]– المرجع نفسه، ص 185.

[2]– عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 81.

[3]– المرجع نفسه، ص 104.

كييف هي الخاصرة الرخوة جغرافيا لروسيا الإتحادية، وهي مفتاح تطويق روسيا وكسر عظمها اقتصاديا وسياسيا بإنضمامها إلى الشراكة الإستراتيجية الإقتصادية مع الإتحاد الأوروربي، وإمساك الطوق عن روسيا و إقفال حرية المناورة العسكرية عليها بحريا بإنضمامها إلى الحلف الاطلسي، خاصة وان الجغرافية الوحيدة التي تتنفس منها نحو المياه الدافئة هي منطقة القرم الأوكرانية ، فأكرانيا على مرّ العقود تمثل الهاجس الأمني المستمر على أوراسيا كلها أي التهديد الجيوبولتيكي على واقع أفكار نظرية ماكندر، التى فرضت نفسها في الصراع الساخن في شرق أوكرانيا بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية والغرب على خلفية الصراع القائم في سوريا.

روسيا في سياستها الخارجية كعقيدة وإستراتيجية إتجاه أوكرانية تسعى على إبقائها قطاع ا إداريا خاضعا لحضيرة الدولة المركزية الروسية بالأساليب المتنوعة وإبقاء الفوضى واللإستقرار السياسي داخل مؤسساتها ، كتدعيم الإنفصاليين في شرق أوكرانيا واقتصاديا (الغاز) كونها تمثل شريان الاقتصاد الروسي نحو أوروربا عن طريق أراضيها فهي ترانزيت الذي يؤّمن الطاقة إلى الدول الغربية، فإبقاء أوكرانيا دولة مستقلة سياسيا واقتصاديا وجغرافيا يشكل خطرا شاحذا على روسيا مع إدراكها أن خسارة أوكرانيا فقدان الأمن الإستراتيجي لها، وانتكاسة جيوبولتيكية تسقطها من المعادلة الجيوستراتيجية المرشحة كنقطة ارتكاز في رقعة الصراع مع الغرب الأطلسي، حيث أكّد زبغنيو بريجينسكي أن أوكرانيا ثقب أسود و فضاء سياسي مهم وساخن استراتيجيا على رقعة شطرنج اوراسيا و مصدر القلق الأعظم الذي مثل انتكاسة جيوبولتيكية حاسمة وتفادي عودة ظهور أمبراطورية أوراسية من جديد يمكن أن تعيق هدف امريكا الجيوستراتيجي في تشكيل نظام عالمي غربي– أطلسي أوسع وآمن، وإعلان كييف استقلالها السياسي يكون قد حرم روسيا من موقعها المتحكم في البحر الأسود التي تراه البوابة الحيوية لها في الملاحة التجارية والعسكرية في البحر الأبيض المتوسط والعالم الخارجي.[1]

لذلك أصبحت أوكرانيا تمثل بؤرة التوتر وأسّ النزعات وعدم الإستقرار والبوابة الرئيسية لسياسات القوى الكبرى، فأوكرانيا بعدما كانت ساحة جذب وشريك اقتصادي انتقلت الى ساحة مواجهة وسعي كل طرف الى حماية نفوذه الخاص وأصبحت مشرحة سياسية جديدة في اوراسيا بعد الشرق الأوسط، والثابت الأساسي الغير قابل للمساومة في السياسة الخارجية الروسية هو ابقاء

[1]– زبغنيو بريجينسكي، مرجع سابق، ص ص 115– 122.

السيطرة الشاملة على شواطىء البحر الأسود والأقاليم المشاطئة له كمنطقة القرم الحيوية، وسعي روسيا الى قضم الممكن وتفتيت المنطقة وفق المظهر الجغرافي الإثنو- ثقافي لشرق أوكرانيا وآسيا الوسطى على أن يتبع ذلك كله إزاء السيطرة المطلقة على الوضع العسكري والسياسي والإقتصادي[1].

إن تصريح الرئيس الأوكرني الموالي للغرب فيكتور يوشنكو بقوله "إن أوكرانيا كأمة واحدة قد اختاروا أوروبا ليس من الناحية الجغرافية بل وقيمها الروحية والأخلاقية كذلك"، هذا التوجه السياسي الخطير بمثابة نوبة دبلوماسية و قلق أمني جيوسياسي خطير على روسيا يشكل إنكشاف أمني خطير، أن يكون هذا التحول دليل على السياسة الغربية ذات الصلة بأقطار كومنولث الدول المستقلة وعدوى سياسية للأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي داخل روسيا ، هذا التوتر شدد من مطالب موسكو التمسك أكثر بأوكرانيا بعد فشل محاولات الدبلوماسية والسياسية، لجأت القيادة الروسية لأجل لجم التهديدات الأمنية والتمدد الأطلسي تدخلت عسكريا وضم شبه جزيرة القرم لابقاء التصور الإمبراطوري عليها بعد الموافقة مجلس الدومة التفويض للجيش الروسي التدخل خارج الحدود السياسية لحماية وصيانة المصالح القومية للدولة، [2] وتوظيف ورقة مناورة جدولة المستحقات المترتبة على كييف والبالغة اكثر من 3.1 مليار دولار وإخطار الحكومة الأوكرانية بإيقاف إمدادات الغاز كورقة ظغط سياسي ورسالة سياسية "جهورية" لداعميها الغربيين لأجل إيقاف تمردها غير الآمن العواقب الذي عجّل الإجتماع الرباعي في النورماندي وإتفاقية منسك التي تلزم إعادة النظر في إنضمام أوكرانيا الى الإتحاد الأوروبي وإيحاء روسيا بأنها غير عاجزة عن ردّات الفعل ضدها من قبل الغرب.[3]

إن الرسالة السياسية الروسية لأوروبا هي ترشيد القرار السياسي لبروكسل عدم التورط أكثر في الأزمة التي اخذت طابع حافة الهاوية بشرارة أمريكية الـتي أثّرت على روسيا اقتصاديا في ارساليات الغاز اتجاه أوروبا، وقد ذكر المستشار الامريكي السابق زبغنيو بريجينسكي أن "وجود أوكرانيا كدولة مستقلة يحول بحد ذاته شكل روسيا كدولة كبرى وعواقب مباشرة على أواسط

[1]–الكسندر دوغين، الجيوبولتيكا، مستقبل روسيا جيوبولتيكي، ترجمة عماد حاتم، الطبعة الاولى، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ص ص 400– 401.

[2] - Volodymyr Gourbouline et Valentin Badrak, la menace russe doit etre prise au sérieux, courrier international, N° 987, octobre 2009, P 26.

[3]- Serguei Koudiarav et Gevorg Mirzain, Moscou renforce sa pression sur L'Ukraine, courier international, N° 1251, octobre 2014, P 34.

أوروبا،"[1] لذا نجد الإسراع الروسي في الأزمة السورية بعد 2011 يدخل ضمن هذا البعد وهو إيقاف التهديدات الإستراتيجية الغربية للأمن القومي الروسي في الشرق الأوسط، وهي الطاقة ومشروع خطوط الغاز من خلال التراب السوري، فتحليل الأزمة الأوكرانية تعتبر نموذج معدل لما تشهده سوريا كونها تقع في جنوب الجغرافية السورية، فالأزمة الأوكرانية عززت لدى روسيا الثقة أكثر في إستغلال الفرص السياسية في ظل الشرخ داخل الكتلة الأوروبية حول العقوبات على روسيا وأمام تراجع التاثير الأمريكي على الشؤون الدولية.

يرى ألكسندر دوغين أن أوكرانيا يجب ان تصبح مجرد قطاع إداري للدولة المركزية الروسية على أساس نظرية استمرار التاريخ مثلها مثل سورية من خلال الثوابت الأساسية للإستراتيجية الروسية وهو التحكم على منافذ البحر الأسود مما يعني السيطرة الشاملة على مجموع إمتداد ذلك الشاطىء من الجغرافية السياسية الأوكرانية حتى الأراضي الأبخازية مهما بلغت التكلفة السياسية كبعد استراتيجي وهو المياه الدافئة وصولا الى الشرق الأوسط وهي جغرافيا بمجموعها تمثل عقدة إستراتيجية في غاية الأهمية، [2] وتكمن استراتيجية كل هذا التخطيط إنشاء مشروع إقامة فيدرالية البحر الأسود والبلطيق اي التشكل الجيوبولتيكي "التخريبي" الذي يعمل على تهيئة المنطلقات الأساسية لسلسلة شاملة من النزعات المسلحة بشل الأمن الجيوبولتيكي لروسيا يعادل اختراق أراضيها على خلفية المواجهة والصلابة التي أظهرتها في إعاقة المصالح الغربية في الأزمة السورية، الذي يحجم اي دور استراتيجي لها مستقبلا ويعد تكبيل إرادتها السياسية وارتفاع حدّة الصراع الى ما يشبه حافة الهاوية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في أزمة القرم وهواجس عودة الحرب الباردة وتدحرج "كرة الثلج"* بينهما، وفقدان روسيا منطقة القرم يعني الشلل الإستراتيجي للقوة العسكرية البحرية الروسية، مما اضطرّها الى إصدار قرار سياسي مرغمة عليه واستعدادها الذهاب الى أسوأ الحالات كما عبر ت عنه القيادة السياسية 2014، كأمر واقع لأمنها القومي عن طريق ما يسمى العلاج بالصدمة ،*[3] فروسيا بهذا النمط السياسي والأمني تظهر

---

[1]– باراج خانا، العالم الثاني السلطة و السطوة في النظام الجديد، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص ص 58– 66.

[2]– الكسندر دوغين، مرجع سابق، ص ص 400– 401.

[3]– ـــــــ، ، ازمة القرم ..روسيا تعزز قواتها والغرب يهددها بالعزلة، صحيفة الحياة اللندنية، العدد 6580، بتاريخ، 2014/03/04 بدون صفحة.

*– تشير إلى شدة تلاحم الصراع والإرادات إلى درجة إمكانية الإشتباك العسكري من أجل المصالح الإستراتيجية القومية.

مطامعها نحو المتوسط وصولا إلى سوريا، بإدراكها نوايا الغرب من أجل تطويقها جيوبولتيكيا في إغلاق الممرات البحرية عنها، بحيث تفسر ممارسة الضغوطات الأمريكية على دول أوروبا منعها من تزويد السفن الحربية الروسية الراسية في المياه الدولية من التزود بالوقود من أجل إبقائها دولة قومية خاضعة للإرادة الغربية وإفشال مشروعها الأوراسي الذي ترسمه مع حلفائها مخافة عودة الصراع الدولي من جديد كالذي تشهده الحرب السورية.

روسيا لزالت تستذكر دائما تاريخ انتزاع أوكرانيا عنها في معاهدت برست– ليتوفسك Brest-Litovsk في 3 مارس 1918 بشروط ألمانية وحلفائها بطريقة قسرية وكذلك غزو هتلر لها من خلال عبور البوابة الشرقية وارتطامه عند كلينغراد الشهيرة،[1] فهي تخشى هواجس الغرب بقيمه الجديدة من خلال القضم الجغرافي المتدرج الذي تعتمده الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وعلى رأسه ضياع منطقة القرم الإستراتيجية الذي يعزلها جغرافيا عن العالم كليا في وقت اصبحت الدول الكبرى تسترشد إلى القوة العسكرية كطبيعة لسلوكها في تفسير قرارتها السياسية، فصراع المصالح بين روسيا والغرب في أوكرانيا وغيرها من المواقع الدولية ينذر بمضاعفات وخيمة يصعب تداركها إن لم تطوق بالحلول الدبلوماسية لأجل تذليل العقبات و تلافي تداعيات الموقف ، فالتهديدات الأطلسية هاجس أمني مستمر لروسيا فليس مستبعد أن تنصب في أوكرانيا قواعد عسكرية او أنظمة صواريخ تابعة لحلف الناتو في شرق أوكرانيا على أسوار العاصمة موسكو، وهذا يعني كسر الردع الإستراتيجي أمام الإرادة الاطلسية في أمنها الوجودي.[2]

وعليه، فالطرفان الروسي والأمريكي رغم التضارب في المصالح والشحن الدبلوماسي والتهديدات النارية المتبادلة سياسيا وتوسيع العقوبات الإقتصادية على روسيا كلها تصب في خسارة جميع الأطراف المتنازعة بالأخص منها الإتحاد الأوروبي و روسيا سواء اقتصاديا أو عسكريا أوأمنيا، وهذا الخلاف المستمر ستكون له انعكاسات وتداعيات في المدى القريب على كل ملفات التعاون أو ملفات الشراكة بينهما خاصة الملفات الإقتصادية و الأمنية على خلفية الصراع القائم

---

[1]– إدريس محارتي وآخرون، مئة عام على الحرب العالمية الأولى مقاربات عربية الأسباب والسياقات والتداعيات، ط1، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016، ص ص 321– 322.

*– مصطلح طبي وظف في علم السياسة للدلالة على توظيف كل الوسائل المشروعة التي تضمن إضعان الطرف المعتدي قبل الإحتدام المباشر الذي يصل إلى السلاح النووي.

[2]– محمد مسلم الحسيني، المأزق الأوكراني يتحول الى ازمة عالمية بعد تدخل روسيا وتردد الغرب، صحيفة العرب، العدد 9487، نشر في 2014/03/04، ص 7.

بينهما في الأزمة السورية وملف ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، و إلاّ فمنطقة أوراسيا من خلال الأزمة الأوكرانية ستشهد انزلاقات ومشاهد غير تقليدية وأبعاد أمنية يصعب التحكم في لهيبها إن لم تدرك بتفهم مصالح كل طرف وعقلانية وحصافة في ترشيد القرارات السياسية في دراسة تداعياتها، فإن التدخل العسكري الروسي في جورجيا في 2008 وأوكرانيا في2014 الذي أفرزت تداعياته التدخل العسكري في سوريا، ينبغي ألا ينظر إليه على أنه تحول جديد وتحول جذري في السياسة الخارجية الروسية، بل ينبغي أن ينظر إليه على أنه استخدام أباحته الضرورة الإستراتيجية لإستخدام الوسائل القسرية العسكرية لتحقيق السياسة الخارجية أهدافها.

الفصل الثاني

تمهيد

عرفت التغيرات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 إنعطافة إيجابية بالنسبة لروسيا الإتحادية، بإعادة هيكلة مؤسساتها الداخلية وبناء نهجها الإستراتيجي الجديد بعد تناقص موقعها جيوسياسي وأدائها الدولي بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، حيث أرفق مجيئ فلاديمير بوتين إلى تجسيد تحولات إستراتيجية قومية إقليميا ودوليا تعيد لروسيا سمعتها على المسرح الدولي، بانتهاجها سياسة خارجية تعزز الوجود القومي والبرغماتي في العلاقات الدولية، وإعتناق فكر رأسمالي يبنى على التشاركية والإعتماد المتبادل وتبني سمات فعلية وعقيدة عسكرية في تحديد البيئة السياسية في سياستها الخارجية، والاعتماد على الطاقة وأبعادها الإستراتيجية مع الدول الأسيوية وتحديد التعاون الإقتصادي مع الدول الأوروبية كعمق إستراتيجي متبادل، من أجل إبراز عنصر التوازنات في العالم من جديد، وهذا يعد من منطلقات التوجهات الإستراتيجية الروسية الجديدة بعد التهديدات الأمنية في ظل التوسع الأطلسي والدرع الصاروخي الأمريكي، مما فرض الندية في فرض روسيا إرادتها في إقليمها الحيوي وبضّم التحالفات الإقليمية والدولية من جديد أمام الولايات المتحدة الأمريكية أمام حدودها وشرق المتوسط.

أفضى انتفاء الصراعات الجيوستراتيجية والجيوبولتيكية والعوامل النفسية والإجتماعية والأيديولوجية للحرب الباردة بمثابة نهاية حقبة من تاريخ الصراع الدولي الى انتشاء استراتيجي تحكمه قواعد العولمة تتسيده قيادة أمريكية، وأدى الإفراط في الأطاريح الليبرالية الغربية وما سيؤول إليه العالم الجديد من الهيمنة المطلقة التي أخذت حيزها في الفكر الإستراتيجي في السياسة الدولية، بعدما أدى تسارع تحلل الجغرافيا السياسية للإتحاد السوفياتي إلى تحول استراتيجي في توجهات مفاهيم ومسار العلاقات الدولية، من تبادل تهديدات استراتيجية الردع النووي إلى التنافس نحو امتلاك عناصر القوة الشاملة ومنها القوة الإقتصادية ونمط القوة السياسية والبحث عن وسائل ثقافية للقيم الناعمة التي انعكست وظيفتها على صراع الحضارات، واصبحت الجغرافية السياسية من ابلغ المفاهيم الجديدة في الصراعات الدولية.[1]

حيث رافعت المتغيرات المستقلة المفاهيم الدولية الجديدة منها التهديدات الأمنية والتنافس على أمن الطاقة إلى إسترجاع التيارات الفكرية المعادية للتفرد القطبية الأحادية والرافضة لمنطق الحتمية الأمريكية وإنتقال التنظير المضاد إلى الدول الصاعدة مثل نظلرية الرابعة لألكسندر دوغين حول مشروع أوراسيا، [2] وخسرت معظم التكتلات السياسية (الإشتراكية) والأمنية سبب وجودها وإستمرارها لصالح كفة الولايات المتحدة والدول الأوروبية، في رسم واقع جديد لمصلحة التكتلات الإقتصادية والعسكرية وتوجيهه خدمة لمصالحها وأطماعها في مناطق مثل آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط، إلا أن هذا الوضع لم يدم حتى شهد العالم ظهورا جديدا في هيكلية النظام الدولي بعد تراجع تأثير أحادية القطب الليبرالية المفرطة في التفائل على مفاهيم نظرية نهاية التاريخ وصراع الحضارات، في وقت شهد فيه قوى صاعدة اقتصاديا كالصين والهند وروسيا في بناء اقتصاد قوي وصناعة عسكرية متطورة والدخول في تكتلات اقتصادية وسياسية عكست واقع جديد ورغبة في التحول إلى نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب. [3] وجاءت مرحلة بوريس يلتسن رئيسا لجمهورية روسيا الإتحادية في 12 حزيران 1991 التي واكبت مرارة إنهيار إقتصادي وارتهان سياسي وأمني للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، واعكس هذا البعد على معظم حلفاء

[1]– كاضم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص ص 15– 18.

[2]– المرجع نفسه، ص 15.

[3]– الطيف عبد الكريم، دول البريكس من أجل التنمية والتعاون والتكامل من اجل نظام إقتصادي عالمي متعدد الأقطاب، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 30، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014، ص 12.

روسيا على التوازن الدولي وعانا العالم باسره حالة الإنقسام والتفكك من تربع الولايات المتحدة القطبية الأمريكية، ودخول حالة عدم الإستقرار الأمن الدولي واستغلال الفراغ الإستراتيجي وتبني التدخل غير المبرر السافر في الشؤون الداخلية لكثير من الدول العالم خاصة مناطق مثل ‘سيا الوسطى والشرق الأوسط[1].

مع تعيين وزير السياسة الخارجية يفغيني بريماكوف تحددت بداية تدشين الإستراتيجية الروسية داخليا وخارجيا المبنية على رؤية مقاربتية جيوبولتيكية واقتصادية على أسس نظرية إستمرار التاريخ* وتحديد النهج الإستراتيجي الجديد المتواصل لروسيا الإتحادية، وضخ مقومات جديدة في السياسة الخارجية الروسية بعد حقبة بوريس يلتسن التي فقدت مستلزمات الدولة الحديثة ومزّق فيها كل محاولات الإصلاح والتجديد السياسي لتوجهاته الغربية التي أضرّت بالمصالح القومية الروسية، واعيد رسم الدور الروسي ضمن إطار أيديولوجية ليبيرالية براغماتية تعتمد على التمسك بالثوابت الوطنية مع دول الخارج القريب ودول الخارج البعيد، والمصالح السياسية الإستراتيجية في توجهات السياسة الخارجية الروسية نحو الشرق الأوسط التي اعتنقت البراغماتية والعقلانية المبنية على عدم التصادم مع الغرب تمهيدا لتسلم القيادة السياسية لفلاديمير بوتين سنة 2000 والإرتقاء مجدد الى مصف الدول الكبرى.[2]

إضافة إلى ماسبق، فإن إعادة استنهاض فاعلية الدولة الروسية على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي بعد تكسير إرادة الخنوع في قيم النظام الدولي الجديد، وتدشين مرحلة روسيا "بوتين" بعد عام 2001 قامت على بناء التحول في الفكر الإسترالتيجي الجديد وإدامة هامش من الردع عن طريق الآليات والسمات الإستراتيجية، يضمن من خلالها سلامة الجغرافية ومصالح الإتحاد الروسي بعد تخطي العوائق الإقتصادية والأمنية ومرحلة فساد "المافيا"* السياسية كما أطلقها

---

[1]– إبراهيم أبو حزام، الصراع على سيادة العالم القوى العظمى ومناطق الصدام في القرن الحادي والعشرين، ط1، المكتبة الأكاديمية شركة مساهمة مصرية، 2017، ص 30.

[2]– كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص ص 33– 34.

*– تكمن مشكلة النظرية في جذورها إلى نظريات الإستمرارية التاريخية أوعدم الإستمرارية، وهي تبرز في إتجاه نقطة التحول في التاريخ، وتؤكد نظرية إستمرار التاريخ أن التغير التاريخي يتقدم تدريجيا بخطوات صغيرة، وبالتالي تنكر أي ثورات مفاجئة أو تغيرات جذرية واسعة النطاق، وهو واقع ما نلحظه على السياسة الخارجية الروسية التي تؤكد حقها على المسرح الدولي من جديد الذي أسسه القياصرة وكاثرين الثانية والإتحاد السوفياتي.

* – تعليقا أطلقه فلاديمير بوتين على من تسببو في الفساد وقبول إندماج روسيا في الإتحاد الأوروبي إبان بوريس يلتسن.

فلاديمير بوتين وتخطي العوائق الأيديولوجية القديمة، والإبقاء على بعض الإجابيات الماضي السوفياتي خاصة قدرات الردع النووي كسياسة دفاعية، وبعض الرموز الوطنية كالنشيد السوفياتي وبعض الوانه القديمة، وماتبقى من وحدة الأراضى الروسية وبعض من القدرة الرمزية والعمل على تعزيز الشراكة الإستراتيجية الإقتصادية مع دول الجوار كالصين و الهند.[1]

هذا كله إيذانا في اعادة تأهيل العودة الى الساحة الدولية من خلال محاولة فرض ارادتها في الجغرافية الأوراسية التي تعد المفتاح الأساسي لفهم مبادئ السياسة الروسية المحلية والدولية وتطبيقاتها في مختلف مناطق العالم، حيث تعد كتلة ضخمة تمتد من حدود اوروبا الغربية على المحيط الأطلسي حتى ضفاف مناطق الصين وروسيا على المحيط الهادي في الشرق، وتضم ثلاثة أرباع مصادر الطاقة في العالم وذلك بالإعتماد على مقاربة النظرية السياسية الرابعة * كمشروع جديد أنتجته نظرية الكسندر دوغين Alexander Dugin،[2] وتوظيف استراتيجية المشاغلة أمام الوجود العسكري الأطلسي الجديد من خلال القضم المتدرج لنفوذها القديم وتحريك دبلوماسية الطاقة في فعلها السياسي الذي يتطلب توظيف الصبر الإستراتيجي، من أجل اعادة إحياء مفاهيم نظرية قلب الأرض من جديد والتوسع نحو الشرق الأوسط والمياه الدافئة، مستغلة بذلك تراجع تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي وتصدع التوافقات السياسية الأوروبية على احتواء روسيا، والتطلع الشديد رغم المعضلة في إمكانية صياغة مركز دولي جديد لروسيا بما يكافىء مقدرتها العسكرية والإقتصادية والثقافية نحو عالم متعدد الأقطاب بسبب عقبات التوسع الأطلسي والدرع الصاروخي الأمريكي، الذي يعد من الأهداف الإستراتيجية الروسية الكبرى للتقليل من هيمنة القطبية الأحادية، وما تزال روسيا تصارع لإيجاد مكان لها على المسرح الدولي بإعتماد سياسة خارجية أكثر حدّة ومرونة لأمنها القومي.

[1]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص ص 217– 234.

[2]– محمد عادل شريح، روسيا "الأوراسية" وقضايا المشرق العربي، سياسات عربية، العدد 8، ابريل 2014، ص 20.

*– النظرية السياسية الربعة هي كتاب صدر سنة 2009 يعالج فيه فشل كل من الفاشية والشيوعية والليبرالية، فجاءت النظرية السياسية الرابعة كنموذج في السياسة الروسية وهي بديل عن المشروع الغربي بعد الحرب الباردة في تبني هوية "النيوأوراسية

المبحث الأول: التحولات السياسية في الفكر الإستراتيجي الروسي.

يعد التفكير الإستراتيجي بكرا من حيث رسم أبعاده وأنموذجه حيث أبدى علماء الإستراتيجية جهدا متميزا ومنهم جورج ماسون George Masson في عرض الأفكار والمفاهيم التي تضيئ الدلالات المنهجية للقائد الإستراتيجي، واستخدم المصطلح بشكل واسع في نهاية القرن العشرين على نوع محدد من التفكير التي يتميز بها المجال المحدد ليشير إلى فن التخطيط الإستراتيجي، ويعتبر التفكير الإستراتيجي عند ليدتكا leidtk هو حالة متطورة على التخطيط الإستراتيجي، ليشمل جميع مفاصل الإدارة الحيوية وتنفيذها، في تحديد الأداء الإستراتيجي لمجمل القطاعات ليغطي كل الأوجه التي يمكن وضع توجهاتها في إطار الدولة أو المنظمة، [1] وعرف الفكر الإستراتيجي عبر تاريخ الدول منظرين يوجهون مصالحهم الوطنية، نحو المسار الآمن وعلى رأسهم المفكر "صان تزو" في النظرية الإستراتيجية التي لا زالت قائمة حتى الآن، وتعتبر القوة المعنوية والقدرة الفكرية للرجل القائد السياسي والعسكري عوامل حاسمة في الإمساك بالوحدة الوطنية، فهو يرى فيها أحد الشروط الأساسية للنصر العسكري والحفاظ على الوحدة الوطنية في ظل حكومة لا تضطهد شعبها.[2]

يعتبر تاريخ الفكر السياسي أن أبجديات توجهات الدول تبدأ من التفكير الإستراتيجي الذي يبنى عليه تطلع معالم طموحاتها في واقعها الداخلي والخارجي في بيئة القرار الدولي بين القوى الكبرى الفاعلة، في عقود الحرب الباردة قام الفكر الإستراتيجي السوفياتي أكثر من أربع عقود على تعزيز القوة والقدرة العسكرية التدميرية والإستعداد الدائم لهواجس الحرب الشاملة النووية، ضد الخطر المحدق من الولايات المتحدة الأمريكية كنهج استراتيجي للأمن القومي السوفياتي، والدخول مع دول شرق أوروبا من خلال عقد مواثيق الدفاع المشترك أي الحلف الجماعي حلف وارسو،[3] حيث دخلت في استراتيجية اللعبة الصفرية في عدة مواطن من العالم كأزمة كوبا، بفعل تأثير الأيديولوجية التوسعية العالمية كفكر سياسي التي اجهدت مؤسساتها الإقتصادية والإجتماعية وحالت دون

[1]– طارق شريف يونس، الفكر الإستراتيجي للقادة، ط2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2012، ص 86.

[2]– عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، ط بلا، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992، ص 102.

[3]– طارق محمد ذنون الطائي، الفكر الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016، ص 8.

استمرارها الى انهاء مرحلة من التاريخ في إسقاط قشرة امبراطوريته وصلت نهايتها عام 1991 الى الدولة القومية.

مع ظهور روسيا الإتحادية وريثت الإتحاد السوفياتي في الساحة السياسية فرضت الواقعية السياسية إعادة صياغة فكر استراتيجي جديد للدولة الروسية يتوافق مع المعطيات الدولية والإقليمية، كما انها عملت على صياغة وتطوير ثقافة وتنشئة سياسية تتكيف مع الواقع الجديد للنظام الدولي اعتبرت ضرورية لمقتضيات فعلها الإستراتيجي، [1] وإنهاء حقبة بوريس يلتسن التي أضرّت بكاهل الدولة في جميع المستويات، مما ترك أثارا سلبية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي وفساد المؤسسات السيادية الذي إنعكس سلبا على السياسة العامة للدولة في رسم الأولويات الإستراتيجية داخليا وخارجيا، ومع وصول القوميين البراغماتيين والإمساك بزمام السلطة السياسية بقيادة فلاديمير بوتين في بداية الألفية، عرفت على إثرها روسيا ظهور مرحلة جديدة في الرؤية الفكرية السياسية والإقتصادية والإستراتيجية أساسها إستعادة قوة روسيا وأمنها الداخلي، وتعزيز أمن الطاقة وتعزيز دعم الهوية التاريخية والقدرة الدفاعية العسكرية ومكانتها في الخارج.[2]

عرفت التباينات بين النخب في روسيا الإتحادية حول البدائل في إعادة تجنيد مفاهيم أيديولوجية تسوس هيكلة البنية المؤسساتية ومركزية سلطة الدولة، ورسم مسار سياسي جديد معقّم بمفاهيم الدولة القومية وثقافة سلافية تتكيف مع النظام الدولي القائم، وتبني الفكر الواقعي الليبيرالي البراغماتي في عقيدتها السياسية والإقتصادية وإسقاط الرهان الذي إستبطن السيكولوجية الروسية في عهد بوليس يلتسين، وكانت الخطوة الأولى في الرؤية الإستراتيجية الروسية تحديد المركز العالمي لها بمعنى موقع روسيا في سلم القوى الدولية دون الإنتشار والتوسع العالمي على اساس المساواة والإحترام وترتيب الأولويات الإستراتيجية، [3] وأدى ذلك إلى تداعي الكثير من مكونات الفكر الإستراتيجي أي بمعنى أن مستوى التحولات السريعة في الشؤون الإقليمية والدولية مرتبط بتحولات البنية الفكرية الحضارية الروسية ومدى قدرتها التكيف مع العالم الغربي الليبرالي الجديد.[4]

---

[1]– عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 313.

[2]– محمود خليفة جودة، البحث عن المكانة روسيا بوتين وميلاد نظام عالمي جديد، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص 15.

[3]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 96.

[4]– المرجع نفسه، ص109– 110.

قامت روسيا بإعتماد آليات تأهيل منظومة أيديولوجية جديدة تتوافق مع متطلبات الدولة الروسية وإعادة تشييد البيئة السياسية الداخلية الذي ينعكس على أدائها في السياسة الخارجية مع المتغيرات المتسارعة التي شهدها العالم في 11 سمتمبر 2001 على المستوى السياسي والإقتصادي والأمني والعسكري والجيوبولتيكي، وبات هناك رغبة حيوية في صوغ توجهات استراتيجية اكثر تجاوبا وإلحاحا مع المعطيات الداخلية، والعمل على إعادة بناء ثقافة سياسية تحت هوية جديدة تميل لمعارضة الترويج النموذج الغربي والديمقراطية الليبرالية وإحلال مكانها الديمقراطية السيادية الوطنية الموجهة التي تكون حائلا أمام الأطراف الأجنبية في السياسة الداخلية لروسيا، [1] كما حددت استراتيجية 2015 في ظل التغيرات الأمنية الإقليمية والدولية تعزيز المصالح الوطنية الروسية باعتبارها مناعة قوية لأمن البلاد، وضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي، ورفع مستوى المعيشة والحفاظ على الثقافة المحلية السلافية وتطويرها وتحسين المستوى الاقتصادي، وتعزيز وضع روسيا كقوة عالمية رائدة. يجب تحقيق هذه المصالح الوطنية من خلال التركيز على أولويات وطنية استراتيجية الدفاع الوطني والأمن العام وتحسين الثورة المعلوماتية والرعاية الصحية والإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وتوفير آليات الإستقرار الداخلي.[2]

يعد التجاوب بإجابية أكثر مع خصوم الأمس الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بما يؤسس التواصل مع باقي دول العالم والإفصاح عن رغبة الشراكة المتبادلة المعتمدة على المصالح المشتركة، ونسج شبكة توافقات استراتيجية على المستوى السياسي والإقتصادي والأمني، وكانت الخطوة الأولى في الرؤية الإستراتيجية الروسية الجديدة تبدأ بتحديد المركز العالمي لروسيا، لأن تحديد الصحيح لمركز الدولة السياسية شرط ضروري وأساسي لبوصلة أهداف ومصالح روسيا العليا في ظل المفاهيم الجديدة التي تحكم العلاقات الدولية منها الهيمنة والتوسع ومحاربة الإرهاب وكذا الوسائل اللازمة لتلبيتها جميعا، مع إدراك القيادة السياسية أن روسيا لا تملك مقومات القوة العظمى، بعد فقدان أرصدة مقدراتها الإستراتيجية وتراجع حجم القوة الإقتصادية التي كانت تتربع عليه وحجم النفوذ والتأثير الذي كان يميزها إبان الحرب الباردة.[3]

---

[1]– ـــــــ، الأبعاد الإستراتيجية لصعود الدب الروسي، أوراق سياسية، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، 2017، ص 5.

[2] - Vincent R. Stewart, Russia Military power, Defense intelligence Agency, 2017, pp 17- 18.

[3]– تامر إبراهيم كامل عبده هاشم، السياسة الدولية والإستراتيجية الصراع بين الولايات المتحدة و الصين و روسيا، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2013، ص 193– 194.

إن المعادلة السياسية أوجدت قناعة لدى الرئيس فلاديمير بوتين لزاما على روسيا أن تتهيأ وتتكيف مع عالم تحكمه قواعد العولمة الإقتصادية تتسيد مفاتحه الولايات المتحدة الامريكية وتتوسع لإحتوائها على مصادر الطاقة، فروسيا وادراكها حدود مناورتها رسمت مرحلة بناء الدولة القومية العابرة للقارات الذي يعيد لها مكتسباتها، وحجز مكانها في ساحتها الإقليمية من خلال دينامية النمو المتواصل وتقييم هيكلا استراتيجيا متكاملا يربط ما بين التطور الداخلي المتمثل في المؤسسات الأمنية والإقتصادية، وإصلاح النظام المصرفي وتقليص النفقات الحكومية وازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التوافق السياسي، وسارت روسيا في ظل هذا النمط سابع أكبر اقتصاد في العالم وتعزيز ترسيخ بنية العقد الإجتماعي والثقافي الداخلي، [1] بتشخيص سياسة متطور داخليا بأهداف جديدة بإقتحام المنظمات الدولية وتتعاطى مع الواقع الدولي، حيث صرح رئيس المؤسسة السياسية فتيشسلاف نيكونوف أن روسيا الجديدة في فكر فلاديمير بوتين قوة اقتصادية حديثة ومتقدمة تقنياً، ومتطورة إجتماعياً وذات نفوذ سياسي، تتوافق مع تطور الاقتصاد العالمي.[2]

أحدث الإعلان السياسي الروسي الجديد طموحا في تحريك عملية التكامل في الساحة السوفياتية سابقا، من خلال انشاء الإتحاد الأوراسي على اساس الاتحاد الجمركي الإقتصادي المرشح توسيعه لأهداف توسعية سياسية مستقبلا ليصل الى البعد الإستراتيجي لأوراسيا، فمصطلح اوراسيا هو المفتاح الأساسي اليوم لفهم مبادئ السياسة الروسية داخليا واقليميا ودوليا، فأوراسيا أصحت في الفكر الإستراتيجي الروسي متعدد الأبعاد فهي مركز جيوسياسي ترتكز عليه الإستراتيجيات الدول الكبرى، وهي كتلة ضخمة من حدود اوروبا الغربية على المحيط الأطلسي حتى ضفاف الصين وروسيا على المحيط الهادي شرقا، وتضم ثلاث ارباع الطاقة في العالم وتتربع على معظم ثرواته.[3]

أصبح مصير أكبر ميراث الترسانة العسكرية الروسية مضمون بسياسة الدفاع بتداعياته على الفضاء السوفياتي دون التلويح التهديد به في المرحلة الإنتقالية، لكن رغم التراجع في هيبتها على الساحة الدولية لتزال السياسة العسكرية الروسية تمثل ثقلا رئيسيا في أوراسيا في عنصرها النووي بعد الصدأ الذي مسّ المؤسسة العسكرية بعد الإتحاد السوفياتي من خلال التساؤلات التي بنتها

[1]– المرجع نفسه 193.

[2] - Liliana Trofim , Le Secteur énergétique de la russie entre économique et politique, centre international de Formation Européenne, 2009, pp 9- 10.

[3]– محمد عادل شريح، مرجع سابق، ص 20.

روسيا حول ابعاد السياسات والعقائد التي تشكل موقفها الدفاعي في المرحلة الإنتقالية، من خلال فك القيود المؤثرة على قدراتها الجديدة في توليد قوة عسكرية مؤهلة قومية في الدفاع عن أمنها ومصالحها الوطنية.[1] ورسمت روسيا توجهها الخارجي بإحياء دبلوماسية نشطة والبحث عن شركاء جدد ومرونة مع العالم الغربي والعربي وتعزيز الشراكة الإستراتيجية اكثر مع العمق الآسيوي، وتقوية روابطها مع بيئتها الأمنية في آسيا الوسطى وانتهاج نهج براغماتي في مناطق العالم تستطيع أن تكون طرفا أساسا فيه بقصد الإفلات من طوق المساومات الأمريكية الأطلسية عليها، حيث عدّت هذه المرحلة بمرحلة الدولة القومية العابرة للقارات وصولا الى مرحلة تأكيد المكانة العالمية عقيدة التوازن الإستراتيجي.[2]

كما سنحت لها القومية التاريخية كمنظومة فكرية متجددة تأهيل الفاعلية الروسية على المستويين السياسي والإقتصادي تشتمل على مجموعة من الدول تتقاطع معها نفس التحديات بدءا من دول الإتحاد السوفياتي سابقا ثم منظمة شنغهاي وتجمع دول البريكس، لذلك فإن الأداء السياسي الوظيفي لروسيا من خلال الدول اللصيقة بها جغرافيا احد مرتكزات تفكيرها الإستراتيجي، الى ظبط حركة تفاعلاتها نحو مسارها الجديد وابقاء استمرارية دائرة نفوذها على الدول التي انفصلت عنها الذي يكسبها حق الريادة الإقليمية، لأجل الإلتحاق إلى مصف الدول الكبرى التي يطلق عليها في الأدبيات السياسية الروسية بدول الخارج القريب، وارتكازها على منطقة قلب أوراسيا كرافعة جيوستراتيجية ببعدها الإقتصادي والأمني وجسر استراتيجي بينها وبين الشرق الأوسط، [3] الذي نتج عنه ظهور ملامح التحول الشامل في الفكر الإستراتيجي الروسي تمثل في التوافق الأيديولوجي لملىء الفراغات السياسية والجيوسياسية التي خلفها تراجع دور التأثير الأمريكي، ويرى زبغنيو بريجنسكي ان القوميين الروس الجدد يسعون إلى : " **بناء الدولة الروسية التي تجسد الفكرة الروسية سياسيا واقتصاديا، وروحيا سوف يعاد بناؤها من جديد وسوف تجمع معا افضل ما تبقى من ممتلكاتها التي دامت ألف عام في تاريخها**" .[4]

[1]- Steven E.Miller and Dmitri trnin, The russian Miltary Power and policy, American Academy Studies in Global Security, Cambridge, 2004, p 2.

[2]– وائل محمد اسماعيل، مستقبل التغيير في النظام الدولي، ط1، دار السنهوري، لبنان، 2015، ص ص 333– 334.

[3]– طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص ص 23– 26.

[4]– زبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 126.

بنيت السمات القومية في تحديد توجهاتها العقائدية السياسية الذي أصبح أكثر من ضروري فأعلنت روسيا في جوان 2000 عناوين سياستها الخارجية او ما عرف حينها "بمبدأ بوتين"، الذي يتضمن الدعوة الى إيجاد عالم متعدد الأقطاب يكون لروسيا دور أساسي فيه بإعتمادها على آليات التنمية الوطنية المتضررة وضمان القدرة التنافسية بما تملكه كقوة عظمى في الطاقة واصرار فلاديمير بوتين على تمايز دور بلاده التخفيف من التفرد الأمريكي في قيادة العالم، وأنّ السياسة الخارجية الروسية لا تصطف وراء أي قوة وأنها ستكون موالية لمصالح روسيا فقط، ومع استعادة ملامح القوة على الساحة الدولية بدأت روسيا تتصلب في مواقفها تشبه مواقف الحرب الباردة ووجهت انتقادات حادة لإستخدامها المفرط للقوة العسكرية المتفلتة من القيود الدولية وتحديث وتعزيز القدرة العسكرية لإحتواء تغلغل الولايات المتحدة الامريكية بآليته الأطلسية على تخومها الجغرافية قرأ أنه تطويقا لروسيا الإتحادية.[1]

من هذا المعنى، وكتحليل مقارباتي فإن التحول في الفكر الإستراتيجي الروسي نابع من الفلسفة القومية التاريخية، إضافة إلى إرادة مقترب القيادة السياسية الجديدة التي سطرت سلّم الوصول الى تغيير النظام الدولي إنتقالا إلى التعددية القطبية بآليات بنائية مع قوى كبرى كالصين والهند وايران في الشرق الأوسط، وعدم التردد في رفع منسوب المنافسة واعتماد اللجوء الى خيار القوة العسكرية كقرار استراتيجي أمني كالتدخل العسكري في جورجيا 2008 وسوريا في 2015 لترسم معالم دور روسيا القادم في العلاقات الدولية.

المطلب الأول : سمات الفكر الإستراتيجي لروسيا الإتحادية.

تمتاز السمات الإستراتيجية للدول الفاعلة بأنها حقل يتطور وينظر بمفهومه الشامل إلى الدولة ككل وبسبب تعامل الإستراتيجية مع المستقبل الذي يرتبط دائما بالمتغيرات المرتبطة بالتكتيكات ومرونة الحركة للوصول الى الأهداف الوطنية العليا للدولة،[2] هذا مايجب لزاما أن تتفرد به روسيا الإتحادية التي أصبحت أكثر فصاحة ومجاهرة في توجهاتها السياسية وإسقاطها العديد من العوامل التي تحكّمت في البناء الفكر الإستراتيجي السوفياتي، والتوجه نحو سمات فكر استراتيجي براغماتي تقوده المصالح والتنافس والتحالفات الى مفهوم الأمن القومي ومن ثم صياغة وتطوير مكونات

[1]– ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص ص 202– 204.

[2]– محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 205.

جديدة اعتبرت ضرورية لمقتضيات فعلها الإستراتيجي،[1] على هذا الأساس سعت روسيا "بوتين" بعد عام 2000، وبغض النظر على التباين والتجاذب حول السمات السياسية والثقافية التي عكفت روسيا على آثره تحديد وتبني معالم شكّلت سمات شاملة لوجهات جديدة انعكست على منهج التفكير الإستراتيجي لروسيا الإتحادية ومنها:

أ- الواقعية السياسية الجديدة.

تبنت القيادة السياسية الروسية الجديدة مبدأ الواقعية كنهج استراتيجي أملته عليها تغيرات النظام العالمي الجديد وقواعد العولمة في سياستها الداخلية والخارجية، المبنية على التعامل بمبدأ المصالح والبراغماتية والتخلي بالكلية عن كافة سلوكات وركائز إفلاس الأيديولوجية الماركسية اللينينية كآلية سياسية، مع إبقاء التمسك بنهج النظرية الماركسية كعقيدة تاريخية قيصرية ستالينية مبطنة في إمتداد لنظرية استمرار التاريخ، وإحلال محلها مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وإنبلاج وتعبيرا عن تطلعات روسيا المستقبلية، وقد تحقق النهج الواقعي أكثر بعد 1993 بدءا مرحلة جديدة يتلخص جوهرها الدعوة الى بناء واقع روسيا الجديدة، [2] الذي أكد عليه السكريتير العام للحلف الأطلسي مانفريد ورنير Manfred Worner عندما خطب أمام البرلمان السوفياتي الأعلى في 16 جويلية 1990 ناصحا النظام السياسي الجديد، عليكم نسيان ودفن الماضي الإشتراكي ونتعاون كمؤسسة اقتصادية واحدة واعتناق مبادىء الديمقراطية وتعزيز الحريات الأساسية والتعاون المشترك...،[3]

حيث تحول المسار العقائدي الروسي الى اصلاح التمزق الجيوبولتيكي والإقتصادي في جواره الإقليمي، الذي صوره فلادمير بوتين في 2005 بقوله: "يعتبر تفكك الإتحاد السوفياتي هو اكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين"، ويرى بوتين انه "من يريد استعادة الاتحاد السوفيتي ليس له عقل راجح" وهذا عدّ قلب الواقعية السياسة المنتهجة، وتعزيز الرغبة في إنعاش السياسة الداخلية والخارجية التي تتلاءم في شكل جديد من القوة الوطنية، وهي إعادة بناء الدولة المركزية في روسيا الإتحادية، [4] وفرض إرادة التخطيط السياسي المنفتح على العالم وإعادة صقل الأولويات

[1]- طارق محمد الطائي، مرجع سابق، ص ص 10- 11.

[2]- لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 103.

[3]- Xavier Moreau, la nouvelle grande Russie de L'effondrement de l'URSS au retour de vladimir Poutine, ellipses Edition Marketing, 2012, Paris, pp 22- 23.

[4] - Quentin Albert et Rémy Sabathié, L'Eurasie, clef de voute de la politique étrangère de vladimir Poutine, les doussiers des yeus du Monde, N° 7, octobre 2014 ; pp 1- 2.

وتوجيهها بعقلانية وحصافة، وروسيا الإتحادية وفق مساره السياسي الجديد أيقنت الواقع الدولي وحقيقة التحديات المقفلة بلجام العولمة، وتبني مفهوم التوازن التنافسي أكثر من المفهوم التصارعي مما يعني أن الإستراتيجية تحولت في مكوناتها البنائية والوظيفية، فمن حيث السلوك البنائي يقتضي وجود حلفاء اقلميين يدعمون مواقف روسيا فراهنت على الصين لموازنة النفوذ الأمريكي وايران وسوريا لموازنة حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط.[1]

بعدما أسقطت مفاهيم الصراع والحجج والسمات الأيديولوجية السلوكية القديمة التي انتهت مبررات وجودها، بمقاربات وسمات فكرية تميل الى الواقعية كأمر واقع دون إسقاط النهج التاريخي القيصري السوفياتي من العقيدة السياسية الروسية، واحلال مبررات رأسمالية سياسية واقتصادية قادرة على مسايرة العولمة والإنفتاح على السوق حتى تعيد لروسيا قدرها في الساحة الدولية وتكون اكثر نضجا ووضوحا وتعبيرا عن تطلعات روسيا المستقبلية، وهو المبدأ الذي اعلنه الرئيس الأسبق بوريس يلتسن رغم توجهاته الغربية " **بدأ مرحلة جديدة يتلخص جوهرها من دعوة اعادة الإشتراكية الى دعوة إقامة بناء جديد**".[2]

قد تحقق النهج الواقعي اكثر منذ تقلد وزير السياسة الخارجية يفغيني بريماكوف حيث أكّدت القيادة السياسية بعدها وفق تصريح وزير الخارجية الأسبق أندريه كوزريف رغم توجهاته الاطلسية "**إننا بتخلينا عن الرسولية السوفياتية قد مهدنا الطريق الى الواقعية والبراغماتية.. لقد أدركنا بسرعة أن الجيوبولتيك قد حلّت محل الأيديولوجية** "[3] إن الواقعية الليبيرالية الروسية نابعة من إدراكها من ضعف نفوذها من خلال الفراغ الذي تركه انهيار الإتحاد السوفياتي بعد التحولات الإستراتيجية التي مست مؤسساتها البنيوية وتقلص دورها العالمي أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وضعف لغة التأثير في سياستها الخارجية واعتمادها السلوك البراغماتي في إشراك الجهود الجماعية والإقتراح الداعي الى اشراك جميع الأطراف الفاعلة إلى إحتواء الأوضاع الإقليمية الذي يؤرق أمنها القومي، وهي بذلك تؤكد رغبتها في تأكيد أهمية التحرك لتحقيق مصالحها الحيوية وتفادي تصعيد أي توتر مع الفرقاء وإنماء سلوكها السياسي من مهدها، هذا البعد الواقعي تؤكده مرونة ونباهة يفغيني بريماكوف في

---

[1]– طارق محمد الطائي، مرجع سابق، ص 13.

[2]– لمى الأمارة، مرجع سابق، ص 103.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 102– 103.

قوله: "إننا ندرك مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، لكن هذا لا يعني إطلاقا بأن على روسيا تنفيذ دور التابع لها"[1].

إن الواقعية السياسية رسّخت فعلية السلوك البراغماتي والنهج السياسي الواقعي تتجاذبها المصالح الوطنية سواء كانت اقتصادية أو أمنية، والتصالح مع العالم بخلاف المعادات الايديولوجية القديمة كخط استراتيجي في عصر العولمة و حرية الأسواق، ورفع القيود الحدودية السيادية للدول وهي بذلك تعزز ديناميكية المبدأ الذي يؤسس استبعاد الجانب الايديولوجي من الفكر السوقي العسكري وتبني استراتيجية دفاعية أمنية داخلية بدلا من تبني مفهوم عالمي للأمن بمعنى انه حدث تغيرا كما ونوعا في الدلالات الجوهرية في الدولة الروسية، [2] وقد أشار مدير معهد الشرق الأوسط في موسكو يفغيني ساتانوفسكي تعليقا على التوجهات المنتهجة في السياسة الخارجية والتعاملات الإقتصادية الجديدة التي اثارت خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الاوروبي واسرائيل حول تقرب روسيا من ايران وسوريا بقوله " **ان هذه السياسة هي سياسة واقعية و لم يعد هناك توق إلى الهيمنة الأيديولوجية**"[3].

ب- براغماتية القيادة السياسية الروسية الجديدة.

يعتبر مقترب القيادة السياسية أحد متغيرات النظام السياسي وأحد تفاعلاته ويمتاز بدور فعّال في صياغة السياسات على صعيد الداخلي والخارجي والعصب في رسم ملامح التحول الإستراتيجي، ومحور التفاعلات في صناعة القرارات الرشيدة وتأهيل الدولة لمنظومة ايديولوجية جديدة تتناسب مع تطلعاتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعسكرية، من خلال رؤى تحددها المقاربة العبقرية الذي عبر عنها ترومان بالقدرة العقلية الفائقة في إحداث تغيرات هيكلية في المجتمع السياسي، ومقاربة السمات ومدخل التأثير والنفوذ وهي القدرة في استأثار التأثير على الآخرين، والتركيز على القيادة الكرزماتية التي ترسم دورا رئيسيا في إطلاق تغييرات بنيوية في مؤسسات الدولة والمجتمع المبنية على الإستقرارالمؤسساتي والمشاركة التوافقية السياسية، واصباغ ثقافة سياسية جديدة بمنهج ابستمولوجي يجدد دور الدولة جيوبولتيكيا في بيئة العلاقات الدولية

[1]- المرجع نفسه، ص 108.

[2]- طارق محمد الطائي، مرجع سابق، ص 14.

[3]- لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص ص 103- 104.

المليئة بالصراعات والتناقضات وعلى رأسها روسيا في اقليمها المسعر بالتجاذبات الإقتصادية والأمنية.[1]

إن روسيا الجديدة التي اراد بوتين تعزيزها وتأسيسها من خلال اعتماد ثقافة مبنية على قاعدة عقائدية دينية ارثوذكسية عكس الإتحاد السوفياتي وتعميق الإفتخار الوجداني الوطني، بتجديد القيم الحضارية للمجتمع الروسي وبعث ونمط التكيف مع العالم القيمي الغربي، بمثابة رافعة في الدفاع عن المصالح القومية لأجل تثبيت الشرعية والدعم الشعبي بايديولوجية رسمية للكرملن ومذهب جيوسياسي جديد،[2] هذا النمط من الفكر والسلوك السياسي تواجد معظمه في طبيعة قيادة فلاديمير بوتين التي بدأت روسيا تعمل به، وأحاط نفسه بسياج من النخب من وكلات الأمن القومي والأجهزة الأمنية الخاصة القديمة في الكي. جي .بي، حيث أظهرت حرصها وتأكيدها على القطيعة الإبستمولوجية مع النهجين السياسيين سلوك الأيديولوجية السوفياتية والعقد الأطلسي الذي راهن عليه بوليس يلتسن، والتخلي عن ركائز الحرب الباردة وتجديد حرصها على الغاء القسم الرابع من الدستور السوفياتي، الذي كان ينص على المبادىء الإشتراكية التي هيمنت على إستراتيجية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، الى تبني نهج سياسي القائم على الليبرالية البراغماتية في الممارسة السياسية تتجاذبها المصالح والتنافس، وشهد تأثير رجاحة القيادة لفلاديمير بوتين البراعة الإستثنائية في قيادة روسيا التي كانت في حالة الفوضى السياسية الى تحقيق الإستقرار الأمني والإقتصادي والمؤسساتي الذي ترجم ميدانيا الى المكانة الدولية في سياستها الخارجية.[3]

كما أن بعض هيكل النخبة السوفياتية التي بقيت تتربع على بعض مفاصل الدولة الروسية في انشاء تحالفات داخلية واقليمية مع دول الجوار في تحديد الصورة المبدئية أمام مجموعة المصالح التي يتطلع اليها المجتمع الروسي، ومن ناحية إضعاف الطريق أمام العصبة الفاسدة المتهمة بتوجهاتها الأطلسية الإقطاعية التي تلاعبت بموارد الدولة وأختام مؤسسة الكرملن، [4] ترسم عناوين الإدراك العقلاني في التفكير القومي الجيوستراتيجي والجيواقتصادي في اقليمها الجغرافي والدفاع

---

[1]– أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2015، ص ص 55– 62.

[2] - Quentin Albert et Rémy Sabathié , Op, cit, p 6.

[3]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 104.

[4] -Caroline Ibos- Hervé, Les diplomates russe et la politique étrangère, Les Etudes de CERI, N° 32, octobre 1997, pp 4-5.

عن مصالحها منطلقة من مقاربة فكرية مناقضة لمقاربة الغرب، وإدراك صناع القرار الروس طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب وطبيعة البيئة الإقليمية في المقام الأول، عند الإهتمام بجغرافية الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتليها مصلحة العقود العسكرية والعلاقات التجارية والإستثمار في الطاقة، [1] لكي تحجز لنفسها مقعدا مع الدول الكبرى في العالم وفق ما تملكه من عناصر قوتها الوطنية، وقد حافظت القيادة السياسية على هذا المسار والنهج كعقيدة في كل توجهاتها الإستراتيجية وهذا ما أكده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في إحدى خطاباته: " **أن روسيا تسعى الى بناء استراتيجية ترتكز على الثبات والتنبؤ والبراغماتية ذات المزايا المشتركة للطرفين، إن هذه السياسة هي سياسة شفافية قصوى تأخذ بإعتبارها المصالح المشروعة للدول وتهدف الى التوصل الى قرارات مشتركة وتخدم مصالح كل طرف**"[2]

تنظر روسيا للتاريخ كمرجع في فهم واقعها الجديد لإستعادة القدر الممكن إلى سلطة الدولة القومية وهويتها، وقد أفصح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن تفكك الأمة السوفياتية وتحلل جغرافيتها يعتبر أكبرمأزق جيوبولتيكي عرفته الأمة الروسية، وان الهدف السياسي العقائدي الرئيسي هو تطوير روسيا كدولة حرة وديمقراطية وفق ديكتاتورية القانون، ويؤكد اكثر من مرة "**لكي يكون لك مكان تحت الشمس فلا بد ان تحتفظ بعلاقة جيدة مع الجميع**" [3]، ويرى بعض استراتيجيي روسيا منهم فياتشيسلاف أفيوتسكي* أن العديد من سياسات التي إنتهجها فلاديمير بوتين لم تكن في الواقع غير ديمقراطية وإنما كانت تهدف إلى إستعادة النظام والإستقرار لتصويب أخطاء سياسات عقد التسعينات الفارط، وأن استراتيجية فلاديمير بوتين نجحت في إيقاف إنهيار الدولة وأعاد للإقتصاد الروسي عافيته وإستعادة الهيبة الدولية لروسيا وإن كان يشوبها خلل في الرؤية نحو الإندماج الكلي مع العالم الغربي أو الأسيوي.[4]

كما أن العلاج بالصدمة(*) رجّح التحول نحو التحسن الوظيفي في سلوك الدولة الجديدة من خلال توافر ثلاث شروط رئيسية، فازت الحكومة بالأغلبية في البرلمان لأول مرة بعد الإتحاد السوفياتي، والثانية رافق هذا التحول إرتفاع أسعار الطاقة في السوق العالمية كون روسيا مصدرا

---

[1]– كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص ص 54– 55.

[2]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 104.

[3]– المرجع نفسه، ص 105.

* – باحث روسي متخصص في الجغرافيا السياسية واستاذ دائم في كلية رجال الأعمال في موسكو.

[4]– احمد سيد حسين، مرجع سابق، ص 293.

لها، والثالثة ضمان السيطرة السياسية والإستقرار الإجتماعي، [1] وهذه السياسة تتطلب التقرب من عدو الأمس إلى ترتيب المصالح والشراكة ودفن الأحقاد الأيديولوجية ورسم تصورا براغماتيا في التعامل مع الشؤون الدولية، بمعنى أنه حدث تغيرا كبيرا كما ونوعا في الدلالات العامة لسمات الفكر الإستراتيجي وتبني نهج سياسي يتكيف مع البيئة الإستراتيجية الروسية والخارجية وهذه المهمات لا يمكن تحقيقها من دون تقوية عمودية لسلطات الحكومة المركزية لكي تستقيم عليه الاستراتيجية الشاملة للدولة،[2] من خلال تجديد العهد مع مقاربة إستمرار التاريخ لما طرحه فلاديمير بوتين واستمرار هوية شخص القيادة الوطنية وهو العودة الى مرجعية القيادة التاريخية لما قاله "بيتر ستوليبين" أمام مجلس الدوما عام 1907: "أيها السادة، لسنا بحاجة إلى تغييرات كبيرة إنما إلى روسيا كبيرة"[3].

ج- الإدراك العقلاني في الإستراتيجية العسكرية الروسية.

إن الأزمات السياسية الخطيرة التي هزّت روسيا الإتحادية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، أدخلت القلق والتوجس على الإدارة الأمريكية حول مصير ومستقبل الأسلحة النووية والنوعية مخافة أن تحول إلى دولة معادية لها مثل إيران أو الصين، فقام الرئيس بوليس يلتسن بمجازفة تفتقد إلى البصيرة والحصافة السياسية مع الولايات المتحدة بتفكيك بعض الأسلحة الإستراتيجية بهدف إثبات حسن النية والحصول على المساعدات الإقتصادية الذي حبس العالم فيها أنفاسه أثناء الحرب الباردة مرات عدّه خوفا من اندلاع حربا نووية عالمية تنهي البنيان الإنساني والعمران الحضاري البشري في الأرض،[4]حيث ورثت روسيا الإتحادية قوات مسلحة بثقافة سياسية من التفكير والتنظيم التقليدي السوفياتي العسكري، الذي لا يتلاءم في فترات مع واقع الصراعات الإقليمية والدولية ويصعب تأهيلها بسرعة نحو الإحترافية مع التطورات المتسارعة في العلاقات الدولية، في ظل تطور منظومة الثورة العسكرية التكنولوجية الذي يتربع عليها الحلف الأطلسي، مما أملى على

[1] - Quentin Albert et Rémy Sabathié, Op, cit, p. 3.

*- مصطلح العلاج بالصدمة مصطلح طبي وظف في السياسة لأجل تفسير وتحليل سلوك الدولة وتعاطيها في إدارة المشاكل الداخلية الطارئة والمستعصية وإدارتها الأزمات الخارجية المفاجئة.

[2]– طارق محمد الطائي، مرجع سابق، ص 14.

[3]– جان رادفانيي، روسيا بوتين..إصلاحات أم تغييرات زائفة، (Le Monde diplomatique)، القبس، العدد 12، السنة السادسة، ابريل 2012، ص 18.

[4]– علي صبحي، مرجع سابق، ص 255.

القوميين الجدد إلى توفير مبادئ عسكرية حضارية تستجيب الى التحديات الجديدة في البيئة الدولية المحكومة بقوانين النظام الدولي الجديد.[1]

إن الإستراتيجية الروسية بعد سنة 2000 أعطت صورة ناعمة في استراتيجيتها العسكرية واكتفت بسياسة الدفاع لأمنها القومي مع تنامي الإدراك العقلاني للخطورة الناجمة عن تهور إطار استخدام الأسلحة النووية، التي كانت معتمده اثناء الحرب الباردة كأولوية للأمن العالمي بالنسبة للإتحاد السوفياتي يصعب فيها استراتيجية ضبط التصعيد المتدرج، لكن روسيا الجديدة أصبحت أكثر وعيا ونضجا في تحديد الدور المنوط للسلاح النووي وإحداث تعديلات واسعة على مفاهيم الفكر السوقي الروسي وأن نتائجه السياسية تقوض دعائم نظام انتشار الأسلحة النووية حيث تؤكد وثيقة الأمن القومي الروسية 2009 ان روسيا الإتحادية تؤكد من جديد التزامها الكامل بسياستها الراسخة لمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل واتفاقية انتاج وتخزين وتطوير الاسلحة النووية، وانها مستعدة للتفاوض مع جميع القوى النووية من أجل تخفيض الأسلحة النووية الإستراتيجية وتعزيز الشراكة الفعلية، فيما يخص نزع السلاح والعمل مع الولايات المتحدة بتوافر النوايا الحسنة، والإلتزام معا على جعل العالم خال من الاسلحة النووية للوصول الى مستوى معين لصيانة الإستقرار الإستراتيجي في العالم.[2]

لكن هذا لا ينفي الدور الإستراتيجي للدفعات الإستراتيجة في مستقبل الأمن القومي الروسي، من خلال التحديات الأمنية والإقتراب الأطلسي من تخوم روسيا ومحاولة إحداث الطوق عليها في البحر الأسود من أوكرانيا وجورجيا من خلال ما نقلته وكالة إنترتاس الروسية في تصريح للكرملين بمناسبة إنعقاد الدورة الأولى لمجلس الأمن القومي الروسي: "**إن القوات النووية تشكل وستبقى تشكل العنصر الأساسي لأمننا وقوتنا العسكرية** "[3] فالمبدأ النووي الجديد يلغي ما جرى الإتفاق عليه عام 2000 بالرغم من إعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على المبدأ الجديد لكن هذا لا يمنع الإهتداء بهذه المبادىء العامة الواردة فيه، حيث تعهدت الدول المالكة للأسلحة النووية ومنها روسيا بالإستمرار في الحد من خطورة انتشارها واستعمالها أو التلويح بإستعمالها، [4] لكن التحديات الأمنية

[1] -Steven E. Miller and Dmitri Trenin, Ibid, p 121..

[2]– طارق محمد الطائي، مرجع سابق، ص ص 147– 148.

[3]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 108.

[4]– هارالد مولر وستيفاني زونيوس، التدخل العسكري والأسلحة النووية حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي، ترجمة: عدنان عباس علي ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007، ص ص 9– 10.

التي فرضتها القوات الأطلسية على حدودها الجغرافية بعد حرب كوسوفو والحرب الجورجية أسهمت في تشكيل منظومة ذات أبعاد فكرية متكاملة لمذهب عسكري روسي جديد عزّزت في شأنه المدركات الإستراتيجية للقيادة السياسية الروسية حول توسيع حزمة من الخيارات الإستراتيجية الردعية للدفاع عن روسيا الإتحادية ومصالحها الموضوعية والمستقبلية.

لم تعد العقيدة العسكرية الروسية الجديدة تركن إلى إفترضات التهديد في المجابهة النووية واكتفت بتحديث الترسانة العسكرية تكنولوجيا وإبقاء الصراع قائما على التهديدات الأمنية، وأصبحت تقتصر على الأمن القومي للدولة الروسية والأقاليم التي تشترك معها جيوسياسيا ودفن مؤقتا خطورة اللعبة الصفرية بخاصيتها الربح والخسارة لأحد اللاعبين، فكارل دوتش يعتقد انها ميزة متصلبة وتوتر وصراع شديد ومستمر لكن هذا لا يفقدها خاصيتها الجوهرية وهي الإدراك والعقلانية،[1] وللحد من خطورة توظيف الأسلحة الإستراتيجية فقد جعلها كارل دوتش كإستراتيجية دفاعية إلا أن بواعث استخدامها تكون محكومة بجدول الأولويات وفي مقدمتها التهديد الوجودي للدولة القومية الروسية.[2] فالعقيدة العسكرية سنة 2000 تهدف الى مواكبة التطورات العسكرية في محيطها الجيوسياسي في صون البلاد في المرحلة الانتقالية التي اتسمت بالواقعية في تقييم الاخطار والتهديدات الداخلية والخارجية، وفي 2008 وضعت القيادة السياسية ميزانية ضخمة للإنفاق العسكري قدرت بنحو 58 مليار دولار وعززت أثناء الحراك العربي بإستراتيجية تحديث الترسانة العسكرية ومعداته ودعم الابحاث والتجارب الفضائية وتطوير الصواريخ الإستراتيجية العابرة للقارات وتطويرها بالثورة العسكرية المتطورة كقيمة مضافة للإقتصاد الروسي عززت الإستراتيجية العسكرية بشكل غير مسبوق في التنافس على السوق العالمي للسلاح وإرجاع هيبتها بإحتلالها المرتبة الثانية عالميا كمصدر للسلاح.[3]

روسيا من خلال نموذج المبادرات المتدرجة والمتبادلة لخفض التوتر عند أسجود Osgood تقوم على خفض التوتر بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وتلطيف الأجواء السياسية عن إستخدام الأسلحة النووية يكون عبر مراحل متدرجة تخلق مناخ من التفاوض وتعزيز الثقة الأمنية [4]

---

[1]– عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص 122– 124.

[2]– عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ص 314– 315.

[3]– أحمد سيد حسين، مرجع سابق، ص ص 305– 307.

[4]– عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، ط1، دار الكتاب الحديث، 2013، ص ص 133– 134.

وهذا التحول في الإدراك الإستراتيجي الروسي نابع من جملة موضوعات من أهمها ان الردع النووي لن يكون شاملا كما كان إبان الحرب الباردة والتي يكون مصدرها الولايات المتحدة الألأمريكية، إنما ردع محدود عندما يتعرض أمن وسلامة الدولة الروسية إلى أخطار مؤكدة يمكن فهمه وتفسيره، إدراك روسيا أن الخيار النووي لن يأتي في مقدمة الخيارات الإستراتيجية في حرب تكون روسيا طرفا فيها، بمعنى هذا الخيارسيكون محكوم بمبدأين:

أولا: اذا ما تعرضت الأهداف الحيوية الروسية لهجوم نووي مضاد.

ثانيا التصعيد المتدرج بدءا من الحرب التقليدية وصولا الى مستوى الحرب النووية الشاملة.[1]

عموما فالإدراك الإستراتيجي المنتهج من قبل روسيا يؤهل الدور الجديد في العلاقات الدولية ويبعث على سلامة امن شعوب العالم وتقريب المصالح المشتركة وتحويل الصراع على مفاهيم صراع إدارة الأزمات وصراع الحضارات.

المطلب الثاني : توجهات السياسة الخارجية الروسية.

نسعى من خلال الدراسة تحديد اهم العناوين والمرتكزات المعتمدة في السياسة الخارجية الروسية في ظل تغيير القيادة السياسية بعد سنة 2000 وتعزيزها بمبادىء القومية وتوسيع دائرة المفاهيم على سلوك توجهاتها الإستراتيجية من أجل فهم السلوك السياسية الخارجية لروسيا خاصة بعد حرب جورجيا 2008.

أ- الشمائل العامة للسياسة الخارجية الروسية.

قاد وصول القوميين الى السلطة عام 2000 بقيادة فلاديمير بوتين إلى إعادة إنتاج مفاهيم روسية في توجهاتها الخارجية، إرتأت القيادة السياسية الروسية الى تدشين منهج عقائدي سياسي جديد لروسيا الإتحادية، وتفعيل إرادة سياسية خارجية مبنية على تطلعات تعيد لها أمجادها القيصرية والسوفياتية وحركيتها البراغماتية الجديدة، واستئصال العوائق الداخلية والإقليمية الأطلسية التي تعيق تقدمها بعد عقد من الزمن على مخاض التحول العسير لدى حكومة يلتسين والمضي نحو المسار الصحيح لتكون أحد المراكز القيادية في العالم، [2] وروسيا بشكل عام تعتبر رغم خسارة

[1]- طارق محمد الطائي، مرجع سابق، ص 13.

[2]- عبد الجليل زيد المرهون، السياسة الروسية تجاه الخليج العربي، دراسات استراتيجية، العدد 161، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011، ص 9.

بعض المواقع الجيوبولتيكية واحدة من القوى الكبرى في العالم وهي ذات أهمية كبرى للأمن الأوروبي والأسيوي بحكم العمق الإستراتيجي المتبادل، خاصة بعد مجيئ فلاديمير بوتين سنة 2000 الذي عزز الإدراك المعرفي كثقافة سياسية جديدة، وأصبحت السياسة الخارجية الروسية اكثر طموحا وحزما بفضل تنامي قوتها الإقتصادية واستقرار وضعها الأمني، وتركيزها على حركية السلطة السياسية الجديدة وفي الوقت الذي طرح فيه الحراك في العالم نحو تغيرات إستراتيجية كفرصة إستغلته روسيا لمصالحها الحيوية، [1] على أساس ذلك أتت خيارات فلاديمير بوتين لمواجهة ثلاثة أخطار داخلية رئيسية:

1- لأجل الحفاظ على روسيا من انهيار بسبب ازمتها الإقتصادية.

2- ومواجهة انفراط العقد الأمني الداخلي بسبب حرب الشيشان.

3- والوقوف حائلا امام عودة الشيوعيين إلى السلطة.

عززت هذه الرؤية من ترشيد سلوك السياسة الخارجية وإلزامية إعادة ترتيب الأولويات وإحلال التقارب مع دول الخارج القريب مثل آسيا الوسطى، وهي مدركة ان انتعاش سياسة خارجية يتطلب حسبان العقبات أمام الولايات المتحدة الأمريكية في عدم الإضرار بمصالحها لكي تتماشى مع متطلبات قواعد القيم الدولية الجديدة، من خلال رؤية استراتيجية جاءت انعكاسا لحاجة المجتمع المدني من خلال تأسيس مؤسسات اقتصادية تعمل وفق آليات اقتصاد السوق، كما شكل النهج السياسي الجديد تحولا في الرؤية الروسية تجاه الحلفاء الإقليميين والدور الدولي الجديد الذي ينبغي على روسيا أن تلعبه، ومنها رفض الإصطفاف والتبعية للغرب وضمان عدم عودة روسيا الى أجواء الحرب الباردة، وتعزيز مكانتها في الشؤون الدولية وإيجاد مسار مؤثر لروسيا في حلحلة القضايا والأزمات الدولية، [2] مستفيدة من تحولات الظروف في العلاقات الدولية اقتصاديا يتمثل في عنصر أمن الطاقة وظهور تهديدات الإرهاب الدولي وجغرافيا أصبح العامل الجيوبولتيكي كمقاربة للتحرك نحو أهدافها الإستراتيجية في تعميق سلوك السياسة الخارجية الروسية في حصنها الجيوبولتيكي الإستراتيجي، إلى تأكيد هيبتها كنهج قويم تسعى من خلاله تحقيق مصالحها

[1] - Ingmar Oldberg, Russia's Great Power Strategy Under Putin and Medvedev, Swidich Institute of International Affairs, N° 01, 2010, p 2.

[2] – محمود سالم السامرائي، استراتيجية روسيا الإتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية، ط1 ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2017، ص ص 69– 75.

الإقتصادية في تعزيز الشراكة وجذب الإستثمارات، والعمل على تطوير الصناعات العسكرية وكلاهما يمثلان رافعة اساسية التي يسبغ عليهما تقليديا مفهوم "العظمة" التي ولعت بها روسيا بوتين خاصة وهي تتربع على ساحة طاقوية عالمية على إعتبار أن جوهر السياسة الخارجية هي البراعة والدهاء في توظيف دقائق الأمور من أجل أهداف إستراتيجية بعيدة المدى.[1]

على ضوء ذلك، فإن روسيا الإتحادية من خلال القوة التي تتربع عليها سعت الى إستغلالها بما يؤهلها استراتيجيا الى تبني الإجراءات الرئاسية على رأسها اصدار وثيقة قانونية متجددة على غرار وثيقة 2000 سميت "بمفهوم السياسة الخارجية الروسية" التي تمت المصادقة عليها بموجب مرسوم صادر من رئيس جمهورية روسيا الإتحادية في 12 تموز العام2008، تحدد ملامح النهج الإستراتيجي الجديد في مختلف المستويات على أساس التدرج في الأولويات الوطنية والإقليمية والدولية، تحكمه المرونة والسلاسة الدبلوماسية التي تتلاءم مع واقع الأمن الداخلي والدولي،[2] ويمكن أن نستشف ذلك من خلال المحددات الجيوسياسية التي لم تتنازل عنه روسيا الإتحادية، الذي يسمح لها بموجبه أن تسترشد عناصره الأساسية المؤثرة في سياستها الخارجية كطبيعة إحلال التعاون في جميع المجالات، وخلق ميزان القوى بطرق ناعمة تخلق بدائل تنافسية تؤكدها مقاربة التبادل المشترك لإدراكها عواقب التورط في التصادم مع الولايات المتحدة، الذي يؤكد مسارها المستشار الأمن القومي الأمريكي السابق هنري كيسنجر بشعوره العميق اتجاه توازن القوى قائلا: **"بأننا ندخل عصرا جديدا أن الأنماط العالمية الجديدة تتهاوى، لقد غدونلا نعيش الآن في عالم من الإعتماد المتبادل في الإقتصاد والإتصالات والمتطلبات الإنسانية"**[3]

يعد اشراك الدعامة القانونية والعسكرية لتثبيت مصالحها القومية خارج حدودها السياسية الذي يؤكد عنها راتزل بالقول " **إن الدولة لا تنفصل عن فكرة الإقليم الجغرافي، لإرتباط عناصر البيئة الجغرافية وتأثيرها الواضح في صياغة دبلوماسية واستراتيجية اتجاه محيطها الخارجي**" ،[4] وتلخصت السياسة الخارجية الروسية على الإحتفاظ بموقع الريادة مع الدول الكبرى تقوم على أساس القبول والإعتراف المبدئي

---

[1]– عبد العزيز مهدي الرواي، توجهات السياسة الخارجية الروسية ما بعد الحرب الباردة، مجلة الدراسات الدولية، العدد 35، مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص 159.

[2]– طارق محمد الطائي، مرجع سابق، ص ص 129– 132.

[3]– أحمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، جامعة بغداد، السنة الثالثة والعشرون، 2013، ص 39.

[4]– عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 57.

أي فترة 2000– 2004 بفكرة التفوق الإقتصادي والعسكري الأمريكي، مع الإهتمام عدم التخلي عن دور روسيا في العالم بصفتها دولة كبرى، في نظام متكامل من تصورات اقتصادية وأمنية وثقافية حول المبادىء والمجالات الرئيسة لأنشطتها السياسية الخارجية التي تعتمد على المرجعية الدستورية وقوانينها الداخلية، وكذا المعايير التي تلزم المعاهدات والمواثيق الدولية، فضلا عن تحديد الآليات الضامنة للأمن القومي الروسي وهي توكيل المهام الى المؤسسة العسكرية في التصدي للزحف الأمريكي نحوها في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومصالحها في الشرق الاوسط،[1] وتنص وثيقة مفهوم السياسة الخارجية الروسية 2013 الذي تقدم العالم الإسلامي كأولوية في الإهتمام الإستراتيجي على غرار وثيقة 2008، بحكم التهديدات الأمنية المتمثلة في الإرهاب بسبب الحراك العربي والأزمة السورية مخافة تأثيره على دول جمهوريات آسيا الوسطى، والتنافس الى درجة إظهار الندية على المكاسب الجيواقتصادية التي تتربع عليها منطقة الشرق الأوسط، كل ذلك على اساس ادراك صحيح وأن تحقيق طفرة في الأوضاع الداخلية والاقتصادية والسياسية والمؤسساتية سيكون له اثر حركي ايجابي على السياسة الخارجية الروسية.[2]

ب– المتغيرات الدولية ومسار السياسة الخارجية الروسية.

كانت الدراسات الأصلية للسياسة الخارجية في القرن الماضي تهدف إلى تحدي الإفترضات الواقعية التي حكمت نهج العلاقات الدولية، وفي ظل المتغيرات التي أنتجت النظام الدولي الجديد بعد إنهاء الحرب الباردة أصبحت المرجعية السلوكية في فحص صنع القرارات في السياسة الخارجية وفق روبرت جيرفيس ومارغريت سبروت التحقيق في دور صانع القرار الفردي والتأثيرات المصاحبة له، إلى التركيز على العوامل النفسية والمعرفية كمصادر تفسيرية للسياسة الخارجية في ظل واقع دولي تشتد فيه الصراعات الجيواستراتيجية على المجالات الحيوية من العالم،[3] ومن خلال أفكار بتريك مورغان فإن السياسة الخارجية هي التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويين في الحكومة، بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين لتحقيق المصلحة الوطنية وتحقيق التكامل القومي وتدعيم الإستقرار السياسي وتدعيم

[1]– جورج شكري كتن، العلاقات الروسية– العربية في القرن العشرين وآفاقها، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص ص 80– 81.

[2]– كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص ص 24– 25.

[3] - C. Alden, Foreign Policy Analysis, University of London international programmes, 2011, p 11.

شرعية النظام القائم،[1] مع إفتراض أن قدرة التكامل تتحقق بواسطة الهدف الطويل المدى من خلال أدوات الإستراتيجية المتدرجة، ولكي يصبح التكامل مكتملا من حيث الروابط الوظيفية داخليا على المستويات المجتمعية والسياسية والإقتصادية وفق رؤية كارل دوتش ألاّ تنفصل وحدة صف القيادة أو تضعف وتتوفر على دائرة كبيرة من التنسيق مع وجود قوة كبيرة تسندهم، ولابد أن تصبح القضايا المصيرية لأمن الدولة بارزة وجوهرية لجماعات المصالح وأعضاء المجتمع الواحد الكبير.[2]

أصبحت روسيا الإتحادية بعد سنة 2000 أكثر إعتدالا وإندماجا بسلوكها السياسي والدبلوماسي في إنعاش بناء مستلزمات الدولة الحديثة والبحث عن هوية جديدة في العالم الجديد، على أساس مفاهيم تطور نموذج الدولة القوية في ساحة نفوذها القديم بالوسائل الإقتصادية، فروسيا تسعى إلى الحفاظ على سلطتها كمركز عالمي بإستخدام الموارد المتاحة لديها منها منطقة الإرتكاز "رتلاند Rutland" أي عامل الأمن الجيوبولتيكي كمحور تفاعلها في سياستها الخارجية كوسيلة لممارسة القوة الناعمة كمرحلة إستثنائية في عالم تسوده لغة القيم والإقتصاد والتحالفات، على الدول المجاورة كالمرونة الديبلوماسية والقيم المشتركة والحوافز الإقتصادية، فإستراتيجية التأثير الروسي تنطلق وفق ما صرح به جوزيف س. ناي كبير مفهوم القوة الناعمة أنه ينبع من ثلاثة مصادر مهمة التأثير الثقافي والقيم الجاذبة والسياسة الخارجية الرشيدة. [3] ولفهم سلوك السياسية الخارجية الروسية وفق المفكرين أمثال الكسندر دوغين يتطلب التعمق في تجميع المفاهيم الأساسية التي تنطلق منها الدولة في توظيف الصبر والتأني، الذي يعزز التعرف أكثر على السياق الإستراتيجي العام الذي جاء في إطاره هذا السلوك لاسيما عندما يتعلق الأمر بسلوك خارجي لدى دولة كبرى، وأن يكون التصرف مضبوطا بقواعد محددة ليسهل تبني رؤية متكاملة لمنطق سلوك وظيفي لدولة تتوسع نحو الدولة العظمى، يساعد إلى وضع قواعد إجرائية مقبولة على السياق الإستراتيجي العام الذي جاء في إطاره هذا التحول في النهج والأبعاد، وتشكيل رؤية متكاملة تهدف إلى سلوك خارجي اتجاه منطقة محددة، وأن يكون متماشيا مع التطورات الكبرى في المناطق الحيوية مثل

[1]– محمد سعد أبوعامود ومحمد محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، ط بلا، دار الطباعة الحرة، الإسكندرية، 2011، ص ص 222– 225.

[2]– عامر مصباح، تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص ص 84– 85.

[3]- Oleksii Polegkyi, Changes in Russian Foreign Policy Discourse and concept of "Russian World", PECOB'S PAPERS SERIES, October 2011, p 11.

آسيا والشرق الأوسط من العالم، كتكتيكات مدروسة لمعطيات ومخرجات لخدمة الإستراتيجية الكبرى لهذه الدولة الفاعلة، والتي يمكن تحديد إطارها العام من خلال ما تتبناه في سلوكها الخارجي،[1] حيث ساندت طبقة النخبة القومية فلاديمير بوتين مساندة كاملة بأن يحفظ هيبة روسيا على تثبيت القواعد السياسية للّعبة الجيوسياسية والأمنية وهي التأكيد على الوضع الراهن واستمراره وجلب النظام العام بعد الفوضى نحو وضع افضل وأمنا، [2] إن السياسة الخارجية الروسية محكومة بعوامل أساسية كموئل لمسارها الإستراتيجي الجديد، وديناميةالعلاقة بينها وبين الولايات المتحدة، والأمن القومي مقابل الإستقرار العالمي، والدفاع عن الأمم المتحدة والبحث عن المكانة الدولية، على أساسها أصبح واقع السياسة الخارجية الروسية في ظل المتغيرات الدولية مرتبط بشمولية الأمن للدولة بكافة أوجهها وأبعادها العالمية والإقليمية والوطنية بالإضافة إلى السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبئية والمعلوماتية، وهذا يعد جوهر الرؤيا السائدة التي هي أقرب إلى وزراة الدفاع منها إلى وزارة الخارجية.[3]

يصعب ادراك نوايا السياسة الخارجية الروسية حيث تظل بوصفها الشهير الذي أطلقه عليها رئيس الوزراء البريطاني ونسون تشرشل wiston churchill "لغز مغلف بالغموض داخل أحجية أكبر ألغاز العالم المحيرة"،[4] وأدركت روسيا الفراغ الإستراتيجي الذي عصف بها وهو عدم التنازل عن النهج التاريخي للدولة الروسية، الذي مهد القيادة السياسية الروسية إلى تبني تقييم العالم الجديد في إعادة تمركزها وإندماجها مرحليا كقوة اقليمية كبرى، بعد تحسن وضعها الإقتصادي واستقرار وضعها السياسي وتوظيف ركائز القوة الشاملة التي ورثتها من الإتحاد السوفياتي، ثم تسلق مكانة في مصاف القوى الكبرى بعدما كانت حبيسة متغيرات جيوسياسية، أما المرحلة الثانية التي بدأت ارهاصاتها التنموية هو تجسيد واقع روسي جديد التي واكبت فترة سيرغي لافروف التي كانت حجر الأساس لروسيا فيما بعد في تخطي تحديات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، دأبت على جسرها روسيا في تبني أهدافها العامة في سياستها الخارجية، وهو التأكيد على السلامة الإقليمية وأمن روسيا من خلال صيانة وتقوية سيادتها والتشديد على مصالحها العليا في ترسيم

---

[1]– طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص ص 129– 130.

[2]– ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006، ص 97.

[3]– نيكولاي زلوبن، المصالح الدولية في منطقة الخليج، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2006، ص ص 26– 38.

[4]– باراخ خانا، مرجع سابق، ص 49.

الخطوط العريضة لسياستها الخارجية، مما يتيح لها الإنطلاق دبلوماسيا بصورة أكثر إيجابا بعد نبذ الحواجز الأيديولوجية القديمة التي تعيق تحركها، ثم تحديد الأولويات الاستراتيجية وخلق شروط خارجية ملائمة تساعد عملية التنمية الإقتصادية داخل روسيا في إطار إنجاز المهام المحددة كأولويات الأمن القومي الروسي.[1]

وفق هذا النمط سعت روسيا تأكيد حقها على مسرح الساحة الدولية من خلال التأثير على الديناميات في النظام الدولي مستغلين ثقل تأثير الطاقة في آسيا واوربا التي يتربعون عليها في إرساء ثوابت عمودية تشكل أساس مرتكزاتهم السياسية، وصياغة تطوير مكونات جديدة اعتبرت ضرورية لمقتضيات فعلها الإستراتيجي في السياسة الخارجية لروسيا الجديدة كدبلوماسية ناعمة وسلسة واحتام سيادة الدول والقانون الدولي إتجاه محيطها الداخلي والإقليمي والدولي التي عرفت بمرحلة احترام الذات بدءا من 2005– 2009 التي أخذت منحى استراتيجي آخر.

أولا: إعادة تأهيل روسيا الإتحادية.

يكمن مأزق النظام السياسي الذي تسلمه فلاديمير بوتين من الرئيس بوريس يلتسين هو البحث عن الذات والهوية التي تجمع الفرقاء السياسيين وتوجيه السياسة العامة للدولة، أما المأزق السياسي الثاني الذي واجه القيادة السياسية الجديدة هو مجموعة من التساؤلات حول من هي روسيا جيوبولتيكيا في العالم الجديد والسياسة الخارجية؟، وماهي عناصر القوة الشاملة التي تتربع عليها روسيا؟، وما مقومات الهوية والإتجاهات السياسية الجديدة في عالم القيم الغربية والعولمة؟، وماهي الأولويات التي تنتهجها السياسية الخارجية في إخراج روسيا من الإنعاش الإستراتيجي؟، ومامغزى استراتيجية أولوية الإهتمام بالإتحاد الأوراسي؟ [2] من هذا الواقع الروسي المليىء بالتحديات وعدم وضوح الرؤية في الأفق والتحديات السياسية التي خلّفها الرئيس يلتسن أدركها الرئيس فلاديمير بوتين ببصيرة سياسية واستراتيجية قومية في ترسيخ نموذج الديمقراطية الموجهة في الإصلاح الإداري والسياسي، الذي تمحور حول تشديد مركزية الدولة وتقوية هرم السلطة وأصبح شعار ضرورة الحفاظ على وحدة الدولة الروسية وتقوية مركزها الإستراتيجي (الأقاليم والمناطق

[1]– عليان محمود عليان، التوافق والصراع في العلاقات الدولية العلاقات الروسية التركية مثالا، ط1، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2017، ص ص 65– 66.

[2]– كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 19.

والجمهوريات المكونة للإتحاد الفدرالي الروسي) من صلب الأوليات الوطنية،[1] وكان مفهوم السياسة الخارجية في يونيو 2000 أول وثيقة تتبنى تحت رئاسة فلاديمير بوتين، وهي إنعكاس للوضع السياسي القائم إرتباطها بالإهتمامات الرئيسية المعرب عنها في مبادئها العامة وهو التشديد على التعاون مع الشركاء والعلاقات الودية مع دول الجوار والإهتمام بالإحتفاظ بدور روسيا الدولي، وتقول الوثيقة في القسم الأول بعنوان السياسة العامة: أن الأولوية العليا لمسار السياسة الخارجية الروسية هي حماية الفرد والمجتمع المدني، بهدف اقامة علاقات شراكة جديدة مع دول العالم ومتبادلة المنفعة والمصالح، وبالتالي ضمان أمن روسيا الإتحادية والحفاظ على سلامة أراضيه وسيادته تتفق مع مصالح وطموحات روسيا الإتحادية بإعتبارها تتربع على مقومات الدولة الكبرى.[2]

تعد هذه المرحلة الى عهد مختلف في تاريخ السياسة الخارجية الروسية التي عرفت بمرحلة التوافقات بين النخب الوطنية، التي عملت القيادة السياسية الجديدة بعد الأحداث الدولية الحادي عشر من سبتمبر 2001 على تأهيل روسية داخليا، من تنشيط دور المؤسسات الوطنية والسيادية في صناعة عملية صناعة القرار الإستراتيجي في السياسة الخارجية، وتحقيق المصالح الإستراتيجية لروسيا وتعزيز الهوية الوطنية والقضاء على مخاطر تعدد المراكز الغربية داخليا * وتحديد الأولويات والقضاء على الأجندات الغربية وتعزيز التوافقات والوسائل الوطنية، التي تزيد في سقف الإنسجام وتحديد الأهداف التي تساهم في صناعة قرارات السياسة الخارجية الرشيدة، [3] وحرص القادة الروس على تأهيل نهج سياسي ذو أبعاد قومية طويلة المدى يتم فيها شرح اهداف سياستهم لمجتمعهم وللعالم المحيط بهم، حيث أطلق الرئيس ميدفيدف من قبل مفهوم للسياسة الخارجية واستراتيجية جديدة للأمن القومي في 2009 ومبدأ جديد للعقيدة الروسية في 2010، منها حماية أمن البلاد والحفاظ على سلامة سيادتها وسلامة أراضيها وتعزيز مواقفها القوية كأحد المراكز

[1]– هاني شادي، التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسين الى بوتين التجربة و الدروس في ضوء الربيع العربي، ط1، دار العين للنشر، القاهرة، 2013، ص 126.

[2] - Nicolàs de Pedro, How does Russia Conceive of the Mediterranean Space in its Official Iscourse and narratives ? A Critical Discourse Analysis, Working Papers, N° 9, MED RESET, 2017, pp 5-6.

[3]– محمد مجدان، سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر، المجلة العربية للعلوم للعلوم السياسية، العدد 48، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص ص 44– 45.

*– أي القضاء على المنظمات غير الرسمية والجمعيات ورجال الأعمال والإعلام المتنوع المدعومين ماليا وسياسيا التي لها صلة من قبل الولايات المتحدة والدول الأجنبية.

المؤثرة في العالم، وتهيئة ظروف سياسية ودبلوماسية ناعمة واقتصادية لتحديث روسيا، والعمل على التأثير في القضايا الدولية من أجل اقامة إقامة نظام دولي عادل وديمقراطي متعدد الأقطاب يستند الى المبادئ الجماعية وسيادة القانون الدولي، والإجتهاد الى تصحيح المفاهيم للغرب عن التوجهات الأيديولوجية الجديدة لروسية الإتحادية كدولة ديمقراطية ذات اقتصاد سوق موجه اجتماعيا وسياسة خارجية أكثر استقلالية. [1] وبالتالي فروسيا تحتاج إلى حتمية حركية التكامل الإقتصادي المتنوع الذي يعد جوهرة الأمن الإستراتيجي لها، بعد بعث حالة القوة في روسيا ومن ثم ايجاد محور نظامي من الإرتباطات والعلاقات مع دول المحيط الإقليمي يمنحها نسقا اقتصاديا متكاملا وعمقا استراتيجيا دون أن تنغمس من جديد في المحظور السوفياتي السابق، [2] وهذا ما أشار إليه الرئيس فلاديمير بوتين بالقول: "**إن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها.. ولن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا**".[3]

خارجيا تبني عقيدة عسكرية دفاعية كمرحلة مبدئية واستثنائية وكرافعة لتوحيد وتماسك الجبهة الداخلية، وتحقيق الرفاه الإقتصادي للمجتمع الروسي وإعادة تأهيل القوة الإقتصادية وتحقيق فعالية الهيكل الصناعي وشحن مصداقية الشركات العملاقة في بناء الإستثمار مع الشركات الكبرى في العالم، وتسهيل صادرات الطاقة واستقرار الوضع السياسي وتحقيق التوافق السياسي، بين أطياف المجتمع بين الشيوعيين والقوميين والليبراليين وتصفية ديونها الخارجية وتحسين الأنظمة النقدية والمالية والضريبية، والحفاظ على عجلة النمو والتنمية وارتفاع حجم التجارة الخارجية وتحقيق الناتج المحلي الإجمالي الذي أوصل البلاد إلى واحدة من أكبر عشرة إقتصاديات في العالم، وسعي الى تثبيت دعائم هذا كله خلال فترته الثانية التي كانت بمثابة فترة انتقالية لروسيا المتعافية.[4] وتعزز أكثر برسم واقع روسيا أمام التحديات الجديدة وضرورة توظيف الأشكال والمناهج العصرية للعمل السياسي الخارجي منها الدبلوماسية الإقتصادية، التي تتضمن جلب استثمارات أجنبية ضخمة بمستوى الإيغال واندماج اقتصاد روسيا في نظام العولمة وآليات السوق وتوظيف عناصر القوة الناعمة، كثقافة محلية تتكيف بها مع العالم الجديد والتأكيد على انتهاج الشفافية والديمقراطية

[1] - Ingmar Oldberg, Ibid, pp 2- 3.

[2]– حنان علي ابراهيم الطائي، السياسة الروسية اتجاه سورية 1992– 2014، ط1 ، شركة دار الأكاديميون للنشر، الأردن، 2016، ص 33.

[3]– المرجع نفسه، ص 33.

[4]– أحمد سيد حسين، مرجع سابق، ص ص 12– 13.

الليبرالية على تحقيق التعاون مع أكثر شركائها الأورو– آسيويين على أساس مبدأ المساواة والإحترام المتبادل وحماية المصالح الوطنية وحقوق المواطن وتعزيز حركية المجتمع المدني داخليا وخارجيا،[1] وتعززت هذه الرؤية بزيارته التاريخية لعدة دول في الشرق الأوسط وهو أمر لم يفعله أي زعيم سوفياتي، محاولا إعادة الدفئ الى العلاقات والإتفاقيات القديمة فزار مصر وفلسطين والكيان الإسرائيلي عام 2005، وزار في 2007 كل من الأردن والسعودية وقطر وعرض عليهم الشراكة والإستثمار في الطاقة النووية وتوسعت حجم التبادلات التجارية بين روسيا والشرق الأوسطيين* ونمت العلاقات الإقتصادية مع كل من تركيا وايران تمهيدا للولوج التدريجي نحو الشرق الأوسط،[2] وينبلج هذا التوجه الإستراتيجي على رفض الإصطفاف وراء الولايات المتحدة الامريكية ورفض سياسة الإملاءات التي أخلت مواقع روسيا جيوبولتيكيا واستراتيجيا على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا ما عبر عنه ألكسي بوشكوف بقوله: " **لكي نفهم التطور الذي طرأ على سياستنا الخارجية يجب أن نعود قليلا إلى الوراء ففي عام 1991 أردنا أن نندمج في الغرب ومن أجل هذا الهدف لم نتردد في أن نتقيد بسياسته، ربما كان هذا التطلع وهما، وعلى أي حال فإن الغرب لم يرض بنا**".[3]

تعزّزت الإرادة أعمق في بروز ايديولوجية جديدة تعمل على رسم مفهومي الديمقراطية السيادية كإستقلالية القرار السياسي والتخلص من التبعية التي مورست على روسيا في الحقبة الماضية، والعمل إلى حد كبير استنهاض فكر قومي روسي بدبلوماسية جديدة حيث وصفها "سيرجي إفانوف" بأن الديمقراطية السيادية والإقتصاد القوي والقوة العسكرية تشكل ثالوث استراتيجي جديد للمثل القومية العليا"[4]، والتي كان من نتائجها قيام نظام حكم شديد المركزية وإعادة التوزيع السلطوي للقيم* والعمل على تحجيم دور المافيا الرأسمالية الأطلسية واضعاف عضدها التي أخضعت أختام مؤسسات الدولة لمصالحها، على حساب المصالح القومية الروسية وإعادة تجنيد القوة الذاتية الوطنية تكون فيه القوة الروسية هي من يحدد وضع روسيا في السياسة الدولية.[5]

---

[1]– معين عبد الحكيم، روسيا .. بين استعادة الدور و الإنفتاح على العالم، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الرابعة عشر، العدد 157، كانون الثاني 2015، بدون صفحة.

[2] - Anna Borshchevskaya, Russia's Strategic Objectives in the Middle East and North Affrica, the Washington Institute for Near East Policy, June 15, 2017, p 2.

[3]– عبد العزيز مهدي الرواي، مرجع سابق، ص 163.

[4]– حنان علي ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 32– 33.

[5]– المرجع نفسه، ص 32.

*– أي منطقة آسيا ودول آسيا الوسطى.

وتأتي جملة مفاهيم لتشكيل سياسة خارجية تعيد تموضع روسيا الإتحادية اقليميا ودوليا وجعله فاعلا من فواعل النظام الدولي التي عرفت بمبدأ بوتين القائمة على :[1]

1- إعادة تكوين الأجهزة الأمنية والمؤسسات السيادية التي نخرتها البيروقراطية وإعادة إنعاش دور المؤسسة العسكرية كرافعة في إستعادة توازن السياسة الخارجية.

2- تعميق التوجه الأوراسي لروسيا في سياستها الخارجية وعدم التفريط عن مبادئها الجيوبولتيكية على مقاربة نظرية استمرار التاريخ.

3- الإهتمام على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب تكن روسيا طرفا فيه ورفض القبول والإستسلام بعالم تحكمه قوة قطبية واحدة.

4- العمل على إستعادة دور روسيا في آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، وعدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية شطب دور روسيا كدولة كبرى.

5- إستراتيجية اعادة نفوذ روسيا في الجمهوريات السوفياتية القديمة وردع تطويق حلف الناتو للإقتراب من تخومها الجيوبولتيكي.

6- عدم إسقاط السلاح النووي من استراتجيتنا كعقيدة أمنية أملتها الضرورة الإستراتيجية ومستجدات التهديدات الأمنية واستكمال تحسين و ضع روسيا في الساحة الدولية.

7- فرض واقع جديد في منطقة الشرق الأوسطي وفرض أهلية أجنداتها السياسية بإستغلال الأزمات التي تمر بها المنطقة على رأسها محاربة الإرهاب الدولي وفتح أسواق مع شراكائها.

هذه العوامل الأساسية كمسار استراتيجي ولّد تنامي الشعور القومي وإرجاع مجموعة رموز القدرة الرمزية للدولة *، والعمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل منفرد عن الأيديولوجية الغربية تكون فيه إرادة القيادة السياسية الجديدة هي وحدها من يحدد رسم السياسة الخارجية إلى مؤسسات الدولة، وهو ما أكد عليه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خطابه أمام البرلمان

[1]- وائل محمد إسماعيل، الإمبراطورية الأخيرة أفكار حول الهيمنة الأمريكية، ط1، شركة جار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016 ، ص ص 187- 188.

*- وفق النظرية الوظيفية لقبريال ألموند التي تحدد الوظائف الخمس للقدرات الأساسية للدولة من بينها القدرة الرمزية.

الروسي عام 2005 بالقول: "**إن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها ولن يتحدد وضعنا في العالم الحديث الا بمقدار نجاحنا وقوتنا**".[1]

إن خلل المعادلة الأمنية الدولية الذي استغلته روسيا هو انشغال الإدارة الأمريكية بعد 2001 الحرب على الإرهاب وتورطها في حروب أفغانستان والعراق، كمتغير دولي أتاح لها الفرصة ان تعيد تنشيط وتأهيل دور البنية الإقتصادية والسياسية المتمثلة في الترسانة الطاقوية التي تتربع عليها روسيا التي عززت في انعاش القدرة الإستراتيجية الشاملة للدولة مع دول الجوار [2]، والعمل أكثر على تحقيق إرادة سياسية على المدى القصير تقوم على وضع روسيا في الساحة الدولية، في مجال التقنية والتكنولوجية المعلوماتية تعزيز التكامل الإقتصادي أورو آسيوي عربي الذي يعد جوهر الفكر الإستراتيجي، وتشكيل شبكة من العلاقات مع دول المحيط الإقليمي مثل منظمة شنغهاي ودول البريكس،[3] إلى جانب اعادة تأهيل وتحديث القوة العسكرية عصريا التي أضحت دليلا جوهريا لإسترجاع الإحترام الدولي، وهو ما تأكد تحقيقه في تدخلها العسكري في الأزمة السورية كحتمية استراتيجية من خلال الصمود على ثوابتها الوطنية أمام الضغوطات الداخلية الذي عد بمثابة التعاهد الجديد للإرادة السياسية الخارجية الروسية، من خلال التكامل الإقتصادي والثقافي المتنوع مع دول اوراسيا الذي يعد جوهر الإستراتيجية الروسية الذي يعد احد اهم محددات السياسة الخارجية والدفاعية التي تسرّع في دمج روسيا وعودتها الى الأسواق العالمية الذي يمنحها نسقا دوليا وعمقا استراتيجيا افضل،[4] هذه العناصر العريضة تؤشر دور روسيا بعد تأهيل عافيتها داخليا واستعادة دور الدولة أوراسيا بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، بهذه التوجهات تؤكد الإستثمار البشري المحلي لتحديث روسيا وصناعة القوة الذاتية التي تتأهب لإكتساب دور متزايد في محيطها الإقليمي والدولي.

[1]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 33.

[2]– منير شفيق، مرجع سابق، ص ص 94–95.

[3]– حنان علي ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 33.

[4]– المرجع نفسه، ص 35.

ثانيا: رفض التصادم الإستراتيجي.

إن الإدراك السياسي التي استوعبته القيادة السياسية الروسية فرض عليها التخمين بمنطق المصالح العليا لروسيا أولا والمصالح الوطنية ثانيا، من خلال رفض قواعد مبارات اللعبة الصفرية مع الغرب والإلتزام بقواعد توازن المصالح ذإلى حين تعافي قدراتها الوطنية ترتقي إلى تحقيق التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، وذلك يتسنى نحو الإبتعاد مرحليا عن درجة التوتر الإقليمي والدولي، دون اسقاط التصادم العسكري إذا انتهك الأمن القومي وإسقاط كل أسباب المواجهة العسكرية واحلال مكانها دبلوماسية المشاركة الواسعة في التجمعات الدولية. [1] فروسيا من خلال الوظيفة الديبلوماسية الناعمة على عكس الأيديولوجية الإشتراكية السوفياتية، استطاعت كسب ثقة الدول الإقليمية والدولية حتى الحليفة للولايات المتحدة من تعزيز نموذ أشكال التفاعل الدولي ذو طبيعة التعاون بدلا من الصراع في جميع المستويات.

الذي يعزز رصيدها في التقارب والتأكيد على مبدأ التعاون مع شعوب العالم كافة، لأجل الحصول على قدر وافر من الإتفاقيات الإقتصادية وتعزيز الإقتصادي الخدماتي(السياحي)، ويعد الهدف الأمني الأساسي لروسيا هو مكافحة الإرهاب لتتوافق منهجيا مع الولايات المتحدة، ويعد احد الاهداف الإستراتيجية في السياسة الخارجية الروسية على اساس ان الجماعات المتطرفة تهديد فعلي تجاه أمنها القومي في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، [2] وتعد الإستراتيجية الحالية 2015 التي تبنتها وثيقة التخطيط الإستراتيجي الأساسية لصياغة تنفيذ السياسة العامة للدولة وصون مصالحها التي حدّدت المصالح القومية لروسيا الإتحادية والأولويات الإستراتيجية في المجالين الداخلي والخارجي التي تستند الى الترابط الغير قابل للكسر والرامية إلى تعزيز الأمن القومي الروسي.[3]

[1]– حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية زمن فلاديمير بوتين، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017، ص 2.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 2– 3.

[3] - Russian National Security Strategy , APPROVED by Russian Federation Presidential Edict 683 Dated 31 December 2015, [Signed] Russian Federation President vladimir Putin, p 2.

ثالثا: إستراتيجية تشكيل نظام متعدد الأقطاب.

إن مقاربة التاريخ ترشد إنتباهنا أن إنبثاق أي نظام دولي جديد يرتبط في الغالب بحوادث مفصلية تحمل في ملامحه القوى الصاعدة فيه، وعجلة التاريخ الإنساني تتهيىء دائما الإنتقال من عالم فوضوي إلى عالم آخر أكثر أمنا أو أكثر تجاذبا للمصالح والصراعات، وعودة روسيا الى مسرح التنافسات الدولية واكبه الصعود المتنامي للقوة الإقتصادية الصينية لتكون رافعة نحو بواعث لإنجاز عالم متعدد الإقطاب والإفلات من طوق هيمنة القطبية الأحادية التي تتربع عليه قواعد العولمة الأمريكية،[1] ويرى سمير أمين أن إعادة عالم متعدد الأقطاب يمثل الخيار الإستراتيجي الوحيد الذي يضمن احتمالية تعزيز أممية شعبية حديثة تجمع فرقاء شعوب العالم أي الغرب والشرق والجنوب، أي مشروع يتم من خلاله تمفصل مناطق العالم بشكل مرن يعطي مجالات للمارسات السياسية لكل بيئة إجتماعية تلائم احتياجاتها التنموية، القائمة على مبادئ انفتاح استقلالية ذاتية الدول الأخرى على أساس المواءمة بين الإعتماد المتبادل الذي يستوجب التكيف المتبادل محل الرؤية الأحادية الجوانب، وهذا يقتضي إخضاع العلاقات الخارجية لإحتياجات التنمية الداخلية بدلا من تكيف التنمية الداخلية لإحتياجات القوى المهيمنة عالميا.[2]

كما لم تؤثر التحديات السياسية الدولية التي لازمت روسيا عقدين على تأهيل توجهات سياستها الخارجية التي استوعبت التاريخ القريب* الذي افقدها مقعدها ودورها المركزي بعد الحرب الباردة، فروسيا تنظر بعمق الجيوبولتيك الى العالم نظرة التنافس على المصالح واحترام سيادة الدول والعمل الجماعي تحت مظلة القانون الدولي، وحتى يتأتى ذلك رسمت استراتيجية الرفض الحازم لعالم يحكمه قطب واحد وفق مقومات القوة العسكرية والإقتصادية التي تتمتع بها، بعد الإستقرار السياسي للتقليل من الهيمنة الأمريكية التي زادت من التوتر والحروب والفوضى العالمية والتدخل في سيادة الدول بمعايير ناعمة في استخدام الفعل المنفرد، فكانت بكورة التحولات في الفكر الإستراتيجي الروسي على يد رئيس الحكومة السابق يفغيني بريماكوف كمقاربة مصطلح "مبدأ تعدد الأقطاب" الذي يؤكد فيه: "**أن الوحدة الإستراتيجية للغرب آخذة في التفكك والإنحلال نتيجية انتهاء الحرب الباردة وأنه**

---

[1]– حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، العدد 42، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2009، ص 8.

[2]– سمير أمين، بعض قضايا المستقبل، تأملات حول تحديات العالم المعاصر، ط2، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار(ANEP)، الجزائر، 2003، ص ص 280– 281.

في حالة تحول الى مجموعة مراكز القوى المستقلة المتحركة بناء على توجهات جيوسياسية وأن العلاقات الدولية على الصعيد الكوني تتحدد بناء التفاعل بين عدد من العناصر الاساسية هي روسيا و اليابان وأوروبا والصين والولايات المتحدة الامريكية".[1] وتعد إخفاقات النظام الأوحد في العالم وما رافقه من حروب وكوارث وأزمات في عدة قضايا رافقت رغبة قوى صاعدة كروسيا والصين في إستعادة ما فقدته على الساحة الدولية واسترجاع دورها في مناطق نفوذها القديم الذي تواجدت فيه عبر تاريخها السياسي، وتعد تراكم الأخطاء الأمريكية في سياستها الخارجية الإمبريالية خاصة بعد إحتلال أفغانستان والعراق، من ممارسات غير قانونية وإستيعلاء على الشرعية الدولية واستخدام القوة العسكرية المفرطة، أفرزت استياء دولي عززت من أجواء عالم متعدد القطبية وفق ايديولوجية تقارب الحضارات.[2]

عرف مبدأ بوتين بعد انتخابات 2000 التركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب وأن مبادئ العلاقات الدولية لم تطيق الخضوع إلى سياسة الهيمنة الى قوة عظمى واحدة، والعمل على إستعادة دور روسيا في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، الذي يؤهلها على الساحة الدولية بشكل تدريجي وعدم السماح للدول الغربية تهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية وأن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في آسيا عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند كبوابة دولية، فالرؤية الروسية للنظام الدولي تهدف لتبني نظام دولي متعدد الأقطاب تكون فيه روسيا شريكا أساسيا فيه انطلاقا من استغلال مقوماتها كقوة كبرى سواء الجغرافية والثقافية والإقتصادية والعسكرية وتعمد الى تحقيق ذلك من خلال الدخول في تحالفات مع القوة غيرالغربية في آسيا والفضاء السوفياتي القديم وفي الشرق الأوسط، [3] فروسيا في سياستها الخارجية لم تستسلم لمقاربة أحادية المركز او التسليم بها بل ترمي الى تعزيز منظومة العلاقات الدولية أساسه التصور بأن عالمنا متعدد الأقطاب لا يمكن أن تهيمن فيه قوة مركزية واحدة فالسيادة المطلقة لايقصد بها الهيمنة العسكرية بل تعدد بناء النظام الدولي السياسي والإقتصادي والثقافي–الحضاري لكل دولة هي دعوة للتعدد، فالمتغيرات الدولية وازدياد تأثير وعي شعوب العالم وتوسع الحروب الغير مبررة ساهمت الى تمزيق سيناريو الهيمنة المطلقة بإبتهاج روسيا وحلفائها الى واقع دولي يسوده التنافس على

---

[1]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 35– 36.

[2]– حميد حمد السعدون، مرجع سابق، ص .4

*- أي بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي إثناء مرحلة الرئيس بوليس يلتسن من 1991 إلى 1999.

[3]– محمود خليفة جودة، مرجع سابق، ص ص 18– 19.

الأسواق الإقتصادية، ولقد دحضت فكرة القطبية الأحادية من خلال ما جاء في تقرير لمجلس الإستخبارات الوطني الامريكي المعنون برسم خريطة المستقبل تم وضع التنبؤات بخصوص التغيرات الجيوسياسية التي سيشهدها العالم حتى نهاية 2020 جاء فيه ما يلي "**سيسبب نهوض الصين والهند كلاعبين عالميين اساسين لأجل تغيير الصورة الجيوسياسية بشكل درامي وواضح..**"[1]

يبدو أن القرن الحادي والعشرين ستظهر فيه سيطرة آسيا بالتناغم مع رغبات روسيا التي دعت مرارا إلى إعادة بناء النظام الدولي وعصرنة آليته بأدوات جديدة كالمنظمات الإقتصادية مثل منظمة البريكس وشنغهاي وتقطيع أوصال الطوق عن حركيتها الإقليمية والدولية، وعملت على المواءمة بين اهدافها القومية وتحركاتها السياسية على الساحة الدولية من خلال وضع خطة استراتيجية وعقلانية تؤدي الى لعب دور الشراكة المتنوعة في جميع المستويات في اوروبا وآسيا وآسيا الوسطى والشرق الاوسط واحلال التقاطع مع الدول الرافضة للقطبية الأحادية على نحو يتناسب مع توجهات العالم الجديد، [2] فالسياسة الخارجية الروسية بعد الصحوة السياسية والشراكة الإستراتيجية مع آسيا في المجال الإقتصادي مع تدفق سيولة مداخيل صادرات السلاح من 7 مليار دولار في 2007 الى 15 مليار دولار في 2014 أهلتها في تنفيذ إرادتها بالوسائل أكثر نعومة مثل الآليات القانونية والدبلوماسية والتحالفية والفكرية وأنها لم تعد تقبل الإلتزام بسياسة قواعد العولمة.

هذا لا يجزم أن عالما متعدد الأقطاب ظهرت قيمه وقوته لكن إزدياد منسوب التحالفات الدولية والإقليمية مثل شنغهاي وتكتل البريكس والإتحاد الأوراسي وعجز الولايات المتحدة الأمريكية تطويق الدول المناوئة لسياستها من تهميش دورها في الساحة الدولية، مثل أزمة ,وكرانيا ومنافذ البحر الأسود وآسيا الوسطى وفشل دورها في إسقاط أوراق روسيا وإيران في الأزمة السورية امام التدخلات الروسية مع حلفائها، فروسيا تمتلك عوامل القدرة التي تؤهلها القيام بهذا الدور حاليا وفي المستقبل من ناحية تراجع الدور الوظيفي لحلفائها في الشرق الأوسط، حيث يدار الصراع السياسي مع الولايات المتحدة بالوسائل الضرورية المشروعة الدبلوماسية السياسية والعسكرية "بالوكالة" من خلال توظيف استراتيجية المشاغلة في البحر المتوسط عسكريا وفي اوراسيا احتواء جيوبولتيكيا التي يرمز لها انها قلب اوراسيا وجناحيها وتصدق عليها النظرية

[1]– بفجيني بريماكوف، العالم بدون روسيا؟ قصر النظر السياسي وعواقبه، ترجمة: عبدالله حسن، ط1، دار الفكر ، دمشق، 2010، ص 218.

[2]– عبد العزيز مهدي الرواي، مرجع سابق، ص ص 164– 165.

الأوراسية انها صاحبة المصداقية العالية وتقترب من قوس الأزمات وقوس الموارد الطبيعية النفط والغاز، كما أنها تشرف على معظم دول العالم وتستطيع تهديد اي دولة من حيث القرب الجغرافي إضافة إلى الإرث السياسي والإستراتيجي المتحقق لها يؤهلها أن تكون إحدى الأطراف الرئيسية على مستوى المسرح الدولي. [1] في ظل تتابع الشراكة الإستراتيجية في آسيا مع الصين والهند وتعزيز التقارب أكثر مع إيران في الجانب الإستراتيجي العسكري والأمني والإقتصادي مع إدراك تبيعات التصادمات السياسية والأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وعزز من ذلك كله تحقيق درجات متزايدة من الإستقلالية وهو وجود صانع قرار بقيادة فلاديمير بوتين الذي أعاد تنشيط أولويات السياسة الخارجية الروسية ومتحكم الى حد ما في ارادة نظرية استمرار التاريخ التي فقدها الإتحاد السوفياتي وتجديد ورقة النظرية السياسية الرابعة الجيوبولتيكية لألكسندر دوغين.[2]

تمكين روسيا استراتيجيا في ظل التغيير المتجدد حسب الفلسفة المتناغمة ليفغيني بريماكوف التي تحمل اصطلاح مبدأ تعدد الأقطاب والذي يؤكد ان الوحدة الإستراتيجية للغرب آخذة في التفكك والإنحلال وأن تحسين وضع روسيا الإستراتيجي واحباط المحاولات الأمريكية يجب استغلال التباين والخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين من أجل إعطاب كل محاولات التطويق والحد من الدور الجيوسياسي الذي تضطلع به الولايات المتحدة الامريكية مما يسمح العمل على توزيع مراكز النفوذ ويستتبع رسم خارطة جيوسياسية جديدة وانتقال ساحات التشابك الدولي بين الأقطاب الدولية مما يؤدي الى نشوء تكتلات وتحالفات دولية واقليمية ضمن منظومة عالمية جديدة تؤسس التكامل الإقتصادي والتعاون على المستوى الأمني.[3]

وهذه النبوءة اليفغينية ظهرت ملامحها في الأزمة الحادة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في اجتماع الدول السبع في ايطاليا 2017 والتصريحات المتتالية لدونالد ترامب في ابتزاز أكثر على أوروبا دفع مستحقات أمنها المشترك في الحلف الأطلسي وانسحاب امريكا من اتفاقية باريس للبيئة والتلاسن الالماني والفرنسي مع الرئيس دونالد ترامب حول إدارة الحلف الأطلسي مؤشر نحو تشظي القطبية المطلقة في العالم، ففي مفهوم السياسة الخارجية الروسية المعتمدة في 28 ايلول من

---

[1]– ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الاورآسيوي من الإقليمية الى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب، ط1، دار الفكر العربي، 2014، ص ص 41– 42.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 37– 38.

[3]– حنان علي ابراهيم الطائي، مرجع سابق، 35– 36.

عام 2000 تنص على :" **إن روسيا ستسعى لتشكيل نظام متعدد الأقطاب للعلاقات الدولية مما يعكس بشكل واف طبيعة الأوجه المتعددة للعالم المعاصر بما فيها من تنوع المصالح**".[1]

روسيا مدركة أكثر من غيرها المخاطر السياسية والأزمات الإقتصادية والتهديدات الأمنية المحيطة بها فمن القصور الإستراتيجي أن تقدم بعمل خارج حدودها السياسية دون وضع حسبان عقبات الولايات المتحدة الأمريكية بسبب المضايقة الدبلوماسية والسياسية والإقتصادية التي تحاول فرضها عليها الإدارة الأمريكية وأوروبا، فروسيا رغم المكانة التي احتلتها في سياستها الخارجية تبقى تواجهها تحديات كبرى وملفات معقدة على مستوى سياستها الخارجية فالتوتر الذي اكتنف العلاقات الروسية الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي بعد الحراك العربي في الأزمة السورية وملف الأزمة الأوكرانية وقضم منطقة القرم والتوتر المشحون بين روسيا والحلف الاطلسي ونشر الدرع الصاروخي الامريكي، [2] هذه التحديات الدولية ومخافة انفراط العقد الداخلي سرّعت الى تبني اجراءات حكومية جوابية مستعجلة وهو وضع استراتيجية تنموية متوسطة الأمد 2011 حتى 2020 لضمان استدامة رفاه الإقتصادي وترسيخ العقد الإجتماعي الروسي وتعزيز للإستقرار الداخلي والأمن القومي وتطوير دينامية الإقتصاد ببصيرة اجتثاث التهديدات التي تفرز آثار داخلية تؤثر في موقف روسيا في المجتمع الدولي وحتى لا تكون حائلا أمام الإستحقاقات التنموية والأهداف السياسية المرجوة في سياستها الخارجية، [3] فإستراتيجية الأمن القومي الروسي المعتمدة منذ 2008 تنص "**إن روسيا ستواصل السعي الى تعزيز مبادىء التعددية في الشؤون الدولية بما يسهم في تطوير هيكيلية العلاقات الدولية والتي سترتكز على اعترافات المجتمع الدولي بعدم تجزئة الأمن في العالم الحديث**"[4]

كما لم تمنع وثيقة الأمن القومي خيار اللجوء الى القوة العسكرية في جوار روسيا القريب كأساس لبروز سمات ايديولوجية مؤثرة في صياغة القرار الإستراتيجي الأمني، وتشير وثيقة الأمن القومي عام 2013 حق روسيا التدخل العسكري خارج حدودها السياسية لدرء التهديدات عن أمنها القومي فتصديق مجلس الدوما التدخل في سوريا عسكريا في 2015 قيمة مضافة على الإرادة السياسية الروسية التي تسعى إلى تثبيت قدمها ضد المضايقات الغربية المبنية على متغيرات البيئة

[1]– المرجع نفسه، ص 36.

[2]– أحمد سيد حسين، مرجع سابق، ص 23.

[3]– المرجع نفسه، ص 24.

[4]– طارق محمد الطائي، مرجع سابق، ص 140.

الإستراتيجية الدولية وهو خطوة نحو رؤية لطبيعة النظام الدولي القائم على ظهور مؤشراته في الأمم المتحدة ومحيطها الجيوسياسي ومنطقة الشرق الأوسط،[1] وهناك مقاربات ايديولوجية تعلو على سقف المفاهيم الأكادمية تقول ان روسيا تمتلك قيم ناعمة ثقافية هي أنبل وأكثر حكمة نحو دول العالم التي تمتاز بقناعة عالم جديد يقوده التنافس بدل الحروب والسيطرة، إذ يؤكد جوزيف أس. ناي مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق بقوله: "**إن روسيا حاليا صحيح إنها قليلة الفعالية لكنها تؤثر في توازن العالم بسبب قوتها النووية المترسبة ورأس مالها البشري الضخم ومساراتها في التكنولوجيا الفضاء وموقعها في كل من أوروبا وآسيا** ."[2] كما تضفي المقاربات الجيوبولتيكية على إعادة بعث النفوذ الروسي بشراكة حلفائها في منطقة أوراسيا والشرق الأوسط في ظل الحراك الجيوستراتيجي القائم على تاهيل سيطرة المفاهيم الماكندرية ونيكولاس سبيكمان من جديد الذي يتفق معظم الجيوبولتيكيون أن روسيا هي رأس حربة فيه من خلال موقعها الجيوسياسي الهام والحساس.

هذه المقاربات يفسرها وزير الدفاع الأمريكي روبرت غايتس في 2/8/ 2007 امام الكونغرس في عرضه ميزانية البنتغون العسكرية لعام 2008 أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر ان روسيا والصين تمثلان تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية في ظل تعزيز برامجهم بالغة التطور للتحديث العسكري هذا التصريح العسكري تلعب على أثره روسيا في ترسيخ معادلة التكامل الإستراتيجي كأقطاب العالم الجديد الغرض منه جعل النظام العالمي نظاما متعدد الأطراف، وذهب القائد العام للأسطول الحربي الأدميرال فلاديمير ماسورين: "أن الوجود العسكري الروسي سيتسع في منطقة البحر الأسود والبحر المتوسط لمواجهة المتغيرات المتصارعة في العالم... [3] لكن التصلب في سياسة رفض القطبية الأحادية لا يعني عدم التعاون مع الإدارة الأمريكية في القضايا الأمنية المصيرية التي تهدد السلم والأمن الدوليين كالحد من التسلح وتهديدات انتشار السلاح النووي وتهديدات مكافحة الإرهاب العابر للحدود وانزلاقات الأمن الانساني، هذه الرؤية الإستراتيجية يؤكدها المارشال "ايغور سيبرغييف" وزير الدفاع الروسي الأسبق بقوله: " **عند تقويمنا الموقف الجيوستراتيجي في العالم سنصل الى نتيجة مفادها اننا على أعتاب القرن الواحد والعشرين قد خلصنا العالم أجمع والمجتمع الإنساني من حمل ثقيل... وقد حل محل الإستقطاب الثنائي مرحلة انتقالية بإتجاه نظام عالمي متعدد الأقطاب يتألف من عناصر مختلفة سياسية واقتصادية وثقافية سواء في الدول او الأمم وستقود هذه العملية**

[1] –Volodymyr Gorbouline, Op.cit, P 26.

[2]– وائل محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ص 184– 185.

[3]– تامر ابراهيم هاشم، مرجع سابق، ص 215.

إلى ربط أقرب للمصالح... "[1] فروسيا بهذا التحرك المتسم بالتمايز المتزايد هو تحدي مرفق بالمرونة الدبلوماسية والتصلب لوقف شأفة المخاطر الأطلسية والإستفزازات على حدودها الجغرافيا وابقاء مساحة أمامن لمصالحها القومية ومصالح حلفائها من الهيمنة العالمية والإرهاب الدولي، فروسيا كقناعة سياسية تسعى إلى كبح التهديدات الخارجية الغربية، فالتدخل العسكري الروسي في جورجيا وأوكرانيا وسوريا وتحويل الأساطيل العسكرية نحو المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط كلها توحي بأن العالم ينبلج نحو التغيرات في المفاهيم الدولية وعلى اساس هذا التصور صرح نيقولاي بتروشيف مدير جهاز الامن الروسي "أن روسيا تعود تدريجيا للوضع الأمني والعسكري التي كانت عليه في زمن الإتحاد السوفياتي"، وهذا يثبت المقولة التي يتداولها المختصين بالشأن الروسي "بأن السياسة الخارجية الروسية تحمل معالم ثورة صامتة"[2].

المطلب الثالث : العقيدة العسكرية والأمن القومي الروسي.

ليس من السهل الإقتراب من مفهوم مصطلح العقيدة العسكرية التي تتغير بتغير المصالح والتهديدات الذي يتطلب المعرفة العميقة لعناصره الأمنية، حتى نضمن الوصول إلى مقاربة نبني عليها هيكل أمني يعزز من سلامة الأمن القومي للدولة، كونه يمتد عموديا من أعلى التنظيمات في الدولة إلى أدنى المستويات العسكرية في مستوياته الإستراتيجية والعملياتية والتعبوية بأشكالها الأساسية والبيئية والتنظيمية، خاصة ونحن نريد إسقاطه على دولة مثل روسيا صندوق أسود مليىء بالألغاز والغموض كما وصفه ونسون تشرشل، فالعقيدة العسكرية حسب العلم العسكري هي مجموعة من القيم والمبادىء الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب لتحدد بناء واستخدمات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية.[3]

اي هي منظومة المفاهيم العسكرية والسياسية التي تتبناها الدولة لتحييد التهديدات المحتملة وغير المحتملة لضمان الأمن والتنمية المستدامة لدى الفرد والمجتمع المدني ومؤسسات الدولة، وجوهرها يقوم على إرادة سياسة الدولة في مجال استراتيجية الدفاع والردع في ظل القلق من

---

[1]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص ص 234– 235.

[2]– حنان علي ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 38.

[3]– عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب الروسي العسكري بين الماضي و الحاضر، مجلة دراسات دولية، العدد 56، جامعة بغداد، سنة 2013، ص 6.

تواجد التهديدات الداخلية والخارجية الغربية، كما تلعب التطورات السياسية والإقتصادية والإيديولوجية والجغرافية السياسية دورا مهما في تحديد معالم العقيدة العسكرية للدولة من حيث توظيف نوعية القوة التي يتم تشغيلها ضد العدو المفترض، وقد اعتمدت شواهد العمليات الميدانية إلى تصديق الرئيس بوتين في بداية الأمر على العقيدة العسكرية الروسية قبل تغييرها وتطويرها بعد أزمة القرم التي تعطي لروسيا الحق في استخدام اسلحتها النووية ضد اي اعتداء كبير عليها سواء بالأسلحة التقليدية او بالأسلحة النووية بسبب تقليص القوات النظامية الضخمة في الجيش الروسي.[1]

تتبع أهمية صياغة عسكرية جديدة في روسيا الإتحادية كون ان القيادة العسكرية الروسية جابهت عقب تفكك الإتحاد السوفياتي احتياجا ملحا لإعادة بناء وتنظيم المؤسسة العسكرية، حيث ركزت عملية صياغة العقيدة العسكرية الروسية على مجموعة القضايا ذات الأولوية في الفكر الإستراتيجي العسكري، تتمثل في احتواء العدوان وإبقاء الأسلحة النووية ضمن العقيدة الامنية لروسيا الجديدة وفق جدول الأولويات، والإعداد لمواجهة الحروب المحلية والإقليمية والإهتمام في ادخال ثورة التكنولوجية العسكرية ثم التركيز على قضايا الإنتشار الإستراتيجي غير المكلف دون التوسع العالمي،[2] وبهذا تكون روسيا قد استكملت مبدئيا العقد الضائع في عقد الفوضى السياسية ورسمت حدودها الجيوسياسية وأهدافها في إطار عقيدة سياسية واقتصادية خارجية وامنية وعسكرية ببعد قومي متجدد وتحديد الوسائل اللازمة لبلوغها، فروسيا في فترات معينة وظّفت إرادة التدخل العسكري مستغلة تراجع الدور الأمريكي في الساحة الدولية لأمن مصالحها التي يجب أن يعترف بها الغرب، وهي بذلك تشي بأنها غير ملزمة بقواعد العولمة وغير خاضعة للإرادة الامريكية أو الرهان على المساعدات الإقتصادية أو التقارب مع حلف الناتو، [3] فمن منطلق التحديات شهدت الترسانة العسكرية الروسية بعد 2008 اهتماما وطفرة متزايدة بما يتناسب مع الواقع الإستراتيجي المستجد على ضوء ما يراه واضعو سياسة الأمن القومي الروسي والمصالح القومية التي تتضمن الرد على الأخطار السياسية والعسكرية التي تتهدد الإتحاد الفيدرالي الروسي على رأسها أمن الطاقة

[1]– تامر ابراهيم عبده هاشم، مرجع سابق، ص 215.

[2]– سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 48–49.

[3]– كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 58.

والجيوبولتيك، كما تفوض الوثيقة القيام بعمليات نوعية واستراتيجية انفرادية مثلما جرى التدخل العسكري في قضم منطقة القرم أو متعددة ضد تهديدات عدو مفترض التدخل العسكري بالإشتراك مع حليفها الإيراني في الأزمة السورية.[1]

ترسخ لدى صنّاع العقيدة الروسية الإدراك أن العالم مقبل على تغييرات جوهرية في النهج السياسي للنظام الدولي تحاول أن تكون روسيا وحلفائها طرف فيه وتأخذ العقيدة العسكرية وفق الأحكام الأساسية الواردة في العقيدة العسكرية الروسية الصادرة عام 2000 تشخيص حقيقة فحواها أن روسيا انحدرت من رتبتها وتضاءلت قدراتها ورأت أنها متخلفة عن الدول المتقدمة لكنها أكدت أن العقيدة المعمول بها دوليا تختزل في عدّة قوى منها القوة الإقتصادية المتمثلة في الطاقة والقوة العلمية والجيوبولتيكية، وأن الوثيقة زرعت الثقة لدي صناع القرار في موسكو ان روسيا لديها قدرات قوة نووية تخلق شروط تأمين الأمن القومي الروسي في القرن الحادي والعشرين، وتعززت عقيدة الأمن القومي إيجابية التعامل مع كبرى المؤسسات الإقتصادية الدولية، واعادة تخصيص الموارد المتاحة إلى تحديث القدرة العسكرية بإستراتيجية متوسطة المدى وفق التطور الإقتصادي والإجتماعي والأحكام الواردة في مفهوم السياسة الخارجية لعام 2008.[2]

هذه المفاهيم العريضة سواء كانت جزئية أو كبيرة كلها تصب تحت مجهر العقيدة العسكرية بشكل عام للدلالة على المستوى الإستراتيجي وأن التفكير في صياغة السلم المدني والمؤسساتي يتطلب للدولة الإستعداد الى الحرب، وفي 24 كانون الثاني 2000 صدرت وثيقة موقعة من فلاديمير بوتين تتضمن مفهوم الأمن القومي في روسيا الإتحادية لأجل ضمان الأمن للمجتمع داخليا وخارجيا، حيث أشارت الى سعي الولايات المتحدة تجريد روسيا من القوة التي ورثتها من الإتحاد السوفياتي، واضعافها سياسيا واقتصاديا وعسكريا وحتى ثقافيا ودورها في العالم، وإنشاء مجال حيوي أطلسي على منطقة البحر الأسود وما وراء القوقاز وآسيا الوسطى، [3] لكن مدركات التدخل العسكري الروسي في جورجيا واوكرانيا أدركت خلل المعادلة الأمنية فأعادت النظر في عقيدتها

[1]– بيرت تشايمان، العقيدة العسكرية دليل مرجعي، ترجمة: طلعت الشايب، دار الكتب المصرية، 2014، ص ص 140– 141.

[2]– كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الأسيوية ما بعد الحرب الباردة، ط بلا، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 64– 67.

[3]– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 55.

العسكرية من خلال التحولات الجديدة الى تبني وثيقة جديدة في بناء استراتيجية ردعية جديدة مرتبة تحت رقم 607 تستند الى الوثيقة السابقة، مما يؤشر أن معادلة مبدأ الردع النووي التي اعتمدت في الحقبة السوفياتية لم تسقط من الحسابات الإستراتيجية الروسية للأوضاع الإستثنائية، التي جاءت لملىء الفراغ الجيوبولتيكي والجيوستراتيجي الذي خلفه الإتحاد السوفياتي و يهدد روسيا في فضائها الجغرافي السابق،[1] وتدرك القيادة السياسية الروسية ان إصلاح المؤسسة العسكرية يلعب دورا محوريا في طموحات روسيا العظمى، من خلال تطوير القوات المسلحة الحديثة بالأجيال الجديدة على ثلاث مجالات حيوية:[2]

1- في الهيكل التظيمي والخبراء الأكفاء.

2- تجديد سياسة التسلح.

3- إدخال الثورة التكنولوجية المتطورة واعادة هيكلة الجيش نحو الإحترافية، فبدونها لم تعد روسيا على قدم احتواء الأخطار الامريكية الاطلسية في الصراعات الحديثة.

إن التوجهات الإستراتيجية الشاملة لروسيا الإتحادية تكشّفت بعد التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا عن افاق إستراتيجيتها وعقيدتها العسكرية المستقبلية في أعقاب العقوبات الإقتصادية وإصرار الولايات المتحدة على توسع الحلف الأطلسي شرقا، وتعزيز مواقع منظومة الدرع الصاروخي الى ضرورة إنضاج وثيقة عقيدة عسكرية التي أصبحت تسترشد بها القيادة السياسية في البيئة الدولية الجديدة، عكس وثيقة العقيدة العسكرية لعام 1997 و2000 والتي كشف عنها عنها فلاديمير بوتين في اجتماع قيادات المؤسسة الصناعية العسكرية الروسية عن أفاق استراتيجية روسيا للمرحلة المقبلة التي تمتد من 2016- 2025 التي تنص على إمكانية إعادة النظر في احكام العقيدة العسكرية وادخال عليها تغيرات وتعديلات والإضافة بما يتناسب أخطار الأمن القومي الروسي تضع على صدارة التهديدات الولايات المتحدة والحلف الأطلسي، [3] كما تعتبر العقيدة العسكرية الروسية الجديدة 2010- 2020 اجابة صريحة عن كل التساؤلات ورفع الغموض حول حجم ودور روسيا الإتحادية في ضوء التطورات الإقليمية والدولية المحيطة بروسيا على مدى عشر

[1]- المرجع نفسه، ص 56.

[2] - Jonas Grätz, La réforme Militaire russe : Progrès et difficultés, Politique du sécurité : analyses de Center for Security Studies(CSS), ETH Zurich, N° 152, Avril 2014, p. 1.

[3]- محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص 139.

سنوات القادمة،[1] وجاءت صياغتها من إدراك مضامينها أن روسيا محاطة بإنكشاف أمني خطير تقوم على تعزيز استراتيجيتها العسكرية في احتواء التهديدات الأطلسية الجديدة خاصة بعد وضع قواعدها العسكرية في آسيا الوسطى بحجة مكافحة الإرهاب، حيث اعتقد الكسندر دوغين أن العقيدة العسكرية الروسية تتميز بعنصين مكملين لها منها توجه القيادة السياسية والذي يمكن أن يتغير العوامل السياسية داخليا وخارجيا أي تقييم الثوابت الجيوبيولتيكية، أما العنصر الثاني فهو المعنى القاري للقوات المسلحة الروسية إلى إعتبار أن العدو الدائم والرئيسي على أمن روسيا هو الحلف الأطلسي.[2]

وكرد فعل حظيت عقيدة وزارة الدفاع الروسية بقرار فلاديمير بوتين إلى مواجهة كل المشكلات والرد على تهديدات الولايات المتحدة الامريكية بتأكيد إلتزام روسيا بتحويل ترسانتها العسكرية إلى قوات قادرة على التصدي للأخطار المعادية بخسائر أقل ومستوى اكثر كفاءة، [3] في فضائها الخلفي في الدوائر السياسية والإقتصادية والعسكرية وبعدها الإستراتجي في منطقة الشرق الأوسط، إذ يؤكد يفغيني فولك Yevgeny Volk أن العقيدة الجديدة ماهي اإا إمتداد للنمط السوفياتي الذي ينظر إلى الغرب بإعتباره كيانا معاديا ويعمل دائما للإضرار بالمصالح الوطنية الروسية، فالغرب إعتاد إثارة القلاقل والفوضى وشيطنة روسيا كإستراتيجية إبقاء استمرار الإستنزاف أكثر على قوتها العسكرية وطاقتها الوطنية مما يدفع كل مرة إحداث افكار ومفاهيم جديدة للعقيدة العسكرية الروسية، إذ يؤكد الجينرال "تيخوميرنوف" قائد منطقة الأورال العسكرية سابقا: " **إن نجاح العمليات العسكرية الروسية في القوقاز لا يتطابق مع مصالح أولئك الذين يرون في روسيا تهديدا لتأكيد مصالحهم الإستراتيجية في المنطقة... وتدمير موقع روسيا في المنطقة الأوراسية..** "[4] وقد حددت العقيدة العسكرية الروسية المتواترة من تسعينيات القرن الماضي إلتزاماتها الوطنية للمؤسسة العسكرية على التعامل مع التهديدات الطارئة ضد الأخطار الأمنية والعسكرية والإقتصادية التي تمس المصالح القومية لروسيا، وقد تعرضت الى منظومة من الإعتقادات التي تتبناها الدولة حيث أشارت أن الخطر المحدق الذي يهدد أمن كيان الدولة الروسية خارجيا هو الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي حسب وثيقة الأمن القومي 2014، فالثورة التكن– معلوماتية في مجال التسلح احدثت تغييرا ملحوظا في النظرية العسكرية ولم

[1]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 169.

[2]– الكسندر دوغين، مرجع سابق، ص ص 344– 345.

[3]– بيرت تشايمان، مرجع سابق، ص 1425.

[4]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص ص 119– 131.

تكن العقيدة العسكرية بعيدة عن تأثيرها، فإهتمامات القيادة العسكرية الروسية في ظل الثورة العسكرية قامت على ضرورة بناء فكر عسكري سوقي وتعبوي قادر على استعاب ما أفرزته الثورة التكنو– معلوماتية في مجال العسكري التسلحي تقوم على تجهيز القوة العسكرية تتمتع بجاهزية قتالية على مواجهة انماط التهديدات وتأمين وسائل الإنتشار السريع برا وبحرا سواء ضمن حدودها الجغرافية او في منطقة الشرق الاوسط.[1]

– المخاطر الخارجية التي تهدد روسيا.

إن تخلي فلاديمير بوتين عن بعض ما جاء في وثيقة الأمن القومي عام 1993 و1997 في الحقبة السابقة ومصادقته على وثيقة العقيدة العسكرية التي أدخل عليها تعديلات واضافات تتماشا مع تهديدات الواقع الدولي، مؤشر جديد في إعادة هيكلة الدولة السياسية والعسكرية القومية برؤى استراتيجية جديدة حول مذهب عسكري قادر على صون الأمن القومي الروسي، أملته عليه المضايقات السياسية الغربية وتهديداتها الخارجية التي أفصحت عن إرادتها 2008 بالتدخل العسكري الروسي في جورجيا وإحداث الطوق على خطوط الأنابيب الغاز التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تمريرها خارج الجغرافية الروسية الذي يهدف الى عزل روسيا والتاثير على امداداتها الإقتصادية كأمن قومي لها واجتهادها لإخراجها من لعبة الشطرنج الإستراتيجية في أوراسيا، وعززت من أهميتها ودورها وثيقة الأمن القومي عام 2010، التي بنيت على المخاطر الأمنية التالية:[2]

1– التدخلات العسكرية للحلف الأطلسي خارج اطار الشرعية الدولية ودون تفويض من مجلس الأمن، وتمركزه في المجال الحيوي لروسيا وفرض القواعد العسكرية بالقرب من تخوم الحدود الروسية.

2– قيام الحلف الأطلسي بنشر منظومة الدرع الصاروخي في بولندا وتشيكيا قرأته روسيا تهديدا خطيرا لأمنها القومي، وفقدان القدرة على هامش حركة صواريخها الإستراتيجية وإخلال بالتوازن الإستراتيجي العالمي وهذا يؤشر على بقاء معادلة اللعبة الصفرية قائمة.

[1]– عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الإستراتيجية، مرجع سابق، ص ص 319– 320.

[2]– عمار حميد ياسين، مرجع سابق، ص ص 27– 36.

3- انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الإتفاقية الحد من الأسلحة النووية قصيرة المدى وتملصها من عدة اتفاقيات امنية مع روسيا بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي.

4- سعي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين إلى تبني استراتيجية اسقاط الأنظمة الشرعية الموالية لروسيا بشيطنة الثورات الملونة أو الإنقلابات الناعمة وخلق مجال التوتر لأجل التدخل.

بتجاوز الولايات المتحدة الخطوط الحمراء تولت العقيدة العسكرية الروسية التي باتت تنظر بالأساس حسب فلاديمير بوتين أن الدوائر الإمبريالية الغربية تجاهر بقبح متعمد الى تطويق روسيا، من خلال تحشيد حلف الناتو قواه العسكرية ونشر الأسلحة الإستراتيجية في أوروبا الشرقية ومشاركة الإنقلاب السياسي في أوكرانيا، فطبيعة الإهتمامات الأمنية الروسية أخذت بالتحول من العالمية الى الإقليمية في العديد من مظاهرها حيث صاغت عقيدتها العسكرية بما يتوائم وطبيعة مصادر التهديد والأعداء القائمين والمحتملين.[1]

الولايات المتحجدة وحلفاؤها يتعمد شيطنة القلاقل والفوضى كإستراتيجية تأزيم الوضع الجيوسياسي واستمرار استنزاف قدرة الدولة الروسية جغرافيا وأمنيا واقتصاديا، مما استوجب ردود فعلية في تعزيز عقيدة عسكرية جديدة في 25 ديسمبر 2014 وضرورة تحديث الو ثائق الأساسية التي تهدف الى صياغة استراتيجية الأمن القومي على وجه الإستعجال، حيث أكد منسق إدارة المفتشين في وزارة الدفاع الروسية يوري يعقوبوف أن تعديلات العقيدة العسكرية الروسية تؤكد فيه ان الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي هم الخطر المحتمل على الأمن القومي لروسيا مما سينعكس سلبا على وقف التعاون والتنسيق العسكري والأمني مع الحلف التي جاءت كرد فعل على التوسع الأطلسي وبناء على العوامل الجيوسياسية والتوجهات الإستراتيجية لعقيدة الأمن القومي الروسي وتأكيد أفق المكانة الدولية بعقيدة تحقيق التوازن الإستراتيجي ،[2]وبعد عام واحد تقريبا وقع الرئيس بوتين استراتيجية الأمن القومي الجديدة سميت ب "الوثيقة الأساسية للتخطيط الاستراتيجي في تحديد المصالح الوطنية والأولويات الاستراتيجية الوطنية للاتحاد الروسي، وكذلك الأهداف والتدابير على الصعيدين المحلي والخارجي التي تهدف إلى تعزيز الأمن القومي وضمان التنمية

[1]- عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الإستراتيجية، مرجع سابق، ص 316.

[2]- كمال مساعد، عقيدة عسكرية روسية جديدة: الناتو والولايات المتحدة الأمريكية أعداء، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 2419، سنة 2014، ص 10.

المستدامة للبلد في منظور طويل الأجل[1] وتطوير الترسانة النووية وتحديث القدرات العسكرية التقليدية والإستراتيجية وتطوير القدرات العسكرية بأحدث التكنولوجيات الثورة العسكرية ومحاولة تقوية حلفائها بأحدث المعدات العسكرية الحديثة على رأسها الصين في آسيا وإيران في الشرق الأوسط وتدعيم حليفها سوريا للإبقاء على التوازن الإستراتيجي العالمي مع الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط ولأجل تأمين هدفين:[2]

أولا: تحقيق الردع الفعال الذي يوفر ضمانات كافية إلى حد إعتراف الدول الغربية بحق سلامة المصالح الحيوية والإستراتيجية والأمن القومي للدولة الروسية.

ثانيا: إذا فشلت وسائل الردع عن تأمين الأمن القومي فإن القوة العسكرية بشقيها التقليدي والإستراتيجي عليها وفق وثيقة الأمن القومي 2008 و2010 و2014 تجيز حق خوض الحروب خارج الحدود السياسية لأجل سلامة الأمن الوجودي للدولة وهذا ما تأكد فعليا على الجغرافيا السورية التي أخذت بعدا دوليا ذو هواجس أمنية خطيرة على السلم والأمن الدوليين في العالم.[3]

المبحث الثاني : الطاقة وأبعادها في الإستراتيجية الروسية.

لا تزال الطاقة من الإهتمامات والأولويات الإقتصادية والسياسية وأمن قومي التي تؤسس عليه رهاناتها الدول الكبرى وعلى رأسها روسيا الإتحادية، كونها اصبحت المصدر الاساسي في تحريك القوة العسكرية على الدوام لأجل تحقيق وتأمين تنمية اقتصادية شاملة وتلبي حاجيات الدول الكبرى في العالم في ظل التسابق المحموم على الأسواق العالمية كمتغير يحكم العلاقات الدولية، وأمن الطاقة يبقي الوضع الدولي يستمر على السلام العالمي أو تثار الحروب من أجل السيطرة على مصادرالثروات الطبيعية كما هو حاصل في منطقة القوقاز والشرق الأوسط بقصد إرتقاء روسيا كقوة عظمى على حبل لعبة الطاقة لأجل ترسيم الملامح الجوهرية لعصر روسيا الجديدة.

إن الألفية الثالثة صادفت وصول قيادة قومية براغماتية رسمت تغيرات سياسية وتحولات استراتيجية في السلوك السياسي الروسي الجديد وانتشلت عقيدة الطاقة في العلاقات الدولية حيث صدرت في عام 2000 وثيقة استراتيجية الطاقة على المدى البعيد حتى 2020، ثم تبعتها وثيقة

[1]- Isabelle FACON, Russia's national security strategy and military doctrine and implications for the EU, Subcommittee on Security and Defense in the European Parliament, Belgium, February 2017, , P 6.

[2]–عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الإستراتيجية، مرجع سابق، ص 320.

[3] - volodymyr Gorbouline, Op, cit , p 26.

أخرى في سبتمبر 2003 وكلاهما أكد على دور الطاقة في السياسة الخارجية الروسية حيث تعززت بصورة صارخة في إدارة بوتين، [1] إنحصرت التوجهات الإستراتيجية لفلاديمير بوتين بعد سنة 2000 في كيفية تبوؤ روسيا مقعدها الجديد ضمن رؤيا سياسية ببعد اقتصادي يعيد لها دورها الإستراتيجي يكفل لها تخطي العزلة والتهميش والركود، حيث نشرت وزارة التنمية الإقتصادية الروسية عام 2007 مفاهيم استراتيجية التنمية الإقتصادية طويلة الامد بحلول 2020 الى وضع دولة قيادية في الإقتصاد العالمي وبلوغ روسيا معايير الرخاء في البلدان المتطورة، [2] فكانت اولى مراحل تشييد القوة الروسية في أهمية الطاقة وبعدها الإستراتيجي في صادرات روسيا يأهلها الى منزلة القوة العظمى والتحكم في صادرات أسواق العالم.

وفي عرضه أطروحة الدكتوراه 1999 عقد فلاديمير بوتين أهمية الطاقة ودورها في سياسة روسيا واعتبر أنها توازي بأهميتها الترسانة العسكرية، [3] ولأجل ضمان ذلك كان لزاما تخليص الشركات العملاقة النفطية من أيدي الزمرة الرأسمالية التي تربعت على أختامها لمصالح الدول الغربية، وفي منتصف 2003 شرع فلاديمير بوتين الى احكام القبضة على الشركات الطاقوية الكبرى وعلى رأسها غاز بروم وعلى معظم الشركات الطاقوية المنتجة وعلى انابيب النقل، ومن أجل إشراف الدولة على القطاع وتحسين أدائه وإبقاء سياسة الإغراء للإستثمارات الأجنبية مع تزامن ارتفاع أسعارهما في السوق العالمي، الذي انعكس إيجابا على السياسة الخارجية الروسية بالتوجه نحو تعزيز الشراكة مع الصين والهند لتطوير قدراتها الذاتية، وبناء الشراكة مع اوروبا لما تمثله من وزن جيوسياسي وعمق استراتيجي بالنسبة لروسيا رغم التباين السياسي الحاد في القضايا الأمنية كإستراتيجية لإنعاش حركية اقتصادها واندماجها في مصف الدول الكبرى، [4] ثم التوجه بالشراكة في مجال الطاقة النووية الى منطقة الشرق الأوسط خاصة مع ايران لثقلها الإستراتيجي ودورها المحوري في منطقة يسعر فيها التنافس والصراع الدولي حول مستقبل الطاقة ومستقبل الجيوبولتيك ويحدد فيها القرار الدولي.

---

[1]– كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الأسيوية ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 442.

[2]– يفجيني بريماكوف، مرجع سابق، ص 113.

[3]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 199.

[4]– كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الأسيوية ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 450.

المطلب الأول : الشراكة الإستراتيجية الروسية في آسيا.

أعتبرت الإنتكاسة والركود التي عصفت بالبنية الإقتصادية الروسية في العقد المنفرط بعد توطيد رهانها اتجاه الدول الغربية الرأسمالية، على مساعدتها في تنشيط عجلة إقتصادها ومؤسساتها من جديد على أساس تحديثها بالوسائل والتقنيات التكنولوجية العصرية المتطورة، لكن إفلاس توجهاتها الخاطئة اتجاه الغرب ادركت روسيا بعد تحديد الخارطة الدولية، لمركزها أمام القوى الصاعدة والتي تمتلك الإمكانيات الإقتصادية والجيوسياسية والإستراتيجية، يعزز من رصيد روسيا والتوافق معها بمشروع التعاون ضد الهيمنة الغربية ومنافس مشترك يهدد مصالحهم فوقع اختيار روسيا اولا على الساحة الأسيوية وثانيا كون ان روسيا قوة غنية بالموارد الطقاوية عالميا.[1]

تعزز الإجماع لدى جماعة النخب داخل روسيا على نطاق بعض أساسيات الإندماج المتدرج الذي اشتمل على بعض المبادئ وهو الإستفادة القصوى من الإندماج في الإقتصاد العالمي لغرض عصرنة مؤسسات روسيا الحديثة وتحسين صورتها دوليا وخلق ظروف أكثر ملاءمة لجلب الإستثمار الأجنبي وسعي النفوذ الروسي إلى خلق بيئة جغرافية ليس فقط أوراسيا ولكن التمدد بثقافة سياسية ناعمة في الشرق الأوسط، [2] إن الإستراتيجية الروسية الشرق آسيوية بالمعنى الواسع كمرحلة أواية عملت على البحث عن صيغ مناسبة للعلاقات مع الدول الكبرى في منطقة آسيا والمحيط الهادي، والمرحلة الثانية جذب التكنولوجية المتطورة والإستثمارات الى المجمع الإقتصادي في روسيا، والمرحلة الثالثة هي مصالح روسيا الجيوسياسية التي تعتمد الى العوامل الموضوعية والطاقة على رأسها،[3] التي سترفع من رصيدها الإقتصادي وفرصة دبلوماسية يتسع مجالها ليشمل معظم دول آسيا واوروبا ودول العالم واخراجها من عنق الأزمة التي تجتاحها والتخفيف من وطأتها والتقليل من تبيعاتها، كما جاء تنصيب فلاديمير بوتين في العهدة الثانية 2005 تغيير مسار العملة الإقتصادية والتوجه نحو شرق آسيا كبديل لإنعاش حركية اقتصادها التي تمثل أحد مراكز الثقل العالمي اقتصاديا وجيوسياسيا واستراتيجيا، وهي تحتضن أبرز القوى الصاعدة في العالم الصين واليابان والهند خاصة وأن الصين مرشح أن يعتلي الريادة العالمية في 2025 كأقوى اقتصاد عالمي.

---

[1]– ماهر بن ابراهيم القصير، مرجع سابق، ص 93.

[2] - Ekaterina Stepanova, The SyriaCrisis and the Making of russia's Foreign Policy, PONARS Eurasia Policy Memo, N° 199, June 2012, p 2.

[3]– س.غ لوزيانين، مرجع سابق، ص ص 313– 315.

- لمحة عن واقع مصادر الطاقة في روسيا.

تعتبر روسيا الإتحادية من الدول القليلة في العالم التي تتربع على التنوع في الثروات الطبيعية "الطاقة" بأنواعها كقيمة حيوية في قدراتها القومية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فإقتصاديا تعد روسيا سابع اقتصاد في العالم، وبتحديد مواردها الإحتياطية الإستراتيجية من النفط والغاز والفحم تمتلك روسيا أكبر احتياط عالمي من الغاز الطبيعي يقدر 23.4% وهو احتياط يفوق ما هو موجود لدى الدول شمال ووسط وجنوب أمريكا وأوروبا وآسيا، أما فيما يخص النفط فهي ثاني أكبر منتج له في العالم، وثامن احتياط عالمي قدر 6.3% مقارنة بنفط الشرق الأوسط، وفيما يتعلق بإنتاج الفحم تأتي في المرتبة الثانية من حيث الإحتياط العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر وفق تقديرات الوكلات الدولية ثلثي الصادرات الروسية من الغاز والفحم، ويشكل قطاع الطاقة نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي حيث تغطي شركة غاز بروم وحدها 10%، وفي مجال الكهرباء تحتل المرتبة الرابعة عالميا بقدرة انتاج قدرها 17.7 بليون كيلوات/ساعة، وتنتج ما يقارب 10% من الإنتاج العالمي من الأورانيوم، إلى جانب هذه القيمة الإستراتيجية من حيث الإنتاج والإحتياط فإنها تسيطر تقريبا على معظم خطوط نقل الطاقة سواء إقليميا أو دوليا.[1]

من خلال هذا المعطى الحيوي من الإمكانيات الإقتصادية تعززت الرؤية الإستراتيجية لروسيا أكثر في تحديد الخارطة الإقليمية والدولية وتمهيدا على تطبيع الشراكة الإستراتيجية في شرق آسيا كبوابة نحو العالمية، وهي تنظر اليها جزءا من نظرية قلب الأرض لألفرد ماهان التي تريد أن تبرز وجودها عليه وتزيد في رصيدها من خلال بوابة الطاقة الأحفورية التي تتربع عليها وتكنولوجية الطاقة النووية، حيث بلغ إنتاج الغاز في روسيا 487 مليارمتر مكعب وبلغ حجم صادراتها نحو العالم 233.7 مليار متر مكعب في 2013 أي ما يعادل 12% من جميع السلع والخدمات التي تصدرها روسيا،[2] وبلغ حجم الصادرات الغاز من روسيا إلى أسواق الدول الأسيوية ما قدرته 163 مليار متر مكعب في عام 2013 وتعد جزء من سياسة ترشيد وتنويع الأسواق التي تستجيب لرغبة روسيا في تأمين الطاقة نحو العالم، ومن جهة رد إستراتيجي لعدم اليقين في سوق الغاز الأوروبية على الرغم من العمق الإستراتيجي بينهم بسبب الضغوطات الأمريكية لينعكس ذلك

[1]– خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية، ط1، جامعة نايف للعلوم العربية للأمن، الرياض، 2014، ص ص 173-176.

[2] -Catherine Locatelli, Gazprom, le Kremlin et le marché, Le Monde diplomatique, N° 734, 2015 p 6.

بشكل واضح على المدى الطويل بين 2020 و2030 ومؤشر اقتصادي يعود بالفائدة إلى الخزينة المركزية في موسكو،[1] حيث أصبحت أكبر قيمة استراتيجة تمثل عاملا مساعدا على أهمية التوازن في السياسة الخارجية وتحول في عقيدة أمنها القومي، ويعد مشروع روسيا الأوراسية خطين استراتيجيين في رسم جغرافيا سياسية جديدة من العلاقات والكيانات في بناء الإتحاد الأوراسي في نفوذها القريب، ويتمثل الثاني في بناء التحالفات والتوافقات على محاور أساسية الشراكة موسكو– بيجين، وموسكو– دلهي والعمل على تعزيز تحالفات اقليمية جديدة كمنظمة شنغهاي التي ترقى تصورات فلاديمير بوتين في سياسته الخارجية التي تبدو في أدبيات الفكر الإستراتيجي الروسي أنه مشروع مقابل مشروع العولمة الغربية للحد من وأد السيطرة والهيمنة الغربية لطموحات روسيا.[2]

إن حالة روسيا اليوم في ظل التوتر القائم في شرق أوربا ومنطقة الشرق الأوسط سينصب جهدها أكثر الإهتمام على التطور الإقتصادي والبحث عن فضاءات جديدة للتعاون، لأن أمام روسيا فرصة جوهرية للنهوض باقتصادها بالرغم أنها تقترب حضاريا مع أوروبا إلاّ أنها أكثر ميل نحو آسيا والشرق الأوسط اللذان يعول على إقتصادهما كأسواق عالمية ويتوقع أن يكونان أفضل حراك إقتصادي في العالم بعد 2020، كما أن روسيا باختيارها نموذج النمو والتطور وفق النسيج الأسيوي إضافة مع إستغلالها بصورة ايجابية لمواردها الإستثنائية مثل الطاقة وتصدير السلاح والزراعة مثل القمح، كما يعد كذالك سرعة الإندماج في المنظمات الإقليمية والدولية مثل منظمة شنغهاي وتكتل البريكس والإتحاد الأوراسي مرشحة للفوز والمنافسة في الصراعات الناعمة الذي يعد بعدها الإقتصادي حالة جوهرية في التلاحم الإستراتيجي، وهو التبرم من نظام "بريتون وودز" الذي أسسته القوى الغربية للتحكم في الإقتصاد العالمي، لذلك روسيا وفق هذا السلوك فإنها ستصبح إحدى أعظم القوى الإقتصادية في العالم ونموذج مثل هذا لا يمكن لقيادة تحكم العقل وتوظيف إستحقاقات الحكم الراشد أن تنجرف وراء المجابهات غير مدروسة.[3]

[1] – Catherine Locatelli, les échanges gaziers entre la russie et la chine à l'aune de leur sécurité énergétique, Cahier de recherche EDDEN N° 2, 2015, p 2.

[2]– محمد عادل شريح، مرجع سابق، ص 24.

[2]– إبراهيم أبو خزام، الصراع على سيادة العالم القوى العظمى ومناطق الصدام في القرن الحادي والعشرين، ط1، المكتبة الأكاديمية شركة مساهمة مصرية، القاهرة، 2017، ص ص 318– 319.

من المفترض التحكم في مصادر الطاقة أن يؤهل روسيا من جديد الوقوف ضد التهديدات الأمنية الأطلسية الذي عزز أكثر التقارب بإنعطافة 180° درجة نحو الصين، بعد مسيرة عقد من تبادل الزيارات كانت اثقلها 1998 التي أسست شراكة استراتيجية بين الدول الثلاث روسيا الصين والهند بعد طرحها من قبل يفغيني بريماكوف، حيث صرح أمام الإعلام الدولي "أن تأسيس مثل هذا التحالف هو كفيل بتغيير موازين القوى العالمية لصالح الأمن الدولي"، أعطت دفعة قوية للعلاقة بين البلدين واستمرار تثبيت الدينامية الثنائية الإقتصادية والسياسية وترسي دعائم التوافق الإستراتيجي بعد نجاح تسوية الحدود بينهما الأمر الذي دفع منظر التعددية القطبية المخضرم يفغيني بريماكوف الى اطلاق مبادرة تعزيز الدعوة الى رسم بناء محور جيوبولتيكي قادر على إحداث توازن فعلي أمام المشروعات الأمريكية والغربية التي تسمح لروسيا الدخول نحو البوابة الدولية.[1]

ففي ظل التوتر المشحون مع الغرب سطرت روسيا سياسة أكثر فاعلية التقرب نحو الصين لمحاولة تقريب الفجوة بينهما، بعد الزيارة النوعية الأولى في فيفري 2001 من أجل تحسين الأوضاع السياسية والإقتصادية والعسكرية المشتركة لتقوية موقفها تجاه حلق شمال الأطلسي وسياسته التوسعية، غرضه الوقوف ضد القطبية الأمريكية الذي سيعزز عودة روسيا من جديد إلى الساحة الأوراسية وفق المفكر الإستراتيجي الكسندر دوغين، [2] فروسيا والصين وصلا إلى أفق القدرة على مواجهة الضغوطات الغربية وامتلاك بدائل مختلفة تمكنهما من توظيف أوراقهما الدبلوماسية والسياسية والإقتصادية ضد التغول الأمريكي في أوراسيا والشرق الأوسط، فالصين تمتلك احتياط أكثر من تريليون دولار من احتياطي النقد وهو ما يساوي 26% من دين الخزينة الأمريكية وحجم تجارتها الخارجية بلغ أكثر من تريليون دولار وهو ما يجعل الظغط الإقتصادي والعسكري والسياسي عليها أمرا محدود الفاعلية، أما روسيا بعد خروجها من ضيق الأزمة الداخلية واستكمال أمنها السياسي حققت نمو في اقتصادها بين عام 2000– 2006 الى 7% وحققت المرتبة

[1]– ماهر بن ابراهيم القصير، مرجع سابق، ص 88.

[2]– رباحي أمينة، موقع روسيا في العلاقات الأورو– أطلسية منذ اختفاء الإتحاد السوفياتي الى فترة رئاسة بوتين، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 13، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر، 2006، ص ص 56– 57.

الأولى عالميا في نسبة النمو في صادراتها 22 % عام 2011 وفق منظمة التجارة الدولية وهذا ما يضفي الى تطوير قدراتهما العسكرية ضد تهديدات قواعد النظام الدولي الجديد.[1]

هذه الشراكة في الرؤى اتجاه القضايا المشتركة بين الدولتين سيتعزز أكثر في الملفات الأمنية المعقدة في آسيا وآسيا الوسطى والأزمة السورية ضد المخاطر الأمنية الأمريكية، ثم تأتي مرحلة تعد حجر الأساس نحو المجاهرة بفعلية الشراكة الإستراتيجية البنّاءة التي تعتبر نقطة تحول استراتيجي في السياسة الخارجية الروسية، لأجل خلق موازين القوى وتثبيت الوصل القومي وتأثيراته الدولية نحو مرحلة جديدة، تعمل من ورائه روسيا استكمال عافيتها الإقتصادية وخلق بدائل من تدفق الإستثمارات آسيوية وغربية، ومن جهة أخرى تحرص الصين إلى إستدامة إرساليات أمن الطاقة رغم المصالح التي تربط البلدين بواشنطن، ويعود السبب في التحول في العلاقات بين موسكو وبكين من تقارب اقتصادي إلى شراكة استراتيجة هوالتحول الأمريكي الإستراتيجي العسكري والأمني الى المحيط البسيفيكي، وشيطنة القلاقل الأمنية في تايوان ضد الصين واثارة التوتر بآلية الحلف الاطلسي بين أوكرانيا وروسيا ونشر الدرع الصاروخي التي تراه بكين وموسكو تهديدا للأمن العالمي وتجديدا لسباق التسلح، فالإجماع للشأن الدولي أصبحت سلوكاته توحي أن الصين وروسيا أصبحتا بعد عام 2005 أكثر تشددا لتشكيل محور سياسي إستراتيجي في مواجهة المشروع الأمريكي العالمي.[2]

يرتقي توافق الرؤية الصينية– الروسية على عنصرين أساسيين المواقف السياسية المشتركة التي لها صلة بالأحداث الدولية وضد مشروع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، سواء دبلوماسيا وسياسيا أوعلى صعيد هيئة الأمم المتحدة، وهو توجه يحاكي على ايجاد نظام عالمي متعدد المراكز وعدم الإستسلام لنظام القطب الواحد، والعنصر الثاني المتمثل في الشراكة التجارية ترجمت على ضمان إحتياجات الطاقة نحو الصين من خلال التنوع في خطوط الإمداد والناقلات النفطية التي تشكل بوابة واعدة لتقوية العلاقات والإستثمارات المشتركة حيث بلغ التبادل التجاري 89 مليار دولار عام 2013 اي 10% من التجارة الخارجية الروسية ومسطر أن تصل الشراكة الإقتصادية بينهما الى 200 مليار دولار في 2020 كما صرح بوتين عقب زيارته إلى الصين ورفع مبيعات

[1]– وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية اتجاه الأزمة السورية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص2.

[2]– ماهر بن ابراهيم القصير، مرجع سابق، ص ص 93– 94.

النفط من 5% الى 25% في 2020 وتعادل الشراكة التجارية بين موسكو وبكين أكثر خمس مرات من التبادل التجاري مع الإتحاد الأوروبي، [1] وتعد الصفقة التاريخية في علاقات البلدين هي المصادقة على صفقة وختم شراكة اقتصادية طاقوية بين حكومة البلدين روسيا والصين بين شركة غازبروم الروسية والشركة الوطنية الصينية للطاقة في أكتوبر 2015 تضمن بموجبه روسيا أمن ضخ 38 مليار متر مكعب من الغاز كل سنة نحو الصين لمدة 38 سنة بمبلغ 400 مليار دولار بدءا من 2018، اما شركة روس نفط تضمن بموجبها 100 مليون طن من النفط لمدة عشر سنوات بقيمة 85 مليار دولار و365 مليون طن لمدة عشرين سنة بقيمة 270 مليار دولار الى CNPC كما تعهدت روسيا بمشروع مشترك مع الصين لأجل اكتشاف واخراج الطاقة في شرق سيبيريا بحكم الصين تمتلك وسائل متطورة تكنولوجيا في هذا المجال.[2]

شكل الخريطة رقم 3، صفقة الغاز الصينية الروسية الظروف والدلالات[3]



على الجانب الإستراتيجي ترى روسيا أن خطر تفاقم التواجد العسكري الأمريكي على حدودها يشرّع لروسيا قوامتين، الإنتشار الواسع على حدودها البرية والبحرية بالأخص البحر الأسود،

[1] - Toulon Alexis, La russie mise sur la Chine, Alternatives Economiques, N° 342 , 2015, pp 45-46.

[2]- .Alexis Toulon, La chine au secours de la Russie, Problèmes économiques, N° 3108, Mars 2015, p 31.

[3]– عبد الرحمن المنصوري، صفقة الغاز الصينية الروسية، الظروف والدلالات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الأحد 22 يونيو 2014، ص 2.

والثانية سياسة عدم الانتشار العالمي إلاّ في المناطق الحيوية والإكتفاء بتزويد حلفائها الصين والهند وإيران بالأسلحة المتطورة المنافسة للأسلحة الغربية دون تكلفة المجابهة مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي يحقق مصلحتين أساسيتين:[1]

أولا: تستفيد اقتصاديا في تحريك الصناعة العسكرية وتجني مداخيل بالعملة الصعبة واستدامة بقائهما في الفلك الروسي حيث الصيانة والتعديلات السنوية على الأسلحة.

ثانيا: يتحقق لروسيا نوع من التوازن الإستراتيجي ضد الولايات المتحدة الامريكية في الساحة الأورو–الآسيوية.

ثالثا: يعزز أكثر التوافقات السياسية لكلا البلدين وإمكانية إنبلاج عالم متعدد الأقطاب في النظام الدولي القادم.

التعاون العسكري الذي عدّ نقلة استراتيجية بالنسبة للصين حول التعاون التكنولوجي المتعلق بالقضايا والمعدات العسكرية، حيث استفادت من تنمية مطاراتها وبحريتها وقدراتها الحربية والعسكرية التي احتوت على مدمرات وصواريخ وغوصات ومنظومة دفاع جوي S400، حيث تعتبر الصين أكبرسوق للسلاح الروسي وتستأثر وحدها 40% من السلاح الروسي وهذا ما ذهب إليه الكسندر دوغين ان التعاون مع الصين عملاق آسيا حاجة ملحة لدعم الموقف الروسي أمام الولايات المتحدة والنهوض بالإقتصاد الروسي في آن واحد، كما جاهدا الفريقان(الروسي والصيني) على التنسيق الأمني حول تهديدات الإرهاب في منطقة آسيا الوسطى التي رسمت تحولات التوزيع الجيواستراتيجي لمحور العالم لكنه متدرج بإندفاعة سلسة، [2] ورشحته الإدارة الأمريكية أنه تعاون متميز يرتقي إلى إلخاصية الإستراتيجية حيث تحول إلى قدر كبير نحو تعزيز الترسانة العسكرية وتحديثها بتكنولوجية عسكرية ومقاتلات متطورة من الجيل المتقدم الذي يهدف إلى تقويض الحد من التهديدات والضغوطات الأمريكية على البلدين، [3] ومن جهة الجيوبولتيك فإن الصين تولي أولوية لهذا التقارب من خلال تواجد الإستفزاز العسكري الأمريكي وسياسة الأحلاف التي فرضها مع دول الشرق الأقصى بالأخص مع تايوان التي تعدها بكين جزء من السيادة الوطنية الصينية الذي يزيد

[1]– ماهر بن ابراهيم القصير، مرجع سابق، ص ص 103– 104.

[2]– المرجع نفسه، ص ص105– 106.

[3] - Guibourg Delamotte et François Godment, Géopolitique de L'Assie, collection impulsion, Paris, 2007, p 101.

من منسوب الصراع والقلاقل الأمنية في المنطقة ويزيد في تعزيز معادلة الإقتراب أكثر في رسم التوازن الإستراتيجي على أساس الصين قوة اقتصادية عالمية مضافة بقوة عسكرية عالمية روسية،[1] بحكم السياسة الخارجية لكلى البلدين تتقاطع في عدة محاور أساسية منها رغبة البلدين العمل على إرساء نظام دولي جديد يصوره بوتين في استراتيجيته بعد تنصيبه في 2012 "**أن العالم على وشك الدخول في مرحلة من الإضطربات ستكون مؤلمة وطويلة**"

هذه اللهجة والإرادة السياسية الصاعدة تؤكد روسيا وحلفائها أن لا اصطفاف وراء الأوهام والإستسلام لقواعد العولمة التي لم تستطع إقامة الإستقرار الأمني العالمي، يكون لروسيا والصين ومعظم الدول الآسيوية دورا فيه والعمل على الحد من النفوذ العسكري الأمريكي في المنطقة الأسيوية من خلال استقطاب دول العالم للمشروع الاورآسيوي كبديل للنظام القطب الواحد واعتراض البلدان روسيا والصين على مشروع نشر درع الصاروخي التي تهدد الأمن في العالم، كما وثّق البلدين بالتعاون مع الطرف الهندي اتفاقية التعاون الأمني الإستخباراتي حول تهديد الإرهاب الدولي والجماعات المتطرفة ذات البعد الديني المنحدرة من البلدان المجاورة مثل القوقاز وآسيا الوسطى ومناطق غرب الصين، وعزز التقارب بينهما إلى إنشاء تحالف إقليمي سياسي إلى تشكيل منظمة شنغهاي لغرض الحد من الإختراقات الأمريكية والمخاطر الأمنية وتعزيز الشراكة والتي ضمت: "الصين، روسيا، طاجيكستان، كازخستان، قيرغيزستان، وأوزبكستان الهند وباكستان وإيران و تهدف إلى مناقشة الأمور المهمة في المنطقة منها :[2]

1- مواجهة التهديدات المشتركة والتنسيق الأمني على محاربة الإرهاب والنزعة الإنفصالية والتطرف.

2- مواجهة الأخطار المشتركة داخل الدول بفعل الأيديولوجيات والعرقيات مثل روسيا والصين.

3- معارضة الخطط الأمريكية بالتوسع العسكري التي تضر بمصالح الأمن العالمي.

4- كما اقترحت روسيا والصين من خلال منظمة شنغهاي دعوة خروج جميع القوى الخارجية من منطقة وسط آسيا وانهاء القواعد العسكرية في إشارة للقواعد العسكرية الأمريكية، وتسعي المنظمة

[1]- كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الأسيوية ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 103.

[2]- ماهر بن ابراهيم القصير، مرجع سابق، ص ص 97- 98.

بفواعلها الصين والهند وروسيا ثم ايران ودول آسيا إلى حتواء المخططات الإستراتيجية لمحور واشنطن والناتو.

التعاون العسكري بين بكين وموسكو الذي عززته الزيارات النوعية المتعددة يعد حلف استراتيجي غير معلن واكتفايا أمام الرأي العالمي إعلان الشراكة الإستراتيجية أفرزت صدور إعلان مشترك عن رغبة أحداث النظام العالمي في القرن 21 في 2005 وكأنه رد جوابي على الرؤية الأمريكية للنظام العالمي الجديد خاصة في مناطقهم الحيوية، وهذا التقارب النوعي بين روسيا والصين إضافة إلى إيران لموقعها الحساس وإمكانياتها الإقتصادية حذر منه خبراء الإستراتيجية الأمريكية امثال هنري كيسنجر وزيبغنيو بريجنسكي، [1] فالشراكة بين موسكو وبكينرتقت الى حد كبير كقيمة مضافة مع جاراتها الهند حيث تعد قطبا آسيويا بعد الصين على المستوى العسكري والإقتصادي والتكنولوجي.

تعد هيكيلية إحياء الشراكة الإستراتيجية كما كانت عليه إبان الإتحاد السوفياتي وتعزيز الروابط التاريخية من جديد، كان لذلك قفزة مميزة ساهمت ترقيته في 2010 بين الطرفين حول تعزيز الشراكة الإستراتيجية، وإعلان روسيا حول توسيع مجلس الأمن ورشحت الهند لذلك وظهرت ملامح التقارب من خلال إبرام الصفقات العسكرية بينهما قدرت ب10.6 مليار دولار، والذهاب إلى أبعد من ذلك الى نقل التكنولوجية العسكرية الروسية إلى الهند يشمل الإنتاج المرخص للهند للمعدات المتطورة مثل الصواريخ وطائرات السخوي وتعزيز الإستثمار في الطاقة النووية، [2] وبالتالي تتطابق المصالح الإستراتيجية كل من الصين والهند وروسيا سواء كانت على المستوى الإقليمي أو الدولي، وتلتقي مواقفهم الرسمية في الأمم المتحدة أو في الأزمات الدولية وفي منظمة شنغهاي حول الوضع في الشرق الأوسط خاصة ملف البرنامج النووي الإيراني والأزمة السورية، والتهديدات الإرهاب في آسيا الوسطى وملف شبه الجزيرة الكورية الشمالية فالعلاقة بين موسكو ودلهي تشكل مصدر قلق كبير للغرب ووجس للإدارة الأمريكية.

روسيا تنظر الى الهند مكسبا استراتيجيا بعد الصين بعد الجمود في العلاقات بعد الحرب الباردة حتى اعيدت دفئ العلاقات بإسم معاهدة الصداقة في 1994، إذ عبرت روسيا أكثر من مرة

[1]– محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص 181.

[2] - Patryk Kugiel, India – Russia Rellation : An Enduring Partnership ? Bulltin N° 2, 4 January 2013, pp 1- 2.

توسيع عدد الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ورشحت الهند لتكون عضوا فيه، بعد إعلان الشراكة الإستراتيجية بينهما في عدة مجالات اهمها الطاقة والتبادل الإقتصادي والتزام روسيا تعزيز الترسانة العسكرية التكنولوجية المتطورة للهند، تلقته الولايات المتحدة الأمريكية على لسان عضو لجنة الأمن القومي الأمريكي في الكونجرس "جوزيف كيرنكن واصفا" أن العلاقات الروسية الهندية بالزواج الكاثوليكي الذي لا يمكن فصله ولا يمكن فهم أسراره، [1] خاصة وأن 70% من الترسانة العسكرية الهندية من صنع روسيا، وحجم التبادل التجاري وحجم الإستثمارات في تزايد مستمر، حيث قدر في 2015 نسبة التعامل التجاري بقيمة 20 مليار دولار وبلغت صادرات روسيا نحو الهند 62 %، وبهذا تصبح روسيا رغم الضرر التي تعانيه من خلال العقوبات الغربية تتربع على قسط وافر من مراوحة في تمتين العقود الإستراتيجية التي تؤهلها أن تكون قبلة القطب الذي ينافس الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا المعطى يؤشر أن المنطقة دخلت ساحة التنافس والصراعات الجغرافية والأمنية والاقتصادية وسياسة "شد الحبل" على أساس أن روسيا تظهر قوتها باتكائها على مقدرات حلفائها مضافا لها كعملاق للغاز في العالم، وهذا التصور لخصه مدير معهد الدفاع الهندي جاسجيت سينغ بقوله: "**إن منطقة آسيا أشبه بمثلث أضلاعه روسيا والهند والصين بما تحويه هذه البلدان الثلاث من قوة بشرية وثروات طبيعية متنوعة وقدرات عسكرية كبيرة، هذا المثلث سيكون عامل إستقرار للأمن القومي وهذا يوحي إيجاد قطب آسيوي مخيف مقابل القطب الأمريكي الأوروبي**" .[2] هذا الإقتضاب على توصيف وتفعيل العلاقات الجوهرية بين روسيا والصين والهند وإن كانت الصين هي الأرجح من حيث ثقلها الجيوسياسي والإقتصادي جاءت في إطار رؤية آسيوية متداخلة ومتكاملة تهدف بالأساس لتعزيز عناصر القوة الروسية الشاملة وهو محصلة رؤية سياسية واستراتيجية لأجل تحجيم ولو نسبيا التوسع والهيمنة الأمريكية والتقليل من مخاطر تهديداتها وهي صورة لآليات الصراع الدولي المحموم بالتنافس وابقاء تلبد الواقع الدولي بالتناقضات والذرائع الأمنية، ومن جهة أخرى تقدر روسيا أن ما يخفف إختراق الدول الغربية إلى موقعها الخلفي بشكل أساسي لآسيا الوسطى هو إتساع الفضاء الإقتصادي المشترك مع كازاخستان وبيلاروسيا والتعاون مع الصين، الذي يفسح

[1]– ماهر بن ابراهيم القصير، مرجع سابق، ص 137.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 137– 149.

المجال أمام عملية تشكيل نظام عالم جديد على ساحة الصراع أوراسيا والشرق الأوسط بهدف إحتواء مصادر الثروات الطبيعية منها الطاقة وعلى رأسها الغاز.[1]

المطلب الثاني : الشراكة الإقتصادية الروسية – الأوروبية.

تعتبر العودة الروسية الى الساحة الدولية الى حد كبير بعد 2000 بعد تغيير القيادة السياسية والتنوع في الثروة الطاقوية الكبيرة التي تتربع عليها كورقة سياسية رئيسية في فكر سياسة بوتين الداخلية والخارجية بإتكائه على محور الجيوبولتيك السيادي لروسيا كمنصة دبلوماسية وديناميةاقتصادية تفاوض بها على المكاسب الحقوقية والسياسية.[2]

يعد أمن الطاقة وامدادادت النفط بالنسبة لروسيا من المصالح الحيوية ومن المواضيع العصرية الحساسة التي لاقت اهتماما ورواجا متزايدا من قبل الدول المنتجة للطاقة، لما له من مزايا اقتصادية متنوعة واستراتيجية تعزز من عناصر قوة الدولة وتبقي لها حق الريادة في مصف الدول الكبرى، كما أن إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمي وفر لروسيا عوائد تكفي مرحليا في تطوير باقي قطاعات الإنتاج والإرتقاء بالخدمات الإجتماعية الى المستوى المرغوب، وضمانة لإستقلالية قرارها في السياسة الخارجية وتطوير قدرة التأثير دورها الفعلي والمحور في جوارها القريب،[3] وموازنة لتحديث وتطوير ترسانتها العسكرية للحفاظ على التوازن الإستراتيجي وورقة سياسية تلوح بها في ميزان تفاوضها السياسي لأمنها القومي وأصبحت واقعا دوليا لما لها من تأثير على أمن الإقتصاد العالمي، مع تغير الخارطة الجيوسياسية للعالم بعد الإتحاد السوفياتي تغيرت خارطة العلاقات الدولية الإقتصادية وتحولت المفاهيم من التحالفات العسكرية التي كانت قائمة الى تحالفات الكارتل الدولي بأنظار واشكال قانونية مختلفة وعلى وجه التحديد في مجال سياسة الطاقة.[4]

لا ريب أن مشكلة مفهوم أمن الطاقة يختلف في جوهره بين الدول المستوردة والمنتجة كالولايات المتحدة والأتحاد الأوروبي والصين، وروسيا كعملاق طاقوي من حيث قيمة الإنتاج العالمي، التي تسعى من خلاله الى تأمين استمرار مصادر الطاقة تحت السيطرة المباشرة لها،

---

[1]– المرجع نفسه، ص 112.

[2]- Pascal Marchand, La puissance Russe Une Géopolitique de l’énergie, CARTO, N°1, Mars 2010 , France, p 11.

[3]– نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، السنة بلا، ص 7.

[4]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 243.

وتعده روسيا دعامة أساسية وجوهرية لأمنها القومي بمفهومه الشامل، وأداة تأثير من أدوات السياسة الخارجية الروسية بالنظر الى الدور الفعلي الذي تلعبه في سوق الطاقة العالمي، [1] فروسيا كقوة عظمى في إنتاج الطاقة على رأسها الغاز ترتقي أن تكون القوة التي لا يمكن الإستغناء عنها ولا يمكن عزلها عن أي تحالف دولي تتخذه أي قوى معادية، ويعتبر ملف الطاقة ملفا أساسيا في العلاقات الروسية– الأوروبية فروسيا عملاق طاقوي يطرح بديلا مهما لنفط الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا ومن المتوقع أن يغطي الغاز الروسي في عام 2020 نحو 70% من احتياجات القارة الأوروبية.[2] فالطاقة لدى روسيا حسب م.بيلوفا M. Bilova تكمن حول أمن الطلب وإلتزامات طويلة المدى وتعزيزه بالتكنولوجية عالية الدقة في استخراجه من الأماكن الجغرافية الصعبة مثل سيبريا، وضرورة إيصاله الآمن نحو الأسواق العالمية في ظل تدهور القلاقل الأمنية على الحدود مع دول الجوار مثل أوكرانيا وبعض الدول أوروبا الشرقية، اما أوروبا الغربية تنظر الى أمن الطاقة من خلال ضمان تزايد استمرارها من المصادر خاصة روسيا، وسهولة وصوله دون عواقب سياسية وأمنية وبأسعار مخالفة عن الأسواق العالمية وتعدد مصادره من الشرق الأوسط وشمال افريقيا.[3]

تعززت أفكار النظرية الليبرالية الجديدة عند كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي أنها حالات تتميز بالتأثيرات المتبادلة بين الفواعل الكبرى، في استمرار التنمية المستمرة الحاصلة بين روسيا– وأوروبا أو يدخل بينهما عامل المصالح الإستراتيجية فيتحول التقارب الإقتصادي إلى محاولة التغيير في سياستها الخارجية، أو تدخل الدول إلى مفهوم قابلية العطب أي تحمل كل من روسيا والإتحاد الاوروبي مسؤولية تحمل التكاليف المفروضة من طرف الأحداث الخارجية مثل الأزمة الأوكرانية والسورية والقضايا الإقليمية،[4] ثم وضعها الجيوبولتيكي مع دول الجوار وفر لها الغطاء السياسي وحق الحماية وترتيب الأفكار الوضعية مع جيرانها من الدول الغربية لتوفرها على امتيازات اقتصادية ترسمه روسيا كخطوط استراتيجية لأجل الحصول على التكنولوجيا التطلعية في استكمال الخبرة والإستثمار في الحقول الجديدة والمجالات الأخرى في المناطق الروسية وأن يكون

[1]– نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 5.

[2]– أحمد سيد حسين، مرجع سابق، ص 319.

[3]– محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية – الاوروبية: قراءة وفق نظرية الإعتماد المتبادل، مجلة المستقبل العربي، العدد 464، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، اكتوبر 2017، ص

[4]– المرجع نفسه، ص ص 127– 128.

قائما على أساس التعاون والتكافؤ والمنفعة المتبادلة التي تفتقدها وحاجة أوروبا للغاز الروسي لتعزيز اقتصادها وتلبية اكتفاء واشباع احتياج شعوبها، [1] والكتلة الاوروبية كقوة اقتصادية وتكنولوجية متطورة عاجزة على رسم مستقبلها السياسي والإستراتيجي رغم حجمها الإقتصادي والعسكري، تبدوا مطوقة بسبب نفوذ وتأثير القرار السياسي الأمريكي عليها للحساسية اتجاه روسيا، ومن جهة أخرى تبقى خاضعة للتأثيرات الروسية من خلال دور الطاقة التي تلبيه روسيا نحو أوروبا وتوظيفه كورقة سياسية تلوح بها ضد الإستفزازات الغربية خاصة بعد تفاقم الأوضاع الأمنية في أوكرانيا وأزمة القرم والأزمة السورية، وروسيا تدرك فعليا انها اذا لم تكن مستقلة اقتصاديا لا تستطيع ان تكون متحررة سياسيا حيث صرح فلاديمير بوتين حول أسعار الطاقة في أوروبا بقوله "**ما هو جيد لغاز بروم هو جيد لسياسة روسيا الإتحادية**".[2]

رغم تدهور الوضع الأمني بين روسيا والإتحاد الأوروبي بسبب أزمة اوكرانيا وضم منطقة القرم والتوسعات الأطلسية الذي تعتبره روسيا بؤرة توتر مع الولايات المتحدة على تخومها، ورغم الإستفزازات والعقوبات الإقتصادية تحاول روسيا اقناع شراكائها الأوروبيين بمزايا التقارب بينهما، تسعى إلى حفظ أمن إرساليات الطاقة وإبقاء أبواب الدبلوماسية مفتوحة لاحتواء الخلافات السياسية، فروسيا تهيئ الحدود الإقتصادية لطموحاتها الإستراتيجية لأجل تفادي ضرر الركود الإقتصادي وفي هذا المنظور يعد الإطار المؤسسي الأكثر مرونة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الإستثمار الغربي.[3]

إن أوروبا عاجزة أن تقطع حبل التعاون مع روسيا وذلك للتكلفة السياسية الباهضة التي يفرضها واقع الإقتصاد العالمي والتهديدات الأمنية العالمية الشيىء الذي يفرض على الشركاء الأوروبيين تغليب لغة العقل والحصافة السياسية وأن لا يرهنوا مصالحهم الإقتصادية "قربانا" للإرادة السياسية الأمريكية في التصادم مع روسيا، فأوروبا التي تسعى بطرق ملتوية إلى استفزاز روسيا بتنويع مصادر الغاز عبر عدة مناطق جغرافية منها القوقاز الجنوبي ودول آسيا الوسطى مثل كازاخستان وتجنب إعتماد مرورها على روسيا مما يرشح اعادة تقييم استراتيجية التصدير في ضوء المخاطر الجيوسياسية التي فرضتها أزمات حرب جورجيا والتهديدات الأمنية في التوسع

[1]– يفجيني بريماكوف، مرجع سابق، ص 196.

[2]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 202.

[3] - Quentin Albert et Rémy Sabathié, Ibid, pp 9- 10.

الأطلسي،[1] فدفن الخلافات وتعزيز من أهمية التقارب والشراكة الثنائية المتعددة الأطراف لحماية المصالح الإستراتيجية المشتركة مع الجميع لتعويض الخسارة المزدوجة المترتبة من الأزمة الأوكرانية إبان حقبة بوريس يلتسين، وأثناء ازمة 2006 و2008 وأزمة 2014 والملفات المعقدة والعالقة بينهما التي فرضتها التهديدات الأمنية الأطلسية عن طريق تسعير حراك الثورات الملونة، مما أجبر موسكو إلى قطع سبيلها بالتدخل العسكري في شرق أوكرانيا الذي أثر علي إرساليات الطاقة "كترانزيت"(جغرافية عبور) استراتيجي اتجاه أوروبا، وعلى اعتبار أن أوروبا تعد امتداد جغرافي وسياسي واقتصادي وعمق استراتيجي بينهما يعزو ان يشكل مستقبلا كابوسا جغرافيا على المصالح الأمريكية في منطقة اوراسيا كون ان امن الطاقة يبقى ملف الحدث في استراتيجية فلاديمير بوتين في خطابه امام المجلس الفيدرالي، ولأن امن ارساليات الطاقة بالنسبة للمرجعية الإتحاد الأوروبي تبنى على اساس قرار دولي ومصدر تتنافس عليه اكبر شركات الكارتل الدولية.[2] والغرض الروسي من إلحاحه على التعاون التكنولوجي مع الدول الأوروبية له ابعاد استراتيجية خفية تكمن في التحكم في آليات التنافس على الإستثمار الطاقوي أمام الشركات الغربية في المنطقة العربية خاصة مع حلفائها التقليديين مثل سوريا ومصر والعراق وإيران ودول الخليج مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة السعودية، لأن العامل التكنولوجي أصبح سلاح إستراتيجي في فرض إرادة القوة الإقتصادية بين الدول الكبرى وابقاء الهيمنة والتبعية على الدول الصغرى كنمط جديد في ساحة التنافس الدولي.

لقد شهد عام 2009 إعادة ترميم العلاقات الروسية الغربية على خلفية التقاء المصالح في منتصف الطريق وأظهرت روسيا رغبتها في جلب رأس المال الغربي لتحريك دينامية النمو الداخلي مع تراجع أسعار النفط، فإن دوافع الغرب في التقاطع مع روسيا رغم الخلافات الحادة بينهما تعززت في الملفين النووي الإيراني وكوريا الشمالية والحرب الإستراتيجية القائمة في سوريا،[3] وأكدت وثيقة الأمن القومي الروسية 2000 و2003 البعد الإستراتيجي للطاقة حتى 2020 ودورها في السياسة الخارجية الروسية من خلال السيطرة على مصادر منابعها في محيطها الجغرافي على رأسه منطقة آسيا الوسطى وقدرتها على تحكم في الإستهلاك العالمي بنسبة 46%

[1] - Catherine Locatelli, Russie Caspienne : Lenjeu de la diversification gazière de L'UE, CAHIER DE RECHERCHE, N° 25, LEPII, Université de grenoble, novembre 2009, pp 1- 2.
[2] - Natalia Aliakrinskaia, Poutine donne la priorité à la sécurité énergétique, courrier international, N° 864, Mai 2007, p 22.

[3] – عبد الجليل زيد المرهون، مرجع سابق، ص 12.

والقدرة على تلبية مطالب الأسواق الغربية كعائدات اقتصادية واستثمارها كسلاح سياسي ضد الملفات العالقة مثل أزمة القرم الأوكرانية والأومة السورية، وأضاءت وثيقة 2003 إن حجم روسيا من الطاقة يفوق مما هو معلن، فإقليمها يحتوي على 3/1 الإحتياطي العالمي من الغاز و 10/1 الإحتياطي العالمي من النفط و 5/1 الإحتياطي العالمي من الفحم و 14% من اليورانيوم أي انتاج 90% من الغاز و65% من البترول، وروسيا توظف هذه القوة الطاقوية كأداة استراتيجية ونفوذ في السياسة الدولية يضمن لها الإبقاء على قدرة مناورة الردع تلوح به ضد تهديدات الغرب الأطلسي خاصة بعد العقوبات المفروضة على مؤسساتها الإقتصادية.[1]

إن العلاقات الأوروبية – الروسية هي علاقات جدّ معقدة من حيث القيم يتداخل فيها شراكة التقارب الجغرافي والمصالح السياسية والإقتصادية والتقارب الحضاري الثقافي وتبادل المشترك للتهديدات الأمنية فلا يمكن التحدث عن الأمن الطاقوي لأوروبا فكلاهما يمثل عمق استراتيجي للآخر وتعد روسيا من اكبر الشركاء يعتمد عليه في التهديدات الأمنية التي تعصف بأوروبا وأكبر مورد للطاقة والشريك التجاري الاكبر للإتحاد الأوروبي، [2] فروسيا لا تقوم بصورة منفردة بإستكشاف النفط ونقله واستخراجه بل تشرك مؤسسات وشركات شراكائها الأوروبيين فمثلا دعوة شركة توتال total الفرنسية وشركة ستاتويل Statoil Hydro النرويجية للعمل مع شركة غاز بروم الروسية العملاقة في كونسرتيوم في استثمار اضخم مكمن للغاز في العالم في منطقة شتوكمان للغاز، وكذلك اشراك الشركات الأمانية في بناء خط انابيب الغاز في قاع بحر بلطيق واستخراج الغاز من غرب سيبريا يعتبر خطا استراتيجيا لدى روسيا التي تلح على الحصول من ورائه على التكنولوجية العلمية العالية وفتحت المجال امام شركة اكسون موبيل الامريكية بنسبة 30% وشركة ONGS الهندية 210% و 30% لشركة يابانية بإيصال استخراج النفط في حقل ساخالين– 1 نحو قدرته التصميمية، فهي تبني تصورها بمعطى اقتصادي وسياسي وأمني لتتسلق الريادة الدولية مع الولايات المتحدة من خلال البوابة الإقتصادية الأورو– آسيوية.[3]

[1]– أحمد سيد حسين، مرجع سابق، ص 319.

[2]– أحمد قاسم حسين، العلاقات الأوروبية – الروسية في مجال الطاقة ظغوط التعاون و صراع المصالح، مجلة سياسات عربية، العدد 23، سنة نوفمبر 2016، ص 57.

[3]– يفجيني بريماكوف، مرجع سابق، ص 168.

هذه الرؤية المتميزة محكومة بالتحفظات والظغوطات الأمريكية وصراع المصالح في توازنات بيئة النظام الدولي الذي يميزه التعقيد وتتداخل فيه الأبعاد السياسية والإقتصادية والجيوسياسية، حيث اصبح التنافس في العولمة الإقتصادية يعتمد أساسا على الطاقة كمصدر للقوة وخطوط امدادها وكفاءتها على الحمولة حيث تعد الثروات الطبيعية من الموارد الحيوية للحفاظ على الأمن القومي والتي قد يؤدي حرمانها أو تهديد شريانها الى استخدام القوة العسكرية عندما تقع الإمدادات في مواجهة الخطر كما حصل في جورجيا عندما فجر الإنفصاليين الشيشان أنبوب الغاز عبر جورجيا إلى إرمينيا عدّ أحد الأسباب في التدخل العسكري الروسي في 2008، وأصبحت الصراعات الجيوسياسية مؤشرا جديدا للنزعات والتوترات والحروب والتدخلات العسكرية في المناطق القوقازية وآسيا الوسطى في إعاقة حركية إيجاد البدائل المتاحة لروسيا لإيصال نفطها وغازها الطبيعي إلى السوق العالمية في ظل التحديات التقنية والفنية والأمنية.[1]

فالولايات المتحدة الأمريكية توظف نفوذها على إجهاض التقارب الأوروبي الروسي والإضرار بمصالح حلفائها الإقتصادية والعمل على إعاقة صف الجماعة الأوروبية موحدة وإبقائهم حلفاء تابعين وليس مستقلين، وذلك إدراكا منها(أي الولايات المتحدة) تراجع تأثيرها على الساحة الدولية لأنه يشكل لها توجسا أمنيا وجيوسياسيا لاستراتيجيتها في منطقة أوراسيا، وعلى النقيض وتأكيدا للمصالح الإستراتيجية سعت كل من ألمانيا وفرنسا لتقلهم في الكتلة الأوروبية أن تجعل من روسيا عمقا استراتيجيا اقتصاديا وأمنيا في تحول التقارب الإقتصادي إلى فرض واقع جديد يغلب عليه طابع القوة الناعمة بدل العناد والإبتزاز بعد تغير القيادة السياسية في بعض الدول الغربية، فالواقع الإقتصادي الدولي غير مستقر وازدياد حدة التهديدات الإرهابية في أوروبا وبعد تدخل رئيس الاتحاد الاوروبي رفض السياسة الأمريكية العقوبات ضد روسيا التي أضرت بالمصالح والشركات الإقتصادية الغربية خاصة بعدما فتحت روسيا استثمارات ضخمة للشركات النفطية الأوروبية داخل الأراضي الروسية يؤشر إلى شراكة سياسية ممكن مستقبلا تنعكس على حساب المصالح الأمريكية في أوروبا،[2]

[1]– كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 445.

[2]– عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية – الروسية و العمق الإستراتيجي المتبادل، مجلة الأكادمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 11، جانفي 2014، ص ص 93– 94.

إن النظر الى الإحصائيات المتعلقة بواردات الطاقة نحو اوروبا بلغت 29.47% عام 2012 حيث عززت توجهات خطة رومانو برودي رئيس مفوضية دول الإتحاد الأوروبي الى تثمين فرص تعزيز الشراكة بمضاعفة كمية الواردات الروسية من الغاز الى 240 مليار متر مكعب، فمثلا ازداد مضاعفة التبادل الإقتصادي المتنوع بين ألمانيا وروسيا أربعة اضعاف من 15 مليار يورو عام 1998 إلى 68 مليار يورو عام 2008 وتتزود معظم الدول الغربية منها بريطانيا وهولندا والدول البلطيق واليونان وبولونيا ومعظم دول شرق اوروبا ما يقارب 16 م% من الغاز الروسي.[1] فالقراءة السياسية تشي أن روسيا تريد تعزيز التعاون أكثر في تأمين إرساليات الطاقة إلى أوروبا حتى تتجنب التجاذب مع الغرب في المضي نحو توسيع إستراتيجيتها العسكرية في المياه الدافئة خاصة في شرق المتوسط، حتى لا تعيد سيناريو الإتحاد السوفياتي ويسهل عليها التكيف مع الإستفزازات الأمريكية من أجل المنافسة على مصادر الطاقة في بحر المتوسط مثل قبرص ولبنان وأثرها أهمية الإكتشافات الهائلة في المياه الإقليمية السورية وداخليا في مناطق مثل حمص وتدمر وبنياس ودير الزور.

لعل الأهم أن أوروبا باتت تلمس أن روسيا مصرة على ضمان أمن الطاقة في القارة الأوروبية وفق معادلات جديدة يشارك فيها المنتج والمستهلك في الدورة الكاملة من البحث والإستكشاف والإنتاج إلى نقل إرساليات الغاز نحو شراكائها في آسيا واوروبا، [2] هذا التعاون المفروض ينمو بوتيرة ايجابية سياسيا واقتصاديا في تشجيع العلاقات الأوروبية الروسية تؤثر بعوامل وقواعد العولمة فتخلله العديد من المشاكل والإنقسام والعوائق لسواد الرؤية وعدم تطابق في المصالح والمسارات السياسية، مثل خط نابوكو تبليسي جيهان وخط أنابيب ساوث ستريم South stream والسيل الأزرق الذي عطّل مرور ارساليات الغاز الروسي الى اوروبا بسبب ظغوط الإدارة الأمريكية على الإتحاد الأوروبي على بلغاريا كونها ترانزيت المعتمد لهذا المشروع الطاقوي الذي أفقدها عائدات اقتصادية بقيمة مليار دولار في السنة، بهذا النمط تكون أوروبا قدمت المصالح

[1] - Kiyvan Piran , La Russie L'Ukraine et la sécurité énérgétique de l'union européenne, le centre thucydid et le centre de recherches stratégiques de Kiev, 16 Avril, 2011, p 133- 139.

[2]–ماهر بن ابراهيم القصير، مرجع سابق، ص 225.

الإقتصادية قربانا للأهداف والمكاسب السياسية بحجة وقوف روسيا ضد المشاريع الغربية في محيطها الجيوسياسي.[1]

كذلك الأزمة الأوكرانية أثّرت في عمق الترابط والتفاهم وبدا هاجس الخوف من مستقبل أمن إمداد الطاقة التي اضطرت على أثره روسيا تغيير مسار ايصال الغاز اتجاه تركيا عن طريق البحر الأسود الذي يعد أسّ الصراع الإستراتيجي حول أمن الطاقة في ظل التحديات القائمة في الأزمة السورية بين روسيا والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كذلك يدخل الخلاف في كون أوروبا تريد فرض قيمها على الأداء الروسي وتوظيفه براغماتيا في تعزيز مواقعها ومصالحها في سوق الطاقة الروسية الذي قبل بإمتعاض من قبل الخارجية الروسية بأن الديمقراطية السيادية هي أنجع وسيلة لتقارب المصالح الإستراتيجية بين روسيا وشراكائها الغربيين، وتضاعف عمق الخلاف حينما اقتربت الدول الغربية محاولة إقناع دول بحر قزوين بتوقيع جدول أعمال اقتصادي وهو ما يعني خسارة جيوسياسية واقتصادية لروسيا التي يهدد طموحاتها الإستراتيجية في أوراسيا والعالم، وفي ظل ظروف التنافس على الموارد تنص وثيقة الإستراتيجية الأمن القومي 2009 أنه ليس من المستبعد أن يتم حل المشاكل الناجمة عن طريق استخدام القوة العسكرية في امن مصالحنا القومية.[2]

يفهم من التعامل البراغماتي الروسي مع الإتحاد الأوروبي له أبعاد جيوبولتيكية يزيد في ميزان سياستها الخارجية فروسيا على لسان فلاديمير بوتين انها دولة اورو– آسيوية ترتبط بمصالح حيوية واستراتيجية مع دول الإتحاد الأوروبي التي ترجو منها دور أوروبي للتحديات الحالية المتعلقة بمشكلة الصواريخ التي تنوي الولايات المتحدة فرضها في شرق اوروبا وعلى الصعيد آخر روسيا من مصالحها تفضل التعامل مع دول أوروبا في إطار فردي بدلا من التعامل معها في اطار الإتحاد الأوروبي.[3] ان الإستعداد الروسي بتدعيم أكثر التعاون مع الشركات الأجنبية الحكومية والخاصة يبقيها على صدارة الشريك المعتمد على المدى الطويل بما يضمن أساس التكافؤ والمنفعة المتبادلة كون أن روسيا تتمتع بثروات طبيعية خيالية وتعد الأرض البكر في الإستثمار الواسع في استخراج النفط والغاز في عداد المنتجين العالميين، حيث أكدت تصريحات وزيرة الخارجية الامريكية السابقة كوندوليزا رايس في نوفمبر 2007: "**ان تحدي روسيا الرئيسي للعالم الخارجي يكمن في**

[1]- Jean-Arnault Dérens et Laurent Géslin , Front entre la russie et l'Occident, Le monde diplomatique, N° 736, Juillet 2015, p 11.

[2]– طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص 61.

[3]– احمد سيد حسين، مرجع سابق، ص 320.

سياستها في مجال الطاقة فروسيا تعد من اكبر منتجي الغاز في العالم". [1] وهو مؤشر تعمل عليه روسيا في سياستها الخارجية أن توسع إستثمار شركاتها الطاقوية والنووية السلمية في المنطقة العربية كسوق مضاف إلى مصالحها الإقتصادية ولأمنها القومي، وتعد المتغيرات الأمنية التي مسها الحراك العربي بعد 2011 في تبني وثيقة السياسة الخارجية لي 2013 إهتمام أكثر بالعالم الإسلامي على غرار العالم العربي مثل تركيا وإيران.

حسب تنبؤات وكالة الطاقة الدولية فإن استهلاك مواد الطاقة في بلدان الإتحاد الأوروبي بحلول عام 2030 سيرتفع بنسبة 7% اي ازدياد الطلب ضعفين وبالتالي يصبح اقتصاد أوروبا الشرقية والغربية بأكمله رهينة ارساليات الطاقة الروسية فأي خلل في العلاقات الثنائية سيضر بمصالح الاطراف المناوئة للسياسة الخارجية الروسية، فوثيقة قمة الثماني في سانت- بطرسبورغ في 2006 بين روسيا والدول الأوروبية تنص على ضمان الأمن بواسطة ثلاث ضمانات: [2]

أولا: الإرساليات من البلدان المنتجة(أي روسيا) لسيطرتها على معظم الأمن الطاقوي لأوراسيا.

ثانيا: النقل عبر أراضي بلدان اخرى مثل أوكرانيا وبعض بلدان أوروبا الشرقية

ثالثا: الطلب من جانب البلدان المستهلكة بما يضمن عدم وجود مخاطر على امدادات الطاقة نحو اوروبا.

حيث أكد الباحث السياسي الخبير في الشأن الروسي ألكسندر رار بالقول: "**في الوقت الذي يبدي فيه المستهلكون في الغرب قلقهم بصدد ضمانة إرساليات الطاقة تعتبر روسيا أن مسالة الكسب المضمون من تصدير الطاقة ذات أهمية كبيرة** "، [3] ووفق وثيقة الأمن القومي لروسيا الإتحادية تعمل على ابقاء روسيا في المدى المتوسط الى مصاف الدول الخمسة الأساسية من حيث الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في ثقل الطاقة وتشترط التعاون المتعدد الأطراف لما فيه مصلحة خلق أسواق جديدة اقليميا وعالميا وتحسين النظام المصرفي من خلال تنمية متوازنة وشاملة وخلق آليات تهدف إلى حفظ مستوى التفوق

[1]- يفجيني بريماكوف، مرجع سابق، ص 163.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 163- 169.

[3]- المرجع نفسه، ص 177.

والتفاوت بحكم أن روسيا عملاق عالمي في الطاقة لتضفي الطفرة على تجهيز القدرة العسكرية لمواجهة المخاطر الأمنية وتحقيق الإستقرار للأمن القومي.[1]

أبدت موسكو إرادة فعالة بعد 2008 آليات التفاعل مع الإتحاد الأوروبي أكثر صرامة بعد تدخلها العسكري في جورجيا والتصادم التي واجهته روسيا مع الغرب بعد تزايد المضيقات والعقبات التى لاقتها جيوسياسيا وأمنيا، وبالمقابل استغلال تحسن ارادات الطاقة وارتفاع معدل الصرف الإحتياطي وتوسع نشاطات الإستثمارات الروسية خارج اوراسيا نحو الشرق الاوسط وشمال إفريقيا وأمريكا الجنوبية الذي عزز من رفع ميزانية المؤسسة العسكرية وتحديثها بما يناسب الثورة التكنولوجية العسكرية وأعلنت روسيا أكثر من مرة أن التعاملات مع أوروبا يتعدد مصادرها من غير الطاقة الى مصادر أكثر أمنا وهي الطفرة التكنولوجية العلمية في القطاعات الأساسية الأخرى أي جرّ أوروبا التعامل مع روسيا بعملة الربح المشترك فوثيقة الأمن القومي 2009 تشدد على تطوير مؤسسات الدولة التقنية والعلمية والإستثمار على التحول نحو النظام التكنولوجي المستقبلي والإعتماد على المعرفة التكنولوجية المتطورة والأجزاء الإلكترونية، فشركة غاز بروم صرحت علانية أمام شركائها الأوروبيين أن الهدف العام هو الحفاظ على مركزها المهيمن لضمان إمدادات من الغاز للأسواق الأوروبية حيث وصلت نسبة إمدادات الغاز من روسيا إلى أوروبا في 2006 الى 40% و33% من إمدادات البترول.[2]

عرفت العلاقات الروسية الأوروبية روافد كبيرة مع موسكو أدت إلى الإنفراج العديد من الملفات منها إنضمامها إلى منظمة التجارة الدولية وذلك بهدف تصميم هيكل تشريعي متماسك ضمن الجماعة الأوروبية لمراقبة توريد فعالية موارد الطاقة وكفاءته واستفادتها من تقدم التكنولوجية العالية من تعاون الدول الأوروبية في مشاريع الطاقة، [3] فعلى الرغم روافده الإقتصادية فهو دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل والمتنوع وأداة تأثير هامة في السياسة الخارجية الروسية، فالرؤية الروسية للإتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة أقل بروزا في الشراكة الإستراتيجية، فالتقارب مع أوروبا في حالة انحسار وأقل حيوية رغم أهميته الاقتصادية، من تقارب

[1]– طارق محمد ذ نون الطائي، مرجع سابق، ص ص 75– 79.

[2]- Annie Jaflian, La russie puissance énergétique : de l'Armé politique aux logiques de marché, collection AXIS savoir, Paris, 2010, pp 83- 86.

[3]– أحمد قاسم حسين، مرجع سابق، ص ص 61– 62.

الأجواء الودية مع الصين وايران وتشددها في الأزمة الأوكرانية والسورية، حيث صعد كثير من النخي الروسية بدعوة الكرملن إلى التخفيف من التعويل على الشراكة مع الإتحاد الأوروبي للأحداث الدبلوماسية في قضية تسميم سيرغي سكريبال*.[1]

وصولا إلى أن مقترب القيادة كمقاربة تحليلية ونهج سياسي للدولة استطاع أن يضخ حركية سياسية جديدة لروسيا كدولة قوية جيوبولتيكيا أهّلها البعد الطاقوي كقوة عظمى في تحريك العجلة التنموية الإقتصادية ولدول العالم على رأسهم الصين وألمانيا من خلال الشراكة الإستراتيجية كشبكة معطيات جديدة في العلاقات الدولية وورقة سياسية تناور بها في سياستها الخارجية وتبرز كقطب بارز على الساحة الدولية امام الولايات المتحدة على المستوى الأمني والعسكري والسياسي.

المطلب الثالث: التنافس الروسي– الأمريكي الإقليمي على مصادر الطاقة.

لعبت روسيا دورا مهما في عملية نقل النفط من بحر قزوين عبر مشاريعها الحيوية منافسة للمشروع الأمريكي التركي عبر باكو جيهان تبليسي التي أفرزت تداعياته اشتعال حربين متتاليين في جورجيا وأوكرانيا، ويعد حقل التنافس الأمريكي مع روسيا حيال قضية تأمين الطاقة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بنقل الغاز من بحر قزوين الذي يعد الشرق الأوسط الثاني في الاستراتيجية الأمريكية، مما دفع روسيا الى التأكيد على ضرورة استمرار دورها التاريخي الذي لا يخلو من الدوافع الجيواستراتيجية التي تسعى الى تحقيقه من وراء سلوكها السياسي الممثل بمشروعها الطاقوي القومي،[2] وهو نفس النمط توظفه روسيا مع حلفائها الصين وإيران في الأزمة السورية محاولة إفشال أي مخططات تضر بمصالح محور الإئتلاف الروسي في تمرير خطوط الطاقة على التراب السوري الذي ينذر بصدمات وإشتباك أمني خطير ينعكس على مصالح القوى الكبرى والإقليمية المنخرطة في حروب المنطقة.

ويعد مسار الإقتصاد العالمي إلى تعزيز تأمين الطاقة ومصادرها من خلال السيطرة على منابع وإمدادات النفط والغاز من المصالح الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، سواء بفرض الإرادة أو الإنصياع بالقوة العسكرية كونها أكبر مستهلك للطاقة في العالم بنسبة 25%

---

[1] - Isabelle Facon, Op, cit, p 19.

*- رجل مخابرات منذ الإتحاد السوفياتي ثم بعد الحرب الباردة أكتشف أنه كان عميل مزدوج بين روسيا وبريطانيا، قبل أن يطلب اللجوء إلى بريطانيا ويستقر فيها.

[2]– دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين دراسة في الجغرافية السياسية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010، ص 57.

من الإنتاج العالمي للنفط وهي مصلحة ترتبط مباشرة بالأمن القومي الأمريكي، بدأ الصراع على أمن خطوط إمداد النفط يتفاقم لأخطار التدخلات الأمريكية والاوروبية لرسم استقرار استراجية البحث عن مصادر احتياطية للطاقة بديلة عن مصادر الخليج العربي وعلى رأسها بحر قزوين لقربه الجغرافي ولإحتياطاته الهائلة في ظل الإضطراب السائد في العلاقات مع ايران التي تتحكم بمضيق هرمز.[1]

شهد العالم تصعيدا أمريكيا غير تقليدي بإتجاه الإنفراد بالقرار الدولي والهدف هو تشكيل خارطة سياسية جديدة للعالم على أساس حماية المصالح الإقتصادية الأمريكية على مستويات عديدة على رأسها الطاقة وأمن خطوطها وهو ما ظهر جليا في القوقاز وليبيا والشرق الاوسط، [2] فتدخل الحلف الأطلسي في ليبيا الذي هندس شرعية العمل العسكري بأسباب الأمن الإنساني، وإسقاط الدولة الليبية وخلق الفوضى من أجل السيطرة على مقدراتها الطاقوية من النفط والغاز وكونها قريبة من الساحل البحري تجاه أوروبا وإجهاض كل العقود الروسية مع النظام القديم، لهذا السبب ولأهمية الجيوبولتيك الحيوي والخطير التي تتمتع به سوريا ردت روسيا بسياسة منع إستنساخ السيناريو الليبي في 2011 في سوريا بتدخلها العسكري ومحاولة خلق واقع دولي يدفع الولايات المتحدة إلى طاولة التفاوض والمساومة على مصالحها القومية في سوريا والمنطقة.

ساهمت أفكار نائب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الإبن ديك تشيني في رسم استراتيجية وطنية للطاقة للعقود المقبلة التي تقوم على مفهوم الدواعي الأمريكية لأمن إمدادات الطاقة وأداة للسيطرة العالمية وبسط الهيمنة من أجل إكتمال مقومات الإمبراطورية الأمريكية وفق لمشروع القرن الأمريكي الجديد، وهو نموذج المحدد للهيمنة على مقدرات الدول والضغط بالأدوات الناعمة والصلبة الذي يشكل عمق القيادة المركزية الأمريكية السياسية والعسكرية ومخططو الإستراتيجية عن محور الممتد من أوراسيا إلى القرن الإفريقي والتي تعد هدفا رئيسيا ومطمحا لحلفائها من دول الغرب الرأسمالي الصناعية، [3] وساهم الفراغ الجيوسياسي الذي خلفته أحداث سبتمبر 2001 استباحة الجغرافيا الحيوية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى مجازفتها بصون التعددية الجيوسياسية في أوراسيا كلاعب مستقل مهمته الهيمنة والتوسع والسيطرة على مصادر

[1]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 243.

[2]– نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 309.

[3]– سعد شاكر شبلي، مرجع سابق، ص 118– 120.

الثروات الطبيعية وتأمين طرقها المتمركزة في آسيا الوسطى وبحر قزوين والشرق الاوسط ومنع صراعات جيوستراتيجية من جديد مع روسيا ومنعها من الهيمنة وحدها على الساحة الجيوسياسية في نفوذها القديم، ويرى هنري كيسنجر أن فراغات القوة في السياسة الدولية تملؤها القوة العظمى مع الثروة الطبيعية وأن القرن الحادي والعشرين لن يكون القرن الروسي وحده على أوراسيا كما هو القلق ذاته والهوس من صعود القوة الإقتصادية الصينية وإرساء التوافقات على الساحة الدولية.[1]

حفلت هيمنة المصطلحات الناعمة نهاية التاريخ وصدام الحضارات وأفكار المدرسة الواقعية لجون ميرشايمر John Mearsheimer تفسير التوترات والصراعات الدولية في مناطق الجذب الإقتصادي مثل منطقة القوقاز وآسيا الوسطى والسيطرة على سلوكات الدول وأصبحت القوى الكبرى تتفهم الصراعات الجديدة الى التطلع نحو تحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية في المجالات الحيوية التي تتربع على حجم الطاقة وانعكاسها على اقتصاد الدول، وأدركت روسيا مخاطر التوسع المتزايد للولايات المتحدة في محيطها الجيوسياسي بتضييق الطوق عليها في توجهات سياستها الخارجية من خلال تقارير خبراء استراتيجيون روس أن الصراع الأمريكي– الروسي غير المعلن في جنوب شرق أوروبا مرتبط بالصراع الأشمل في القوقاز وآسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين الذي يشكل حزام آمن طاقوي لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، بالمقابل تستغل روسيا الوضع الإقتصادي العالمي المتردي ومدى قدرة اوروبا الصمود وحمايتها من الهزات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية المتصاعدة في بلدان الإتحاد الأوروبي وهو ماترجم فعليا من انتقادات الخارجية الألمانية والفرنسية ضد قرارات توسيع العقوبات ضد روسيا.[2]

مع تخطي روسيا مرحلة الفراغ الدبلوماسي وضرر العقوبات الإقتصادية أصبحت الطاقة والجيوبولتيك بعد نضج آليات الصراعات نحو السيطرة الإستراتيجية، كأطر مرجعية لجماعات الكارتل وصناع القرار في روسيا وسبب التدخلات العسكرية وهي تخطو بحذر أبواب المنصة الدولية أمام الولايات المتحدة الأمريكة، وظهرت روسيا بعد الصحوة السياسية والإقتصادية إلى البروز من جديد على المشهد الدولي كقوة تعديلية في بيئتها الإقليمية والمناطق الحيوية الأخرى مثل سوريا حسب "والتر روسيل ميد" لامتلاكها عوامل القدرة الموضوعية تؤهلها للقيام بهذا الدور

[1]– نصّار الربيعي،مرجع سابق، ص ص 414– 421.

[2]– كريم الماجري، شبه جزيرة البلقان: بوابة لعودة روسيا الى الساحة الدولية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص ص 2– 6.

على رأسها ثروات الطاقة وترسانتها العسكرية وموقعها الجيوبولتيكي ومقعدها الدائم في الأمم المتحدة، الذي يعتبر دعامة مفصلية لأمنها القومي بمفهومه الشامل وأداة جوهرية في توجهاتها الإستراتيجية في ظل احتياج معظم دول أوروبا وآسيا الى تأمين ارساليات الطاقة من روسيا بحكم القرب الجغرافي، ويرى زبغينيو برجينسكي أن الصراع الدولي أصبح في منطقة أوراسيا بشكل عام وآسيا الوسطى بشكل خاص الشغل المركزي لجيوبولتيكا الولايات المتحدة الأمريكية وهي مركز العالم وقلبه النابض وتتمتع هذه المنطقة بأهمية جيوبولتيكية مهمة في الصراع الدولي بين روسيا وأمريكا وان ما يحصل في المنطقة ممكن أن نطلق عليه صراع الموارد والنفوذ الجيوبولتيكي.[1]

يقوم الصراع الإستراتيجي في جوهره بسبب تعارض المصالح والأهداف بين روسيا وأمريكا والتنافس على بسط السيطرة والنفوذ بالوسائل المتاحة على رأسها التلويح أو التدخل المباشر بالقوة العسكرية كمنظور واقعي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى الملتهبة على الدوام بالصراعات والتدخلات العسكرية لما تتمتع به من مؤهلات طاقوية وموقعها الإستراتيجي الهام الملامس للبحر الاسود وبوابة نحو السيطرة على الجغرافية العالمية، وبالتالي خلق واقع دولي جديد تحكمه ترجيح تبني سياسة المحاور المتعددة على حساب المحور الروسي إذا نجحت لعبة الشطرنج الأمريكية، في إضعاف السياسة الخارجية والأمنية الروسية في علاقتها مع دول آسيا الوسطى وبالتالي تصبح مصالح الطاقة الروسية في حالة تهديد مباشرة، فالهدف النهائي من لعبة الشطرنج بين روسيا وأمريكا ليس فقط التربع على النفط والغاز ,و عودة روسيا كقوة ترمي لإستعادة وزنها الدولي، إنما الخطورة الإستراتيجية هي سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مصادر الطاقة في في القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط ستخضع معظم الدول الكبرى على رأسهم الصين وروسيا إلى الإبتزاز السيادي والسياسي في القرارات الدولية، وهذا ما تفسره مقاربة تسعير في نظرية الفوضى الخلاقة مثل أزمة مثل ما حدث في جورجيا وأوكرانيا في فتح ثغرات أمنية واستدامة الأزمات الداخلية مع ما يتناسب مع المصلحة الأمريكية.[2]

[1]– أعياد عبد الرضا وأخرون، النظريات الجيوبولوتيكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة آسيا الوسطى، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 21، جامعة بغداد، ص ص 289– 290.

[2]– كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ص 450– 451.

تأصيلا لأهمية أمن الطاقة بين روسيا وأمريكا فإن المقومات التي ترتكز عليها الأهمية الجيوستراتيجية للإدارة الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 هي تفعيل القوة الناعمة وقدرة دبلوماسية الإقناع والإجتذاب الثقافي، وسياسة الأحلاف ومصطلحات حقوق الانسان وتدعيم الشرعية الدستورية ومحاربة الإرهاب وتفعيل دورالمنظمات الدولية والإقليمية كرافعة مضافة للقوة العسكرية كذريعة للتدخل، والهيمنة على المقدرات الدول والسماح للشركات الكارتل الدولي الأمريكي إلى الإستحواذ على المشاريع الطاقوية في العالم وهذا قلب الحدث الذي شاهده العالم في العراق وأفغانستان، لغرض استكمال التخطيط الإستراتيجي العالمي على المادة المحركة لإقتصاد العالم وبسط السيطرة والهيمنة بأوسع معانيها التي تتبناها الولايات المتحدة وروسيا لأي منطقة في العالم تحوي على عناصر أساسية اقتصادية وجيوبولتيكية يدرك ثقلها المؤثر في السياسة الدولية.[1]

روسيا رغم النقص الواضح على تصدء معظم أسلحتها التقليدية والنوعية ومحدودية القوة وقصور القدرة القتالية من حيث التكنولوجية العسكرية في الحرب الجورجية 2008، استطاعت إجهاض المشروع الأمريكي والأطلسي أمام الإرادة السياسية الروسية، رشحها التوسع الأطلسي إلى رسم خطة إستراتيجية في إدخال أنظمة فضائية مع الثوة العسكرية على الأسلحة الروسية تحت إمرة فلاديمير بوتين 2008– 2015، حتى تستطيع التعامل مع القوة العسكرية الأطلسية وتستطيع المناورة والتفاوض على مصالحها مع الغرب من باب القوة مع تركيزها بشكل ملحوظ على تطوير القوة النووية كضمان لأمنها القومي وكأولوية للردع الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، [2] ومفصليا وكقرار جوابي تدخلت روسيا عسكريا في أوكرانيا رأت فيه تهديدا حيويا وجوديا فعاقبت اقتصاديا حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في التقليل من وفرة امدادات الغاز عبر الأراضي الأوكرانية وهذا السلوك السياسي يتناغم مع خطاب فلاديمير بوتين في 2007 في ميونخ بهذه الكلمات:".. **تخطت الولايات المتحدة الامريكية حدودها القومية في كل إتجاه وهذا واضح في السياسات الإقتصادية والسياسية والثقافية التي تفرضها على الأمم المتحدة** "، وبالمقابل منع التغول الامريكي من الهيمنة على مقدرات الطاقة الروسية على دول آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين التي تنظر اليها الإدارة الامريكية الشرق الاوسط الثاني، وتنظر اليه روسيا وفق العقيدة العسكرية الروسية المعدلة في 2014 إن خيار اللجوء الى القوة في جوار روسيا الإتحادية القريب دليل على استمرار تصاعد التنافس

[1]– نصّار الربيعي، مرجع سابق، ص 199.

[2] - Marcel de Haas, Russia’s Foreign security Policy in the 21st Century Putin, Medvedev and beyond, Contemporary Security Studies, London , 2010, p 89.

والصراع بينهما وبروز توجهات سياسية في صوغ القرار الإستراتيجي الأمني. [1] ومن جهة الثانية يعد البحث في مستقبل العلاقات الروسية – الأمريكية ليس بالأمر السهل نظرا إلى سرعة الحراك الدولي وتعقد الملفات المشتركة بينهما، فروسيا تتحرك جيوبولتيكيا في غياب الثقة في الإدارات المتعاقبة في البيت الأبيض، الذي خوّل لها الإرتقاء بدورها الإقليمي والدولي التي عرفت فيما بعد بمبادئ روسيا الجديدة منها الإحتكام الى القانون الدولي والعمل الجماعي لعالم متعدد الاقطاب وحماية مواطنيها خارج حدودها وهو مؤشر نحو شرعنة التدخل العسكري للضرورة، وهذه النقاط تعني أن روسيا عاقدة الإرادة على الحضور الفعّال اذا ما تطلبت مصلحتها القومية لذلك،[2]

إن ما تشهده منطقة آسيا الوسطى من اشتباك سياسي وأمني ليس فقط صراعا جيواقتصاديا بين الولايات المتحدة وروسيا، بل إنه يتجاوز الرهان النفطي إلى إطار يطرح عقيدة التوازن السياسي والعسكري والإستراتيجي في منطقة تعرف بحالة عدم الإستقرار المزمنة والحادة، حيث يلخص بوريس أيزنبوم Boris Eisenbaum مقاصد التدخل الأمريكي في أفغانستان بأنه بعيد المدى وهو التموقع الإستراتيجي في قلب منطقة أوراسيا، ويمنح الولايات المتحدة تموضعا في استغلال المقدرات الإقتصادية والجيوسياسية في آسيا الوسطى بعد اخراج بلدانها من دائرة النفوذ الروسي والضغوطات الصينية والإيرانية،[3] واظهار نواياها الحقيقية في رؤيتها الإستراتيجية إتجاه تهديدات الولايات المتحدة والحلف الأطلسي في نفوذ محيطها الجيوسياسي، كبريد سياسي في إجهاض دخول دول القوقاز الجنوبي وأوكرانيا إلى حضيرة الكتلة الأوروبية والحلف الأطلسي كونهما أبرز الجسور في عبور إمدادات الغاز الذي يشكل تهديدا لمصالح روسيا القومية، وكون أن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز تشكل حلقة وصل بين قارتي اوروبا وآسيا وتمثل أهم طرق الترانزيت في العالم وهي منطقة ساخنة على الدوام بالصراعات والمنافسة والإحتكاك السياسي والعسكري لما تتمتع به من ثروات ضخمة تجذب إليها أنظار القوى الإقليمية والدولية، ومن الناحية الجيوسياسية فروسيا هي قلب أوراسيا وتقترب أكثر من قوس النفط وقوس الأزمات وجناحيها وتعد منطقة القوقاز وآسيا الوسطى من المناطق الإستراتيجية التي تدخل ضمن نطاق المعادلة الأمنية الدولية والتلاحم

---

[1]– كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، مرجع سابق، ص ص 49– 53.

[2]– عامر هاشم عوّاد، التحول في العلاقات الروسية – الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص 62– 63.

[3]– غازي فيصل حسين، السياسة الخارجية الأمريكية وتحديات الطاقة والبيئة والتنمية، ط بلا، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 63.

الجيوسياسي والإستراتيجي بين روسيا والولايات المتحدة في منطقة أوراسيا المرشحة بازدياد التفاعلات السياسية والأمنية، كانت ولا تزال تمثل منطقة عبور الطاقة لما تتمتع به من ثروات طبيعية ضخمة من الغاز والنفط فبحر قزوين وحده تتراوح ثرواته ما يقارب 40 مليار برميل من النفط أي ما يعادل نسبة 4% من احتياطات العالم بالإضافة إلى احتياطات الغاز الطبيعي تصل الى 9.2 تريليون متر مكعب اي ما يعادل 7% من احتياطات العالم.[1]

تشهد المنطقة كل مرة سجال بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية بآلياته الأطلسية على اساس اقترابه من فواصل اقتصادية وجغرافية مع أوربا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط ومنفذ استراتيجي نحو مياه المتوسط، وقد تزايدت فجوة الخلاف وتفاقم حدّته حول المناطق الحيوية وتوظيف الأدوات الردعية في تحشيد الترسانة العسكرية وهو مارجح دارسي الإستراتيجيا يستخلصون أن الولايات المتحدة أصبحت تعتبر روسيا عائقا أمام المصالح الجيوستراتيجية الأمريكية فوثيقة الأمن القومي 2013 و2014 تنص على أن روسيا مركز تهديد للأمن القومي الأمريكي ولحلفائها الأوروبيين.

إن التحديات الأمنية وتصاعد تهديد الإرهاب الدولي وسعي اوروبا عن إيجاد بدائل أمنها الطاقوي خاصة بعد الأحداث التي ولعت فيها الصدمات السياسية بين روسيا والغرب في الأزمة الأوكرانية، إلى تخفيض إمدادات الغاز مؤقتا عن أوروبا مما أحرج الولايات المتحدة أمام حلفائها، فروسيا تؤكد مبدأ سيطرة الدولة على الموارد الإستراتيجية في ظل إزدياد الشحن السياسي بين الغرب وروسيا، والآن يدور الجدل في أوروبا حول إدارة الإعتماد على الغاز المستورد وتعويضه ببناء محطات الطاقة النووية والعودة إلى مقاربة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون إستقلالية الطاقة.[2]

تسعى الإدارة الأمريكية إلى بسط إرادتها في إيجاد شبكة من خطوط الأنابيب لتزويد حلفائها الغربيين من حوض قزوين وآسيا الوسطى الذي يكفي وحده احتياجات أوروبا من الطاقة ما يقارب مائة سنة، فهذه المنطقة وإعدة في استخراج النفط والغاز مستقبلا وتعد الشرق الأوسط الثاني في المحدد الرئيسي لمسار السياسة الخارجية الأمريكية الإستراتيجية من خلال الإلتفاف على روسيا

[1]– عبدالناصر سرور، الصراع الإستراتيجي الامريكيي– الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة : 1991– 2007، المجلد 11، العدد 01، مجلة جامعة الأزهر بغزة، 2009، ص ص 45– 51.

[2] - Daniel Yergin, Ensuring Energy Security, foreign affairs, volume 85, N° 2, pp 69- 71.

وتحمل عواقب تداعياته الأمنية في بيئتها الخلفية ومحاولة تأليب بعض دول آسيا الوسطى ودعم استقلالية الدول النفطية واختيار الجهات التي تتعاون معها، وأن إضعاف روسيا من جناحها الغربي وكسر احتكارها للثروة الطاقوية يتحقق بالتعاون مع دول آسيا الوسطى لإخراجها من دائرة النفوذ الروسي، إذ يؤكد جورج كرول Geoge Carroll وكيل مساعد في الوزراة الخارجية الأمريكية لشؤون وسط وجنوب آسيا أن هذه الإدارة لا تعتبر وسط آسيا منطقة معزولة أو هامشية، بل هي في قلب المصالح الأمنية والإقتصادية والسياسية الأمريكية، لأجل خلق فراغ استثماري وتقني وخبراتي تعجز عن ملئه أي قوة لهل ما للولايات المتحدة من وسائل الإسراع لإحتلاله، وهذا أكبر مقاربة تفسيرية لبؤر التوتر والحروب التي تشتعل في الجغرافيا الأوراسية كلها والعمل على التقليل من حجم تبعية أوروبا للغاز الروسي،[1] وفي مقابل هذا يؤكد ألكسي ارباتوف: "**إن روسيا أصبحت اكثر استقلالية في سياستها الخارجية واكثر فعالية ووضوحا في سياستها في مناطق الإتحاد السوفياتي سابقا** " وتعد السياسة الروسية في مجال الطاقة كأمن قومي استخدامها كرافعة في سياستها الخارجية وتحسين موقفها التفاوضي مع الغرب خاصة مع أحداث الحراك العربي 2011 في محيطها الاورو الآسيوي، وخرج المجلس الامريكي للعلاقات الخارجية بلوائح يتهم روسيا بإستغلال إمدادات الطاقة كسلاح سياسي ضد حلفائها الأوروبيين وفرض تهديدات سياسية على حكومة أوكرانيا وإبقائها معلقة بين الانتماء والحياد، ويضيف التقرير الأمريكي سعي روسيا الى تقليص الوجود الأمريكي والحلف الاطلسي في آسيا الوسطى في توظيف سياسة الإغراءات الإقتصادية والثقافية والتحريض ضدها في تعزيز نفوذها الجيواقتصادي في جوارها القريب مواكبة بتحشيد ترسانتها العسكرية[2].

إن رفض روسيا املاءات النموذج الغربي وإحياء الخطاب القومي للتنمية الشاملة من بينها الطاقة كآلية للتوجهات السياسة الخارجية التي حدّدتها واستراتيجية فلاديمير بوتين سلسلة من القرارات لروسيا الجديدة في أوراسيا، معززة بالإنتقال الى الشرق الاوسط من بوابة الأزمة السورية التي يدار فيها مربعات الأمن القومي على مستوياته المتعددة ووجود أطنان من النفط والغاز في الساحل السوري و بحر المتوسط، الذي يفسره تواجد الأسطول العسكري الروسي المرابط منذ 2011 كمؤشر والمؤمن لهذا الانعكاس من خلال التقارير السياسية والتصورات المشتركة بين النخب الروسية ضد القوى المعادية للدور الروسي القادم، وتعد الثروات الطبيعية من

[1]– كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ص 451– 453.

[2] السيد أمين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص ص 135– 139.

الموارد الحيوية للحفاظ على الطفرة التنموية للإقتصاد الروسي والتي يؤدي حرمانها الى التدخل العسكري عندما تقع الإمدادات وإرساليات الطاقة في مواجهة الخطر القومي للدولة، وسوريا هي اكبر براديغم للتفسير البعد الإستراتيجي للطاقة والإحتكاك الروسي الأمريكي في الشرق الاوسط، وعلى المستوى الإستراتيجي فإن قلق الإدارة الامريكية يتمثل في التنافس على مصالحها ونفوذها على جميع الأسس الممكنة فتأمين موارد الطاقة الحيوية وخطوط الترانزيت كانت ولازالت من اساسيات الكبرى في السياسة الأمنية والتخطيط العسكري للإستراتيجية الأمريكية.[1]

يعد مشروع خطوط باكو تبليسي جيهان من التكاليف السياسية الباهضة على روسيا يجبرها على إعادة توجيه استراجيتها في الوقوف في وجه تحديات الولايات المتحدة الامريكية والحلف الاطلسي لإدراكها الفعلي للتهديدات الحقيقية لأمن الطاقة في ظل تصاعد تهديدات الإرهاب الدولي والتضييق عليها بالعقوبات وإلحاق الضرر بإقتصادها، كون أوراسيا منطقة مرشحة لإنزلاقات الأمنية والسياسية والعسكرية بين روسيا والقوى المعادية لها وعلى الرغم انعدام الثقة بين موسكو وواشنطن خاصة بعد الاصرار الامريكي على توسيع حلف الناتو على تخوم روسيا الذي يشكل هاجس أمني واستراتيجي لها، وطالما المصالح الحيوية الروسية لم تمس سواء في محيطها الجيوسياسي أو في الشرق الأوسط فإن الخلافات بين البلدين سيتم ترجمتها في شكل استفزازات وابتزازات متبادلة وتلاسن دبلوماسي وتضخيم البروباغندا لا يرتقي إلى الحراك السياسي والأمني أو التصادم العسكري.[2]

المبحث الثالث: روسيا إرهاصات مبدأ التوازن بعد حرب جورجيا 2008

شهدت روسيا استفاقة سياسية بعد صعود القوميين البراغمتيين بقيادة فلاديمير بوتين ولادة استراتيجية عرفت نسق من التحولات السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية، التي عرفت بمرحلة بناء الدولة القومية العابرة للقارات بعد 2005 الى 2009 وعقيدة فرض الإحترام و كبح التهديدات الخارجية والسعي إلى إسقاط التدخلات الأطلسية في جوارها القريب كانت بعد الحرب الجورجية، تعزو سياسيا من ورائه إعادة استراتيجية الردع المحقن بالتوترات والتنافس على

[1] - Elena Morenkova Perrier, les principes fondamentaux de la pensée stratégique russe, Institut de recherche Stratégique de l'Ecole Militaire,(laboratoire de l'IRSEM), N° 22, Paris, pp 38- 40.

[2] – أليكسي دولنسكي، حتمية الصراع: دور الأزمات في العلاقات الروسية الأمريكية، إتجاهات الأحداث، العدد 19، فبراير 2017، ص 79.

المكاسب الجيو اقتصادية وجيوبولتيكية خاصة بعد الحراك العربي، الذي أفرز ساحة تشابك تنذر بشبه حرب باردة من جديد ترجمت على شكل الحرب بالوكالات في الأزمة السورية والأوكرانية من صراع التفهم للتدخلات السياسية إلى صراع تخللته فترات تهديدات وجودية بين الفواعل الرسمية، فروسيا في النظام الدولي الحالي لا تبحث عن دور جديد وانما تسعى بمقوماتها الإستراتيجية إلى إستعادة دور فقدته بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، فلقد وصفها ألكسي دو تكفيل في قوله: "ليس ثمة أمم تتحكم بمصير العالم في الحاضر والمستقبل مثل قوتين هما الأمة الأمريكية والأمة الروسية".[1]

المطلب الأول : عودة روسيا الى ساحة الدولية.

إستكملت روسيا ما كان ينقصها بمجيىء فلاديمير بوتين في استعادة زمام أمورها في الساحة الدولية بعد الحرب الجورجية كمؤشر جديد نحو مسار التنافس السياسي والاقتصادي والإستراتيجي، فالمقاربة البنائية كواقع دولي يظهر ان روسيا لا يسمح لها وضعها الإقتصادي وافتقارها إلى التكنولوجية المتطورة وتردد في تبني عقيدة سياسية واضحة في سياستها الخارجية بالقيام بدور عالمي وهي عاجزة أن تخوض انفراديا المواجهة ضد تهديدات الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الأوروبيين إلا في فترات تهديدات الأمن الوجودي بعد خسارة رصيدها كدولة عظمى واقتطاع جزء مهم من جغرافيتها السياسية وتجريدها من بعض قوتها الإستراتيجية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، إن استعادة روسيا عافيتها السياسية والإقتصادية والامنية راجع الى الصحوة السياسية المقترنة بمقترب القيادة والإرادة السياسية والتنوع في مصادر القوة الداخلية والخارجية المعقودة بتوجهات قومية واستفادتها كثيرا من اخطاء وقرارات الولايات المتحدة الامريكة وكثرة أعدائها بسبب تدخلتها العسكرية الإنفرادية في أفغانستان والعراق ونظرتها العدائية إتجاه العالم العربي والإسلامي،[2] ولأجل استعادة دورها الريادي مع القوى الكبرى يتطلب بناء استراتيجي متكامل يربط بين التطور الداخلي والتطور الخارجي بقصد الإفلات من المضايقات الأمريكية الاوروبية وبوصلة موقعها العالمي وفق ما تملكه من عناصر القوة الشاملة المتمثلة في القوة العسكرية والثروات الطبيعية كقوة عظمى وموقعها الجيوبولتيكي إضافة أنها عضو دائم في مجلس الأمن يؤهلها فرض نموذجها الفعلي في العلاقات الدولية، فإستراتيجية فلاديمير بوتين استطاعت بجرأة تخطي العزلة

[1]– وائل محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 184.

[2]– صدام مرير الجميلي، الإتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، ط1، دار المنهل اللبناني، 2009، ص 241.

وتحويل الطاقة والترسانة العسكرية إلى ركن جوهري من أركان المنافسة على الساحة الدولية تضع روسيا الى مرتبة القوة التي لا يمكن الإستغناء عنها والتي من المقدر لها موضوعيا البروز مستقل بقراراتها السيادية التي لا يمكن عزلها عن أي تحالف دولي.[1]

أتت العودة الروسية إلى الساحة الدولية على مفعمة بخلفية مقاربة نظرية إستمرار التاريخ كحق لا يسقط بالتقادم في تأكيد قدرة نفوذها في اتجاه عمقها الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وتمكين صحوتها الإقتصادية والعسكرية بعد إستغلال ترهل نفوذ وأفول الولايات المتحدة الأمريكية في عدة قضايا دولية واقليمية، وتورطها في مكافحة الإرهاب الدولي في أفغانستان والعراق وأزمة البرنامج النووي الإيراني الذي فتح الباب أمام روسيا في إستغلال الوضع وإبراز عضويتها من خلال تعميق توجهاتها نحو أوراسيا كمصدر قوتها الإستراتيجية في سياستها الخارجية وعدم السماح للغرب تهميش دورها في العلاقات الدولية، تمكنت روسيا في مرحلة بوتين بعد 2012 من إعادة تجديد نفسها وتجنيد المفاهيم الإستراتيجية بنسخة أكثر جهوزية أهّلها أن تضع بصمتها على الكثير من القضايا العالمية بعد تحقيق طفرة في النمو الإقتصادي والإستقرار السياسي بدأت السياسة الخارجية الروسية تتأثر أكثر بمصالحها الوطنية بعد إستيائها من الخلافات مع الغرب حيث أدت الآمال المحبطة تصميما متزايدا ضد الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة انتقادات حادة من قبل روسيا لممارستها الأحادية الجانب في الميدان الدولي في الهيمنة على العالم واستخفافها بالمصالح الروسية فالسياسة الخارجية الروسية بنيت على أساس التركيز نحو عالم متعدد الأقطاب يتميز بالتنافس الطبيعي مع الغرب على الأسواق والاستثمارات والنفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري كإستراتيجية عليا غير قابلة للتفاوض كخطوط حمر قومية.[2]

روسيا ترى أن التنافس المتجدد بينها وبين الغرب يعود الى الخلل في بنية النظام العالمي وأن القرن الحادي والعشرين سيكون بإدارة جماعية تحكمه المصالح المشتركة كنقطة مفصلية بأن يعترف المجتمع الدولي بروسيا بنادي الدول المتقدمة، ترجمت على شكل استياء أوروبي على العقوبات الامريكية ضد روسيا بعد ادراك الضرر الاقتصادي وإنها ضحية الصراعات بين موسكو

[1]– بافل باييف، القوة العسكرية و سياسة الطاقة بوتين والبحث عن "العظمة" الروسية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010، ص ص 217– 219.

[2]– فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الأمن العالمي، ط1، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2006، ص ص 3– 5.

وواشنطن من خلال تصريحات الخارجية الألمانية والفرنسية أن إزدياد توسيع العقوبات على روسيا يهدد أمن اوروبا ويعود بالضرر على الشركات الغربية، الذي يضر بمصالحهم الاقتصادية وتحملهم خطايا قرارتهم السياسية والدبلوماسية الخاطئة اتجاه روسيا، وأنها قدمت المصالح الاقتصادية قربانا للأهداف السياسية في الملفات العالقة وعلى رأسها التهديدات الأمنية المتبادلة بين روسيا والحلف الأطلسي في الأزمة الأوكرانية، فالولايات المتحدة عاجزة أن تكون حائلا أمام روسيا في إعطاب تقدمها وتوسعها الجغرافي والاقتصادي والعسكري والسياسي في الساحة الدولية وغير قادرة أن تملأ الفراغ الإستراتيجي الذي يحتاجه حلفائها في أوروبا من مصادر الطاقة، وروسيا كونها قوة عظمى من حيث الثروات الطبيعية تتحكم في خطوط ارسالياتها نحو آسيا واوروبا وتسعى إلى بسط نفوذها بإتفقيات على دول آسيا الوسطى لهدف زيادة تعظيم دورها ونفوذها في توازنات القوى الدولية والإقليمية كورقة استراتيجية من حيث هي أداة تجارية وسياسات القوة معا.[1]

وهذه المنعطفات تتعامل معها روسيا بإرادة سيادية مستقلة في سياستها الخارجية من أجل الإقتراب أكثر من خصوم الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز الشراكة مع إيران وتوسيع البرنامج النووي كقيمة اقتصادية مضافة رغم الإعتراضات الأمريكية وتفاعلت معه على أساس المصالح القومية الروسية، ونجمت على سقف التفاعلات والصراعات مصطلح العازل الحديدي إلى عودة بعض مؤشرات الحرب الباردة من بينها إعادة إنتشار بعض المنظومات الصاروخية الإستراتيجية ضد القوات الأطلسية في أوروبا الشرقية وتعزيز الأسطول العسكري بعد ضم منطقة القرم الإستراتيجية وإرجاعها إداريا إلى المركزية في موسكو، فإستراتيجية القيادة السياسية الروسية تنشط في المناطق المرشحة ان تكون مصدر تهديد وتحديات امنية لها فيها مصالح تقوم على حماية امنها القومي، وتعزيز منزلتها وتمكين دورها كقوة كبرى وتوسيع مصالحها في أوراسيا والشرق الأوسط بإتباع المسارات الجيوستراتيجية المتعددة ومنها الدفاع عن المكاسب الاقتصادية القومية تكون قاعدة ورافعة جيوسياسية مثلما هو قائم في ساحة الأزمة السورية.

تسود الرؤية المركزية للسياسة الخارجية الروسية التقارب مع حلفائها للتقاطعات السياسية والإقتصادية والأمنية المشتركة والحد من الهيمنة الامريكية تدريجيا والعمل أكثر مع الدول الكبرى التي تتقاطع معها المفاهيم الايديولوجية الجديدة على اعادة هيكلة العلاقات الدولية من خلال توازن

[1]– حميد حمد السعدون، مرجع سابق، ص 3.

القوى الذي يقوم على الأمن الجماعي والتزام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فالحكومة الروسية تتبع مقاربة براغماتية عامة في السعي إلى مناطق تستطيع فيها أن تعثر على دول تشاركها اهتماماتها،[1] فالدلالة الدبلوماسية غير كافية لفهم استراتيجية فلادمير بوتين حول عودة روسيا الى ساحة التنافس الدولي بل مؤشرات التأثير في استراتيجية وتغيير مسار سلوكات الدول الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وإسقاط أي تقدم في الحاق الضرر ضد مصالح أمنها الوطني والتأثير في إرادة اعدائها في التخلي عن استعمال قوتها العسكرية حينما أفشلت روسيا التدخل العسكري الأمريكي ضد سوريا في 2013 بالوسائل المتاحة، وكذلك إفشال ضم جورجيا وأوكرانيا الى حلف الناتو كبعد اقتصادي لجهة الطاقة واسقاط احتوائها استراتيجيا من جهة البحر الاسود من الجانب العسكري يؤشر الى التأكيد على عقيدة المكانة الدولية وإثبات عقيدة التوازن الإستراتيجي التي أقرتها وثيقة الامن القومي الروسي في 2009 حتى2020 التي تشير على تطوير منظومة استراتيجية الردع التي يفسرها نموذج أكسلورد Axelord، والنقطة المركزية لهذا النموذج هي قدرة الأطراف اللعب بنفس المستوى من التأثير سواء في حالة التعاون أو في حالة الصراع أو في ظل المنافسة الأمنية الذي يتميز بخصائص استراتيجية وهي التلطيف، القابلية للإستفزاز، والسلوك التبادلي.[2]

كما أن توسيع التحالفات مع المنظمات الإقليمية والدولية كمنظمة شنغهاي ومجمع البريكس اللذان يمثلان ثلث أفضل مجموعة الدول العشرين في العالم من حيث تاأثيرها الإقليمي، وتجيز حق إستعمال القوة العسكرية كجزء من وسائل الدور في النظام الدولي ورفض الإستسلام كليا إلى القطبية الأحادية والعمل على أن يكون العالم متعدد الأقطاب تكون روسيا عضو بارزا فيه، [3] هذا التصور في الرؤية السياسية الروسية يؤكده تصريح الرئيس فلاديمير بوتين بقوله: "**إن تهديدات وتحديات جديدة للمصالح القومية الروسية بدأت تظهر على الصعيد العالمي فهناك سعي متزايد نحو تأسيس هيكلية عالمية أحادية القطبية تسيطر بموجبها الولايات المنتحدة عسكريا واقتصاديا على العالم من خلال استخدام**

[1]– كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص و تحديات، مرجع سابق، ص ص 59– 61.

[2]– عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، مرجع سابق، 131.

[3]– وائل محمد أسماعيل، مرجع سابق، ص ص 334– 336.

القوة، لذلك ستسعى روسيا الإتحادية الى تحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب يعكس التنوع الموجود في العالم الحديث بمصالحه المتنوعة."[1]

عودة روسيا إلى الساحة الدولية ساعدها على ذلك استغلالها موجة الحراك العربي كمطية في تنصيب نفسها كبديل مانع لتفاقم الأوضاع الأمنية التي تشهدها ساحات الإقتتال الطائفي في الشرق الأوسط ورشحها أكثر تقلدها بعض ملفات معقدة كملف رجل المخابرات الإستعلامية الأمريكية ادوارد سنودنEdward Snowden الذي دخل على خط الأزمات بين الولايات المتحدة وروسيا بعد طلب اللجوء السياسي إلى موسكو مما خلق توتر أمني على بعض الملفات العالقة في اوراسيا وفي الازمة السورية واجّج الحراك الدبلوماسي والسياسي بينهما، وتعد روسيا الدولة الوحيدة في العالم القادرة على تحمل مقاومة الظغوطات أمام الولايات المتحدة الامريكية على المنصة الدولية في اظهار عجز تأثير الولايات المتحدة امام الإرادة السياسية الروسية.[2]

قضية إسقاط روسيا صاروخين مجنحين للولايات المتحدة الأمريكية من قبل الغواصة الروسية المرابطة في مياه البحر المتوسط، بعد محاولة الإعتداء على حليفها السوري في 2013، لأجل منع وقوع تدخل عسكري مباشر على سوريا بواسائلها المؤثرة ورفع الحجز عن ملف الصفقة S300 مع إيران، وأكثرها تعقيدا ملف الأزمة السورية فلا حل دولي للنزاع السوري إلا بالتوجه إسترضاء المنصة الديبلوماسية الروسية، فالزيارات المتكررة للخارجية الأمريكية نحو روسيا سواء في إدارة باراك أوباما أو إدارة دونالد ترامب لايجاد الحلول المتفاقمة للأزمة السورية يؤشر أن روسيا لا زالت تحتفظ بمفاتيح العقد للأزمات الدولية المعقدة مما يخول لها استغلال الظرف لتمرير مطالبها السياسية والإقتصادية لسيرورة مصالحها القومية، هذا كله جاء بعد تأسيس روسيا توجهاتها السياسية القومية وترسيم حدودها الجيوستراتيجية في اطار عقيدة سياسة خارجية وامنية وعسكرية وتحديد الآليات اللازمة لبلوغها من خلال التحكم في اربع مقاربات استراتيجية تبقي لها اطالة عمر المناورة السياسية بجانب الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبرى في العالم.[3]

إن تموضع روسيا كقوة جيوبولتيكية في قلب أوراسيا تراقب وتشد على معظم التحركات الأمريكية، وتحديث ترسانتها العسكرية لتحد هامش الحركة للحلف الأطلسي ضد مصالحها الوطنية،

[1]– طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص ص 18– 19.

[2] Jacque Lévesque, Russie le retour, Le Monde diplomatique, N° 138, janvier 2015, pp 36- 37.

[3]– كاظم هاشم نعمة، روسيا و الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص و تحديات، مرجع سابق، ص 58.

وبلوغ الطفرة الإقتصادية كقوة عظمى في الطاقة ومقعدها الدائم في الأمم المتحدة كقوة سياسية في افشال المشاريع الغربية التي لا تتناسب مع متطلبات الأمن القومي الروسي، وهذا نابع من أفول وفشل السياسات الأمريكية في أوراسية والشرق الأوسط وحروبها المأسوية في كل من أفغانستان والعراق، وهو الذي أهّب روسيا وأهلّها في الساحة السياسية الدولية بكفاءة واقتدار نظرا لما تتمتع به من خصائص ومميزات مكنتها من التأثير بسلوكها الناعم أن يلجأ اليها الفرقاء والخصوم للدور الوسيط المقبول والمرشح من قبل جميع الاطراف، واستطاعت فرض نمطها عبر البوابة السورية متخطية شأفة العوائق الغربية في توظيف نهجها القومي الجديد والإقتراب أكثر نحو أهدافها الجيوسياسية والجيواقتصادية، وهي تخوض حراكا دبلوماسيا وسياسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية كبديل لتسوية الأزمات والملفات المعقدة دوليا واستراتيجيا تحشيد قوتها وترسانتها العسكرية في المتوسط وفي الشرق الأوسط مع حلفاءها الإقليميين إيران وسوريا، [1] فإرهاصات التوازن والتنافس الدولي لروسيا حسب أناتولي شوبيس "ازاء الإمبراطورية الليبيرالية الروسية الجديدة" يكمن في استثمار اوراق الطاقة لتوسيع إمداء النفوذ السياسي ككارتل نفطي–غازي منافس للكارتل الدولي الأمريكي،[2] ويؤكده جوزيف أس. ناي مساعد وزير الدفاع الأمريكي سابقا بالقول: **"أن روسيا حاليا صحيح أنها قليلة الفعالية لكنها تؤثر في توازن العالم..."**[3].

المطلب الثاني : التحديات الأمنية الروسية في ظل توسع الحلف الاطلسي.

يسترشد خبراء الإستراتيجية في العالم من منطلقات أن الدولة المركزية تفرض شرعيتها على الساحة الدولية وتحصن أمنها القومي من خلال التوسع والسيطرة، أو العكس تعزز وجودها العسكري وإرساء التحالفات من التهديدات الخارجية بتحديد الأولويات وتقدير مسافة السياسات ونتائجها وهذا لبّ النسيج الإستراتيجي للولايات المتحدة في شرق أوروبا، فروسيا بعد ترتيب الوضع الداخلي النسبي وتأهيل الدولة على أساس اقتصاد السوق انتقلت بعدها إلى ترتيب حدودها القريبة ومجال نفوذها الحيوي في القوقاز وآسيا الوسطى والدول المستقلة عن الإتحاد السوفياتي محاولة افشال المسعى الغربي لتوسيع الحلف الأطلسي شرقا من خلال التطلع منع ضم كل من

[1]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 9.

[2]– بافل باييف، مرجع سابق، ص ص 214– 242.

[3]– وائل محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 185.

جورجيا واوكرانيا الى الكتلة الأوروبية والحلف الأطلسي،[1] وتنظر الولايات المتحدة إلى حلف الناتو كقاعدة متقدمة أمنيا وعسكريا لإستراتيجيتها الدفاعية بعد الحرب الباردة ودعامة فعلية وحيوية للهيمنة المطلقة على أوروبا وتسويغ لما هو أبعد بقيم ناعمة في مواقع استراتيجية متقدمة للناتو في آسيا الوسطى من خلال افغانستان وفي الشرق الأوسط من خلال العراق 2003، مما يعني محاولة الولايات المتحدة من خلال توسيع حلف الناتو الى إرجاع روسيا الى حدودها التقليدية القيصرية وإسقاطها كقوة كبرى من الساحة الدولية.[2]

إن المقاربات الإستراتيجية المتضمنة عنصر الجيوبوليتيك كجغرافية حيوية يضمن لها حرية المناورة على هامش حدودها البرية والبحرية كرافعة يعزز من نفوذها في سياستها الخارجية، والقوة العسكرية والتحالفات الإستراتيجية تبقي لها واقع الردع الذي تعزز كمفهوم متجدد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وينبغي الإقرار أن التوسع الناتو لم يكن مفتقرا الى المشروعية إذ أن من المؤكد أن القيادة السياسية والعسكرية الروسية لا ينظرون إلى توسع الحلف الأطلسي كجزء أساسي من نمو أوروبا، انما كدفاع متقدم من قبل تحالف تقوده أمريكا رغبة بزيادة رقعة تأثيرها على جيوبولتيك روسيا وآسيا الوسطى وإخضاعها تحت مصطلح فوبيا روسيا من جديد.[3]

إن تعاظم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي وتوجيه آلياته الأطلسية من ادارة الأزمات اثناء الصراع الأيديولوجي، إلى الإستراتيجية الوقائية والتحرر من قيود الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة، وبالأخص بعد 11 سبتمبر 2001 التي غيّرت مسار العلاقات الدولية بإعتمادها التدخلات الإستباقية والإنتشار العسكري كأحد أبرز التطورات الدولية كإستراتيجية تطويق الدول الصاعدة ومحاولة إزاحة روسيا بما يخدم مصالحها التوسعية في المجالات الحيوية، حيث يرى شارلز ويستون الخبير في السياسة الأمنية أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد من خلال توسيع الحلف الأطلسي إلى تحقيق اهداف سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية، تكوين الهوية العسكرية

[1]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 274.

[2]– محسن حسامي ظاهر مديهش العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 7.

[3]– زبغينيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 131.

الجديدة في ظل الحرب على الإرهاب وتقوية الوجود الأمريكي في أوروبا ومنع انتشار الأسلحة النووية والبايلوجية والكيميائية ويقصد هنا تطويق روسيا وكوريا الشمالية وإيران.[1]

من أجل السيطرة على منطقة جنوب آسيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والإنفراد بحيوية المحيط الهندي والبحر المتوسط محاولة إقحام الحلف الاطلسي ليضطلع بمهام الأمم المتحدة ومحاولة فرضه كمحدد للشرعية الدولية، [2] وهو ما برز واضحا خلال ازمة كوسوفو 1999 حيث أظهرت الأهداف الأمريكية الأطلسية من توسيع الأطلسي هو إقصاء نفوذ روسيا من الدول المستقلة لأهميتها الجغرافية في آسيا الوسطى والقوقاز من خلال دمجها إلى برامج المؤسسات الغربية الأمنية ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي ليسهل التغلغل الأمريكي في المنطقة بهدف إجراء نوع من التحولات السياسية والاقتصادية لمصالحها الإستراتيجية، [3] وأن الأساس الذي يميز سياسة الولايات المتحدة تجاه حلف الناتو وأوروبا هو خيار التوسع لمرحلة انتقالية مع كل ما تتضمنه من عدم التوازن في الساحة الدولية، وإبقاء الهيمنة العالمية لعدة أسباب منها التكاليف الضخمة لصيانة النظام العالمي من حيث الإختيار بين الهيمنة باهضة الثمن اقتصاديا أو العزلة الدولية باهضة الثمن سياسيا.[4]

تعد أحد الدوافع الموجودة في أساس رغبة الولايات المتحدة في توسيع الحلف الأطلسي حسب يفجيني بريماكوف تكمن أن الأعضاء الجدد هم أكثر طاعة من الأعضاء القدامى لإقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة على أراضيها ومن أجل المحافظة على تزعمها لهذه المنطقة القريبة من المتوسط وتسهيل استخدامها في حالة التهديدات الخارجية وهو ما تراهن عليه الولايات المتحدة، [5] فروسيا أدركت أن دورها هو إعادة مرتبتها كشريك في جميع المناطق التي ترى فيها مصالحها الإستراتيجية وهو مطلب رسمه وزير الخارجية السابق يفغيني بريماكوف معللا بقوله: " **إن الموقف**

---

[1]– أحمد باسل البياتي، موقف جمهورية روسيا الإتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي، دراسات اقليمية، السنة 2، جامعة الموصل، العدد 4، كانون الاول 2005، ص 29.

[2]– ماهر بن ابراهيم القصير، مرجع سابق، ص 53.

[3]– محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص 116.

[4]– طالب حسين حافظ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد 46، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2010، ص ص 139– 142.

[5]– يفجيني بريماكوف، مرجع سابق، ص 205.

الدولي يتطلب أن تكون روسيا ليس فقط قوة كبرى تاريخيا، ولكن قوة كبرى حقيقية" [1] وهو إشارة أن مصالح روسيا لا تتوقف عند حدودها أمام الطوق الجغرافي الأطلسي، بل تتعدى مجالها الحيوي القديم في الشرق الأوسط محوره سوريا كموقع إستراتيجي تظهر فيه روسيا إرادتها أمام خصومها الغربيين.

حاولت روسية التقرب من جيرانها الغربيين لإظهار الرغبة التشاركية والتعاون المتبادل في ظل المصالح البراغماتية والربح المتبادل، من أجل ترشيد سياسة خارجية أكثر نعومة وتعزيز الثقة في صناعة القرار السيادي أكثر إعتدالا في توجهاتها، إلا أنه ازداد الإمعان ضدها في تطويقها واخناعها للإرادة الأطلسية الامريكية تحت مطبة قواعد فوبيا روسيا من جديد رغم التبرء من الأيديولوجية القديمة إبان فترة بوليس يلتسن عندما صرح بالقول: " **إننا نود أن ندفع إلى الامام الحوار والاتصالات مع حلف شمال الاطلسي على المستويين السياسي والعسكري، بمعنى المصالحة والاندماج والتكامل الفكري والمؤسسي والأمني...** " وأقرها كذلك عميد الجناح الأطلسي وزير خارجيته أندريه كوزريف من قبل ان أمن روسيا يندرج في الإنغماس مع الكتلة الغربية أمنيا وسياسيا، هذه التوقعات المفرطة في التفائل والتساهل والتحمس من قبل روسيا، لم تشفع لها النظرة العدائية الغربية حول تهديد روسيا الصاعدة على الساحة الإقليمية وهي تنظر أن أوراسيا هي معقل روسيا الجيوبولتيكي الجديد، فقد اعربت كوندليزا رايس بالقول: " **ان روسيا تمثل تهديدا للغرب بصورة عامة ولحلفائنا الغربيين بالخصوص**"، وعزز هذا التصور ديك تشيني بالقول:" **إن الكرملين ليس شريكا استراتيجيا، بل إنه صديق غير موثوق به**".[2]

يرى كينيث والث أن تأمين كيان الدولة غير كافية ويعتبر أن منبع قلق الدول الكبرى ليس زيادة القوة إنما تهديد مكانتها ضمن بيئة النظام الدولي، فالتوسع الأطلسي أحد أهم التطورات الدولية المعاصرة على أمن روسيا التي تعززت بمرحلتين:[3]

أولا: تغيير العقيدة الإستراتيجية للحلف من استراتيجية دفاعية إبان الحرب الباردة إلى استراتيجية الحروب الإستباقية وأخطرها ممارسة الضغط على روسيا لتقبل عن مضض التوسع نحو الشرق كما صرح كاتب الشؤون الخارجية الأمريكي السابق "ألبرايت".

---

[1]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 107.

[2]– كاضم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ص 228– 230.

[3]– محفوظ رسول، الأمن الوطني الروسي بين الفرص والقيود، ط1 ، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، ص ص86–89.

الثانية: عبر دور المؤسسات من خلال مجلس التعاون لشمال الأطلنطي ومشروع الشراكة من أجل السلام.

عزز القوميون البراغماتيون الجدد في روسيا الإتحادية إلى إعادة تجنيد المفاهيم الإستراتيجية والسياسية والعسكرية تسترشد بها روسيا لأمنها الوطني، واتضح أن استراتيجية توسيع حلف الناتو تجاه الشرق لتخوم روسيا جاء لملئ الفراغ الأمني والحيلولة دون عودة روسيا إلى عهدها السابق والعمل على منع التقارب الروسي– الصيني لما يمثله من ثقل أوراسيا وتنافسا أمام الغرب الأطلسي،[1] فالتطلع الإستراتيجي الروسي وإنعاش صحوته القومية العليا تجسدت ملامحها كدولة كبرى وهو توسيع مجالها الحيوي في حديقتها الخلفية كمقاربة نظرية استمرار التاريخ، ومحاولة لجم تهديدات الحلف الأطلسي وتوسعه الجغرافي من نصب قواعده العسكرية في دول البلطيق وشرق ,وروبا وإسقاطه الأنظمة الموالية لموسكو، فالقيادة الروسية رفضت ممتعضة للمحاولات الأمريكية توسع الجيوش الأطلسية على تخومها الجغرافية حيث أعلن الرئيس فلاديمير بوتين: " **إننا مطالبون بتصويب صوارخنا نحو ما يمثل تهديدا لنا** " إشارة إلى إستعداد روسيا الى نصب صواريخ بعيدة المدى غرب روسيا.[2]

روسيا لا تزال تحمل في عقيدتها العداء القديم للحلف، لتؤكد المخاطر الإستراتيجية من توسيع الحلف الأطلسي إذ تؤكد على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف أن التهديدات الأمريكية التي تواجهها روسيا على الصعيد العالمي هو توسع الناتو نحو الشرق، مما يؤدي بروسيا الدخول الى سباق نحو التسلح النووي،[3] فالجيوبولتيكيون والإستراتيجيون من بينهم زبغنيو بريجنكسي لم يختلفوا في واقع الجيوستراتيجية كقطب الرحى وكقلب الأرض ومحورية المنطقة وهي كما ينظر اليها كذلك الكسندر دوغين قلب الصراع الإستراتيجي المعاصر، ومشروع أوراسيا بالنسبة لروسيا هو محاولة تفادي الحصار والخنق الإستراتيجي الأمريكي لإدراكها أن خاصرتها الضعيفة والإشكالية الرئيسية في الحافات البحرية المطلة على الممرات الحيوية نحو المياه الدافئة وهو دليل يفسر دلالة الحرب القائمة في أوكرانيا وضم القرم من خلال استراتيجية فك الطوق من تهديدات حلف الناتو في

---

[1]– محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص 76. -

[2]– عدنان السيد حسين، قضايا دولية التوسّع الأطلسي، ط1 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص 101.

[3]– – أحمد باسل البياتي، مرجع سابق، ص ص 32– 33.

جميع مستوياته السياسية والإقتصادية والعسكرية. [1]و تبقى الأهداف الأساسية لتوسيع الناتو لها بعد استراتيجي يتمحور في إعادة صياغة العلاقات الدولية بما يتناسب ووضعها الجيوسياسي الجديد في العالم وعزل روسيا عن أوروبا وإسقاط أي محاولة للتكامل الإقتصادي والسياسي، وإضعاف إرادة روسيا في احتواء التوجهات العسكرية الامريكية في تنصيب القواعد العسكرية بالقرب من تخوم حدودها ثم التوجه نحو آسيا الوسطى والسيطرة على بحر قزوين ومصادر الطاقة التي تقيد حلفاءها وفك أسر التبعية من الغاز الروسي عليها.[2]

إن الدور الذي ترغبه روسيا في استعادة دورها على الساحة الدولية أصبح أكثر من ضروري بعد تولي القيادة السياسية من جديد الى فلاديمير بوتين 2012، الذي حدد مجموعة من المفاهيم تعيد تجنيد السيطرة الإستراتيجية ضد تهديدات الحلف الأطلسي التي فرضتها الوقائع الدولية كأحداث الحراك العربي والأزمة الأوكرانية والإرهاب الدولي، فمنابع الأفكار فلاديمير بوتين مقتبسة فيما اقرها الكسندر دوغين أن اللحظة التكاملية الأساسية للإمبراطورية الجديدة تكمن في الصّراع ضد الأطلسية والصد العنيف للحضارة اللبيرالية التجارية البحرية، التي تجسدها الولايات المتحدة المعولمة سياسيا واقتصاديا وعسكريا المنطلية في خدمة الأطلسية، وحتى يتسنى تحقيق ذلك يرى دوغين لابد من إقامة معسكر جيوبولتيكي قاري تتعاظم صفوفه استراتيجيا، [3] الذي يتعزز بترشيد المقاربات الواقعية أمام تليين لغة الحوار أو التلويح عند الضرورة استعمال القوة العسكرية كأولوية سياسية تلجم بها المخاطر الأمنية كمناعة قومية ببعده الاستراتيجي، على أساس القوة العسكرية صمّام أمان لمصالحها الوطنية، حيث تعد روسيا قوة عظمى من حيث الثروات الطبيعية في العالم وهي تتحكم في معظم خطوطه مع الدول الأوروبية تلوح به سياسيا ضد حلفاء الولايات المتحدة كورقة استراتيجية لأجل الجلوس على طاولة المفاوضات وفرض قواعد وواقع اقليمي ودولي مع حلفائها وفق مصالحها السياسية، حيث أفرزت إرساليات خطوط امن الطاقة العديد من التصادمات في القضايا الجوهرية والسياسية كالأزمة الجورجية وازمة ضم القرم ونشر الدرع الصاروخية في بولندا وتشيكيا التي تعمل على أساسه وثيقة العقيدة العسكرية 2010 على صون تهديد الحلف

[1]– عبد علي كاظم المعموري، الصراع الروسي– الأمريكي اوراسيا مقابل الاطلسي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 154، سنة 2016، ص ص 138– 139.

[2]– محمد حسون، الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2، 2010، ص ص 346– 347.

[3]– الكسندر دوغين، مرجع سابق، ص .294

الأطلسي ضد مقومات الأمة الروسية من بينها أمن الثروات الطبيعية التي تعد المداخيل المركزية للدولة وللموازنة العسكرية للجيش الروسي.[1]

أما المقاربة الثانية فتكمن في البعد الجيوبولتيكي أي المنطقة الأوراسية الذي تنظر إليه روسيا أساس هيبتها على الساحة الدولية وحصنها المتين من التهديدات الخارجية، وحق نفوذها التاريخي بعدما ضيقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية هامش الحركة بتوسيع الحلف الأطلسي من القوقاز الجنوبي نحو شرق أوروبا والتدخل في البلدان المجاورة ونشر القواعد العسكرية في وسط آسيا، إن أثر التوسع الأطلسي على الأمن القومي الروسي مرتبط بالرغبة في المحافظة على مكانة الزعامة في أوروبا حيث حدد المفهوم الإستراتيجي الأول 1999 بوضوح في إدارة الأزمات دون تحديدها بجغرافية معينة، أما المفهوم الإستراتيجي الثاني 2010 فقد جاء إنطلاقا من إدراك أعضاء الحلف الأطلسي استمرار التهديدات التي تواجه مصالحه مثل تدخله في جورجيا وأوكرانيا والتصادم مع روسيا.[2]

تدخل هذه التفاعلات الدينامية ضمن اعطاب حركة القوة لدى موسكو وإجبارها الإعتراف بالأمر الواقع والإندماج إلى قواعد النظام الدولي الجديد، من خلال ما أفصح عنه فلاديمير روبانوف نائب مجلس الأمن القومي الروسي أن تأثير المبدئي لتوسيع الحلف الأطلسي يرجع إلى بعض آثار الإستراتيجية منها إستغلال القدرات العسكرية للإتحاد السوفياتي سابقا في بولندا، وجد فيها دفاعات أمنية ثمينة لما تملكه من مؤهلات عسكرية وبنية استراتيجية مجهزة وتسهيل الموانئ الضخمة على بحر البلطيق كما تخلق عملية ضم جورجيا وإوكرانيا انذار موجه إلى روسيا يصل إلى مستويات خطيرة تدفع نحو تغيير واقع الخريطة الجيوسياسية الجديدة لروسيا.[3]

تعد خسارة أكرانيا من أكبر المآزق الأمنية ومصدر القلق الأعظم وانتكاسة جيوبوليتيكية خطيرة للدولة الروسية تقلص من خياراتها الجيوستراتيجية وشتفقدهالحلم الإمبراطوري لأجل الولوج نحو المياه الدافئة كإستراتيجية أمنية وجودية، حيث أملت عليها التهديدات الجيوبوليتكية لمشروع روسيا الأوراسية من استرجاع منطقة القرم كقرار استراتيجي خطير ألزمها الدخول في صراع ممكن يفقدها توازنها وتحمل أعباء تداعيات التصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية والحلف

[1]– طارق محمد الطائي، مرجع سابق، ص 101.

[2]– نصّار الربيعي، مرجع سابق، ص 274.

[3]– محفوظ رسول، مرجع سابق، ص ص 93– 94.

الأطلسي الذي انعكس عليها سلبا بضراوة العقوبات على مؤسساستها الإقتصادية وانعكاسه على السياسة العامة الداخلية.[1] وكشفت الخطب الدولية التي ألقيت في مؤتمر ميونيخ بألمانيا 2018 حول صعوبة التفاهمات حول تسوية الخلافات حول تهديدات الأمن المزدوج، في الملفات المعقدة والعالقة بين روسيا والغرب وفشل الجانبان في تحقيق اي اختراق فعلي يعزز في وأد الخلافات الجانبية بينهما ما يفسر عدم استعداد جاهزية تقديم أي تنازلات من الجانبان،[2] فموقع الجيوسياسي للقرم على منافذ البحر الأسود وشرق المتوسط أحد أسباب إتخاذ القرار السياسي لتجنب زيادة نفوذ الحلف الأطلسي الأمر الذي دفع موسكو للحيلولة دون الوصول الأطلسي الى عقر دار روسيا وحرم منطقته الداخلية التي تعد من أهم المناطق الجيوستراتيجية لروسيا وغير قابلة للتنازل ولو كلفها التصادم العسكري كأولوية الأمن الوجودي.[3]

لازالت الولايات المتحدة الامريكية متوجسة من نهوض روسيا من ضعفها وتأكيد صحوتها القومية كقوة كبرى مستفيدة من مقوماتها وإمكاناتها وقدراتها الجيوبولتيكية الطاقة والقوة العسكرية، واستعادة دورها في الساحة الدولية وأن تتقاطع مع قوى دولية كبرى مثل الصين لبناء توازن استراتيجي جديد متعدد الأقطاب.[4] ويصور أثر المخاطر الأمنية في تسريع توسيع الحلف الاطلسي على ما جاء على لسان ميخائيل ماجيلوف رئيس الشؤون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسي: " **إن توسيع الناتو يجري طبقا لرؤية جيوسياسية قديمة تعود إلى تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين والتي تنص على ابعاد روسيا من شمال وشرقي القارة، وإن الهدف هو احتواء روسيا من الجنوب الشرقي وأسيا الوسطى...**"،[5] فعلى الرغم الهواجس الأمنية القائمة بين الحلف الأطلسي وروسيا كل فريق يسعى الى تحريك قدراتها العسكرية التقليدية والإستراتيجية لم يمنع من اطلاق بوادر تطمينية وتخفيف حدة الصراعات، كما ينصح زبغنيو بريجنسكي، حول إزالة المخاوف من تطويق روسيا أو عزلتها، فقد أكدت الدول الأوروبية أن لا أمن ولا سلام في أوروبا بدون روسيا في التبادل الإقتصايد والأمني

---

[1]– زبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص ص 120– 121.

[2]– ـــــــــــ، روسيا ترفض تطويقها بالبنى العسكرية للأطلسي، صحيفة الحياة، العدد 20045، الثلاثاء 20 فبراير 2018، ص 6

[3]– محمد سالم السامرائي، مرجع سابق، ص 103.

[4]– محمد حسون، استراتيجية حلف الناتو الشرق اوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 507.

[5]– محفوظ رسول، مرجع سابق، ص 93. -

والجيوبولتيكي كعمق استراتيجي متبادل،[1] وانطلاقا من خطورة الصراع على قلب الأرض والتحكم في مفاصله العالمية حول أوراسيا فإن أولوية امن روسيا جيوبوليتيكيا فيما ذهب إليه المفكرين الأمريكيين المختصين في الشؤون الروسية وهما دانيال يرجن وناين جوستافسون بقولهما: " **إذا ما استعادت روسيا قوتها الإقتصادية والسياسية فسوف تصبح خصما ومنافسا للولايات المتحدة الامريكية، ولن تكون هذه المنافسة منافسة ايديولوجية، وإنما منافسة بين دولتين عظميين.. إن الفكرة الرئيسية التي يستند اليها كل من ينظر إلى روسيا بارتياب مهما كانت نزعته السياسية تتلخص إن الواقع الجيوبولتيكي هو الذي أصبح يحدد قواعد السياسة العالمية.**"[2]

المطلب الثالث : تحديات الدرع الصاروخي والمأزق الامني بين روسيا وأمريكا.

يشهد حقل الدراسات الأمنية اهتماما متزايدا وتطورا للتهديدات الأمنية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 من خلال تواكب الأبحاث الدولية على طبيعة الأمن وتعقيداته التي تفسره مقاربة الواقعية الهجومية لجون ميرشيمر بعدما أضفت عليه مفاهيم السيطرة الإستراتيجية الجيوبولتيكية كمتغير جديد في العلاقات الدولية، تميزه القدرة في المحافظة على الأمة وأراضيها وحماية مواردها الطبيعية ومكاسبها الوطنية من أي اعتداء خارجي وتعزيز قدرتها العسكرية لصيانة أمنها بإستمرار، على إدراك سياسي وقدرة عسكرية متطورة واستراتيجية قومية مبنية على آليات واقعية واهداف تكاملية ببعد عقلاني ورؤية دبلوماسية عالية،[3] ويحدد أمن الدولة القوية محددا ومرتبطا بأمن الدول اللصيقة بها جغرافيا من خلال مركب الأمن الإقليمي الذي يصنف على انه: "مجموعة الدول التي مخاوفها الأمنية الأساسية ترتبط مباشرة بالآخرين... وأنه لا يستطيع أن يكون في منأى عن الآخرين".[4]

في السياق الدولي يرى باري بوزان أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية النقدية في العالم أن الأمن الفعلي هو قدرة الدول والمجتمعات الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، فمنظور الواقعية الجديدة للأمن كمقاربة تحليلية للمأزق الأمني الحاصل بين القوى الفاعلة في المسرح الدولي والصراع القائم في جيوبولتيك أوراسيا

---

[1]– أحمد باسل البياتي، مرجع، ص 34.

[2]– أناتولي أوتكين، الإستراتيجية الامريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: أنور محمد ابراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، ط1 المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2013، ص 58.

[3]– محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2012، ص ص 15– 16.

[4]– محفوظ رسول، مرجع سابق، ص 43.

والشرق الأوسط يركز على قوام الدولة القومية ومصالحها الوطنية بتركيزه على مقومات القدرة الإستراتيجية العسكرية كحصن وصيانة من أي تهديدات خارجية وكعقيدة سياسية بإعتبار الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وعدم الإخلاء بالتفاهمات والحلول الدبلوماسية دون الوصول الى حافة الهاوية.[1]

لقد انبنى الفكر الإستراتيجي الروسي على تركيز جانب مهم من ترسانته الإستراتيجية النووية في غرب روسيا لتكون أوروبا الغربية بأكملها في مرمى الصواريخ الإستراتيجية الروسية، المبني على أساس جيوبولتيكي وتصور جيوستراتيجي محض لتغير مفاهيم الإستراتيجية الأمريكية ضد روسيا، وتعد الجغرافية السياسية الملامسة بين حدود روسيا الاتحادية ودول أوروبا الشرقية "التلاسوكراتيا" بعد إنضمامها إلى الحلف الأطلسي، حراكا أمنيا خطيرا بعد تنصيب منظومة الدرع الصاروخية في بولندا وتشيكيا تغذيه السياسة التوسعية الأمريكية بغية الهيمنة والسيطرة على مفاصل تهديدات الجيوبولتيك أوراسيا بأكملها، في استنزاف روسيا وإرباكها بالقلق الأمني وجرها نحو سباق تسلح من جديد وإجهاد اقتصادها كمرحلة أولية مع غريمها الصيني، ثم الإنتقال والتمركز نحو دور جمهوريات آسيا الوسطى وبلاروسيا ودول الجوار كجورجيا وأوكرانيا في تطويق هامش المناورة العسكرية على روسيا كمرحلة ثانية، ثم الإنتقال على قلب الموازين الإستراتيجية وذلك بتهديد وتحييد الترسانة النووية الروسية إنطلاقا من أوروبا الشرقية نفسها، [2] هذا التصور في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية تفسره تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية سابقا مادلين أولبرايت أن المستقبل والمصير في أوروبا لا يحدهما العامل الجغرافي وأن عملية التوسع عملية مستمرة وليس هناك من أحد سوف يستثنى بسبب الجغرافيا، بالمقابل ردت روسيا بالتشديد على عواقبه وأنها على إستعداد اللعب على نفس السياق والنتائج مع الولايات المتحدة، [3] وهذا يعد من أخطر المدركات الروسية بشأن التهديدات الغربية لواقعها الإقتصادي واهميتها الإستراتيجية على منافذ البحر الأسود وشرق المتوسط، رافق ذلك التواجد العسكري الأطلسي لتجريدها ما تبقى لها

[1]–عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر – اوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص ص 7– 13.

[2]– خالد عبد العظيم، النظام العالمي المصالح الإقتصادية والسياسية والتوجهات الإستراتيجية التطور التاريخي لتوازنات القوى، ط1، دار الكتاب الحديث، 2011، ص ص 201– 202.

[3] -Flodor Loukianov & Vremia Novostie, Le krimlin est prêt à jouer la meme partition, courrier international, N° 986, Du 24 Au 30 Septembre 2009, p 14.

من مقومات عناصر القوة وكبح أي عودة للصراعات الجيوستراتيجية من جديد مع روسيا في منطقة تعد قلب السيطرة على العالم مثل أوراسيا والشرق الأوسط، وتعتبر روسيا أن مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي يمثل تهديدا على أمنها القومي حسب ما أكدته الوثيقة الإستراتيجية للأمن القومي لعام 2009 وكذلك العقيدة العسكرية الروسية لعام 2010، وترى روسيا أن المشروع الغربي على مصالح نفوذها يحد من فرص أمنها ومكانتها العالمية، الذي يجعل القدرات العسكرية النووية والأسلحة الإستراتيجية تتضاعف بشكل كبير أمام الإنتشار الإستراتيجي الأمريكي في أوراسيا والشرق الأوسط.[1]

يعد مضمون تحليل لجون هيرز John Herz حول طبيعة المأزق الأمني للطريقة التي تمارس بها الدولة نفوذها هو تعاظم قوتها العسكرية على الدول الأخرى الذي هو ناتج من الطبيعة الفوضوية في بنية النظام الدولي كما تراه الواقعية الهجومية، مما يجبر الدول الأخرى انتهاج مصير تعزيز نفوذ قوتها العسكرية والاستعداد الذهاب للأسوأ حينما تهدد مصالحها الوطنية وأمنها الوجودي، وهذا يعد قلب الصراع في الفجوة الأمنية التي حدثت بين روسيا والحلف الأطلسي في ازمة القرم الإستراتيجية وتحاكي رحاها في الساحة السورية، [2] فمضمون الإستراتيجية العسكرية الروسية مبنية على فهم تحديات المأزق الأمني الذي فرضته الوقائع الدولية عند تخومها الجغرافية، مع دول القوقاز وشرق اوروبا وعلى مصالحها الحيوية وينجر عنه كما تشير الدراسات الإستراتيجية نوعين من التهديد، الأولى القواعد والمنظومات العسكرية المنتشرة على حدود الدول والثانية بروز معضلة الدوامة الأمنية يصعب التحكم في نزيفها وهاتان المعضلتان والتفاعل بينهما يعبران عن جوهر البعد العسكري لمشكلة الأمن القومي،[3] مما يبقي الصراع قائم على التنافس لأجل ايجاد بيئة للتوازنات الإستراتيجية وخلق هامش المناورة لتحسين الدفاعات الإستراتيجية الذي تعزز اكثر من قبل روسيا بعد الحراك العربي 2011.

يشكل الإدراك الإستراتيجي الروسي حالة متناقضة لحالة الدول الكبرى الأخرى في الصراع والتصادم السياسي مع الولايات المتحدة مثل الصين، لأن الأزمات الدولية الكبرى تنشأ عن تباين المصالح بين الفرقاء، فروسيا كدولة صاعدة نحو العالمية تعمل على إخلاء توازن القوى مع

[1]– محفوظ رسول، مرجع سابق، ص 113.

[2]– عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 162.

[3]– عبدالنور بن عنتر، مرجع سابق، ص 15.

الغرب نحو تحقيق التوازن الإستراتيجي التي عززه نمط مشروعها الأوراسي التوجه بعد الحراك العربي نحو مزاحمة مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة العربية، فالولايات المتحدة تنظر لرؤية فلاديمير بوتين على أنها عودة محكومة بسلوك قياصرة روسيا في الصراع من جديد، حيث وجهت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلنتون الرئيس الروسي بوتين أنه "رجل صعب يقدم خيارات صعبة"، فهو بكلماته يريد السيطرة على جيرانه والتحكم في وصولهم للطاقة ويعمل لزيادة نفوذ روسيا في الشرق الأوسط، ويسعى التقليل من تأثير الولايات المتحدة ومقاومة الجهود الأمريكية في البلدان التي تشهد الحراك العربي خاصة في سوريا.[1]

تمثل الأجندة السياسية والأمنية الروسية التي رسمت مخاوفها بشأن دورها العالمي وتصورها للأمن والتهديدات العسكرية الجديدة في ثلاث قضايا رئيسية، توسع الناتو وتخطيط الهيمنة الأمريكية وأنظمة الدفاع الصاروخي والمخاطر المتعلقة بمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا، [2] كما يعد الإنهاك الأمني الداخلي على تخوم روسيا ولادة تهديدات أمنية خطيرة تمس كيان الأمن القومي الروسي وحلفائه، حيث تجدد الصراع على النفوذ وبدء استعادة أجواء الحرب الباردة من خلال تنصيب منظومة الدرع الصاروخي الأمريكي طويل المدى في شرق أوروبا وتمدد الحف الأطلسي أدى إلى المزيد من التأزم في العلاقات الروسية الغربية، [3] كإستراتيجية مبنية على اعادة رسم منظومة أمن النظام الدولي ووحداته السياسية بذريعة تهديدات الصواريخ الإيرانية ينتهي بأحقية الولايات المتحدة الأمريكية في احتكار ملف الأمن العالمي، مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية محددة وهي بولونيا وتشيكيا كدفاع متقدم قادرة على إجهاض وإسقاط أي تهديدات عابرة للقرات يستهدف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الذي قرأته روسيا تهديدا لأسلحتها الإستراتيجية، والتضييق عليها واستهداف أمنها القومي رغم التطمنات الأمريكية أنها موجهة ضد كوريا الشمالية وإيران، لكن إتفاقية السداسية 5+1 في البرنامج النووي الإيراني أبطلت زيف الإدعاءات والغرض منه مراقبة تحركات روسيا باستمرار إذ يرى الساسة الروس ان جر أوكرانيا الى الناتو يعد اكبر خطأ

[1]– إبراهيم أبو خزام، مرجع سابق، ص ص 201– 316.

[2] - Stefan Forss, Russian Military Thiking and threat Perception : A Finnish View, CERIS TRATEGY PAPERS, N° 5, Séminaire Stratégique du 13 novembre 2009, p 6.

[3]– عبد الجليل زيد المرهون، مرجع سابق، ص 11.

استراتيجي يعود بآثار وخيمة على الأمن الأوروبي بعد الإتحاد السوفياتي وسيولد المزيد من التشنج في العلاقات.[1]

يؤكد الخبراء الإستراتيجيون في قضايا الأمن في مؤسسة راند الأمريكية أن تأثيراته ستزيد من القيود على العلاقة الروسية الأمريكية وتجاهل حفيظة روسيا وامتعاضها والقضايا الأمنية بشكل عميق فإنها ستولد توترات متزايدة مع روسيا ومع شراكائها الأوروبيين للخطر، هذه المخاطر الأمنية العابرة للحدود القومية للدول نتج عنها زيادة النفوذ العسكري الغربي وزيادة توسيع العقوبات على روسيا لإخضاعها للواقع الدولي الجديد، رفع سقف الإشتباك بين الطرفين مما أثار روسيا رفع لهجة سياسية تحذيرية من فلاديمير بوتين في أثناء المؤتمر الثالث والأربعين في مؤتمر ميونيخ حول السياسات الأمنية في 2007 الولايات المتحدة الأمريكية من لجوئها الأحادي إلى استخدام القوة العسكرية لجر روسيا من جديد إلى سباق نحو التسلح وتشجيع الدول المارقة لإكتساب السلاح النووي،[2] لإبقاء الذرائع الأخلاقية والقانونية قائمة في الصراعات الدولية كتكتيك يبقى الهيمنة الأمريكية على الأقاليم الحيوية مثل الشرق الأوسط في تطويق إيران وإبقائها ساحة أمريكية غربية بإمتياز وفي آسيا تطيق كوريا الشمالية من أجل محاصرة الصين في الجانب الإستراتيجي.

اعتبرت روسيا أن التوتر في المنطقة الشرقية ودول البلطيق تؤدي تداعياته إلى الشرق الأوسط، وهدد فلاديمير بوتين بنصب صواريخ "إسكندر" المتطورة في سوريا فيما لو استمرت خطة نشر الصواريخ الغربية في أوروبا الشرقية، [3] ومن جهة أخرى يهدف هذا العمل على الإضرار بالاقتصاد الروسي واعاقة تنميته المتمثلة في خطوط أنابيب الطاقة في ظل اثارة الأزمات على حدودها الجغرافية التي تعد مصدر مداخيل الخزينة المركزية، تمخضت عنه بؤر للتوتر وادخلت المنطقة إلى ساحة تنافس وتصادم عسكري بالوكالة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في حرب القوقاز والساحة السورية الذي قابله ردت تكتيكي بقرار رئاسي روسي سريعا تنصيب مجمعات الصواريخ الإستراتيجية "اسكندر م" المتطورة والتكتيكية العملياتية الحديثة وصواريخ أس 400 في منطقة كالينيغراد داخل أوروبا، وكذلك عززت ببعض الإجراءات المضادة تسريع تزويد الجيش الروسي بمجمعات صاروخية حديثة جدا متنقلة وثابتة من نوع "توبل–م

[1]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص ص 334– 335.

[2]– السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص ص 2007– 2010.

[3]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 258.

وصواريخ استراتيجية من نوع سرماد وسينيفا وبولافا". [1] ويؤكد فلاديمير بوتين حق بلاده في الرد على كامل التهديدات المحتملة بقوله: "**إن لروسيا الحق السيادي وجميع الإمكانيات من أجل رد بشكل مناسب على أي تهديد، في ظل تطور البنى التحتية العسكرية للولايات المتحدة وأوروبا، وعند الضرورة سأدعو إلى تحضيرإقترحات تهدف إلى تعديل الوثائق العسكرية...وسنقدم برنامج تسلح جديد يركز على تزويد القوات الروسية بأسلحة عالية الدقة**"،[2] وفي السياق نفسه حسب إعلان كالة نوفستي الروسية هددت روسيا في 2009 تنصيب أسلحة أخرى متطورة أبعد مداها ستوجه إلى الولايات المتحدة عبر القطب الشمالي، كما أعلنت روسيا عزمها تنصيب أجهزة إلكترونية متطورة في كالينجراد مركزا للتشويش الإلكتروني على المواقع المنظومة الأمريكية المضادة للصواريخ في أوروبا،[3] ومن جهة اخرى انتج تفجير التجربة الهيدروجينية لكوريا الشمالية في توسيع فجوة المأزق الأمني بين حليف موسكو وبكين كوريا الشمالية في آسيا ضد الولايات المتحدة الامريكية كردع استراتيجي مؤقت واحراج الإدارة الامريكية وإظهار هزالة وعجز حماية حلفائها في الشرق الادنى، بدليل طلب كوريا الجنوبية التوسط من روسيا ضد جاراتها الشمالية، أفرزت التهديدات إلى إقرار إرادة التدخل العسكري المحتملة وفرض واقع جديد بالتحالفات آسيوية وشرق اوسطية وتأمين مصالحها الوطنية وتعزيز آليات فرض قواعد التوازن الإستراتيجي، فروسيا تراقب بكثف الإندفاعة الأمريكية بمثابة إعلان حرب غير معلنة نظرا لتسارع مجريات الأحداث وتطورات الأوضاع في آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط، بتوتير الأزمات في أكرانيا للضغط على روسيا عسكريا وسياسيا لأجل تقديم تنازلات في الأزمة السورية، التي تقرأ استراتيجيا من أعمق المآزق الأمنية بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية.

ينبع موقف روسيا لإستراتيجية الدرع الصاروخي من خوفها الكبير بأن تنصيب عشرات الصواريخ الإعتراضية سيلحقها انتشار واسعة النطاق وعلى المدى البعيد، وترى روسيا أن نشر الصواريخ الإعتراضية في بولندا ورادارا في تشيكيا ستكون متصلة برادارات في غرب الولايات المتحدة الموجهة نحو الشرق الأقصى الروسي، ما يخولها أن تكون الخط الهجومي الأمامي

---

[1]– يفجيني بريماكوف، مرجع سابق، ص ص 199– 200.

[2]– من خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، من مقر وزارة الدفاع الروسية، نشر بتاريخ 22 ديسمبر 2017،تاريخ الدخول 1 جوان 2018، انظر إلى الرابط: https://arabic.rt.com/features/917307

[3]– عاطف معتمد عبد الحميد، إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الإنتقالية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص 93.

للولايات المتحدة وتهديدا مباشرا للأمن القومي الروسي، وهو ما يفسر أن أمنها الوجودي عرضة للعطب وتحييد قدراتها الإستراتيجية والردع النووي الأمر الذي يؤثر في المستقبل على قابلية الهجوم الإنتقامي الشامل،[1] وعقابا لإسقاط روسيا المشروع الأمريكي الغربي في أوكرانيا بعد قضم منطقة القرم الإستراتيجية الذي عدّ نقطة تحول نحو الإستراتيجية الشاملة في البحر الاسود، عمدت الولايات المتحدة مع حلفائها الى توسيع العقوبات على روسيا لاجل استنزاف طاقتها الوطنية من أجل تحقيق عنصرين رئيسيين، اولا إلحاق الضرر بالتنمية الإقتصادية الوطنية حتى لا تعود قوة مضافة لنفوذ وتأثير السياسة الخارجية الروسية في محيطها الجيوسياسي وفي الشرق الاوسط، والثانية هو شل مشروع القرن للحكومة الروسية 2011– 2020 وهو إعادة تحديث المشروع الإستراتيجي العسكري حتى لا يكون عقبة في مشروع التوسع الأمريكي وآليته الاطلسية في المنطقة حيث أدركت موسكو أنها امام تحدي استراتيجي كبير أن الإستراتيجية الأمريكية تريد تغيير قواعد اللعبة من لعبة التوازن إلى لعبة التفوق الإستراتيجي، [2] وإجهاض نفوذ روسيا في فضائها القريب مضافا عليه خط تهديدات مصطلح الحرب على الإرهاب الدولي بمفاهيم تبقي السيطرة وإخضاع الدول الصاعدة المتقاطعة استراتيجيا مع فكرة تعدد الاقطاب، واعتمادها مثلث الإستراتيجيات الثلاث هي الحروب الوقائية والتوجه المنفرد والبحث عن عدو تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وهو مؤشر إلى محاولة إنهاء سياسة توازن القوى وإضعاف خطر الحزام الأوراسي الذي تمثله روسيا حسب تصور زبغنيو بريجنسكي كونها تمثل قلب الأرض إلى تحقيق هيمنة شاملة على قواعد لعبة الصراع في المعادلة القادمة.[3]

استغلت روسيا ذريعة محاربة الإرهاب في جوارها القريب وفي منطقة الشرق الأوسط كورقة في تسلق الريادة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتقاسم النفوذ من خلال البوابتين الأوكرانية والسورية والإبقاء على استراتيجية الردع المتبادل كسياج أمني للدفاع عن مصالحها الوطنية دون التورط في التصادم العسكري مع الولايات المتحدة، فوثيقة الأمن القومي الروسي 2009 والعقيدة العسكرية الروسية 2010 رسمت معادلة الأولويات بإحتواء التهديدات الدرع الصاروخي الأمريكي من الجهة الشرقية لأن المشروع الصاروخي ينقص من فرص أمنها ومكانتها العالمية، ولضمان

[1]– محفوظ رسول، مرجع سابق، ص 110– 112.

[2]– خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص 207.

[3]– وائل محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص ص 87– 90.

هامش المناورة في البحر الأسود والولوج نحو البحر المتوسط، وتعزيز تواجد اساطيلها العسكرية الحاملة للصواريخ الاستراتيجية كقاعدة لتبادل الردع على الصواريخ المنصّبة في بولونيا وتشيكيا مع بداية احداث الحراك العربي، حيث وقع إجماع لدى صناع القرار والفعاليات السياسية الروسية على ان المشروع الامريكي العسكري يهدف إلى حرمان روسيا من توجيه الضربة النووية الثانية بنجاح وان كان مبالغ فيه لأن الردع النووي أصبح وراء الظهر من خلال مؤشرات الواقع الدولي،[1] اعلنت روسيا عن برنامج حكومي تسليحي ضخم لفترة 2011– 2020 في تعزيز قدراتها وترسانتها الإستراتيجية الباليستية الهجومية والدفاعية منها S400 و S500 وتحديث اجهزة رادارية متطورة تغطى مساحة الشرق الاوسط بأكمله تم تنصيبها كلها على جميع حدودها البحرية والبرية مع أوروبا وفي المتوسط وفي سوريا.[2]

كما يعد الهدف المعلن للإستراتيجية الروسية 2013 بعد إسقاط الحكومة الموالية لروسيا في أوكرانيا عزز من زيادة القدرات الدفاعية للبلاد وتمويل بناء جيل جديد من سرب الطائرات المقاتلة والغواصات، وتطوير برامج الدفاع الجوي تهدف إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة مما يشكل تحديا ورفع تفوقها الاستراتيجي في محيطها الجيوسياسي، وتعتبر روسيا حلف شمال الأطلسي البنية التحتية ودفاعا متقدما وتوسيع جنبا إلى جنب مع الحدود الروسية خطرا كبير من انتشار الأسلحة النووية ومخاطر الإرهاب،[3] والعمل أكثر على تعزيز الوسائل المشروعة لبسط نفوذها الجيوسياسي القديم الذي فقده الإتحاد السوفياتي من أجل استكمال الوحدة القومية الإقليمية لروسيا الإتحادية وأن هذه المرحلة هي مرحلة تثبيت المواقع القومية بإمتياز وإجتياز العقبات الأمنية الغربية، وسياسيا يفسر فشل روسيا في تحقيق مرادها الإستراتيجي ستغدو بلا مجالات حيوية وستفقد أهم عامل من عوامل النهوض الشامل الذي وفرت له قدرة استراتيجية كبيرة أو تدنو دولة من الدرجة الثانية، حيث قال فلاديمير بوتين في خطابه بعد 2012 عبارة ذات دلالالة كبيرة: " **أن السنوات المقبلة ستحدد مستقبل روسيا** "،[4] الذي عزز بوثيقة رئاسية 2014 أن الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي تهديد للامن القومي الروسي جرى على أساسه تطوير الترسانة العسكرية النووية أدخلت الطرفان في دوامة التهديدات الأمنية المتبادلة، وترتيبا على ذلك

[1]– محفوظ رسول، مرجع سابق، ص 113.

[2] - Hadrien Desuin, La russie et nous, Conflits revue de Géopolitique, N° 11, 2016, pp 60- 63.

[3] – Elena Morenkova Perrier, Ibid, p 40.

[4]– ماهر بن ابراهيم القصير، مرجع سابق، ص 255.

جاء رد فعل روسيا سريعا حينما أعاد نشر الأسلحة الروسية في روسيا البيضاء التي تقع على الحدود مع بولونيا وقامت بتهديد العاصمة وارسو بإستهدافها في حال إصرارها على المضي قدما في تنفيذ المخطط الامريكي.[1]

يعد خيار التقارب المزدوج بالتناقض بين روسيا والولايات المتحدة أكثره مبني على التعاون في القضايا العالمية الأمنية التي تحتاج الى تعاون مشترك كتهديدات الإرهاب الدولي والأسلحة النووية والرغبة الروسية في التوصل إلى تفاهمات مشتركة وحل المسائل العالقة، ومن جهة التنافس بينهما تصاعد القوة الروسية وسيطرة القيادة القومية بقيادة فلاديمير بوتين التي تنظر الى دور روسيا من منظور قيصري سوفياتي جديد، وليس الشريك التابع وعدم الرضوخ للظغوطات الامريكية الغربية للدعم الروسي لبرنامج إيران النووي، ومن جهة الولايات المتحدة استمرار استفزاز روسيا بتوسيع الحلف الأطلسي أمام تخومها الجغرافية وتأكيد استمرار استكمال مشروع الدرع الصاروخي المهدد للأمن القومي الروسي.[2]

إن التهديدات الأمنية التي فرضتها الولايات المتحدة على روسيا ممكن تنعكس سلبا على الشراكة الإقتصادية الروسية– الأوروبية من خلال وفرة إرساليات الطاقة، فالدول الغربية هي أكثر إدراكا بتداعيات أمن الطاقة على مؤسساستها وشعوبها فالشركات العالمية الغربية تزايد لديها القلق في علاقاتها مع روسيا، متداركين هواجس استخدام روسيا موارد الطاقة ضدهم كسلاح قومي لتحقيق أهداف سياسية، على أساسه نجد نصائح الخبير مارشال غولدمان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن المخاوف الناتجة في المدى القصير والمتوسط حول ضمان الطاقة في السوق العالمي إذا لم نجد بدائل عن الغاز المسال الروسي لحلفائنا، حيث حذرت تقارير أوروبية الإعتماد الكلي على الغاز الروسي مقترحة بناء خطوط جديدة في الشرق الأوسط من قطر، وهو سبب كافي في تحليل توسع القواعد العسكرية الروسية في سوريا من أجل إجهاض أي تهديدات قومية إقتصادية على مصالح روسيا كما فعلت من قبل في الحرب الجورجية.[3]

---

[1]– تامر ابراهيم عبده هاشم، مرجع سابق، ص 221.

[2]– عامر هاشم عوّاد، مرجع سابق، ص ص 64– 65.

[3] - Simon Pirani, Change in Putin's Russia Power, Money and people, Pluto Press, New York, 2010, pp 84- 85.

تبقى أوروبا بين فكي كماشة حقيقية بين خط الغاز الروسي الوحيد لها والضغوطات الأمريكية في ظل غياب البدائل الممكنة، فالتهديدات الأطلسية أمام الحدود الروسية أرغمت فلاديمير بوتين إلى رسم استراتيجية عسكرية 2011– 2020 وتخصيص ميزانية على المدى البعيد بقيمة 700 مليار دولار من أجل تحديث ترسانتها العسكرية بوسائل تكنولوجية متطورة لإستعادة روسيا قوتها ودورها من جديد من خلال العوائد التي تدفقت إلى الخزينة المركزية بين عامي 2004 و2014 بما فيها القوة النووية الإستراتيجية، حيث قامت روسيا بتحديث ثالوثها الإستراتيجي في إنهاء ثماني غواصات قادرة على حمل الصواريخ الباليستية من طراز SSBNs Borei وصنع 400 صاروخ باليستي غير تقليدي في طور الإنجاز لمدة عشر سنوات عابر للقارات من نوع ICBMs وصواريخ باليستية جديدة عابر للقرات من نوع SLBMs، كما تعززت للقوة العسكرية إعادة تحديث قاذفات إستراتيجية من نوع تو– 160 بلاك جاك، وهذا كله لأجل رفع مكانة روسيا في الداخل والخارج لمواجهة العدوان المتزايد من قبل الحلف الأطلسي على روسيا، والإستعداد للمرحلة القادمة لما بعد إسترجاع منطقة القرم الإستراتيجية، فالمنطقة مقبلة على صراعات قاتمة في منطقة أوراسيا وشرق البحر المتوسط والشرق الأوسط،[1] وهذا يصوب الرؤية حول عودة روسيا كدولة قوية على المسرح الدولي حيث ذهب الأدميرال الأمريكي جيمس ستافريديس James Stavridis قائد البحرية الأمريكية والقائد الأعلى السابق لقوات الحلفاء في أوروبا، حينما أدلى بتصريح أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ أن أكبر تهديد للولايات المتحدة هي روسيا أولا، لأنه الدولة الوحيدة في العالم التي تتمتع بالقدرة التدميرية الشاملة في إنهاء الأمن الوجودي الأمريكي، وعزز الجنرال ريتشارد شريف Richard Shirreff نائب القائد الأعلى للحلف الأطلسي، أن المخاطر الإستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة والدول الغربية هي روسيا كتهديد مباشر من بين جميع التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة على المشهد الجيوسياسي في القرن الواحد والعشرين.[2]

التقييم السياسي للنهج الروسي المعارض لتوسع حلف الناتو والدرع الصاروخي الأمريكي أن روسيا الإتحادية لاعب لا يمكن اختراق دائرة أمنه القومي بسهولة، فروسيا من حيث المبدأ لا ترفض المشروع الصاروخي لكنها تعارض انفراد الولايات المتحدة به لوحدها دون مشاركتها، لأن

[1] - Julianne Smith and Adam Twardowski, The Future of U.S Russia Relations, Center for New American Security, January 2017, pp 2- 4.
[2] - General Richard Shirreff, War With Russia An urgent Warning from senior military command, by Quercus , United States, New-York, 2016, p 7.

المنطقة لازالت في الفكر الإستراتيجي الروسي منطقة نفوذها وبوابتها الغربية ويتبين الفجوة العميقة التي أوجدها التنافس الحاد بين موسكو وواشنطن، حيث ترى الولايات المتحدة ضرورة استبعاد روسيا من لعبة القوى الكبرى لتحقيق هيمنتها بالكامل، وبالمقابل عززت روسيا وجودها أكثر بإستغلالها تراجع التأثير الأمريكي في العالم، من خلال اعتماد روسيا الإنتشار النسبي في المتوسط وفي الشرق الأوسط وعلى حدودها، وتعزيز خطوط دفاعاتها في جرينغراد بمنصات استراتيجية متطورة وتوظيف الصبر الإستراتيجي في إحداث نقلة نوعية في علاقة روسيا مع محيطها الإقليمي[1].

[1]- محفوظ رسول، مرجع سابق، ص ص 118– 119.

الفصل الثالث

تمهيد

عرفت روسيا الإتحادية تطورا نوعيا في نهجها الحضاري بثقافة الربح المشترك مع الوحدات الإقليمية والدولية بعد إستكمال عافيتها السياسية والأمنية والإقتصادية، في إستنهاض وجودها التاريخي بعد الحرب الجورجية والأوكرانية نحو تدشين نمط قومي في سياستها الخارجية اتجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط على رأسها سوريا، التي أصبحت تمثل تحولا استراتيجيا في الصراعات بين القوى الكبرى في المنطقة، وكون سوريا وضعها الجيوبولتيكي يضفي على السياسة الخارجية الروسية بعدا أمنيا وإقتصاديا وبوابة في مزاحمة القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة إرساء التحالفات من جديد مع شراكائها التقلديين لتعيد من جديد التوازن الإقليمي باستغلالها الوضع المتردي الذي أفرزه الحراك العربي لتلعب روسيا دورا أساسيا في محاربة الإرهاب والإسهام في رسم خريطة ومستقبل المنطقة سياسيا وجيوسياسيا على المدى المتوسط.

ينتظر العالم ولادة حالة جديدة لتوزيع مراكز النفوذ والقوى الدولية خصوصا بعد التحولات والاشتباك الإستراتيجي الذي شهدته منطقة القوقاز وأوكرانيا والشرق الأوسط بالأخص في سوريا، التي يتفق عليها الجيوبولتيكيون من بينهم زبغنيو بريجنسكي أنها نواة الصراعات المقبلة، مما يستتبع رسم خارطة جيوسياسية جديدة وانتقال ساحات الصراع والتشابك الدولي بين الأقطاب الدولية الكبرى مثل روسيا، في ظل تراجع تأثير نفوذ إرادة القطبية الأحادية وصعود مفاهيم جديدة بعد الحرب الباردة في الصراعات على المسرح العالمي وهي الجيوبولتيك وأمن الطاقة وأزمة الإرهاب الدولي،[1] فمن خلال لقاء فالداي الدولي بسوتشي الذي إلتقى فيه الخبراء الأجانب وكبار المسؤولين الروس والسياسيين والأكاديميين، أعلن فلاديمير بوتين تعقيبا عن فشل الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين للصواب السياسي المفرط، وأن ثقافة نموج المشروع الغربي المفروض قسرا على بعض مناطق العالم بالأخص آسيا الوسطى والشرق الأوسط فشلت بسبب إرتطامها مع واقع تطلعات ومصالح الدول الأخرى مؤكدا على حق روسيا إسترداد مقعدها على طاولة القرارات الدولية وفي مجال نفوذها الحيوي.[2]

إن التراجع السياسي والجيوسياسي الذي لازم روسيا عقدا من الزمن لم يؤثر عليها في صقل الفكر الإستراتيجي لها من جديد بعد استكمال مستلزمات سلطتها السياسية وتبني عقيدة عسكرية يجسدها سلوك السياسة الخارجية ، ورغم غموض السياستين الخارجية والدفاعية في تحديد نوايا توجهاتها الإستراتيجية في الأحداث الإقليمية والدولية بعد الحراك العربي 2011، شكل فوز فلاديمير بوتين في الإنتخابات الرئاسية سنة 2012 نقطة مفصلية في تحول نسق جديد في السياسة الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط، ونقلة نوعية في تثبيت مصالح الوجود الإستراتيجي لروسيا في سوريا لموقعها المميز بعد إدراك روسيا نوايا الغرب السياسية والعسكرية ضدها، وكونها (سوريا)على تماس مباشر مع الأراضي الجنوبية لرابطة الدول المستقلة، مستغلة فوضوية النظام الدولي وتراجع الدور الأمريكي وتصدع البيت الأوروبي اقتصاديا وأمنيا، الذي اكسبها بوصلة خياراتها الجيوسياسية نحو البحر المتوسط والشرق الأوسط وبذالك تصبح سوريا حاضنة

[1]– ماهر بن ابراهيم القصير، مرجع سابق، ص 7.

[2] - Angela Stent, The Future of Russia : Observation from the Tenth Annual Valdai Conference,Georgetown University, Thursday, October 10, 2013, Look at the link : https://ceres/georgetown/edu/story/1242738568594

محور الجيوستراتيجي لآسيا الوسطى من الجهة الجنوبية مع حليفها إيران، وهما الدولتان اللتان يعتبرهما الرئيس فلاديمير بوتين ضمانة الإستقرار في المناطق القريبة من حدود روسيا.[1]

ويشهد واقع المنطقة العربية من خلال الساحة السورية تحولات أمنية خطيرة أصّلت تأثيرتها في نمط العلاقات الإقليمية والدولية في أزمات منطقة الشرق الأوسط، بإعتبارها من أكثر مناطق العالم توترا وجذبا للقوى الكبرى بثقلها الإقتصادي والثقافي والتاريخي والإستراتيجي والحضاري، بعد حراك 2011 دخلت المنطقة تحت نظام الفوضى الخلاقة* لإفتقارها عنصر الإستقرار السياسي للحساسية الأمنية القائمة بين سوريا وايران ضد الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة الامريكية من جانب آخر، الذي ينذر بسيناريوهات ترتقي إلى المأزق الأمني في ظل التدخلات الخارجية التي ما فتئت تتبارى فيما بينها الفواعل الرسمية للحفاظ على مكاسبها أو حماية حلفائها التقليديين بما يصب في مصالحها القومية،[2]

تعتقد روسيا أن عالم متعدد الأقطاب لا يمكن تحقيقه كقوة إقليمية في ظل تزايد تماسك النظرة الأوروبية غير الودية نحوها بسبب التجاذبات الأمنية والسياسية، حيث رفعت طموح نهجها الإستراتيجي مع الصين وبعض الدول الصاعدة كالهند وإيران في الشرق الأوسط بمثابة الرافعة السياسية التي لوحت بها في الأمم المتحدة لضمان دور روسيا في القضايا العالمية في عمليات السلام وإنزال العقوبات، وإعادة تأكيد فعلها السياسي في عدة مناسبات رسمية دولية كمجموعة العشرين العالمية، وإنتشارها العسكري في مياه المتوسط كإستراتيجية كبرى تتشكل من خلال التفاعل بين مفهوم توجه القيادة السياسية لما يجب أن تكون عليه روسيا، كمجتمع ونظام سياسي متماسك في التعبير عن الديمقراطية السيادية التي تحدد المبادئ والتصورات السياسة الخارجية الروسية.[3] وهو مؤشر يفسر تأثيرها بالقضايا الإقليمية والجغرافيا السورية البوابة التي تدخل منها

---

[1]– حنان علي ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 143.

[2]–المرجع نفسه، ص 99.

[3] - Rajan Menon, New Players in the Meditrranean, S. Enders Wimbush Hudson Institute, Mediterranean, Paper Series, May 2010, p 6.

*- الفوضى تعني باللغة الإنجليزية Chaos وتعني غياب القوانين والظوابط، أما الخلاقة فتعني بالإنجليزية create تعني إنشاء شيء، وتعني إصطلاحيا وفق توني كارون Tony Karon أنها مصطلح سياسي عقدي يقصد به تكوّن حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث. للمزيد والتوسع أكثر راجع كتاب: سالم مطر البعاوي، نظرية الفوضى الخلاقة في فكر المحافظين الجدد لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي، ط 1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص ص 35- 43.

روسيا الى المنطقة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، واللعب على وتر دبلوماسية الوسيط الموثوق في ظل توسع القضايا الشائكة والمصالح المشتركة في المنطقة التي تعد منطلقا تهديد عالمي الأبعاد.

ما يعني، أن روسيا مهتمة بالدرجة الأولى بعلاقاتها مع القوى الإقليمية مثل سوريا وايران وتركيا والكيان الإسرائيلي ومصر، لتفهمهم الهواجس الأمنية الروسية ومن جانب مفاجئتها العالم بتدخلها العسكري في سوريا، وتحولت روسيا بعد اختلال التوافق البيت الأوروبي وتراجع التأثير الأمريكي إلى قوة منسقة ومبادرة في قواها السياسية والناعمة في أوراسيا والشرق الأوسط ما جعل تركيا وإيران جسرا لحركية السياسة الخارجية الروسية في مثلث الطاقة الروسي التركي والإيراني،[1] لتطرح واقعا جديدا مع حلفائها أمام مخططات الولايات المتحدة الأمريكية الذي تسعى من ورائه (الولايات المتحدة) إلى تحقيق أهداف الإستراتيجية لأجل إضعاف هيكلها الجيوسياسي(روسيا) على مقاربة برنارد لويس وسايكس بيكو جديد ومحاولة إقلاع وتد * روسيا المتبقي لها في المنطقة التي تدور رحاه في الساحة السورية.

المبحث الأول: سوريا والتحولات الجيوستراتيجية الدولية.

شهد النظام الدولي تحولا أساسيا في توازناته الدولية انعكست على تربع الولايات المتحدة القيادة العالمية بعد الحرب الباردة، كقوة حاكمة في المنظومة العالمية والسيطرة على المجالات الحيوية الجيوبولتيكية، والمؤسسات الإقتصادية الدولية وفرض مرجعية الأمن العالمي على دول الشرق الأوسط من اكبر التحولات الإستراتيجية التي أثّرت على موقع المنطقة في التوازنات الدولية وبالأخص على بنية النظام في سوريا، [2] التي فقدت على إثره سوريا الحصانة السياسية والأمنية والعزلة الدولية والمعونة الإقتصادية بعد تفكك حليفها الإتحاد السوفياتي وتوقف عنها الدعم اللوجستي لها، التي رسمت قواعده العلاقات الدولية من جديد والتي طفت إرهاصاتها الأولية الحرب على العراق مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين، وبزوغ مصطلحات ناعمة إحتلت مساحات واسعة في أدبيات فكر السياسة الدولية فكان النظام الدولي الجديد في 1991 الذي فرض كمرجعية سياسية وكعقيدة استراتيجية أمريكية في التأثير على السياسة الخارجية للدول، والشرق الأوسط

[1]– كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، مرجع سابق، ص 146.

[2]– خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 214.

*– جمع أوتاد نسبة إلى نظرية الأوتاد التي تحاول الولايات المتحدة قلع الوجود الروسي من منطقة الشرق الأوسط وإخراجها عن دائرة الصراع.

الجديد الذي أطلقه شيمون بيريز في 1982 كتطبيع اقتصادي مع دول المنطقة وبشرت به كونداليزا رايس في حرب لبنان الثانية 2006، وصراع الحضارات لصموائيل هينتكتون وقواعد العولمة العابرة للحدود، المتمثلة في الكارتل الأمريكي الدولي في السيطرة على المقومات الجيوبولتيكية والإقتصادية للدول العربية وعلى رأسها نواة الأزمات سوريا، التي دفعت الإجماع النيوليبيرالي للولايات المتحدة الامريكية الى فرض القيود والنفوذ والإحتلال العسكري المباشر بذرائع مكافحة الإرهاب للسيطرة على المنطقة العربية وفرض السلام بالقوة والتهديد مع اسرائيل.[1]

تعد قوة سوريا كما وصفها بول ماري دو لاغورس المحلل السياسي الفرنسي ان حافظ الأسد أسس قوة حقيقية من النواحي السياسية والإقتصادية والعسكرية، وسوريا من حيث التاريخ والجغرافيا السياسية من دول المنطقة المحورية على المستوى السياسي والأمني والإستراتيجي والثقافي، وان السيطرة على المنطقة العربية يستدعي بالدرجة الأولى احتواء سوريا لأنها تشكل وفق نمطها الفلسفي حزام أمني ومناعة في المنطقة العربية ضد الهويات الغربية بتبنيها القومية العربية كسلوك سياسي أيديولوجي، وكونها موئل أفكارها السياسية وتشكل مسرح الأساس للإستقطبات الجيوبولتيكية الدولية وضمن سياق هذه السياسة وضع العامل الإستراتيجي للشرق الأوسط وسوريا وعامل المصالح النفطية سببا في اتباع سياسة تدخلية بأشكالها المتنوعة، [2] ويعتبر المفكران أنطون سعادة ولبيب زويا إن العقيدة الحزبية القومية السورية مرتبطة بمحددات وتنظيمات رئيسية انها تعتمد على فكرة الهلال الخصيب للوحدة السورية الكبرى، المتميزة على أساس أنها تشكل وحدة عربية مجتمعها يكون أمة متميزة بخلفية رافضة الإستسلام باسم السلام مع الكيان الإسرائيلي، وأنها تجمع الهويات العربية تحت مسمى الجمهورية العربية السورية التي تمتثل إلى الأمة السورية،[3] وإنها عنصر أساس التهدئة والتصعيد في الشرق الأوسط في الصراع العربي – الإسرائيلي كما يؤكده وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر عن أفاق واقع المنطقة بقوله "**لاحرب في المنطقة من دون مصر ولا سلام من دون سوريا**".[4]

---

[1] – عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 5.

[2]– حنان علي ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 100.

[3]– بشير محمد الخضرا، النمط النبوي–الخليفي في القيادة السياسية العربية..والديمقراطية، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص 317.

[4]– جمال واكيم، ، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيو سياسية لأزمة 2011، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013، ص 143.

لأن دمشق تنظر الى عقم الصراع العربي "الإسرائيلي" من الزاوية التاريخية كون أن العنصر البشري للكيان الإسرائيلي لم يكن شعب شرعي، الذي ينشأ عبر تواصل تاريخي على أي منطقة بالأخص الأراضي الفلسطينية المحتلة كما تقرره الدراسات العلمية الأنتروبولوجية، بل قائم على الهجرة والتمكين بسطوة حلفائه الغربيين الذين ينتمون إلى قوميات الدول عبر العالم الذي ولدوا فيها، فالعقيدة السياسية السورية تنظر إلى الكيان الإسرائيل كيان محتل للأراضي والمقدسات والممتلكات العربية منها الجولان السوري.[1]

أصبح ثقل المنطقة بعد احتواء مصر في معاهدة سلام في كامب ديفيد مع اسرائيل 1979 وخروجها من حلبة الصراع وانشغال العراق في الحرب مع ايران ثم احتلاله في 2003 ادّت الى تراجع دور العراق ومصر وانتقال مركز الثقل الجيوسياسي ومحور لعبة الشطرنج والتأثير في المنطقة الى سوريا، وأصبحت صلب الجغرافية السياسية العربية ولاعب إقليمي في معادلة التنافس الروسي– الإيراني– الأمريكي الجارية في الشرق الأوسط لموقعها الحساس وعقيدتها(أي توجه علماني في معتقداتها الفكرية) السياسية المنتهجة، التي لا تزال المسرح الأساس من ناحية الإستقطاب الجيوبولتيكي الإستراتيجي بين محوري توازنات القوة عربيا ودوليا.[2]

إن التحولات الأمنية والسياسية والعسكرية التي شهدتها الساحة الدولية من افغانستان والعراق أدخلت حلفاء روسيا من بينهم سوريا، الى عرين الفوضى الخلاقة وعمق التهديدات الأمنية المتمثلة في الصراعات الطائفية والإثنية والإرهاب كفتحة ذرائعية ومقدمة لرهان التدخلات العسكرية الأمريكية، حيث تميزت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية بتعدد الإتهامات والتنوع في الجذب الإقتصادي لتتلاءم مع المتغيرات الأساسية التي إعتبرتهم الولايات المتحدة من ثوابت الإستراتيجيات وتمس الأمن القومي الأمريكي، وهي تأمين امدادات النفط وحماية المصالح الأمريكية وثانيا حماية أمن الكيان الإسرائيلي كقلعة إمبريالية في المنطقة في إبقاء لغة الصراع قائمة للهيمنة تحت قبة النظام الأمريكي العالمي.[3]

---

[1]– عثمان العثمان، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي– الإسرايلي، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 7.

[2]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 100–101.

[3]– سالم مطر السبعاوي، نظرية الفوضى الخلاقة في فكر المحافظين الجدد لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017، ص 255.

شهد تعقيد الملفات العالقة كملف القضية الفلسطينية الذي خلق فجوة امنية خطيرة بين وسط سوريا ولبنان والكيان الإسرائيلي، من خلال الحروب المتتالية التي عرفتها الساحة العربية بعد إحتلال العراق 2003، تداعيات خطيرة على سوريا ودول الجوار التي فقدت عمق استراتيجي وانكشاف أمني خطير في تفاعلها الإقليمي، استغلته تركيا مستثمرة ضعف المنطقة والجغرافيا وامكاناتها المتنوعة وصلاتها بطرفي الصراع لتكون فاعلا قويا في المنطقة بمتابعة أمريكية أطلسية تهدف الى اعادة الدفئ لدورها الإقليمي وتسمح لها بالتحول إلى أحد الفاعلين الأساسيين في الشرق الأوسط، وتقريب الوساطة بين سوريا واسرائيل على حساب إبعاد إيران من المعادلة في المنطقة، ومن ناحية اخرى تدعيم ود العلاقات مع الولايات المتحدة ورغبة في الإنضمام إلى الإتحاد الاوروبي،[1] وإحجام القنوات الدبلوماسية واقفال البوابات القانونية الدولية إتجاه القضايا المهددة للتماسك الجيوسياسي والإجتماعي في الشرق الأوسط، حيث صرح موشيه دايان وزير الدفاع الكيان الإسرائيلي الأسبق "**أن القوة وحدها في منطقة مثل الشرق الأوسط العامل الحاسم لفرض الأمر الواقع، وأن الإستيطان واحتلال الأراضي أفضل من قرار الكنيست، لأن الإستطان فعل والفعل هو الذي يخلق الكيان السياسي والأمر الواقع**"[2] وهذه الحقيقة تدفع الكيان الإسرائيلي وحلفائه الذهاب نحو استراتيجية العدوان والتوسع، فالولايات المتحدة ترى أن عجز الإمكانيات القومية عن تلبية الحاجيات الإقتصادية لا يبقى الا السيطرة على مقدرات الطاقة في الشرق الأوسط بالوسائل العسكرية.

هذا الإدراك الجيوسياسي يسهم في خلق كانتونات سياسية تزيد من شرخ عدم استقرار الدول العربية ومرشحة ان تخرج مضاعفات على أمن شعوب المنطقة، والقرار الأممي الصادر في 2005 التي عملت الولايات المتحدة وفرنسا واسرائيل على استصداره من مجلس الأمن تحت رقم 1559 على إنهاء الوجود العسكري السوري في لبنان، وتهدف نوايا القرار إلى لإضعاف نفوذ سوريا في لبنان والمنطقة كخطوة مبدئية لإستكمال مشروعها في بناء الشرق الأوسط الجديد ليصل إلى إنهاء تواجد المقاومة اللبنانية في الجنوب لتأمين الكيان الإسرائيلي، * على خلفية إتهام سوريا اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري الذي شيطن حرب تموز الثانية ضد لبنان 2006،

---

[1]– مثنى العبيدي، سياسة تركيا تجاه القضية العربية، ط1، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص 50–51.

[2]– أمين هويدي، الحرب والسلام في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، ط بلا، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص ص 26– 27.

*– أي خلق أقليم سياسية وفق المشروع الأمريكي الغربي كسايكس بيكو معدل في المنطقة العربية.

الذي يعد من أضخم التحولات التي هزت القضايا الامنية الداخلية لسوريا وانحسار نفوذها من لبنان وازدياد تقليل هامش المناورة والحصار على سوريا.[1]

إستطاع تأثير النفوذ الأمريكي – الإسرائيلي في فترات متقطعة إلى إبقاء سوريا منفردة في واجهة الصراعات الإقليمية تحت طائلة العقوبات الإقتصادية والعزلة الدبلوماسية بتواطئ بعض الدول العربية، حيث حاولت سوريا تنشيط سياستها الخارجية أكثر من خلال التقارب مع إيران بعد الزيارة التاريخية للرئيس أحمدي نجاد 2005 في رسم تحالف استراتيجي علني، هدف الى التشدد في عقيدتها إتجاه ملفات محور لبنان فلسطين كونه مفتاح فعلي الحرب أو السلام في المنطقة، ويعد أي اختراق أمني في لبنان سيشكل اختراق امني أخطر منه لسوريا لحساسية الجغرافية بينهما، كون الجبهة اللبنانية الوحيدة المفتوحة عمليا في الصراع مع الكيان الإسرائيلي(العمليات العسكرية)، وشكل حافزا حيويا لسوريا في الإمساك ببعض خيوط المعادلة الأمنية واستثمارها في ظل التجاذبات بين خيارات الحرب والسلم في الشرق الأوسط. [2] ويعتبر الملف السوري الذي وضعته لجنة اليمين المتطرف في الإدارة الأمريكية في 2005 منهم ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وبول وولفويتز وريتشارد بيرل..، قانون محاسبة سوريا للإنتقام من تصلبها وتمسّكها بخيار السلام المشروط في قضايا المنطقة منها الملف الفلسطيني، من خلال التصعيد الضغط والتهويل بحرب عليها لاستنزافها وعدم اطاعتها وقبولها الوسائط الأمريكية والفرنسية الذي طلب من الرئيس بشار الأسد زيارة الكيان الإسرائيلي على غرار زيارة السادات للتطبيع والإعتراف بالكيان الإسرائيلي.[3]

أوغلت خيارات التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية والكيان الإسرائيلي ضد مشروع إيران النووي "العسكري"، واكتساح ظاهرة الإرهاب الدولي في المنطقة وصولا الى فوضى حراك المنطقة العربية الذي ولّد عمقا في المأزق السياسي والثقافي لدول وشعوب المنطقة بعد 2011 بفعل الحروب الطائفية بالأخص في سوريا،لأجل الإطاحة بالنظام السوري لإعتبارات مختلفة فدوافع الولايات المتحدة من التدخل العسكري ضد دمشق هي نفسها التي من اجلها قصف صربيا في

---

[1]– سميرة عامر التير، الحرب الوقائية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لبنان نموذجا، ط بلا، دار الراية لنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 189.

[2]– خليل حسين، الصراعات الإقليمية والدولية في لبنان مقاربة قانونية–سياسية في واقع اللّبناني ونظام الحياد في القانون الدولي، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان ، 2008، ص ص 176– 177.

[3]– علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأمريكي– الصهيوني، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2015، ص ص 429– 430.

1999 كون ان سوريا غير مطيعة حسب الإجماع النيوليبرالي الأمريكي كما شبهها نعوم تشومسكي "بالضرس الخبيث"، [1] كل هذه العوامل والمسببات تراكمت تداعيتها على إغلاق هامش الحركة والمناورة على سوريا إقليميا وركبت على امواجها روسيا عموديا لأجل التغلغل إلى المنطقة بذرائع ناعمة للحفاظ على ميراثها الإستراتيجي وفرض الوصاية التاريخية لحليفها التقليدي سوريا، حيث رفعت السياسة الخارجية الروسية تقاريرها الأمنية حول ضمان المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط وتبنيها خيارات مع جميع الأطراف الإقليمية الحيوية محور سوريا إيران والعراق ولبنان ومصر لثقلهم في المعادلة الإستراتيجية القادمة، وإطلاق تحذيرات سياسية ضد بعض السياسات الأمريكية من انتهاك المصالح الروسية في سوريا، كما حدث بعد التدخل العسكري في العراق وليبيا واسقاط العقود الإقتصادية التي كانت مبرمة مع روسيا، إستوجبت الضرورة السياسية اعطاء مجلس الدومة الروسي إلى تفويض المؤسسة العسكرية الروسية للتدخل العسكري خارج الحدود السياسية لحماية مصالح الأمن القومي الروسي.[2]

أصبح مستقبل سوريا في ظل التحولات الأمنية الخطيرة مرهون بدور إيران وروسيا للأحداث التي طرأت على الشرق الأوسط، بعد إدراج سوريا من طرف الإدارة الأمريكية وحلفائها الغربيين ضمن الدول الداعمة للإرهاب(لبنان وفلسطين)، والضغط عليها بقبولها خريطة السلام الأمريكي–الإسرائيلي وتهديدها 2006 بضرب منشآتها الطاقوية النووية والتعامل مع الواقع الجديد إشارة الى التواجد الأمريكي العسكري في المنطقة كورقة ضغط سياسي بهدف عزلها اقليميا واسقاط عقيدتها السياسية المنتهجة ومحاولة جرها الى السرب الغربي الأمريكي، [3] التي ترجمتها تهديدات كولن باول وزير الخارجية الأمريكية في زيارته إلى دمشق 2004، بتصريح أمام الإعلام الدولي يدخل ضمن الحروب النفسية والإحباط، أن دمشق سيحل عليها الخراب من جديد ونخشى استنساخ النموذج العراقي نحو سوريا، لأجل تغيير سياستها الخارجية ومواقفها المتشددة ضد اسرائيل والقبول بالسلام في المنطقة والمصالح الغربية وفك إرتباط تحالفها مع ايران وحزب الله

[1]– نعوم تشومسكي وجلبير الأشقر، السلطان الأخير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الاوسط، تر: ربيع وهبه، ط1، دار الساقي، لبنان، 2007، ص 200.

[2] -Volodymyr Gorbouline, la menace russe doit etre prise au sérieux, courrier international, N° 987, octobre 2009, P 26.

[3]– إبراهيم سعيد البيضاني، السياسة الأمريكية تجاه سوريا 1989– 2014، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2016، ص 52.

والفصائل الفلسطينية وروسيا،[1] وإغرائها بحضن القيم الغربية وتشجيع اقتصادها وشطب إسمها من الدول الداعمة للإرهاب بدل ارتهانها إلى الحلف الروسي– الإيراني التي وجدت فيه بديل للحماية السياسية والأمنية والوصاية ضد التهديدات الأمريكية رغم الخراب والدمار الذي حلّ ببنيتها التحتية الوطنية.

لقد دفع الواقع الجديد للشرق الأوسط نتيجة الأزمة الحاصلة بين لبنان وسوريا بعد حرب لبنان الثانية*) ضد اسرائيل والحراك "الربيع" العربي أهمية الدور السوري في رسم قواعد مستقبل المنطقة كعقيدة سياسية وأهمية جيوسياسية نتيجة الخلل الحاصل في المعادلة الجيوستراتيجية بعد احتلال العراق 2003، وعدم تكافؤ موازين القوى الإقليمية بين حلفاء الولايات المتحدة الامريكية وروسيا بين قوى النفوذ العربي ممثلا بالمملكة العربية السعودية والنفوذ السياسي المدعوم من سوريا وايران بإعتبارها نتيجة مباشرة للظغوط الدولية على سوريا بإعتمادهم نظرية الفوضى الخلاقة للمحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية، في مجالاتها الإستراتيجية المحددة في اطار ترتيب الاوضاع في اعادة رسم الخارطة السياسية والجيوسياسية بما يتناسب تطلعاتها بعد احتلالها العراق،[2] والهيمنة على معظم مقدرات والممرات الإستراتيجية للمنطقة كما يحللها جيل دورونسورو بالقول: "**تتضمن نظرية الفوضى الخلاقة استغلال عناصر داخل المجتمع تتطلع إلى التغيير ودعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعالمي واختراع رمز يمكنهم التوحد حوله، وزيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي يعارضونها**".[3]

يعد قرار 1559 الأممي مرحليا واضح المعالم الأمريكية في إرباك سوريا وتغذية مصالحها وذريعة بالتدخل العسكري في سورية تحت الفصل السابع من خلال تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي سلفان شالوم ووزير الدفاع شاؤول موفاز سابقا بأن لبنان هي الدولة الثالثة التي سنوقع معها معاهدة سلام،[4] واستغلال ورقة لبنان وسيلة لتمرير إفكار تفكيك الجغرافية السورية من خلال

---

[1]– عامر كامل أحمد، سوريا في مواجهة الإصلاح السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد 39، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2009، ص ص 58– 59.

*– الكيان الإسرائيلي هو من يطلق عليها حرب لبنان الثانية التي كانت في 2006، والأولى كانت بعد الجلاء من الجنوب اللبناني سنة 2000.

[2]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 105.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 105– 106.

[4]–المرجع نف، ص 106.

تدعيم المناوئين لسياستها من الداخل في توفير الارضية والساحة لدى السوريين للتخلص من الضرس الخبيث الذي وصفها به نعوم تشومسكي، [1] الشيئ الذي عزز التقارب أكثر بين روسيا وسوريا الى نسج تحالفات خاصة في قضايا التعاون الإستراتيجي، ومجالات التوازن في الإستثمارات في مجال الطاقة والمحطات النووية في سوريا ودول المنطقة بما يضمن لها الإمساك على عنصر الموارد الطبيعية ضمن هيكل ثلاثي القوى روسيا – تركيا– وايران، وفي مواجهة التطرف والإرهاب الدولي خشية عودته الى آسيا الوسطى تتحرك ضمن هيكل رباعي القوى روسيا – ايران – العراق – سوريا، فروسيا تدرك أنها غير قادرة آنيا أن تحقق طموحاتها الإستراتيجية بإرادة مستقلة دون اشراك حلفائها الإقليميين والدوليين لفقدانها أرصدة معتبرة من ميراث قوتها بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، ولأن المنطقة خسرت قيمتها الجيوستراتيجية التي تمتعت بها ابان الحرب الباردة حيث لم تدرج وثيقة السياسة الخارجية الروسية ضمن أهدافها الى التصادم مع الولايات المتحدة الامريكية إنما اجهاض بسط نفوذها على المصالح الروسية في المنطقة وبالأخص في سوريا،[2] بحيث لا تنطوي سياستها على أهداف أيديولوجية أو جيوسياسية كبرى حيث تتعامل روسيا مع دول المنطقة بأسلوب المصالح المشتركة وتتحاشا الضرر بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية والغرب والإعتراف بها كقوة كبرى أساسية في المنطقة والعالم.

تماشيا مع السياسة الإستراتيجية لروسيا في الشرق الأوسط كانت عودتها الى الساحة الدولية وإعادة تموضعها عبر البوابة السورية لاسيما بعد استخدامها للفيتو أكثر من مرة لإرتباطه بصالح أمنها القومي في إحباط المشاريع الأمريكية والدول الغربية مخافة لصوملة سوريا وتفتيتها واخراجها من المعادلة الإقليمية، واستطاعت روسيا من فرض املاءاتها واستمرار فاعليتها بإقتدار في تثبيت أوتاد مصالحها وفرض إرادة مرحلية في اجتياز شأفة العوائق الأمريكية من أجل تحقيق أمرين أساسيين:[3]

أولا: الأهمية الإقتصادية كسوق في تجارة السلاح وأمن الطاقة.

ثانيا: أهمية إستراتيجية لها ابعاد بالأمن القومي الروسي وهو توسيع تمددها العسكري في المتوسط وفي سوريا لمنع إكتمال الطوق العسكري الأمريكي الغربي عليها.

---

[1]– نعوم تشومسكي مرجع سابق، ص 201.

[2]– كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، مرجع سابق، ص 142.

[3] – حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 107– 108.

المطلب الأول: الأهمية الجيو بولتيكية لسوريا في التوازنات والصراعات الدولية.

وفق نظرية ماكندر تمثل سوريا منتصف الجسر الواقع بين القلب الكبير في وسط آسيا وشرق أوروبا وبين القلب الصغير في وسط إفريقيا الممتد من مصر مرورا بالشام إلى منطقة القفقاس، ومن الهلال الداخلي الممتد من سهول البلطيق في الشمال الغربي إلى كوريا في الشمال الشرقي فسوريا هي المنطقة الوسطى العالمية من نظرية ماكندر،[1] وعرفت سوريا حدودها انكماش مع دول الجوار بسبب الإقتطاع الجغرافي للإستعمار الفرنسي، وحاليا ترسو في قلب الشرق الأوسط حيث تقف على مفترق التأثير الجيوبولتيكي للمنطقة، التي تعتبر الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط التي توالت عليها غالبية الحضارات الإنسانية كالفنيقيين والرومان والعثمانيين واليوم تعود سلسلة تاريخ الصراع على سوريا من جديد إقليميا بين الأتراك وإيران ودوليا بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.[2]

وتتفق الإستراتيجيات الدولية على اختلاف مدارسها أن الموقع الجيوبولتيكي للدولة المحورية عنصر أساسي في بوصلة استراجيتها وطموحاتها في تحقيق أهداف الدولة نحو توجهات سياستها الخارجية من خلال مركزها الإقليمي أو الدولي الذي يبعث تفاعلات وإستقطابات دولية حيوية على أساس التحالفات أو الشراكة المتبادلة في المجالات السيادية كما قال ماكندر لكل قرن جيوبولتيكيته،[3] فالموقع المتميز للشرق الأوسط الذي يعد اقصر الطرق بين أوروبا وآسيا أعطاه أهمية عسكرية في الصراعات الدولية، حتى أصبح مسرحا بين القوى المتنافسة قديما وحاليا، كونه يشكل ملتقى النفوذ السياسي والعسكري والإقتصادي، وسوريا تمثل قلب المنطقة وترتبط بشكل وثيق بأهمية الموقع الجغرافي والموقع السوقي وتشكل أرضها جسرا مهما بين الشرق والغرب وساحة للحروب مثلما كانت ميدانا لتصارع أفكار الحضارات، [4] فالموقع الجيوبولتيكي لسوريا الذي رسم العقيدة السياسية المبنية على القومية العربية يصنفه الأمريكيون أنه ما بين أسد العروبة وسوريا الأسد، فخطورة وأهمية الجغرافية السورية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي كما وصفها جون فوستر دالاس وزير

---

[1]– إبراهيم احمد سعيد، الجيوبولتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية، ط بلا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2016، ص 31.

[2] - Gérard-François Dumont, Syrie : de la Géopolitique des Populations a des Scénarios Prospectifs (Syria : the geopolitics of populations to scenarios) , HAL ID : halshs-00762239, 6 Decembre 2012, p 15.

[3]– نوار محمد ربيع خيري، مبادئ الجيوبولتيك، ط1، دار مكتبة عدنان، بغداد، 2014، ص ص 13– 15.

[4]– إبراهيم سعيد البضاني، مرجع سابق، ص 9.

الخارجية الأسبق بقوله: "**بأنها الموقع الحاكم في الشرق الأدنى، بل أكبر حاملة طائرات ثابتة في هذا الموقع، ونقطة التوازن في الإستراتيجية العالمية على مكان لا يجازف فيه أحد ولا يلعب فيه طرف**".[1]

الجغرافية السورية من خلال إدراك الحكومة القائمة أن مشروع الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط هي تقسيم سوريا الى أربع كانتونات خاصة بعد فقدانها لواء اسكندرون وإلحاقه بالإدارة التركية أثناء الاحتلال الفرنسي والآن تطالب تركيا بمنطقة حلب الإستراتيجية بعد فقدانها جزءا مهما من ساحلها على البحر المتوسط، فسياسة تقسيم الجغرافية السورية تعد مشكلة قابلة للإنفجار الى درجة التصادم العسكري بين الدول الكبرى، [2] فثقل ميزانها الجيوسياسي الإستراتيجي أكسبها موقعا حيويا وحسّاسا وتحتل موقعا هاما تتقاطع عنده قارات العالم القديم آسيا وافريقيا وأوروبا فحدودها الواسعة جذب إليها التهديدات بإستمرار، فحدودها من الشمال تركيا ومن الشرق والجنوب العراق ومن الجنوب والجنوب الغربي فلسطين والأردن ومن الغرب مع لبنان والبحر الأبيض المتوسط الذي تشرف عليه بساحل بحري حيوي طوله 183 كلم.[3]

وتعد الجغرافية السياسية للشرق الأوسط مجالا حيويا خطيرا مرتبطا بالأمن القومي نواة تفاعلاته سوريا إذ ينظر لها المحور المحرك للتوازنات والتنافس والصراعات القائمة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والكيان الإسرائيلي وايران وتركيا، ويأتي نظام الفوضى الخلاقة تحديدا على اعتماد اثارة الإضطراب الداخلي فيما يسمى "بعدم الإستقرار والبناء" الأمني والإقتصادي والسياسي ويسمح بإعادة تشكيل دولها "النظام الإقليمي العربي على نحو يتناسب مع المصالح الغربية والأمريكية ويزيد في عزل أي دور استراتيجي لروسيا وحلفائها في المنطقة، [4] وهنا يدخل نمط الفلسفة السياسية الغربية تجاه سوريا ما ذهب إليه ونسون تشرشل ينصح بريطانيا " **اذا كانت**

---

[1]– مفيد محي الدين الصوّاف، سوريا ويستمر... الصراع على الشرق الأوسط الكبير، ط بلا، دار الفكر، دمشق، بدون سنة، ص 117.

[2]– محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2014، ص ص 277– 279.

[3]– صبري الفارس الهيتي، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكس، ط بلا، مؤسسة الوراق للنسر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 328.

[4]– سالم مطر السبعاوي، مرجع سابق، ص 255.

ترغب في الحفاظ سيطرتها على الشرق الأوسط ينبغي لها بشكل أو بآخر أن تدخل سوريا ومصر في نطاق نفوذها وسيطرتها".[1]

أهمية الشرق الأوسط لا تتوقف على موقعه الجغرافي المتوسط لقارات العالم إنما تنبلج أهميته بحسابات علاقات القوة والنفوذ والتأثير والغايات الإستراتيجية للدول الطامحة والطامعة فيه من خلال الحلفاء الإقليميين المحوريين كسورية وايران وتركيا والمملكة السعودية، وإن عوامل القوة التي تكسبها الدولة في بيئتها الخارجية ترجع عليها بقوة مضافة تزيد في رصيدها السياسي والعسكري والدبلوماسي، أن تمارس التاثير في النظام الدولي من خلال النظر إلى حجم الفرص وحجم المخاطر خاصة استغلال الحروب والصراعات الطائفية الداخلية التي يمكن أن تأتي عليها الأقاليم على سياستها الخارجية كسوريا مثلا جيوبولتيكيا وسياسيا واقتصاديا وأمنيا وثقافيا.[2]

يرى هوسهوفرhaushofer أن أهمية الجيوبولتيك وصعوبته تقوم بوضع التصورات ذات طابع سياسي مرتبط برسم مستقبل الدولة، وتعزيزا لهذا التصور فإن الجيوبولتيك يبحث في الإحتياجات الإستراتيجية للدول الطامحة لكي تمد مجالها الحيوي وتأثيرها في محيطها الخارجي، وبتصور هوسهوفرhaushofer فإن الجغرافيا السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المجال، بينما الجيوبولتيك تبحث في المجال من وجهة نظر الدولة وحركيتها المستمرة من خلال تحديد مصالحها واهدافها والتهديدات وأنماط المواجهة المحتملة،[3] لقد قام كل من "دانيال يرجن" و"تاين جوستافسون" العالمان الأمريكيان المختصان في الشأن الروسي بتحديد المدخل الإستراتيجي الأمريكي الرئيسي في التنافس المحتمل دوليا بالقول: "**إذا ما إستعادت روسيا قوتها الإقتصادية والسياسية فسوف تصبح خصما ومنافسا للولايات المتحدة الامريكية ولن تكون هذه المنافسة منافسة أيديولوجية بل بين دولتين عظميين** "، ويعزز هذا التحليل كل من "وليم أوروم" و"كولن جراي" بالقول:" **إن الفكرة الرئيسية التي يستند اليها كل من ينظر الى روسيا بإرتياب مهما كانت نزعته السياسية تتلخص أن الواقع الجيوبولتيكي وليست الأيديولوجية هو الذي أصبح يحدد قواعد السياسة العالمية**".[4]

---

[1]– يحي احمد الكعكي، الشرق الاوسط والصراع الدولي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1986، ص 155.

[2]– عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الاوسط دراسة في الابعاد الإقتصادية والسياسية، ط 1، دار السنهوري، لبنان، 2016، ص ص 32– 37.

[3]– عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق، ص 140.

[4]– أناتولي أوتكين، الإستراتيجية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: أنور محمد ابراهيم وآخرون، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص 58.

الجغرافيا السياسية السورية التي تعد من اكثر المواقع حيوية وتعقيدا في الصراعات الدولية في الشرق الأوسط فهي تمتد من حدود فلسطين مع سيناء ومن خليج العقبة جنوبا الى لواء اسكندرون المتاخم لمنطقة كيليكيا شمالا، ومن ساحل البحر المتوسط غربا الى البادية السورية حتى حدود العراق على ضفاف الفرات شرقا، [1] فأهميتها وفق المقاربة التاريخية السيطرة على الشرق الأوسط يتحدد في السيطرة على دمشق وهو المؤشر الذي تشكل في خمسنيات القرن الماضي، حيث شكلت تركيا ركنا أساسيا من أركان الإستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط الهادفة الى تطويق الدول العربية بتحالف يرتكز على قوى غير عربية كل من إيران (إبان الشاه) وتركيا والكيان الاسرائيلي،[2] ويعد العامل الجغرافي لسوريا من أبرز العوامل الإستراتيجية المؤثرة في سياسة الدولة الخارجية إذ يؤكد نابليون بونابرت أن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها وأن معطياتها في تنفيذ القرارات السياسية والإقتصادية والأمنية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق علاقاتها بالثوابت الجغرافية،[3]

إن فقدان سوريا عمقها الإستراتيجي بإحتلال الولايات المتحدة الامريكية العراق 2003، عوامل نشّطت تثبيت موقفها السياسي المحوري والحفاظ على التوازن الداخلي وقطع أحبال الإنكفاء وراء حدودها وإتباع سياسة خارجية أكثر دينامية في تعزيز نفوذها السياسي مع حلفائها الإقلميين والدوليين، وتعززت لديها قدرة الإمساك على مفاتيح الملفات المعقدة في المنطقة لاحتضانها ملف المقاومة المدرج ارهابيا في الأجندة الامريكية، وتعرضت سوريا إلى سلسلة من الإتهامات من الدول الغربية حول زعزعة الإستقرار الإقليمي وإتهامها بإغتيال قادة ورموز في المنطقة وفتح وتسهيل حدودها مع بغداد ضد الوجود الأمريكي في العراق، وتسهيل ساحتها الجغرافية كل من روسيا وايران وحزب الله عوامل خلقت استراتيجية غير مباشرة لتكون محل اهتمام اقليمي ودولي لفك العزلة الإقليمية والدولية وجذب المساعدات الإقتصادية وتمسك الإقتراب من حلفائها إيران وروسيا.[4]

---

[1]– جمال واكيم، مرجع سابق، ص 9.

[2]– المرجع نفسه، ص 165 وما بعدها.

[3]– خضير عباس وآخرون، الإستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين، ط1 ، دار دجلة ناشرون وموزعون، الاردن، 2014، ص 167.

[4]– عامر كامل أحمد، مرجع سابق، ص 49.

لقد لعب العامل الدولي دورا محوريا في مجريات الأحداث في الحالة السورية إضافة إلى سياستها الخارجية التي أثّرت على الساحة الدولية، حيث أن النظام السوري خرج من عزلته عام 2006 بفضل عوامل تمثلت في صعوبة تحقيق المشروع الأمريكي في العراق وملئ الفراغ السياسي بأدوات ايرانية اضافة إلى فشل حروب الكيان الإسرائيلي في حربي لبنان وفلسطين(غزة) 2006 و 2009 كل ذلك أدى الى تقوية ثقة النظام السوري مع حلفائه ولعبه دورا محوريا في السياسة الدولية من خلال محور "الممانعة" في الشرق الاوسط،[1] حاولت روسيا بعد اجتيازها اختبار الحرب الجورجية 2008 قدرتها على الوقوف وتعطيل نسبيا المشروع الغربي الأمني الجيوستراتيجي في جورجيا وأوكرانيا، الذي فتح لها نشوة تعزيز نفوذها التاريخي في المنطقة العربية الذي يلامس بحريا خاصرتها الجنوبية عبر البحر المتوسط نحو سوريا الذي تنظر اليه كعقيدة سياسية الخارج القريب وتشكل موطىء قدم مهم في المنطقة ودفاع متقدم لأمن مصالحها، وتعد الحسابات السياسية العليا للرئيس فلاديمير بوتين لحيوية مصالحها العليا وتؤثر في أمنها القومي واقتصادها في آن واحد بإعتبارها بقعة جغرافية متواصلة مع المساحة الأوراسية نحو جنوب متنوع حضاريا وثقافيا ودينيا ولعل بناء روسيا كنيسة صيدنايا قرب دمشق يعبر مدى خصوصية المنطقة مع روسيا، وتعد مكانا أساسيا لإرتدادات التجاذب أو تبادل المنافع والتعاون وأنها بقعة استراتيجية في غاية الأهمية لكل اللاعبين على الساحة الدولية،[2] ويعتبر الموقع الجغرافي لأي دولة تطمح أن تكون فاعلا متميزا في العلاقات الدولية يعد من أهم العوامل الطبيعية والمعنوية الذي يؤثر في تحديد قوتها السياسية الداخلية والخارجية الذي يترتب عليه مجموعة من القرارات، تفرز نتائج عسكرية واقتصادية وسياسية حيث يرى نيكولاس سبيكمان "**أن الدولة تعتمد اعتمادا كليا على موقعها الجغرافي، فضلا عن مواردها الغنية الأخرى من طبيعية واقتصادية، اذ أن كليهما ذو وزن عظيم في رسم السياسة الخارجية للدولة**"[3]

إن زوال التنافس الأيديولوجي لا يعني نهاية التنافس الجيوبولتيكي المرشح أن يكون ظاهرا في مناطق المجال الحيوي الروسي، والحفاظ على توافقاتها مع ايران أحد جناحيها التي تحلق به في كسر تهديدات الغربية الجيوسياسية والجيواقتصادية وحتى تستطيع أن تخرج بقوة إلى محيط

[1]– محمود خليفة جودة، مرجع سابق، ص ص 190– 191.

[2]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 250.

[3]– عمر كامل حسن، الجغرافية السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية، دار و مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 14.

التفاعلات الدولية مرهون بقدرتها على احتواء القيود والمشكلات الإقتصادية والسياسية كدعامة قوية تشكل على اساسه مسندا للقوة العسكرية بما يحقق مصالحها وقدرتها في تنشيط التعامل بدهاء سياسي أمام الهيمنة الأمريكية،[1] سيما وأن الآخيرة تسعى إلى تحجيم أي دور لروسيا في المنطقة بوسائل الحروب الإستباقية أو الثورات الملونة التي شهدتها اوكرانيا والمنطقة العربية ضد حلفائها، فروسيا تتعامل بمرونة دبلوماسية في عدم خلق توتر يهدد مصالح الطرف الأمريكي ومن جانب آخر تشدد اللهجة السياسية على مصالحها القومية، هذا النمط من التصور يقترب ما قاله فيكتور بوسفاليك نائب وزير الخارجية الروسي لشؤون الشرق الأوسط سابقا بقوله: " **إن البعض لا يقدر دائما أهمية الشرق الاوسط لروسيا، فالولايات المتحدة الأمريكية تبعد آلاف الأميال عن المنطقة لكن ما من أحد يشك في مصالحها الإستراتيجية، ان هذه المنطقة مهمة لروسيا وهي جار قريب ليس بالمعنى الجغرافي بل بالمعنى الجيواستراتيجي والجيواقتصادي أيضا** "،[2] لأن الواقع الدولي أصبح أكثر مقاربة في تحليل الصراعات والتنافسات بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة مثل روسيا والصين في حشد القدرات العسكرية والإستراتيجية في شرق المتوسط وشرق آسيا، خاصة حينما دخلت نمط القوة الإقتصادية كمتغير مستقل وفق الواقعية الحديدة والنظرية اللبيرالية، التي أصبحت الطاقة هي المحرك الأساسي للدول الكبرى إلى قابلية خوض الحروب في المناطق الحيوية مثل منطقة الشرق الأوسط.

إن عودة روسيا إلى مربع الشرق الأوسط ليس وليد أزمة الحراك والفوضى التي إجتاحت المنطقة في 2011 بل المقاربة التاريخية توحي أن الروس خاضو حروب طاحنة منذ عهد كاترينا الثانية لأجل الإستلاء على مناطق القوقاز والبحر الأسود بغية الوصول الى المياه الدافئة في إطار التنافس الدولي ضد الدولة العثمانية والبريطانية والفرنسية، ثم ساهمت البوابة المصرية عام 1956 في العدوان الثلاثي في تثبيت تواجد قدم الإتحاد السوفياتي ووقوفه ضد السياسة الأمريكية والغربية في المنطقة العربية،[3]وتبقى البوابة السورية بحكم الثقل والتأثير تكتسب إهتمام كبير من قبل فلادمير بوتين، فسوريا حافظت بجانب الإتحاد السوفياتي على الصراعات الإستراتيجية لعقود ضد الهيمنة الأمريكية على غرار مصر اثناء الحرب الباردة، فروسيا تنظر إلى دمشق كخاصرة على حدودها الجنوبية وتعزز تطور العلاقات معها بفعل التطورات الأمنية مخافة عودة الإرهاب الى

[1]– عبد على كاظم المعموري، مرجع سابق، ص 146.

[2]– فراس محمد الجحيشي، مرجع سابق، ص ص 69– 70.

[3]– سعد شاكر شبلي، مرجع سابق، ص ص 94– 95.

الجمهوريات آسيا الوسطى والعسكرية المتفاقمة فقد استخدم الرئيس فلادمير بوتين الأوراق التي تملكها روسيا السياسية والإقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والثقافية مع شريكها الإستراتيجي ايران في اعادة احياء دورها في الشرق الاوسط، [1] فالأوضاع القاتمة التي تجتاح المنطقة العربية الأمنية المعقدة المترامية الأطراف واجتياح الإرهاب الراديكالي يكتنفه قراءة تداعيات التدخل بحذر والصراعات ذات الأبعاد الإستراتيجية كونها على تماس بمصير العديد من الدول الفاعلة وموازين القوى الدولية، وتعد الأزمة السورية والعراقية ومحاربة الإرهاب الدولي كلها توحي أن روسيا غير مستعدة أن تتحرك بمفردها في إقليم الشرق الأوسط إلا بحلفائها حتى لا تقع في مقاربة المحظور السوفياتي رغم تمتعها على مقومات الدولة كبرى، لأن الترهل الذي عصف بها في العقدين الماضيين أفقدها التوازن الدولي وتغييب دورها العالمي بعد إختفاء أرصدة من قوتها الإستراتيجية بعد الإتحاد السوفياتي خاصة مع تغيير المفاهيم الظابطة لدينامية التفاعلات الدولية بينها وبين القوى الكبرى مثل الحدود الجغرافية وتطور الحروب السيبرانية والصناعة التكنولوجية والفضائية.

فلاديمير بوتين أعاد رسم السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط كدولة كبرى من خلال الثبات على المواقف السيادية المستقلة من إعادة تجديد نفسها بشكل هادىء وبنسخة اكثر اعتلال وهذا ما اهّلها ان تضع بصمتها على الكثير من القضايا العالمية التي غابت عنها، [2] من منطلق العوامل السياسية كشريك موثوق به بإمساكه مفاتيح الجغرافية السورية والعوامل الإقتصادية بتعزيز الشراكة الإستراتيجية مع إيران كقوة إقليمية كبرى عملت قررت روسيا التكفل ببرنامجها النووي السلمي كنافذة للتغلغل في المنطقة يضمن لها أن تكون لاعبا محوريا تتكأ عليه استراتيجيا، مما عزز لدى الولايات المتحدة عزز إرادة السيطرة على مرتكزات مقترب قلب الأرض بغية إقامة عازل جيوسياسي بين أوروبا وروسيا وعمدت إلى رسم خارطة جيوسياسية لتعديل سياستها وإعطاء تركيا دورا في الشرق الأوسط حتى يتم إحتواء النفوذ الإيراني ومن ورائه النفوذ الروسي مخافة استعادة روسيا دورها، وصعود الصين كقوة اقتصادية عظمى إضافة إلى تبلور مواقف بعض دول الإتحاد الاوروبي ضد غلو سياسة ترامب الأمريكية في فوضى الإرهاب على جميع مستوياته التي إجتاحت الأزمة السورية والعراقية لتنفيذ مخططها السيطرة على الشرق الأوسط بالتالي التحكم بعقدة المواصلات العالمية، وتحديد علاقات القوة في العالم بما يتيح لها محاولة الفصل بين أوروبا

[1]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 205.

[2]– حميد حمد السعدون، مرجع سابق، ص 3.

وروسيا استراتيجيا وعزلها عن المياه الدافئة ما يؤدي إلى عزل الدولة السورية وإسقاطها بالمطلق من المعادلة الإقليمية لفرض تغيير في الخارطة السياسية للمنطقة عموما على أساس أن الأجواء الدولية ليست على قدر كافي من الأمن والإستقرار.[1]

إلى جانب ذلك دبلوماسيا دعت القيادة الروسية إلى دعم الجهود الأممية والدول الغربية على تحريك عملية السلام في المنطقة من خلال دعوة الرئيس فلادمير بوتين مع رئيس الحكومة الصينية "ون جيباو" من لقاء أنابوليس حول القضايا المعقدة في الشرق الأوسط في تحريك دور روسيا وحلفائها بالقول: "**نؤيد بصفتها خطوة أولى نحو عقد مؤتمر دولي واسع حول الشرق الأوسط، ونحن ندعو العرب خاصة سوريا إلى المشاركة فيه، ونحن على إتصال دائم مع جميع الاطراف ومع مختلف أطراف المواجهة في فلسطين ومع اسرائيل ومع القوى السياسية في لبنان وسوريا** "وأمام التطورات المتسارعة في المنطقة أظهرت روسيا المزيد من التطور في السياسة الخارجية الروسية بإستخدام أحد رقع الشطرنج المتبقية لديها للدخول للمنطقة بعد تجنبها التصادم المباشر الأمر الذي انبلجت مفاهيمه أن روسيا قادمة من بعيد وأنّ محاولات إحياء الدور الروسي مع حلفائها لا ريب وفق مقاربة نظرية حق استمرار التاريخ.[2]

المطلب الثاني : الشراكة الروسية–السورية توافقات سياسية ومصالح جيواقتصادية.

يعد ثراء العلاقات التاريخية السوفياتية– السورية منذ 1944 وحتى تثبيت القاعدة العسكرية 1967 في طرطوس واللاذقية الإستراتجيتين مستغلة حرب تشرين ضد الكيان الإسرائيلي وصراع الحرب الباردة الذي فتح لها تغلغل إلى المنطقة في تقديم المساعدات الإقتصادية والتدعيم اللوجستي العسكري والإسهام في البنى التحتية في إنشاء ثمانين من المرافق الضخمة بما فيها سد الفرات ومجموعة المنشآت الهيدروتكنيكية ومحطة تشرين وغيرها من المنشات كان له الدور الكبير في إبقاء أبواب سوريا مفتوحة للأجندات وللترسانة العسكرية السوفياتية، وبعد انتهاء الحرب الباردة طرأ جمود في العلاقات السياسية والتبادل التجاري في عقد التسعينيات حتى أعيد دفيء العلاقات بينهما بعد مجيىء وزير السياسة الخارجية يفغيني بريمكوف 1996 التي عرفت تقاطعات إيجابية

[1]– جمال واكيم، مرجع سابق، ص ص 2017– 221.

[2]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 114– 115.

تجسدت في الزيارات الرسمية المتبادلة تم اعادة تحريك التعاون الإقتصادي والسياسي وتعزيز التعاون العسكري من جديد.[1]

تعززت إهتمامات روسيا بالدولة السورية أكثر بعد مجيىء فلادمير بوتين في التعاون الثنائي ومسح الديون المترتبة على دمشق 13 مليار دولار وإعادة تنشيط حركة التبادل التجاري والتعاون الإستراتيجي والفني بين الطرفين، والواضح أن روسيا بقبولها بهذه التنازلات إنما تتطلع نحو توطيد موقعها في سوريا من جديد كصلب التجاذبات الدولية في المنطقة في مجالات التعاون الأمنية الحساسة والعسكرية غيرمعلنة للمخاطر الأمنية التي فرضها المشروع الأمريكي الكبير، وتعد الزيارة التاريخية لبشار الاسد في 2005 و2008 الزاوية التي حرّكت الشراكة الإستراتيجية بين دمشق وموسكو وإخطارهم ملف المشروع الطاقوي الذي عرض عليه لإسقاط روسيا من المعادلات السياسية والإقتصادية والإستراتيجية في الشرق الأوسط، الذي عزز التقارب الى درجة الحلف الدائم بين روسيا وسوريا الشبيه بين اسرائيل وأمريكا، حيث أبرمت معها اتفاقية القرن من خلال صفقة عسكرية بقيمة 10 مليار دولار تزود بموجبها سوريا بأسلحة متطورة حفاظا على استراتيجية كسر التوازن مع حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط، لتحصل روسيا بالمقابل على موافقة دمشق على تطوير القاعدة العسكرية الروسية في طرطوس على الساحل ومنطقة حميميم كقاعدة عسكرية خلفية متقدمة لأمن مصالح روسيا في سوريا،[2] حيث تراها روسيا أساس موقعها الإستراتيجي في المنطقة العربية متحصنة بالدور التاريخي السوفياتي، ومن جهة أخرى حليف موثوق به تربطه التنوع في ملفات معقدة مرتبطة بالامن القومي الروسي وشراكة أساسية على قاعدة حقوقية واقتصادية واستراتيجية.

الواقع أن ثمة اتصال بين الإستراتيجية والجغرافيا السياسية ومنطقة الشرق الأوسط والجغرافية السورية المشاطئة للساحل المتوسط والحاضنة لمصالح حلفائها أهمية جيوستراتيجية كبرى لروسيا، والواضح أن هناك حدثين اساسيين هزا منطقة الشرق الأوسط أحداث 11 سبتمبر 2001 واحتلال العراق 2003 التي بنت على أساسه القيادة الروسية واقع التهديدات الأمنية على مصالحها في الشرق الأوسط، بعد افلاسه التقارب مع الدول الأوروبية وفشل الشراكة الأمنية مع الإدارة

[1]– س.غ لوزيانين، عودة روسيا الى الشرق الكبير، ترجمة: هاشم حمادي، ط1 ، دار الدراسات للثقافة والنشر، 2012، ص ص 76– 77.

[2]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 212.

الأمريكية، فحسب افغيني كورندياسوف "**إن روسيا تسعى إلى إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب يقوم على الدراسة الجماعية والعدالة والتعاون المشترك والفعّال للمسارات السياسية والإقتصادية العالمية واعطاء الأولوية في مكافحة التهديدات والتحديات العالمية والصراعات الإقليمية**" ،[1] أدركت روسيا الأهمية التي تتمتع بها سوريا استراتيجيا في معادلة الصراع القادمة والقريبة من حدودها الجنوبية الغربية كمنفذ سياسي مع سوريا، وإعادة التموقع الإستراتيجي من جديد الذي رسمه الإتحاد السوفياتي سابقا، تقايض به ملف الأزمة الأوكرانية وأزمات القوقاز وآسيا الوسطى وتوسعات الحلف الأطلسي، وتعد سوريا البوابة الغربية للساحل البحر المتوسط التي تشكل خط الدفاع الأول عن الأراضي الروسية في المنطقة ومركز الأساس نحو العالم.[2]

بعد استكمال روسيا تنشيط قدرتها الإقتصادية والسياسية الى مستوى يرشحها التفاوض بالأدوات القومية الممكنة على الساحة الدولية، والإهتمام اكثر نحو التوسع وفق نظرية المجال الحيوي ورفضها أن تكون حبيسة الإختناق الجغرافي، حيث شكلت مرحلة الحراك العربي بين الدول الكبرى إلى إعادة صياغة النظام الدولي مرتكزة على سياسة التحالفات والتوازنات التي كانت المنطقة العربية إحدى مخراجاتها التي لاحها نصيب من هذه السياسات بعدما استهل ظهور روسيا الإتحادية بالدخول في منافسات اعادة الصياغة العالمية من منظور الحق السوفياتي التاريخي في المنطقة، من أجل ضمان موقع أفضل في مستقبل النظام العالمي الجديد الذي يؤسس تهيئته في الشرق الاوسط،[3] وفي أعقاب التطورات الإقليمية الكبيرة التي شهدتها المنطقة العربية وفي آن المضايقات الغربية التي تعززت على التخوم الجنوبية لروسيا، وهذا يعني أنها تواجه من الناحية العسكرية الخنق الإستراتيجي الذي فرض عليها فتح ثغرة أمنية ضد جدار الطوق نحو الشرق الأوسط حتى لا تفتقد الولوج نحو البحر الأسود بعد خسارة العراق وليبيا، حيث صرح فلاديمير بوتين: "**أن روسيا أظهرت الكثير من نقاط الضعف وأن الوقت حان لإظهار نقاط القوة**" وهو إشارة الى وجود استراتيجية جديدة وندّية بشأن التعامل مع الغرب لأجل مصالح روسيا الإستراتيجية في سوريا، [4]

---

[1]– أفقيني كورندياسوف، أفاق تطور النزاع في الشرق الأوسط، استراتيجية روسيا حول منطقة المتوسط، قواسم دولية، العدد 3، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، 2009 ص 9.

[2]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 121.

[3]– خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والإستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 48.

[4]– عايدة العلي سري الدين، البوابة السورية والعودة الروسية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016، ص 80.

حيث صرحت روسيا عن تأييدها وجهة نظر سوريا اتجاه عمليات السلام في المنطقة ومع الكيان الإسرائيلي وأعلن السفير الروسي في سوريا أن دعم القوات العسكرية الدفاعية السورية مسالة تدخل في النطاق الإستراتيجي لتحقيق الإستقرار والتوازن في المنطقة، وأكد على وجود خبراء من المستوى العالي في سوريا وأن وحدات سوريا وروسية تقوم بتمرينات حربية معقدة وعالية الدقة في روسيا.[1]

هذا البعد من التصور ذهب اليه هنري كيسنجر وزير الخارجية الأسبق ومستشار الأمن القومي الأمريكي في بث المخاوف الأمريكية من عودة روسيا إلى الساحة الدولية بقوله: " **يتوجب على الغرب أن يحاول إقناع روسيا بالتخلي عن مطلبها بالهيمنة على جيرانها "أي الدول القانعة والساكنة"، ... لكن اذا ما أنتجت الإصلاحات روسيا قوية عائدة الى سياسة السيطرة فلا مناص من العودة إلى توترات الحرب الباردة**" هذا التشدد من المحافظين الجدد الأمريكي يجسده تصريح وزير الخارجية البريطاني الأسبق دوجلاس هيرد Douglas Heard تجاه المنطقة العربية بقوله: " **إن هذه المنطقة تسبح فوق بحيرة من النفط وهي تشكل أهمية فائقة للإقتصاد الغربي، لأنها تمد العالم الصناعي بما يحتاجه من النفط كمادة خام لتوليد الطاقة... ومن هنا لا نسمح بقيام أية قوة تهدد هذه المصالح بأي طريق وبأي شكل من الأشكال** ".[2] تصريح وزير الخارجية البريطاني يؤكد واقع الصراع القائم في المنطقة العربية وسوريا خاصة بعد إكتشاف كميات ضخمة من النفط والغاز في شرق المتوسط، فالدلالة الإستراتيجية أن القوى الكبرى ذاهبة إلى الأسوء لتدارك مصالحها القومية كون أن الطاقة أصبحت متغير مستقل في الصراعات الدولية، وهو النهج الذي يفسر سلوكات الدول مثل الولايات التحدة وروسيا ولبنان والكيان الإسرائيلي في المنطقة.

تأسيسا على هذه التصاريح ترى المدرسة الجيوبولتيكية لهالفرد ماكندر أن روسيا الأقرب الى محور قلب الأرض وهذا الإعتزاز السياسي والجيوسياسي مرهون بمدى صلابة وثبات صمود حليفها النظام السوري مع روسيا وتوظيف الصبر الإستراتيجي ضد هجمات والتهديدات الأمريكية وامواج الضغوطات والعقوبات ضدها، لأن العملة السياسية تتعامل بعقيدة ليس هناك صديق دائم ولا عدو دائم لكن مصالح دائمة، فالسياسة الخارجية الروسية أصبحت بمقتضاها أنضج واقعية

[1]– جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص 98.

[2]– عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 20.

تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من القوة ومقدار ما تحققه من قوة ومكاسب اقتصادية [1]، ودراسة العواقب حتى لا تسقط في المحظور السوفياتي هذه الرؤية يجسدها زبغينيو بريجنسكي يقول على أساسها " **يستطيع اللاعبون الجيوستراتيجيون بإمتلاكهم القدرة والإرادة على ممارسة النفوذ وراء حدودهم السياسية لأجل تبديل الوضع الجيوبولتيكي لإجل ارجاع المكانة العالمية** "،[2]وسوريا جغرافيا تعد مركز التجاذبات بين القوى المتصارعة على المنطقة وتعتبر الساحة المتقدمة لروسيا وعمق استراتيجي لأمنها القومي ولمصالحها جيو–إقتصادية لملامساتها مجالها الخلفي لأوراسيا من الضفة الجنوبية للبحر الأسود، كما أن سوريا تعد نواة المنطقة العربية الوحيدة المرشحة لصراعات قاتمة للمزايا التي تتميز بها وتعتبر قطب الرحى والأساس في صناعة مصير ومستقبل السياسة الدولية في الشرق الأوسط، هذه المدركات العلمية تؤشر مدى العلاقة الجدلية الوثيقة بين السياسة والطاقة بحيث اصبح النفط والغاز واحد من أهم العوامل المحركة والمؤثرة بين جماعات الكارتل الدولية، فالسياسات الدولية والإستراتيجيات والجيوبولتيكية العالمية جعلت جلّ سياستها الخارجية وتوجهاتها الدولية تتمحور حول الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط.[3]

تشير رؤية التقارب بين تطور العلاقات الروسية–السورية والروسية –المصرية لأهمية موقع الدولتين، فالمقاربة التاريخية تميل إلى دور سوريا أكثر قابلية في توافق أهداف روسيا لتقاطع المصلحة بينهما في المنطقة اكثر ثقل من مصر بحكم ان القاهرة معقودة بإتفقيات سلام مع الكيان الإسرائيلي، ومطوقة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة السعودية بالهبات المالية والمسعدات الإقتصادية أي تضييق هامش المناورة عليها سياسيا في الشرق الأوسط، وتبقى سوريا الورقة المرشحة في تبني الأجندات الروسية وإنها غير مستعدة التفريط بمصالحها وحلفائها مهما بلغت حد الضغوطات والمساومة والإغراءات السياسية والإقتصادية الغربية، وتبقى سوريا بالنسبة للمصلحة السياسية لروسيا واحدا من رؤوس الجسور المفتاحية لتوسيع وتقوية نفوذها في اللعبة الإقليمية والدولية.[4]

---

[1]– حنان علي ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 137.

[2]– زبغينيو بريجينسكي، مرجع سابق، ص 58.

[3]– رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 336.

[4]– س.غ لوزيانين، مرجع سابق، ص ص77– 78.

على هذا الأساس، وحتى تتعزز لروسيا الإتحادية مقومات بنائها الإستراتيجي تستدعي البصيرة السياسية والرؤية الإستراتيجية إلى تبني المقاربة البنائية، أي وجود حلفاء اقلميين أساسيين تتقارب ثقافة المصالح ويتفهمون فعل سياستها الخارجية في سوريا ومخاوفها الأمنية والجيواقتصادية على أمنها القومي، في تدعيم استراتيجية التنافس التي تصمم وتبنى عليها مواقف روسيا الإتحادية في بناء أرضية لموازنة النفوذ والوقوف أمام تهديدات الولايات المتحدة الامريكية في مجال نفوذها، أما من الناحية الوظيفية فإن روسيا تسعى إلى أن يكون فعلها الإستراتيجي مؤثرا للتوازن التنافسي في الشرق الأوسط بتصلب مواقفها في احتضان حليفها السوري سياسيا واقتصاديا وثقافيا وأخلاقيا مستغلة تراجع تأثير وأفول الإدارة الأمريكية على الساحة الدولية وفق مقاربة ابن خلدون في تحلبل هرم الدولة وتراجعها، وفشلها في عدة ملفات حيوية مع ايران وكوريا الشمالية والازمة السورية والأزمات في آسيا الوسطى واوكرانيا هذا كله يستوجب القراءة السياسية على روسيا ألاّ يكون تمددها عالميا حتى لا تقع في المحظور السوفياتي واكتفائها في مجالها ونفوذها الحيوي حتى لا يمس جدارها الأمني.[1]

المطلب الثالث : الدور الدولي الجديد لروسيا في البحر المتوسط.

تؤكد المقاربة التاريخية أن الجغرافية السياسية أجبرت روسيا محاولة الهيمنة على منطقة القوقاز والبحر الأسود أحد الأهداف التي سعت إلى تحقيقه منذ زمن بطرس الأكبر وكاترين الثانية، اللذان أوصل روسيا إلى خارج حدودها السياسية نحو البحار غربا وشرقا وجنوبا وتحقيق الحلم الإمبراطوري نحو المياه الدافئة في البحر المتوسط ويمكن أن ندرك من هذا أن السياسة الروسية هو نمط من محددات الجغرافيا السياسية، [2] وأن نمط المفهوم الإستراتيجي للمسعى الروسي يقودنا بحصافة سياسية أن انفتاحها على العالم الخارجي كقوة دولية في انتشار الملاحة التجارية والعسكرية في أعالي البحار والمحيطات لأجل أخذ نصيبها من المستعمرات على حال الدول الأوروبية، وكان هذا لب نوايا الحملة العسكرية ضد الدولة العثمانية التي كانت متحكمة آنذاك على وجودها في البحر الأسود فضلا عن مضيقي البوسفور والدردانيل والمضائق المحورية الذي شكل خوانق جغرافية استراتيجية في وجه مسعى روسيا النفاذ نحو أعالي البحار، [3] إن الغاية من التنقيب

[1]– عبدالقادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الإستراتيجية، مرجع سابق، ص 315.

[2]– عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق، ص 141.

[3]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 268.

على الخلفية التاريخية هي محاولة استبيان الإستراتيجية الروسية الحالية لفلاديمير بوتين كمقاربة امتداد لنظرية استمرار التاريخ وتشريح خفايا استراتيجية تزايد الإنتشار الأسطول الروسي في المتوسط بعد الحراك العربي في فوضى الصراع الأزمة الجارية في السورية، تبرز منطقة حوض البحر المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية والخطورة للساسة والخبراء الإستراتيجيين ماجعلها محط أنظار وأطماع القوى الكبرى لا على المستوى الجيوسياسي فحسب وإنما على المستويين الإقتصادي والعسكري، فالبحر المتوسط حسب هالفرد ماكندر مركز ثقل في جزيرة العالم جيوبولتيكيا وعسكريا فهو مرشح أكثر في تبوأ الصدارة في الإهتمامات الإقتصادية والتجارة الدولية أو في محاور الصراعات الإستراتيجية العالمية المعاصرة من خلال التنافس والحروب.[1]

روسيا سطرت سياستها تجاه منطقة البحر المتوسط بإعتبارها إمتدادا لأهدافها التاريخية وإرتباطها مع شمال إفريقيا والشرق الأوسط وهما بالتأكيد جزء من سياسات روسيا اتجاه العالم الإسلامي، ومحاولة إبقاء تواجدها بإستقلالية دون قيود أمام الدول الأوروبية وحدودها الجنوبية مع القوقاز، ومن جهة أخرى يظهر الهاجس الأمني لروسيا أن التطورات في منطقة البحر الأبيض المتوسط أنها استمرار للتحديات التي يواجهها الكرملين في البحر الأسود، فالمؤشرات تشير أن روسيا تنظر إلى البحر المتوسط أكثر إيجابية وهو ما أشار إليه فلاديمير بوتين إحراز التقدم في التنمية الإقليمية بإعتباره أحد أهم أثار وتيار نحو الجنوب في تنفيذ مشارعه الوطنية، وهو يتوافق لما صرح به سيرغي لافروف عن بناء الإستراتيجيات الإختيارية المتعددة في إضفاء الطابع الإقليمي على السياسات العالمية،[2] فمنطقة المتوسط تقع في قلب التفاعلات العالمية وهي بهذا مجال مهم من مجالات البروز للقوى التي ترغب أن تكون مؤثرة في النظام الدولي، ويرى الرد ماهان أن ليس هناك دولة تستطيع ان تحتفظ بموقعها إذا بقيت ساكنة دون حراك فالقوة البحرية هي عماد التوسع العالمي.[3]

تتفق الإستراتيجيات الدولية على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية بعد الحرب الباردة على أهمية ومحورية العامل الجيوسياسي في تحقيق أهداف الدولة وطموحاتها وتثبيت أركانها ومكانتها واظهار الدور الأكثر تميزا من خلال انفتاحها على جغرافية العالم بالأخص الإنفتاح على البحار والمحيطات

[1]– أحمد كاتب، خلفية الشراكة الأوروبية المتوسطية، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 39– 41.

[2] - Andrev S. Makarychev, Russia in the Mediterranean Region : (Re)Source of Influence, Panorama, 2009, pp 169- 1970.

[3]– عمار بهاء الدين، مرجع سابق، ص ص 30– 31.

لضمان حركية وأمن التجارة الدولية وتشجيع تقوية أساطيلها العسكرية، وشكل واقع الجيوبولتيك المنطقة العربية في ظل التحولات الإستراتيجية بعد الحراك العربي 2011 إقليميا ودوليا بطبيعته البرية والبحرية للمتطلبات التي فرضتها الجغرافيا السياسية على العلاقة بين روسيا والشرق الأوسط أن تكون صلب اهتمام سياستها الخارجية في عهد فلاديمير بوتين، لأجل السيطرة على منطقة القوقاز والبحر الأسود رغبة في الإبقاء من خلاله في المياه الدافئة في البحر المتوسط، كأولوية استراتيجية وأمن وجودي والخروج من طوق الإختناق الجغرافي الذي أرادت فرضه الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها على روسيا محاولة السيطرة على منطقة القرم التي تعد فخر الأمن القومي وشريان الأسطول الروسي نحو البحر الأسود الذي أوجدته الأزمة الأوكرانية المنفذ الوحيد لروسيا لقوات اسطولها البحري نحو العالم وبالأخص سوريا.[1]

على الرغم تأخير تبني الوثيقة الرسمية الأمنية الروسية أولوية الشرق الأوسط في أجندة السياسة الخارجية الروسية، الا ان تطور الأحداث والتدخلات العسكرية الأمريكية والغربية التي هزت واقع الجيوبولتيك النظام الدولي في أوراسيا والمنطقة العربية، أصبح الشرق الأوسط والمياه الدولية تلعب دورا مركزيا في حسابات التفكير الإستراتيجي الروسي، ارتبط ذلك بتطلعات نحو القوة العظمى من خلال بوابات الجيوبولتيكية للبحر المتوسط أساس تعريف التفكير الإستراتيجي للإتحاد الروسي، رغم التباين مع الدول الغربية الموجودة في الجنوب الذي سيبعث الإرتياب الإستراتيجي الذي سيسود في المستقبل المنظور، [2] إن ستكمال روسيا العافية السياسية واسترجاع بعض ملاحقها الجغرافية الحيوية واستمرار سيطرة نفوذها على جوارها القريب واسترجاع حقها التاريخي شبه جزيرة القرم الإستراتيجية وفتح الطريق نحو البحر المتوسط وأمن الممرات المائية كلها مرتكزات حيوية ومن الركائز الإستراتيجية في سياستها الخارجية، وعززت القوة الروسية اقليميا وجودها ودوليا ببسط إرادتها بمقتضى ما تملكه من القدرة على الحركة وبمقدار ما تحققه توجهاتها من فائدة سياسية واقتصادية لمصالحها الوطنية، وهي تنسج معظم سياستها في الشرق الأوسط ومحيط البحر الأسود وفقا لهذه الإعتبارات بما يضمن بمجملها استكمال مفاصل قوة الدولة الكبرى لأجل التقارب مع العالم الخارجي وحلفائها بإستقلالية، فأكثر من 50% من تجارة روسيا

[1]– باسم راشد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مجلة اوراق، العدد 9، وحدة الدراسات المستقبلية، الإسكندرية، 2013، ص10.

[2] - Nicolás de Pedro, op.cit, p 2.

الخارجية عبر الممرات الحيوية، وبالتالي فإن حشرها في هذه المسألة يمكن ان يؤدي الى اندلاع حرب أو تهديدات نووية، [1] ومن جهة أخرى رغبتها الى تصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة ومزاحمتها بالقدر الذي يقلقها استراتيجيا، حيث تعد المظاهر الأمنية والعسكرية ضمن هواجس التنافس بين الدولتين فالشرق الأوسط والبحر المتوسط يقع جيوبولتيكيا ضمن منطقة المصالح الإستراتيجية الروسية والأمريكية على مدار السنة والمنطقة البحرية هي الأقرب جغرافيا للتعرض عسكريا ضد روسيا في اي صراع مع الغرب بحكم وقوعها جغرافيا على تخوم جنوب الدولة الروسية.[2]

يتزايد الإهتمام بإعادة انتشار الأساطيل الروسية بمنطقة االبحر المتوسط وهي رغبة تاريخية منذ عهد القيصر وكاترين الثانية، وحاليا بعد التغيرات الدولية مع بداية الحراك العربي إزداد توسع نشاط روسيا العسكري وتعاظم أكثر بعد 2012 بتجسيد كل وسائل التدعيم اللوجستي لحليفه سوريا، وهي رؤية سياسية تحاكي واقع إهتمام روسيا بالقدرة البحرية والشرق الأوسط، وتحذير الدول الغربية تجنب التصادم المباشر في إستنساخ السيناريو الليبي في سوريا وهي ضرورة سياسية ودبلوماسية توضح الأهمية التي منحها الكرملن لشراكة الإستراتيجية مع دمشق في التعاون العسكري التقني من زاوية بناء النفوذ الروسي من جديد، وتزايد حركية تواجد الأسطول احترافية بشكل عام في 2013 في منطاق حيوية مثل البحر البلطيق والبحر الأسود وهي تعبئة إستراتيجية لتحقيق وجودها في البحر الأبيض المتوسط، ويعد تحريك حاملة الطائرات كوزنيتسوف والسفن التي تحمل الصواريخ النووية والصواريخ الإستراتيجية يعكس الى تعميق التواصل مع القاعدة العسكرية في سوريا التي تعد نواة الشراكة الإستراتيجية مع دمشق،[3] ويبرز المسار السياسي لروسيا التوجهات المتوسطية التي اقرّتها وزارة الدفاع الروسية وهو الإنتشار العسكري دون العالمي، والتحكم بإقتدار على المضائق المائية الواصلة بين البحر الأسود والبحر المتوسط ضمن أولويات روسيا في سياستها الخارجية العليا وبالتالي وجودها قرب قواعدها العسكرية في سوريا، وقد كانت الأزمة السورية غنيمة سياسية لروسيا تذرعت بها لترفع درجة تأهبها ووجودها البحري في المتوسط دون أن تظهر نواياها الحقيقية سواء استراتيجية المشاغلة أو المكاسرة أمام الولايات

[1]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 271.

[2]– عمار بهاء الدين، مرجع سابق، ص ص 177– 178.

[3] - Igor Delanoë, Le partenariat Stratégique russo- syrien : la clef du dispositif naval russe en Méditerranée, note, N° 06, février 2013, pp 1- 2.

المتحدة في منطقة شديدة الأهمية على المستوى الجيوسياسي، وتعد خطوة الإنتشار العسكري في المتوسط من أكبر الآليات والمهمات في عرض بحري مع الصين وإيران تدخل في إدارة القوى الكبرى نزاعاتها الإقليمية أطلق عليها فلاديمير بوتين خطوة دفاعية لحماية الأمن القومي الروسي وهذا تأكيدا أن روسيا غير مستعدة التخلي عن حليفها سورية ولن تسمح بإنهياره بسبب حصار بحري من قبل الولايات المتحدة والغرب.[1]

يضمن لها دعامة وحماية لنشاطها في مجال الطاقة كجزء من امنها القومي التي فرضت عليها الضرورة الإستراتيجية الإنخراط عسكريا في الساحة السورية، ليكتمل تعاظم دورها الدولي بإقترابها اكثر من الممرات البرية والبحرية اثر اعلان فلاديمير بوتين القرار المبدئي بإعادة تأسيس الوجود العسكري في منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي ضمنه ثنايا العقيدة البحرية الروسية لعام 2001 التي رسمت أهدافها الإستراتيجية حتى عام 2020، حيث أعتبرت منطقة البحر المتوسط بعدا استراتيجيا لأمنها القومي بغية تعزيز الإستقرار السياسي والعسكري كما جاء على لسان قائد الاسطول الروسي الأدميرال فلاديمير ماسورين " **عن قيام روسيا بإعادة الأسطول الروسي من جديد الى البحر الأبيض المتوسط مدعوما بقاعدة عسكرية بسوريا**"،[2]

من خلال تأكيد التقارير الأمنية القدرة الفعالة لميناء طرطوس المتبقى لروسيا خارج حدودها التقليدية كهامش للمناورة في المنطقة، حيث تظهر خفايا تعزيز الأساطيل العسكرية الروسية والأمريكية في بحر المتوسط من التحركات العسكرية غير التقليدية يعود الى معطيات متنوعة منها طموحات استراتيجية ومصالح جيوسياسية اضافة الى المخزون الطاقوي الإستراتيجي الضخم المرصود في المياه الدافئة المقدر بـــ 200 تريليون قدم مكعب من الغاز و 107 مليار برميل من النفط الخام على طول شريط الساحل المتوسط بالأخص الساحل السوري، وتشير الدراسات عن توافر مخزون استراتيجي آخر يقدر تقريبا بـــ 227 ترليون قدم مكعب من الغاز و7.1 بليون برميل من السوائل البترولية حول حوض ليفايثن الذي يمتد من عمق شريط ساحل الحدود البحرية اللبنانية السورية والقبرصية وصولا إلى تركيا، وبالتالي من خلال هذه الإكتشافات من يسيطر على ابار الحفر أولا يستطيع تحويل منطقة شرق البحر المتوسط الى مركز رئيسي للطاقة على مستوى العالم التي تمكن سهولة السيطرة في شبكات خطوط الطاقة استخراج والتسويق من الغاز والنفط نحو

[1]– كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، مرجع سابق، ص 111.

[2]– حنان علي ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 161– 163.

العالم،[1] مؤشر يفسر التموضع على قدم التوترات الإقليمية والتهديدات الجيواقتصادية في الصراعات المقبلة، فروسيا تناور على عدة أوراق في موازنة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال نفوذها تتمثل في الورقة الجيوبولتيكية والطاقوية وجيوأمنية كما جاء على لسان إيجور مالاشينكو " أن **المواجهات بين موسكو وواشنطن كانت في جوهرها في لعبة السياسة الدولية في أوضح صورها التنافس جيو السياسي على موارد القوة والسيطرة على المجال الحيوي كما تصوغه النظريات الأساسية في علم الجيوبولتيك**" وتقرأ سياسة فلاديمير بوتين امتدادا تاريخيا لسياسة القيصر بيتر الأول في سرده محددات السياسة الخارجية في ثلاث نقاط رئيسية:[2]

أولا: الوصول الى مياه المحيط الهادي وهو ما يترجم على ارض الواقع الشراكة التكتيكية مع إيران.

ثانيا: الوصول الى مياه المتوسط وهو ما ترجم فعليا من خلال الإنتشار العسكري في المتوسط. ثالثا تعزيز التقارب مع القوى المتحكمة في الهلال الخصيب وسوريا كنواة لهذه الحلف، بهذا تتضح الرؤيا حول اهمية قاعدة طرطوس الإستراتيجية للأسطول الروسي في التوجه نحو خليج عدن والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي والتنافس الروسي والأمريكي في البحر الأحمر، وبالتالي تسهل مروحة الحركة وحماية طرق التجارة البحرية وهذا ما يفسر تصلب القرار السياسي الروسي ورفضه انفراط عقد التحالف الروسي– الإيراني –السوري في شرق المتوسط.

تضافرت هذه المتغيرات لتدفع بإتجاه بلورة القناعة الروسية وارادة سياسية جديدة تتغير خلالها السياسة الخارجية الروسية وأولويتها وأدواتها إزاء الولايات المتحدة وحلفائها، في إبراز واقع دولي تفرض فيه قواعد الإشتباك تحاكيه إستراتيجية المشاغلة وتعزيز نظرية الأوتاد للعب دور المنافس وليس التابع والاصطفاف للسياسة الأمريكية، [3] فالتفلت الروسي من الضغوطات الأمريكية الغربية نحو المتوسط له ابعاده الإستراتيجية غير المعلنة وليس كما يسوّق اعلاميا، فالخيارات والبدائل التي فرضتها الحرب السورية قاربها القائم بالأعمال في دمشق إيغور بيلايف "**إن البحرية الروسية تقوم منذ مدة بأعمال الدورية في المنطقة، لكن من الآن فصاعدا سيكون هناك وجود دائم**

[1]– نجاة محمد مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة سوريا 2014/2010)، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018، ص 196.

[2]– إسلام احمد، جيوبولتيك روسيا وسياستها الخارجية استمرارية بلا انقطاع، مركز ادراك للدراسات والإستشارات، 2016، ص ص 11– 14.

[3] - سعد السعيدي، مرجع سابق، ص 94.

لها في البحر المتوسط... إن روسيا ستعزز وجودها في البحر المتوسط وأن سفنا حربية روسية ستزور سوريا وموانئ صديقة أخرى"يقصد إيران" بشكل متكرر أكثر من ذي قبل "[1] وعن اهمية مرفأ طرطوس للبحرية العسكرية الروسية صرح الأميرال السابق في البحرية الروسية إدوارد بالتين " **إن من المفيد جدا أن يكون لروسيا مرفأ دائم في البحر المتوسط تتوقف فيه البحرية الروسية بدلا من العودة إلى قواعدها في البحر الأسود كلما انتهت من أعمال الدورية في البحر المتوسط** "[2] ولقد تمكنت بفضل الواردات الطاقوية النفط والغاز من مضاعفة ميزانية الإنفاق العسكري للتحديات التي فرضها واقع الصراع الدولي، خاصة توسع تهديدات الحلف الأطلسي على الأرض وفي المياه الدولية ترجمه القائد العام للأسطول الحربي الروسي الأدميرال فلاديمير ماسورين " **أن الوجود العسكري الروسي سيتسع في البحر الأسود والبحر المتوسط لمواجهة المتغيرات المتصارعة في العالم، وأن أسطول البحر الأسود رأس حربة روسيا في المنطقة الجنوبية الغربية سيزداد قوة بإقامة نقاط ارتكاز في شرق المتوسط بينها وبين ميناء طرطوس السوري**".[3]

كما لا يخطأ فهم التأويل السياسي أن تحريك الأساطيل العسكرية الروسية في بحر المتوسط لأجل التدعيم اللوجستي الى حليفها سوريا فقط، فهذا جزء من الإستراتيجية الشاملة المعلنة، لكن هناك بعد استراتيجي آخر وفق مقارابات تحليلية هي مراقبة تحركات الأسطول الأمريكي عن قرب والحلف الأطلسي في شرق اوروبا والإقتراب من الدرع الصاروخي، الذي أصبح يهدد الترسانة الإستراتيجية الروسية وإبقاء اللإستقرار في المياه الدولية حتى لا تستغل ترليونات من الغاز في قاع البحار لأوروبا كبديل بالتدرج عن روسيا، كما أن تحويل كل هذه القطع العسكرية في البحر المتوسط وفي الساحل السوري فإن إشارتها توحي بأن المنطقة كلها تحت مرمى الصواريخ والرصد الفضائي الروسي في حالة حدوث أي طارئ استراتيجي قومي وجودي، تفسره المناورات العسكرية المتكررة مع الصين وايران في المنطقة تحاكي عدو مفترض، ومن هذا التصور ترتقي العقيدة العسكرية الروسية في توظيف استراتيجية الأوتاد في توجيه رسائل مزدوجة اتجاه تهديدات المصالح الروسية للولايات المتحدة وحلفائها.

---

[1]– عايدة سري الدين، مرجع سابق، ص 84.

[2]– المرجع نفسه ص 84.

[3]– تامر ابراهيم عبده هاشم، مرجع سابق، ص 215.

المبحث الثاني: المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية اتجاه سوريا.

شهدت روسيا بعد استكمال عافيتها السياسية أحداثا إقليمية ودولية حادة أثّرت على توجهاتها الخارجية وارتطمت بالتحديات التي فرضتها الإستراتيجية الأمريكية اقتصاديا وأطلسيا من خلال فوضى المضايقات مع دول الجوار كجوريا وأوكرانيا التي تعدهم روسيا من نفوذها وأمنها القومي.

شهد العالم تحولات واسعة أسفرت عن تصاعد أدوار القوى الإقليمية الخارجية في الجوار المتاخم للدول العربية مساعي دول اقليمية كتركيا وايران بإتباع سياسات جديدة تتمامشى مع تغير طبيعة الأزمات ونوعية الصراعات الدولية محاولة تجاوز حدودها السياسية وتبلور تحالفات التي تتبناها مع الاطراف الدولية المتنافسة استراتيجيا على السياسات الموجهة تجاه أزمات الشرق الاوسط، وقد ساهمت المحددات الجغرافية والإقتصادية على السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا بدرجة الحصول على بوابة تكون متاحة وفق استراتيجيات محسوبة ومدروسة العواقب بتفسيرها النظرية السياسية الرابعة لألكسندر دوغين البعد الأوراسي لروسيا في المنظومة الدولية نحو السيطرة على الجغرافيا، وهي تنظر الى الحدود العربية من الجهة الجنوبية الجوار القريب حيث تواجه روسيا تحديات عسيرة مع القوي الإقليمية التي اثّرت في الساحة الإستراتيجية في الشرق الأوسط وفي الحرب السورية وهي تركيا وإيران وإسرائيل.[1]

المطلب الأول : المحددات الإقليمية والإقتصادية وأثرها على المصالح الروسية.

يعد المحيط الإقليمي لروسيا الإتحادية حسب نظرية مركب الأمن الإقليمي أن المتغيرات تعتبر ضرورية في قضايا الأمن الوطني حيث يرى باري بوزان أن الأمن الإقليمي هو مجموعة الدول التي مخاوفها الأمنية الأساسية مرتبطة مباشرة بالآخرين، وأن المحيط الإقليمي يتطلب التعامل بواقع الإعتماد المتبادل اضافة الى متغير التخومية والإختراق، وتعتبر روسيا أن الحلقة المفصلية لعملها الإستراتيجي هي اقليمها الواسع تسعى الى تطوير علاقاتها الإقتصادية والدفاعية مع دول الخارج القريب بإعتمادها على عنصر خطوط ارساليات الطاقة وهي تعتمد على أربع مركبات امنية فرعية، رابطة اتحاد الدول المستقلة، ودول آسيا الوسطى، ودول القوقاز، وبلدان الأورو–الأسيوي مركزة على ثلاث عناصر اساسية لمصالحها الوطنية تقليص التهديدات الأمنية قضايا الحدود وأمن الطاقة.[2]

[1]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 205.

[2]– محفوظ رسول، مرجع سابق، ص 43.

إن التعامل الروسي مع محيط اقليمه السياسي والإقتصادي والأمني شكل تحولا نوعيا في الإستراتيجية الأمنية التي ترمي الى استمرار الروابط الجغرافيا لنفوذها السياسي التاريخي، فالتداخل الإقتصادي والمصالح الأمنية والحيوية اللصيقة جغرافيا بدول الشرق الأوسط بخاصرته الجنوبي الشرقي، بحكم مصالحها الحيوية تحتم على روسيا أن تمتّن علاقاتها بالجمهوريات المستقلة وبعض أطراف الجغرافيا في الشرق الأوسط لتميزها الإستراتيجي والإقتصادي والأمني على قدر من النفوذ وابقاء الحزام الجيوبولتيكي قدرا جيوستراتيجي ضمن الدائرة الإقليمية الامنية لها خاصة بعد تفجير الخاصرة الشرقية لأمنها القومي وهي أوكرانيا كونها تتحكم تقريبا على اكثر من 70% من ارساليات الغاز الروسي نحو اوروبا، [1] فالقيادة السياسية في روسيا تنظر الى التنافس الدولي مبني على صراع الموارد الإقتصادية بالدرجة الأولى أكثر منه سياسي وبخاصة في قطاع الطاقة، فالإتحاد الاوراسي الإقتصادي من خلال منظمة شنغهاي بثقله روسيا والصين يشكلان ثقلا استراتيجيا وعسكريا ونقلة نوعية في التعاملات الإقليمية الإقتصادية ومن المؤمل بتكامله سيشكل قوة اقتصادية تضاهي الكتلة الأوروبية.[2]

لقد ساعد تزعم تيار مسار التوجهات الروسية نحو أوراسيا بفضل يفغيني بريماكوف وتعزز التوجه الجديد اكثر مع بروز المتغيرات الإقليمية على بحر قزوين مع صعود فلاديمير بوتين بتأكيده أن روسيا دولة أوروبية– آسيوية وبالتالي توجيه سياستها بإستقلالية سيادية، ومن ثم يتوجب على روسيا ان تعمل على التكامل مع دول الخارج القريب واستعادة دورها بإعتبارها الضامن للأمن والإستقرار في المنطقة، ومن هذا المنظار أخذت روسيا تتدخل في النزعات الإقليمية والوقوف في وجه توسعات الحلف الاطلسي الذي كلفها استعمال القوة العسكرية ضد مصادر التهديد لأمنها القومي،[3]بتدخلها العسكري ضد جورجيا ومن ثم أوكرانيا لتتوغل اكثر نحو المياه الدافئة كإستراتيجية البقاء مع القوى الكبرى وعدم السماح للغرب تهميش هذا الدور، هذه الإرادة السياسية تشي ان روسيا تعتمد على قواها الذاتية وبشكل مستقل واعتبارها المحدد الأول لمكانتها في الساحة

[1]– محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص ص 155– 157.

[2]–المرجع نفسه، ص ص 163– 164.

[3]– محفوظ رسول، مرجع سابق، ص 56.

الدولية وهذا ما صرح به الرئيس فلاديمير بوتين بقوله: " **إن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها وتلتزم بميراثها..ولن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا**".[1]

رسمت روسيا سياسة المسارين في الشرق الأوسط مما سمح لروسيا التوغل بحذر للمنطقة في رعاية مصالحها مع الدول العربية، والإستفادة من الفرص الإقتصادية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وتطوير علاقاتها المصلحية المتناقضة مع سوريا والكيان الإسرائيلي الذي سمح لها من استعادة جزء من النفوذ الإقتصادي والإستراتيجي الذي فقدته بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، [2] ويعد اهتمام روسيا بالمنطقة العربية بخاصيتها سوريا وإيران في الفترة الحالية في بوصلة جوهر علاقاتها الإقتصادية بعد تثبيت أوتادها وأفكار أجندتها السياسية بعد إستنزاف طاقات الدول الإقليمية المنخرطة في الأزمة السورية المناوئة للتوجهات الروسية وهي تركيا وقطر والسعودية، فقد شدد فلاديمير بوتين على ضرورة تركيز الدبلوماسية الروسية على الوجه الإقتصادي للعلاقات الخارجية الروسية التي لا تقتصر على أوروبا أو آسيا فقط بل تتوزع على كافة أنحاء العالم بدءا من سوريا التي تعد مركز الإستقرار الإقتصادي والسياسي والحضاري للدول الكبرى في المنطقة، [3] ويعد الحراك السياسي الذي مارسته الولايات المتحدة وحلفائها ضد المشروع الإقتصادي الروسي الكبير من السيل الجنوبي والسيل الأزرق ثم توقف الإمدادات من جهة شرق أوكرانيا بعد اسقاط الحكومة الموالية لموسكو وإنفجار الوضع الأمني فيها مؤشر على إضعاف القوة الذاتية الروسية وتشديد الخناق عليها وإبقائها ضمن الحضيرة الإقليمية دون أي دور تتسلق عليه في الساحة الدولية.

إتسمت الإرادة الروسية في أفاق سياستها الخارجية بالتقرب من دول الشرق الاوسط بأساليب جديدة خاصة بعد الحرب الجورجية الأمر الذي عكس محاولات احياء الدور الروسي في المنطقة العربية لما تشكله من أهمية استراتيجية لمستقبل روسيا الجديد، والعمل على رفع حجم التبادلات التجارية وحجم الإستثمارات في مجال الطاقة النووية لتتسع رؤية فلاديمير بوتين الى توسيع أوراقه المهمة في إعادة إحياء السوق العربية للصادرات من السلاح الروسي الحديث في الشرق الاوسط مع سوريا وايران ودول الخليج العربي. [4] فالتحركات الروسية الغير اعتيادية التقرب من الحركات

---

[1]– المرجع نفسه، ص 57.

[2] - Ilya Bourtman, Putin and Russia's Middle East eastern Policy, Middle East Review of International Affairs, Vol. 10, N°. 2, June 2006, p 1.

[3]– جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص ص 95– 96.

[4]– محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص 204.

السياسية في المنطقة كحزب الله وحركة حماس التي أصحت تقلق كثيرا الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة التي تنظر إليهم من أسوأ أعداء اسرائيل، فروسيا أملت عليها التحولات النظر في إعادة رسم نظام جيوبولتيكي جديد بتدعيم خصوم الكيان الإسرائيلي بالمعدات الإقتصادية والعسكرية سوريا وإيران،[1] لأن هذا النمط سيؤسس توازن إقليمي يرشح روسيا أن تتوغل إلى المنطقة سلميا، دون الدخول في الصدمات الأمنية مع الولايات المتحدة وحلفاءهاف، لأن إبقاء إيران قوية إقتصادية وجيوسياسيا يحفظ لروسيا مصالحها ومرشحة أن تحدث أفكار جديدة ناعمة تغير سلوك التنافسات الدولية في الشرق الأوسط.

النهج الروسي المتجدد في سياستها الخارجية في ظل الملفات الساخنة إقليميا وأكثرها مكاسرة الحروب القائمة في الشرق الأوسط، تسعى من ورائه روسيا تسلق الريادة الدولية بمكانتها كعملاق في حقل الطاقة من المصالح البارزة في الأزمة السورية، وتجدّ بوسائلها الناعمة والصلبة إلى منع خصومها التقليديين الكبار من إزاحتها ومزاحمتها اقتصاديا، ويمثل التنافس الإقليمي والدولي على خطوط نقل الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج العربي الذي يعد أحد المحددات المهمة للمواقف الروسية المتصلبة من الأزمة السورية عسكريا وسياسيا وفي الأمم المتحدة، فروسيا تخشى إسقاط الدولة السورية وتعويضها بسلطة خاضعة للغرب وللكيان الإسرائيلي، وبالتالي إخراجها من المنطقة حافية المصالح والنفوذ وزعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الطاقة الأوروبية وإسقاط مروحة ورقتها السياسية محاولة إستبداله بالغاز القطري عبر السعودية وسوريا وتركيا نحو اوروبا.[2]

يعتبر إنزلاق منظومة الأمن في المنطقة العربية واختلال التوازن في المعادلة الأمنية وارتقائها الى العنف العسكري تحت ما يسمى "بالربيع العربي" بين المعارضة والحكومة الشرعية في سوريا افرزت مخراجاتها نزيف من التهديدات على مصالح الدول من بينها روسيا، اجهضت على اثرها مشاريع استثمارية ضخمة لروسيا كما فعل بها في العراق وليبيا بسبب تباين مسار السياسة الخارجية للدول الفاعلة في الأزمة السورية، وركبت مطامع الدول الكبرى على أمواجها وتغيير مسارها الأخلاقي نحو مسار استراتيجية "شد الحبل" بين حلفاء روسيا وأمريكا في الساحة السورية، وإنطلاقا من التغييرات التي أدخلت على السياسة الخارجية الروسية والذي سطر أسسها

[1] - Ilya Bourtman, op.cit, p 5.

[2] – نجاة محمد مدوخ، مرجع سابق، ص ص 193– 194.

فلاديمير بوتين بعد 2012 من أجل التوسع والإقتراب من المنطقة باعتبارها ناقل هام للإستراتيجية الروسية تجاه كل من الدول الأوروبية وآسيا بهدف اقامة نفوذ مستقبلي عبر البوابة السورية يخدم مصالحها الإستراتيجية،[1] ومن زاوية ثانية سعت روسيا الى هيكلة سياستها تجاه الشرق الاوسط لتأمين نفوذها المتزايد مرحليا لتأمين مصالحها الأمنية والجيواقتصادية على طريق إستعادة مكانتها كدولة كبرى، على أساس أن سوريا تشكل عمقا وبعدا استراتيجيا في السياسة الروسية في إيجاد حزام من الدول تقف بجانبها ضد التغول الأمريكي على المستوى السياسي والأمني والمؤسسات الدولية، لإتاحة الفرصة لروسيا التواجد أكثر في تأمين المشروع الطاقوي والإمساك بخيوط لعبة الشطرنج القائمة في المنطقة.[2]

هذه القضايا الإستراتيجية المتميزة بدءا من النظرية السياسية الرابعة لألكسندر دوغين نحو جغرافية روسيا الأوراسية والسيطرة الجغرافية المصدر الأساسي للتجاذبات الدولية، وإن الوضع الجيوستراتيجي لروسيا في الوقت الحاضر جعل منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية بالغة في السياسة الخارجية الروسية حسب ما عبر عنه نائب وزير الخارجية الروسي لشؤون الشرق الأوسط الأسبق فيكتور بوسفاليك **إن هذه المنطقة مهمة لروسيا وهي جار قريب ليس بالمعنى الجغرافي فحسب بل بالمعنى الجيوستراتيجي والجيواقتصادي أيضا**،[3] إن تحليل فيكتور بوسفاليك يؤسس مدى الإهتمام القومي والجيوبولتيكي بسوريا، على أساس أنها أصبحت تشكل ضمانة أمنية متقدمة وأوكرانيا نموذج معدل في الشرق الأوسط خاصة من الجهة الجنوبية لحدود روسيا، والنمط الثاني هنو نمط إقتصادي بإمتياز للإكتشافات الهائلة من النفط والغاز التي تتربع عليه شرق المتوسط وسوريا في مياهها الإقليمية وداخليا في حمص ودير الزور وشرق الفرات.

يضاف إليها ملفات صراع الإرادات إلى فرض الإرادات التي غالبا ما تبنى عليه مستقبل الصراعات الدولية سواء كان تفاهمات أو تباينات، وبالتالي تكون شكلا من أشكال صندوق بريد تتبادل الدول الكبرى من خلاله الرسائل المحجوزة لكل لاعب، وروسيا من خلال الواقع الذي فرضته في أزمة القرم وتجميدها الأجندات الغربية مع دول بحر قزوين والملف النووي الإيراني وازمة كوريا الشمالية والحرب على الإرهاب الدولي في الساحة السورية، ترى نفسها ممرا إلزاميا

[1]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 271.

[2]– المرجع نفسه، ص 272.

[3]– فراس محمد الجحيشي، مرجع سابق، ص ص 69– 70.

من بوابتها السياسية لمجموعة كبيرة من الملفات في ترشيد المواقف السياسية وحلحلة الملفات الدولية المعقدة،[1] هذا البعد في التصور اكده وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف لوزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون بقوله: "**إن هناك مناطق جغرافية توجد لموسكو فيها مصالح أساسية لا يمكن التساهل فيها، بصرف النظر عن حجمها** ".[2]وإضافة للمحددات الجغرافية والإقتصادية التي جيشت روسيا نحو المنطقة هي سلة العوامل الأخرى التي لا ترغب أن ينتهي فيها الحراك "الربيع" العربي بظهور قوى اصولية متطرفة تخلق بيئة اجتماعية واقتصادية تفرخ الإرهاب الى تخومها في القوقاز وآسيا الوسطى وهي تأخذ بعين الإعتبار الوزن الديمغرافي والإقتصادي والثقافي لمسلمي روسيا يمثل نحو 17% من المجتمع الروسي.[3]

المطلب الثاني: أفاق التعاون العسكري الروسي – السوري.

تعد المفاتيح الدبلوماسية التاريخية السوفياتية مع سوريا 1944 التي تعززت أوتادها في ظل صراعات الحرب الباردة في التعاون العسكري وتثبيت التقارب السياسي والإستراتيجي والأيديولوجي بعد انجلاء الإحتلال الفرنسي عام 1946 وتزايد اكثر بعد حرب تشرين 1973، حيث يعد التواجد السوفيتي في المنطقة ليس على أساس الهيمنة والتمكين على الجغرافية العربية بل الأساس هو المصالح الحيوية ومحاولة فك الخنق الإستراتيجي الذي عزله عن الساحة التنافسية امام الغرب لأجل دمج المنطقة في شبكة ترتيباتها الأمنية.[4]

يعد انهيار الإتحاد السوفياتي فقدان وتد استراتيجي لسوريا واخضاعها الى العزلة في محيطها الجيوسياسي لتغير مسار العلاقات الدولية، وأسقطت الحكومة الروسية تحت بوليس يلتسن سوريا من قائمة الاولويات، لإنشغالها بأمنها الداخلي لكنها لم تختف من فكرها الإستراتيجي وسياستها الخارجية، حيث افادت التقارير ان روسيا ساهمت في تدعيم انتاج الأسلحة الكيميائية في منتصف التسعينيات، وتعزز على نطاق اوسع بعد اعادة الدفئ الى العلاقات الإستثنائية بينهما عندما كان يفغيني بريماكوف مدير جهاز المخابرات الخارجية الروسية جهوده لإستعادة نفوذ روسيا في الشرق

[1]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 272.

[2]– المرجع نفسه، ص 271.

[3]– فراس محمد الجحيشي، مرجع سابق، ص 77.

[4]– خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص 55.

الاوسط،[1] وتكمن أهمية سوريا في الفكر الإستراتيجي لروسيا الإتحادية كدولة تقع في بقعة مهمة استراتيجيا سميت وفق الخبراء العسكريين الأمركيين "بآراضي حافات آسيا".[2]

إن روسيا لا يمكن أن لا تأخذ بعين الإعتبار الموقف المعقد في المنطقة سواء حساسية سورية أو الشرق الأدنى ككل، حيث تنظر روسيا الوضع الحرج لحليفها سوريا أنه لا يزال بحاجة إلى التعاون العسكري – التقني مع روسيا التي تعتبره سوقا للتسلح ومستقبلا واعدا مستغلة الفراغ الأمني الذي خلفته الولايات المتحدة بعد تورطها في العراق، فالبوابة السورية تساهم الى توسيع الدور الروسي في الشرق الأوسط انطلاقا من سعيها للعب دور فاعل في القضايا الإقليمية الحساسة كالصراع العربي الإسرائيلي وملف القضية الفلسطينية وملف لبنان مع اسرائيل والقضية الأم سوريا وخطورة حيويتها في المنطقة، تحقيقا لمجموعة المصالح المهمة تستفيد منها دمشق كإبقاء الشرعية السياسية، وفي نفس الوقت توظفه روسيا الى زيادة الدعم المالي والعسكري لحليفها الإستراتيجي سوريا وابقاء منافذ الحكومة السورية مفتوحة للمصالح الإستراتيجية والعسكرية في المنطقة، [3] وبالمقابل فإن موقع سوريا الإستراتيجي يسمح لموسكو بالإحتفاظ بمواقعها المتوسطية وتثبيت أوتادها كأمن استراتيجي للبلدين من خلال تعزيز الشراكة العسكرية في توسيع القواعد العسكرية بعد قاعدة طرطوس الى قاعدة حميميم الجوية المرابطة في سوريا .[4] وتعد المنافع الإيجابية التي تحصلت عليها الحكومة السورية في عقد من التواصل السياسي والعسكري من هيكل دعم دولية متماسكة وموحدة شملت التحالف الروسي الصيني والحكومة الإيرانية ليشكل التحالف الروسي السوري بعد انفجار الصراعات العسكرية في المنطقة بعد الحراك العربي اللبنة الأساسية للإستراتيجية الروسية في المنطقة.[5]

ان انتهاء الصراع الايديولوجي بين العملاقين لا يعني انتهاء الصراع الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط التي تعد مركز المصالح لروسيا والقوى الكبرى اقتصاديا وأمنيا واستراتيجيا، حيث

---

[1] - Anna Borshchevskaya, Russia in the Middle East Motives, Conséquences, Prospects, The Washington Institute for near reast, February 2016, p 36.

[2]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 125.

[3]- حسين علي، القوى العظمى في الشرق الأوسط الجديد، مجلة اوراق الشرق الأوسط، العدد66، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2015، ص 182.

[4]– س. غ لوزيانين، مرجع سابق، ص 81.

[5]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 273.

تبنت السياسة الخارجية الروسية خيارات إحياء محور سوريا ومصر في المنطقة العربية بعد الحراك العربي لدورها المحوري منذ زمن الإتحاد السوفيتي مع روسيا الإتحادية، من خلال فك دمشق العزلة عن نفسها بارتهانها المطلق نحو الحضن الروسي على اساس التقارب الإستراتيجي العسكري والإقتصادي، فالسياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا تنبع من المصالح الإستراتيجية لروسيا بموقعها المميز على تماس مباشر مع الأراضي الجنوبية لرابطة الدول المستقلة فهي القلعة الحاضنة الجيوستراتيجية للنفوذ الروسي في آسيا الوسطى كما وصفها بوتين الضمانة لإستقرار في المناطق القريبة من حدود روسيا، ومن جهة اخري شكل مصطلح الحرب على الإرهاب التي تبنته الولايات المتحدة والذي عممته على جميع المجالات الحيوية من العالم الذي كان أيديولوجيا اكثر منه سياسيا وبدا منطوق قراءته الإستراتيجية الأولية هو الحرب ضد الجميع الذي التقطته موسكو بمحمل العداء وليس التعاون كما أشار إليه عبد العزيز بلقزيز المختص بالشأن الدولي "أنها تعتبر إرهابا كل ما مس مصالحها ومصالح الكيان الإسرائيلي بإضرار مادية أو بشرية".[1]

التعاون العسكري بين موسكو ودمشق يؤهل روسيا إعادة الإنتشار العسكري خارج حدودها من جديد، فالقاعدة العسكرية في طرطوس تمتاز بثلاث ميزات أساسية أولا تعد ميناء محوري في التعاون الثنائي بينهما وتطل على معظم المنافذ البحرية في العالم، ثانيا استغلال الفوضى التي عصفت بالمنطقة في ترتيب أوراقها التاريخية ونفوذها في البحر المتوسط والشرق الأوسط، ثالثا له بعد استراتيجي في استثماره من قبل روسيا لتطل على المحيط العالمي، [2] سمحت على إثرها عقد صفقات القرن مع النظام السوري الحالي بلغت قيمتها 10 مليار دولار تقوم روسيا بموجبها تزويد سوريا عبر مراحل بأسلحة نوعية تبقي التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط بجانب إسرائيل الى الحد الذي يمكّن لروسيا أن تكون موئل المفوضات وعودة غير مباشرة لنفوذها القديم كمجال حيوي، بسبب التهديدات الغربية التي أصبحت تهدد المصالح الإستراتيجية من خلال تدعيمها بصواريخ اسكندر "م" المضادة للسفن وأسلحة متطورة كمقاتلات سوخوي 27 ووسائل الدفاع الجوي وصواريخ حديثة، مقابل وعد سوري بتجديد وتطوير القاعدة العسكرية في طرطوس من محطة

[1]– وائل محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 74.

[2]– نجاة محمد مدوخ، مرجع سابق، ص ص 199– 200.

دعم لوجستي إلى قاعدة عسكرية موسعة من خلال اتفاقية موقعة بين روسيا وسوريا حول نشر وتوسيع القواعد العسكرية بشكل شبه دائم املتها عليهما الضرورة الإستراتيجية.[1]

وفقا لدائرة أبحاث الكونغرس الأمريكي ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الدولي، أن روسيا شكلت 78% من المبيعات الأسلحة لسورية بين عام 2007 و 2012 منه ماهو كاسر للتوازن، وتشير التقارير الصحفية الغربية والروسية إن الشركات الروسية استثمرت منذ 2009 إلى 2012 ما يقارب 20 بليون دولار في سوريا، [2] وان المبيعات السلاح لسوريا ليس على اساس تجاري قدر ماهو استراتيجي التي تقرأ على أساس المصالح الحيوية المعقودة بينهما ضد المشاريع الأمريكية، فإحصائيات عام 2010 أبرمت عقود اكثر من مليار دولار وفي عام 2011 بلغت واردات الشركات العسكرية اروسية بنسبة 15% من صواريخ دفاع جو من نوع بانتسير المتطورة والصواريخ الجوالة للدفاع البحري ضد سفن حاملات الطائرات من نوع "ياخونت".[3]

يعد الطوق الجغرافي الذي أراد الغرب فرضه على روسيا في الأزمة الأوكرانية هو إبقائها حبيسة دور وظيفي إقليمي ليس إلا، وعدم السماح لها المشاركة في رسم المعادلة الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط وإضعافها وعزلها، وحجب دورها بدافع أن الغرب كان عازما إسقاط الدولة السورية واحتواء إيران ومنظمة حزب الله، وأن وجود روسيا في سوريا على مستوى المنطقة هو إمكانية إعادة بناء تحالف واسع في الشرق الأوسط خاصة بعد ابرام الصفقة مع إيران 5+1 الذي عزز في تمكين روسيا رفع الحرج والحظر في التنسيق الإستراتيجي والعسكري المفتوح مع إيران لا سيما في الحرب على سوريا.[4]

المقاربة التحليلية ترى أن التقارب الإستراتيجي الأمني العسكري القائم في الأزمة السورية عزز الثقة أكثر لدى القاهرة في تغيير بدائل توجهاتها كبديل لمنظومة مصادرها العسكرية نحو روسيا كورقة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد نجاح المنظومة الدفاعية الروسية في المتوسط في إسقاط الصاروخ الأمريكي المجنح في 2013 بعدما حاولت الولايات

---

[1]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 143– 144.

[2] - Anna Borshchevskaya, Russia in the Middle East Motives, Conséquences, Prospects, op.cit, p 38.

[3]– مايسة محمد مدني، التدخل الروسي في الأزمة الروسية، مجلة كلية الإقتصاد العلمية، العدد 4، جامعة النيلين، 2014، ص ص 2012– 2013.

[4]– عايدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص 89.

المتحدة الإعتداء على حليفها سوريا، وتجلّت رغبة البلدين في تمتين التواصل في العلاقات من خلال المشاورات واللقاءات على أعلى مستوى حيث بادرت موسكو إلى شطب ديون سوريا 80% وإطلاق مشاريع للغاز في حمص وتطورت الإستثمارات بشكل متسارع سيطرت على ساحاته الشركات الروسية النفطية، [1] وبالمقابل محاولات العزلة التي مارستها الولايات المتحدة واسرائيل والغرب على سوريا من خلال الضغوطات والتهديدات بشن الحرب على دمشق، عززت أكثر اللقاءات بين سوريا وروسيا الذي عكس تشاورا سياسيا متزايدا وتعاونا متعدد الأوجه على الصعيد العسكري والإستراتيجي، فمنذ أكثر من قرنين منذ عهد كاثرين الثانية ترى في دمشق مفاح البيت الروسي للعلاقة المتميزة بينهما، وسوريا الدولة الوحيدة في المنطقة التي رفضت الإنصياع والخضوع للأوامر الغربية الأمريكية، حيث عززت الشراكة إلى توسيع القواعد العسكرية وتنصيب منظومات دفاعية من نوع S300 S400 متطورة وأجهزة مراقبة متطورة على ضفاف مياه المتوسط والجغرافية السورية والسفن العسكرية الحاملة للصواريخ النووية في الساحل السوري، من خلال التصريحات فلاديمير بوتن في 2012 يجب على الغرب عدم التعويل على تغيّر في موقف موسكو حيال الملف السوري، وأن سوريا في الفكر الإستراتيجي القومي الروسي بعد 2014 تعد أم المعارك القادمة كلهّا والتي ستقرر على المدى المتوسط شكل النظام العالمي الجديد، ويردد بوتين بقوله: "دمشق هي بوابة هذا النظام العالمي الجديد" فإذا سقطت سوريا بيد المتطرفين المدرجين تحت قائمة الإرهاب الدولي بمثابة القضاء على حلم روسيا أن تستعيد أمجادها كقوة كبرى في المنطقة، وأن الحرب التي إنخرطت فيها روسيا في سوريا ستحدد نتيجة كل النزعات في العالم لعقود قادمة وهذا مرده الى استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على الإستمرار والرباط على الدوام في بحر المتوسط.[2]

إن التراكمات السياسية والأمنية على روسيا بفعل توسعات الحلف الأطلسي إنذار مبكر على تهديد مصالحها في المنطقة، والضربات العسكرية المتكررة التي شنتها اسرائيل على سوريا في 2007 كلها متغيرات حددت التحولات الإستراتيجية للمخاطر الأمنية الغربية على روسيا بعد إنفجار منظومة حراك "الربيع" العربي، تظهر سوريا مرصودة إستراتيجيا نحو الأسوأ الذي سيؤثر

[1]– عامر كامل احمد، مرجع سابق، ص 89.

[2]– ميشيل رامبو، عاصفة على الشرق الأوسط الكبير، تر: لبانة مشوح، ط بلا، منشورات اتحّاد الكتاب العرب، 2016، ص ص 585– 590.

على الوضع الجيوبولتيكي القادم، هذا البعد حظي بمكانة متميزة باعتبارها أحيت المجالات الجيوستراتيجية الأكثر حساسية لكون دمشق زاوية الصراعات الساخنة التي رسخت التفكير الإستراتيجي لروسيا، في التقارب معها على أساس التقارب الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط والموارد الطبيعية التي تتميز بها المنطقة في مستقبل الإقتصاد العالمي التي لا يمكن أن تغيب عنها روسيا، وعلاقة روسيا بالبحر المتوسك الذي يخول لها التوسع العسكري وبالتالي وجودها، في الساحل السوري يوفر دعامة لنشاطها الشرق المتوسطي، [1] إن التحريات الإستخباراتية الروسية تفطنت للتهديدات إنتقال الإرهاب إلى مناطق آسيا الوسطى وإطلاق المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ينطوي في إضعاف الوطن الواحد إلى كيانات وأقاليم متعددة عن طريق الفوضى والحروب، حيث أعلن السفير الروسي في سوريا أن دعم القوة العسكرية الدفاعية السورية مسألة مهمة في تحقيق الإستقرار في الشرق الأوسط وأن وحدات سورية وروسية قامتا بتمرينات حربية مشتركة لأجل منع عزل روسيا جيوستراتيجيا في لعبة النظام الدولي القادم في الشرق الأوسط.[2]

تعد تصريحات دميتري مدفيدف في 2010 أثناء زيارته إلى دمشق أعلن أن سياسة روسيا ترمي إلى دعم دمشق وتتخذ موقفا معاديا لعزلها على الصعيد الدولي مبني على رؤيا مستقبلية حينما أكد أن روسيا وسوريا اتفقتا على تثبيت الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، [3] بعدما فرضت الولايات المتحدة قبح إرادتها في المجاهرة في الإستثمار في ورقة الإرهاب في التدعيم اللوجستي وتوفير له الحماية القانونية والسياسية في المنابر الدولية الى درجة اسقاط النظام السوري وإسقاط المصالح الروسية في الساحة السورية على رأسها القاعدة العسكرية في طرطوس، وغلق الأبواب على البوارج العسكرية في منطقة الشرق الأوسط التي تحوي مصالح الفريقين في تقريب توجهات مستقبل المنطقة في ظل التدخل العسكري الأمريكي وحلفائه، وبالتالي اسقاط سوريا هو إسقاط إيران ومنه إغلاق الشرق الأوسط والمياه الدافئة في وجه الصين الموالي استراتيجيا مع روسيا إلا عن طريق رضى أمريكي، [4] والتعاون العسكري التي ازدادت وتيرته بين موسكو ودمشق في ظل الحرب على الإرهاب تنظر له روسيا استثمار في المكاسب السياسية تجاه اسرائيل لإحساسها بالقلق اتجاه المنظومات العسكرية التجسسية الروسية الموجودة لدى سوريا، وثانيا ارغامها كمرجع في

[1]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 161– 162.

[2]– جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص 98.

[3]– ممدوح عبد المنعم، روسيا تنادي بحق العودة على القمة، ص ص 465– 466.

[4]- جمال وكيم، مرجع سابق، ص 210.

اتخاذ اي قرار يضر بحليفها سوريا، ودمشق تعد عمق استراتيجي ونقطة ارتكاز جيوبولتيكي للنفوذ الروسي وتعتبر استراتيجيا قلعة للدفاع عن مصالح روسيا في الشرق الأوسط.

ينظر إلى إنتشار القوات العسكرية الروسية في الحرب السورية والتدعيم اللامحدود للحكومة القائمة القائم على صراع الإرادات ضد المعارضة والقوى الداعمة لها، تدخل ضمن إيصال رسالة إلى دول المنطقة والإدارة الإمريكية بعد تغليض روسيا لهجة خطابها السياسي أنها غير مستعدة للتنازل عن تعديل مواقفها السياسية وجغرافية حليفها السوري لعدة معطيات، إن دمشق تمثل خط الدفاع الأول لأمنها القومي وعمق استراتيجي في أمن وجودها الجيوسياسي، فالأزمة السورية والحرب الدولية التي تدور في الساحة السورية، إستغلتها روسيا لترفع منسوب درجة تواجدها العسكري اكثر في البحر المتوسط واغتنام ترسانتها العسكرية في المتوسط في أكبر عرض بحري منذ انتهاء الإتحاد السوفياتي، بتعزيز أسطولها العسكري سماه فلاديمير بوتين خطوة دفاعية لحماية الأمن القومي الروسي وهي أيضا رسالة سياسية عدم الإستجابة للضغوطات والإغراءات والمساومة عن سوريا سياسيا وعسكريا واستراتيجيا.[1]

المطلب الثالث : المواقف الروسية تجاه الحراك العربي في سوريا.

تقدم النظرية الواقعية في العلاقات الدولية بعدا نظريا ورؤيا معرفية مفيدة لفهم وتحليل واقع الصراع الدائر في سوريا نظرا لموقعها الإستراتيجي الهام، التي إختلجت فيه معظم أفكار المناورة الدولية في الأزمة الداخلية السورية التي أفرزت إصطفافات نحو الأجندات الغربية، نظرا لحجم المصالح والرهانات الكبرى نتيجة الصراع الداخلي في سوريا، وشدة الإستقطاب والتنافس الإقليمي الذي إنعكس عن التغيير الإستراتيجي الناجم عن التدخلات العسكرية الأمريكية في المنطقة، [2] وأدّى تلاحق الحراك العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين في المنطقة العربية موجة من التظاهرات نتج عنها إرهاصات أمنية خطيرة، أفضت إلى تغيرات سياسية وتحولات إستراتيجية أثّرت على بنيوية الأنظمة الإقليمية، بظهور الحركات الراديكالية التي ركبت على أمواجها الدول الكبرى التي

[1]– هاشم كاظم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، مرجع سابق، ص 111.

[2]– مروان قبلان، خلفيات الثورة دراسات سورية، مرجع سابق، ص 462.

تتبنى أيديولوجات توافق عليها إصطلاحيا "بالفكر الوهابي في الساحة الإقليمية والدولية وتباينت على آثرها مواقفها وفق مصالحها في بطلانها من شرعيتها.[1]

أدى انفجار المنظومة الأمنية العربية التي هزّت كيانات مجتمعات المنطقة لمقاربات داخلية ترجع أسبابها الموضوعية إلى غياب مشروعية الأنظمة السياسية، وازدياد الفساد الإداري وتفشي الفراغ المؤسساتي وتراكمات المشاكل الإجتماعية وافتقارها للموارد الإقتصادية في احتواء ازماتها الداخلية، وغياب دور النخب على الساحة الثقافية والإجتماعية واهمال ثقافة التثقيف السياسي لدى مكونات المجتمع المدني، هذه العوامل تريثت على أساسها الدبلوماسية الروسية في اتخاذ أي قرار يمس بالتفاعلات القائمة، على خلاف الثورات الملونة التي جربتها في جورجيا وأوكرانيا والخدعة السياسية والقانونية التي اخذتها في الأزمة الليبية خوفا من تداعياتها على العلاقات الدولية والتفاف على قوانين الأمم المتحدة،[2] ويعد الموقف الروسي الأكثر تشددا تجاه "الربيع العربي" هو موقفها من مصطلح "الثورة" فمنذ انفجار الوضع في سوريا رفضت روسيا إدانة المجتمع الغربي لممارسات الحكومة السورية، وتبنت الرواية الرسمية للنظام وتسوق ما يجري على انه مواجهة مع مجموعات مسلحة متطرفة،[3] حيث توسعت دائرة الأزمات والحروب في الشرق الاوسط الكبير كما أطلقه جوج بوش الإبن "بحفرة العالم" منذ إحتلال أفغانستان والعراق في ظل شلل الإصلاح التي تتطلع اليه شعوب المنطقة العربية، وانغمست المنطقة بعد الحراك "الثورات العربية" التي أدت إلى تساقط أحجار الدومينو للأنظمة السياسية، إلى انفجار الوضع في سوريا التي خطفت كل الملفات الدولية وأضحت صراعا خطيرا لأمن المصالح الدول الكبرى وعلى رأسها روسيا، التي انتجت أزمتها (سوريا) جبهة إرهابية متطرفة دولية يهدد أمن شعوب المنطقة العربية والعالمية، التي تتحكم في مفاتحه بعض الدول العظمى إستثمارا لمصالحها الإستراتيجية.[4]

اعتبرت الفوضى غير الخلاقة التي إعتصرت شعوب المنطقة العربية والجغرافية في آن واحد لأجل ابقاء إدارة الهيمنة على المنطقة أمريكيا واسرائليا، كان له الأثر السلبي في إبقاء ضبابية

---

[1]– سعد شاكر شبلي، التحولات الإستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، 2016، ص ص 85– 87.

[2] - Irina Zvyagelskaya, La Russie et le printemps arabe, Bilan Annuaire IE Med. De la Méditerranée, 2014, pp 252- 253.

[3]– محمود خليفة جودة، مرجع سابق، ص 189.

[4]– كريم المفتي، مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط دراسة تحليلية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص ص 24– 25.

المواقف الروسية تجاه ما يسمى "الربيع العربي" التي أكدت بعد تطور الأحداث حرصها على استقرار الأنظمة العربية مع استعدادها التعاون مع المعارضة بحكم أنها تعرضت إلى فقدان عدة مشاريع وعقود ضخمة في العراق وليبيا بعد انهيار الأنظمة وسقوط الدولة، ومن جهة مخافة انتقال العدوى "الثورية" الى حدود روسيا وعدم رغبة موسكو في أن ينتهي "الربيع العربي" بظهور قوى إسلاموية متطرفة تخلق بيئة اجتماعية واقتصادية تفرخ الإرهاب بالقرب من تخومها في القوقاز وآسيا الوسطى،[1] ومن جانب آخر، وعلى مستوى الخطابات الرسمية وغير الرسمية فقد نظرت روسيا الى الحراك "ثورات الربيع العربي" وشعاراتها إلى إحياء الديمقراطية والدولة المدنية، والترويج لها بكل الوسائل على أساس أنها صنيعة غربية تسعى إلى إعادة الدور والمصالح الأمريكية في المنطقة، وتراه روسيا أن كل ماهو أطلسي هو حتما معاد للسياسة الأوراسية للنهج الإستراتيجي الروسي.[2]

وصرّحت الخارجية الروسية أن العامل الخارجي كان حاضرا بقوة في الحالة السورية، التي قفزت على سقف الصراع العربي – الإسرائيلي، وأن العامل الدولي من خلال تزايد التدخلات المتنوعة العسكرية والسياسية على مجريات الأحداث في المنطقة كلها أثرت عن حالة التناقض وصراع المصالح القائم بين مختلف القوى الدولية الطامعة في المنطقة على حساب مقدرات شعوب المنطقة العربية،[3] وروسيا تعزز موقفها انطلاقا من خلفية مفادها أن حركة "الثورات العربية" زعزعت إستقرار المنطقة بالكامل لأنها عانت من قبل من المتشددين في شمال القوقاز 1994، وبالتالي فإن دعمهم للحكومة السورية القوي هو لمنع وصول المتطرفين وحركة الإخوان المسلمين الى السلطة كونها قريبة الى بطنها الرخو من موسكو، [4] وأكد فلاديمير بوتين تشدد موقف بلاده بالقول: "**إن عهد تغيير الأنظمة في الشرق الأوسط قد إنتهى وأن الروس مستعدون لمواجهة ما يقوم به الناتو من تهديد للأمن القومي الروسي سواء في الشرق الأوسط أم في أوروبا**" ،[5] وتأكيدا للقراءة الروسية عارض باراك اوباما الحروب والفوضى في الشرق الأوسط بشكل عام حينما كان سيناتور في مجلس الشيوخ عام 2002 حيث قال: "**أنا لا أعارض الحرب بشكل مطلق.. ما أعارضه هو الحرب الغبية والحرب**

[1]– فراس محمد الجحيشي، مرجع سابق، ص ص 76– 77.

[2]– محمد عادل شريح، مرجع سابق، ص 26.

[3]– محمود خليفة جودة، مرجع سابق، ص ص 190– 191.

[4]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 279.

[5]– المرجع نفسه، ص 280.

المستعجلة، ما أعارضه محاولات ريتشارد بيرل وبول وولفويتز وغيرهم لفرض أجندتهم علينا.. بدون سبب مقنع وبدون دعم دولي سوف تشيع الفوضى في المنطقة العربية وسوف تقوي تنظيم القاعدة".[1]

إن محاولة إعادة تركيب الذأحداث التي شهدتها سوريا حين جرى التجمهر العشوائي من درعا وعصيان منطقة حما وصولا إلى العاصمة دمشق رسمت على أساسه المناحي المتغيرة والمتطورة القابلة لإنتاج وضع سياسي جديد، تميز مرحلة انتقالية تنعكس افرازاتها على منطقة الشرق الأوسط في ظل نظرية الثورات التي تحكّمت بمفاتحه بعض الدول الغربية والإقليمية تمهيدا لمشروع الشرق الأوسط الجديد تعد سوريا أحد نواة حلقاته، [2] وتعد مرحلة الحراك "الثورة السورية" 2011 الذي وصفته حركة "الإخوان المسلمين" بعام الخلاص بالصفة السلمية حتى تحول بسرعة إلى تمرد مسلح استغلته القوى الغربية والإقليمية تركيا والمملكة السعودية وعلى رأسه الولايات المتحدة محاولين فرض لعبة انتهاك حقوق الإنسان كجسر للتدخل العسكري وتحقيق المشروع الإستراتيجي الكبير ونسخ النموذج الليبي عن طريق الآلة العسكرية الأطلسية والإستثمار في ورقة الإرهاب والتطرف، والوضع في سوريا لم يكن إسقاط النظام فحسب بل تعد إلى إسقاط وجود سورية الدولة– الأمة وتثبيت حكومة موالية للولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي لينتهي المسار إلى قطع أذرع إيران وحزب الله في الشرق الاوسط، لأن سوريا كانت لعقود معقل الفكر القومي العربي ومحور المقاومة في فلسطين ولبنان، وحجر عثرة أمام طريق المشاريع الغربية في الشرق الأوسط ثم يتبع لاحقا بإخلاء القواعد العسكرية الروسية في سوريا ومنطقة المتوسط نهائيا، [3] وأن الهوجس الأمنية ضد تهديدات التطرف والإرهاب ليست وليدة الحراك العربي 2011 بل تنبأت لها روسيا منذ الأحداث المروعة على البرجين في الولايات المتحدة الأمريكية والتحذير من خطر التطرف والإنتقال إلى همجية الإرهاب وتلقفه الإعلاميين والنخب والساسة الروس أن علاقته مباشرة مع الأحداث في الشرق الأوسط.[4]

---

[1]– فيصل مخيط أبو صليب، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، لبنان، 2012، ص 67.

[2]– محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا جدلية الصمود والإصلاح، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 169– 171.

[3]– ميشيل رامبو، مرجع سابق، ص ص 401– 404.

[4]– محمد سلامة النحال، الحرب ضد الإرهاب (تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية)، دار زهران، عمان، 2009، ص 84.

أرغمت الإنزلاقات الأمنية إقليميا ودوليا روسيا إلى توثيق الإقتراب من قضايا المنطقة العربية التي هزّت حراك المجتماعات العربية لما لها من إنعكاسات أمنية مضاعفة بالنظر لما تمثله من ميراث الإتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، حيث دفع فلاديمير بوتين حدود الدبلوماسية أمام طاولة المفاوضات للدول الغربية والمملكة السعودية وتركيا إلى أقصى الحدود من خلال الدفاع عن الحكومة السورية والرئيس بشار الأسد في إطالة أمد الصراعات الأكثر مأسوية في القرن الحادي والعشرين في بداية الأزمة، فضغوطات الولايات المتحدة وحلفائها من أجل تليين وتعديل موقف روسيا اتجاه الواقع السوري ضخت لديها أفقا سياسي من درجة مستوى تدخلها في شل كل الوسائل التي تجيز التدخل العسكري الدولي وفي الأمم المتحدة بالفيتو المزدزج مع الصين في إثبات أن أي توافق دولي للتسوية يمر عبر طاولة التفاوض مع روسيا.[1]

لعل الموقف المتشدد لروسيا اتجاه الحراك "الربيع" العربي هو موقفها من مصطلح "الثورة" السورية حيث إعتمدت السياسة الخارجية الروسية بشكل عام التركيز على مصطلحات عدم "الإستقرار والإضطرابات"، بدل المصطلحات التي يروج لها إعلاميا "كالثورات العربية" و"الربيع العربي" وفي الوقت الذي أبدت الولايات المتحدة دعمها ومساندتها لهذه الحركات، واصفتها بالحركات الثورية من أجل الديمقراطية وإدانتها موسكو بالتجنيد الإعلامي للفوضى، حيث يرى ليونيد سوكيانين الخبير في العلاقات الدولية في موسكو أن وصف مايجري من أحداث في عدد من الدول العربية بالثورات فيه الكثير من التجاوز واللغط، في وقت لا تخرج هذه الأحداث كونها تصادم بين مؤيدين ومعارضين للنظام السوري حيث تمتلك مصالح تتوزع في مجالات الإستثمارات والطاقة والتعاون العسكري والتقني، [2] ورفضت عن طريق الفيتو إدانة ممارسات الرئيس بشار الأسد للإنزلاقات الأمنية وتهجير المواطنين وتبنت الرواية الرسمية للنظام والحكومة الرسمية في دمشق وأن ما يجري في سوريا هو مواجهة مع مجموعات مسلحة متطرفة بتدعيم خارجي،[3]

إهتمام روسيا لمصالحها الوطنية فرض عليها إتخاذ موقفا مشددا مبكرا في الأزمة السورية والدخول في خلاف حاد مع الدول الغربية في ظل توسع اللإستقرار الأمني في الشرق الأوسط

[1] - Talal Nizameddin, The Russian Intervention in Syria : is Putin's Gamble Playing Off ?, CICRO Foundation Great Debat Paper, N° 16/03, April 2016, p 3.

[2]– محمد عبد الرحمن يونس عبيدي، موقف روسيا من الثورات العربية "الثورة السورية أنموذجا"، مجلة دراسات اقليمية، العدد 31، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2013، ص ص 30– 31.

[3]– هاني شادي، مرجع سابق ص 205.

وغياب الإجراءات المشتركة للطريق المسدود في الأمم المتحدة، ورفضها الضغوطات والإقترحات الغربية في استخدام نفوذها للظغط على نظام بشار الأسد، في حين هدّدت بعض الدول العربية قطر والسعودية أن سياسة روسيا مع المنطقة العربية ستتعرض إلى الإهتزاز الدبلوماسي في حال استمرارها التغطية القانونية على الأحداث في سوريا، لأن روسيا شككت في صدقية الدول الغربية الذي طلبت أن يعاملها كشريك في الأزمة سورية ويحترم مصالحها لأنها متوجسة من انعكاسات الحراك "الربيع" العربي وسيطرة المتطرفين مخافة استنساخ النموذج الليبي وتحوله إلى المناطق الجنوبية من روسيا.[1]

إن التعافي السياسي والأمني والإقتصادي والإقتصادي التي حققته روسيا في عهد فلاديمير بوتين أهّلها إعادة مفهوم الجغرافيا السياسية بعد محاولة رغبة ترتيب بعض المعاهدات السوفياتية في الشرق الأوسط، لترميم العلاقات التاريخية من جديد في شكل مآثر اقتصادية في مجال الطاقة وتصدير السلاح، حتى ارتطمت بأدوات امريكية وبدأت عواصف موجات التغيير في مجتمعات المنطقة العربية في نسف معظم الأوراق الروسية وطرحت اعادة ترتيبها من جديد، كما يعد الحراك "ثورات الربيع" العربي التي مست معظم الأنظمة السياسية بما فيها الدولة السورية البوابة الوحيدة لروسيا في المنطقة، كانت متغيرا استراتيجيا فرض تحديات عديدة على روسيا خاصة في تحديد مواقفها اتجاه التغيرات الطارئة بعد ركوب حركة الإسلام السياسي "الإخوان المسلمين" منصة التفاهمات مع الولايات المتحدة كمشروع استثماري في تغيير الخارطة السياسية في الشرق الأوسط، ويعتقد أن تطور الأزمة السورية تطور مفصلي لن يتوقف عليه مستقبل العلاقات الروسية–العربية فحسب، بل المنطقة ككل وتوازنات القوى الكبرى كلها والساحة السورية سيتشكل فيها مسار النظام العالمي الجديد سياسيا وعسكريا واستراتيجيا.[2]

تقرأ الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي ديميتري ميدفيدف في ماي 2010 إلى سوريا رسالة مبطنة إلى أصحاب المصالح الكبرى والفوضى الخلاقة هي عدم الميللى مطالب "الثوار" المعارضة السياسية، لأنها اختبرت الثورات الملونة من قبل في جورجيا وأوكرانيا ومن يقف ورائهم، التي أجبرت روسيا كلفة اقتصادية للتدخل العسكري قربانا للمكاسب السياسية في أوكرانيا،

[1] - Dimitri Trnin, The Mithical Alliance, Russia's Syria Policy, Carnegie Moscow center, February 2013, pp 1- 2.

[2]– احمد سعيد نوفل وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، ط1، المركز العربي للإبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص ص 290– 291.

فالزيارة جاءت مطمئنة لحليفها السوري وتعزيزا للشراكة الأمنية والإستراتيجية بينهما كبريد سياسي وجهته موسكو إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وحلفائهم الإقليميين تركيا وقطر والسعودية، بأن سوريا ليست نموذج ليبيا وليست وحدها وأن أي عمل عسكري يستهدف دمشق يقرأ عدوانا على مصالح روسيا مما سيجبر حضورا عسكريا في الدفاع عن سوريا، إضافة الى تأكيد موسكو منذ ست سنوات من الحرب إلى التشديد على الحل السلمي والسياسي بين الأطراف المتصارعة من الحكومة السورية والمعارضة رغم انخراطها العسكري في الحرب السورية من خلال المنصات الدولية جنيف وأستانا.[1]

تصلّب مواقف روسيا من أحداث "الثورة" في سوريا.

إن الإدراك المعمق في تغيرات الشأن الدولي يشي أن روسيا في ضوء الحراك والإنتفاضات العربية مكثت في منطقة الضباب الإستراتيجي إزاء التحولات التي مست العالم العربي، مكتفية بالتصريحات التقليدية المطالبة للجهات الرسمية في هذه الدول بإستثناء سوريا بالإصلاحات ومن جهة رافضة للعنف والتطرف المؤدي للتمرد والتسلح، ومن هنا يمكن لروسيا أن تلعب دورا أساسيا في انتفاضات "ربيع" المنطقة على الرغم الضغوطات والتوظيف الإعلامي الغربي العالمي الذي شكل ظغطا كبيرا على السياسة الروسية، لكن إرادة روسيا وحلفائها في هذا الشأن إلتزمت بأساسيات من خلال مواقفها السياسية من الأزمة السورية تعكس حقيقة واقع التوجهات الخارجية الروسية من كل ما يجري من أحداث في سوريا والمنطقة العربية التي لزمتها حتى الآن من اجواء الأزمة تمثلت فيما يلي:[2]

1- الدعوة إلى الجلوس إلى طاولة الحوار الذي يشمل جميع أطراف النزاع ورفض أي فريق من المعارضة التحدث بإسم الشعب السوري إلا الحكومة السورية الشرعية.

2- طلب الحكومة الشرعية إلى اصلاحات فورية وإسقاط المادة الثامنة التي كانت تمنع شرعية المعارضة والعمل السياسي.

---

[1]- عامر كامل احمد، التدخل الروسي في الأزمة السورية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 6، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2016، ص 90.

[2]- فصيح بدرخان، أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، ط1، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، لبنان، نيسان 2015، ص ص 196- 197.

3- رفض التدخل العسكري الخارجي لعدم تكرار السيناريو الليبي ورفض النداءات الغربية بتنحي بشار الأسد عن السلطة ورفض خلق مرحلة انتقالية لا تساهم فيها الحكومة الشرعية مع قابلية الحكومة الموسعة.

أعتبر التوجه الثابت في الموقف الروسي عموما من دول الحراك العربي من تونس الى مصر فليبيا الى اليمن، كلها التشديد على أهمية التغيير السلمي ونبذ العنف والدعوة إلى الحوار الوطني والحل الذي يجمع كل الأطراف ضمن الأطر القانونية على أساس وفاقا وطنيا عربيا، فروسيا لا ترفض تغيير الأنظمة في المنطقة لكنها لا تسمح بأن يفرض خارجيا بقوة غير شرعية تنتهك السيادة الدولية مخافة ارتداده على مصالحها الإستراتيجية.[1]

لكن انتقال عدوى الإحتجاجات إلى سوريا بسرعة مهولة هو إنذار وكشف مبكر لروسيا عن حقيقة موقفها السياسي بعد إدراك اهتزاز أمنها القومي في سوريا، وقفت على الخط العام لسياستها الخارجية حيث كانت أسرع استجابة وحسما في مواقفها عموما ضد الحراك "الثورة" السوري، ورفضت مسؤولية إتهام الحكومة في تدعيم العنف والقتل ضد المتظاهرين ليتجه الدعم العسكري الغربي والعربي إلى المعارضة الإسلاموية المتطرفة للإطاحة بالحكومة الشرعية والرئيس بشار الأسد، فروسيا أسست موقفها في المحافل الدولية أن ما يحدث في سوريا هو نزاع داخلي أو حرب أهلية محاولة قطع الذرائع أمام الولايات المتحدة لتوظيف الجانب الأخلاقي أو الأمم المتحدة للتدخل العسكري محاولة منع نسخ السيناريو الليبي في سوريا،[2] كما اتجهت روسيا إلى ضمانة سياسية في حماية سوريا منذ مطلع 2011 وهو ما تسبب في موجة تصادم الإرادات بالوكالة بين روسيا والغرب تسببت بتدخل اقليمي ودولي واسع لم تستطع الأمم المتحدة أن تتحرك أو تتخذ قرارات ردعية لوقف الإنزلاق الأمني بسبب الموقف الروسي الرافض لهذا التدخل.[3]

لقد كان العامل الخارجي وصراع القوى الكبرى حاضرا بشدة في الأزمة السورية من خلال تزايد الإنقسام الداخلي الطائفي الذي زاد في تأزم الوضع السوري، وإرتفاع منسوب سقف اهتمام روسيا وشراكائها الغربيين عن مصالحها المتنوعة حيث عبّرت عن حالة التناقض وصراع المصالح بين مختلف القوى الدولية، فالمحور الأمريكي الأطلسي الغربي يسعى إلى تثبيت يد القدرة

[1]- كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، مرجع سابق، ص 101.

[2]- أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سابق، ص ص 292- 295.

[3]- عمار بهاء الدين، مرجع سابق، ص 170.

على المنافذ البحرية والطاقوية والجيوبولتيك وأمن الكيان الإسرائيلي، بالمقابل روسيا وحلفائها الصين وإيران سعوا إلى خلق نظام دولي اقليمي جديد انطلاقا من سوريا سياسيا واقتصاديا وتأمين المصالح المشتركة، فالتوازن الإقليمي والدولي من خلال بوابة سوريا ضد أزمات المنطقة من أكبر المواقف التي عززت ترشح موسكو في الإنخراط في الشرق الأوسط التي افرزت مخرجات أمنية خطيرة عمّقت فجوة الأزمة السورية أكثر بعد انفجار الوضع في اليمن وعقّدت من إيجاد مخرج للملف السوري وابقاء الخلاف حول المصالح والنفوذ وطبيعة التحالفات بين روسيا وأمريكا، [1] فالدعم الحاسم الذي تقدمه روسيا متجاهلة مضايقات الدول الغربية والعائدة بقوة إلى دمشق ليس مجرد نسخة معدلة من الموقف السوفييتي القديم، لكنه يرتقي إلى رؤية سياسية فرضتها مقتضيات التغيرات والتحولات في الشرق الأوسط، وهو ناتج عن تحليل تقوم به روسيا للتطور الحاصل في الموازين الإستراتيجية على الصعيد العالمي.[2]

تأسيسا مما سبق، ودون التقليل من أهمية المدخل الجيو–إقتصادي الذي رجح التدخل العسكري الروسي فإن المقاربات غير ظاهرة علنا التي يمكن أن نستشفها من الحرب السورية، هو ان المواقف الروسية لا تفهم على أنه تنديد ضد خصم ولكن إرادة تأكيد روسيا وحلفائها التحول النوعي نحو تدشين في طبيعة النظام الدولي الجديد، لوجود بعض الأزمات الدولية والإقليمية المقررة لهذا التحول ويفهم حجم التحول في توزيع الأدوار بين الفواعل الدولية في النظام الدولي من الهيمنة الأمريكية إلى تعدد الاقطاب، [3] فالمقاربة التاريخية تؤشر أن معظم مواقف روسيا التي تهدد أمنها بعد الحرب الباردة انتهت بالتدخل العسكري، مثل الحرب ضد الشيشان 1994 و1999 والحرب الجورجية 2008 والتدخل العسكري شرق أوكرانيا وقضم القرم في 2014 وحاليا تبني صلب مواقفها في الساحة السورية بتحويل ترسانة عسكرية في المتوسط وفي الجغرافيا السورية التي رشحتها للإنخراط ثلاث سمات اساسية:[4]

1– السمة الأولى تواجد الحرب السورية في قلب منطقة الشرق الأوسط بإعتباره إقليما مركزيا تلعب فيه لعبة الشطرنج الكبرى، تتقاطع فيه مصالح الدول الكبرى الفاعلة في النظام الدولي

[1]– محمود خليفة جودة، مرجع سابق، ص ص 190– 192.

[2]– ميشيل رامبو، مرجع سابق، ص 587.

[3]– أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سابق، ص ص 254– 255.

[4]– المرجع نفسه، ص 257.

الولايات المتحدة وروسيا والإتحاد الأوروبي والصين إضافة إلى القوى الإقليمية الكبرى تركيا وإيران.

2- السمة الثانية وهي تصلب المواقف الروسية والصينية والإيرانية والتنسيق الإستراتيجي القائم بينهما في الميدان السوري والأمم المتحدة من خلال الفيتو المتكرر.

2- السمة الثالثة طبيعة النظام القائم في سوريا والعقيدة السياسية التي يتمسك بها مع حلفائه حيث مثل نظام بشار الأسد جزء من محور دولي قائم بجانب الصين وروسيا وإيران، وأن إنهيار النظام القائم يعني خسائر استراتيجية ضخمة تهوي على محور الممانعة، وتعني لروسيا تهديد وجودها ونفوذها الإستراتيجي في المنطقة من خلال قواعدها العسكرية على موانئ البحر المتوسط.

وانطلاقا من التغيرات التي أدخلها فلاديمير بوتين على السياسة الخارجية الروسية بدأت روسيا تقترب بحذر للحفاظ على مصالحها على المدى القصير تتصلب من جانب وتلين لغة الحوار مع الغرب من جانب آخر، تمهيدا لطريق عودة روسيا كلاعب دولي من خلال الزوايا المفتوحة لها الأكثر تأثيرا في تحديد خلفيات الموقف الروسي إتجاه الأزمة السورية وأزمات المنطقة ككل، مستغلة الأعذار القومية والناعمة والفراغ السياسي والأمني الذي خلفته ادارة باراك أوباما، بإعتبار سوريا ناقل هام للإستراتيجية الروسية إتجاه أوروبا وآسيا بهدف إقامة نفوذ مستقبلي لها يخدم مصالحها الإستراتيجية، خاصة بعد تراجع آليات * تهديدات الإرهاب في سوريا والعراق لتشهد المنطقة تحولات جديدة أساس مربعها اقتسام النفوذ والأدوار بين الولايات المتحدة وحلفائها وروسيا وحلفائها.[1]

المبحث الثالث: التقاطعات الإستراتيجية الإقليمية والدولية تجاه الأزمة السورية.

يشهد الوضع الأمني الخطير التي تمر به دول منطقة الشرق الأوسط في ظل الحروب القائمة تكلفة سياسية واقتصادية وإجتماعية وأمنية في الحرب السورية، بما خلفته من تداعيات أمنية على مصالح الدول الكبرى بعد التحولات الإستراتيجية التي أفرزتها التغيرات السياسية التي كادت أن

[1]- حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص .271.

*- تراجعت نمط التهديدات مثل تفجيرات السيارات المفخخة والإنتحاريين والهجمات على البلدات الآمنة، وتراجع دورهم وتقدمهم في معظم الجغرافية السورية بعد تدخل العسكري الروسي والإيراني، لتدخل الحرب السورية إنعطافة نحو المسار الديبلوماسي والسياسي بعد إدراك الجميع فشل كل الأدوات الإطاحة بالنظام السوري.

تتحول إلى مجابهة ميدانية بين روسيا وخصومها خاصة بعد اسقاط الطائرة العسكرية الروسية بجانب الحدود التركية، ويفسر التمسك الروسي والمتشدد بسوريا كحليف استراتيجي هام هو موطأ القدم الوحيد التي تتمتع به في المنطقة العربية ويقرأ إسقاط ورقة دمشق هو خسارة روسيا تواجدها ومصالحها في الشرق الأوسط بأكمله.[1]

جذبت التحولات التي عرفتها الأزمة السوريا من خلال أزمة الكيماوي 2013 التي كانت على شفا أن تتدخل الولايات المتحدة عسكريا التي سابقتها الحلول الدبلوماسية الروسية في إقفال باب الإنفجار العسكري في المنطقة، ومقربة انهيار الجيش والنظام السوري في 2014، وضم شبه جزيرة القرم عام 2014 نقطة تحول مفصلية في الإستراتيجية الروسية ليس فقط على الصعيد الأوروبي وإنما تجاه الشرق الأوسط، فالمقاربة الجيوبولتيكية تقر أنه غياب الإستقرار الأمني لروسيا في المتوسط فإن إنجاز استعادة القرم يفقد الكثير من أهميته الإستراتيجية، في هذا السياق عاودت روسيا رسم استراتيجية شاملة تجاه الأزمة السورية مدفوعة بعوامل استراتيجية أمنية واقتصادية وتسارعت التطورات لتشكل خريطة جديدة من التحالفات مع الصين وإيران في الأزمة السورية الذي تعززت صلابة مواقفها السياسية في الأمم المتحدة استخدام حق النقض في وجه المشاريع الغربية إثنى عشر مرة وهذا يعد سابقة في تاريخ روسيا السياسي، ليولد شرق أوسط جديد بتدخل روسي سياسي وعسكري قوي ومتصاعد يعيد التوازن ويحفظ بقاء الوجود الروسي في ظل الفوضى غير الخلاقة التي تعتصر وتستنزف جميع الفواعل المتنافسة في الساحة السورية.[2]

[1]– المرجع نفسه، ص 272.

[2]– نورهان الشيخ، الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط حدود وملامح التغيير، مجلة السياسة الدولية، المجلد 52، العدد 209، يوليو 2017، ص 94.

المطلب الأول : التوافقات* الروسية الإيرانية في الأزمة السورية.

رغم الخلافات التاريخية والعقائدية الحادة التي عرفتها العلاقات بين روسيا وإيران في القرن التاسع عشر ووقوف الإتحاد السوفياتي في حرب الخليج الأولى مع العراق ضد إيران، والدعم السوفياتي الى انفصال في شمال غرب ايران، كلها عوامل تفصح ظاهرها إلى إبقاء التوتر والنزعات الدبلوماسية والسياسية قائمة بين طهران وموسكو، لكن الإنقلاب الأمريكي على تعهداته حول إستراتيجية الدرع الصاروخي كانت الإنعطافة التي استغلها فلاديمير بوتين على تغيير اللهجة السياسية الروسية وتخليه عن الإتفاقيات السرية المبرمة مع الولايات المتحدة ضد ايران[1].

انخدعت روسيا في أكثر من ملف بتصديقها وهم الإتفاقيات السرية مع الولايات المتحدة في فترة جورج بوش الإبن وباراك أوباما، عندما دعمت العقوبات في الأمم المتحدة ضد إيران في 2010 حول البرنامج النووي الإيراني "العسكري"، مقابل ضمان تنازلات أمريكية حول توسع التهديدات الأطلسية وعدم التدخل العسكري ضد إيران إلا بموافقة مجلس الأمن، فقد أشار جورج هيرش * أن الهدف الخفي هو الضغط على روسيا والصين على تدعيم العمل الدولي يهدف من ورائه تسريع الملفات الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، وخسرت على إثره روسيا عدّة عقود اقتصادية مع طهران كلفتها قانونيا تعويض صفقات اقتصادية عسكرية بقيمة 4 مليار دولار أمام المحكمة الدولية، وكادت أن تخسر إحدى أعمدتها الجيوبولتيكية في المنطقة، الذي انتج تأجيج خلافات بين فلاديمير بوتين والرئيس الروسي ميدفيديف، حيث أهّل الرشاد السياسي لدى فلاديمير بوتين إلى رأب الصدع مع ايران وفتح الأبواب الدبلوماسية على أساس تقارب المصالح الإستراتيجية االتي فرضها الواقع الدولي الجديد، [2] وإن طبيعة الشرق الأوسط تجمعه المصالح الإقتصادية والسياسية وتوحده التهديدات المتقاطعة وهذا ما تشهده المنطقة مع روسيا وإيران، حيث

[1] - Mark N. Katz, Russian and Iran, Middle East Policy Council, volume 19, N°3, 2012, p1.

*- أي توافق في الأفكار والتوجهات والمخاطر والتهديدات التي أوجدها الحراك العربي في الشرق الأوسط 2011، خاصة بعد إدراك الطرفان الروسي والإيراني النوايا الخطيرة التي تبيت لها الولايات المتحدة في إسقاط حلفائهم على رأسهم الحكومة السورية والرئيس بشار الأسد والجغرافية ككل، و ضرب كل القوى المعادية للمشروع الأمريكي وهو السيطرة الشاملة على المقدرات الإقتصادية والممرات الحيوية في المنطقة في إستكمال مشروع القرن الأمريكي الذي أعلنه من قبل جورج بوش الإبن وباراك أوباما من خلال الفوضى الخلاقة الذي تنتهي نقطة نهايته عند تفكيك إيران.

[2]– جورج هيرش، لماذا صوتت روسيا والصين على العقوبات ضد ايران؟، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 3، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعلمية، فيفري 2007، ص ص 123– 124.

*- معلق دائم على الشؤون الإيرانية والأسلحة النووية.

تشتركان إلى حد كبير في مقاربة أحداث الربيع العربي في الشرق الأوسط، واعتبرت المعارضة الإسلاموية السنية المعادية بتحريض إيديولوجي أجنبي للوجود روسيا وإيران القريبتان بشكل خاص في موقفهما من سوريا.[1]

على أساس يمكن وصف العلاقات الروسية الإيرانية في ظل المخاض السياسي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط بالأخص بعد 2012 بأنها شراكة استراتيجية "محدودة البيانات" وأنه تقارب تكتيكي أقرب منه استراتيجي صنعته الأحداث المتسارعة ورسمته التوافقات السياسية في عدة قضايا مشتركة، ظهرت ملامحها استبسال الدبلوماسية الروسية في الملف النووي الإيراني والأزمة السورية والسعي الحثيث التقرب من طهران لتحكّمه في عدة ملفات أمنية معقدة في المنطقة، وفرضت التحولات الإستراتيجية عليهما التعاون في المجال السياسي والأمني والعسكري والإقتصادي في مناطق آسيا الوسطى وبحر قزوين ومنطقة القوقاز والأزمة السورية.[2]

فإدخال ايران قطبا جنوبيا في الرؤيا الروسية يسهل الطريق إلى بلوغ الهدف الإستراتيجي الذي ما انفكت تسير إليه القيادة الروسية تاريخيا وهو المياه الدافئة، حيث بمقدور إيران وحدها القريبة قاريا من روسيا والمشرفة مباشرة على المحيط الهندي أن تكون الحل للمعضلة الجيوبولتيكية الكبرى، وستكون الأوراسيا وفق تخمين الكسندر دوغين قد حققت الوصل الإستراتيجي الى الشواطئ الإيرانية.[3] فحاجة روسيا إلى شراكة استراتيجية مع إيران كان بغرض ضمان الأمن الجيوبولتيكي في منطقة أوراسيا، التي تعدها روسيا مكون اساسي لإستراتيجية دفاعية لمواجهة التحديات الأمريكية والغربية في المجال الجيوسياسي للمصالح المشتركة الأمنية والإقتصادية بين روسيا وايران، [4] بحيث قادت الرغبة الملحة لدى روسيا في العودة إلى الشرق الأوسط وتعزيز مكانتها في محيطها القريب ومصلحتها الإسهام في إعادة دور إيران في المنطقة لأنها تحتفظ بمكانة جيوستراتيجية خاصة، إضافة إلى إمتلاكها القدرة الوصول المباشر إلى مناطق الخليج العربي وتواصلها الواسع مع جميع المناطف الساخنة في الشرقين الأدنى والأوسط، [5] وإن

[1] - Y.Y. Belobrov & A.G. Volodin, Nodern Russian – Iranian Relation : Challenges and Opportunities, Russian International Affairs Council, working paper, N° 14, 2014, p 33.

[2]– فصيح بدر خان، مرجع سابق، ص 203.

[3]– الكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 289.

[4]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 219.

[5]– المرجع نفسه، ص 221.

مكامن التحركات والتوجهات الروسية تجاه إيران هي مساومة سياسية وأداة ضغط روسية أمام الولايات المتحدة والدول الأوروبية لتتحصل على أكبر قدر من التجاوب الغربي والتنازلات لمطالبها السياسية والإقتصادية والأمنية.[1]

إتضحت الرؤيا الإستراتيجية الروسية – الإيرانية بعد إدراك نوايا الدعم الغربي للمجتمعات العربية كنسق غربي لإضعاف نفوذهما في المنطقة منذ بداية الحراك العربي، وإدرك الطرفان بوضوح الأهداف بعيدة المدى لسياسات الغربية المنتهجة، وأن الأحداث قد تم تنظيمها وتدشينها في محاولة "لإعادة تشكيل" الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط، نحو إضعاف جذري لدور إيران في لبنان وسوريا واليمن، ومن جهة حاولت الولايات المتحدة تطويق روسيا العائدة بقوة إلى الساحة الدولية بشكل نهائي من شرق البحر الأبيض المتوسط، وقطع سبيل التبعية الغازية على إمدادات الهيدروكربون من روسيا إلى أسواق أوروبا الغربية إلى أقصى حد ممكن، وإستعادة الهيمنة الغربية في المنطقة من إسلام اباد الى شمال افرقيا.[2]

كما تهيأت لإيران البيئة السياسية إقليميا ودوليا لإندفاعها نحو التحول إلى قوة اقليمية كبرى أو قوة وسطى صاعدة عالميا ومهيمنة في المنطقة من خلال تحذيرات ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة خطورة موقف التقارب الروسي الإيراني بمثابة تهديد الأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط، [3] فإيران تحل مكانتها لدى روسيا كمنفذا إلى المياه الدافئة وممرا استراتيجيا وشريكا ثقيلا في الشرق الأوسط لتمدده في سوريا ولبنان واليمن وفلسطين، فإقامة محور موسكو– طهران حسب الكسندر دوغين سيخترق "الأناكوندا" الأطلسية كدفعة قوية في أضعف نقاطها، ويفتح لروسيا آفاقا حدودية للحصول على جسور جديدة داخل أوراسيا والشرق الأوسط وهي نقطة جوهرية في السياسة الخارجية الروسية.[4]

منطقة الشرق الأوسط عرفت تحولات استراتيجية متسارعة وتحالفات جديدة بعد احتلال العراق 2003 من خلال شرخ الأزمات الذي أوجد فجوة أمنية خطيرة على مصالح الدول الطامعة في المنطقة على رأسها تهديدات الإرهاب الدولي، الذي اجتاح سوريا والعراق، والذي هيأ تشكيل

---

[1]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص ص 385– 386.

[2] - Y.Y. Belobrov & A.G. Volodin, op.cit , p 33- 34.

[3]– كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، مرجع سابق، ص 125.

[4]– الكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 289.

الخارطة السياسية وإعادة هيكلة التحالفات لإعتبارات تقتضيها لعبة المصالح، فحاجة روسيا بعد تأهيل قواها الوطنية من جديد بعد 2012 والبحث على حلفاء اقلميين في الشرق الأوسط لتجديد عودتها بعد موجة الحراك العربي، توافقت حركيا مع ايران كشريك استراتيجي في القضايا الشائكة ومنها التشابك المزدوج بين موسكو وطهران ضد المشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط، [1] فالقلق الأمريكي من التدخل الروسي في سوريا سيشكل تغييرا في خارطة الصراع في سوريا وستفرض حلولا غير مرضية للإرادة الأمريكية والإسرائيلية بحكم تقاطع الأهداف الإستراتيجية بين موسكو وطهران في الحد من السيطرة المطلقة للولايات المتحدة على المنطقة كلها خصوصا وان الطرفان يتقاسمان الوظائف والمصالح في سوريا،[2] فألكسندر دوغين يرى في إيران من الناحية الجيوبولتيكية لموسكو قيمة مضافة كمركز لأوراسيا، وإقامة حلف جيوبولتيكي معها قادر على مواجهة التأثير الأطلسي في المنطقة بأسرها، فروسيا لا تستطيع حل مشاكلها الجيوسياسية إلا بالمؤازرة الإستراتيجية للشريك الإيراني، كون طهران معادية تقليديا وعقائديا لكل من تركيا والمملكة السعودية.[3]

إيران تتموقع في أكبر أماكن تمركز الطاقة وهي منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين كما يشكل ملف التعاون النووي الروسي مع إيران خلافا مزمنا في العلاقات مع الولايات المتحدة، وهذا التقارب والتعاون مع طهران استغلته روسيا بذكاء الى الإنفلات من حالة العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفائها، فمن خلال إيران تستطيع روسيا فرض إبراز إرادتها وتأكيد وجودها في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وهي المناطق التي تتمتع فيها إيران بتأثير ثقافي وأيديولوجي كبير، كما يعد التقارب الروسي الإيراني لوقف الحد من الإندفاعة التركية المدعوم أمريكيا وأوروبيا وعربيا في آسيا الوسطى وفي الأزمة السورية.[4]

الواقع الجيوبولتيكي للصراعات الدولية في الشرق الأوسط يؤشر أن إيران تعد الحاضنة الإقليمية الآمنة لروسيا ومعضدة لنفوذها المتصاعد في سوريا والمنطقة فهي تعمل على كسب

---

[2]– إيلاف نوفل احمد العكيدي، الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط واثرها على العلاقات الروسية الإيرانية، ط بلا، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2015، ص 9.

[2]– عايدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص ص 67– 68.

[3]– الكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 290.

[1]– عبد الناصر سرور، الصراع الإستراتيجي الامريكي– الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة: 1991– 2007، مجلة جامعة الازهر سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، المجلد 11، العدد 1، 2009، ص 53.

شراكات دول الجوار السوري القريب والبعيد، ويبرز نجم الشراكة الإستراتيجية بين موسكو وطهران من خلال الزيارة النوعية التي قام بها فلاديمير بوتين في نوفمبر 2015 ومارس 2017 جاءت على هامش القمة الثالثة لمنتدى الدول المصدرة للغاز، وتكفل روسيا بتطوير محطات نووية جديدة في إيران ووضع ملف الأزمة السورية من الأولويات التي تهدد المصالح الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية للطرفين في المنطقة.[1]

رغم سجال العداء التاريخي بين روسيا وإيران لم يمنع من التواصل في بناء أرضية شراكة بعد نضج آليات التقارب في القضايا الإقليمية من تبادل كثافة الزيارات الدبلوماسية السياسية والإقتصادية والأمنية والعسكرية، التي قابلتها موجة التهديدات الأمنية التي هزّت المنطقة من الحراك العربي الذروة التي قرّبت مكاسب التقارب الإستراتيجي بعد المتغيرات التي وصلت إلى حليفهما سوريا، فحلف الضرورة بين موسكو وطهران أسهم إلى التعاون العسكري والأمني الى أعلى مستواه لتقاطع تهديدات الإستراتيجية للبلدين، [2] و تميزت الإستراتيجية الروسية بالرغبة التوسعية إقليميا نحو الطموح الدولي لأجل الحفاظ على مكانتها كقوة تأثير في الشرق الأوسط، ولعبت الأوضاع السياسية والهشاشة الأمنية تحولات هيكلية على الأنظمة السياسية التي أثرت عليها الحروب وحساسية الجغرافية السياسية، التي فرضت التقارب الروسي مع دول المنطقة مثل إسرائيل وإستراتيجيا مع إيران وما تمثله من بعد سياسي وأمني وإقتصادي وجيوبولتيكي، واكبته المواقف السياسية وتقاطعات المصلحة القومية في الأزمة السورية وأزمات المنطقة، مستغلة دور الدين وتقارب الحضارات كقيمة ناعمة عكس الشيوعية السوفياتية في تنفيذ الدبلوماسية الروسية كآلية بينية في الشرق الأوسط لأجل تمرير أهدافها السياسية.[3]

ترى روسيا في إيران محورا يؤمّن له مصالحه الإقتصادية في العراق ضد السياسة الأمريكية بحكم التأثير الأيديولوجي، وعضوا في ساحة التوازن مع جبهات اقليمية فاعلة مثل حزب الله اللبناني، وبعض الفصائل العراقية والفلسطينية كما تمثل إيران رافعة السياسة الروسية في الشرق الأوسط، حيث تقف بجنب روسيا في مواجهة الكتلة التركية– السعودية– الأمريكية في

[1]– نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 95.

[2]– فرح الزمان أبو شعير، العلاقات الإيرانية – الروسية شراكة حذرة تميز حلف الضرورة، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص ص 2– 9.

[3] - Clément Therme, L'Iran et la Russie face aux crises du Moyen-Orient : entre connivence et divergence, Politique Etrangère, Institut Français des Relations Internationales (IFRI), 2013, p 131.

الأزمة السورية، وتناصر مواقف روسيا إتجاه تهديدات الحلف الأطلسي ضد روسيا، وتؤيد حق روسيا في وأد الثورات الملونة في أوكرانيا، وإيقاف نفوذ الدول السنية الخليجية في القوقاز الكبير وآسيا الوسطى، كما تعد إيران جبهة نفطية في مواجهة حلف سعودي- أمريكي يسعى إلى إنهاك الإقتصاد الروسي كورقة ضغط عليها في تقديم تنازلات في أوروبا وسوريا والملف النووي الإيراني.[1]

وتعتبر توجهات الحكومة الإيرانية وسياستها الخارجية من خلال مركزية ولاية الفقيه أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا وخارقا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية القومية وسياستها الخارجية واقتصادها، هذا النمط أتى كردة فعل بعد إدراج الولايات المتحدة المؤسسة العسكرية للحرس الثوري ضمن الجماعات الإرهابية التي انعكست على العلاقات الروسية -الأمريكية، [2] وان السياق الإستراتيجي الذي يتبناه الموقف الروسي والإيراني هو فرض التصعيد والوجود العسكري المتزايد من خلال التدعيم المتواصل للنظام السوري ضد تحديات الولايات المتحدة وادواتها كورقة الأكراد والجماعات الإرهابية، وتعبئة الفراغ الأمني عبر فرض وقائع سياسية وعسكرية جديدة على الأرض، فالشركان فرضا واقعا جديدا في المنطقة برمتها بعد إرهاصات تآكل الإرهاب في سوريا والعراق وإسقاط ورقة تنحي بشار الأسد والمرحلة الإنتقالية بعد فشل الأدوات الغربية في خلق الشغور المؤسساتي في الدولة السورية الذي أصبح خلف الظهر، مما يعني ثمة تطورات متسارعة تؤرق الإدارة الأمريكية بعد تدشين غرفة عمليات استخباراتية موسعة تضم روسيا وايران وسوريا والعراق منافسا إستخباراتي للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة.[3]

- التنسيق الروسي – الإيراني في محاربة الإرهاب والقضايا الأمنية.

أدى تردي الأوضاع في الأزمة السورية إلى تفاقم حدّة الصراعات والفوضى في الشرق الأوسط وتوسع هوة التهديدات الأمنية إلى إفراز مخرجات استثنائية عززت التسارع نحو رسم التطابق في الرؤى والتعاون ليصل الى الشراكة الإستراتيجية والتنسيق الى أعلى مستوى بين موسكو وطهران، حول محاربة الإرهاب واضعاف الأوراق الامريكية على اسقاط الدولة السورية

[1]- كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، مرجع سابق، ص ص 126- 128.

[2]- المرجع نفسه، ص 130.

[3]- أسامة ابو ارشيد، التدخل العسكري الروسي في سورية وتحدياته أميركيا، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص ص 1- 2.

بعد انكفاءات الجيش السوري وابداله بما يسمى الجيش السوري الحر وتنصيب نظام موالي للمشروع الأمريكي قابل للسلام مع الكيان الإسرائيلي ورافض الوجود الروسي والإيراني وحزب الله في سوريا والمنطقة الذي اضحى يهدد المصالح القومية للبلدين.

على المستوى الإستراتيجي يعتبر التصعيد الروسي في سوريا اختبار نبض الولايات المتحدة وحلفائها لأجل إعادة بناء تحالف واسع في الشرق الأوسط في ظل عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية الأمريكية في الأزمة السورية، حيث ساعدت الصفقة النووية " 5+1" مع إيران الى إزالة الحظر الدولي وفسح الطريق للتعاون معها مما مكّن لروسيا التنسيق الإستراتيجي المفتوح مع ايران في سوريا وبعض دول آسيا الوسطى والقوقاز،[1] وتحدثت مصادر عسكرية غربية في 9 سبتمبر 2015 أن روسيا تقيم جسرا جويا لإنشاء محطة عسكرية في منطقة اللاذقية من خلال المجال الجوي الإيراني، تفاديا طريق الملاحة التركية واليونانية وقبرص، لأجل جرّ إيران إلى تهديدات حلف الناتو في مقابل التطورات الخطيرة التي يمكن أن تغير موازين القوى في المنطقة، حيث صرح "جورج أرنست" الناطق بإسم البيت الأبيض أن التعزيزات العسكرية الروسية الإيرانية في سوريا تقع في خط المواجهة مع قوات التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، [2] كما لامست الأزمة السورية ترحيبا أوروبيا بعد تحرير حلب بالدور الروسي الإيراني في محاربة الإرهاب الذي يهدد شعوب المنطقة وشعوب الدول الغربية، فحكومات الدول الأوروبية مثل ألمانيا والنمسا واسبانيا أعلنت أن إشراك الدور الروسي والإيراني والقبول بشرعية الرئيس بشار الأسد للقضاء على الإرهاب، وأفرزت النتائج الميدانية في سوريا اعلان بريطانيا كإصطفاف دبلوماسي للإعتراف بدور موسكو وطهران العسكري والسياسي في المنطقة حول الملف السوري المعقد أمنيا وسياسيا.[3]

دخلت روسيا وإيران مرحلة جديدة من التعاون العسكري لم يسبق لهما من قبل من حيث البعد الإستراتيجي للمصالح الجوهرية، نتيجة التدخل العسكري الروسي في دعم الحكومة السورية والقضاء على الإرهاب، في إرسال القوات المسلحة وأسراب الطائرات من نوع السوخوي المتعددة

---

[1]– عايدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص 89.

[3]– ـــــــــ، تنسيق روسي – إيراني لدعم النظام السوري، تقارير مراكز الفكر الغربية المرصد الإستراتيجي، لندن، السنة الأولى، العدد 5، سبتمبر 2015، ص 3.

[3]– بشير زين العابدين، التدخل الروسي في سوريا: المخاطر والفرص الكامنة، ورقة تحليلية، عمران للدراسات الإستراتيجية، السنة بلا، ص ص 1– 2.

المهام والمتطورة وموجة من القاذفات الإستراتيجية من نوع Tu22 M التي إنطلقت من القاعدة العسكرية في همدان غرب ايران، وكان لهذا التقارب الجديد بين موسكو وطهران انعكاسات وخيمة على الدول الغربية وحلفائها الإقليميين، والقتال معا في تعزيز عصا الحكومة السورية على الجغرافيا السياسية أكثر مما يزيد من تهميش أوروبا وأطراف إقليمية على المسار الدبلوماسي، وفيه إشارة شاخصة إلى الغرب مفادها أنهما ملتزمان لحماية مصالحهما في سوريا، وتبرز الإستفزازات الإسرائيلية والعدوان الثلاثي إلى التفكير نحو تهيئة الأجواء نحو بناء تحالف استراتيجي مستدام يعيد تشكيل الجيوبولتيك الشرق الأوسط الأوسع.[1]

كما ساهمت الزيارة الإستثنائية لفلاديمير بوتين إلى طهران في يونيو 2016 بعد إسقاط الطائرة العسكرية الروسية إلى تعزيز التقارب الإستراتيجي مع إيران والتنسيق إلى أعلى مستوى بعد اشتداد مخاض الأزمة السورية الذي ترجمه الإجتماع الثلاثي بين وزراء الدفاع الروسي والإيراني والسوري في طهران، لتحديد الآليات العسكرية للتحرك العملياتي اكثر في سوريا لمواجهة الإرهاب وقطع طريق أمام مخططات دابر التحالف الدولي الذي يرسم لعبة الإستنزاف بعد الإعتداء العسكري الأمريكي على مطار الشعيرات العسكري السوري في 2017، قابله إقلاع القاذفات الإستراتيجية الروسية من طراز "تي يو- 22 إم" و"إس يو- 24 " من قاعدة "نوجه" في همدان غرب إيران لقصف اهداف حيوية لتنظيم الجماعات الإرهابية في مناطق حلب ودير الزور وإدلب، وهو ما عدّ تطورا بالغ الدلالة وإنها المرة الأولى التي تستخدم فيها روسيا بلدا ثالثا لشن غارات وأهداف في سوريا منذ بدء ضرباتها العسكرية، [2] كما لمحت الخارجية الإيرانية منذ ظهور الإرهاب في المنطقة على توسيع تعاملها مع أطراف من التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب إذا جاء تحت اطار الأمم المتحدة، وأكد المرشد الإيراني علي خامينئي أن نظرية "من ليس معنا فهو ضدنا" تستغلها الإدارة الامريكية المتعاقبة إلى توسيع تسللهم في إحتواء المنطقة، ثم استكمال الخنق الإستراتيجي إلى آسيا الوسطى قرب الحدود الشرقية لإيران إلى جنوب روسيا.[3]

[1] - Ellie Gerranmayeh & Kadri Liik, The New Power Couple : Russia and Iran in the Middle East, EUROPEAN COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS, September 2016, pp 1 -2.

[2]– نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 95.

[3]– محمد سلامة النحال، مرجع سابق، ص 92.

إن التحديات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفائها في الأزمة السورية عززت أكثر حراك العلاقات الروسية –الإيرانية، حيث دفعت الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط الى تكثيف المصلحة المشتركة في اضعاف ادوات النفوذ الأمريكي والتركي والسعودي وإسقاط معظم الأدوات التي راهنت عليها الولايات المتحدة كالإرهاب والجامعة العربية والمعارضة السياسية وأزمة الكيميائي، في ظل الفوضى الخلاقة التي هزّت المنطقة العربية التي تعتصر مقدراتها الوطنية، ولم يبق التنسيق الروسي–الإيراني حبيس العمليات العسكرية في سوريا بل تخطى إلى العوامل الإستراتيجية، مما خلق هواجس وقلق الولايات المتحدة الأمريكية أن ترتدي الشراكة الروسية–الإيرانية طابعا استراتيجيا، وهي تزويد ايران بالتكنولوجية العسكرية وامكانية حصول قواعد عسكرية روسية في قاعدة همدان الإيرانية مما سيعزز الوجود والنفوذ الروسي في الخليج ومنطقة هرمز الحيوية، [1] وسيكون من نشر القاذفات الإستراتيجية والتشويش الإلكتروني والدخول في الحروب السيبرانية في المستقبل إلى تغييرات جيوستراتيجية أمنية خطيرة على المصالح الأمريكية في المنطقة.

صرح البرلماني الإيراني محمد مرندي أن روسيا وايران تتحركان لمنع حدوث إنهيار وفراغ استراتيجي في سوريا والشرق الأوسط من خلال تزايد القناعة لدى أطراف إقليميين مثل تركيا حول الحرب بالوكالة في تحقيق الأجندات الذي ينفذه التطرف والإرهاب، [2] وبعد انتخابات 2012 وعودة فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم بمثابة رافعة مضافة في توسيع الشراكة مع طهران لتشمل مجموعة من المسائل المعقدة، كتسوية الخلافات في بحر قزوين وتجارة الأسلحة وتأمين سياسة الطاقة بين البلدين وبناء أرضية رخوة تنير التوجهات السياسية المستقبلية بينهم، وتنشيط العلاقات أكثر لإخراج إيران تدريجيا من العزلة الدولية من خلال التدعيم الإيجابي في البرنامج النووي الإيراني، ورفع الحجز بعد أزمة القرم عن الصفقة التاريخية تزويد إيران منظومة الدفاع S300، وهذا يعني خلق توزن استراتيجي واسقاط التفوق لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة ودعوة طهران الإنضمام الى

[3]– نزار عبد القادر، الشراكة الروسية– الإيرانية في سوريا تأثيرها على الوضع الجيو–استراتيجي في الشرق الأوسط، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، العدد 99، كانون الثاني 2017، بدون صفحة.

[2]– عايدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص 197.

شنغهاي لتوحيد المواقف المشتركة وتوسيعها أكثر في أوراسيا والشرق الأوسط ضد التهديدات الأمريكية.[1]

المطلب الثاني: توافق الفيتو الروسي الصيني في رسم الخارطة السياسية في سوريا.

يعد ميراث روسيا الإتحادية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي من العوامل التي أهلتّها التمسك بأحقية الجيوبولتيك كأكبر مساحة عالمية وتشكل قلب الأرض وتشرف على معظم عواصم العالم، وتربعها على مصدر الطاقة كعملاق عالمي والأسلحة النووية الإستراتيجية من مقومات الدولة الكبرى، إضافة إلى الإرث السياسي والإستراتيجي المتحقق لروسيا الإتحادية الذي رفع أسهمها أن تكون إحدى الأطراف الرئيسية الصاعدة والمؤثرة على المسرح الدولي، من خلال مقعدها الدائم في الأمم المتحدة كالورقة مضافة رشحتها قدرة المساومة على مصالحها القومية إقليميا ودوليا بعد الإحراج والإهانات التي صادفتها من الولايات المتحدة وجيرانها الأوروبيين في الأزمة الليبية، ومكنتها أن تفرض التحدي السياسي بإرتكازها على شراكائها الدوليين والمنظمات الفاعلة كمنظمة البريكس وشنغهاي في الأمم المتحدة والثبات على مواقفها في الأزمة السورية رغم مخاطر التهديدات والتصادم مع الدول الأطلسية، [2] على الرغم من فقدان روسيا الدور المنوط بها في المنظمات الدولية على فترة الجمود الذي لازمتها بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وان أجندة الأمم المتحدة كانت تنظر اليها روسيا وكوادرها السياسيين بعيدة التأثير، لكن الإستفاقة السياسية واسترجاع جزء من هيبتها الإقتصادية والتأكيد على المصالح القومية من التهديدات الخارجية عرفت روسيا بعد 2012 إعادة تأكيد دورها كقوة كبرى، أملت عليها الضرورة الوطنية في عدة ملتقيات دولية إذ أشارت سياستها الخارجية أن روسيا ستصارع لأجل مصالحها في أوراسيا والشرق الأوسط بالقيم الناعمة اقتصاديا وسياسيا وفي الأمم المتحدة بالوسائل المشروعة قانونيا ودوليا، حيث أظهرت نشاطا غير معهود في التحدي والتصلب في قراراتها ضد القوى الغربية في الحفاظ على التوازن النسبي في العلاقات الدولية المحموم بالصراعات وتصاعد الإرهاب الدولي.[3]

[1] - Nikolay Kozhanov, Under standing the revitalization of Rassian- Iranian relations, CARNEGIE MOSCOW CENTER, May 2015, p p 8-12.

[2]– ماهر بن ابراهيم القصير، مرجع سابق، ص ص 41– 42.

[3] - Alexander Nikitin, Russia as a Permanent Member of the UN Security Concil, International Policy Analysis, November 2012, pp 1- 7.

إن عوامل التعقيدات الأزمة السورية بين أطراف الصراع بين روسيا والقوى الغربية أرشدت القناعة الأمريكية في استراتيجية باراك أوباما السابقة بعد فشل أدواتها في إسقاط ورقة خصومها ميدانيا في الحرب السورية واليمنية الدائرة بين الجماعات الإرهابية وروسيا وإيران، عمدت الولايات المتحدة التنسيق مع حلفائها العمل في إطار المنظمة الدولية والإقليمية أكثر تواؤما، ودعمت مشاريع القوانين الغربية والجامعة العربية في مجلس الأمن سواء التي تدين النظام السوري على "الجرائم الإنسانية" وإسقاط شرعيته، أو المشاريع السياسية التي تفوضها التدخل العسكري مجددا مع الحلف الأطلسي تحت البند السابع التي ارتطمت رغباتها بمواجهة حادة بالفيتو الروسي- الصيني المزدوج،[1] وقد تحول الخطاب الدولي ضد النظام السياسي في سوريا إلى تصعيد أكثر تهديدا، حينما ظغطت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وكندا والدول الإقليمية بزوال شرعية النظام السياسي، ومطالبته بالتنحي مستغلين الإنزلاقات الأمنية والإنسانية الذي ترافق بحراك نوعي وفعال في مجلس الأمن الدولي الذي إصطدم برفض فيتو روسي لفرض أي عقوبات ضد المشاريع الغربية واسقاط الإتهامات ضد الحكومة السورية، التي تكشفت جدلية الصراع الدولي القائم على الساحة السورية نتيجة الإنقسامات التي طالت الحرب السورية،[2] جاء على لسان المندوب الروسي فيتالي تشوركين الأسبق في الأمم المتحدة 2011 إن تبرير الفيتو الروسي يندرج في إطار الدفاع عن حق سيادة دولة وأن على مجلس الأمن احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل العسكري.[3]

في مارس 2011 وجدت روسيا والولايات المتحدة والدول الغربية وقطر والسعودية وتركيا وجها لوجه في الساحة السورية، وبررت روسيا موقفها المتشدد في الأمم المتحدة أن الولايات المتحدة وحلفائها خدعوها في الأزمة الليبية، حين حاولت تفويض الأمم المتحدة لحماية المواطنين إلى إسقاط نظام معمر القذافي، وأعلن حينها فلاديمير بوتين لن ينتظر منا الغرب تقديم تنازلات أو الموافقة على قرارات أخرى في مجلس الأمن لفرض أي عقوبات على حليفها سوريا أو السماح القيام بعمليات عسكرية فيها تحت البند السابع من الميثاق،[4] أي أن روسيا تبحث عن ميكانيزمات واقعية في الشرق الأوسط من بوابة الساحة السورية للحصول على تغيير ظرفي قصير المدى، بلغة

[1]- محمود خليفة جودة، مرجع سابق، ص 194.

[2]- حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 276- 277.

[3]- خلود محمد خميس، الازمة السورية واستراتيجية التدخل العسكري في المنطقة العربية، مجلة دراسات دولية، العدد 60، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص 130.

[4]- حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 281.

يفرضها الواقع الميداني أو التفاوض على تبادل الأدوار وتبادل النفوذ من خلال تحول العلاقات القوة في النظام الدولي، في حين أن الولايات المتحدة تستخدم لغة القوة المتنوعة والنفوذ في الحفاظ على تفوقها على قمة الهرم الدولي والتحكم في مستقبل الخارطة الجغرافية السياسية في سوريا والشرق الاوسط،[1]

ينظر إلى الإشتباك بين روسيا والدول الغربية في الأمم المتحدة ومواقف حق النقض لموسكو مبنية على أن روسيا وجدت فوضى "الثورات" العربية وتهديدات الإرهاب والأجندات الأمريكية قد تنتج تغييرات جيوستراتيجية في مناطق نفوذها، التي لا تتلائم مع طموحها المتنامي بالأخص قلع أوتادها من المتوسط والمنطقة العسكرية طرطوس واللاذقية، الذي أنتج تحفظات ومواقف مناوئة لطريقة التغيير في ليبيا مخافة إستنساخه في سوريا التي تعدها ساحة نفوذ القومي في الشرق الأوسط من المنظور الإستراتيجي، الذي يرشحها لتعزيز دورها من جديد للوقوف بالوسائل المشروعة دبلوماسيا وسياسيا وعسكريا في عموم المنطقة العربية وفي مجلس الأمن الدولي خصوصا،[2] أي أن الرؤية المرحلية للسياسة الخارجية الروسية حسب أندريه كريتز ان روسيا تسعى إلى تنمية الجوانب الإيجابية أمميا ودبلوماسيا وتعزيز صورتها كدولة صديقة للشعوب العربية والإسلامية، في المقابل المواقف الدولية الأمريكية والأوروبية والإقليمية التي اظهرت تكاملا عدائيا في التعامل إتجاه الأحداث في سوريا بتقديم التدعيم اللوجستي للجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية على رأسها داعش والنصرة المدرجاتان أمميا جماعة ارهابية، ما يعزز حجة روسيا ومكانتها وتأمين أرضية مشتركة عربيا ودوليا، وهي سياسة تسعى من ورائها روسيا إعادة التوازن الذي تستطيع عبره تحدي مشاريع الهيمنة الأمريكية في مرحلة إنكفائها، لذا تشدد روسيا في رفض كل المساومات في مجلس الأمن مع الصين بتأثير حق الفيتو وتأمين حماية دولية للنظام السوري.[3]

يظهر بشكل لا يقبل الريب والمساومة لجميع القوى الكبرى أن المواقف الروسية اتجاه الحرب السورية ستكون حائلا أمام كل المحاولات الغربية للحصول على موافقة الأمم المتحدة للتدخل العسكري مالم تراعي المصالح الروسية الكبرى في المنطقة، وانعكاسا على هذا التصور أصبح الفيتو الروسي المتكرر في الأمم المتحدة ركيزة وعقيدة أخلاقية وقانونية من ركائز الأساسية

[1]– عمار بهاد الدين، مرجع سابق، ص 188.

[2]– خلود محمد خميس، مرجع سابق، ص 115.

[3]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 274– 275.

للسياسة الخارجية الروسية، التي فرضتها تطور الأحداث الخطيرة في المنطقة التي أفرزت عودة الحروب بالوكالة بين الأطراف الكبرى في سوريا والشرق الاوسط، حيث شدّدت الخارجية الروسية على لسان سيرغي لافروف الى عدم تكرار أخطاء الماضي وأن روسيا سترفض أي تدخل عسكري في سوريا لأنه سيترك الساحة للإرهاب والتطرف الذي يزيد المآسي في المنطقة داعيا إلى فهم المستقبل الجيوبولتيكي الإستراتيجي للشرق الأوسط القادم.[1]

كما أتاحت الأزمة السورية لروسيا أداء دور متعدد الأوجه المدافع عن مبدأ السيادة الوطنية للدول والشرعية الأممية وقواعد القانون الدولي المرشح لبناء تحالف يضم قوى ودولا ترفض نهج التدخل الأمريكي الأطلسي في أزمات الشرق الاوسط، كما فرضت الأزمة السورية لروسيا فرصا ميدانية كي تفرض واقع سياسي مع حلفائها في الأمم المتحدة وتحشد ورائها رأيا دوليا يعارض النهج الأمريكي في السياسة الدولية، وبالتالي تعزيز موقفها التفاوضي ويمكّنها من السعي الجدّي الى صوغ قواعد الإشتباك جديدة للعبة الدولية القادمة، [2] إن نهاية اللعبة في الأزمة السورية سوف لن تتحدّد في أروقة الأمم المتحدة أو عسكريا لكن خلف "كواليس" المفاوضات بين القوى الفاعلة في تبادل الأدوار وتقاسم النفوذ بين الطرفين موسكو وواشنطن ولو على حساب حلفاء كل طرف، وسيتحدد عليها واقع الجيوبولتيك القادم الذي سيرسم الدول الصديقة من الدول المارقة في المعجم السياسي الأمريكي، لأن المعوقات والكوابح لإستمرار التنافس الروسي–الأمريكي في الشرق الأوسط المتمثل في المشكلة السياسية والإقتصادية(الطاقة) والأمنية والعسكرية، هي استشعار روسيا ان هناك استراتيجية وحساسية مقصودة لثنيها عن ممارسة أدوار الدولة الكبرى خصوصا مع استهداف الدول القريبة منها المدرجة غربيا الداعمة للإرهاب سوريا وإيران.[3]

تحولت سوريا إلى معضلة استراتيجية معقدة لا تتعلق بتقرير مصير المنطقة العربية جيوسياسيا فحسب بل تحديد هوية صاحب القرار الرسمي في الشرق الأوسط، فالإرادة السياسة الروسية المنتهجة في الأزمة السورية رغم مخاض الطوق الإقتصادي والمضايقات السياسية وتحملها الإستنزاف إستطاعت كسب أشواط سياسية تقوي أوراقها التفاوضية بعد تراجع الإدارة الأمريكية وأدواتها في إسقاط الدولة السورية من خلال شراكائها محور الممناعة" سوريا إيران

[1] – المرجع نفسه، ص 277.

[2] – كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، مرجع سابق، ص ص 106– 107.

[3] – عمار بهاء الدين، مرجع سابق، ص ص 284– 285.

حزب الله" والتنافس من يتحكّم في لجام الجغرافية السورية والتسابق الأمني والإستخباراتي في القضاء على المجاميع الإرهابية "داعش والنصرة"، والتحاور ضمن صوغ جدلية صيرورة النظام الدولي القادم في الجغرافية السياسية وتأمين مصالح الاطراف المنخرطة في الأزمة السورية، وتحولت القضية المعقدة إلى المساومة وتقديم التنازلات بين روسيا وأمريكا في حادثة إستخدام السلاح الكيماوي الذي برزت فيه تفوق الدبلوماسية الروسية في إسقاط إتهام سوريا عن طريق الفيتو الروسي وساعدت في إنقاذ منع التورط الولايات المتحدة في حرب مدمرة في المنطقة في 2013 واشراك الأمم المتحدة بعيدا عن خيار التهديد بالخيار العسكري.[1]

يتجلى الموقف الروسي الرافض للتوجهات الغربية في سوريا بمنع سيناريو التغيير الذي حصل في كل من العراق وليبيا ماجاء على لسان فلاديمير بوتين بقوله: "نحن ضد إتخاذ قرارات مثل الذي اتخذها مجلس الأمن، والتي من الممكن تأويلها كإذن بالتدخل العسكري في العملية السورية الداخلية"،[2] وعلى هذا الأساس يستنبط أن تعدد الدوافع السياسة الخارجية الروسية والثبات على مواقفها في الأزمة السورية أكثر وضوحا وصرامة ودبلوماسية في وجه محاولات تدخل الولايات المتحدة وحلفائها خاصة بعد إسقاط المشروع العربي بقيادة الأمين العام الأسبق نبيل العربي في الأمم المتحدة الذي جاء مناغما للرغبة الأمريكية الذي تم إحباطه بإستخدام روسيا والصين حق النقض، وعلى النقيض تعد خطة النقاط الست للوسيط كوفي عنان التي بركتها روسيا أجهضتها الولايات المتحدة لأنها كانت تشير إلى دور الأمم المتحدة في الحرب السورية، ويعد جوهر مشروع الذي طرحته روسيا والصين في مجلس الأمن تكمن في عناصر مهمة تلزم إحترام السيادة الوطنية والحدود والسلامة الإقليمية لسوريا ومبدأ عدم التدخل بما في ذلك التدخل العسكري،[3] هذا التشدد الروسي والصيني في مجلس الأمن حول حق سوريا على سيادتها هو في الأصل ذو مرجعية إستراتيجية في الدفاع عن حق السيادة التي تنادي به الصين مع تايوان وإقليم البحر الجنوبي، وروسيا تؤكد أمام شراكاءها الغربيين حقها السيادي في حدودها مع دول القوقاز الجنوبي وأوروبا الشرقية خاصة مع أوكرانية الذي تعزز في إستثمار المنظمات الصاعدة مثل

[1]– كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، مرجع سابق، ص ص 107– 112.
[2]- حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 174.
[3]– نجاة محمد مدوخ، مرجع سابق، ص ص 213– 217.

منظمة شنغهاي وتكتل البريكس في تصعيد غير تقليدي للحلف الأطلسي أمام حدودها البرية والبحرية وتدويلها أمام الرأي العالمي.

إن روسيا لن تتردد في استثمار الأخطاء الأمريكية وإقدامها على عمل عسكري خارج إطار الأمم المتحدة الذي يتيح لها تزويد النظام السوري بالأسلحة المتطورة النوعية الكاسرة للتوازن، كما أحرجت روسيا الولايات المتحدة في شرق آسيا في الأزمة النووية لكوريا الشمالية ضد حلفائها، لأن سوريا هي آخر موطئ قدم لروسيا في المتوسط فخطورة الوضع الأمني الخطير في الشرق الأوسط يصعب استراتيجيا التكهن بخواتيم الحل السياسي الذي يرضي جميع الأطراف في سوريا،[1] إن المقاربة التحليلية مبدئيا للأزمة السورية أصبح يباح فيها كل شيء الذي يضمن القوة المتعددة في العلاقات الدولية، وأن مفاتيحها خرجت طوعا من تحت مظلة الأمم المتحدة والدول الإقليمية، وأضحى واقع الصراع تحت مجهرين، مجهر المحور الأمريكي الغربي لإسقاط دور الدول االمعادية للغرب من المعادلة الإقليمية، لأجل استكمال مشروع تقسيم المنطقة وتأسيس المشروع الإقتصادي الجديد لأن سوريا تعتبر جوهر الجغرافية السياسية في الشرق الأوسط، وتعد مفتاح الخريطة الجيوسياسية والجيواقتصادية القادمة كونها أضحت عقبة في يد خصوم(روسيا) الغرب الأطلسي، ومجهر الحلفاء روسيا وإيران في تعزيز موقفها للحفاظ على المصالح الإستراتيجية ووأد التهديدات الأمنية المشتركة، فسوريا تمثل أوكرانيا مصغرة في الشرق الأوسط حيث تدير روسيا من خلالها تنافسها وتفاوضها مع الولايات المتحدة والدول الغربية قضية وهدفا وآلية، من منطلق أنها قوة كبرى لها وطنية في الحفاظ على أمنها القومي الذي ينبغي الدفاع عنه، فسورية تمثل واقعا حقيقيا ونواة مفصلية في تحديد النظام الإقليمي القادم في رسم الخارطة السياسية والجيوسياسية في الشرق الأوسط بعيدا عن الأمم المتحدة.[2]

المطلب الثالث: التدخل العسكري الروسي في سوريا خيار استراتيجي.

تعتبر مسألة التوازن بين القوى الكبرى من الأمور المهمة والصعبة والمعقدة في فهم أبجديات العلوم السياسة في ظل شكل النظام الدولي الجديد رأس أزماته المفاهيم الجيو بولتيكية والطاقة، التي اشتّد الإهتمام بها لدى الولايات المتحدة الأمريكية منفردة بعد إحتلال العراق، وعدم

[1] – كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، مرجع سابق، ص 120.

[2] – المرجع نفسه، ص 117.

السماح لأي قوة صاعدة اقليميا أو دوليا أن تشاركها نفوذ جغرافية الشرق الأوسط، وإبقائها ساحة أطلسية بإمتياز ضمن الحضيرة الأمريكية – الإسرائيلية التي استدار اليها الصراع بشقيه السياسي والعسكري والأمني و الحضاري لأهميتها الإستراتيجية لدى عصبة الكارتل الإقتصادي الأمريكي واللوبي الصهيوني العالمي بخلفية صراع الحضارات.[1]

بررت الولايات المتحدة والدول الغربية وتركيا والسعودية وقطر والمملكة العربية السعودية مواقفهم العدائية من الحكومة السورية، نتاج الأوضاع السياسية والإقتصادية المزرية التي وصلت إليها الدولة السورية من خلال الحصار الإقتصادي والضغط الإعلامي الذي فرضته عليها الولايات المتحدة والدول الإقليمية، وإتهام الحكومة السورية ممارسة ثقافة الطائفية في مؤسساتها الرسمية لصالح الطائفية العلوية الشيعية والمسيحية في المؤسسات الحكومية الرسمية، وتزايد الطبقية والتهميش على حساب الطبقة السنية التي ارتفعت البطالة في صفوفهم مايقارب 34%، وارتفاع منسوب الإحتجاجات في حماه ودرعا المطالبة بالإصلاحات التي وصلت إلى قلب العاصمة دمشق في مارس 2011، التي ركبت على سطوتها الجماعات المتطرفة والمعارضة اليسارية وجماعة الإخوان المسلمين، مستغلة وحل الأزمة السياسية متبنية لغة العنف والإنتقام من مخرجات سياسة القمع التي فرضها النظام السوري، [2] على أساس أن الحركات الجهادية المتطرفة لم تكن مهتمة بالحراك السلمي كونها تعتمد في أفكارها "التقليد والمواءمة" لباقي "الثورات العربية الأخرى في أسلوبها وأهدافها الديمقراطية، مما دفعها إستغلال الوضع الداخلي والإقليمي وإستشراء الفوضى الذي ترتب عنها تشجيع الحركات المتطرفة إلى عسكرة الأزمة السورية بتوجهات الدولة الدينية التي بررت إنكار الحوار مع العالم الحضاري ورفضها الدولة المدنية وفق مفاهيم عقائدية وأيديولوجية مسيسة وموجهة خارجيا وإنتهاجها سياسة التكفير والقتل وسيلة وغاية لأهدافها فيما يعرف "بدفع الصائل".[3]

---

[1]– سعد شاكر شبلي، مرجع سابق، ص 93.

[2] - Janis Berzins, Civil War in Syria: Origins, Dynamics, and Possible Solutions, National Defence Academy of Lativia, Center for Security and Strategic Research, Strategic Review, N° 7 , 2013, pp 1- 2.

[3]– حمزة المصطفى، المواجهة مع داعش أسبابها ومآلتها المحتملة، مجلة سياسات عربية، العدد 7، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص 130.

كما ساهم إستغلال شرخ خطوط التمايز بين مسافات الشعوب العربية وبين النخب المهتمة بالشأن العام في لحظات التفاعل مع الحوادث الكبرى، من خلال التباين في المواقف السياسية والمرجعية الفكرية والأيديولوجية التي فضلت عنصر الواجب الأخلاقي كسبيل نحو تغيير الواقع بشعار الإصلاح والديمقراطية كسلوك حراكي منافي للعنف ضد الأنظمة السياسية في تونس ومصر وسورية،[1] ورسمت الأحداث المأسوية التي أشعلت فتيل المظاهرات الضخمة في عدد من مدن سوريا التي وصلت إلى قلب العاصمة السياسية دمشق التي هددت الدولة إلى حافة الهاوية، بسبب إفتقار طبقات المجتمع والمطالبة بالإصلاح السياسي والتنمية الإقتصادية تترأسها الطبقة السنية التي قرأته كإقصاء لمرجعيته الأيديولوجية التي تضم النسبة الكبيرة في سوريا بسبب فساد حاشية العائلة الحاكمة التي تعاملت معها بالقمع والإضطهاد في سياق أحداث الحراك العربي السوري، الذي أنتج التمرد الإجتماعي ثم إنتقل إلى ثورة إعلامية وصولا إلى حرب أهلية ذات دلالات طائفية بتغذية خارجية، إلى صراع بالوكالة الذي أوجد حجج المشروعية السياسية للتدخل الدولي الغربي والأمريكي والروسي في سوريا إلى إشتباك على جميع الأصعدة في الشرق الأوسط، [2] لأن روسيا وجدت نفسها أمام إختبارات صعبة "بألغام" سياسية وأمنية قائمة، متمثلة في مشروع الدول الغربية الطاقوي وإعادة السيطرة على المنطقة من جديد بأساليب عدوانية، بتوظيف حلفائهم من القوى الإقليمية وتهديدات الإرهاب الدولي والمعارضة السورية للفصل في الرهانات الإستراتيجية التي تعتصر المنطقة العربية مهددة مصالح روسيا الحيوية في سورية والمنطقة.

أنتج تسارع الأحداث الأمنية للأزمة السورية إلى مفاقمة عوامل الهشاشة الأمنية في المنطقة التي خلّفتها انسحاب الولايات المتحدة من العراق 2011، بشكل فرض حالة الإستنفار الإستراتيجي لروسيا وحلفائها في ظل تصاعد الفكر المتطرف وتمدد التنظيمات الإرهابية "داعش والنصرة" وفصائل الجماعات المسلحة الأخرى، على طبيعة النظام الإقليمي وسياقاته الدولية وتحديا لمستقبل دول المنطقة على رأسهم سوريا والقضية الفلسطينية وانعكاساتها الجذرية على بنية النظام الدولي القادم وبنية الشرق الأوسط الجديد، وتراجع دور الدبلوماسية الذي عزّز أكثر صراع الإرادات بين

[1]– سهيل الحبيب، المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص 25– 29.

[2] - Michel Duclos, Syrie : en finir avec une guerre sans fin, Institut Montaigne, juin 2017, p 7.

روسيا والولايات المتحدة في رسم الخريطة السياسية والجيوساسية في سوريا، [1] كما ساهم إعادة انتخاب فلاديمير بوتين بعد عام 2012 أهم مرحلة التي استكملت فيها روسيا إدراك مستلزمات دورها التاريخي والقومي في رسم حدود وجودها في النظام الدولي المرتقب ومصالحها الجيوسياسية والإقتصادية من البوابة السورية، في اطار عقيدة سياسة خارجية أمنية وعسكرية وصفتها ليليا شيفتسوفا "**مازالت روسيا اليوم قادرة على المسير وهي تمضي رغم نكساتها وآلامها نحو المستقبل، قد تبدو في سيرها عرجاء، إلا انها تتحرك نحو الأمام**".[2]

الإحتجاجات التي أيدتّها الدول الغربية والعربية والإسلامية(تركيا) سياسيا وعسكريا في سوريا تؤشر على رغبة الغرب الأطلسي استكمال الطوق الجيوسياسي على روسيا من أوكرانيا الى الشرق المتوسط وكسر إرادتها السياسية واخضاعها الى قواعد النظام الدولي الجديد في المنطقة، وتعد الدوافع السياسة الخارجية الروسية النوعية والخفية تجاه الأوضاع التي تمر بها سوريا ومنطقة الشرق الأوسط بازغة المعالم، بإعتبارها انعطافة استراتيجية للدور الروسي الجديد في بنية النظام الدولي المرتقب ميزته الحسابات البراغماتية بدوافع اقتصادية وعسكرية وجيوبولتيكية، بشكل أصبح تحقيق الربح هو أحد العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الروسية مقارنة بالعامل الأيديولوجي السوفياتي السابق،[3] فمنذ بدأ الحراك المناهض للحكومة السورية حافظت روسيا مبدئيا على دور الحل السلمي للنزاعات والحفاظ على وحدة وسلامة الجغرافية السورية وطرحت نفسها أمام جميع أطياف المجتمع في عملية التسوية السياسية، تخللتها صعوبات كبيرة بعدما اتخذت المعارضة سبيل الأيديولوجية المتطرفة خيارات الحل العسكري للنزاع.[4]

هذا ينعكس مفصليا ما ذهبت إليه النظرية الرابعة للمفكر ألكسندر دوغين فقد حث الرئيس فلاديمير بوتين الدفاع عن سوريا من المنظور الجيوبولتيكي، على أساس أن سوريا الجغرافية السياسية الوحيدة في الشرق الأوسط لاستكمال المشروع الأوراسي، وهي بمثابة تكسير العقبات الأمريكية في تقسيم المنطقة، فألكسندر دوغين يميل الى الجيوبولتيك من جورجيا الى إرجاع شبه

[1]– جهاد عوده، مستقبل الشرق الأوسط والتقديرات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، 2017، ص 121.

[2]– عاطف معتمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 9.

[3] - نجاة محمد مدوخ، مرجع سابق، ص 191.

[4] - Timur Z. Mansurov, Russia's Policy in Syria : characteristics, Conflicts and Mechanisms of conflict Resoulution , the turkish Online Journal of Design, and Communication, November 2016, pp, 1- 2.

جزيرة القرم وصولا الى التدخل العسكري في سوريا اجراءات وقائية تمليها ضرورة رسم الحدود الجيوسياسية والأمن القومي بعيدا عن الإعتبارات الأخلاقية والقانونية، [1] فسوريا في الفكر الإستراتيجي الروسي أصبحت رهان الحسابات الجيوسياسية عالميا لأمنها القومي، القائمة على إحياء الدور الذي تبناه الإتحاد السوفياتي سابقا باستمرار إبقاء التحالف الإستراتيجي بينهما، فسوريا تبقى الشريان الحيوي الذي يمكن لروسيا ان تمارس نفوذها ضد الطوق الأمريكي في الشرق الأوسط، كون الصراع في الساحة السورية يشكل فرصة استراتيجية بتقديم نفسها ثاني كبريات القوى في العالم بعد الولايات المتحدة، [2] وأعتبر التوزع الحاد للقوى الدولية حول ما يجري في سوريا انعكاس للتجاذبات القوى المتصارعة واستناد كل فريق إلى غطاء دولي بذرائعه المتلونة ساهمت إلى حد ما إبعاد عمليات الحسم لصالح اي أحد الطرفين الخارجيين.[3]

مع تراجع إستنفاذ الخيار الدبلوماسي الروسي الصيني كمبادرة دولية رفيعة المستوى في حلحلة الصراع في سوريا، الذي ينص على إبقاء الرئيس بشار الأسد وتشكيل حكومة وطنية بجميع المعارضة السياسية كجزء لعملية إنتقال سياسي في حكومة موسعة، أوقفته المملكة العربية السعودية بتفاهم غربي في شلّ كل الوسائل الدبلوماسية المقترحة من قبل روسيا، ففي أغسطس 2015 صرح وزير خارجيتها عادل الجبير في مؤتمر صحفي في موسكو قائلا: " بأنه لا يمكن أن تستمر أي مفاوضات مع النظام بينما يكون الأسد في السلطة"،[4] على أساسها انعكست معادلة الصراع بارتقاء مرحلة نضج الخطوات التصعيدية ترجمتها مسؤولية الأمن القومي الروسي بتفويض قرار مجلس الدوما الحق القانوني بتحريك المؤسسة العسكرية أسطولها خارج الحدود السياسية، التي تعد سابقة في تاريخ روسيا الإتحادية التي فرضتها الوقائع السياسية والأمنية، من أجل حماية مصالح روسيا خارج حدودها الجغرافية ومنع العدوان ضد دولة حليفة، [5] خاصة بعد تصعيد تهديدات الرئيس

---

[1]– كيفور ألماسيان، الصراع على سوريا وأوكرانيا من منظور دماغ بوتين، تاريخ النشر: 2016/06/21، تاريخ تصفح الموقع : 23– افريل– 2018، انظر الى الرابط :-HTTP://KATEHON.COM/AR/ARTICLE/LSR-L-SWRY-WWKRNY-MN-MNZWR-DMG-BWTYN

[2]– جوان حمو، سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سورية فيها، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، دراسات سياسية، أبريل 2017، ص 3.

[3]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 303.

[4] - Scott Lucas, The Effects of Russian Intervention in the Syria Crisis, , International Development Department, College of Social Sciences, University of Birmingham , December 2015, p 3.

[5] - Volodymyr Gorbouline, Op. cit, p 26.

الأمريكي الأسبق باراك أوباما معلنا أن بشار الأسد إما أن يقود التحول الديمقراطي في بلاده أو اختيار التنحي، وأن قمع المتظاهرين يمكن أن يؤدي إلى تدخل الدولي كما حدث في ليبيا، وافقته تهديدات تركيا كعضو في الحلف الأطلسي الرئاسة السورية على نظام بشار الأسد مهلة محددة للبدئ بالإصلاحات، وإلا المجتمع الدولي سيتدخل عسكريا.[1]

إن أسباب تدخل روسيا لا تحصيها لغة الأرقام أوالتصريحات الخارجية لكن تحددها التوجهات الإستراتيجية ومواقفها السياسية، فأولى محدداتها هي إبقاء شرعية النظام السياسي القائم وإسقاط المخطط الغربي في سوريا خشية تحويله كتكتيك يمكن إستخدامه مستقبلا الولايات المتحدة ضد روسيا في حدودها الجنوبية، وثانيا إستغلالها تواجد المجموعات الشيشانية في سوريا على أساس محاربة الإرهاب الدولي كتهديد أساسي للأمن القومي بحكم أنها منتشرة في شمال القوقاز، وثالثا هو إعادة تأسيس نفسها كلاعب رئيسي على الساحة السياسية الدولية،[2] فالإنقسام الدولي حول الأزمة السورية زاد من التوزّع الحاد للقوى الدولية الذي اضفى عليها اشتباك سياسي وعسكري بإمتياز، أفرزت توزع جديد للأدوار للقوى المحلية الذي استند كل من طرفيها الى غطاء دولي، والإعتبار الذي أثّر على تفاقم الصراع حول سوريا يتجسد في المعلومات التي أشارت إلى وقوع الجغرافية السورية على كميات كبيرة من النفط والغاز، من هذه الإعتبارات تكمن المقاربة ودوافع تشدد الموقف الروسي تجاه ما يجري في سوريا وهي ترى أن مصير الوضع في الساحة السورية سيرسم طبيعة النظام الدولي الجديد.[3]

جاءت أسباب التدخل الروسي في سوريا الخطوة التي فرضتها الضرورة الناشئة من اللحظة السياسية والعسكرية الحرجة في الملف السوري، بعد إدراك ملامح الخسارة الإستراتيجية للأدوات الخارجية الروسية وتهاوي آلياته الدبلومسية، وفشل احتمالية توثيق الرهان على الأوراق السلمية مع المعارضة بنوعيها المسلحة والسياسية ومشغليهم من التحالف الدولي في تبني خيار الحل السياسي المقترح من روسيا، وأمام تنامي عدّة عوامل ميدانية منها تزايد الإنجازات العسكرية لقوى التطرف والإرهاب، الذي أصبح على مشارف قلب الموازين العسكرية في الجغرافية السورية والعاصمة السياسية دمشق بتدعيم لوجستي غربي اقليمي بامتياز بالأخص تركيا والسعودية، وتسارع الحركية

[1]– جمال واكيم، مرجع سابق، ص 206.

[2] - Julie Wilhelmsen and Kristin Haugevik, Strategic Partners against terrorism Russia's initial position on Syria, Norwegian Institut of International Affairs, policy Brief , N° 37, 2016, p 1.

[3]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ص 303– 304.

التنافسية الإقليمية في السيطرة والإعتلاء على محددات اللعبة الجيواقتصادية والجيوبولتيكية في الملف السوري، كما بات اجهاد وانهيار الجيش السوري وقرب سقوط الحكومة الشرعية لبشار الأسد مع فشل موسكو ايجاد بديل له في وقت ازدادت الظغوطات والإتهامات العربية والدولية عليها، على أساس توجهاتها الخاطئة في تدعيم النظام السوري وإفراطه في تمكينه بالقوة العسكرية، أجبرت القيادة السياسية الروسية ضرورة الدفع نحو الخيار الإستراتيجي بالإشتراك مع ايران في تبني قرار سياسي مشترك التدخل عسكريا في سوريا، من شأنه إحداث تغيير في قواعد اللعبة في التعاطي السياسي والعسكري وهو عنوان عودة نوعية روسية الى المنطقة لمرحلة تحسين شروطها في انتهاج مبدأ إدراة الأزمة بالأزمة كي تهيئ لها انفراجات إستراتيجية على طاولة المفاوضات مع الولايات المتحدة وحلفائها الإقليمين.[1]

الحراك الروسي التكتيكي والإستراتيجي في نشر وإستخدام قواته الجولة وقدراته العسكرية المتطورة والنوعية، وإستعمال وسائل إلكترونية ذات ميزة الثورة التكنولوجية العسكرية في سوريا عدّت نقطة تحول مفصلية للنظام الرئيس بشار الأسد بعد 30 سبتمبر 2015، فالتلبد الشائع في الأوساط السياسية الغربية حول النوايا الحقيقية التي فرضت التدخل العسكري الروسي، فالإعتبارات المبدئية وطريقة معالجة روسيا الوضع القائم ومن خلال البيانات الرسمية للكرملن خاصة بعد زريارة الاسد لموسكو فإن ملامحها الرئيسية تظهر تداعيات أبعد من الجغرافيا السياسية، [2] فروسيا تعمل وفق الحروب الحديثة كعقيدة مستحدثة ومتطورة التي تعمل على كسب كل معركة تقيد إستخدام القوة الذاتية للدولة، وتدخلت في سورية على أساس كسب المعارك كهدف على مستوى التخطيط بينما تعمل على كسب الحرب أمام الولايات المتحدة والدول الغربية وحلفائهم كهدفا إستراتيجيا، لأن الإستراتيجية في مضمونها الأكاديمي تركز على الأهداف والأسباب الجوهرية والقصد منه إطالة في عمر النظام السياسي لبشار الأسد، [3] فالتدخل العسكري الروسي الضخم وتوسيع قواعد ترسانتها العسكرية في سوريا وعدم الإفصاح عن الأهداف العسكرية والسياسية وإحجام الرؤية والدوافع وراء تدخلها في المنطقة، وإكتفائها فقط إستعدادها مع الجيش السوري

[1]– جهاد عوده، مرجع سابق، ص ص 340– 342.

[2] - Markus Kaim and Oliver Tamminga, Russia's military intervention in Syria : its Operation plan, Objectives, and Consequences for the West's Policies, Stiftung Wissenschaft und Politik(SWP) Comments , 2015, p 1.

[3]- هاري آر. يارغر،الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، تر: راجح محرز علي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011، ص 243.

ضرب كل القوى والجماعات النشطة من الناحية العسكرية أنها إرهابية يجب شل تهديدها والقضاء عليها ورفضها الإنضمام إلى التحالف الدولي بقيادة أمريكية مما يفسر مدى الإشتباك الحاصل في الساحة السورية وعودة الحروب بالوكالة من جديد بين روسيا وحلفائها والتحالف الدولي وحلفائه الإقليميين.[1]

كما تشي المقاربات الأمنية أن العمليات الروسية تأتي لأجل تخفيف حدة الصراع في شرق أوكرانيا وتعمل على التأكيد أن روسيا قوة عظمى ولا تزال تدفعها المصلحة إلى تجاوز قربها الخارجي الجيوسياسي، ويبقى دافعها الأساسي طويل الأمد ان سوريا كجغرافية سياسية تبقى بعد بشار الأسد الحليفة الشرعية التاريخية والقانونية أمام الصراعات الدولية، ويأتي التدخل الروسي لأجل ان يكون لروسيا دور بارز في أي مفاوضات بشكل أكثر إيجابية على المدى البعيد والمتوسط في الحرب السورية يحقق لها نصرا تكتيكيا بالتحالف مع الجيش السوري ضد سياسات التحالف الدولي[2] كما أن القراءات السياسية توحي أن روسيا بتدخلها العسكري في سوريا هدفت من ورائه بدهاء سياسي إبعاد ساحة الصراع من حدودها مع الولايات المتحدة نحو الأزمة السورية والشرق الأوسط كإستراتيجية دفاع متقدم وتوسيع ساحة المناورة للقوة العسكرية الروسية، وعملت لأجله تكتيكيا إلى تشتيت قدرات القوة الأطلسية وتقسيمها بين مخاطر روسيا الصاعدة كقوة كبرى لها القدرة في تعديل السلوك الدولي وتهديدات الإرهاب الدولي واستغلال أزمة البرنامج النووي الإيراني وقوته الجيوبولوتيكية كمقوم إستراتيجي تبارز به الولايات المتحدة.

على الصعيد الدولي يفسر التصعيد الروسي في سوريا هو محاولة دحر مساعي الغرب في إضعافها وعزلها، فالحرب الجورجية وما نتج عنها من إعطاب التقدم الأطلسي والحرب الأوكرانية وما أفرزته من أبعاد أمنية خطيرة بعد ضم روسيا منطقة القرم في شل محاولات الغرب جلب حلف الناتو الى أعتاب حدود روسيا، أعاد إلى الأذهان المقاربة التاريخية في بناء وجود عسكري روسي دائم في سوريا وهو بمثابة إمكانية بناء تحالف واسع من جديد في الشرق الأوسط بعد غياب فرضه انهيار الإتحاد السوفياتي، حيث تعززت الثقة الروسية كشريك بديل في المنطقة بعد النجاحات في سوريا من خلال التقارب في عدة ملفات أمنية معقدة في المنطقة مع حلفاء أمريكا مصر وتركيا

[1] - Markus Kaim and Oliver Tamminga, Op.cit, p 1.
[2] Paul Rogers & Richard Reeve, Russia's Intervention in syria : Implications for westren Engagement, Oxford Research Group, octobere, 2015, pp 2- 3.

وبقدر نسبي مع السعودية وقطر، وإذا نجحت روسيا في مساعيها تكون قد أعادت رغبتها الإستراتيجية التاريخية التي تشمل دمشق والقاهرة وبغداد لإضافة الى ايران.[1]

الشاراكة الروسية–الإيرانية تعزّزت لأجل تطوير إطار الحفاظ على الدور القادم للجيوبولتيك الجديد في الشرق الأوسط بعد مخاض الأزمات في دحر الإرهاب عن سوريا والعراق، فالوضع الإقليمي والدولي والتهديدات الأمنية ماتزال قائمة منها أدوات الإرهاب والأيديولوجية والحروب الطائفية والملف الكيميائي السوري التي تستغله الولايات المتحدة ذريعة للقلاقل الأمنية في المنطقة، حيث اصبحت في غاية التعقيد إلى الحد الذي فشلت معه كل محاولات التقارب أو حتى تقاسم الأدوار بين المتصارعين في الساحة السورية، نتيجة عوامل متشابكة تتعلق بالحسابات المصلحية بين الفرقاء، فالولايات المتحدة تريد ابقاء الهيمنة على الجيوبولتيك المنطقة والسيطرة على الطاقة وأمن خطوطها وتأمين الكيان الإسرائيلي كقلعة احتلال ودفاع متقدم للمشاريع الأمريكية الكبرى، وروسيا تسعى إلى تثبيت أقدامها التاريخية من جديد واسقاط المشروع الغربي الجيواقتصادي وإعادة انتشارها العسكري من جديد، لأن هناك محاولات تفكيك الجغرافية العربية والقضاء على ملامحها بما يتواءم مع المصالح المرتبطة بتصورات القوى العظمى والدول الكبرى في العالم.[2]

أخذ الصراع الأمريكي– الروسي في الشرق الأوسط منعرجا خطيرا ينذر بإرهاصات أمنية خطيرة على الجيوبولتيك والأمن الإنساني، حيث صرح وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو أن روسيا الإتحادية عازمة الإرادة القضاء وسحق الإرهاب والمسلحين في سوريا في جدول زمني محدد وليس في سنوات كما يصرح التحالف الدولي الأمريكي، ويأتي هذا الإعلان تزامنا مع إنضمام الصين إلى التحالف الروسي الإيراني لاستئصال أدوات الإرهاب الدولي، فالمنطقة دخلت مرحلة حرجة وإغماء استراتيجي يؤكده التسارع الكبير نحو المواجهة الموسعة بالوكالة بين روسيا والولايات المتحدة التي ستنعكس تداعياتها بشكل قاتم على العراق وسوريا واليمن والقضية الفلسطينية، فالتواجد العسكري غير المسبوق في تاريخ المنطقة في تكديس الأسلحة النوعية والصواريخ وتوسيع البنى التحتية للقواعد العسكرية في سوريا، من خلال المقاربة التي تشي أن

[1]– عايدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص 89.

[2]– أحمد ناجي قمحة، السياسة الدولية.. تطوير في إطار الحفاظ على الدور، مجلة السياسة الدولية، المجلد 52، العدد، 209، 2017، ص 6.

الشرق الأوسط في ظل سياسة التحالفات قادم على مرحلة حرب طويلة أو حرب خاطفة كما تريدها وتحددها مصالح الدول المتناوئة.[1]

أظهرت روسيا إرادة سياسية وإستعدادها إستنفار كل قواها دفاعا عن مصالحها الإقتصادية والأمنية في المنطقة العربية، بتواصل ديناميتها على أساس ثنائي مع كل الدول العربية والإسلامية على حدة بما فيها الدول التي تختلف معها الرؤيا والحل في الأزمة السورية لأن السياسة الروسية لا تعتمد على مطامح استعمارية في العالم العربي، [2] وتعتبر قوامة المصالح الإستراتيجية الروسية بشكل مباشر تفعيل القوة العسكرية بحوافز استراتيجية في المنطقة على زيادة استمرار الدور الوظيفي في دعمها للنظام في سوريا، بل يعد المحدد الأهم والنواة المحركة في تحييد الآثار غير المرضية التي يمكن أن تفرزها الأحداث على الساحة الإقليمية كإمكانية انتشار الفوضى والتطرف الراديكالي إلى دول أخرى في المنطقة القريبة من الجهة الجنوبية التي تعد البطن الرخوة لروسيا، وتزيد في اضعاف خاصرتها الأمنية وانا سقوط النظام في سوريا سيؤدي بالضرورة إلى تغير في ميزان القوى ومن شأنه احداث تغيير في الخريطة الجيوسياسية لشرق المتوسط، [3] فروسيا تنظرإالى الصراع في سوريا والمنطقة العربية برؤية أمنية وانها ملعب رئيسي في منافسة القوى العظمى خاصة بعد تحرير منطقة حلب، واشتداد الحراك السياسي والأمني بين روسيا والولايات المتحدة، وإنماء الدور الروسي وتحركاته العسكرية بشكل مطرد الذي ترجم فعليا سياسيا وعسكريا كموقع مركزي في الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط.[4]

التوازن الإقليمي والدولي حول سوريا لعب أدوارا سلبية انعكست على مستقبل مخاطر الأمن الإنساني والجيوبولتيك المنطقة وعمّقت من نزيف الأزمة، وعقّدت من إيجاد إطار عملي بين روسيا والولايات المتحدة لحلحلة الخلافات حول المصالح والنفوذ، من خلال الفراغ الأمني نتيجة تصاعد العنف المسلح والخوف من سقوط الدولة السورية، وتجسد تقدم الجيش السوري وحلفائه إلى بزوغ بعض التصريحات الغربية تجاه الأزمة السورية، حيث انتقلت من مربع محاصرة الحكومة السورية وإسقاط شرعيته إلى الضغط على المعارضة من أجل الإنفتاح على الحكومة السورية وتخليها عن

[1]– علي زياد العلي، مستقبل دوائر التوازن والصراع الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 209– 210.

[2]– فصيح بدرخان، مرجع سابق، ص 205.

[3]– حنان علي ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 328– 330.

[4] - Nicolás de Pedro,op.cit, p 2.

عقدة التنحي "لبشار الأسد" بعد تراجع الدور الغربي، وهذا صلب النتائج التي فرضها التدخل العسكري الروسي منذ بداية 2015، فخصوصية الحالة السورية بموقعها الإستراتيجي وارتباطاتها التحالفية التكتيكية ضمن نفوذها في المنطقة المناهض للسياسة التوسعية الأمريكية من المواقف في أستانا وجنيف والأمم المتحدة، فالدبلوماسية حلّت مكان العسكرة بعد تقدم الميدان العسكري لكفة روسيا وحلفائها في رسم مفاهيم تشكل النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب على المدى المتوسط، [1] كما أن نظرية إستمرار التاريخ رسمت لروسيا تموقعا اقليميا ودوليا من جديد من خلال التغيرات التي مكنتّها الثبات في توجهاتها الإستراتيجية و محاولة تقارب المصالح مع شراكائها الغربيين وادراكها للواقع السياسي لأزمات منطقة الشرق الأوسط.[2]

روسيا تدرك أن ميزان القوة الإقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية غير متكافيء لكن الإنهاك الإستراتيجي الذي حلّ بها في أفغانستان والعراق زاد من رصيد روسيا في استراتيجية تحمل لعبة "كسر العظم" و إعادة تشكيل ميزان القوة العالمية من البوابة السورية مع حلفائها،[3] هذه الإعتبارات في التدخل العسكري في سوريا وتصلب موقفها يفسره التصريح الرسمي للخارجية الروسية: "**إن مصير الوضع في سوريا سيرسم طبيعة النظام الدولي الجديد و أن الرؤى المتباينة بين القوى الكبرى حول الأزمة السورية تنظر اليه تغييرا للخارطة الجيوسياسية وليس تغييرا للنظام.**"[4] وبناءا على هذا التصور يمكن القول من خلال محاكات واقع الصراع الدولي أن العودة الروسية على المدى المنظور تساهم في بداية تشكل أفق وملامح سياسية وأمنية جديدة ترجئ أي حسم في مسارات التفاعل ضمن الأحداث القائمة في الشرق الأوسط من مؤشراتها:[5]

– إستطاعت تحقيق معادلة أمنية تضمن إلى حد ما التوازن الإستراتيجي في المنطقة بين الولايات المتحدة وروسيا بعد إحتواء مشروع الإرهاب في سوريا والعراق.

– إستطاعت تأخير الحسم في القضايا الإستراتيجية بالفيتو في الأمم المتحدة وميدانيا بالتدعيم العسكري للدولة السورية وتعزيز التمسك على ورقة الجيوبولتيك والطاقة في المنطقة، والمرتبطة

---

[1]– محمود خليفة جودة، مرجع سابق، ص ص 192– 195.

[2]– إيلاف نوفل احمد العكيدي، مرجع سابق، ص 9.

[3] – Azmi Bishara, Russian Intervention in syria : Geostrategy is paramount, Arab Center for Research & Policy Studies, Nov 2015, P 15.

[4]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 304.

[5]– جهاد عودة، مرجع سابق، ص ص 347– 348.

ارتباطا عضويا بمستقبل الملف السوري، إذ تدرك روسيا اكثر من غيرها خطورة وأهمية سوريا في الأمن القومي الروسي.

– منعت ما يسمى المنطقة العازلة والآمنة اي منع تواجد اي قوة اجنبية في الشمال السوري "حلب"، لأهميتها الإستراتيجية وبذلك اسقاط مرحليا رهان تقسيم سوريا المتدرج بتوجهات ناعمة، ثم كونها المكان الوحيد لمرور شبكة انابيب الغاز القطري نحو اوروربا عن طريق تركيا، وهذا يعد من أكبر الإنجازات التي حققته روسيا وهو ما يهدد هيمنتها الإستراتيجية والسياسية على عنصر الطاقة في إبقاء التبعية الأوروبية لها كورقة سياسية.

– نجحت سياسيا ودبلوماسيا في الحفاظ على شرعية الحكومة السورية وإبقاء شرعيته الدستورية بوابتها في منطقة الشرق الأوسط.

– فرضت واقعا جديدا مع حلفائها في الأزمة السورية بتدخلها العسكري في الإمساك بمفاتيح الحل في الأزمة السورية، رغم الإستنزاف والعقوبات الإقتصادية الذي فرضه الغرب عليها منذ 2014 والذي أضرّ بالخزينة المركزية.

– التشديد على تغييب الحركات المتطرفة بكل درجاتها أي الأحزاب السياسية الإسلاموية الراديكالية من أي مشاريع اصلاحية في الحكومة للتغيير في الخريطة السياسية، وتعزيز أولوية ثقافة مكافحة الإرهاب وقطع مواردها العابرة للحدود.

الخلاصة

إن الإستنتاج المبدئي للتدخل العسكري الروسي في سوريا هل هو خاضع للشرعية الأممية أم يعتبر عدوان؟ بدراسة وتشريح الواقع الدولي أصبحت نصوصه ورقية، لأن مفهوم التدخل غلب عليه الطابع الأيديولوجي والبراغماتية بدل إرادة القانون والمرجعية الدولية، وأصبح القانون الدولي يحتكم إلى إرادة ورغبة مصالح القوى الكبرى، و على رغم العلاقات التاريخية التي تجمع بين سوريا وروسيا، ولأهمية الإستراتيجية الحسّاسة لقاعدة طرطوس البحرية الذي يرابط فيها الأسطول العسكري الروسي، ورغم أهمية الساحل السوري في إطلاله على عالم البحار والمحيطات بالنسبة للإستراتيجية العسكرية الروسية، ليس هذا الأساس وحده الذي يدفع روسيا للتدخل وحشد ترسانته العسكرية بهذا الحجم، وهي مدركة خطورة المجازفة في منطقة مليئة بالألغام السياسية والطائفية دون الإفصاح عن نواياها الحقيقية، وكونها إستوعبت الدروس التاريخية في أفغانستان وإنهيار

الإتحاد السوفياتي، حيث أصبحت الأزمة ملحّة على إيجاد أرضية لتسوية الخلافات السياسية ووضع آلية ميدانية لتنفيذ عملية الإنتقال السياسي السلس تضم الحكومة الشرعية القائمة والمعارضة، في ممارسة الضغط على كل الأطراف المتنازعة على رأسهم الولايات المتحدة وحلفائها الدوليين والإقليميين إقناعهم قبول التسوية وإنهاء الفوضى والإنزلاقات الأمنية وحقوق الإنسان، والتخفيف من حدّة الصراعات وتهديدات التصادم بين إيران وأمريكا والكيان الإسرائيلي وحزب الله اللبناني من جهة، ودول الخليج العربي وإيران لتأمين وانجاح العملية السياسية في سوريا.[1]

على هذا فإن تشدّد الموقف الروسي والإشتباك السياسي في الأمم المتحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية له مبررات وأبعاد سياسية أخرى، يرتبط بتعقيدات العلاقات القائمة بينهما، من أبرزها منظومة الدرع الصروخي وقضايا الأسلحة الإستراتيجية التي انسحبت منها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تأتي الأزمة الأوكرانية وتأثيراتها على الأزمة في سوريا وسعي موسكو أن يكون لها دور الجيوبولتيك الشرق أوسطي والدولي القادم،[2] كما ترفض الإخلاء بالتوازن الإستراتيجي في مناطق نفوذها، و يدخل العنصر المهم والحلقة الكبرى في ذلك ه و تهديد أمنها القومي الجيو اقتصادي الذي أدركته روسيا من قريب كتهديد فعلي لمستقبل اقتصاد روسيا القادم، حيث لخّص ادوارد لوتويك الإستراتيجية الكبيرة بأنها أحد أبعاد الصراع بين الدول الذي يدور فيه الصراع العسكري على أرضية أوسع تتكون من السياسة المحلية والدبلوماسية الدولية والنشاط الإقتصادي .[3] وتوجز التغيرات التي أحدثتها روسيا بعد التدخل العسكري أن روسيا في ظل حكم فلاديمير بوتين نجحت في تحسين وضع روسيا الدولي من خلال الوقوف أمام التمدد الأمريكي والدفاع عن أمنها القومي، في امتلاكها قدرات الضغط على الولايات المتحدة لأول مرة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي.[4] كما صرح به فلاديمير بوتين بالقول: "**لابد لنا من أن نبين بكل وضوح بأن المسؤولية الأساسية في مواجهة كل هذه التهديدات، وصيانة الأمن الدولي ستقع على كاهل القوى العالمية الكبرى وتلك هي الدول.. التي تمتلك أوراق ظغط قوية تتمثل في النفوذ العسكري والسياسي**".[5]

---

[1] - Dmitri Trenin, The Mithical Alliance, Russia's Syria Policy, Op,cit, p 25.

[2]– العميد حسن أيوب، روسيا والأزمة السورية : مصالح جيوستراتيجية و تعقيدات مع الغرب، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 84، أبريل 2013، ص ص 110– 112.

[3]– أليكس كالينيكوس، الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، ط بلا، مركز الدراسات الإشتراكية، (ب.د.س)، ص 5.

[4]– تامر ابراهيم عبده هاشم، مرجع سابق، ص 222.

[5]– بافل باييف، مرجع سابق، ص 147.

هذه الأمور تبقى نسبية، فالمتغيرات يتحكم فيها التجدد في الأحداث والمصالح فممكن تنقلب الأمور في الأزمة السورية والمنطقة ككل، وتغلق أبواب القنوات الدبلوماسية والحكمة والرشاد السياسي من كلا الفريقين أو يجنح الطرفان إلى تقاسم النفوذ والمصالح، فروسيا لا تستطيع التحليق بالملف السوري لوحدها دون حسبان حلفائها في المنطقة ودون تجاهل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائه، لأن الملف السورى من أعقد الملفات الدولية من حيث الخطورة الإستراتيجية التي عرفتها المنطقة ، وإلاّ خسرت روسيا وحلفائها كل شيىء إذا نفذ صبر الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلت عسكريا أو استقرت بقواعد عسكرية شبه دائمة في المنطقة الصراع بالقرب من الجغرافية السورية الإستراتيجية وشمال شرق الفرات، القريبة من القواعد الروسية والإيرانية وحزب الله والمطلة على العراق ودخول المنطقة من جديد إلى عرين الفوضى الدولية بحجة الأمن الوجودي للدولة.

الفصل الرابع

تمهيد

إن تحدي روسيا المجتمع الدولي في 2015 بتدخلها العسكري في سوريا يندرج في إطار طبيعة الصراعات الدولية القائمة في الشرق الأوسط وتهديد المصالح الإستراتيجية لروسيا وحلفائها، التي تفرزت إرهاصاتها مرحليا إعادة التموضع من جديد في الحفاظ على تواجدها التاريخي ورؤية نحو إدامة الرباط في المياه الدافئة في المتوسط، التي عززته تحركات الأمن الجيوبولتيكي كنهج إستراتيجي واقتصادي المتمثل في الطاقة الذي يفتح لها مجال توسيع الإستثمار في المنطقة العربية من أجل الخروج من طوق العقوبات الإقتصادية التي فرضها الولايات المتحدة والدول الغربية عليها، فالسياسة الخارجية الروسية تبني مشروعها القومي المتجدد في مشروعها الأوراسي الذي ينتهي إلى حدود الشرق الأوسط مع سوريا وإيران الذي يحدد مستقبلها في الصراعات القائمة مع القوى الغربية والإقليمية وفق منظور النظرية الرابعة لألكسندر دوغين وتأبيد أمن مصالحها الحيوية مع حلفائها في المنطقة.

تسببت توجهات السياسة الخارجية الروسية في إحداث قلق أمني كبير في الساحة الأوروبية والأمريكية، بعد ضم منطقة القرم الإستراتيجية 2014 وتابعها التدخل العسكري في سوريا في 2015، حيث أوجد لدى الساسة والمراقبين الغربيين إلى استنتاج أن روسيا تميل إلى التوسع العالمي والتأكيد على حزم النهج السياسي الروسي الجديد والاستعداد الذهاب لمواجهة أسوأ السيناريوهات، فهذا المعطى الإستراتيجي يفسر الأهمية بمكان عن فهم الدوافع الكامنة وراء سياسة روسيا الخارجية بشأن القضايا الحيوية المحددة في الجغرافية السياسية السورية،[1] حيث أثار الجنرال الأمريكي دوايت إزنهاور Dwight Eisenhower أمام قادة مقر الحلف الأطلسي بعد الحرب الجورجية أن الدول الغربية حاولت بناء شراكة أمنية مع موسكو في إحتواء التوترات الأمنية والعسكرية من خلال الزيارات المتبادلة بين القادة العسكريين، لكن إسترجاع روسيا شبه جزيرة القرم الحيوية يعد مجاهرة سياسية وإنذار مبكر حول النوايا الإستراتيجية لروسيا في تعزيز الأهداف السياسية المرسومة، بجمع شمل الناطقين باللغة الروسية داخليا وخارجيا تحت راية روسيا الموحدة بما تفصح التوجهات الإستراتيجية الروسية الدولية بشكل أساسي، وأصبح الغرب على أثرها يرسم ساحة العداء السياسي والأمني تجاه روسيا أنها وضعت نفسها في خانة التصادم مع الحلف الأطلسي خاصة بعد تعزيز روسيا قدرتها العسكرية والتكنولوجية وتطوير أسلحتها الإستراتيجية.[2]

إن روسيا وما تملكه من عناصر القوة الشاملة كدولة كبرى بصمت وجودها في الشرق الأوسط مباشرة بعد الحراك العربي 2011، فالأزمة الليبية التي أخطأت فيهما روسيا والصين التقديرات والحسابات الإستراتيجية على مصالحهما القومية في الشرق الأوسط، سرعان ما سارعت روسيا بعد عودة فلاديمير بوتين 2012 تنصيب نفسها أنها النموذج الأصلي للنظام السوري الرافض "للثورة السورية" على أساس صنيعة غربية، فالمخاطرة السياسية والعسكرية لروسيا في منطقة الحراك الجيوسياسي ستسمح لها أن تصبح قوة يسمع لصوتها إقليميا ودوليا وكلاعبا أساسيا في العالم العربي، لأن الساحة السورية ستحدد إرادة روسيا وقدرتها على تعزيز موقفها على المستوى الإستراتيجي في أوكرانيا وأوراسيا وشرق المتوسط أم يدخل ضمن المناورة السياسية والأمنية فقط في كسب الرأي الدولي.[3]

[1] - Julie Wilhelmsen and Kristin Haugevik, Op.cit, p 1.
[2] - Richard Shirreff, Op.cit, p 9.
[3] - Pierre Berthelot, Russia in the Midle East : A New Dominant Actor ?, Rinsing Powers Quarterly, Volume 2, Issue 1, 2017, pp 169.

تتسارع التطورات الدولية نحو مسار تغير عمودي وجوهري في هيكل النظام الدولي نحو مزيد من التعددية في الفواعل الرسمية على المسرح الإقليمي والدولي، بعد ما إستطاع محور روسيا والصين وإيران وتماسك وحدة القيادة والجيش في سوريا إلى جانب منظمة حزب الله اللبناني التي دخلت في المعادلة الإستراتيجية في صراعات الشرق الأوسط، فالمحور الرباعي إستطاع خلق نسق من التوازنات الجيواستراتيجية وتحديا واضحا للنظام أحادي القطبية، في إعاقة بقدر نسبي في الأزمة السورية عدّة أوراق سياسية وأمنية كانت تلوح بها الولايات المتحدة في إسقاط الدولة * السورية تمهيدا لإنشاء كانتونات وأقاليم سياسية في المنطقة، من أجل رسم قواعد اشتباك جديدة في الشرق الأوسط وهي ملف الإرهاب وورقة الأكراد والأمم المتحدة، [1] وتمثل منطقة الشرق الأوسط ساحة ساخنة تعجّ بالصراعات وأسّ الأزمات لتصفية حسابات دولية بين القوى العالمية روسيا والولايات المتحدة وإقليميا بين إيران والسعودية والكيان الإسرائيلي على عدة اعتبارات سياسية وعقائدية وأمنية يترأسها الصراع على نفوذ الجيوبولتيك المنطقة والتسابق للسيطرة على منابع النفط والغاز، مرشحة أن تأخذ منحى على المدى المتوسط نحو التصادم الصفري غير المباشر الذي تحكم وظائفه الحروب بالوكالة الذي يؤثر بشكل كبير على الدول المنتجة للطاقة في المنطقة العربية.[2]

فالتدخل العسكري الروسي خضع لترتيبات وأهداف إستراتيجية بآليات تكتيكية وليست رد فعل فقط في إعطاب تقدم القوات المتطرفة المتقدمة في الميدان والمدعمة من قبل تركيا وقطر والسعودية، ومن جهة أخرى يقرأ الهدف بعد التدخل العسكري يكمن في تخفيف حدّة الصراع القائم في شرق أوكرانيا وهذا تأكيدا على إصرار روسيا على قدرة روسيا إعطاب التقدم الغربي في المساس على مصالحها القومية، ومن جهة مقابلة عمل الذكاء السياسي الروسي إل تحويل الإنتباه المجتمع المدني والنخب الفاعلة داخل روسيا عن المشاكل الداخلية الناجمة عن العقوبات والإنخفاض المستمر في أسعار العالمية للنفط والغاز، وبشكل أكثر تحديدا فإن التدخل العسكري الروسي بعد 2015 ترجم على ضمان حق روسيا في دور بارز في أي مفاوضات تؤدي في النهاية إلى إنهاء الحرب الدائرة في سوريا، ومع أخذ كل هذه العوامل في الحسبان فإن التدخل الروسي يبعث برسائل ضمنية إلى التحالف الدولي ألا يتجاهل مصالح روسيا روسيا كحق تاريخي في المشاركة على

[1]– محمود خليفة جودة، مرجع سابق، ص 5.

[2]- علي زياد، مرجع سابق، ص ص 308- 310.

مستقبل المنطقة القادمة، [1] لأجل هذا تعزز منسوب الإدراك والقناعة لدى بعض دول الإتحاد الأوروبي كألمانيا وفرنسا توجهات روسيا السياسية اتجاه أزمات الشرق الأوسط، وهي قطع خطوط الإمدادات اللوجيستية الخارجية لفصائل الإرهاب المتبقية في إغلاق الشريط الحدودي في منطقة شمال إدلب الإستراتيجية المتبقى للمتطرفين بعد إلحاق الشلل الإستراتيجي * لجبهة النصرة في الغوطة الشرقية، ثم طفت على السطح ورقة الأكراد التي سرقت الآمال نحو التسريع إلى الحل السياسي، وتوظيفها "بيدقا" أمنيا بيد الولايات المتحدة تبقي على أثرها الفوضى الأمنية والسياسية وتحدّ بها التقدم الروسي والإيراني في تحديد مسار الأزمة السورية سياسيا وجيوسياسيا.

المبحث الأول: المحددات الإستراتيجية الروسية بعد التدخل العسكري في سوريا.

نظرا لأهمية الإستراتيجية كونها إحدى الفعاليات الحيوية المصاحبة لتوجهات الدول ونموها وتوسعها واستمرارها وفق مصالحها الحيوية، فإنها تأخذ بحالة روسيا سمات مهمة إلى التعمق في إدراك تدخلها العسكري وفهم استدامة بقاءها في سوريا والشرق الأوسط، وان لم يأخذ وجودها الإفصاح عن أهدافها الحقيقية من خلال المقاربات المبدئية التي نقرئها من خلال سلوكات العقيدة العسكرية وسياستها الخارجية، فروسيا أصبحت من القوى الدولية الأساسية على المسرح الدولي الفاعلة في قراراته الرسمية لتمتعها على عوامل القدرة التي تؤهلها على القيام بأدوار خارج حدودها الجغرافية حاليا وفي المستقبل القريب، [2] كما أنه لا يمكن فصل الوجود الروسي في سوريا عن وجوده التاريخي التي رسمته كاثرين الثانية وأسّس وجوده الإتحاد السوفياتي، وروسيا الآن تعيد بصماتها السياسية التاريخية السوفياتية بدبلوماسية ناعمة، وأحيانا متصلبة وإبراز مواقفها السياسية وتأمين هامش حركيتها على الساحل السوري استراتيجيا واقتصاديا لتربعه على مخزون هائل من الثروات، فهي تمثل حارسا للذات التي أوجدتها النظرية الأوراسية لتبشر بقناعتها العقائدية نحو استراتيجية الرباط الدائم في المياه الدافئة التي تمثل أدواتها ووسائلها مؤسسات التخطيط الإستراتيجي، [3] لذلك يكون الغرض الأساسي لمرتكزات القوة العسكرية عند الإقتضاء لأي قوى في

[1] - Paul Rogers & Richard Reeve,Op.cit , pp 2- 3.

[2]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص ص 11– 13.

*– مصطلح طبي يقصد به الفقدان الكلي لوظيفة حركة الإنسان، وظف في العلم العسكري للدلالة على فقدان قدرة الحركة بالخصم، أي إلحاق الهزيمة بالعدو ولا يبستطيع القيام بالمطلق بأي مقاومة والتسليم بالإنهزام الكلي والإعتراف بالهزيمة.

[3]– المرجع نفسه، ص 15.

.

العالم بغية تأمين الأهداف الجيوبولتيكية أوالجيواستراتيجية من مرحلة النفوذ والضغط إلى مرحلة المواجهة والعنف المسلح، لذا نجد أن القوى العالمية توظف في كثير من القضايا الدولية العالقة إلتجائها إلى آليات وسائل التأثير الناعمة والصلبة كحلول أمثل لسلوك سياستها الخارجية في معالجة القضايا والأزمات والصراعات الدولية وحسمها مثل أزمات الحراك العربي، وهذا ما يشهده النموذج الروسي في المنطقة العربية الذي ساهم أكثر في بلوغ الإدراك على بعد العقيدة والإستراتيجية الروسية في سوريا التي تتبناها،[1] إما في تمكين أكثر للمكاسب القومية أو زيادتها أو تخفيض خسائرها إلى أقصى حد من التوازن في الصراع ضد المشاريع الأمريكية من بينهم تنظيم داعش الإرهابي وورقة الأكراد وأزمة البرنامج النووي الإيراني وملف الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي.

المطلب الأول: الحفاظ على تواجدها التاريخي في الشرق الأوسط.

ظلت روسيا في إطار الإتحاد السوفيتي سابقا الحليف الإستراتيجي الأول في تاريخ المنطقة العربية، والمصدر الأساسي للتعاون وتقديم المساعدات العسكرية والإقتصادية بما يبقي حلفائها في المواجهة الإسرائيلية دون التفوق عليها لإبقاء سياسة التبعية قائمة سواء إبان الإتحاد السوفيتي أو حاليا في شكل روسيا الإتحادية، وإعادة احتواء بعض نفوذ المنطقة لعدد من بلدان العربية وعلى رأسها سوريا ومصر والعراق لتقاطع الأيديولوجية والأهداف القومية أثناء الحرب الباردة.[2]

لم ينقطع الإرتباط الحضاري والتاريخي بين روسيا وبعض الدول العربية منذ منتصف القرن الماضي، لكن التعافي السياسي والأمني والإقتصادي بعد مرحلة الفراغ السياسي التي عاقبته والعودة إلى الساحة الدولية عاود دفئ المنطقة إلى بؤرة الرؤية الروسية لسببين: أحدهما تاريخي، والثاني يندرج ضمن طبيعة عملية أي حراك الحق الطبيعي في المنطقة أمنيا وجغرافيا، لأن الحلم الروسي دائما منصب تفكيره على المياه الدافئة الدولية، وروسيا كدولة كبرى تمتلك عناصر القوة الشاملة للقوى الكبرى تدفعها عقيدتها القومية أن حدود أمنها القومي يمتد إلى خطوط وهمية بعيدة عن حدودها السياسية والإستراتيجية تتعلق بأمنها الدائم من التهديدات الأمريكية والأطلسية التي

[1]– محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوة المنافسة، ط1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 179.

[2]– نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية– الروسية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998، ص 107– 112.

ظهرت جليا بعد إحتلال العراق 2003،[1] وإنصب اهتمام القادة السياسيين في روسيا خاصة بعد الحرب الأوكرانية 2014 الإهتمام على إستعادة النفوذ الروسي بدائرته السوفيتية السابقة لأجل ملئ الفراغ الجيوسياسي بآليات وطنية قومية وحضارية كالوسائط الدبلوماسية التي تعزز نهج سياستها الخارجية في قضايا المنطقة وتكريس إعادة دور روسيا كلاعب مؤثر في الساحة الدولية، وجاءت العقيدة العسكرية 2014 بإجازة مواجهة بؤر التوتر في المجالات الحيوية لروسيا واستخدام القوة العسكرية حتى خارج إرادة المجتمع الدولي، التي لاقت هذه التوجهات استحسانا وترحيبا لدى حلفاء روسيا التقليدين، [2] وترسّم لروسيا بعد ترشيد أفق التوجهات الإقليمية والدولية في الترويج لإستراتيجية مزدوجة البراغماتية والتعددية القطبية، التي حددت مسار السياسة الخارجية لروسيا، وكانت الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية مشابهة إلى حد ما لتلك التي تطورت خلال الإمبراطورية القيصرية والاتحاد السوفيتي، من أجل الحفاظ على وحدة الاتحاد الروسي وسلامته، ولتعزيز نفوذ موسكو في الدول المجاورة للجمهوريات السوفيتية السابقة، وإنشاء تحالفات إستراتيجية مع دول المنطقة الجنوبية مثل سورية وإيران من أجل منع دخول الولايات المتحدة إلى تلك المناطق الجغرافية.[3]

خرجت نتائج مشاركة مؤتمر فالداي في سوتشي في 16 و19 فبراير 2012 إلى إعادة تعزيز العلاقات الجوهرية بين روسيا والدول العربية وإستكمال المسار الإستراتيجي التاريخي، الذي يتمتع به الجانبان في المجال السياسي والأمني والإقتصادي والثقافي ومساهمتها منافسة الهيمنة الغربية في العالم العربي، وتعزيز الروابط في ظل عولمة القيم والمصالح والمنافسة من جديد، لقناعة روسيا أن منطقة الشرق الأوسط أضحت عمقا جيواستراتيجيا كقوة مضافة لروسيا لساحة الصراع الدولي، بإعتبارات براغماتية بدل الأيديولوجية في تمكين الإستثمار للشركات النفطية كضمان لإعادة تمركزها بقواعد التعاون المشترك إلى مستوى استراتيجي، وترى روسيا أن مصالحها الوطنية في الشرق الأوسط يتطلب منها إظهار قيم حضارية جديدة كبديل عن الغرب مع إدراكها خطورة

[1]– إبراهيم أبو حزام، مرجع سابق، ص 456.

[2]– عبد الناصر العايد، التدخل العسكري الروسي في سوريا: الدواعي والتدعيات والآفاق، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2015، ص 3.

[3] - Camillia Comitteri, When Domestic Factors Prevail Upon Foreign Ambition : Russia's Strategic Game in Syria, IAI Working Papers , N° 12, 26 october 2012, p 5- 6.

الأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية بعد الحراك العربي، [1] مما ثمن عودة روسيا إلى القوى المؤثرة في النسق الدولي الذي ستنعكس عليه سياسة جديدة تجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية، في القضايا الأمنية العالقة كقضية سورية والعراق والملف الفلسطيني وملف الأكراد ضمن إطار سياسة روسية ترشحها المعطيات الميدانية على الساحة الدولية والإقليمية، حيث صرحت روسيا رسميا أن مصلحتها في رفع مستوى التعاون مع العالم العربي على أساس التحكم في توازنات القوى الجديدة كتركيا وإيران والسعودية، على أمل أن يولد نظاما عالميا جديدا لا يكون فيه كلمة الفصل للولايات المتحدة وحدها وتستطيع فيه روسيا فرض وجودها وشروطها وحماية مصالحها، [2] إذ يبحث الدور الروسي حاليا عن مرتبة الشريك في جميع المناطق الذي يرى فيها مصالح استراتيجية له، لأن تتحرك بنمط الدولة الحارسة في الشرق الأوسط الذي ينبع من إدراك لعبة جيواستراتيجية أمنية معقدة تنبع من المصالح التاريخية والشريك الفعلي وهو ما أكده وزير الخارجية السابق يفغيني بريماكوف في قوله: " **إن الموقف الدولي يتطلب أن تكون روسيا ليس فقط قوة كبرى تاريخيا، ولكن قوة كبرى حقيقية** "[3]، مما يؤكد واقع التدخل العسكري الروسي في سوريا أنه ساهم في إحداث تغيرات في نسق النظام الدولي بعد الحراك العربي 2011 وتعديل بعض السلوكات الدولية إلى تعزيز التقارب أكثر لتقاطع عناوين سياسية جديدة منها التهديدات الأمنية والمصالح الإستراتيجية بين روسيا وإيران وسوريا ضد مخاطر النفوذ الأمريكي الأطلسي ومخاطر الإرهاب الدولي العابر للحدود، فهيمنة النظام العالمي الجديد بقيادة التحالف الدولي بكل وسائل التدخل المرافقة بمتغيرات ومشاريع أخلاقية وثقافية استهدفت في جوهرها تكريس إرغام ثقافة أحادية قطبية الجانب على المنطقة، والتنكر للثقافات القومية العربية والإسلامية الحضارية والتراثية وتدميرها واستبدالها بقيم غربية وصولا إلى إعاقة التنمية وضرب الهويات القومية وذلك من أجل خدمة مشاريع وأهداف المخططات الأمريكية ، بضرورة تقسيم دول المنطقة وتفكيكها وإعادة تركيبها جغرافيا وتسهيل السيطرة على مقدراتها الجغرافية والطاقوية وبالتالي استقرار مصالحها الإستراتيجية.[4]

---

[1] - Vitaly Naumkin and Alexander Aksenyonok, Transformation in the Arab World and Russia's interests, Analytical report, Valdai Discussion Club, Moscow, June 2012, pp 60- 61.

[2]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 304– 305.

[3]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 107.

[4]– إبراهيم بن دايخة، الدعائم الثقافية للإهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط، مجلة فكر ومجتمع، العدد 39، 2008، ص 384.

بالرغم العقبات الأطلسية التي تعرضت إليها روسيا لاعاقة دورها المركزي عادت من جديد بآليات قومية لتلعب دورا جيوسياسيا في استعادة مواقعها التاريخية التي فقدتها، وان الوجود الإمبراطوري كما تراه النظرية الرابعة لي الكسندر دوغين عاملا هاما في التوازن الإستراتيجي والإستقرار الدولي بما فيه الإستقرار في الشرق الأوسط، [1]على أساسها جددت روسيا مواقف في سياستها الخارجية في الشرق الأوسط لما لها من أهمية مضاعفة بالنظر لما تمثله من ميراث الإمبراطورية السوفيتية، التي أحيت تطلعات لافتة للتوازن على قمة الهرم الدولي كقطب أعاد تموضعه وتثبيت التمركز في مواقعه الإستراتيجية من جديد في بحر المتوسط وتمركزها في الساحل السوري كضابط للتوازنات البحرية الدولية وتوسيع القاعدة العسكرية الجوية في منطقة حميميم السورية،[2] كما أن روسيا ومنطقة الشرق الأوسط أصبحتا في مجال جيوسياسي مشترك بعد تأسيس رابطة الدول المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز، مما أحدث قدرا كبيرا ونواة تفاعلاته الجانب الأمني والمصالح الوطنية، وسوريا تعد أحد ركائز الدفاع المتقدم عن حدودها الجنوبية وبالتالي فإن النوايا السياسة الروسية الخارجية تقوم في وضع أختامها على مناطق نفوذها الأولى.[3]

ولا يزال ميراث روسيا الإتحادية التاريخي بعد تفكك الإتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط لدى القوميون الجدد رأس الأولويات في الفكر الإستراتيجي الروسي، المتجدد بآليات ونهج سياسي قائم على التعاون العسكري والإقتصادي والثقافي والإنساني المبني على نظرية حوار الحضارات، كدبلوماسية متقدمة تخفيه النوايا السياسية والجيوإستراتيجية القائمة في الساحة السورية، على أساسها اتسمت الرؤية السياسية لفلاديمير بوتين نقطة تحول سياسية وإقتصادية وتغييرا جذريا في آفاق السياسة الخارجية لروسيا الإتحادية، والحفاظ على حجم المواصفات للإتحاد السوفيتي سابقا في العلاقات الإقتصادية مع دول المنطقة منافسا أساسيا للولايات المتحدة في تحويل صفقات السلاح في منطقة الشرق الأوسط، واعتمادها على سياسة الإغراءات الإقتصادية والعسكرية ومسح الديون القديمة لبقائها أمام التهديدات الغربية، وتوظيف ثقل أوراقها المهمة التي تملكها روسيا في إعادة تنشيط دورها بإرتكازها على حلفائها التقليديين سوريا ومصر والجزائر والشركاء الجدد من دول

[1]– فصيح بدرخان، مرجع سابق، ص 204.

[2]– محمود خليفة جودة، مرجع سابق، ص 189.

[3]– حنان إبارهيم الطائي، مرجع سابق، ص 311.

الخليج العربي على رأسهم المملكة السعودية وتجديد الرهان الإستراتيجي على ايران كما يراها الكسندر دوغين.Alexander Dugin[1]

على المستوى الإقتصادي في الشرق الأوسط تعزز التعاون والتنسيق الإستراتيجي العسكري والإقتصادي مع إيران، ترجم على شكل معادلة شراكة إستراتيجية بين الطرفين وانعكاسها إيجابا على مسار العلاقة بينهما وتعزيز التعاون العسكري المشترك وساهم في زيادة درجة الاستثمار الطاقوي بعد إثبات إرادتها في الأزمة السورية، وهي تبعث بإشارة قوية إلى مصر أنها اقرب سياسيا حول القضايا المعقدة في الشرق الأوسط، وإذا نجحت روسيا في مساعيها السياسية والعسكرية في سوريا تكون قد أعادت رسم التحالف السوفيتي القديم الذي يشمل دمشق والقاهرة وبغداد إضافة إلى وزن إيران في المنطقة، [2] وإستنفارها الدائم في لعب دور مهيمن على مناطق نفوذها الذي قدمها المحلل الروسي ديمتري ترينين بالقول: "هي **محاولة للعب دور قوة عظمى تحت ظروف معاصرة جديدة**".[3]

وروسيا الآن تقوم بتجاوز هذه الخطوات دون عوائق إيديولوجية ومحاولة تخطي العقبات الأمريكية وأدواتها السياسية والأمنية، مستغلة تراجع الدور الأمريكي وخلل التباين في بنية الإتحاد الأوروبي وكذلك فرض إرادتها خوض حربين متتاليين في جورجيا وأوكرانيا، مما سيمكنها من تعميق دورها العالمي الذي من المتوقع أن يتجه إلى إعادة دفئ العلاقات السابقة للإتحاد السوفيتي مع حلفائها التاريخيين بعد تدخلها العسكري في سوريا، وتوفير خبراتها السابقة في التعامل مع بلدان الخليج العربي وانتقالها من الإدانات الإعلامية إلى التأثير الميداني في استعادة دورها الدولي ونسج تحالفات من جديد متكافئة ومتوازنة المصالح دون العودة إلى أفكار الحرب الباردة. [4] وهذه الرؤية العقلانية لإعادة موازين القوى العالمية كما كانت إبان الحرب الباردة جسدها رئيس الحكومة الروسي الأسبق يفغيني بريماكوف بقوله: " **نريد أن نرى روسيا كقوة عظمى ومركز مؤثر في عالم متعدد الأقطاب، وإن تشكيل مثل هذا العالم يعزز الإتجاهات التنافسية الرئيسية في الشؤون العالمية.. وسوف نظهر في وقت لاحق** ".[5] إن ترشيد آليات تفعيل نظرية استمرار تاريخ القياصرة وكاثرين الثانية والإتحاد

---

[1]– محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص ص 203– 205.

[2]– عايدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص ص 89– 90.

[3]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 142.

[4]– جورج شكري كاتن، مرجع سابق، ص ص 100– 101.

[5]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 158.

السوفيتي إرادة الساسة الروس الجدد في الشرق الأوسط من منظور استراتيجي، هذه الرؤية شهدت نضج أسبابها متأخرة التطبيق الفعلي نتيجة عوامل مؤثرة أهمها العقبات الأمنية التي سادت دول الجوار الروسي طيلة أكثر من عقد بسبب السياسات التوسعية للحلف الأطلسي، فروسيا تدرك أكثر من غيرها أن استرجاع مستحقات ثوابتها جيوبولتيكية التاريخية هي احياء دورها المركزي في بيئة النظام الدولي من جديد، سواء بتوظيف ورقة الطاقة أو تعزيز القدرة العسكرية الإستراتيجية، الذي يقتضي البحث في الخلل الجيوستراتيجي القائم مع الدول الإقليمية المناهضة للتوجهات الأمريكية بعد الحراك العربي، كإيران وسوريا وحساسية المقاومة اللبنانية وملف الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، لأن واقع التفاعلات وقواعد الصراع الذي يحكم العلاقات الدولية يرشح تبادل التهديدات بين الدول الفاعلة في المنطقة، لكنه لا يرغّب لروسيا الاتحادية التصادم المباشر مع الولايات المتحدة من جديد، فعودة روسيا إلى المنطقة بأشكال مختلفة يكمن في تجديدها التعاون العسكري مع سوريا حليفها الوحيد وبوابتها نحو الجغرافية العربية، وبناء شبكة من العلاقات مع معظم الدول الرئيسية مثل إيران وتركيا ومصر والمملكة السعودية، إلى إعادة بناء نفوذها في الشرق الأوسط وارتكازها على ثقلها العسكري والدبلوماسي والسياسي المتمثل في مقعدها الدائم في الأمم المتحدة ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية.[1]

التوجهات السياسة الخارجية الروسية سطرت بدائل إستراتيجية في بداية الحراك العربي مثل الليونة الدبلوماسية في رسم خط تستقيم عليه معظم مصالحها ونفوذها الذي خلفه الإتحاد السوفيتي في إعادة إحياء الاتفاقيات السابقة مع دول المنطقة، لأن المعادلة الإستراتيجية التي تسعى روسيا رسمها هي إعادة هيكلة حدود أمنها الجيوبولتيكي * القديم الذي يسعى الغرب إسقاطه بآليات الفوضى والتحريض العسكري ضدها بأدوات مثل أوكرانيا وجورجيا أو منضمة الجماعات الإنفصالية، ضد مصالحها القومية بعد الحراك العسكري والسياسي القائم في سوريا.

إن اهتمام روسيا بالعالم العربي مركّز على العلاقات الاقتصادية، فقد شددت روسيا على ضرورة تركيز الدبلوماسية الناعمة على الوجه الإقتصادي في سياسة علاقاتها الخارجية، مع

---

[1]– عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية،(إيران–العراق–سوريا–لبنان أنموذجا)، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص ص 147– 149.

*– وهو الفضاء السوفياتي القيدم المتمثل حاليا في آسيا الوسط ودول القوقاز الجنوبي والشمالي ومناطق جغرافيا مطلة على البحر الأسود.

مراعاة مصالح روسيا كدولة كبرى التي لا تقتصر فقط على أوروبا وآسيا بل في كل أنحاء العالم،[1] وحاليا تعمل روسيا استكمال الخط السياسي المركزي على منح أولوية متزايدة لحماية نفوذها بعد انخراطها العسكري في مزاحمة المخاطر الأطلسية والدخول في لعبة الإنهاك الإستراتيجي في الساحة السورية، والتشدد في مواقفها السياسية وإسقاط المشاريع الغربية في الأمم المتحدة، بشكل مستقل أمام تهديدات الولايات المتحدة والدخول في لعبة شبه صفرية من جديد بعد الخطاب النوعي الأخير والخطير لفلاديمير بوتين في مارس 2018 حول تهديده اسقاط الصواريخ البالستية الأمريكية، تكون فيه روسيا ثقل موازي للغرب في الشرق الأوسط كما وصفتها أنا بورششفسكايا Anna Borshchevskaya إن سوريا أكبر شريك عبر التاريخ الروسي وأهم جغرافية يطؤها التواجد الروسي في المنطقة ومفتاح أساسي للحسابات الإستراتيجية القادمة.[2]

وتتمحور أهداف روسيا في الشرق الأوسط خلال تدخلها العسكري حسب تقرير نادي فالداي التوصل إلى إشراك روسيا في القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين التي كانت تقوم به إبان الإتحاد السوفيتي، والسعي إلى إرساء السلام والإستقرار السياسي والأمني لدول المنطقة وانهاء استغلال صراع الإيديولوجيات والحروب والتدخلات الأجنبية من جديد، فأضحت تتحكم في بعض مفاتيح المعادلة الأمنية مع حلفائها وفاعلا مميزا أمام الولايات المتحدة، وأصبحت محل تقارب حضاري مع العالم الإسلامي كعضوا مراقب في منظمة التعاون الإسلامي وتشارك جلسات الجامعة العربية، كنمط دبلوماسي للحفاظ على وجودها وتقديم نفسها من جديد كبديل إيجابي يحفظ سيادة الدول رغم التطويق الغربي الذي يمارس ضدها، [3] كما قام فلاديمير بوتين إلى إعادة تنشيط ودعم النفوذ الروسي في الشرق الأوسط بعدة زيارات التاريخية في 2005 و2007 كل من قطر ومصر والسعودية وفلسطين والكيان الإسرائيلي والإمارات العربية المتحدة مدفوعة بإنضاج آليات ناعمة استثمارية وتجارية، وبعد الحراك العربي 2011 مارست روسيا الدبلوماسية الناعمة في الدفاع عن نفوذها ومصالحها الوطنية والإستراتيجية التي تعكس حقيقة واقع روسيا الجديدة في الساحة الدولية،

[1]– عايدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص 108.

[2] Anna Borshchevskaya, Russia's Many interests in syria, the washigthon Institute for near East Policy, january 2013, pp 1- 2.

[3]– كريم المفتي، مرجع سابق، ص 36.

وتعكس رغبتها في ان تكون متساوية مع الدول الغربية في حق أسواق دول المنطقة وحق الإستثمار في مجال الطاقة في شرق المتوسط.[1]

فضلاً عن ذلك، تعمل روسيا جاهدة القفز على أزمات منطقة الشرق الأوسط والإهتمام بمصر مستغلة التباين مع الولايات المتحدة بأساليب دبلوماسية وإقتصادية، ففي كانون الأول/ديسمبر 2017 اتفقت روسيا ومصر على صفقة بقيمة 30 مليار دولار تقوم روسيا بموجبها بناء محطة للطاقة النووية في مصر ، بعد التخلي الولايات المتحدة عن الشراكة النووية معها بقرار الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، إلى جانب ذلك تتطلع القاهرة إلى التنويع من مصادرها العسكرية باتجاه موسكو بشكل متزايد من أجل التعاون التقني والحصول على مصادر الأسلحة النوعية، وهذان أمران يشد عليهما الجيش المصري أمسّ الحاجة التي تنعكس إيجابا على نفوذ روسيا المتزايد في المنطقة كورقة دبلوماسية مضافة في القضايا الأمنية في الشرق الأوسط.[2]

كما أن الفكر الإستراتيجي الروسي المطعم برغبة البقاء الدائم حسب الكسندر دوغين يرى أن الفيدرالية الروسية الحالية ليست الدولة الروسية االكاملة الشخصية، فهي تشكل مرحلة انتقالية في استعادت مقوماتها الجيوبولتيكية البرية والبحرية الواسعة من نفوذها القريب إلى محيطها البعيد كما عرّفته كاثرين الثانية بالقول إن مفتاح روسيا موجود في سوريا وبوابته في القرم، ويعد هذا ضوء اخضر إلى اعادة تثبيت أقدامها على الأمد الطويل عن مصالحها الإستراتيجية بوسائل العقائدية والثقافية وإستغلال الطائفة الشركسية الموجودة في سوريا كمفتاح نحو مبدأ "المشروعية مابعد الإمبراطورية legacy of empir فهي تسترشد في أغلب تفكيرها هيكلية البناء الجيوسياسي لمستعمراتها القديمة بملامح إدارية حقوقية واقتصادية وعسكرية، لأن النخب السياسية في الكرملين ترى بأن الظروف الحالية في القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط تناقض شرعية المصالح القومية والمكانة الروسية المركزية في الساحة الدولية إلى حد كبير، [3] وفي ضوء هذه المعطيات يمكن فهم التوجه الروسي والتكامل النوعي تجاه سوريا، والذي من خلاله تأمل روسيا الإستفادة من

[1] - Alexey Malashenko, Russia And the Arab Spring , Carnegie Moscow Center, october 2013, pp 5- 6.

[2]- Anna Borshchevskaya, Could Russia Flip Egypt ?, The Washignton Institute Improving the quality of U.S. Midlle East Policy, June 21, 2018, p 1.

[3]– الكسندر دوغين، مرجع سابق، ص ص 224– 230.

النظام القائم بغية تثبيت أوتادها العسكرية وتعزيز احتواء الجغرافية السورية من جديد بعد التغير الجيوبولتيكي الذي طرأ على المنطقة مخافة سقوطها بيد المشروع الصهيو –أمريكي.[1]

إن الحرب الجورجية الروسية ببصمات أطلسية حرّك الأمل لدى دمشق إن روسيا تتجه نحو موقع أكثر منافسة ومواجهة للسياسة الأمريكية، من خلال عرض الرئيس بشار الأسد على روسيا في زيارته إلى موسكو 2008 استعداد بلاده المساعدة وفتح أراضيها في نشر الصواريخ الإستراتيجية الروسية على ما كان عليه الإتحاد السوفيتي، في إطار المواجهات مع مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي لإعادة رسم الشرق الأوسط وتجديد توسيع حركية محور المقاومة مع روسيا من خلال ما عبر عنه الرئيس بشار الأسد "**إن سوريا وروسيا الآن في موقع الحلفاء السياسيين.. وفي ظله يكون هناك ميزات ايجابية واضافية.. يمثل الجانب الأكبر منها روسيا**".[2]

المطلب الثاني : تأمين الساحل السوري اقتصاديا وعسكريا.

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وسوريا تعيش وضع غير مستقر أمنيا وسياسيا وملاحقة أمنية من قبل الدول العظمى، بعدما راهنت مصير توجهها العقائدي والسياسي نحو الإتحاد السوفياتي وحاليا مع روسيا الإتحادية في الشرق الأوسط التي عرفت تصادم عسكري عبر عقود، فالمقاربة التاريخية تؤكد منذ الحرب الباردة أن الدول المجاورة لسوريا مثل تركيا والكيان الإسرائيلي ودول إقليمية أخرى تواطئت مع الدول الغربية لأجل اسقاط نظام الحكم العلوي منذ نشأته، بعد نتائج اجتماع أركان الحرب الأمريكيين آنذاك* خلصوا إلى قرار القضاء على الخطر الكامن في سوريا، وتنظر إليه الولايات المتحدة منذ عقود بإستياء وصداع قائم ومهدد خطير على أمن مصالحها الإستراتيجية وأمن الكيان الإسرائيلي، [3] بحكم ان التعنّت القرار السياسي السوري يساهم في تبديد المشروع الإقتصادي الجديد لحلفائها الغربيين حول تشدد دمشق على عدم الإنضمام إلى مشاريع الأحلاف الغربية في الشرق الأوسط وإكتفائها التمترس وراء محور الممانعة والمقاومة اللبنانية والفلسطينية والمشروع الإيراني.

---

[1]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 164.

[2]– عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص ص 148– 149.

[3]– أديب صالح اللهيبي، العلاقات السورية– السوفياتية 1946– 1967 دراسة تاريخية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012، ص 97.

*– أي أثناء إشتداد الصراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي في فترة الستينيات القرن الماضي.

على مدى عقدين بعد الحرب الباردة كان الإهتمام الروسي منصب على الإعتبارات الإقتصادية والجيوبولتيكية وأنها المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط كما رسمها من قبل يفغيني بريماكوف*، على النحو الذي يعزز في استعادة قوة روسيا وتأهيلها إلى تجديد دور أكثر على الساحتين الإقليمية والدولية، وترى روسيا أن سوريا هي نقطة الإرتكاز الأساسية والمحورية لها في المنطقة وغير مستعدة قبول المساومات والمقايضة تجاه مسارها الإستراتيجيي القومي، ويأتي في مقدمتها تعزيز الوجود الروسي في شرق المتوسط كممر وحيد للبحر الأسود وهو ما تبنته العقيدة العسكرية البحرية التي صادق عليها فلاديمير بوتين في 26 يوليو 2015، التي كللت بإبرام اتفاقية القرن بين روسيا وسوريا بتاريخ 18- يناير 2017 ضمان وجود عسكري بحري روسي دائم في الجغرافيا والساحل السوري وتوسيع القاعدة العسكرية متكاملة يمكنها إستيعاب أكثر من أحد عشرة سفينة حربية بما فيها الغواصات النووية الإستراتيجية.[1]

تعد سياسة ملئ الفراغ التي افرزها فشل المشروع الأمريكي في العراق وملؤه من قبل القوى المؤيدة لإيران في 2011 حليفة النظام في سوريا، إضافة إلى فشل الحروب الإسرائيلية في المنطقة العربية دفع بالدور المتصاعد لروسيا في قوس الأزمات الشرق الأوسط، [2] فالقلق الأطلسي بعد الحراك العربي واشتداد الصراع في سوريا زاد في حركة العداء والمناورة أكثر في احتواء روسيا في شرق أوروبا وشرق المتوسط لإرغامه تعديل سلوكه في الأزمة السورية، على أساسها تنقل الحلف الأطلسي بقواعده العسكرية إلى العراق بحجة تقديم الدعم للجيش العراقي، لأجل احتواء المخاطر الأمنية الضمنية المتمثلة في ثلاثة عناصر رئيسية:[3]

1- أولا تم إعلان روسيا برنامج إصلاح وتحديث عسكري بثورة تكنولوجية عسكرية مع زيادة الإنفاق العسكري.

2- ثانيا إظهار استعدادها التدخل العسكري واستعمال القوة المفرطة كأداة لسياستها الخارجية.

---

[1]- نورهان الشيخ، الإستراتيجية في الشرق الأوسط حدود .. وملامح التغيير، مرجع سابق، ص ص 94- 95.

[2]- محمود خليفة جودة، مرجع سابق، ص 191.

[3] - Richard Sokolsky, The New Nato – Russia Military Balance : Implication For European Security, Carnegie Endowment For International Peace, 2017, p 1.

*- وزير الخارجية الأسبق إبان حكم بوليس يلتسن في 1996، ومسؤول الإستخبارات الخارجية ورئيس الحكومة الروسية حتى نهاية سنة 1999.

3- ثالثا أن قيادة الكرملين تمارس سياسة خارجية أكثر عدوانية معادية للغرب.

هذا المعطى رشح روسيا بتفعيل الإنخراط العسكري في 2015 في سوريا والإشتباك في مساحات بينية من التوتر بحريا وبريا أمام الأدوات الغربية وأحيانا الأمريكية على ضفاف الساحل السوري وبريا لمنع أي اختراق أمريكي أطلسي نحو سوريا، وأصبحت على أثره الحسابات السياسية والإقتصادية (النفط والغاز) والأمنية في هرم الأولويات في السياسة الخارجية للدول الفاعلة في المنطقة، حيث أعيد للجغرافيا السياسية مكانتها الحساسة بالتكامل مع الجغرافيا الإقتصادية وان رهان المقومات الإستراتيجية يبرز تنافس دولي حاد، حيث تصطرع الإرادات الإقليمية تركيا وايران والسعودية والدولية الولايات المتحدة وروسيا، أي إمتلاك مساحة أكثر بمناطق النفوذ والتأثير في معادلة الصراع القادمة في شرق المتوسط الذي يحتوي على اطنان من النفط والغاز الذي يكفي معظم دول العالم، فالوجود الروسي يشي أن رباط أسطولها العسكري على ساحل المتوسط هو تأمين الساحل السوري ومزاحمة هامش الإهتمامات الغربية واطلاق تحذيرات عدم المساس بالمصالح أمنها القومي والوقوف ضد التدخل العسكري الأطلسي على سوريا.[1]

نستشف من هذا أن روسيا تسعى إلى توظيف القوة العسكرية التقليدية والنوعية على البيئة الإستراتيجية القائمة في الشرق الأوسط في تأمين مواردها الوطنية، والإقتراب الدائم من الاقاليم الحيوية وتأمين الممرات التجارية البحرية في حماية حدودها وإخضاعها تحت نيران القوة المفرطة للضرورة المطلوبة وفي الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، من أجل كسب الثقل الإستراتيجي الإقليمي والدولي ورسم تأثيرها أمام الولايات المتحدة التي تصب في خانة حماية الدولة القومية وتعزيز موقفها أمام إزاء التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، [2] إلى جانب ذلك تدرك روسيا أن القدرات العسكرية تقوم بدور بالغ الأهمية في تحديد توجهات سياستها الخارجية في تحقيق إرادتها واستقلالها في حالة مواجهة مختلف التهديدات، بحيث يصبح المتغير العسكري أحد أهم المرتكزات الإستراتيجية التي تجندها الدولة في ضمان أمنها القومي، إضافة إلى ورقة الطاقة

[1]- عدنان السيد حسين، الشرق الأوسط في أولوية الإستراتيجيات الروسية الصينية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2015، ص ص 4- 5.

[2]- عامر مصباح، علم الإستراتيجية وتحليل قضايا الشرق الأوسط، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2017، ص 33.

النفط والغاز أي مدى قدرة روسيا توظيف القوة العسكرية او التهديد بإستخدامها وتحويلها خارج حدودها الجغرافية كوسيلة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.[1]

إن الغرض من نقل روسيا أنظمة الأسلحة المتطورة وتكنولوجية عسكرية متطورة إلى سوريا التي لا علاقة لها بقتال داعش أو قوات الفصائل الأخرى المتمردة، لكنها تهدف مجاهرة إلى حماية النظام السوري ومؤسساته الرسمية، كما يرجع الخبراء العسكريين الروس الغرض الظاهري من هذه الرادارات وأنظمة الصواريخ المضادة للطائرات وطائرات مقاتلة متعددة المهام من طراز سو –30 وسو 35 بالإضافة إلى وسائل أجهزة الحروب الإلكترونية، هو منع أو تقييد الحرب الجوية للعدو وحماية قوات الجيش السوري من الهجمات الجوية للحلف الأطلسي وضمان سلامة الفضاء الجوي، على الرغم أن الجماعات المتطرفة لا تملك قدرات جوية وفضائية عسكرية للقيام بضربات جوية ضد روسيا، فإن الترسانة الروسية لديها مبرر سياسي وهو بمثابة "درع واقي" على القوات الروسية والسورية في منطقة محددة من غرب وشمال غرب سوريا، وإن هذا الشكل من التفوق الجوي له تأثير تكتيكي على الولايات المتحدة ويجبرها على تنسيق عملياتها الخاصة مع روسيا لتجنب الحوادث العسكرية التي تفقدها السيطرة على الوضع.[2]

على أساس أن التحولات الإستراتيجية التي تشهدها المنطقة العربية تفسر أبعاد التدخل العسكري الروسي في الحرب السورية المفاجئ والفاعل بعد 2015، بعيدا عن مسوغات وذرائع الحرب على الإرهاب التي رفعت لهجة تحّديها المجتمع الدولي في إدارتها الحرب في سوريا، التي حدّدت أن لروسيا مصالح استراتيجية إقتصادية وأمنية في غاية الأهمية والتعقيد على الشريط الساحل البحري في الجغرافيا السورية، والقاعدة البحرية الوحيدة لها في طرطوس المتبقية خارج حدود روسيا الإتحادية ذات الأهمية الجيوستراتيجية والقريبة من البحر المتوسط، وأن المجال البحري والفضاء الجغرافي السوري ككل بمثابة إجهاض المخطط التاريخي الجيوستراتيجي الروسي نهائيا، [3] وأن سقوط نظام الحكم في سوريا يعني خسارة لروسيا في الشرق الأوسط برمتها، وسينعكس بالنفوذ

[1]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 202.

[2] - Markus Kaim and Oliver Tamminga,Op.cit, pp 1- 2.

[2]– أمانج علي عثمان، متغير السياسة الروسية اتجاه سوريا منذ عام 2011 تحليل في الدوافع، مجلة السياسة الدولية، الإصدار 35– 36، الجامعة المستنصرية، العراق، 2017، ص ص 900– 907.

الأمريكي وتعزيز إنتشاره بلا رقيب عسكري مما يعني اقترابه من الحدود الروسية في القوقاز وآسيا الوسطى، والتي ستنقل تأثيراته إلى إيران الخاصرة * الرخوة لروسيا في المنطقة وهذا كله تفسره تحليلات الأزمة الأوكرانية، فسوريا هي المعقل الإستراتيجي ضد المشروع الأمريكي في تقسيم المنطقة.[1]

ويهدف القرار الرسمي للتدخل العسكري الروسي في سوريا هو دعم اللوجستي للحكومة القائمة في دمشق، وتعزيز قدرات الجيش السوري الدفاعية والهجومية وكل مستلزمات القوة العسكرية لمنع الولايات المتحدة والدول الغربية وحلفائهم الإقليميين والحركات الإسلاموية المتطرفة ممارسة السلطة في سوريا، حيث عززت روسيا من تواجدها العسكري على الشريط الساحل البحري لاحتواء ودرئ أي تحولات أمريكية محتملة على سوريا حيث يرابط الأسطول الأمريكي السادس، بانتشار أسطولها العسكري على طول الساحل السوري بما فيه حامل الطائرات كوزنيتسوف والغواصات الحربية النووية والإستراتيجية، **(أنظر إلى الملحق رقم 7)**[2] وتوسيع قواعدها العسكرية الجوية في حميميم واللاذقية والمناطق المتواجد فيها منابع النفط والغاز مثل اللاذقية وحمص والبادية السورية ودير الزور، وتم على أساسها تنصيب منظوماتها الدفاعية الإستراتيجية من S300 و S400 وصواريخ ياخونت المضادة للسفن مضاف لها الصواريخ الإستراتيجية كاليبر الجوالة في رصد أي تحركات عسكرية للولايات المتحدة التي أطلقها دونالد ترامب على مصالحها وحليفها سوريا.[3] **أنظر إلى الملاحق رقم 1 و2 و5 و6.**[4]

وتحدد هذه المعطيات تأكيد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير خارجيته سيرغي لافروف أن بؤر التوتر في الشرق الأوسط والأدنى بالأخص في سوريا ستكون مؤلمة وطويلة قد تهدد فعليا السلام العالمي ومصالح الدول الكبرى، وأن ولوج روسيا وانخراطها في المنطقة ليس لصفقات ضيقة ضمن اللعبة الدولية، بل لسبب استراتيجي هو اعتماد المناورة الإستباقية الدفاعية تجنبا

---

[1]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص .160

[2]– ـــــــ، الفرقاطة الروسية الأحدث "الأدميرال غريغورفيتش" تدخل المتوسط، نشر بتاريخ 2016/11/5، انظر إلى الرابط: https://manar.com/page-32384-ar.html

[3] - Jeffrey White, Russia's Military strategy in syria Becoming clearer as Its Forces Engage in combat, the Washington Institute For Near East Policy, october, 2015, pp 1- 2.

[4]– ـــــــ، صاروخ "كاليبر" البحري الروسي، نشر بتاريخ: 2015/12/09، أنظر إلى الرابط: https://arabic.rt.com/info/803279

لتطويق عدائي أطلسي يجري التحضير له ضد روسيا، [1] وتبني روسيا مصالحها في الجغرافية السورية خاصة على الشريط الساحلي لمياه الإقليمية السورية وشرق المتوسط الذي يشكل مفصل الإهتمامات الأمن القومي بعد 2012، وتتعدى عناوين الأهداف المعلنة من مصالح سياسية وأمنية وإقتصادية لتأسس حروب الغاز في المستقبل، من خلال ضمان حصتها وحرصها على إثبات تقسيم مناطق النفوذ ووجودها في منطقة الغاز الناشئة عبر إتاحة منفذ الى البحر المتوسط والتقرب من قبرص وتركيا والكيان الإسرائيلي ولبنان وإيران ومصر، ما يرشح مكانة سوريا ضمن موقعها الإستراتيجي أن تساهم في تحديد مستقبل المنطقة في مجال الصراع على الجيوبولتيك والطاقة، مع إدراك روسيا مساعي أوروبا غير المعلنة لتحرير نفسها من التبعية للغاز الروسي، الأمر الذي وفر لروسيا تحمل عواقب التصادم العسكري في رسم حدود القدرة على تحديد شكل خريطة الطاقة الإقليمية في المستقبل بإحتوائها مقدرات مفاتيح الجغرافية السورية.[2]

ويتجلى موقف روسيا المتشدد بعد تزايد سقف المضايقات الأمريكية على روسيا كرد فعل على التحذيرات التي أطلقتها روسيا حول استعدادها مواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة اذا هاجمت حليفها سوريا بحجة إستعمال السلاح الكيمياوي، حيث أطلق فلاديمير بوتين خطاب شديد اللهجة أعتبر نوعي في تاريخ روسيا الإتحادية جاء فيه: " **تحتفظ روسيا بحق الرد.. ونعلم شراكائنا بشأن إلتزاماتهم.. وزيادة قدراتنا الإستراتيجية لا نهدد بها أحد.. لكن لتحفظ مستقبلا التوازن الإستراتيجي في العالم، وأنه في حالة أي إعتداء على روسيا وتهديد وجودنا أو حلفائنا سنراها ضربة نووية وسنعمل على اساسها وكل ما له من تداعيات المترتبة عليه**".[3] **أنظر الملحق رقم 3.**

تجسد هذا الخطاب فعليا بعد الهجوم العسكري الثلاثي الأمريكي البريطاني الفرنسي على سوريا في 14 أفريل 2018 بإطلاق التحالف الدولي 103 صاروخ من البوارج البحرية والغواصات والطائرات الأمريكية على أهداف حيوية في سوريا إعترضتها الدفاعت السورية بتقنيات روسية متطورة وصرح على أثرها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على أثرها أنه تم إسقاط ثلثي من الصواريخ الجوالة فضائيا أي 17 صاروخ توماهوك بتدخل الخبراء التقنيون

---

[1]– حسن خليل، استفاقة الدب الروسي، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 2023، بتاريخ 8 حزيران 2013، ص 22.

* – أي الحدود اللصيقة جغرافيا من الجهة الجنوبية مع روسيا .

[2]–حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 166..

[3]– من خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمام الجمعية الإتحادية الروسية، موسكو، قناة روسيا اليوم، بتاريخ: 01 – مارس– 2018 الخطاب موجود كاملا على الرابط http://en.kremlin.ru

الروس عن طريق الأقمار الصناعية GPS واصطياد معظم الصواريخ الأمريكية والبريطانية الإستراتيجية بالعمى الإلكتروني أي تضليل الأهداف المرسومة إلكترونيا.[1]

هذا الخطاب والتعامل العسكري النوعي ترافق مع صمود لكل الابتزازات الغربية على إسقاط حكومة بشار الأسد القائمة، وتطبيق التغيير بالقوة في سوريا كالذي حصل مع العراق وليبيا وهو مؤشر أن أمريكا فقدت توازنها الإستراتيجي في الملف السوري كما صرح به الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بقوله: "**نحن ضد اتخاذ قرارات مثل الذي إتخذها مجلس الأمن، والتي من الممكن تأويلها كإذن بالتدخل العسكري في العملية السورية الداخلية**" وتعد هذه التحولات إشارة الى تحول مفصلي في مسار العلاقات الدولية الى مرحلة انتقالية من التفرد الغربي الى توجه جديد مركزيته الأزمة السورية.[2] الذي تتأسس عليه تذكير هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي السابق، الذي شدد على الولايات المتحدة في ظل الأزمات القائمة وضع حد للمواجهة والتصعيد مع روسيا وبناء أرضية مشتركة معها، وهذا ما ظهر جليا من خلال طلب التنسيق الأمريكي مع روسيا في الأزمة السورية والإيرانية مخافة انزلاقات أمنية خطيرة تهدد وجود المصالح الأمريكية وحلفائها في أوراسيا والشرق الأوسط.[3]

المعلومات المؤكدة حول الصراع في سوريا ما أكده الخبير الإستراتيجي عماد فوزي شعيبي رئيس دائرة المعطيات السياسية والإستراتيجية في سورية، عن اكتشاف مخزون طاقوي كبير في جغرافية الساحل السوري في 2011 بلغ 14 حقل نفطي سوري حسب شركة NSS النرويجية بعد المسح الجيولوجي في المياه الإقليمية السورية التي سلمته بدورها الى شركة جماكست النرويجية التي قسّمت مناطق الحقول إلى مجمعات 9و14و10و13 تبدأ من الحدود اللبنانية إلى محيط بنياس الذي يفوق ألف منتوج من نفط الكويت، على غرار المكتشف في فلسطين المحتلة أقل بكثير ماهو مكتشف في لبنان وسوريا، وهذا صلب الصراع الأمني والعسكري الذي لم تتقبله الدول العظمى عدم السماح لدول تصفها "مارقة" تتربع على مخزون استراتيجي يكفي معظم دول أوروبا، إضافة أنها موالية لإيران وروسيا ومحور المقاومة وهو أكبر مقاربة في تحديد ماهية الحرب القائمة في

[1]– مرح ماشي، هنا دمشق: دفاعاتنا ردت العدوان، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 3442، 14 نيسان 2018، ص

[2]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 174– 175.

[3]– سمير التنير، الإنقلاب الشعبي في الوطن العربي، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2011، ص 159.

سوريا وشرق المتوسط.[1] كما إن توالي إعلان الشركات النفطية الدولية الإكتشافات المتكررة في شرق المتوسط التي رفعت تقديراتها طموح الدول المطلة على بحر المتوسط خاصة إيران ومصر وقبرص والكيان الإسرائيلي ولبنان، التي ألهبت التنافس الإقليمي على مقدرات الموارد النفطية والغازية وجذبت انتباه القوى الدولية الفاعلة مثل الولايات المتحدة وروسيا والإتحاد الأوروبي والصين نحو ساحة بؤرة الصراع المؤهلة للإشتباك والذهاب نحو المأزق الأمني، كما أخذ شكل الصراع القائم في المنطقة بعد الإكتشافات الجديدة والمعلنة إلى صراع من منظور حدودي يتميز بتداخل أبعاده السياسية والإقتصادية والقانونية والأمنية والعسكرية، وأصبحت موازين القوى أكثر ترجيح نحو المعادلة الإستراتيجية في الجغرافية المتوسطية، وهو مازاده أهمية من المصلحة القومية وأكثر تعقيد وضبابية ومرشحا للإشتعال في أي لحظة للحساية الجيوبولتيكية لحظة مع تزايد أدوار اللاعبين المحوريين والدوليين.[2]

تعد عملية التنقيب عن النفط والغاز في السورية منذ عهد الإتحاد السوفيتي التي رسمت بموجبها الخريطة الجيولوجية عدّة أبار استكشافية في شمال شرق سوريا، تم من خلالها التأكيد على تربع سوريا على مخزون طاقوي في البر والساحل البحري،[3] ويؤكد الباحث عماد فوزي شعيبي أن الساحل السوري يتربع على ثروة نفطية وغازية تقدر بي 38% منها 10.83 تريليون قدم مكعب من الغاز، وتحتوي الأراضي السورية البرية على 62% من المخزون الإستراتيجي، أما البادية السورية فتحتوي على 47% و 12% شرق سوريا وهذا ما يفسر الوجود العسكري الأمريكي في شرق الفرات ومنع أي تقدم الجيش السوري في البادية ودير الزور وإعلانها أنها ستديم التواجد في سوريا، وحلب 2% وهو ما يفسر كذلك التدخل العسكري التركي في شمال حلب ومنطقة عفرين ومطالبته بمنطقة الباب والرقة ومنبج، أما منطقة الجولان المحتل فالمسح الجيولوجي حسب تقديرات الكيان الإسرائيلي أنه موجود تيرليونات من الطاقة(الغاز) أكثر ماهو موجود لدى المملكة السعودية، وهذا مؤشر أن المنطقة العربية ذاهبة نحو المزيد من التصعيد والتصادم العسكري وهو مؤشر

---

[1]– عماد فوزي شعيبي، النفط والغاز: الحرب الخفية، مقابلة تلفزيونية خاصة، قناة الميادين، حصة ندوة الأسبوع، بتاريخ 23– 02– 2018، انصات شخصي.

[2]– علي حسن بكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الإشتباك، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 19 أبريل 2018، ص ص 3– 4.

[3]– عبد الرؤوف رهبان، التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سوريا (دراسة في الجغرافية السورية) مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد الأول+ الثاني، 2009، ص 259.

غياب الحل السياسي في المرحلة الراهنة. [1] وفي هذا الصدد أعلنت حكومة الكيان الإسرائيلي أن حقول الغاز المتلاصقة مثل لفياثان الموجود داخل مياه الكيان الإسرائيلي وحوض أفروديت في قبرص يخزنان إحتياطات هائلة تقدر بـــ 200 بليون دولار وامتدان إلى المياه الإقليمية المصرية، وفي الوقت الذي تغيب فيه لغة التقارب والحوار بين الدول المطلة على المياه الإقليمية الغنية بالنفط والغاز الطبيعي وعدم الإلتزام بقانون البحار الدولي، مما يعني تهديد التلويح بالقوة العسكرية حيث رسم الكيان الإسرائيلي حدوده بخطوط وهمية مع لبنان وسوريا وقبرص ومصر، ودخول تركيا على خط الصراع بتشديد لهجتها بحقها في التقسيم الطاقوي للمياه الإقليمية.[2]

شكل الخريطة رقم 4: النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الإشتباك[3].



كما أدت اكتشافات حقول الغاز المتنوعة في شرق المتوسط مثل حقل أفروديت الذي يحتوي على 227 مليار متر مكعب من الغاز وحقل لفياتان الذي يقدر مخزونه 17 تريليون قدم مكعب في فلسطين المحتلة، مما يؤهل محاولة الكيان الإسرائيلي إلى إحتلال البلوك 9 اللبناني بالضغط الأمريكي الذي يكفي معظم دول أوروبا التي تنعكس سلبا على الإستراتيجية الروسية في تمزيق ورقتها السياسية التي تلوح بها ضد أوروبا، وتزايد الصراع على الطاقة إلى العديد من ردود فعل حادة بين القوى الفاعلة، بين التنافس وابعاد أطراف أخرى كروسيا للتربع على مصادر الطاقة

[1]– عماد فوزي شعيبي، النفط والغاز: الحرب الخفية، مرجع سابق، بتاريخ 23–02–2018.

[2]– جهاد عودة، مفاهيم العلاقات الدولية التخطيط الإستراتيجي لتحقيق الأمن، مرجع سابق، ص ص 204– 205. للمزيد أكثر راجع الكتاب من صفحة 202 حتى 251.

[3]– علي حسن بكير، مرجع سابق، ص 2.

الحيوية بإعتبارها نواة لتعاون اقليمي وتقاسم النفوذ بعد رهان اسقاط الدولة السورية من المعادلة بين دول شرق المتوسط المشاطئة له، وبين توقعات ترجيح تصادم عسكري محتمل حول تلك الحقول وإعادة ترسيم الحدود البحرية من جديد، وتداخل نفوذ الدول الكبرى وكيانات مثل حزب الله اللبناني من خلال فوضى انتشار الأساطيل العسكرية وحراك المناورات المتكررة بين الدول تترأسها الولايات المتحدة وروسيا والصين والدول الأوروبية ومصر وتركيا وايران واليونان وقبرص ولبنان وفلسطين(شواطئ غزة)، وأصبح حق المطالبة بأحقية الحقول الغازية مقدمة نحو إشتعال المنطقة وترجيح كفة التصادم العسكري بين روسيا والحلف الأطلسي ولبنان (حزب الله) بعد تهديد المقاومة اللبنانية بنسف شركات النفطية للكيان الإسرائيلي.[1]

وفي ظل مؤشر التهديدات الأمنية عبر وزير الخارجية البريطاني الأسبق دوجلاس هيرد عن الإستراتيجية الغربية تجاه المنطقة العربية بقوله: "**أن هذه المنطقة تسبح فوق بحيرة من النفط وهي تشكل أهمية فائقة للإقتصاد الغربي لأنها تمد العالم الصناعي بما يحتاجه من النفط كمادة خام لتوليد الطاقة، وقد كانت وما زالت لنا مصالح حيوية في المنطقة.. ومن هنا لاسمح بقيام أية قوة تهدد هذه المصالح بأي شكل من الأشكال**".[2] وفي ضوء هذه المعطيات مع تصاعد حراك المضايقات الغربية الأمريكية على الدول الصديقة لسوريا وتوسيع الضغط السياسي والدبلوماسي وحتى العسكري لأجل تقديم روسيا التنازل في الملفات المعقدة الإيرانية والسورية، يمكن ادراك حقيقة الموقف الروسي تجاه سوريا والذي من شأنه تأمل روسيا الإستفادة من النظام السياسي القائم بغية الحفاظ على المكاسب التي حققتها بتأمين دمشق جيوستراتيجيا أمام إرتفاع الوتيرة العدائية للمشروع الأمريكي الصهيوني والإرهاب العابر للحدود، طوال سبعة سنين من تدخلها في المنطقة توحي على اساسها أنها غير مستعدة لتغيير نهجها في المستقبل القريب.[3]

خلال هذا المعطى يعتبر توسيع تواجد سرب من السفن البحرية العسكرية الروسية ورباطه على ضفاف شواطئ الساحل السوري يوفر دعامة أمنية وحماية لنشاطها والمناورة في مجال الطاقة المكتشفة في قاع البحر المتوسط، وهنا ترسم مقاربة تعاظم دورها العالمي بإقترابها اكثر من

[1]– محمد سليمان الزواوي، غاز شرق المتوسط ورقة أولية، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، ابريل 2016، ص 1– 3.

[2]– عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 20.

[3]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 164.

الممرات البحرية والبرية في شرق المتوسط وتواصلها مع الدول المشاطئة له، [1] وروسيا من هذا المعطى الإستراتيجي تعمل على مسوغات الدولة العظمى والتصرف بإستقلالية مطلقة بقرار سيادي دون الإصطفاف وراء التنازلات لقواعد القطبية الأحادية والوقوف لأجل مصالحها القومية بندية أمام الولايات المتحدة كقوة موازية للحلف الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط، في ملفين حساسين يثقل كاهل الأمم المتحدة الملف النووي الإيراني والأزمة السورية، المرشحة الذهاب إلى حافة الهاوية أو اللعبة الصفرية إذا أجهضت الأدوات الدبلوماسية وهي موطئ قدم مهم لحسابات فلاديمير بوتين حول مستقبل روسيا في المنطقة لأن العالم أصبح أكثر مقاربة للحلول العسكرية في قضايا الأمن القومي،[2] وهذا ما دفع والتز Waltz أحد الباحثين في قضايا الأمن الدولي على إيراد الحجة بأن، "**القوة في السياسة الدولية لاتخدم بوصفها الحجة الأخيرة، بل بالفعل بوصفها الحجة الأولى والثابتة، فالذين لا يستعدون الى شن الحرب قد يتوجب عليهم ان يواجهوا التنازل عن حقوقهم أو اتفاقيات الإستسلام**".[3]

الدور الروسي الجديد يتبنى استراتيجية الحرب الإستباقية * كما يراها جون لويس جاديس John Lewis Gaddis إنها القيام بعمل عسكري ضد دولة على وشك شن هجوم مباغت حينما تكون الحرب وشيكة او محتومة ومستحيلة التجنب،[4] الذي رفعت سقف خطورته حكومة الكيان الإسرائيلي بالظغط على حلفائها الأمريكيين والأوروبيين الى احتواء المخاطر حول القرار السوري للسماح لحلفائه تفجير المقاومة في مرتفعات الجولان المحتل، وهو نفس القرار الإستراتيجي الذي اتخذه حافظ الأسد من قبل في اختيار الوقت الملائم لوضعه موضع التنفيذ، الذي استغلته ايران وحزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية بتفهم روسي، لتدخل الأزمة السورية الى نفق اكثر تعقيد وهو ما عبر عنه توماس فريدمان عن عبقرية التوقيت، وتوقف عنده الأكاديمي ايتامارا ربينوفيتش الذي يعتقد ان الشرق الأوسط المكان الوحيد الذي لا يموت فيه التاريخ ولا تموت فيه الجغرافيا والصراع. [5] هذه المدركات الأمنية التي تشهدها سوريا والعراق وفلسطين المحتلة واليمن تؤشر مدى "**العلاقة الجدلية**

---

[1]– المرجع نفسه، ص 162.

[2] - Anna Borshchevskaya, Russia's Many Interests in syria, op.cit, p 2.

[2]– إيريش فيده، توازن القوى العولمة والتوازن الرأسمالي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 15.

*– هي ليست ضمن مرتكزات العقيدة العسكرية الروسية لكن فرضتها تعقيدات الواقائع الدولية والتهديدات الأمنية العابرة للحدود والواقع الأمني الجديد بعد الحراك العربي 2011 في دول الشرق الأوسط على رأسه سوريا.

[3]– سالم مطر السبعاوي، مرجع سابق، ص .177

[4]– نبيه البرجي، نتانياهو لتسوية مركبة مع دمشق اذا ..ماهو الخيار السوري؟، مجلة الإقتصاد والأعمال، السنة الثامنة عشر، العدد 207، مارس 1997، ص 59.

الوثيقة بين السياسة والنفط والغاز، بحيث أصبحت الطاقة واحد من أهم العوامل الجيوستراتيجية المؤثرة في العلاقات الدولية فالسياسات الدولية والإستراتيجيات والجيوبولتيكية العالمية جعلت الدول الكبرى جل سياستها الخارجية توجهاتها الدولية تتمحور حول النفط و المناطق الجغرافية النفطية."[1]

المطلب الثالث: إستراتيجية التواجد العسكري الروسي الدائم في المياه الدافئة.

لا يمكن تصور دولة كبرى بقوة وحجم روسيا الإتحادية خارج الحدود المفصلية في المساحات الحيوية في "الاقليم القطب" * في المسرح الدولي، بما يدعم من وجودها ونفوذ يتناسب مع حجمها التي يجعلها تشاطئ معظم دول العالم بإنتشارها الإستراتيجي العسكري الذي ضمنته العقيدة العسكرية 2001، ومن ضمنه البحر الأبيض المتوسط لتستطيع التحكم بإقتدار في البحر الأسود وتزاحم في احتواء خطر الإقتراب الأسطول الأمريكي الأطلسي على تخومها بحكم علاقات القرب الجغرافي بينهما والتوجه التاريخي لروسيا تجاه منظورها نحو الشرق الأوسط، هذه المناطق كونها تمثل هدف في سياستها الخارجية لأجل الوصول بالوسائل المشروعة التي يفرضها الأمن القومي الروسي الى الإستقرار الدائم في المياه الدافئة والحفاظ على القاعدة العسكرية في طرطوس واللاذقية بسوريا.[2]

أعلنت الإستراتيجية الروسية بين عامي 2011 حتى 2020 إلى إعادة هيكلة الجيش الروسي بالكامل بناء أولوياته على خطط التوسع والإنتشار الأساطيل العسكرية الروسية في المحيطات العالمية، كما صرح الرئيس الروسي سابقا ديميتري ميدفيدف: " **أنه لا يمكن اعتبارنا دولة بحرية بدون ان يكون لنا انتشار عسكري في البحار والمحيطات** "[3] وهي مضمون رسالة حول توسع الحلف الأطلسي في شرق أوروبا، والبحر المتوسط يظفر بمكانة متميزة في السياسة الدولية لأهميته الإستراتيجية والجيواستراتيجية ليس فقط انه الملتقى الجغرافي فحسب، بل يشمل بعد جيوبولتيكي واقتصادي وعسكري وسياسي ومحور رئيسي في المحاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة ومركز الثقل في

---

[1]– رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 336.

[2]– عمار بهاء الدين، مرجع سابق، ص 84– 85.

*– أي الإقليم أكثر أهمية وحساسية في بنية العلاقات الدولية الذي يمتاز أساسه على التنافس والصراع.

[3]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 262.

جزيرة العالم وفق مقاربة هارفارد ماكندر،[1] لأن المعطيات الدولية رشحت تفعيل المشاركة السياسية والعسكرية الروسية في بحر الأبيض المتوسط بشكل غير إعتيادي على حدودها الغربية وفي منطقة البحر الأسود، وكلاهما يشير إلى إستثمار روسيا الإستراتيجي ورباطها طويل المدى في الصراع السوري ومزاحمة التجييش الأمريكي لترسانته العسكرية المتطورة، وعلى هذا الأساس فالمؤشرات الأمنية تشي أن توازن القوى في منطقة البحر المتوسط يتغير بشكل جذري ونوعي نتيجة التغيرات الإستراتيجية للمصالح الجيوسياسية الذي فرضها واقع التهديدات الأمنية الأمريكية الذي رسم حلف الضرورة بين روسيا وتركيا وإيران.[2]

تأكيدا لهذه الأهمية التي تعد الخاصرة الجنوبية لروسيا الإتحادية رسمت صراعات الدول الكبرى المختلفة بعد شرعنة التدخلات العسكرية في المنطقة العربية إلى فرض إنتشار الأساطيل العسكرية الكفيلة بتحقيق السيطرة الإستراتيجية على خطوط التجارة الدولية وتأمين مصالح أمنها القومي، ويرى الكسندر دوغين ان الثابت الأساسي للسياسة الروسية على البحرين الأسود والمتوسط يكمن في السيطرة على شواطئ الأراضي الأوكرانية ومن ثم السيطرة على منطقة القوقاز ومنطقة أبخازيا كبوابة آمنة نحو المياه الدافئة. [3] فمقاربة نظرية استمرار التاريخ التي رمت روسيا بثقلها العسكري تعكس نوايا السلوك الروسي في تمكين سياسة بطرس الأكبر وكاثرين الثانية * إلى حيز التنفيذ وهي الوصول الى إدامة الانتشار العسكري في المياه الدافئة في الخليج العربي من خلال تكرار زيارات قطع الأسطول الروسي للموانئ الساحل الشرقي للمنطقة في ميناء بندر عباس الذي يضمن لهم الإتصال المستمر على مدار السنة بالعالم الخارجي بحرا الذي كلفهم عدة مرات التصادم العسكري مع الأسطول البريطاني.[4]

وقد أدت الزيادة المستمرة لنشاط القوات البحرية الروسية في البحر المتوسط منذ عام 2008 التي عجّلت التركيز على المياه الدولية، وان هذه العودة الدبلوماسية والعسكرية والإقتصادية والثقافية

---

[1]– محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 351.

[2] - Andrea Beccaro, Op.cit, pp 7- 8.

[3]– الكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 401.

*- وهو قولها المشهور حول المياه الدولية وإنفتاح روسيا عليه بقولها: "إن حلم روسيا نحو المياه الدولية مفاتيحه في القرم * وبوابته في سوريا".

[4]– مصطفى عبد القادر النجار، أضواء على سياسة الإتحاد السوفياتي وروسيا القيصرية في الخليج العربي والجزيرة العربية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، ص ص 30–31.

لدى روسيا على الساحة الدولية في القرن الحادي والعشرين، هي في الواقع من ابرز تعبيراتها أمام الأساطيل الأمريكية في شرق المتوسط في ظل الحروب والصراعات التي تمزق وحدة الجغرافية العربية.[1]

يأتي ظهور الأهمية السورية في الحسابات الإستراتيجية لروسيا بعد التغيير الذي طرأ على الوضع الجيوبولتيكي الذي أصبح يهدد تماسك وحدة الجغرافيا السياسية العربية في ظل التدخلات العسكرية بدون إذن الشرعية الدولية خاصة بعد احتلال العراق 2003، وازدادت تقديرات أهمية البحر الأبيض المتوسط في الفكر الإستراتيجي الروسي في اللعبة الدولية مع بعض الدول المشاطئة له، بإعتبارها احدى المجالات الجيوستراتيجية الأكثر حساسية بين روسيا والحلف الأطلسي وما يمثله من شريان حيوي للتجارة الدولية، في ظل الحراك الذي نشب بين روسيا والولايات المتحدة في السيطرة على البحر الأسود في الأزمة الأوكرانية وإرجاع منطقة القرم الإستراتيجية 2014، والآن تدور رحى الحراك العسكري بينهما في سوريا تحت مسمى "سياسة كسر العظم"، الذي أهّل روسيا من جديد اختراق المياه الدافئة والسيطرة على المضائق المائية الواصلة بين البحر الأسود والبحر المتوسط الذي يوفر لها دعامة أساسية لتحريك أسطولها العسكري في الشرق المتوسط خاصة في أماكن تواجد الطاقة والوصول إلى حلفائها في الشرق الأوسط نحو إيران وسوريا الذي يعد ضمن أولويات السياسة الخارجية الروسية، [2] وقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن مصالح وجودنا العليا في منطقة البحر المتوسط ترتبط بضمان الأمن القومي، وأكد خلال زيارته مقر قيادة القوات المسلحة الروسية في 8 حزيران 2013، أشار بقوله: "**إن هذه منطقة إستراتيجية مهمة ولدينا فيها مصالحنا المرتبطة بضمان الأمن القومي لروسيا الإتحادية... لذلك بالذات تنوي روسيا خلق ظروف ملائمة لمرابطة سفنها الحربية في البحر الأبيض المتوسط بهدف التصدي لتهديدات المنظمات الإرهابية**".[3]

كما ساهم إعلان الرئيس فلاديمير بوتين اتخاذ قرار بإعادة انتشار الأسطول العسكري الروسي نحو المياه الدافئة على ماجاء في وثيقة العقيدة البحرية الروسية لعام 2001 التي رسمت أهدافها الإستراتيجية على المدى البعيد حتى عام 2020، التي اعتبرت ان المياه الدافئة تعد منطقة

[1] - Igor Delanoe, Le retour de la Russia en Méditerranée, Cahier de la Méditerranée, N° 89, 2014, p 1- 2.

[2]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 161.

[3]– محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية، دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجية القوى المنافسة، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 415.

حيوية استراتيجيا يهدف إلى تأمين وجود بحري مناسب في تعزيز الإستقرار السياسي والأمني والعسكري وتأمين مصالح روسيا القومية من مخاطر الحلف الأطلسي المتكررة. [1] وهذا ما تحاول روسيا جاهدة في تحقيقه متزامنة مع ضمان الأمن القومي ووحدة الأراضي الروسية، ومن جهة أخرى استرداد نفوذها التاريخي في المنطقة بإدراكها انها لا يمكنها أن تكون قوة عظمى من خلال بوابتها كمكانة جيوسياسية في العالم، وان تجعل سياستها الخارجية أكثر ملائمة مع التطلعات الإقتصادية مع دول الشرق الأوسط كدول الخليج وتركيا وإيران[2].

السياسة الخارجية الروسية تنظر إلى مستقبلها في مياه البحار الدافئة والشرق الأوسط ورقة سياسية واستراتيجية ترشحها الصعود الى منصة النظام الدولي والتأثير في القرارات السياسية في القضايا والملفات الدولية المعقدة كأزمة الصواريخ النووية وتهديدات الإرهاب الدولي والتواجد العسكري في سوريا، ومنافسة الولايات المتحدة على زعامة النظام العالمي من خلال المزايا التي تتمتع بها ولا تتوفر في اي دولة اخرى، فهي تتربع على مدخلات ومخراجات استثائية التي يرشحها ان تكون طرفا مؤثرا على مسرح السياسة الدولية كالمقومات العسكرية والسياسية ومقعدها الدائم في الأمم المتحدة والإقتصادية(الغاز) والجيوبولتيكية، فروسيا حرصت على تخطي كل العقبات الأطلسية الأمريكية لتطويقها وشل توسعها وإجهاض مشروعها العسكري والسياسي، فسياسة الولايات المتحدة التي تريد رسم تفوقها في البحار والشرق الأوسط ارتطمت بفشل تحييدها روسيا والقوى الدولية الصاعدة كالصين وايران في المنطقة، التي تعد العقدة الرئيسية في إعادة صياغة النظام الدولي واستطاعت احداث فتحة جيوبولتيكية نحو البحر المتوسط خاصة بعد التأكد من الثروة الطاقوية الموجودة في شرق المتوسط،[3] وفي 2013 تحولت مجموعة من السفن البحرية الروسية نحو شرق البحر المتوسط للقيام بأكبر تدريبات بحرية كرسالة ضمنية ان روسيا عائدة الى المياه الدولية، والتي أشار اليها وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو بقوله: ان: "**مرابطة سفن الأسطول الحربي الروسي في المتوسط هي للحفاظ على التوازن الإستراتيجي، ومراقبة الأجواء الأمنية وحماية مصالح روسيا الإتحادية في تلك المنطقة الملتهبة**".[4]

---

[1]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 163.

[2]– .... المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006، ص 31.

[3]– حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، ط1، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 84– 85.

[4]– محمد ميسر المشهداني، مرجع سابق، ص 415.

إن المصالح الروسية في منطقة المتوسط تتميز ضمن ثلاث عناصر أساسية، أولا الرهانات المتعلقة بمكانة روسيا باعتبارها قوة عظمى، والثانية مصالح أمنية، وثالثا المصالح الإقتصادية، وتنص العقيدة البحرية الروسية ان بحر المتوسط منطقة استراتيجية لمصالحها القومية مثلها مثل، بحر البلطيق وبحر آزوف بمثابة فضاء استراتيجي تستطيع روسيا إبراز نفوذها وقوتها، وبالتالي تجديد ثقافة التراث الإمبراطوري والإرث السوفياتي.[1]

إنطلاقا من المعطيات التي يشهدها واقع الحراك السياسي والأمني في الأزمات الدولية بين روسيا والغرب في أوكرانيا وملف الدرع الصاروخي والأزمة السورية ومخافة انعكاس نتائجه على غير رضى حلفاء الولايات المتحدة، بدأ البحر المتوسط يشهد تصعيدا غير تقليدي متجدد كالذي شهدته الحرب الباردة وحدّة التنافس والإستفزازات المتبادلة بين روسيا والولايات المتحدة في المجال العسكري، حيث ساهمت عقيدة الإهتمامات التطبيقية للإستراتيجية العسكرية الروسية من قبل بإعلان قائد الأسطول الروسي الأدميرال فلاديمير ماسورين عن قيام روسيا بإعادة نشر الأسطول الروسي من جديد في البحر المتوسط مدعوما بالقاعدة العسكرية الموجودة في سوريا خاصة بعد ضغوط الولايات المتحدة وحلفائها منع تزويد سفن الحربية الروسية من الوقود. [2] هذا التصور الإستراتيجي كشفته الخطابات النارية في مؤتمر ميونيخ بألمانيا 2018 حول صعوبة تسوية الملفات الأمنية العالقة وفشل الجانبان الأمريكي والروسي إحداث اختراق جدي في شأن الخلافات الإستراتيجية،

روسيا تنظر بعين المصالح والإهتمام الجيواستراتيجي اتجاه اوكرانيا كونها خاصرتها الرخوة وقلب الدفاع العسكري عنها وتعدها بوابة النفوذ الروسي نحو الفضاء الدولي، كما تعد الموانئ اوديسا وسباستبول ركيزة فعلية لخط التجارة الروسي فضلا عن تواجد الأسطول العسكري المرابط في البحر الأسود، ولأجل الحفاظ وصيانة هذه المصالح سلك فلاديمير بوتين استراتيجية ثلاثية الأبعاد التي تضمن له تأمين انتشار أساطيله العسكرية في المياه الدولية والشرق الأوسط، يتمثل البعد الأول في تشكيل اتحاد سوفياتي جديد التي تبنته النظرية الرابعة لي الكسندر دوغين المتمثل في الإتحاد الأوراسي، اما البعد الثاني يكمن في مواجهة المساعي الغربية في تطويق واحتواء روسيا وذلك عن طريق اللجوء الى التدخل العسكري الصريح، اما البعد الثالث هو تحقيق التوازن

[1] - Igor Delanoe, Le retour de la Russia en Méditerranée, Op, cit, p 4.

[2] – حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 163.

ضد الولايات المتحدة خارج منطقة اوراسيا مثل الشرق الأوسط وشرق المتوسط محاولة مزاحمة السيطرة الغربية على النظام الدولي وتخفيف قبضتها وتحكمها في ادارة الشؤون الدولية، [1] كما عرفت أهمية البحر الأحمر الإستراتيجي قديما وحاليا بين الولايات المتحدة وروسيا، الذي يتصل بين شبه الجزيرة العربية وافريقيا الذي ينحصر بين خامات الشرق واسواق الغرب، والبحر الأحمر بمدخليه الشمالي قناة السويس والجنوبي مضيق باب المندب يتمتع بإستقطاب كبير للدول العظمى والكبرى ومحور الصراع الإستراتيجي في العالم، فالمقاربة الواقعية في الشرق الأوسط تلهم مدى صناعة اللإستقرار الأمني ومخاطر الحروب القائمة في سوريا واليمن والفوضى في مصر بحكم انها تطل على البحر الأحمر وممراته الإستراتيجية.[2] لأن البحر الأحمر وأهميته في الصراع الدولي تدخل ضمن لعبة حافة الهاوية لبعده الحيوي كممر وبعد إستراتيجي، حيث تقدر نسبة التجارة الدولية التي تمر عبر البحر الأحمر بـــ 13% مما يضفي عليه الطابع الإستراتيجي في العلاقات الدولية.

إن المنطقة العربية تحمل موقعا جغرافيا استراتيجيا فريدا من العالم كونها الجغرافية الوحيدة التي لا تنقضي فيها هوية التاريخ ولا تموت فيها الصراعات الدولية، فهي تحتل مركز القلب من الأرض وتشرف على اكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات مثل البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر العرب، والخليج العربي، وخليج عدن والمحيط الأطلسي والهندي، ويتحكم في أهم المضايق الدولية وهي قناة السويس، ومضيق هرمز، وباب المندب، [3] فإنتشار الأساطيل الروسية في المحيطات والبحر المتوسط وإبقائها في حالة تأهب دائم أمام التهديدات الأطلسية والأمريكية، فالأحداث الأوكرانية والإضطرابات مع الغرب تبنت على أساسه العقيدة الأمنية والعسكرية الجديدة التي وقعها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 25 ديسمبر 2015 تهدف الوثيقة الأساسية إلى التخطيط الإستراتيجي الذي ترافق التدخل العسكري الروسي في سوريا، والتي حددت المصالح الوطنية والأولويات الإستراتيجية لروسيا الإتحادية،[4] هذه المرتكزات تتطابق ما ذهب إليه أندريه بوفر وعمق نظريته تدل على أهمية البحر في النزعات حيث يرى أن للبحر دور في إستراتيجيات الردع ومن ناحية أخرى أمست الجغرافية البحرية المجال المميز للردع، مع ظهور

[1]– محمد ميسر المشهداني، مرجع سابق، ص ص 429– 431.

[2]– علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأمريكي– الصهيوني، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ، لبنان، 2015، ص 288

[3]– عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 14.

[4] - Isabelle Facon, op.cit, p 6.

الغواصات ذات الدفع النووي والأسلحة البحرية الإستراتيجية التي يصعب كشف مواقعها عمليا، ومن جهة أخرى تلعب دور أكبر في إعطاب تقدم الخصم في تهديد الأمن القومي للدولة، [1] هذه المعطيات المقاربتية من أجل تحقيق أربعة مزايا رئيسية:

1- فك الطوق والعزلة الدولية عن روسيا.

2- ابقاء القوات البحرية الروسية قريبة من تهديدات التواجد الأطلسي من حدودها في الدفاع عن مصالحها وملازماتها جغرافيا من حدود حلفائها سوريا وإيران والإستفادة من المواقع الإيجابية مع مصر وتركيا.

3- تعزيز ترسانتها البحرية بالصواريخ الإستراتيجية لتكون على مقربة من صواريخ الدرع الصاروخي في شرق أوروبا.

4- تقاسم النفوذ بعد تسوية الأزمات في سوريا واليمن حول الحفاض على المصالح المشتركة وتحديد الإستثمار في مواقع تواجد الطاقة بعد اكتشاف أطنان من ثروات النفط والغاز في شرق المتوسط.

المبحث الثاني : أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا.

تعتبر الحروب المباشرة التي تخوضها روسيا في مجالها الحيوي لا تعبر عن نواياها الحقيقية إلا بعد انكشاف الذرائع الأخلاقية والقانونية لمصالحها كما تصنع الولايات المتحدة مثل ما يحدث في أوكرانيا وسوريا، حيث تتقاطع الإستراتيجيات القوى الدولية بأن يكون لها الدور الأكثر تميزا وتحسين مكانتها كونها لصيقة بعامل الجغرافية الإقتصادية، فالعامل الجغرافي مرتبط بطموحات واطماع التوسع،[2] فابعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا كان على أساس خيار استراتيجي من خلال العناوين السياسية والأمنية والجيواقتصادية بغرض منع المشروع الطاقوي القطري الذي هدد المصالح الروسية في المنطقة، وهي ان السيطرة على الوضع الجيويبولتيكي في المنطقة العربية التي يرسم فيها القرار الدولي، حيث تعد احد المطالب الأساسية إلحاحا لروسيا وهو تجميع اشتات الجغرافية الروسية كإمبراطورية من جديد كما تحدث عنها الجيوبولتيكي جان تيريار هناك ضرورة

[1]- جهاد عودة، مقدمة في الدراسات الإستراتيجية الشرق أوسطية، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014، ص ص 225- 226.

[2]- نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص 13.

ملحة لإعادة توازن الأوراسي الأوسطي والا ستواجه مخاطر أمنية وسياسية وجيوبولتيكية حادة، [1] لازمها في نسج إستراتيجية بناء تحالفات كبرى واقليمية من أجل الحفاظ على مصالحها كدولة كبرى للتصرف بشكل مستقل أمام تهديدات الولايات المتحدة، حيث بدأت تلوح في الأفق إشكال اللعبة الصفرية مصدرها لعبة الغاز تكون فيه روسيا ثقل موازي للغرب في الشرق الأوسط من البوابة السورية، والحفاظ على منطقة نفوذها لإعادة حساب الموازين الإستراتيجية كما رسمها يفغيني بريماكوف من قبل بالقول: " **نريد ان نرى روسيا كقوة عظمى ومركز مؤثر لعالم متعدد الاقطاب.. وسوف نظهر ذلك لاحقا**" ،[2] وهذا كله منوط بعنصرين اساسيين الحفاظ على تواجدها العسكري في الساحل السوري ومنطقة طرطوس الإستراتيجية، والعنصر الثاني منع المشروع الغربي وأدواته من تقسيم الجغرافية السورية حليفها الإستراتيجي في المنطقة.

المطلب الأول: الأبعاد الجيوبولتيكية والطاقوية.

إن عودة روسيا إلى الساحة الدولية بزغ تأثيره بعد 2014 من خلال عودة الصراعات الجيوبولتيكية أمام الحلف الأطلسي بتدخلاتها العسكرية، حيث أتاح لها استقرارها السياسي وتحقيق التنمية الإقتصادية وتعزيز قدرتها وتموضعها العسكري من جديد إلى رسم مستقبلها الجيوسياسي بدءا من أوكرانيا وصولا إلى سورية كحق تاريخي لا يسقط بالتقادم، أرجعها والتر ميد منطلقا من عنصرين أساسيين، أولا خلل التنظير الأمريكي في إسقاط اطروحات فرانسيس فوكوياما بنهاية جميع الصراعات الأيديولوجية والجيوبولتيكية الكبرى، والثانية تتمثل في توصيفه كل من روسيا والصين بالدول التعديلية بما يدشن مرحلة حتمية الصراعات الجيوبولتيكية الجديدة، للسيطرة على الممرات المائية والجغرافيا السياسية الحيوية للدول وعودة النظام التقليدي القديم سياسة ملئ الفراغ الجغرافي من جديد.[3]

تفسر التدخلات العسكرية الروسية على المستوى الدولي بعد تحول ميزان القوة نسبيا من بين يدي الدول الأوروبية نحو فواعل رسمية صاعدة كالصين ودول البريكس التي تتبنى مواقف روسيا العقائدية اتجاه الأزمات الدولية، في ظل اختلال التوازن الذي حل بالوضع الأوراسي والشرق

[1]– نجاة محمد مدوخ، مرجع سابق، ص 108.

[2]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 158.

[3]– أمينة مصطفى دلة، المخيلة الجيوبوليتيكية والفضاء الأوراسي، دراسات إستراتيجية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 28 سبتمبر 2016، ص 1.

الأوسط أصبح تقاسم نفوذ القوة بعد تحديث روسيا ترسانتها العسكرية والنووية وتأكيد دورها الفعلي بعد قضم منطقة القرم كجيوبولتيك نوعي الموصل لأهدافها السياسية والإقتصادية في سورية، وإدراكا منها أن الغرب الأطلسي غير مستعد للتصادم العسكري وفي حالة ترهل دون قدرته اتخاذ أي قرار استراتيجي على التحرك العسكري ضد روسيا، وتعزز دورها ومكانتها في منطقة الشرق الأوسط لأجل تحقيق عناصر أساسية، محاولة إجهاض مشروع عزل روسيا وإضعافها دوليا وإقليميا، وإفشال محاولة الغرب جلب حلف الناتو نحو أسوار روسيا، وكذلك تعزيز رغبتها الإمساك بمفاتيح التسوية في الأزمة السورية المستقبلية مع الولايات المتحدة وحلفائها بالأخص الكيان الإسرائيلي وتركيا والمملكة السعودية، والمضي قدما في ترسيم تحالفات والتنسيق الإستراتيجي والعسكري والإقتصادي مع ايران وسوريا، وبالتالي فإن النجاحات العسكرية الجوية الروسية وتأثير الدبلوماسية الناعمة في المنطقة فيه اشارة قوية الى مصر والعراق لموقعهما الجيوسياسي على إعادة بناء التحالف القديم الذي يشمل دمشق والقاهرة وبغداد إضافة إلى تعزيزه بتركيا وإيران.[1]

الفكر الإستراتيجي الروسي بعد 2012 يضع المنطقة العربية عامة والجغرافية السورية خاصة والساحل البحري تحت مجهر مصالحها الجيواقتصادية من خلال واقع المخزون الطاقوي النفط والغاز، وتجارة الموارد الهيدروكاربونية التي تسعى أن تكون إحدى أذرع سياستها الخارجية والتأثير في الوضع القائم مع حلفائها رغبة بتنفيذ أجندات عالمية ترسم فيه نظام دولي جديد تكون روسيا طرفا فيه، [2] فالسياسة الخارجية الروسية في االشرق الأوسط قائمة على مصالح مصيرية تتصدرها الطاقة بشكل عام والغاز بشكل خاص كدخل إستراتيجي للخزينة المركزية، فروسيا بنت توجهات قرارتها حسب القضايا الجيوسياسية بمعايير إقتصادية وتستخدمه كإدراك ونمط من التفكير في تعزيز عمق العلاقة مع سوريا وإيران وهي عقود سياسية أكثر منها تجارية، فروسيا أدارت ظهرها للتهديدات الأمريكية ودخلت في إستثمارات الطاقة على رأسها الغاز مع البلدان المدرجة ضمن العقوبات الأمريكية، حيث أبرمت شركة "زاروبيجنفت" الروسية لتطوير حقل الخيام للغاز الطبيعي، الذي تقدر قدرة إحتياطاته بـــ 260 مليار متر مكعب التي رشحها توسيع أطماعها التنقيب

[1]– مي غيث، التدخل الروسي في سوريا الابعاد والسيناريوهات، تقدير موقف، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، نوفمبر 2015، ص ص 1–2.

[2]– خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والإستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، بغداد، اكتوبر 2008، ص 47.

في شرق بحر المتوسط، مثل المناقصات الدولية التي فازت بها في لبنان حول بلوك Bloc 9 المتنازع عليه مع الكيان الإسرائيلي.[1] ويقرأ الإستثمار السياسي المتزايد لروسيا في البحر المتوسط والشرق الأوسط بإدراك التوجهات الإستراتيجية للتوسع العسكري الذي أحدث القلق الأمني لدى الحلف الأطلسي، مما شجع المراقبين الدوليين أمثال مارك جاليوتيMark Galeotti عضو المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية أن روسيا أصبحت أكثر إندفاعة في بسط تأثيرها في المنطقة، فروسيا إنخرطت عسكريا لتفض عزلتها الدبلوماسية وحتى لا تفقد نفوذها التاريخي كخاصرة جيوبولتيكية وهو أحد تحول في مفهوم السياسة الخارجية الروسية، كما أشارت النسخة المعدلة في 1 ديسمبر 2016 أن أهمية سوريا جيوسياسيا في العقيدة العسكرية هي أحد أهداف السياسة الخارجية الروسية.[2]

إن الإستقرار السياسي وتحقيق معدلات اقتصادية مرتفعة شرطان يؤهلان روسيا سعيها للإضطلاع بدور قوة عظمى في محيط نفوذها السوفياتي وكقوة كبرى من خلال بوابة سوريا، في تحديد سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة لا تنفصل على التناغم مع سياستها الداخلية معا، [3] ففشل المشروع الطاقوي نابوكو في السيطرة على بحر قزوين * الذي أفضى إلى تدخل عسكري روسي في جورجيا، شكل المستوى الإستراتيجي بإعلان فلاديمير بوتين أن العالم العربي والإسلامي يعد عمقا استراتيجيا غير مستعد للمقايضة عليه لروسيا من خلال موقعه في المخططات الإستراتيجية العالمية، إذ تقع معظم دوله من نظرية قلب الأرض لهارفرد ماكندر والتي أولاها نيكولاس سبيكمان أهمية كبرى كونها مفتاح القوة والسيطرة العالمية، إضافة إلى المخزون الإستراتيجي العالمي التي تتربع عليه قاريا وبحريا من الطاقة مايعادل 75% من احتياط العالمي من النفط و 35% من الغاز الطبيعي.[4]

الصراع الجيوبولتيكي في الشرق الأوسط المدفوع بقيم صراع الحضارات تخطى الإدراك التقليدي للصراعات القائمة، فإرادة تجييش الأساطيل العسكرية في شرق البحر المتوسط هي دلالة

[1] - Clément Therme, La puissance Russe Au Moyen-orient : Retour ou Declin Ineluctable ?, Etudes de "l'IRSEM" Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Miltaire, N° 33, 2014, pp 47- 48.
[2] - Andrea Beccaro, Anna Sophie Maas, The Russian Web in the Mediterranean Region, ISPI, Analysis N° 308, February 2017, pp 5-6.

*- راجع الفصل الأول من المبحث الرابع في المطلب الثاني بتصرف.

[3]– سمير التنير، مرجع سابق، ص 159.

[4]- تامر إبراهيم عبده هاشم، مرجع سابق، ص 202.

ثابتة أن إستراتيجية الدول الغربية تسعى إلى الإستحواذ على الطاقة كبديل للواردات الروسية، الذي قبله رد فعل روسي فسر أنه تحدي للإرادة الأطلسية وكطموح ورؤية إستشرافية على إبقاء إحتكار صادرات الغاز كسلعة إستراتيجية تبقيها روسيا للمناروة السياسية، فالصراع في السورية تكّشفت نواياه أنه حول لعبة الغاز والتنافس على عبوره بين قطر ورسيا، حيث عبر على ذلك الباحث فابرياس بلونش Fabriace Balanche بالقول: "**إن روسيا تريد الحفاظ على مركزه الإحتكاري في السوق الأوروبية في حين تطمح دول أخرى كتركيا لتصبح مركزا للطاقة مع الغاز من منطقة الشرق الأوسط**" .[1] لأن منطقة الشرق الأوسط تتربع على نصف الإمكانات العظمى المتاحة عالميا لمصادر الطاقة على رأسها الغاز التي بلغت إحتياطاته 76 تيرليون متر مكعب، الذي لم تصل مصادره إلى التنافس والسيطرة عليه فقط بل تصاعدت حدتّها إلى صراع إستراتيجي بعد سيطرة الإحتلال الأمريكي على العراق 2003 وحاليا تدور رحاها في الساحة السورية بوجود روسيا القوية بكل الوسائل السياسية والعسكرية وهي مرشحة للتصادم العسكري في أي لحظة.[2]

لهذا السبب صعدت روسيا من لهجتها السياسية والدبلوماسية كرد فعل وتكتيك على المناورة الأمريكية والفرنسية لاستنساخ الملف الليبي في سوريا في الأمم المتحدة، وهو وضع سوريا في خط الرؤية الإستراتيجية وتحت الإنتداب المشروع الغربي القديم المتجدد بأليات قانونية وهو التدخل العسكري في سوريا تحت البند السابع، فإستراتيجيا سقوط سوريا يعني سيكون له تأثيرات من شأنه أن يؤدي إلى تراجع قوة إيران ومشروعها الفارسي الذي بالضرورة ستهتز له المصالح الإستراتيجية لروسيا الذي سيجلب نظام أكثر تفضيلا إلى الولايات المتحدة الذي بموجبه سيغير طبيعة الشرق الأوسط.[3]

وقوف إرادة روسيا الإتحادية بلا هوادة في دعمها للحكومة السورية التي راجت حوله تكهنات وافرة في الأوساط الأكاديمية والسياسية، حيث جادلت الدول الغربية بأن موقف روسيا هو من بقايا التفكير الاستراتيجي من الحرب الباردة وهذا مستبعد استراتيجيا وسياسيا، بينما يركز البعض الآخر على العلاقة المحددة بين النظامين التاريخيين حول تحليل الطبيعة الاقتصادية والسياسية للشراكة الروسية السورية على مدى عقود التي تكشف أن المصالح الاقتصادية لا تلعب الدور الأكبر

[1] - Climent Therme, op.cit, p 48.

[2]– خضير عباس وأحمد النداوي، الإستراتيجية النطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2014، ص ص 2015– 2016.

[3] - Pierre Berthelot, Op.cit, p 174.

والوحيد في تدخلها العسكري، لكن هناك الدور الأمني المضاف للمصالح الأخرى المتمثل في تطويق الإرهاب الدولي والعامل الجغرافي الذي يفسر المشروع الجيوبولتيكي لألكسندر دوغين حول البعد الإستراتيجي لمشروع أوراسيا.[1]

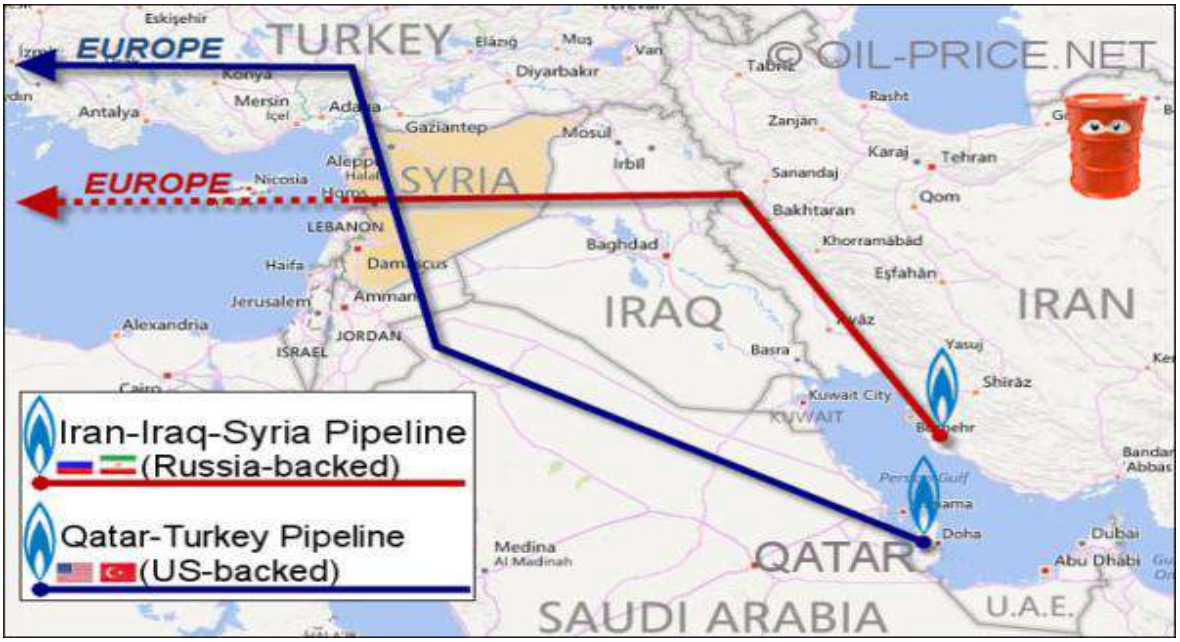
إن إنزلاق الوضع الأمني والسياسي في سوريا وتزايد وتيرة التنافس والصراعات وتحشيد الأساطيل البحرية الأمريكية قرب المياه الإقليمية السورية التي فضحت سياسة البعد الطاقوي لأجل ضمان مشاريع انابيب الغاز عبر سوريا، فالحرب المحدودة وفق تقديرات وزارة الدفاع الأمريكية ألاّ يتوجب على أحد الأطراف أن يوسع مطالبه السياسية ويمكن تبريرها بالإنتشار الكبير لحجم الأعمال القتالية، أو خطر إشعال حرب شاملة حتى لا يؤدي إلى توتر واحتقان سياسي شديد، حيث أشار هنري كيسنجر أن الحرب المحدودة سوف تتحول تلقائيا إلى حرب شاملة بين الأطراف لأن الجانب الخاسر سوف يدفع فيها خلق مصادر تهديد جديدة لتحسين موقفه،[2] فادراك الواقع الأمني في المنطقة وكمقاربة تحليلية أن الأحداث والصراعات في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وما يجري في سوريا أساس حيثياته الطاقة، ويرجع العرض الإستثماري الإستراتيجي الذي اقترحه بشار الأسد مع إيران في 2009 تكون سوريا معبرا وشريكا أساسيا فيه يربط البحار الأربعة، الخليج العربي، وبحر قزوين، والبحر الأسود والبحر المتوسط فيما يتعلق نقل النفط والغاز على أساس أن الجغرافية السياسية السورية تفرض هذا التوجه عاجلا أو آجلا.[3]

[1] - Camillia Comitteri, Op.cit, p 2.

[2]– مصطفى طلاس، ج2، مرجع سابق، ص 808– 810.

[3]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 165.

شكل الخريطة رقم 5: رهان خطوط الغاز القطري والإيراني عبر سوريا[1].



على أساسه يفسر سقف التهديدات الأمريكية بالضربة العسكرية ضد النظام السوري والمواقع العسكرية الروسية بعد خسارة الولايات المتحدة معظم أدواتها من المعارضة السياسية والعسكرية على الساحة السورية بذرائع استعمال النظام السوري المواد الكيميائية، إلى درجة تفاعلت معه روسيا بالرد المناسب ضد أي قرار أمريكي غير محسوب ودخول المنطقة برمتها الى درجة حافة الهاوية، خاصة وإن الشرق الأوسط من خلال الحرب في سورية إجتمعت فيها مقومات الدولة العظمى وإنها مركز التجاذبات والتفاعلات بين القوى الكبرى، فروسيا والولايات المتحدة تمثلان ذروة الصراع الجيوبولتيكي والجيواقتصادي عسكريا على الساحة السورية.

ويرى ألكسندر دوغين Alexander Dugin أن استكمال الدور النشط والتحكم في مفاتيح الجيوبولتيك أوراسيا مع الصين والهند يفتح مجال التوجه نحو العالم الإسلامي والعربي كونها امتداد للمشروع الإمبراطورية الأوراسية حسب دوغين، مستغلة(روسيا) النظرة العدائية العقائدية للدول الغربية تجاه الشعوب العربية غالبيتها مسلمة كعدو محتمل من خلال مقاربة صراع الحضارات، فروسيا تتطلع الى توظيف الوسائل الدبلوماسية الناعمة كآلية نحو كسب ثقة الدول الخليج العربي وشعوب الشرق الأوسط إضافة إلى تركيا وإيران لأجل تفكيك الهيمنة الأمريكية وتقاسم النفوذ

[1]– جوان حمو، سوريا في المعيير الجيوسياسية الروسية وموقع الكرد فيها، مركز حمون للدراسات المعاصرة، ابريل 2017، ص 8.

معها،[1] وان مصالح روسيا في سوريا تتعدى البعد الأخلاقي والقانوني المعلن عنه أمام العالم بذريعة مكافحة الإرهاب، حيث ظهرت إرهاصات أهدافها السياسية والأمنية والإقتصادية من خلال التواجد الكثيف للشركات الروسية التنقيب عن الغاز في الساحل السوري وفي البر في كل من حمص وبانياس والبادية ومنطقة تدمر ودير الزور، لتدخل روسيا فعليا في معادلة الصراع حول لعبة الغاز الموجودة في المنطقة، على أساس ضمان حصتها في تقسيم النفوذ والمصالح مع القوى الكبرى الأخرى، والبقاء استراتيجيا في منطقة الغاز الناشئة في شرق المتوسط.[2]

نجاح روسيا تكتيكيا في رفع سقف المواجهة مع الغرب بمثابة تأسيس روسيا مع حلفائها كقوة مؤثرة في أزمات الحراك العربي بدافع دعم الحكومة السورية القائمة، وإظهار قدرتها تعقيد الأوضاع الأمنية للولايات المتحدة إذا لم يؤخذ رأيها في الحسبان، برهنت من خلاله أنها تمتلك مع حلفائها بدائل وسائل القوة لتشكيل الوضع الأمني والجيوسياسي بما يتناسب مع احتياجاتها المصلحية وقادرة على حماية شركائها من أي عدوان عسكري، فإن قرار روسيا حشد قواتها إلى سوريا لم يتحدد فقط من خلال نواياها لإحباط الجهود الغربية المتمثلة في اجهاض تمرير الغاز القطري على الأراضي السورية، لكن بسبب المخاوف من أن إسقاط عمود النظام السوري يمكن أن يؤدي إلى إنتشار عدم الاستقرار في المنطقة والإستثمار في الإسلاميين المتطرفين إلى الفضاء الجيوبولتيكي* نحو القوقاز وآسيا الوسطى، ويعد تحرير حلب وإنهاء المعارضة المسلحة في الغوطة الشرقية وتكثيف جهودها العسكرية على الأرض سيجعل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أكثر ميلا وعقلانية في الأخير لقبول الحل السياسي وتقاسم النفوذ في سوريا.[3] كما أن إعلان الشركات الكبرى اكتشاف الثروات الطبيعية الضخمة بعد الحراك العربي مباشرة يرمز إلى التخطيط المنهجي لإستراتيجية الفوضى الخلاقة ورفض الدول المشاطئة له كتركيا ترسيم الحدود البحرية الدولية مع مصر وقبرص وبين الكيان الإسرائيلي ولبنان، فحقل الغاز الضخم المكتشف في المياه الإقليمية السورية اسقط كل المزاعم الناعمة التي تحججت بها روسيا ودول التحالف الدولي وهو اكبر مقاربة في تفكيك لغز الحرب الدائرة في سورية، وهو ما يرجح تصعيد حافة الهاوية والإشتباك العسكري

[1]– الكسندر دوغين، مرجع سابق، ص ص 286– 287.

[2]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 166.

[3] - Nikolav kozhanov, Russian Policy Across The Middle East Motivations and Methods, Researche Paper, February 2018, pp 6- 7.

*- إرجع إلى الفصل الأول من المبحث الثالث في المطلب الثالث أوردنا مفهوم مختصر للمصطلح.

بين روسيا والولايات المتحدة إذا أغلقت القنوات الدبلوماسية آو التفاهم على تقاسم النفوذ الجيوبولتيكي أو نشهد انزلاق اللعبة الصفرية بين الأطراف، [1] فروسيا "مرحليا" استطاعت إجهاض مشروع القرن الذي راهنت عليه بريطانيا والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مع قطر في 2005 عقدا بواقع تكلفة 380 مليار دولار لتطوير إنتاج الغاز على مدى عشر سنوات يبدأ تنفيذه في 2008 وينجز في 2014، يمر عبر الأراضي السعودية والأردن مرورا بالأراضي السورية عن طريق تركيا فقبرص إلى أوروبا، ونجاح مشاريع الإقتصادية مرهون بإيجاد حكومة موالية للغرب في سوريا لإنجاح المشروع الطاقوي عن طريق وساطة أمير قطر والتخلص تدريجيا من التبعية للغاز الروسي وهو ما رفضته حكومة بشار الأسد، وانطلاقا من المعطيات يتبين بعد مراجعة واقع التنافس الدولي إدراك الحرب الكونية القائمة في سوريا، فميدانيا يتضح أن الدعم الروسي المتواصل عسكريا وفي الأمم المتحدة للحكومة السورية هو محاولة منع قيام نظام للمتطرفين كما وصفهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لا يعير إهتماما للمصالح الروسية ويعمل على اعادة رسم خريطة للطاقة في الشرق الأوسط بعيدا عن المصالح الجيواقتصادية الروسية.[2]

إن العناوين الإستراتيجية الروسية غير المعلنة تؤكد حتمية الرد العسكري وستكون أكثر واقعية في حالة إنتهاك مصالح الأمن القومي الروسي، من خلال تحريك أساطيل عسكرية بعد تأكيد الإكتشافات الضخمة للغاز المقدرة بتريليونات متر مكعب في البحر المتوسط، وقرب مياه (فلسطين المحتلة) ولبنان وقبرص ومصر التي تحمل بذور إضعاف موقف روسيا كلاعب دولي في لعبة الطاقة مع حليفها إيران، لأن قطر تسعى بالتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا بناء خطوط أنابيب غاز من شأنه أن يتجاوز مضائق هرمز وباب المندب عبر شبه الجزيرة العربية مرورا بالأراضي السورية الذي رفضته حكومة دمشق، [3] فنظرية التوازن الإستراتيجي * التي إنبثقت من إفترضات أمنية مؤداها أن روسيا كدولة الكبرى المناوئة للتوجهات الأمريكية في مجال نفوذها إرتبطت مصالحها بعلاقات دائمة مع سوريا مدفوعة بإعتبارات القوة، في إعادة تنظيم تماسكها وعلاقاتها وتفاعلاتها في تحقيق التوازن الإستراتيجي مع القوى الغربية، وإنطلاقا من ذلك إتجهت

[1]– شهاب المكاحله، حرب النفط والغاز القادمة على الشرق الأوسط، جيوستراتيجيك ميديا، 8 فبراير 2018، ص 1.

*– أي منطقة النفوذ الروسي في حديقتها الخلفية مثل آسيا الوسطى وجنوب القوقاز وشماله

[2]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 166.

[3] - Pierre Berthelot, Op.cit, p 174.

الصين بإستراتيجية جديدة تسعى إلى خلق معادلة في الجغرافية الأوراسية من خلال مشروعها طريق الحرير الجديد، الذي تكامل مع توافقات الإستقياظ الروسي بأطروحات الإتحاد الأوراسي، الذي يتكامل أيضا مع الهند كدولة كبرى وإيران كقوة إقليمية في البحث عن خرائط جديدة كاستجابة موضوعية وضرورية لإعادة إنتاج عالم بنسق دولي جديد بتوازنات متعدد الأقطاب، لإخراج المجتمع الإنساني باختلاف حضاراته خروجا آمنا من أزماته نحو التعامل والتوافق والتكامل.[1]

روسيا تعلم أن الأزمة الأوكرانية والسورية عاملين أساسيين، أحدهما هو شعورها بأنها تواجه عالماً معادياً لها، وأن الأدوات العسكرية هي وحدها الكفيلة التي يمكنها حمايتها وردع خصومها، والثاني هو عزم روسيا على استخدام كل الوسائل المتاحة للدفاع عن المصالح الوطنية والإستراتيجية للدولة، وهو الإدراك العقلاني في ترشيد اتخاذ القرار بشأن استخدام القوة العسكرية التي تسمح به طبيعة النظام السياسي الروسي، ويقصد بها ضمان إتراف على نطاق واسع بمكانة روسيا باعتبارها واحدة من "مراكز النفوذ" الجديدة في الشرق الأوسط، وإدراك القادة الروس إستغلال أفول الفترة الانتقالية في الإستراتيجية الأمريكية والموقف المتدني المتجه نحو الداخل الذي أظهره الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة بسبب الأزمات المتعددة، إن الساحة السورية أصبحت مختبرًا رئيسيًا للإرادة السياسية الروسية من أجل بناء توافق استراتيجي يجمع العمل العسكري مع العمل الدبلوماسي المكثف التي عدّلت به المشهد السياسي حول الحرب على الإرهاب في سوريا والمنطقة، الذي عزز لها القدرة على التحدث إلى جميع اللاعبين المعنيين الذين يقدرون عواقب التصادم العسكري في الشرق الأوسط.[2]

المطلب الثاني: الحفاظ على الصفقات الإقتصادية في الشرق الأوسط.

أدّت التغيرات السياسية والأمنية بعد التدخل العسكري الروسي 2015 في سوريا إلى إفراز تحولات إستراتيجية ببعده العسكري والأمني والاقتصادي، وأثّرت بجانبها على التعاملات التجارية واستثمارات الشركات العالمية الطاقوية ويتوقع أن تخلف أثرا في الصراعات المقبلة ونتائجها، وأهم التغيرات كثرة الأقطاب واشتداد المنافسة والصراع على الموارد المختلفة والأسواق الدولية وغلبة النزوع إلى توظيف القوة في الحفاظ على المصالح الوطنية محل لإيلاء الابعاد الأمنية الإنسانية، [3]

[1]– محمد ميسر المشهداني، مرجع سابق، ص ص 8– 9.

[2] - Isabelle FACON, op.cit, p 17.

[3]– سمير التنير، مرجع سابق، ص 157.

فسياق التحديات التي واجهت الإقتصاد الروسي بعد 2014، أصبحت مصادر الدخل الموثوقة التي غيرت قناعة روسيا بعد إفلاس الثقة مع الغرب التوجه نحو إيجاد فرص التعاون والإستثمار في الشرق الأوسط، التي تعززت بعد التقدم العسكري الروسي في الساحة السورية، حيث إكتسب التعاون مع دول الشرق الأوسط الذي تحقق الميزان التجاري لصالح روسيا في جعل المنطقة العربية سوقا جذابا للسلع الروسية، من الأسلحة والمعدات العسكرية والآلات وانفط والغاز والبتروكيماويات والمنتجات المعدنية والزراعية.[1]

إن تشريح المجال الحيوي للمنطقة العربية وأزمة سوريا كنقطة تماس التي بنت عليها روسيا تدخلها العسكري ولو اقتضابا يصعب تكهنها لتعقيد تكتيكاتها وتشابك الإستراتيجيات المعتمدة فيها، وترى فيها روسيا ساحة الاستثمارات وسوقا مربحة لإنتاجها الحربي بعدما خولت لها الجغرافيا التقرب من مصر وإيران وبعض دول الخليج مثل المملكة السعودية خاصة بعد عودة دفئ العلاقات مع تركيا، حيث تلعب الاعتبارات الجيوسياسية والجيوستراتيجية دورا في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها، وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها ،[2] وأصبح واقع الأوضاع المتأزم في الشرق الاوسط الإستراتيجي والجيوبولتكي والإقتصادي ولا سيما في مجال الطاقة يفرض على الدول العربية بكل إتجاهاتهم السياسية، أن يبنوا مصالحهم وعلاتهم الإقتصادية والسياسية والأمنية مع روسيا لمحاولة إستقطابها وضمها نحو توجهات منظمة الأوبك للإستفادة منها لأجل تحقيق نتائج ملموسة لدى دول المنطقة العربية المنتنجة للنفط والغاز على إعتبار أن روسيا تعد ثاني دولة منتجة للنفط في العالم بعد المملكة السعودية وعملاق عالمي للغاز، [3] حيث صرح فلاديمير بوتين بوضوح عن هواجسه من تداعيات الحراك "الربيع" العربي على المصالح الروسية في البلدان العربية مثل التي فقدتها في العراق من خلال قوله: " **إن الشركات الروسية تفقد مواقع عملت من أجلها عشرات السنين في أسواق البلدان التي اجتازت "الربيع العربي" ويتم تجريدها من عقود مربحة كبيرة في هذه الأسواق مثلما حصل في العراق سابقا،**

[1] - Nikolay Kozhanov, Russian Policy Across the Middle East Motivation and Methods, Research Paper, February 2018, p 14.

[2]– عصام نايل المجالي، الأمن الإقليمي الخليجي وسباق التسلح في المنطقة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 41.

[3]– رضا عبد الجبار الشمري، مرجع سابق، ص 369.

وتحتل هذه المواقع شركات الدول التي كانت لها اليد الطولى في تغيير أنظمة الحكم... على اي حال فإننا لا يمكن أن ننظر نظرة هادئة إلى هذا... ونعتزم العمل على استعادة مواقعنا الإقتصادية في وقت سريع."[1]

كما أن أحداث ليبيا خلّفت المرارة لدى روسيا عدم اعتراضها على مجلس الأمن الذي أتاح التدخل بإسم حلف شمال الأطلسي، الذي يضع مقدرات ليبيا ضمن نسق أمني واستراتيجي تسيطر عليه الدول الغربية، مما افقد روسيا ضمانا مريحا للصفقات الإقتصادية وصفقات التسلح، [2] وأبدت روسيا وفق هذه المتغيرات دبلوماسية ناعمة أكثر تشاركيه براغماتية كمشارك نزيه في اللعبة الجيوستراتيجية القائمة في الشرق الأوسط رغم تعارض الولايات المتحدة والدول الغربية، فروسيا أصّلت عودتها إلى المنطقة العربية لتظهر إن دورها الدولي لا يزال مؤثرا رغم عوائق العقوبات الإقتصادية، حيث تمثل أسواق العالم العربي منطلقات حيوية لروسيا بعد أسواق آسيا بالدرجة الذي يؤهلها توسيع أسواقها التجارية واستثماراتها الطاقوية، والحفاظ على الصفقات العسكرية لتخطف بها رؤوس أموال بالعملة الصعبة، وإعادة بعث علاقاتها مع القوى الإقليمية الكبرى التي تشاركها هواجسها الأمنية، ما جعل تركيا وإيران مجالين لحركة السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط،[3] ولتسهيل هذا البعد الإستراتيجي عززت روسيا تعاونها الاقتصادي بعد 2015 مع إيران بعد ظغط العقوبات الغربية عليها، في المجال الطاقة النووية السلمية تجسدت تنفيذ عقد بقيمة 10 مليار دولار وفق التصريحات الإيرانية الرسمية في بناء عدة وحدات نووية، حتى يتعزز لطهران إنتاج الوقود وتوليد الطاقة الكهربائية بطاقات محلية، ما يسمح لها ان تكون قوة إقليمية في الشرق الأوسط ويجنبها المضايقات والتهديدات الغربية خاصة في ظل الأزمة القائمة في سوريا.[4]

فروسيا بعد إعادة انتخاب فلاديمير بوتين في 2012 ظهرت معالم التغيير عاملا مهما وحاسما في نهج السياسة الخارجية، بعد انعدام الثقة في الشراكة مع الغرب، سعت على أساسها إلى استعادة دورها كقوة عظمى في سياق تجديد وسائل الصراع الصفري غير المباشر المضاد للغرب، بزيادة تقربها من إيران التي فرضها الأمن القومي إلى استعادة النفوذ السياسي المتلازم مع النفوذ الاقتصادي وإيجاد صفقات اقتصادية ضخمة لدى دول الشرق الأوسط، وانتقالها إلى مرحلة تموضع

[1]– هاني شادي، مرجع سابق، ص 195.

[2]– محمد ميسر المشهداني، مرجع سابق، ص 420.

[3]– كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، مرجع سابق، ص 143– 146.

[4]– نجاة محمد مدوخ، مرجع، سابق، ص ص 163– 164.

منافس للشركات العالمية أمام الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التركيز على المصالح التجارية في المنطقة العربية الأسلحة والطاقة (النفط والغاز) وتبادل السلع فضلا عن التجارة التقنية العالية الدقة للمفاعلات النووية السلمية كون أن روسيا متفوقة عالميا في هذا المجال، [1] ترجمته المعاهدات التي صادق عليها رئيس الحكومة الروسية دميتري ميدفيدف على اتفاقية مع الأردن في نوفمبر 2014 حول بناء وتشغيل محطة لمفاعلين للطاقة النووية في الأردن، من قبل شركة روس أتوم الروسية بتكلفة 10 مليار دولار يبدأ المفاعل النووي الأول في العمل في 2024 والثاني في 2026،[2]

تعد استدارة روسيا نحو حلفاء الأمس في الشرق الأوسط من أجل اعادة حيوية دور روسيا في إحياء بعض الاتفاقيات الموقعة معهم، وتوسيع الشراكة وبناء جسور التواصل الاقتصادي الطاقوي والتسلح لتشمل دولا شرق أوسطية لم تكن في نادي أصدقاء روسيا مثل دول الخليج العربي.[3] كما استطاعت روسيا اختراق أسواق العراق لإعادة تأسيس روابطها من جديد في خلق استثمار للشركات النفطية الروسية في ظل رئيس حكومة العبادي، والحصول على بعض عقود ثرواتها النفطية لأن روسيا تنظر الى العراق ان يكون بعد الحرب دولة جيوسياسية محورية مع سوريا في المنطقة،[4] فقد أعلن مجمع قطاع صناعة الأسلحة الروسية ان العراق اقتنت في 2013 مجموعة سرب مقاتلات سوخوي 25 وعشر مقتلات هليكوبتر وأنظمة صواريخ بقيمة جاوزت 3 مليار يورو،[5] فالكسندر دوغين يرى أن الفاعل الرئيسي الذي تعتمده روسيا كسلم إلى مصالحها الجيوبولتيكية والإستراتيجية بالإضافة الى حيوية المصلحة الإقتصادية، المتمثلة في خلق شراكة تسويقية نحو تصدير السلاح كمصدر اقتصادي وكسوق استراتيجي والتنوع في مصادر الطاقة الجيوبولتيكية واقعية وملموسة من جهة.[6]

---

[1]– آنا بورشيفكايا، روسيا في الشرق الأوسط الدوافع – الآثار – الآمال، مركز ادراك للدراسات والإستشارات، 22 أذار 2016، ص 10.

[2]– نجاة محمد مدوخ، مرجع سابق، ص ص 166– 167.

[3]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 205.

[4] - Dmitri Trenin, Russia's Policy in the Midlle East : Prospects For Consensus and conflict with the United States, op.cit, pp 7- 8.

[5]– نجاة محمد مدوخ، مرجع سابق، ص 166.

[6]– الكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 232.

حسب الكاتب الروسي إيغور ناؤموف إن إدراك روسيا الخسائر التي فقدتها شركاتها العسكرية والنفطية من الصفقات الضخمة المبرمة مع النظام العراقي الأسبق بعد احتلاله 2003 حسب تقديراته بلغت 30 مليار دولار، من قبل الولايات المتحدة عقابا لمواقفه السياسية المعارضة في الأمم المتحدة وخسارته سوقا استراتيجيا في توريد السلاح، وصفقات تسلح مع النظام الليبي 2011 والتنقيب عن الطاقة بسبب "ثورات الربيع العربي"،[1] من هذا المنطلق يبني آندريه كريتز ان السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا تتمثل بالقدرة على الحفاظ بعلاقات قوية ومتينة من أجل تنمية الجوانب المشتركة لإشراك روسيا في الإمتيازات الإقتصادية مع دول الشرق الأوسط،[2] كما رسمت التوجهات الروسية لإعادة هيكلة وتحسين شراكة اقتصادية وتقنية إستراتيجية ودور تنموي حقيقي مع دول الشرق الأوسط، في إطار مصلحتها الإستراتيجية الرامية الى منافسة الولايات المتحدة في المنطقة عبر البوابة السورية – الإيرانية، مع الإعتبار ان التطورات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على الإقتصاد العالمي من خلال مساهمة الدول المنتجة للطاقة كإيران والسعودية في الإنتاج العالمي للطاقة، كما اكتسبت المنطقة اهمية خاصة كسوق هامة لتحويل صفقات تسلح مع كل من تركيا وايران والسعودية لنجاعة وتفوق التقنية العسكرية الروسية في الساحة السورية.[3]

عززت روسيا توظيف الاغراءات الإقتصادية في استقطاب تركيا مستغلة شرخ الأزمة الحاصل بين تركيا وبين الولايات المتحدة وأوروبا، والتأكيد على إشادتها استقلالية قرارتها السيادية بتعميق العلاقات مع روسيا، كما صرح به بقوله: "**نثمن اتخاذ تركيا القرارات المتعلقة بعلاقاتها مع روسيا بما فيها التعامل الإقتصادي بشكل مستقل، لقد رفض شركاؤنا الأتراك التفريط بمصالحهم في سبيل المطامع السياسية للآخرين**" ، فروسيا أصبحت مصدرا مهما في ظل اختلال التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط بسبب الأزمة السورية، حيث أتاحت الاتفاقيات المبرمة مع تركيا في مجال الطاقة النووية والتكنولوجية المتقدمة في بناء محطة "**آق قويو**" التي بلغت كلفتها 20 مليار دولار، وعززت تمسكها بالتبادل التجاري مع تركيا ليصل الى 100 مليار دولار على المدى القصير مضاف إليها تحريك القطاع الخدماتي بين البلدين.[4]

---

[1]– هادي شادي، مرجع سابق، 196.

[2]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 274.

[3]– سعد شاكر شبلي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص 96– 98.

[4]– عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص ص 6– 7.

العداء الإيراني الأمريكي الإسرائيلي القائم في المنطقة مع العقوبات المسلطة عليها دوليا استغلته روسيا منفذا في مد جسور التعاون وتمتين العلاقة في تعزيز اقتصادها وسوقا مشتركة في إبرام صفقات السلاح والمصادقة على التعاون في مجال تكنولوجية المجال النووي السلمي والقطاعات المتنوعة الأخرى، فالرؤية الإستراتيجية لموسكو ترى إن طهران ودمشق الدولتان الوحداتان جيوسياسيا مكمن الأمن القومي من الجهة الجنوبية لروسيا، وهذا ما يفسر الموقف الروسي السياسي في اعتراضها المتكرر ضد الغرب في أزمة الملف البرنامج النووي 5+1 في عهد باراك اوباما ودونالد ترامب، [1] ويمثل التعاون الأخير بين موسكو وطهران تعميقًا جوهريًا للعلاقات السياسية والدفاعية بين الدولتين التي أطلقها فلاديمير بوتين عند عودته إلى الرئاسة الروسية، والروابط التي اتسمت بتوسع تجارة الأسلحة على مدى العقود الثلاثة الماضية،[2] وهذا ما يفسر الأداء الإستراتيجي الروسي من إدراك الأهمية الجيوستراتيجية لسورية والحفاظ على مصالحها وإعلانها تبني حامية الأقليات في الشرق، فمركزها جيوعسكريا أعطى لها مصلحتين أساسيتين، كسب ثقة دول المنطقة والعالم بأسبقية تقدم القدرة التأهيلية للعتاد العسكري الروسي في الساحة السورية وفي العالم، وثانيا تنمية مركزها اقتصاديا في ظل الإكتشافات الهائلة للثروة النفطية والغازية في الساحل المتوسط.

تبدي روسيا حرصا واضحا على دفع العلاقات مع مصر لمستويات إستراتيجية وتعدها شريكا رئيسيا وحيويا في المنطقة، فقد رفع سقف التعاون بين البلدين بالزيارات المتبادلة بين فلاديمير بوتين والرئيس عبد الفتاح السيسي في تطوير التعاون التقني والنوعي العسكري بين البلدين، كما تم توقيع عقد شراكة ببناء محطة للطاقة نووية بتكنولوجية روسية متطورة، حيث قال رئيس الشركة "روس أتوم" سيرجي كيريينكو أن المشروع سيربط البلدين 100 سنة حيث يتضمن المشروع بناء أربع وحدات على مدى 12 سنة وتعمل الوحدات لمدة 80 سنة،[3] كما نجحت روسيا في حصد ثمار علاقاتها مع إيران حيث وقعت موسكو وطهران عدّة عقود وإتفاقيات تزود فيها روسيا إيران بمعدات فضاء جوية بقيمة 21 مليار دولار حسب ما قدمه وأفاد به رئيس مركز الفضاء الوطني

[1]– محمود سامر السامرائي، مرجع سابق، ص ص 215– 219.

[2] - Ellie Geranmayeh, op.cit, p 1.

[3]– نورهان الشيخ، الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط.. حدود وملامح التغيير، مرجع سابق، ص 96.

الإيراني منوشهر مانتيكا لوكالة سبوتنيك،[1] بالمقابل تعزز الإدراك لدى روسيا أن سوريا في وجود النظام القائم يعد مركزا أساسيا ومفصليا وانفراد بقاء شركاتها في عملية التنقيب، ويؤكد معهد واشنطن أن سورية ستكون بعد التسوية السياسية الدولة الأغنى في المنطقة، وان إدراك وإحصاء الخفايا الكامنة في الغاز السوري سيدرك معظم الدول الفاعلة حجم اللعبة السياسية على الغاز، لأنه من يملك سورية يملك الشرق الأوسط وبوابة آسيا ومفتاح بيت روسيا حسب كاترين الثانية.[2]

وتعتبر العلاقات الروسية– السورية سوقا نوعية من خلال التقارير التي تشير الى إستفادة الشركات الروسية بعد التدخل العسكري من تعليق الشركات الأجنبية من قبل الحكومة السورية، وأصبحت الأزمة السورية فرصة وتهديد للمصالح الإقتصادية الروسية، ومن ناحية أخرى كسبت روسيا توريد كل متطلبات السلاح الى سوريا وتأمين تواجدها في المنطقة مقابل استغلال التنقيب على الغاز والإستفادة من العقود الإستثمارية المبرمة مع الحكومة السورية التي وصلت الى 20 مليار دولار بعد 2012.[3]

كما تعززت المكاسب الإستراتيجية الروسية بتواجدها العسكري في المتوسط والساحل والجغرافية السورية إلى السيطرة شبه كاملة على أماكن تواجد الثروات النفطية والغازية المكتشفة في سوريا، حيث وقعت على إثرها صفقة سرية بين روسيا وسوريا أعطت بموجبها ترخيص تنقيب وتصدير الغاز الطبيعي المكتشف، وتشير التقارير إلى أن الحكومة السورية وقّعت في 25 ديسمبر 2013 عقدا ضخما للتنقيب في المياه الإقليمية السورية مع شركة "سيوز فتا غاز" الروسية ضمن مساحة تبلغ 2190 كلم مربع لعقود طويلة، الذي يتضمن التنقيب والإستخراج والتسويق وبتمويل روسي أي حجم الفائدة الذي سينعكس أكثر إيجابا في ظل الإكتشافات النفطية السورية الجديدة والتي تقدر 2.5 مليون برميل يوميا، فيما بلغ حجم احتياطي الغاز بداية 2013 8.5 إلى تريليون قدم مكعب،[4] فسياسيا تعد هذه الصفقة "فيتو" روسي بمثابة رسالة موجهة الى الولايات المتحدة وتحذير موجه الى حلفائها، مفادها ان الإنتشار الأساطيل والقواعد العسكرية الروسية قبالة السواحل السورية ليس تدعيم لوجستي للحكومة السورية فقط، بل أصبح ضرورة جيواسترتيجية لحماية المصالح

[1]– محمود سامر السامرائي، مرجع سابق، ص 218.

[2]– محمد ميسر مشهداني، مرجع سابق، ص 414.

[3]– نجاة محمد مدوخ، مرجع سابق، ص ص 192– 193.

[4]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 296– 297.

الروسية في سوريا، وبالتالي المساس بتلك المصالح ستتعامل على أساسه موسكو المساس بالسيادة الروسية مباشرة.[1]

أي أن روسيا توظف كل قواها الوطنية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية في الحفاظ على هذه الصفقات والمزايا النوعية التي تزيد صلابة في الاقتصاد الروسي، ومن جهة أخرى تعويض خسائر العقوبات الإقتصادية التي فرضها الغرب عليها في الأزمة الأوكرانية كأداة ردعية لإدارة الصراع وإلحاق الضرر باقتصادها وإبقائها حبيسة الإرادة الأمريكية، [2] وهنا يذكر فيكتور بوسفاليك نائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط الأسبق: " **إن البعض لا يقدر دائما أهمية الشرق الأوسط لروسيا، فالولايات المتحدة الأمريكية تبعد آلاف الأميال عن المنطقة لكن ما من أحد يشك في مصالحها الإستراتيجية..إن المنطقة مهمة لروسيا وهي جار قريب ليس بالمعنى الجغرافي فحسب، بل بالمعنى الجيواستراتيجي والجيو-اقتصادي ايضا**"،[3] فالتشدد الروسي للتمسك بمكانته كعملاق في حقل الطاقة من المصالح الحيوية البارزة في إستراتيجيته في الأزمة السورية، من خلال العمل على منع المنافسين من الكارتل الدولي الاقتصادي من مزاحمتها اقتصاديا في مجال نفوذها في آسيا الوسطى وسوريا، ويمثل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج العربي احد المحددات الأساسية للتصلب الموقف الروسي في الأزمة السورية كمؤشر قابلية الانفجار العسكري، [4] فروسيا استطاعت بتضافر آليات دهائها السياسي وقواها الدبلوماسية الناعمة المتنوعة إلى اختراق أكبر أسواق لها في منطقة الشرق الأوسط بجلب استثمارات أجنبية في السوق الروسية واستثمارات روسية في الأسواق الدولية وهي تركيا وإيران وبعض دول الخليج العربي بعد الأسواق الآسيوية.

استطاعت روسيا اختراق معظم التحديات والمضايقات الأمريكية وفرض جودتها التكنولوجية في مجال نووي السلمي والعتاد العسكري، في إيجاد علاقة نوعية في منطقة الشرق الأوسط مبنية على أساس أن تمتين العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط، عامل استراتيجي في تقوية العلاقات السياسية في ظل الإنزلاقات الأمنية التي تشهدها المنطقة،[5] واستطاعت إغراء دول الشرق

---

[1]– المرجع نفسه، ص 297.

[2]– هيثم كريم صيوان، روسيا الإتحادية والعقوبات الإقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، المجلد 35– 36، الجامعة المستنصرية، 2017، ص 37.

[3]– فراس محمد أحمد الجحيشي، مرجع سابق، ص ص 69– 70.

[4]– نجاة محمد مدوخ، مرجع نفسه، ص 193.

[5]– حنان ابارهيم الطائي، مرجع سابق، ص 202.

الأوسط بمعاملاتها التجارية والاقتصادية رغم التباين مع تركيا في الأزمة السورية والخلاف حول القضايا الأمنية المعقدة والاشتباك العسكري مع الولايات المتحدة في الساحة السورية، إذ يعد مؤشر التقارب مثل مجال الطاقة النووية السلمية في الحالتين دالا على قوة التعافي الاقتصادي وفتح آفاقا للتعاون في الشرق الأوسط وإبطال احتكار أسواقها للدول الأطلسية، حيث بلغ حجم استثمارات شركات روسيا وحده في الشرق الأوسط 41 مليار دولار بعد تدخلها العسكري في سوريا، وهذا الإحصاء مرشح ان يكون أداة اقتصادية بأهداف سياسية تعزز من بناء التكامل الإستراتيجي مع الدول الصاعدة الأخرى في المنطقة، ومن جهة أخرى يفك الطوق والعزلة عن شريكها الإستراتيجي إيران.[1]

المطلب الثالث: روسيا وتحديات أمن الجغرافية السياسية السورية من التقسيم.

أخذ الحديث عن الشرق الأوسط الجديد يتوسع بوتيرة أكبر وأصبح يخضع للفكر الإستراتيجي الأمريكي الذي حلّ على المنطقة العربية بعد إحتلال العراق 2003، التي تزايدت وتيرته بنمط غير طبيعي على ألسنة السياسيين المحافظين الجدد منهم مستشار الأمن القومي الأمريكي زبغنيو بريجينسكي، الذي أرشد الإدارة الأمريكية إعادة إخضاع المنطقة العربية على أساس مذهبي وعرقي ليسهل التحكم في إدارة العلاقات الدولية التي كانت مفاتيحه أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كما عزز هذا المعطى من جديد القائد العسكري الأمريكي السابق في 2006 رالف بيتزرعلى تفكيك الجغرافية السياسية العربية ليتسنى للولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة والسيطرة العالمية لأهمية عمق المشروع وإمكانية تحقيقه بعد تفكيك العراق وما أصبح ملموسا بعد 2011 بالحراك العربي (الثورات العربية)، التي تعد سوريا رأس نواته الإستراتيجية في تغيير شكل الجغرافية السياسية في العالم أو إفشاله مع حلفاءها روسيا وإيران والمقاومة اللبنانية وهو ما يعتصر المنطقة مرحليا نحو تجاذبات غير محمودة التداعيات على الواقع الأمني.[2]

لم يؤثر إختلاف المكون الطائفي في سوريا على مدى عقود وتنوع الجماعات البشرية من حيث المذاهب والعرق المحكومة بمرجعية القومية الوطنية العربية في مجال الجغرافية السياسية

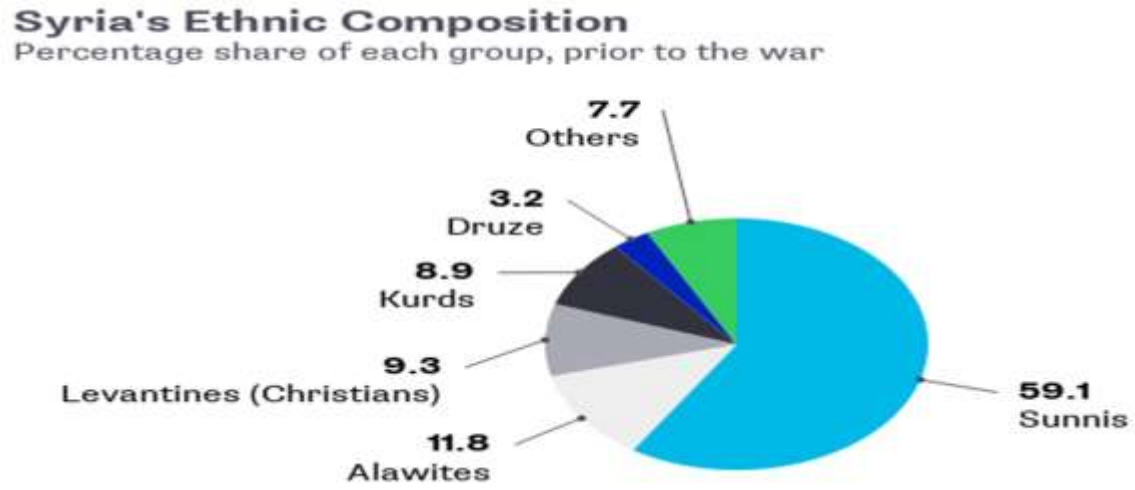
---

[2]– عمار بهاء الدين، مرجع سابق، ص ص 275– 276

[3]– عبد العزيز الحاج مصطفى، المخطط الشرق أوسطي جديد المؤامرة مستمرة، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، نشر بتاريخ:2016/07/11، تم انظر إلى الرابط :http://www.umayya.org articles/umayya-articles/10479 تفقد الموقع يوم 2019/01/06

الداخلية التي تعد السمة الأساسية الخارجية لسوريا، وصمودها في وجه التهديدات الخارجية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد 2006، لكن تعاظم المخاطر الأيديولوجية الخارجية مثل (الإخوان المسلمين) بدأت تنهش مستقبل سوريا بعد الحراك 2011 على أساس إستثمار رهان المكون السني السوري بالعالم العربي والإسلامي واجتذابها نحو المملكة العربية السعودية وتركيا.[1]

شكل بياني رقم 6: الطوائف الإثنية الموزعة عبر التراب السوري.[2]



عرفت تغيرات الجغرافية العربية بعد الحراك العربي 2011 في توزيع مناطق القوة وتغيير أشكال الحكم فيه، إلى تغيرات على مستوى الجغرافية السياسية سواء تفتيتها أو إعادة تركيبها وتشكيلها وفق الأحداث الجارية، فقد أدّ شعار "الثورات العربية" إلى إعادة طرح مسألة الأمن القومي والاستثمار في الأقليات العرقية من جديد، وتشكل عملية الإنفصال والتركيب خطرا على منظومة الدول العربية ككل، حيث أنتجت الصراعات الطائفية تداعيات أمنية خطيرة تعيق التوافق بين أطياف المجتمع الواحد على عملية التحول الديمقراطي في المنطقة، كون أن بعض الأقاليم التي تشهى الإنفصال عن الدولة تسبح فوق مقدرات طاقوية هائلة مثل الأكراد في الشمال والعلويين على الساحل السوري، وهذا التغيير وفق التخطيط الغربي في الخارطة المشرقية مرتبط بمستقبل التوافقات البراغماتية القائمة بين روسيا وحلفاءها والولايات المتحدة وحلفاءها حول مصير الدولة

[1] - Gérard-François Dumont, Op.cit, p 36.

[2] - Source : the incredibly complexe syrian conflict, April, 2017, p1.

السورية والمعارضة السياسية،[1] فسوريا تعيش حراكا ساخنا بين الطوائف والأقليات وأصبحت بين فكي مجموعتان عرقيتان رئيسيتان بين العرب السنة الذي يشكل الغالبية العظمى، وطبقة الأكراد التي تضم 2.5 مليون نسمة أي تضم 10% فهي تشكل أكبر أقلية تهدد التماسك الإجتماعي السوري نحو التقسيم والمطالبة بإستقلالها السياسي المدعوم أمريكيا، فسياسة التعريب الذي فرضتها الحكومة السورية من قبل وإسقاط عشرات الألاف من الأكراد السوريين من الجنسية السورية على أساس مهاجرين غير شرعيين تعد الإنعطافة التي شكلت التمرد الطائفي في سوريا.[2]

شهد هذا النمط من العرقيات في تركيا والعراق وإيران تفاعل أمني خطير من خلال الإحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية منذ مارس 2011 وسوريا بالخصوص المسار الذي رسمت عليه الولايات المتحدة والدول الغربية مرتكزها حول مشروعها الإستراتيجي من أجل الهيمنة على مقدرات الجيوبولتيك والطاقة في المنطقة، في ظل الحروب الأهلية التي عصفت بشعوب المنطقة العربية والإنزلاقات الأمنية التي رجّحتها المقاربات المبدئية إلى تقسيم الجغرافية السورية والعراقية باستثمارها في الأوراق القومية الكردية المتنوعة والجماعات المتطرفة، في إعادة هيكلة الهويات المتصارعة وتدعيم سياسة الأقاليم السياسية في تهديد علني لوحدة وسلامة أراضي سورية الوطنية ودول المنطقة، خاصة بعد خروج جزء من الأراضي السورية من سيطرة الدولة إلى قوات سوريا الديمقراطية "قسد" الكردية والجماعات المتطرفة داعش وجبهة النصرة في الشمال والشمال الشرقي السوري المدعومين من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، كسايس بيكو معدل من خلال فرض سياسة الأمر الواقع وأن استقرار المنطقة العربية أصبح مشروط بخريطة جيوسياسية جديدة.[3]

هذا المعطى نحاه الكاتب الأمريكي ستيفان ليندمان Stephen Lendman أن الجيوبولتيك القذرة دفعت الإستراتيجية الأمريكية في سوريا اللعب مع كل أطراف الخصوم والحلفاء وإبقاء خيارات الضربات العسكرية مفتوحة، وأن الوسائل الدبلوماسية في إنهاء الصراع في سوريا غير مطروحة آنيا، كونه مرتبط بقضايا الأمن والمشروع الأمريكي في المنطقة العربية والسعي إلى توظيف تكتيك

[1]– عصام عبد الشافي، المسارات المستقبلية للتحولات السياسية في الشرق الأوسط، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2018، ص ص 9– 10.

[2] - Gérard-François Dumont, Op.cit, p 30.

[3] - Anna Bozzo, Pierre – Jean Luizard, Vers un Nouveau Moyen- Orient ? Etas arabes en crise entre logiques de division et societés civiles, Roma Tres- Press, 2016 ; pp 129- 130.

إستنزاف جميع الأطراف المنخرطة في الحرب السوريا، وسيستمر التدعيم اللوجستي بأنواعه العسكرية وفقا لفرقة العمل التي يسيطر عليها البنتاغون، حيث أشار وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس أن سياسات تدعيم المعارضة سيستمر لأنه ماتزال هناك أهداف القيام بها والهدف من ذلك الإبقاء على إمشروع إخضاع الجغرافية السورية نحو التقسيم، [1] ولعب الحراك الجيوسياسي لدى الإستراتيجية الأمريكية على لعبة الأقاليم في خلق صراع المذاهب والعرق بين السوريين على رأسم الأكراد، حيث دخلت توصيف الحرب بالوكالة وأصبحت سوريا مسرح العمليات الدول الكبرى، التي تريد الحفاظ على نفوذها الجيوسياسي أو زيادته من خلال إعلان وزير الخارجية الفرنسي لورانس فابيوس بالقول لم يعد بإمكاننا القول أن ما يحدث في سوريا شأن داخلي.[2]

يعد المشروع الغربي الصهيو–الأمريكي استكمالا للمشاريع التي وضعتها الدوائر الاستعمارية في 1916، التي كانت تهدف إلى تقطيع أوصال مشرق الوطن العربي عن غربه عن طريق زرع الكيان الإسرائيلي في فلسطين قلب الجغرافية العربية، حيث ترسّمت معالمه كحجر أساس لما قدمه الفيلسوف والمؤرخ بدراسة الشرق برنارد لويس في 1983 مشروعا أمام الكونغرس الأمريكي لأجل المصادقة عليه في تقسيم كامل لمنطقة الشرق الأوسط تترأسها سوريا والعراق، لتظهرالمقاربة أكثر تفسيرا عما يجري في الدول العربية من حراك شعبوي وفوضوي بعد 2011 إستكمالا لما يخطط له في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، من خلال تعميق نزيف الصدام المذهبي والعرقي الذي يهدف إلى إشعال الحروب الطائفية بين المذاهب والإثنيات والقوميات بين مكونات المجتمع العربي الواحد، وإرجاع شعوب المنطقة إلى ما قبل الدولة الوطنية، وتعد أساسيته الإستراتيجية إشاعة الفوضى والاضطرابات وفقدان الأمن والتهجير القسري كما هو عليه الحال اللاجئين السوريين في تركيا والفلسطينيين في باقي دول جوار سوريا، مما تنعكس عليه تداعيات خطيرة على المستوى الأمني والثقافي والهوياتي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، الذي يعطي مبررات التدخل العسكري للولايات المتحدة والحلف الأطلسي وانتهاك سيادة الدول والسيطرة على

[1] - Stephen Lendman, "Dirty Geopolitics" and America "Triangulation Strategy" in Syria, Global Research, 28 November, 2017, Look at the link : https: //www.global research..ca/dirty- in syria/5620471.

[2]- Gérard-François Dumont, Op.cit, p 37.

مواردها وفرض سياسة الهيمنة على العالم مثل ما حدث مع افغانستان والعراق وليبيا والآن تدور رحى المشروع في سوريا.[1]

إن التحديات التي تواجه روسيا الاتحادية مع إدراكها أن الجماعات الإرهابية هي مفتاح المشروع الذي يجري رسم خريطته الجيوسياسية في المنطقة العربية في مراكز البحث العلمي في الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة، حيث تبنى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس في 2006 في حرب لبنان مشروع الشرق الأوسط الجديد، لإعادة صياغة الوطن العربي انطلاقا من ميزان القوى والواقع الجديد.[2]

تتبع العوامل الحاكمة للموقف الروسي من مرتكزات جيوستراتيجية حيث ترى روسيا أن الولايات المتحدة تسعى إلى إحكام قبضتها على الشرق الأوسط ومحاولة إجهاض كل التقارب للدول الصاعدة في تعزيز الشراكة مع الدول العربية، لتفسح المجال نحو إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافيا وسياسيا وإضعاف القوى الإقليمية إلى كانتونات سياسية وإخضاعها تحت قواعد الإرادة الأمريكية، وخلق كيانات يسهل توجيهها وإدارتها، ففي حزيران 2006 نشرت مجلة القوات المسلحة الأمريكية مقال بعنوان "حدود الدم" تعالج ملامح جديدة لشرق أوسط جديد، وتنتقد فيه التقسيم الجيوسياسي المعيب لفرنسا وإنكلترا في مطلع القرن الماضي، الذي تجددت معالمه بعد نظرية الحروب الإستباقية على أساس الدين والقومية والمذهبية، وهو التوجه الذي رسمه برنارد لويس مستشار وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وترويج له من خلال مضامين أساسية أحدها معلن وهو تشجيع الديمقراطية وبناء المجتمع المعرفي وآخر نوعي وهو تفتيت العالم العربي وتجزئته وإستغلال مقدراته.[3] يذهب رئيس الأمريكي السابق باراك أورباما في إحدى محاضرته إلى المجاهرة بالإستراتيجية الأمريكية في تفتيت المنطقة بقوله: "**مافعلناه بالعراق أدّى إلى تقسيم هذا البلد إلى ثلاث مناطق، والآن عمليا نسعى جاهدين إلى تفكيك بلدان الشّام وإسرائيل ماضية في قضم ماتبقى من فلسطين، بينما تقوم التنظيمات الجهادية بعملية تشريح لسوريا والعراق بدعم منا، وسوريا تحترق جارّة معها تفحم لبنان**

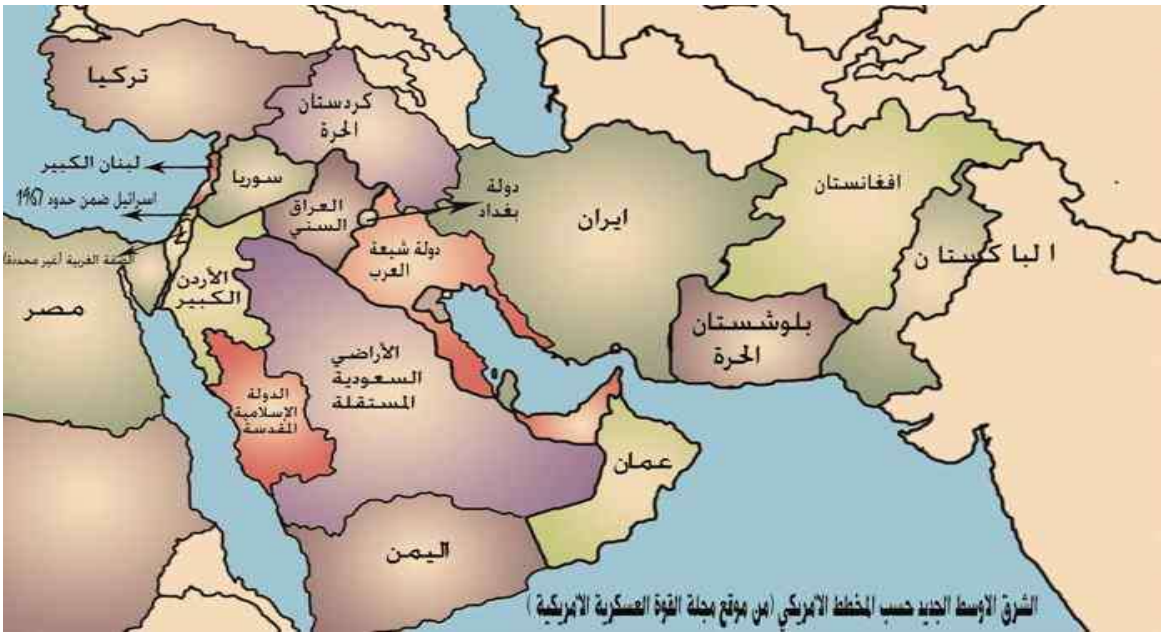
[1]– خلدون عدره، المشروع الصهيو– الأمريكي وتداعياته على الوطن العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد الأول، 2015، ص ص 217– 219.

[2]– غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، ط بلا، منشورات اتحاد كتاب العرب، 2005، ص 9.

[3]- نورهان الشيخ، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، مرجع سابق، ص ص 299- 300.

وكلسنة الأردن والأكراد يبتعدون باستمرار عن هياكل الدولة"،[1] وتبنى مراسيم الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد إحتلاله العراق في 2003 المرحلة التي ظهرت نواياه الحقيقية نحو الأهمية الجيوسياسية للتغيير في المنطقة العربية منطلقاتها العراق وسوريا، حيث وجد منظروا متطرفين الولايات المتحدة الأمريكية فكرتين مطروحتين لتغيير الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط مهيئة بعد الحراك العربي، الأول بريطانية– إتفاقية سايكس بيكو في إعادة تعديلها ومجاوزة بنيتها القديمة التي رسمت بعد الحرب العالمية الأولى والثانية والأخرى فرنسية تدعوا إلى تفتيت المنطقة بدلا من تقسيمها، فالنهج الإستراتيبجي الأمريكي يبني مشروع صفقة القرن من ثلاث عناصر أساسية: أولا الحفاظ على الأمن الإسرائيلي، والثانية تأمين مصادر الطاقة وإحتواء حركة الإسلام السياسي المعتدل والمعدل، وثالثا إخضاع الجغرافية السياسية العربية للسيطرة والهيمنة الأمريكية الإسرائيلية وتعديل حدودها من جديد.[2].

شكل الخريطة رقم 07: الشرق الأوسط الجديد حسب المخططات الأمريكية[3]



[1]– أمير نور، العالم العربي على موعد مع "سايكس– بيكو" جديد، ط بلا، عالم الأفكار، الجزائر، 2014، ص 285.

[2]– ثائر خليل حمد، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية، ط1، دار المكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 245.

[3]– عاطف الغمري، الخطط المتغيرة لتفتيت الشرق الأوسط، وكالة القدس للإنباء، تاريخ النشر 13 كانون الأول 2017، تاريخ تفقد الموقع 19 أفريل 2019، انظر إلى الرابط: http://alqudsnews.net/post/119470

يتحدد المشروع الأمني الخطير على شعوب المنطقة في القضاء على المقاومة اللبنانية والفلسطينية والعراقية واليمنية الذي يوفر إقامة النظام الإقليمي الجديد ضمانا لمخططاتها والسيطرة المطلقة على مصادر مقومات المنطقة الحضارية والإقتصادية النفط والغاز ومنابعه وممراته البحرية وأسواقه، عن طريق توسيع القواعد العسكرية في كامل المنطقة العربية الذي استكمل في سوريا بقواعد عسكرية أمريكية في منطقة التنف وشرق الفرات الإستراتيجية الملاصقة حدوديا وبريا مع العراق باتجاه إيران.[1]

فالولايات المتحدة تناغمت سياستها الخارجية مع متطلبات الأكراد لتوفرهم على مقدرات الدولة القومية من حيث المساحة والموقع والعرق والطائفية ووإغراءهم بانشاء إقليم مستقل مع بداية الأزمة في المنطقة بالأخص في سوريا، كون يمتد نفوذهم خارج الحدود مع أكراد تركيا وإيران وسوريا والعراق، وهو مشروع يضفي تهديد حقيقي للجغرافية السياسية في إضعاف كل الوحدات الإقليمية، لأنه يجذب المخاوف في تحول الكيان الكردي إلى منطقة تأثير لإدارة الصراعات في الشرق الأوسط لأنه يمتلك شروط الإستغلال من القوى الدولية الكبرى، وتوجيهه كمحور إرتكاز تشتغل عليه الولايات المتحدة نفوذها وضغوطاتها على إيران وإخضاع تركيا إلى بيت الإلتزام بقواعد اللعبة الإستراتيجية الأمريكية، والعمل على إجهاد الدول المناوءة لسياستها مثل سوريا لإخراجها كليا من محور المقاومة ضد تهديدات أمن الكيان الإسرائيلي، وجر روسيا نحو الإستنزاف وإغراقه في وحل اللعبة الجيوبولتيكية حول ورقة وحدة التراب السوري في ظل الإنقسامات الطائفية التي تدار على الساحة السورية والمؤشر في ذلك هو إعلان الولايات المتحدة المفاجئ إنسحابها من شرق الفرات ومنطقة منبج والتنف السوري وإستقرارها في شمال كردستان العراق من أجل خلق فجوة أمنية جديدة للجماعات الإرهابية والإقتتال مع الأكراد.[2]

هذا ما يعزز تأكيد التحذير الروسي الذي بدا متصلبا في سياسته من محاولة تقسيم سوريا، حيث أكد سيرغي لافروف أن المبدأ الأساسي لعملية المفاوضات التسوية السورية يتمثل في ضرورة تحديد مستقبل سوريا من قبل السوريين أنفسهم على أساس الحفاظ على سيادة البلاد وسلامة جغرافية أراضيها،[3] فروسيا إكتشفت في سوريا رجل دولة وشريكا حقيقيا وأن دمشق تعتبر

[1]– غازي حسين، مرجع سابق، ص 10.

[2]– إبراهيم أبو خزام، مرجع سابق، ص 454.

[3]– عايدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص 316.

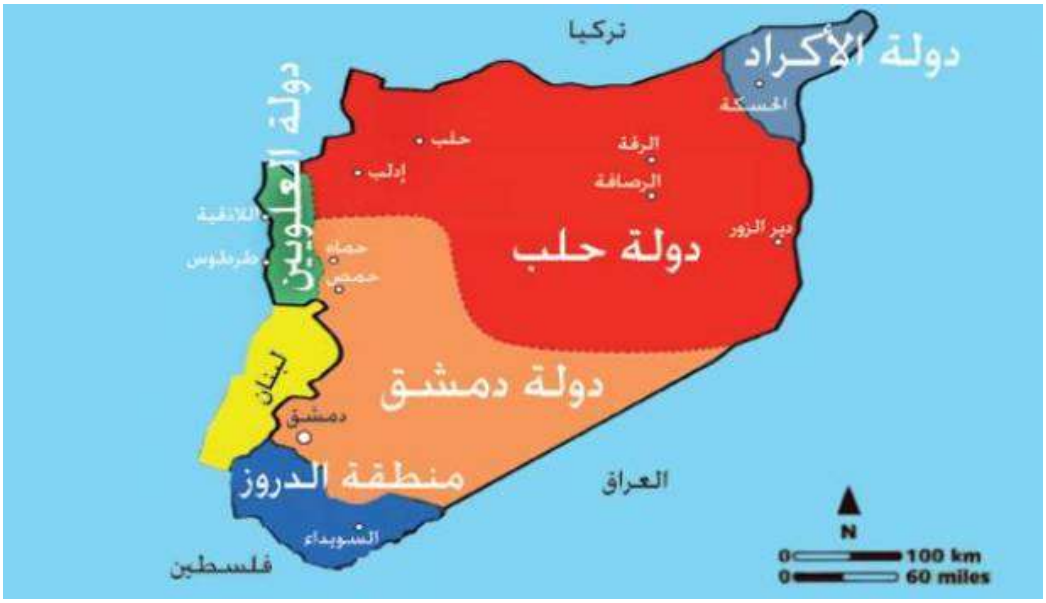
أم المعارك القادمة والرهان الحيوي بامتياز، لأن النزاع الجيوبولتيكي في سوريا ستحدد نتائجه كل النزعات في العالم ولعقود قادمة،[1] كما تسعى الولايات المتحدة مع حلفائها بعد سقوط حلب إلى إبدال تكتيكات التخطيط لاستكمال تفتيت الجبهة الشمالية المحاذية لسوريا، وإبقاء التهديدات على مخططاتها الجيوبولتيكية لقطع التواصل مع إيران ومحور المقاومة عبر الجغرافية العراقية، كما تم تفتيت الجبهة الشرقية من قبل بإدخال الأردن في مخططات السلام في اتفاقية وادي عربة بعد تطويق مصر وإخراجها من معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي باتفاقية كامب ديفد 1979 وجعل الأردن وطن قومي بديل للفلسطينيين، والهدف الأبعد من ذلك كله هو إدخال العالم العربي وانضوائه إلى النفوذ الأمريكي – الإسرائيلي ولا يتم إتمام صرح مشروع التقسيم المنطقة إلا بإسقاط سوريا وعقيدتها القومية من محور الممانعة وإسقاط تحالفها مع روسيا. [2] لذلك ينجلي الغموض للمواقف الدولية الأمريكية والأوروبية والإقليمية تركيا والمملكة العربية السعودية والكيان الإسرائيلي التي جاهرت جليا تجاه سوريا، أن رهانات إسقاط الدولة السورية يضمن الساحل السوري الممتد من لواء إسكندرون شمالا إلى الناقورة جنوبا يكون منطقة نفوذ لفرنسا متصلا بالكيان الإسرائيلي، فيما يبنى الداخل السوري الممتد من حلب شمالا إلى دمشق جنوبا منطقة نفوذ لتركيا تلتقي فيه منطقة نفوذ مع المملكة السعودية في جنوب سورية ليستكمل إغلاق المنطقة أمام حلفائها إيران وروسيا.[3] كما يوضحه شكل الخريطة.

[1]– ميشال رامبو، مرجع سابق، ص 589.

[2]– حسن حنفي، الواقع العربي الراهن، ط1، دار العين للنشر، القاهرة، 2012، ص ص 287– 290.

[3]– جمال واكيم، مرجع سابق، ص 207.

شكل الخريطة رقم 8: مشروع التقسيم الجغرافي الغربي تجاه سوريا[1]



وتصب أبعاد خطّة تجزئة المنطقة في مصلحة الكيان الإسرائيلي الذي كان عائقه تمزيق خريطة الردع العربي المشترك الذي تمثله مصر والعراق وسوريا، فبعد تفكيك قدرات العراق وتجزئته وتجريده من هويته العربية والحضارية وإنهاء دوره العربي والإقليمي، ثم تأتي التطورات الأمنية التي تشهدها الساحة سوريا وما تمتاز به من تأثيرات حتمية على مستقبل المنطقة التي أصبحت منطلقا جوهريا لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافي المتميز، وتدخل في تصفية الحسابات مع المشروع الإيراني حيث أشار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن المطالبة الغربية بتغير النظام السوري يندرج في لعبة جيوسياسية موجهة نحو إيران.[2]

تأكيدا لهذه الرؤيا ترسم التوجهات النهائية للإدارة الأمريكية وفق تصريحات وزير الخارجية الولايات المتحدة مايك بومبيو التي تتناغم مع مطالب الكيان الإسرائيلي ومؤيدوه في الساحة السورية، ليس الظفر بالجغرافية السورية كهدف استراتيجي، بل أبعاده تتجلى في إقصاء إيران وتهديدها وعزلها وحرمانها من حليف جيوسياسي له صلة بالمقاومة اللبنانية وممرها في دعمه بالأسلحة الكاسرة للتوازن في الشرق الأوسط، وردع هيمنتها بحرب النيابة التي تتحكم بها الإستراتيجية الأمريكية من أجل تعزيز قوة إسرائيل الوحيدة ورفع تعاظمها في المنطقة، الذي يرضي توجهات تركيا لأنه يقويها في المنافسة على الهيمنة الإقليمية ويرضي بالمقابل حلفائها من دول الخليج العربي على رأسهم المملكة السعودية التي أصبحت مركزا لمواجهة المشاريع والأدوات

[1] - Source : http://rawabetcenter.com/archives/30418.

[2]- نورهان الشيخ، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، مرجع سابق، ص 301.

الإيرانية ونفوذها المتزايد في الشرق الأوسط، [1] وتعتبر التوجهات الأمريكية في الشرق الأوسط مفصلا أساسيا وهو السيطرة على النفط والغاز والسيطرة على الممرات الحيوية البحرية والبرية وأمن إسرائيل، لكن هدفها الإستراتيجي يتطلب جملة من الذرائع التي تشكل ضمانة لإستمرار الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية، من خلال العناوين الكبرى لمخططها الإستراتيجي والتي تقوم على ركيزتين: الديمقراطية والفيدرالية، فتسويق الديمقراطية يتطلب إستلاب الأغلبية المثقفة الذين يشكون شمولية الأنظمة القائمة ويتطلعون إلى التغريب كوسيلة للتقدم، والفيدرالية تستثمرها في الأقليات مثل مناطق الأكراد في كل من سوريا والعراق.[2]

إنطلاقا من واقع إسقاط سوريا يعني إحلال نظام قريب من تركيا والدول الغربية يكون أكثر عداوة لروسيا وإيران ومحور المقاومة، الذي ينجر عنه تحولا إستراتيجيا لغير مصلحة موسكو في الشرق الأوسط، وتنظر روسيا أن سقوط سوريا في دائرة النفوذ التركي يعني فتح خطوط الغاز من جديد من قطر عبر حلب وتركيا، مما يعني تحرر أنقرة وأوروبا من التبعية للغاز الروسي، [3] فوفقا للتوجيه الإستراتيجي الذي رسمه وزير الخارجية التركي الأسبق أحمد داود أغلو إن الدفاع عن الأناضول يكمن بالتدخل العسكري في عمق المناطق الشمالية لسوريا حتى منطقة عفرين ومنبج، التي تسلقت عليه الولايات المتحدة وتركيا مستغلين الوضع الإنساني واللاجئين السوريين إلى التأثير على روسيا بإقامة مناطق آمنة وعازلة في شمال سوريا (حلب) كمرحلة أولية لبداية تقاسم النفوذ الجيوسياسي بين الدول المدعمة للجماعات الإرهابية المسلحة، [4] لذلك شملت الأهداف العسكرية الروسية إلى رفع التحدي في سحق معاقل قوى الجماعات الإرهابية المسلحة وإلحاق الهزيمة والشلل الإستراتيجي بها، التي مثلت عقبة أمام روسيا في مناطق حيوية مثل حمص وحلب ودير الزور التي راهنت عليها الولايات المتحدة في تقسيم سوريا، [5] وقد تجلى ذلك بعد إجهاض رهان ورقة الإرهاب في الغوطة الشرقية والغربية والجنوبية التي تعد الخاصرة الرخوة للعاصمة السياسية دمشق لتتفرغ بعد ذلك إلى الجهة الجنوبية والقنيطرة ثم المنطقة الشمالية في إدلب، وهنا سيكون

---

[1]– كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، مرجع سابق، ص ص 118– 119.

[2]– محمد نشطاوي، إمبراطورية الشر الثابت والمتحول في السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 (العراق نموذجا)، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، 2003، ص ص 105– 106.

[3]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 275.

[4]- جمال واكيم، مرجع سابق، ص 206.

[5] - Jeffrey White, op.cit, p 1.

المخاض الإستراتيجي للعبة الشطرنج بين روسيا وحلفائها والكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة وحلفائها نحو تقسيم سوريا أو إسقاط المشروع الغربي.

ثمة متغيرات نوعية في السياسة الأمريكية بعد تولي دونالد ترامب إلى الرئاسة والتي تبنت عناصر أساسية منها سياسة تصعيديه غير مبررة ضد نفوذ إيران المتزايد، ثانيا إعلانه إضعاف قوة تنظيم داعش عسكريا دون القضاء عليه أمنيا، ثالثا إظهار إرادة ونوايا التنافس والسباق حول تقاسم النفوذ في سوريا مع روسيا، وهو ما عزز تواجد أكثر من عشر قواعد عسكرية أمريكية في منطقة التنف الجنوبية وشرق الفرات السورية، حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ريكس تيلرسون في خطاب بجامعة ستانفورد عن مضامين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للتعاطي مع واقع الأزمة السورية، دون إخضاع الجغرافية السياسية السورية للنظام وحلفائه والعمل على انتقال سوريا لمرحلة جديدة بعد بشار الأسد، ولتحقيق هذه الإستراتيجية ارتكزت الولايات المتحدة على مسارين: مسار دبلوماسي من خلال دعم أولوية مفاوضات الأممية في "جنيف" في استباق تكسير الجهود الروسية في "أستانا وسوتشي"، والثاني عسكري لوجيستي من خلال تشكيل قوة عسكرية من 30 ألف مقاتل من الميليشيات قوات سوريا الديمقراطية "قسد" الكردية كورقة يخول لها أن تتمركز في الشمال وشرق الفرات في سوريا.[1]

الجغرافية السياسية السورية على واقع اشتباك حقيقي من خلال انتشار أذرع الميلشيات التي تسيطر على أجزاء مهمة في الجغرافية السورية، بين قوى تبنّت أيديولوجيات أجنبية متباينة لصالح الولايات المتحدة وتركيا والسعودية ومن جهة أخرى لصالح روسيا وإيران، كما نلامس حضور مكثف لدور الكيان الإسرائيلي من الخلف بتدخلاته العسكرية في إعطاب تقدم الجيش السوري في الجنوب اتجاه درعا والقنيطرة وأماكن تواجد القواعد العسكرية الإيرانية وحزب الله في سوريا، من هذه المعطيات تصبح المعادلة الجيوسياسية في سوريا أكثر تعقيد وأكثر بعدا في إيجاد انفراج يرضي الأطراف المتصارعة، فقد صرح جون برينان مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية السابق أن المقاربات تشير إلى إمكانية صناعة واقع مقبول في تقسيم سوريا والعراق معربا عن

[1]– طارق دياب، إستراتيجية ترامب في سوريا ماذا بعد؟، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، 10 فيبراير 2018، ص ص 1– 2.

عدم ثقته في إمكانية إنشاء حكومة مركزية في كلا البلدين في ظل الفوضى الأمنية، [1] ويختزل زبغينيو برجينسكي رؤيته حول قوس التوتر الذي يبدء من أفغانستان مرورا بآسيا الوسطى وأوكرانيا وتركيا، وصولا إلى المشرق العربي بقوله: "**إن ما يسهل سيطرتنا على هذا القوس عامل مهم جدا، هو أن دول هذا القوس تتكون شعوبها من انتماءات دينية ومذهبية وطائفية متنوعة، وهذا ما يجب أن نشتغل عليه ونركز عليه**".[2]

لقد حددت روسيا والجيش السوري معا توجهاتهما في مزاحمة الولايات المتحدة في إحتضان ورقة الأكراد لموقعها جيوسياسي على أساس أن أكراد سورية أصبحوا رقم في معادلة الصراع الجارية في أقلمة سوريا في مشاريع المنطقة، وكون أن الفصائل الكردية المقاتلة تتوزع جغرافيا على مساحة معتبرة من مخزون طاقوي الملاصقة لمنطقة الساحل السوري التي تتمركز فيه روسيا عسكريا، حيث تشكل طريقا آمنا يمكن من خلاله الإستفادة من الثروات الطبيعية في المناطق الشمالية الشرقية بخط أنابيب يمتد نحو الساحل السوري للتصدير، ورشحت المتغيرات الميدانية العسكرية إمكانية ترشيح الأكراد عاملا مهما في لعبة حروب الطاقة، مع الإدراك أن معظم الإحتياطات من النفط والغاز السوري موجود في الشمال الشرقي الذي تتواجد فيه القواعد العسكرية الأمريكية والمقاتلين الأكراد، فإن أهمية التفاوض معهم لا تقل أهمية عن مصير الحكومة السورية القائمة،[3] فإرادة محور الممانعة سوريا وإيران والمقاومة اللبنانية وبتدعيم روسيا الإتحادية بجميع الوسائل ساهم في تحقيق تراجع للتوجهات الأمريكية تجاه الجغرافية السورية، من خلال إعلان الولايات المتحدة عن إنسحابها من شرق الفرات السوري وترك أدواتها من الأكراد أمام مذبحة الإرهاب أو الإنضمام مجددا إلى الدولة السورية وانتقال بقواعدها العسكرية نحو جنوب العراق في البصرة المحادية لسوريا كمراقب للتحركات الإيرانية المشبوهة بالتنسيق مع الكيان الإسرائيلي وحلفائها من دول الخليج..

كما أن إعلان الحرب الشاملة على سوريا سيجبر الولايات المتحدة على وقف إستراتيجيتها الجديدة في إعلان التوازن الإستراتيجي التي أطلقتها تجاه منطقة آسيا– الباسيفيك ضد الصين، وأن

[1]– محمد أبو سعدة، الخطر القادم سيناريوهات تقسيم سوريا، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2017، ص ص 2– 3.

[2]– خلدون عدره، مرجع سابق، ص 226.

[3]– جوان حمو، مرجع سابق، ص ص 11– 12.

نيران الحرب قد تمتد إلى دول الجوار على رأسها الكيان الإسرائيلي، لتجر الولايات المتحدة إلى مستنقع الحرب الشاملة تطال الشرق الأوسط بأكملها ومن جهة تخشى أن تنقلب ورقة الإرهاب ضد مصالحها الجيوأمنية في المنطقة، [1] مكتفية اعتماد إستراتيجية استنزاف الفواعل الصاعدة كروسيا والصين وإيران إلى الانزلاق الأمني والحروب الطائفية التي توزعت على جميع أطياف المجتمع السوري وفق مقاربة ما قاله المستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبغنيو برجينسكي في معرض حديثه عن ما ينبغي القيام به في سوريا: "**يجب خلق حالة من الفوضى الشاملة في سوريا تسير من سيئ إلى أسوأ، بمساعدة بعض الأنظمة العربية وحلفائهم الأوروبيين، وهي حالة تمنح الولايات المتحدة فرصة استمالة إيران إلى اتفاق شامل يتضمن الملف النووي وينتهي لمصلحة إسرائيل في المقام الأول**". [2]

فالتعارض الخطير الذي يهدد وحدة سوريا هو تردد روسيا في سحق مجموعات الفصائل المسلحة التي تأتمر وتتغذى خارجيا من الولايات المتحدة المرابطة عسكريا في الشمال السوري في الحدود التركية، التي تعارض نظام القومية الإقليمية والثقافة العلمانية السورية منها الدولة الإسلامية داعش الإرهابية وفصائل الأكراد السوريين الذين يشكلون 15% من الشعب السوري، بعد إعلانهم تشكيل نظام فيدرالي كإدارة محلية خاصة بهم منفصلة عن الإدارة المركزية في دمشق،[3]

إن تأهب روسيا وإيران المستمر حول أهمية الموقع الجغرافي السوري الجيوستراتيجي في منطقة الهلال الخصيب لأهميتها الكبرى والإستثنائية التي تتواصل عقائديا مع طهران وموسكو سياسيا وثقافيا وإستراتيجيا، فسوريا تعتبر من قلائل الدول في العالم التي تتمتع على ابواب جغرافية مفتوحة على أبعاد جيوسياسية متباعدة تتفاعل معها معظم الدول العظمى والكبرى الطامعة في الشرق الأوسط، فضلا عن اعتبارها جبهة متقدمة دائمة التوتر في التصادم العسكري مع الكيان الإسرائيلي، وهو ما أعطاها أهمية نوعية في الدفاع عن وحدة ترابها الوطني من التقسيم الغربي عسكريا وسياسيا في الأمم المتحدة وفي أستانا مع ترويكا روسيا وإيران وتركيا، [4] من هذه الإعتبارات ومخاطر المشروع الأمريكي الغربي الخليجي في الساحة السورية، يمكن استنتاج الدوافع التي تقف خلف المواقف الترويكا الروسي والإيراني والتركي تجاه سوريا من خلال لقاء

[1]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 291.

[2]– خلدون عدره، مرجع سابق، ص 226.

[3] - Florence Gaub, Syrian Separation : Why division is not the answer, Federal Academy for Security policy, Security Policy working Paper, N°. 17, 2017, pp 1- 3.

[4]– آزاد أحمد علي، خلفيات الثورة دراسات سورية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص 506.

أستانا، وقد اعتبرت وزراة الخارجية الروسية أن مصير الوضع في سوريا سيرسم طبيعة النظام الدولي الجديد، وبالتالي فإن الزاوية المرشحة للتجاذبات الدولية حول الأحداث في الشمال السوري تنظر إلى التغيير من المنظور الخارطة الجيوسياسية وليس تغييرالنظام فقط، [1] فرغم أمواج القتلى والتهجير القسري وتوسع ظاهرة الإرهاب فإحتمالات التقسيم غير واردة مبدئيا لعدة أسباب:[2]

1- أن الهوية الوطنية السورية ضاربة في التاريخ المنطقة.

2- الفيدرالية والمحاصصة الطائفية تعني انهيار الدولة القومية السورية وإنتاج الدولة الفاشلة وهو غير مرغوب فيه إقليميا ودوليا.

3- أغلبية سنية منتشرة على كل المحافظات المؤيدة للحكومة السورية.

4- التقسيم مرفوض من الجوار الإقليمي خاصة تركيا وإيران لما يترتب عليه من آثار مستقبلية داخل دول الجوار.

حسب التقرير الذي خرج به علي حسن بكير الباحث في منظمة البحوث الإستراتيجية USAKK أن موضوع تقسيم سوريا وإنشاء دولة كردية موضوعا غير ممكن لإعتبارات تركية وإيرانية وروسية وسورية لا يقبل الإنفصال عن وحدة التراب الوطني، وكون ان الأكراد غير منتشرين على طول الخط الشمالي بحكم أن حجمهم لا يخول لهم الرؤية نحو الإقليم وغير مؤيدين بالدعم الإقليمي والدولي لتواجد الفيتو الروسي في الأمم المتحدة، [3] فالتأكيد على هذه المقاربة أكد السفير الروسي في لبنان الكسندر زاسبيكين في محاضرة ألقاها في لبنان أنه عدم وجود أي نية لبلاده في عقد أية صفقة على حساب الجغرافية السورية، وأن موقفها من الأحداث اتجاه الصراع القائم مبدئي غير قابل للتغيير، [4] وعلى هذا الأساس فإن القراءة الموضوعية لتراكمية الأحداث في الشرق الأوسط، أن النظام في سوريا لو قبل إغراءات أو ركن إلى تهديدات اللعبة الغربية ضد إيران وروسيا في الشرق الأوسط وإحلال السلام الدائم مع الكيان الإسرائيلي، كان سيحل عليه

---

[1]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 304.

[2]- محمد الحاج بكري، المتغيرات الإقليمية والثورة السورية، ط بلا، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 2017، ص 11.

[3]- علي حسن بكير، "خاص" نحو الكابوس السوري؟ تقييم الحالة الحرجة داخل سوريا والسيناريوهات المستقبلية، تقرير، منظمة الأبحاث الإستراتيجية USAKK، تركيا، 2013، ص 5.

[4]- محمد الحاج بكري، مرجع سابق، ص 305.

النموذج الليبي مستقبلا ليتخلصوا من صداع المشروع الإيراني والمقاومة اللبنانية في المنطقة كونها محاذية جغرافيا فلسطين المحتلة.

تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الأوسع بدأت أولى خطواته بتحالف العرب مع بريطانيا لتفكيك الإمبراطورية العثمانية، ثم توسعت الخطوات التعزيزية بسايس بيكو لإقتسام الجغرافية العربية، ومن ثم وعد بلفور والإنتداب البريطاني على فلسطين وإنتداب فرنسا على سوريا بشكل خاص، وتبع ذلك مؤامرات دولية حتى جاء تأسيس الكيان الإسرائيلي في 15/5/ 1948 ليقرع جرس الحقيقة في رسم الحجر الأساس أن مشروع الشرق الأوسط الواسع بدأ يرسم على الأرض، وبدخول مصر إلى واقعة معاهدة كامب ديفد في 17/9/ 1978 انتهت مقاومة سيادة الجغرافيا السياسية العربية أمام المشروع الأمريكي، بعد توقيع معاهدة وادي عربة 1994 في فرض إحلال السلام الذي قرئ بمثابة إغماء إستراتيجي لازم المنطقة حتى تفجير فوضى الحراك العربي، [1] رغم هذه الواقائع التي جسدتها القوة والإرادة الأمريكية وتعاظم النفوذ والهيمنة العالمية ليس بالضرورة إخضاع الجغرافيا وفق النهج الغربي الأطلسي، حيث صرح الكاتب الأمريكي Lendman Stphen أن التدخل العسكري الروسي مبدئيا أحبط هدف الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي وهو مشروع جيوبولتيكي وإقتصادي في الشرق الأوسط والإطاحة بالدولة السورية، وأن الولايات المتحدة غير مستعدة التنازل بسهولة والتسليم لإخفقاتاها أمام روسيا وحلفائها وستخلق بؤر أمنية للتوتر والصراع مما ينجر عنه تحديات حقيقية أمام روسيا في سوريا وتعقيدات جغرافية المنطقة.[2]

أهمية سوريا بعد الأزمة الأوكرانية 2014 ترسخت في الفكر الإستراتيجي الروسي كعقيدة سياسية وتعد أحد أهداف السياسة الخارجية الروسية الذي يعزز موقف الإتحاد لروسي كمركز نفوذ في العالم، وكمصلحة قومية في تدعيم الوحدة والسلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية دولة علمانية تضم جميع الطوائف يقوده دستور مشترك، [3] فسوريا تمر بمرحلة يصعب تكهن مستقبلها الجيوسياسي وأفق المسار السياسي والأمني في ظل صرع الطوائف والإثنيات، حول رأب الصدع بين الفرقاء في الداخل السوري والدول الكبرى المتنافسين عليها، فالأزمة السورية إنكشف سرها

[1]– أسعد العزوني، الشرق الأوسط الجديد حدود الجماجم مشروع الشرق الأوسط الوسيع من هيرتزل إلى لويس إلى ليفي، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2015، ص ص 141– 142.

[2] - Stephen Lendman, "Dirty Geopolitics" and America's "Triangulaton Strategy" in Syria,2017, Ibid..

[3] - Andrea Beccaro, Anna Sophie Maas, Op.cit, p 6.

من خلال الخراب والدمار وتهجير السكان وقتل كل متطلبات الحياة الطبيعية وأيا كان المسؤول عنها، فإن الحاجة الفورية هي إيجاد مخرج يطفئ لهيب الإنهاء الإنساني والحضاري في سوريا التي ستكون مسؤوليتها شاقة وصعبة نظرا لوجود مجموعات مدعومة ن الخارج تتجاوز نطاق إختصاص القانون الدولي.[1]

مقاربات برنارد لويس 1983 وكونداليزا رايس في 2006 في تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد وتقسيم الجغرافية العربية إلى كانتونات مذهبية وأقاليم سياسية، لازال يراود شهية أصحاب القرار في الولايات المتحدة والدول الغربية والكيان الإسرائيلي بعد الحراك 2011، وأمام هذه التحديات تعززت تكهنات لدى حلفاء دمشق أن سوريا لازالت ترزح تحت وطأة تهديدات مشروع التقسيم بين الكرد والعلويين والسنة والدروز، لذا نجد روسيا تريد تشريع وجودها في الشرق الأوسط والبحر المتوسط من خلال توسيع تواجد قواعدها العسكرية وهذا قلب الصراع القائم في المنطقة بعد الصراع على مصادر الطاقة في المعادلات القادمة.

المبحث الثالث: أفاق التدخل العسكري الروسي وإنعكاسه على الأزمة السورية.

أفرزت الصراعات التي تشهدها الساحة السورية على جميع مستوياتها تحولات انعكست على تفكيك الهوية العربية التي تشهدها الأزمة السورية، فمستقبل الحرب السورية بين القوى الفاعلة والطامعة في مقدرات المنطقة العربية جيوبولتيكيا واقتصاديا وثقافيا التي تمثل موئل الحضارات، فرضت على القيادة الروسية مع حلفائها إلى تبني سياسة خارجية مشتركة أكثر حزما حول مصير مستقبل أمن المصالح المشتركة في الأزمة السورية، واعتمادها على مواقف تؤثر في الأوضاع القائمة مخافة أن يؤدي إلى إضعافها أمام الدور الأمريكي، الذي أملى عليها رسم سيناريوهات محتملة يحتمل تحقيقها في تسهيل التعامل مع السيناريو الإتجاهي أو المحتمل بحيث تحافظ فيه روسيا على دورها الرئيسي والتحكم في مجرياته السياسية والاقتصادية (النفط والغاز) والدبلوماسية والأمنية والعسكرية،[2]

[1] - VP Haran, Roots of the Syrian Crisis Institute of Peace and conflict studies (IPCS), Report 181, March 2016, p 14.

[2] – نجاة محمد مدوخ، مرجع سابق، ص 234.

المطلب الأول: التقارب الروسي الأمريكي وانعكاسه على مسار التسوية السياسية في سوريا.

أصبح الواقع الجيوسياسي العربي بعد الحراك العربي 2011 أكثر غموض حول مستقبل الحضور الروسي في الشرق الأوسط الذي بقي رهانه بمعطيات الحاضر وضبابية أمنية وقانونية وسياسية، المبني بالأساس على أنماط العلاقات التاريخية وتفاعلات بين دول الشرق الأوسط وروسيا، وإذا كانت المعطيات المتقلبة وتغير السلوك السياسي من خلال الإشتباك مع الولايات المتحدة وحلفائها نتيجة لتطورات الأحداث في سوريا وأزمة البرنامج النووي الإيراني وملف القضية الفلسطينية، فإن تحديد ملامح مستقبل التصعيد أو تخفيف أو الإنفراج في الأزمة السورية وأزمات المنطقة يخضع بنسبة كبيرة لطبيعة التحليل العميق والربط بين المتغيرات والأحداث الناشئة وإمكانية تفكيكها مستقبلا على المدى القصير.[1]

إن تمكن روسيا تخطي العراقيل الغربية وإعطاب تقدم الجمعات الإرهابية ومسايرة الحراك الكبير من خلال المفاوضات السياسية الرامية إلى ايجاد حل سلمي للصراع السوري، وتسعى روسيا بعد 2015 الإلتزام بتحويل مكاسبها العسكرية إلى مكاسب سياسية في إنقاذ عملية السلام والتسوية بين النظام السوري والمعارضة السياسية، وتسعى روسيا الظهور في تحقيق بعض أهدافها في سوريا من حيث فشلت الولايات المتحدة في العراق وسوريا؟، فنجاح روسيا في سوريا هو ختم رسمي أن الأحادية الأمريكية في المنطقة أفشلتها الساحة السورية التي قادتها روسيا وحلفائها بإتقان.[2]

1- المبادرات الروسية- الأمريكية لتسوية الأزمة السورية.

أدّ تلاحق الحراك العربي إلى إفرازات غيرت المفاهيم التقليدية للأمن نحو الأمن الوجودي للدولة وأفضت إلى تحولات سياسية وإستراتيجية ورفع الإستنفار المستمر لدى روسيا والدول الغربية على مستوى المنطقة والعالم، التي أحدثت إهتزازات بنيوية في النظامين الإقليمي والدولي والتي شكلت إنعكاسات واضحة على الشعوب العربية، وإذ بدا التغيير السياسي آثار عديدة في المنطلقات الإستراتيجية بين روسيا والولايات المتحدة كحارسان للأمن في الشرق الأوسط، [3] حيث

[1]- باسم الراشد، مرجع سابق، ص 50.

[2] - Anthony Samrani, Comment Poutine cherche à imposer sa Paix en Syrie ? Publie le : 31/12/2016, Parcourir le site : https://www/lorientle jour.com/1026833/comment-Poutine-cherche-a-imposer-sa-paix-en-syrie/html.

[3]- سعد شاكر شبلي، التحولات الإستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص 85.

إلتزمت روسيا منذ بداية الحرب في سوريا خطا حاسما في عرض نفسها مرجعا ضامنا بين النظام والمعارضة السياسية والجماعات المسلحة المتطرفة و"المعتدلة"، مبنيا على احترام مبادئ القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة التي أرادت إقناع شركائها الغربيين به وضرورة اللجوء إل الحل السلمي السياسي يتم التفاوض عليه، حيث تكفل بالنهج الأخلاقي والسياسي كل من فلاديمير بوتين ووزير خارجيته سيرغي لافروف حول إلتزام بلاده بسلامة الأراضي السورية ووحدة ترابها وحقها في السيادة على أراضيها، وعدم ربط الحل السياسي بمستقبل الدولة والنظام السوري بشخص الرئيس بشار الأسد وأن الشعب السوري وحده الحق من يقرر في اختيار من يحكمه.[1]

إن العرض الروسي قابله تصادم مقرحات الولايات المتحدة والدول الغربية والإقليمية كتركيا والسعودية بناءا على مشروعها المرتقب، مرتهنة على إستنساخ وتنفيذ السيناريو الليبي، المبني على اغتيال الرئيس أو إنقلاب عسكري يفضي على تفكيك صف الانشقاقات في القيادة السياسية والعسكرية، أو عرض خروج آمن للرئيس وأسرته وبعض حاشيته في بلد آمن مثل إيران وروسيا، أو تدعيم خيار الحروب الطائفية لإستنزاف النظام السوري وروسيا في فرض بنود إتفاقيات جينيف 2012 التي خلصت إلى إبقاء الرئيس بدون صلاحيات وإنشاء حكومة انتقالية ترسم الدولة السورية الجديدة.[2]

الجولة الثانية من محادثات جنيف الثانية كانت بمثابة إختبار للنوايا الحقيقية بين الطرفين الروسي والأمريكي، رغم أن مخرجاته لم تتبلور إلى المستوى المطلوب إلا أن إرهاصاته أظهرت إجماعا دوليا متناميا وراء الحاجة إلى حل تفاوضي ينهي المأساة الإنسانية والأمنية في سوريا، فمخرجات بيان جنيف2 الذي ينص إلى إنتقال سياسي حقيقي المبني على دستور يتفق عليه الجميع يبني تطلعات وآمال الشعب السوري ويمكنهم بشكل مستقل وديمقراطي من تخطي العقبات الأمنية والسياسية في تحديد مستقبلهم،[3] التي تعد المسار الإستراتيجي التي فرضت على الفرقاء* إلى تبريد الصراع بينهما وإبقاء شراكة المصالح والحرب على الإرهاب من الأولويات التكتيكية على الساحة

[1]– ميشال رامبو، مرجع سابق، ص 588.

[2] Mena Programme : Meeting summary, Scenarios of Syria Chatham House, London, December, 2011, pp 1- 7.

[3] - Luigi Scazzieri and Steven Blockmans, Shaping the Emerging consensus on Syria, Centre for European Policy Studies, Brussels, 26 February 2014, pp 1- 2.

السورية دون تصعيدا إلى صراعات إستراتيجية مما يفرض البحث على منافذ تقاربية بين روسيا والولايات المتحدة حول مستقبل المنطقة.

كما يعد تقدم نجاحات الجيش السوري المدعوم من طرف روسيا جويا والقوات الرديفة والحليفة مثل إيران وحزب الله في تطهير معظم الجغرافية السورية من مخاطر الإرهاب، بدءا من حلب إلى دير الزور الإستراتيجية وصولا إلى تطهير الغوطتين الشرقية والغربية والخاصرة الجنوبية لدمشق بالكامل، وحشد روسيا والجيش السوري الآليات العسكرية والدبلوماسية الناعمة للتفاوض حول مستقبل الجماعات الإرهابية في الشمال الغربي للبلاد في إدلب، [1] فبنك الأهداف العسكرية الروسية التي تحركها الأهداف السياسية التي تضمن تعزيز نفوذ النظام بعدة مناطق إستراتيجية مثل حلب والغوطة الشرقية ودير الزور وجنوب القنيطرة الحيوي تحققت إلى حد كبير، وهي بذاتها تمثل أرضية صلبة للتفاوض السياسي وفق المصالح الجيوسياسية الروسية، من هذا المعطى إستطاع فلاديمير بوتين تحقيق خلق موطئ قدم في منطقة البحر المتوسط وإستطاع بعدها أن يسير حركة أمنية منظمة من خلال مصطلحات تخفيض التوتر ووقف إطلاق النار كلها أوراق بيد روسيا كقيمة دبلوماسية تفاوض بها من موقع أقوى مع الأمركيين حول شرعية النظام السوري الذي يؤمن له إستدامة في هذا الموقع، [2] كما تسعى روسيا إلى إقناع الطرف الأمريكي إلى إيجاد توافق دولي حول سوريا بهدف التفاوض ووقف إطلاق النار وإنشاء حكومة وطنية موسعة بصلاحيات دستورية موحدة، وتعزيز العمل المشترك لمحاربة الإرهاب والتطرف الذي يهدد المصالح المشتركة الذي يرفض إرساء السلم والأمن في سوريا والمنطقة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2139.[3]

من هنا إندرجت لعبة المفاوضات حول مصير مستقبل سوريا الذي يعد أكثر الملفات المعقدة عالميا، فتبعا لرؤية خفايا الصراع القائمة في الشرق الأوسط يمكن القول أن السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا خلال سنوات الحرب إتسمت بسمتين رئيسيتين أمام الدول الغربية، أولا أنها

---

[1]– منى سليمان، مستقبل التوازنات السورية بين محاربة "داعش" ومعركة حلب، مجلة السياسة الدولية، مركز السياسات والدراسات الإستراتيجية، الأهرام، نشر بتاريخ 8–5– 2018، تم تصفح الموقع يوم: 27–5–2018، أنظر إلى الرابط: http : //www.Siassa.org.eg/ writerBio

*– أي بين روسيا وحلفائها والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

[2]– جهاد عودة، مستقبل الشرق الأوسط والتقديرات الإستراتيجية، مرجع سابق، ص ص 356– 357.

[3] - Luigi Scazzieri and Steven Blockmans, Op cit, pp 3- 4.

كانت أكثر عمليا بتوظيفها وسائل القوة للدولة الكبرى، والثانية كانت أكثر واقعية بالتزامها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية في تشريع وجودها مع دول المنطقة، فروسيا تنظر بعين ثاقبة باستمرار للشرق الأوسط كدائرة نفوذ تستطيع عبر البوابة السورية إعاقة الإندفاع الأطلسي المنافس لها، ومن جهة أخرى تحسين موقفها المقلق من الأراضي التي تعد مجالا حيويا لها كأوكرانيا من ناحية أخرى، حيث دعمت هذه الرؤية في فهم منطق التفكير الروسي الجديد وزير الخارجية الأسبق والسياسي المخضرم الروسي يفغيني بريماكوف بأننا سنكون دائما دولة عظمى ولا يمكن الأمر هنا الحنين إلى الماضي السوفييتي، إنما يستند إلى التفكير الواعي بأن هذه العظمة والنضج السياسي تستند الآن على قدراتنا الإستراتيجية مقارنة مع الولايات المتحدة فقط..."، [1] ومما لا ريب فيه إن الظروف الدولية بهواجسها الأمنية والإقتصادية ما بين جنيف 1- وجنيف2 وأستانا وسوتشي كلها أعطت بعض المؤشرات بأن الأوضاع لم تعد كما كانت، وهو ما سيدفع مجددا روسيا والولايات المتحدة نحو الإتفاق على جولات متكررة من المفاوضات في رسم الخارطة السياسية في سوريا، خاصة بعد نجاح نزع السلاح الكيميائي في سوريا، الذي أعطى دلالات عدم ممانعة الدول الغربية والإقليمية كتركيا والمملكة السعودية إلى القبول بالرئيس الأسد في المستقبل السوري.[2]

منذ سبتمبر 2015 فرض االتدخل العسكري الروسي في سوريا طبيعة قواعد لعبة جديدة في الساحة السورية، وإسقاط المفاهيم الأمريكية من خطر روسيا إلى الشريك المفضل بعد معركة حلب حول مصير الأزمة السورية، وقضايا المنطقة بعد إحراز تقدمه العسكري مع الجيش السوري وتراجع الأدوات الغربية في معظم الجغرافية السورية والمنطقة، وفي ظل أفول التأثير الأمريكي التي إمتازت به عقيدة الرئيس الأسبق باراك أوباما، حيث ذهب الكاتب البريطاني روجر بويز أن الرئيس فلاديمير بوتين يعتمد مبدأ القاعدة السياسية التي تقول "**لا تدع الحرب الفوضوية تذهب سدى**" فيه إشارة إلى الاستثمار الإستراتيجي لروسيا في الحرب السورية على جميع مستوياتها، بتأكيده أن بوتين فاز بسوريا وأضحى عليه القيام بكسب السلام مع الدول الغربية وتسكين قلق الكيان الإسرائيلي.[3]

---

[1]- حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 318.

[2]- المرجع نفسه، ص 347.

[3]- زهير حمداني، روسيا والشرق الأوسط ابعد من المياه الدافئة، تقارير وحوارات، الجزيرة، الدوحة، نشر بتاريخ: 2017/12/13، تم تصفح الموقع يوم: 2018/6/9، انظر إلى الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/12/13

تدعوا موسكو باستمرار في تخطي الخلافات ومحاولة إقناع الولايات المتحدة وحلفائها إلى عقد مؤتمرات دولية بإقحام الدور المحوري لإيران المتحكم في عدة ملفات جغرافية لأجل الإسهام في حلحلة أزمات المنطقة، فالأزمة السورية ترسم حجم تأثيرها على سياق الصراع الدولي التي تربط مجرياتها مع مندرجات الملفات العالمية المختلف عليها كملف البرنامج النووي الإيراني والقضية الفلسطينية والدرع الصاروخي في شرق أوروبا، وتؤكد موسكو على الدوام إيجاد أرضية مشتركة للحوار مع الدول الغربية لحل الأزمة السورية بدبلوماسية التفاوض معها والنظر إلى مستقبل المصالح المشتركة، حيث أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن فترة الإنتظار لتنظيم التواصل والعلاقات مع الولايات المتحدة لن تكون إلى الأبد.[1]

تسعى روسيا بيقظة إلى دور فعّال من أجل إقرار السلام في الشرق الأوسط مع إدراكها أن دورها سيكون فاعلا بسبب تمتعها بعلاقات متوازنة مع معظم دول المنطقة وأن نجاح عملية التسوية يحتاج إلى جهد جماعي مع الإتحاد الأوروبي وتفعيل دور الأمم المتحدة عن طريق مبعوثها الخاص ستيفان دي مستورا والولايات المتحدة،[2] فالحضور الروسي المتزايد في الساحة السورية بعد إعطاب تقدم أدوات الإرهاب في إسقاط الدولة السورية وتخطي بسلام عقبات الظغوطات الدولية كقضية الجاسوس المزدوج "سكريبال" وإتهام الجيش السوري بإستعمال الأسلحة الكيميائية، كلها عوامل عززت قناعة لدى الولايات المتحدة أن اللعبة في سوريا أصبحت شبه منتهية لصالح محور الممانعة وعلى الولايات المتحدة أن تراجع استراتيجيتها من خلال التفاوض مع روسيا وتعزيز الدور التركي خاصة بعد إعلانها التخلي عن قواعدها العسكرية بسوريا ونقلهم إلى شمال العراق من أجل الإبقاء على مصالحها القومية الذي أخضعها على الإنسحاب من شرق الفرات السورية.

إن الإحباط النفسي والقانوني والعسكري الذي مس جميع القوى الكبرى والعظمى في أزمات المنطقة إستغلته روسيا بعد تحقيق بعض أهدافها السياسية والأمنية والإقتصادية، في ظل تفاقم هوة الخلافات بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، تعززت لديها القناعة الترشح في لعب دور محوري ورئيسي وناشط في إطلاق عملية سلمية لتسوية الأزمة السورية من جديد لإيقاف نزيف الحروب بالوكالة كحرب باردة متجددة في منصتي كل من أستانا وسوتشي وتوافقها حول إتفاقية بنود جنيف مع الولايات المتحدة، وأولت هذه الأهمية في إطلاق مبادرات سلمية موسعة تجمع بين

[1]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ص 304– 305.

[2]– عايدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص 106.

الأطراف السورية المتصارعة، حيث لاقت مبادراتها استحسان محلي وإقليمي وبتأييد من الولايات المتحدة وأوروبا وهذا ما أكده المتحدث في الوزارة الخارجية الأمريكية بالقول: "نعتقد أن أي نوع من الجهد الذي يقربنا من تسوية سياسية "حقيقية" سيكون عاملا مساعدا".[1]

2- سيناريو التفاهم الروسي- الأمريكي وانعكاسه على الأزمة السورية.

إن المفهوم الإجرائي للسيناريو "المحتمل" يقوم على تصور المستقبل على المدى القصير المبني على دخول متغيرات جديدة تؤدي إلى تحول نسبي ترسمه الفواعل المؤثرة في توقع الظاهرة محل الدراسة، بشكل يجعل مسارها (الظاهرة) تتجه نحو تنبؤ النتائج سواء إلى الأسوأ أو الأحسن إلى تحديد المدى الزمني للمستقبل، [2] فالمبادرة الروسية لتسوية الأزمة السورية وفرت الأرضية لتخطي عقبة الهوة والخلافات الرئيسية بين موسكو والعواصم الغربية والتركية والعربية، تتمثل في إقناع روسيا الأطراف الفاعلة المحورية أن مسار الخارطة السياسية يجب أن يكون في أيدي السوريين أنفسهم دون إملاءات خارجية والتخلي عن القوانين معاقبة دمشق بالعقوبات، وأن يظغط كل طرف على حلفائه بغية دفعهم الجلوس إلى طاولة المفاوضات والتسوية السياسية.[3]

إنجاح سيناريو التوافق والتقارب بين روسيا والولايات المتحدة وحلفائها يتطلب العمل من أجل الحد من الآثار المتردية على سوريا ومخافة إنعكاسها سلبا على أمن وإستقرار المنطقة، ما سيرشح الحاجة الضرورية إلى التوصل إلى أفضل المقاربات التوافقية الدبلوماسية من خلال مخرجات جنيف الذي نص قرارها رقم 2139 بالإجماع الإدانة على أشكال القتل والإرهاب، [4] فالسيناريو المرشح من قبل جميع القوى المنخرطة في الأزمة السورية التي أنهكت جميع القوى المنخرطة في الصراع السوري أن ضعف التنظير لواقع الحراك السوري الذي بدأ يميل نحو مناطق خفض التصعيد كمقدمة نحو حل توافقي في المستقبل من قبل الدول الضامنة روسيا وتركيا وإيران والأمم المتحدة في 14 مايو 2014، الذي نوقش في قمة دول العشرين في همبورغ في 7 تموز 2017 لأجل إحتواء التواجد الإيراني وحزب الله اللبناني في الجنوب بالقنيطرة لأمن الكيان الإسرائيلي ووضع تفاصيله بمشاركة الأردن، وإعلان وزراة الدفاع الروسية عن مخرجات الإتفاق

[1]- كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، مرجع سابق، ص ص 121- 122.

[2]- نجاة محمد مدوخ، مرجع سابق، ص 235.

[3]- المرجع نفسه، ص 222.

[4] - Luigi Scazzieri and Steven Blockmans, Op cit, p 3.

مع المعارضة السورية ثم لحقته مخرجات لقاء الجولة السادسة لآستانا منتصف سبتمبر 2017، لتدخل سوريا إلى مرحلة تغيير المصطلحات من مفهوم إنجاح الثورة وإسقاط النظام إلى إتفاق شبه إجماع كلي إلى القضاء على الإرهاب، [1] ومن خلال ذلك، فالمعطيات السياسية والميدانية والأمنية التي تشهدها مناطق الصراع بين الدولة السورية والمعارضة المسلحة المتطرفة حول النفوذ الجغرافي الذي أصبح مصير مستقبلهما بين يدي القوى الكبرى والأمم المتحدة إلى حد ما، فإن آليات التقارب والتوافقات بين روسيا والولايات المتحدة لم ترقى إلى المستوى المطلوب إلا على بعض العناوين بعد جهد اللقاءات المتتالية.

إنعطف سجال الحرب السورية المتأزمة بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا موازينها لصالح الحكومة السورية وحلفائها بعد تساقط أحجار الأدوات الغربية في معظم الجغرافية السورية بعد إدراك فشل الحسم العسكري لكلا الطرفين، التي قبلت على أساسه الولايات المتحدة فكرة المؤتمر الدولي الجديد حول الأوضاع في سورية في جنيف كانون ثاني/يونيو 2014، باعتباره المنصة الملائمة التي تمكن روسيا والولايات المتحدة من ضبط التصادم والتصعيد في مستويات الصراع بينهما بشكل يكبح أي قوة أخرى تريد إفساد خارطة طريق في تسوية الأزمة العالقة التي تضر بمصالحهما الإستراتيجية وبقية ملفات مناطق العالم، [2] حيث حافظ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على نمط الخط ذاته في توجهاته الإستراتيجية وإنعكاس أوضاع مصالح روسيا إذ يؤكد فلاديمير بوتين في تصريحه أن: "**روسيا تسعى إلى بناء استراتيجية ترتكز على الثبات والتنبؤ والبراغماتية ذات المزايا المشتركة للطرفين، إن هذه السياسة هي سياسة ذات شفافية قصوى تأخذ باعتبارها المصالح المشروعة للدول الأخرى وتهدف إلى التوصل إلى قرارات مشتركة تخدم مصالح كل الأطراف**".[3]

تعد مدركات روسيا أن التعامل مع جميع الفواعل المؤثرة في الأزمة السورية والشرق الأوسط سترسم مستقبلا وتحولا عالميا كبير بأبعاده كافة وتحولاته القدرة على إستعاب التوازن الدولي، مما يجبر الساسة الروس إعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه القضايا الأمنية للمنطقة منها تخفيف تعنتها وتفردها في دعم الحكومة السورية والظغط عليها إلى الاستجابة إلى مطالب

[1] – .....، مناطق خفض التصعيد: إستراتيجية روسيا في حسم الصراع السوري عسكريا، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2018، ص 1. للمزيد أكثر انظر إلى الرابط: www.dohainstitute.org

[2] – حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 344.

[3] – لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 104.

المعارضة السورية كخطوة لإظهار نوايا الحلم السلمي لوقف الحرب في سورية، مخافة أن تنتج عنه كوابح قادمة من بقاية الأقطاب بدعوى ضرورة معالجة القضايا العالمية كافة بشكل مؤسساتي مثل الأمم المتحدة، بشكل يبعث روح الشرعية الدولية والمشاركة ومنع الإنفراد والهيمنة على أي دولة كبرى،[1] كون أن روسيا أظهرت نوايا فعلية بعد استجابتها تعليق تسليم المنظومة الدفاعية S300 لحليفها السوري حتى لا تحرم الكيان الإسرائيلي بالمطلق السيطرة الجوية النسبية على أجواء الجولان مقابل امتناع الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين تركيا والسعودية وقطر تزويد المعارضة المتطرفة بأسلحة نوعية تخل بموازين القوى العسكرية بشكل كبير أمام الجيش السوري.

إن هجوم العدوان الثلاثي الأمريكي البريطاني والفرنسي على سوريا في 12 أبريل 2018 الذي أسقطت معظم صواريخه المنظومة الدفاعية الروسية المرابطة في سوريا، الذي كان يهدف إلى ردع الحكومة السورية وإخضاعه قبول الحلول السياسية المشتركة مع المعارضة السياسية، حيث صرح وزير الدفاع الأمريكي جون ماتيس بقوله: "**إن القوات الأمريكية في سوريا لن تحارب تنظيم الدولة فحسب، بل ستساعد كذلك في تحقيق تسوية سياسية للحرب الأهلية السورية على نطاق واسع**" ، فسياسة دونالد ترامب حسب روبرت فورد السفير الأمريكي السابق في سوريا أن الأمريكيون يرسمون تكتيكهم الدبلوماسي والسياسي مع روسيا عن طريق الأمم المتحدة من خلال المبعوث الخاص ستيفان ديمستورا من بوابة جنيف ورفضهم الجلوس في أستانا وسوتشي لحساسيتهم إزاء الوجود الإيراني، لأجل تحقيق مكاسب سياسية على طاولة المفاوضات مع روسيا منها: يجب ألا تكون سوريا قاعدة للجماعات الإرهابية المتشددة وتقصد بها "حزب الله"، ويجب ألا تكون سوريا قاعدة عسكرية خلفية لإيران تهدد بها الكيان الإسرائيلي من جهة الجولان المحتل.[2]

كما عملت روسيا في ظل إشتداد الفوضى الطاحنة في سوريا في مواكبة إرادتها على إنجاح منصة أستانا في ماي 2017 ومخرجات أستانا 2018 في طرح عناوين يتفق عليها أصحاب الصراع في المنطقة، تتمثل في إقرار مناطق خفض التصعيد والتوتر الذي بركته الولايات المتحدة بين الحكومة السورية والمعارضة والتي ضمنته كل من روسيا وتركيا وإيران، الذي ترجم كمشروع التسوية السياسية ليكون مكملا عن عقبات جنيف 1 و2 بعد لقاء الرئيس الروسي في ماي

[1]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 343.

[2]– روبرت فورد، ماهي سياسة ترامب الحقيقية في سوريا؟، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 5 يونيو/حزيران 2018، ص 3.

2018 بشار الأسد في سوتشي التي فسرته معظم القراءات السياسية أن روسيا تريد تحقيق هدفين رئيسيين، هو ظغط موسكو على حليفها السوري لأجل إظهار النوايا الحسنة في احتواء المعارضة بالتوازي في إنشاء لجنة دستورية موسعة مع وفد من المعارضة تحت وصاية أممية، والثاني هو تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع أطياف المكون السوري، [1] وإستطاعت روسيا تقوية عضد النظام السوري في إثبات حضوره في عدة منصات دولية بإعتباره القوة المتحكمة في موازين القوى الداخلي، وضمن إطار هذه المعطيات تبرز ملامح قواعد اللعبة في الأزمة السورية نحو التغيير الإيجابي مستقبلا، وهذا التغيير ستفرضه الوقائع السياسية التي فرضتها متغيرات أمنية وهي انقلاب الإرهاب على داعميه كتوافد الهجرة نحو أوروبا ودخول إيران وحزب الله في إرساء القواعد العسكرية في المنطقة الجنوبية المحاذية للجولان المحتل، فالأزمة السورية ستكون الفيصل الذي سيعيد تشكيل مراكز القوى في العالم.[2]

يعد مسار أستانا مكملا لمسار جنيف بشأن الأزمة السورية، حيث رفعت التوقعات الإيجابية من خلال المتحدث باسم البيت الأبيض شون سبايسر أن الولايات المتحدة تؤيد قبول الواقع السياسي بأن مستقبل الرئيس السوري بشار الأسد يحدده الشعب السوري ويبقى تركيز الولايات المتحدة هو هزيمة "داعش" وإحتواء تهديداته بالتنسيق مع القوى الكبرى، [3] هذه الرؤية خرجت بها التفاهمات الروسية مع الخارجية التركية بين سيرغي لافروف وشاويش أوغلو أن تركيا مستعدة أن تتعامل مع سوريا بشفافية إذا نجح الرئيس السوري بانتخابات ديمقراطية، التي أفرزت بعدها عودة الدول المعادية للحكومة السورية القائمة إلى فتح سفاراتها من جديد أمثال الإمارات وتونس والبحرين وبعض الدول الغربية التي تطالب فتح سفاراتها هي الأخرى.

هذا النموذج يمكن أن يجد أرضية مشتركة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في إطار التسوية إلى إنهاء المأساة السورية، فروسيا تنطلق مع شراكائها الغربيين من سياسة خارجية مبنية على ثقافة البرغماتية وفق الإدراك الذي يحدد الفعل المؤثر إنطلاقا من رؤيتها(روسيا) إلى الواقع الذي تمر به القوة الأمريكية، وأن الإدارة الأمريكية غير متحمسة في حسم الوضع الداخلي في

[1]– صافيناز محمد أحمد، مؤتمر سوتشي للحوار الوطني السوري.. المعارضة أمام خيارات محدودة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، نشر بتاريخ، 2018/01/28، تم تصفح الموقع يوم، 2018/06/15، انظر إلى الرابط: http://acpss.ahram.org.eg/News/16521.aspx

[2]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 345.

[3]– نورهان الشيخ، الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط.. حدود وملامح التغيير، مرجع سابق، ص 96.

سوريا بإعلان حرب شاملة في المنطقة، فهي تخشى أن يؤدي إنهيار النظام والجيش السوري إلى إنفلات عقال التيارت المتطرفة في المنطقة ذات خصوصية جيوسياسية وجيواستراتيجية مهمة في الشرق الأوسط.[1]

حسب أنتولي كوردسمان أن لغة الحوار والتقارب ببعض المنافع ستدفع الولايات المتحدة إلى تخفيض سقف توقعاتها والتوصل إلى أفضل مقاربة ممكنة في التفاهم على الخارطة السياسية والجيوسياسية مع روسيا وبعض ملفات المنطقة، لأجل تمكين وتحقيق مصالحها على المدى المتوسط أو البعيد المدى، [2] فسوريا في ظل المخاض الأمني والإنساني والحرب القائمة غير واضحة الرؤيا أصبحت ترزح بين إرادة التنافس بين روسيا والقوى الكبرى وبعض القوى الإقليمية، تحت مفهوم سوريا والعمق الإستراتيجي والذي يقصد منه ضرورة تأمين مساحة شاسعة من الأرض، تكون قادرة على امتصاص الضربة الأولى في حالة دون أن يكون لها تأثير مباشر على مركز الدولة، [3] وبالمحصلة فإن مستقبل التسوية السياسية السورية التي تعتصر الفواعل الرسمية الكبرى مرتبط بثلاث معارك أساسية: [4]

أولا: ينخرط فيها جميع الأطراف السورية داخليا أو خارجيا سواء الموالاة أو المعارضة وهي القضاء على ما تبقى من خلايا تهديدات الإرهاب "داعش".

ثانيا: ستكون في جنوب سوريا حيث يشهد فيها العالم صراع الارادات بين الكيان الإسرائيلي وإيران.

ثالثا: حول مصير مدينة إدلب التي تستعد لمعركة عسكرية وسياسية لتقاسم النفوذ بين كل الأطراف الرسمية الفاعلة.

إن روسيا تفاوض من منطلق القوة السياسية أمام القوى الغربية على ضمان إدامة بقاء النظام السوري القائم، فإذا حدثت متغيرات مفاجئة وأدّت إلى سقوط النظام السوري واستبداله بنظام موالي

---

[1]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 290– 291.

[2]– أنتوني كوردسمان، سورية و"جنيف2" وعصر "أقل الخيارات سوءا"، مجلة المستقبل العربي، العدد 421، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2014، ص 218.

[3]– بدر عقيلي، العمق الإستراتيجي في الحروب الحديثة، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص ص 5–6.

[4]– منى سليمان، مرجع سابق، انظر إلى الرابط: http:// www.Siassa.org.eg/ writerBio :

للولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، يعني خسارة إستراتيجية لروسيا وتحطيم كل آمال مشروع النظرية الأوراسية كدولة كبرى وإغلاق مجال حيوي آخر أمام روسيا، ومحاصرتها وإدخالها في عرين قواعد الإرادة الأمريكية الغربية وبالتالي تراجع دورها إلى حدودها الإقليمية.[1]

لأن روسيا تنظر إلى سوريا نقطة الارتكاز الأساسية لها في المنطقة، وليس من المنظور أن تقبل أي مساومات أو مقايضات بشأن موقفها السيادي، وتنطلق من قاعدة المصلحة القومية أن السبيل الوحيد لتسوية الأزمة السورية وتجاوز الخلافات مع الولايات المتحدة والأطراف المختلفة المتصارعة هو طاولة المفاوضات والطريق المختصر لسيناريو انفراج الحل التوافقي بين الجميع لحل الأزمة السورية،[2] فالمرجح مبدئيا من خلال القراءة السياسية لتاريخ الشرق الأوسط تظهر أن الأنظمة السياسية التي حكمت المنطقة لم تتنازل لمناوئيها بالداخل ولا لخصومها بالخارج إلا بما تمليه المصلحة العامة للأمة، ومن خلال ذلك رغم تراجع الأمل في الحل السياسي تبقى الآليات الناعمة أكثر ترجيح في البحث عن نقاط تعاون بين روسيا والولايات المتحدة كسيناريو أكثر قابلية، فأفكار الدبلوماسية والوساطة الروسية أكثير ترجيح وقابلية من خلال التعليق الفعلي من استخدام القوة من جميع الأطراف نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية خالية من الأجندات الخارجية ترتقي إلى التشاركية السياسية وتعمل على الحوار الوطني ووحدة السيادة الوطنية السورية.[3]

وفي ظل تصلب المعطيات الميدانية العسكرية والتغافل عن الأفكار الناعمة وتعنت بعض الدول الإقليمية كإيران والسعودية، فإن إمكانية تغليب السيناريو المحتمل للأزمة في سوريا هو إحتمال عودتها إلى المربع الأول واتجاه الجهود نحو العنف كبديل عن التفاوض، في ظل اختفاء الإرادة السياسية في التسوية لدى أطراف الأزمة مما ستنعكس دائرته وتأثيراته على المنطقة ككل، فممكن أن يؤدي هذا إلى صناعة الذرائع الغربية محفزا على تسوية الصراع إما بتدخل عسكري ينسف كل الجهود الدبلوماسية والسياسية على حساب الدولة السورية بجغرافيتها ومكوناتها الحالية لحساب توازنات إقليمية ودولية معقدة، مع تغليب استمرارية المواجهة على حالها في المستقبل القريب والتصعيد نحو صراع إقليمي أوسع، يمكن أن يجر إليه فواعل أخرى من دول الشرق الأوسط

[1]– نجاة محمد مدوخ، مرجع سابق، ص 248.

[2]– نورهان الشيخ، الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط..حدود وملامح التغيير، مرجع سابق، ص 95.

[3] - Azuolas Bagdonas, Russia’s Interests in the Syria Conflict : Power, Prestige, and Profi, European Journal Of Economic and Political Studies, (ejeps), p 57.

وتحديدا الفئات المذهبية والطائفية التي تلعب على أوتاره الولايات المتحدة وحلفائها والكيان الإسرائيلي.[1]

من خلال الواقع الميداني والأمني تبقى الحلول السياسية تراوح مكانها بسبب تلبد النوايا الحقيقية لإفتقارها إلى الثقة المتبادلة سواء بين الدول الكبرى الضامنة للحوار آو القوى الداخلية المتصارعة النظام السوري والمعارضة، والقراءة الإستراتيجية حول التوافق الروسي– الأمريكي لا تفهم على أساس مصلحة أمن الشعب السوري، لكن التوافقات هي أبعد من ذلك أي أنها مرتبطة بملفات أكثر تعقيدا بالأزمة السورية، كالبرنامج النووي الإيراني والأمن القومي السعودي المرتبط بالحرب القائمة في اليمن، وأمن الكيان الإسرائيلي في جنوب سوريا والسلام في المنطقة مع الفلسطينيين، ووالحرب السورية معقودة بإيجاد حلا يتوافق عليه جميع الأطراف حول أمن المنطقة بين الكيان الإسرائيلي ومنظمة حزب الله في جنوب لبنان برعاية أممية، والتوسط الروسي في البرنامج الكوري الشمالي ومقايضة روسيا للولايات المتحدة والدول الغربية في إيجاد الحلول والتسوية للأزمة الأوكرانية الذي كان على طاولة لقاء القمة في هلنسكي بين فلاديمير بوتين ودونالد ترامب، مؤشرات تحاكي أن المنطقة مقبلة على ألغام أمنية وسياسية ممكن أن تجمد سخونتها إذا التقت مصالح الدول الكبرى، وممكن أن ينفجر الوضع في أي لحظة إذا وجد الأمن القومي في حلة تهديد مباشر.

المطلب الثاني: إستمرار التوتر بين روسيا وأمريكا على المجال الحيوي السوري.

يتضح من ساحة الواقع الدولي أن بؤر الصراع تمثل جوهر السياسة الدولية بين روسيا والقوى الكبرى نتيجة حدّة التنافس والنفوذ على المناطق الجغرافية الحيوية والقلق على مستقبل مصالحها القومية، ولقد أصبح الصراع على الطاقة في القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط أكثر المناطق المرشحة للتوترات وحافة الهاوية من أجل السيطرة على مصادر الثروات الطبيعية والمناطق الجيوبولتيكية، [2] كما يعد إنبثاق نظرية التوازن الجيواستراتيجي على إفتراض أساسي مؤداه أن الدول الكبرى لا ترتبط بعلاقات دائمة، لكنها في حالة تغير على الدوام مدفوعة باعتبارات نمط القوة من أجل أمنها الوطني، وتسعى جاهدة من أجل إستثمار إمكانياتها وقدراتها

[1]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 347– 348.

[2]– عبد الناصر سرور، مرجع سابق، ص ص 51– 52.

الإستراتيجية في إعادة تنظيم علاقاتها وطبيعة تفاعلاتها في تحقيق الشراكة والتوازن الدولي، [1] مما يفسر إبراز روسيا وجودها الدائم في مناطق مياه شرق المتوسط والشرق الأوسط ككل التي تضمن مستقبل مصالحها القومية والإستراتيجية، من أجل تفادي مخاطر التهديد وتطويق حركة المناورة على حدود جغرافيتها ووجودها الأمني كون أن مستقبل الدول سيحتكم إلى مربعات القوة في العلاقات الدولية.

يستند التسابق الروسي– الأمريكي إلى نقاط حيوية في نطاق أوسع من العالم من المحيط المتجمد الشمالي إلى القوقاز وآسيا الوسطى وصولا نحو الثروات الطبيعية في الشرق الأوسط، بعدما أدرك للجميع خاصة الولايات المتحدة أن إستعلاء إستخدام القوة المفرطة نتيجة لتراكم أخطاء السياسة الخارجية لمعظم الدول الكبرى إلى ممارسات عدوانية شكلت إستياء واسعا بعد إدراك العداء المتبادل فشلها في إشاعة جو من الأمن والسلام في المناطق التي تدخلت فيها عسكريا على رأسها منطقة الشرق الأوسط، [2] ويشهد واقع التوتر القائم بين روسيا والولايات المتحدة في الساحة السورية إلى إعادة هيكلة مفاهيم النظام الدولي التي أوصلت مصالحهما الإستراتيجية إلى تبني صراع حافة الهاوية في الساحة السورية، فالساحة الدولية من خلال القراءات الإجرائية المفسرة للنظرية التحليلية للموازين * الدولية الصراعية، التي تعني في جوهرها تنازع الإرادات الوطنية للدول الذي ينتج التعارض في الدوافع المصلحية التي تحرك القوى الكبرى في أزمات المنطقة العربية، في تصوراتها وأهدافها ومصالحها القومية وتطلعاتها الإستراتيجية، ومدى تأثيرها للأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية التي تعترضها في قبول أو رفض معطيات الواقع الدولي، الذي ينذر بتداعياته الأمنية تغيير سلوك سياستها الخارجية الذي يفرض على القوى المتنافسة تجميع قواها الذاتية وتعزيز التحالفات في إدارة الضغوطات والاستفزازات في مجالات البؤر الملتهبة القابلة للإنفجار، [3] حيث تشي المقاربة الواقعية لأزمات المنطقة العربية أن الإدراك حول الرؤية المستقبلية للتحولات القطبية الدولية للنظام العالمي القادم الذي يتفق معظم الساسة الضالعين بعلم السياسة الدوليين والإقليميين أن الشرق الأوسط ترسم فيه مرجعية صناعة القرار الدولي وتعتبر نوات

[1]– محمد ميسر المشهداني، مرجع سابق، ص 572.

[2]– حميد حمد السعدون، مرجع سابق، ص 4.

[3]– جهاد عودة، إستراتيجيات الصراع الدولي، القرارات الإستراتيجية لدول العالم الثالث في الصراعات الدولية، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2016، ص 271.

الإستقرار والسلم أو إنفجار الحرب العالمية، حيث يسود الجدل حول الصفة الهيكلية للنمط الذي يمكن أن تكون عليه على الصعيد المستقبلي، مع تزايد سلوك الفواعل الرسمية سياسيا وإقتصاديا وعسكريا في السياسة الخارجية مثل روسيا والصين المؤثران بالقدر الذي يعدّل السلوك الدولي الذي تتسيد منصته الولايات المتحدة الأمريكية، في استمرار ممارسة الدور الأكثر ضغط في السياسة الدولية بدرجة عالية من التأثير في إعادة تعديل صياغة النظام العالمي من إستراتيجية الهيمنة المطلقة أو ما أصطلح عليه بالقرن الأمريكي.[1]

المدرسة الواقعية ببعدها الفكري والسلوكي تنتعش من جديد في الساحة العربية التي تنبئ أن موازين القوى للسياسات الدولية هي العامل في بناء التحالفات وتوجيه السياسات الخارجية للدول، وتحديد علاقاتها مع الفاعلين الآخرين في النظامين الدولي والإقليمي، فالحرب في سوريا ترسم مسار التوترات تلقائيا في أوقات الصراع والتنافس، على أساس التأكيد أن العامل الجيوسياسي لا يزال العامل الحاسم في رسم سياسات العامة للدول وردّات أفعالها بدل من العامل الأخلاقي، الذي بدت كفّة فرضياته ترجّح أكثر في الشرق الأوسط وتحديدا في الأزمة السورية، التي شكلت مدخلا لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها في التنافس القائم بين روسيا والولايات المتحدة، حيث تحولت إلى صراع إرادات إقليمي ودولي تغلب عليه الحسابات الجيوسياسية والنوايا الخفية للعامل الجيواقتصادي، ما يجعل إمكانية تسوية الحل السياسي في الأزمة السورية مستبعدا في المرحلة الآنية في ظل التغطية والاستثمار في الإرهاب وسياسة حسابات المصالح لكون الوضع السوري مرتبط بعدة ملفات إقليمية ودولية وبالأمن القومي للدول الكبرى، ومرجحة في تحديد نوع التوازنات في المنطقة الذي سيكون الأثر الحاسم في تحديد مآلات أزمتها والمسارات أن تسلكها مستقبلا إما التفاهمات أو الصراعات المحتدمة.[2]

يعد التحليل الأدق لوجهات النظر الأمريكية في إدارتها للأزمة السورية أنها غير قابلة للتسوية في المرحلة الراهنة، فالواقع السوري ينطبق عليه مفهوم هنري كيسنجر للأزمة أنها عرض لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة على الإنفجار، فالتصعيد والتوتر الذي رفعت حدّته الولايات

---

[1]– حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 43، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2013، ص ص 1– 4.

*– أشارت إليها في مفهوم مصطلح الجيواستراتيجية في الفصل الأول من المبحث الثالث في المطلب الثالث.

[2]– مروان قبلان، خلفيات الثورة دراسات سورية، مرجع سابق، ص ص 461– 462.

المتحدة ينبع تحت قانون محاسبة سوريا الذي أقره الكونغرس الأمريكي الذي صدر في 12 سبتمبر 2003 ولا زال ساري المفعول بسبب تصاعد الخطر الذي تمثله سوريا على مصالح الولايات المتحدة، فرفع حدّة التوتر والتصعيد الأمريكي ضد الدول الحامية لسوريا تنبع من مشكلتين رئيسيتين:

أولا: أن سوريا ترفض على الدوام مسار خارطة السلام مع إسرائيل في الشرق الأوسط وتتمسك بدعم فصائل المقاومة اللبنانية والفلسطينية والسلام الحقيقي الذي تديره الامم المتحدة.

ثانيا: أن الأزمة السورية مترابطة ترابط فعلي مع باقي الأزمات التي تتفاعل بوضوح على ساحة الشرق الأوسطية، فهي تتصل مع الأزمة العراقية وأزمة الملف النووي الإيراني والأزمة اللبنانية وأمن الكيان الإسرائيلي وتأمين الحدود البرية والبحرية بعد إكتشاف طاقة وافرة في شرق المتوسط.[1]

فتعزيز نظرية الأمننة وتحول خطابات الحلف الأطلسي نحو إطلاق ذرائع أمننة أوروبا الشرقية ومصالحه في الشرق الأوسط، وتبنيه أفق التهديدات غير التقليدية كمحاربة الإرهاب والتركيز على خطابات الفواعل الرسمية فيه من الترويج لأجندته الأمنية والسياسية، حيث ظهر المفهوم الإستراتيجي الجديد لدى الحلف الأطلسي على المستوى الكلي من خلال التدخلات العسكرية وإرجاع الوضع الدولي على نكهة القرن التاسع عشر، وهذا كله الإنتقال في طبيعة مهامه الجديدة وهي إعادة إحتواء روسيا كفوبيا بعد الإتحاد السوفيتي التي أصبح لها تأثير في الأزمات الدولية العالقة مثل أزمة أوكرانيا والأزمة السورية.[2]

تعد القيمة الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط من حيث وزنها الأمني والإقتصادي التي أعادت تجنيد قواعد الإشتباك من جديد من خلال سياسة الهيمنة الذي يحاول فرضها المحافظين الجدد تحت إدارة دونالد ترامب في إعادة الإنتشار العسكري في شمال شرق سوريا، وإنسحابها من الإتفاق الدولي 5+1 وإعادة هيكلة الفوضى الخلاقة والإنزلاق الأمني مع إيران وفرض السلام والديمقراطية بالقوة، كلها عوامل فرضت على السياسة الخارجية الروسية أن ترفع سقف مواقفها

[1]– عبادة محمد التامر، مرجع سابق، ص ص 217– 220.

[2]– وداد غزلاني كنزة فني، الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، العدد 155، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة النهرين، العراق، سنة 2017، ص ص 161– 163.

العدائية ضد التوجهات الأمريكية سواء في سوريا أو في الملف الإيراني والأوكراني أن تضعها ضمن أولوياتها وإهتماماتها الأمنية والعقائدية والإقتصادية، لأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدا عن تلك المنطقة الحيوية إذ ترسم فيها مكان القوى الكبرى الفاعلة وتوازناتها الإستراتيجية، كونها تمثل أعمدة الإرتكاز لأي دور محتمل لأي قوة مؤثرة في المنطقة العربية أمريكية كانت أم روسية،[1] حيث أكد مستشار الأمن في مجلس الدوما الروسي ألكسي بلوتنيكوف أن الإنخراط الروسي العسكري القوي في سوريا هو قرار إستراتيجي لحماية أمن ومصالح روسيا بمنطقة الشرق الأوسط، ولمواجهة تهديدات الدول الغربية وإحتواء سوريا جيوبولتيكيا في توسيع مشروع الشرق الأوسط الكبير للهيمنة على المنطقة.[2]

روسيا لازالت لاعبا دوليا سياسيا وعسكريا وإلى حد ما إقتصاديا من خلال موقعها الثقيل في الأزمة السورية، فهي لن تقبل بأن تحشر في الزاوية الجيواستراتيجية أو الجيوبولتيكية الدولية بأي شكل من الأشكال، وستكون مجبرة على الرد بقوة ومباشرا على تهميشها وتقزيمها بالوسائل التي يشرعها أمنها القومي، والوقائع الميدانية أثبتت ذلك في حرب جورجيا 2008 والحرب الأوكرانية في 2014 وما التدخل العسكري الروسي في سوريا في 2015 إلا مؤشر على مستقبل روسيا الجيو أمني وجيواقتصادي في المنطقة،[3] من هنا دخلت روسيا مباشرة ساحة التوتر والمنافسة الواضحة للدور الأمريكي في إدارة أزمات الشرق الأوسط، وهي تبعث برسائل متنوعة مباشرة بتدخلها العسكري والسياسي عن طريق الفيتو المزدوج مع الصين في إسقاط المشاريع الغربية في الأمم المتحدة، أو التوجهات غير مباشرة عن طريق الوسائط الدبلوماسية مثل الكيان الإسرائيلي لتأثير اللوبي اليهودي على القرار الأمريكي كون أن روسيا تحمل أوراق أمنية ضامنة في الجنوب السوري، وتعدّ روسيا منطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية وعمقا جيوسياسيا لإعادة الدور الروسي إلى الواجهة العالمية بعد حوادث الحراك "الربيع" العربي بعد أن خسرت عمقها الحيوي في أوروبا الشرقية، فثمة مؤشرات أن أزمات منطقة الشرق الأوسط ستعيد إنتاج صيغ جديدة لعلاقات التنافس الدولي بين الولايات المتحدة وروسيا والصين وإقليميا إيران وتركيا، في زرع عقبات أمام التوجهات الأمريكية والغربية لإدارة الأزمة السورية ورسم الخارطة السياسية في المنطقة بقيم

[1]– محمد ميسر المشهداني، مرجع سابق، ص 349.

[2]– زهير حمداني، روسيا والشرق الأوسط .. أبعد من المياه الدافئة، مرجع سابق، ارجع إلى الرابط.

[3]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 325.

الرأسمالية الأطلسية، وإسقاط أدواتها في توظيف وسائل الضغط مع حلفائها عبر أجندات دعم الديمقراطية والتدخل الإنساني الذي يبرع في استخدامها النيوليبراليون خاصة مع إدارة جورج بوش الابن ودونالد ترامب واللعب على خفض المجال الحيوي على روسيا والحفاظ على مفهوم الصراع المستدام والمنخفض الحدة في الأزمة السورية والشرق الأوسط.[1]

إن التوتر المحموم التي تعيشه منطقة الشرق الأوسط بعناوينها الأمنية في محاربة الإرهاب والعسكرية عن طريق اشتباك الأدوات في الساحة السورية بين روسيا والولايات المتحدة ترتقي إلى مصطلح "الأزمة الحادة"، الذي يقصد بها في العلاقات الدولية الإنفجار الذي ينطوي على خطورة شديدة مركبة تترتب على خلل في البيئة الدولية والإقليمية، وتشمل قاعدة أوسع من الإشتباك بين القوى الكبرى على المجال الحيوي الجيوسياسي التي تترك مخرجات سلبية وأضرار لا سبيل لتفاديها،[2] فالإجراءات التي إتخذتها روسيا للتطورات الأمنية على الساحة الجنوبية السورية والتهديدات التي أطلقتها الولايات المتحدة بنوايا تدخلها العسكري على محمل الجد، أوجبت مراجعة تشكيل سياسة خارجية واضحة أثارت هواجس الغرب كتعزيز تواجدها العسكري بعد أن شكلت مع الصين وإيران والجيش السوري "الصامد"، عنصر ضاغط على السياسات الأمريكية المتبعة تجاه الشرق الأوسط، بتعزيز نظام التعددية القطبية عن طريف بناء التحالفات ائتلافية من جديد من عدة قوى إقليمية لمواجهة هيمنة القوة الأمريكية التي سترسم مستقبل الخارطة السياسية من الساحة السورية.[3] فظهور قوى دولية صاعدة تحمل مشروع إستراتيجي تستطيع أن تعدل به سلوك قضايا أمنية دولية مستغلة حالة تراجع التفرد الأمريكي، قفزت عليه روسيا والصين إلى إحداث حركة التوازنات من خلال الحرب الجارية في سورية وإنقسام الكتلة الأوروبية على نفسها المنشغلة بتصدع إقتصادها، مما سيبرز ادوار حيوية لروسيا والصين وإيران ومنظمة البريكس وشنغهاي إلى القيام بدور الرافض والممانع لأي توجهات أمريكية غير سلمية سواء تجاه سوريا أو إيران أو أوكرانيا.[4]

---

[1]– عبادة محمد التامر، مرجع سابق، ص ص 151– 153.

[2]– إبراهيم أبوخزام، أزمات الدّول المفاهيم، قواعد الإدارة والتفاوض، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص 137.

[3]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 324.

[4]– محمد ميسر المشهداني، مرجع سابق، ص 568.

سيناريو التصعيد وخلط الأوراق في الأزمة السورية أدارته الولايات المتحدة بنمط إعادة الأزمة الإيرانية وربطها بمحاربة الإرهاب في سوريا إلى مربع الصفر من جديد بصبغة نظرية الفوضى الخلاقة للمنطقة، وإعادة تجنيد الوضع الأمني إلى مرحلة التدخلات العسكرية بعد أن أدركت الولايات المتحدة خطورة ترجيح الخارطة السياسية التي ترسمها روسيا وحلفائها في تطويق الأدوات الغربية في الساحة السورية بعد إنهاء الإرهاب في الغوطة الشرقية وفي درعا وفي جنوب القنيطرة، فضلا عن سعييها لإستعادة تأثيرها في محيطها الإقليمي وفي الشأن الدولي لإستكمال مشروعها الأوراسي وإستعادة مكانتها الدولية وأمجادها السوفياتية، ولأهمية حجم التحدي الذي تمثله روسيا فإن الولايات المتحدة بدأت ممارسة نفوذها لتطويق وتحجيم حركية روسيا الدولية واتخذت أوجها متعددة منها السياسي والإقتصادي والعسكري والإستراتيجي، وتعززت هذه الإجراءات بتجييش عداء دولي ضد روسيا بأنها تحمي الأنظمة المارقة والتضييق عليها إعلاميا ودبلوماسيا كحرب نفسية في المحافل الدولية مثل محاولة قتل الجاسوس المزدوج سكريبال في بريطانيا،[1] فالولايات المتحدة تسعى إلى إفساد أوراق روسيا بقوتها ونفوذها مع حلفائها بإبقاء نكسات إستراتيجية في الملف السوري، من أجل منع روسيا وإيران في رسم مستقبل خريطة التسوية السياسية في سوريا التي ترجمت إلى إعلان الولايات المتحدة إستدامة البقاء مع وكلائها الأكراد في سوريا، خاصة وأنا المواقع الإقتصادية الحساسة السورية تقدر بـــ 90% تقبع تحت الإحتلال والإستغلال الأمريكي في شرق الفرات.[2]

يعد المنعرج الأمني الخطير بين روسيا والولايات المتحدة بعد الاشتباك غير المباشر بعد هجوم سرب من الطائرات الأمريكية المسيّرة المتطورة بداعي هجوم إرهابي على القاعدة العسكرية الجوية الروسية في منطقة حميميم في 5 يناير 2017، وإسقاط روسيا 7 طائرات عسكرية من أصل 13 طائرة والباقي أسقط عن طريق اختراق التحكم الإلكتروني GPS، كما ساهمت الأنظمة الفضائية الروسية المتطورة حلفائها في دمشق إلى رصد وإسقاط الصواريخ العدوان الثلاثي الأمريكي والبريطاني والفرنسي في جوان 2018 التي أعلنتها وزارة الدفاع الروسية إلى أكثر من

[1]– حيدر علي حسين، مرجع سابق، ص 87.

[2]– ماثيو آرجي.برودسكي، إحذرو نهاية لعبة روسيا في سوريا، تر: لينا جبور، مركز دمشق للابحاث والدراسات، سوريا، 2 نشر بتاريخ 17 أكتوبر 2018، دخول الموقع 31 أكتوبر 2018، أنظر إلى الرابط :.http://wwwdcre.Sy

70 صاروخا محاولة أمريكية كرسالة على إرغام موسكو تقديم تنازلات أكثر في تعديل مسار الأزمة السورية،[1]

ساهم التنافس الأمريكي– الروسي في منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير في إرتفاع سقف الخلاف في أماكن أخرى من العالم كالدرع الصاروخي الأطلسي والحرب الأوكرانية 2014، ووصلت العلاقات بينهما في ظل إدارة باراك أوباما ودونالد ترامب إلى مرحلة حرجة من التوتر والتصعيد كتبادل الإتهامات والتدعيم العسكري المتبادل لوكلائهم في المنطقة، ورفع تهديداتهم إلى مستوى حافة الهاوية في عدة مناطق على مختلف مستوياتها السياسية والحرب النفسية عوامل عززت تبني بعض السياسات العسكرية الشبيهة بتلك التي سلكتها الولايات والإتحاد السوفياتي.[2]

من خلال المعطيات الواقعية الذي يشهدها الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا على المجال الجيوبولتيكي لسوريا وأزمات المنطقة، أن أساس أفق المشاهد الإستراتيجية الأمريكية المستقبلية تعكس مقاربات إبقاء أسلوب التشدد والمناورة الدبلوماسية أو الميل نحو التصعيد المستمر بوسائل وأساليب الحروب الإستباقية عن طريق إعادة تجنيد نظرية من ليس معنا فهو ضدنا من جديد، لأجل إبقاء مقاربة القرن الأمريكي قائمة وتطويق النفوذ المتصاعد لروسيا والصين في الشرق الأوسط، والسيناريو المرشح في الإستراتيجية الأمريكية في ضوء التقديرات المبدئية في المنطقة العربية للعقد القادم استمرارية سياسة الظغوطات للدول المناكفة لسياستها الخارجية، بتوسيع أساطيلها الحربية في أمن منطقة الخليج العربي كمنطقة حيوية واستعدادها شن الحروب على استقرارها من التهديدات الإيرانية وإبقاء سوريا تحت مجهر المتابعة والملاحقة الأمنية والسياسية، حيث يرى إيرل تيلفورد: "**أن الظروف الإستراتيجية الدولية ستظل غير مستقرة طوال العقد المقبل على نحو يستدعي بقاء القوات الأمريكية في جميع أنحاء العالم**" ،[3] وأكّد وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو أن الولايات المتحدة تمتهن إستراتيجية الإستعمار الجديد، التي تنطوي على دعم الأيديولوجيات المتطرفة والإستثمار في زرع جيوب إرهابية بالرغم من وحشيتها لأجل إسقاط الحكومات الشرعية التي لا تتماشى معا سياستها ومصالحها، من خلال تدبير ذرائع تسمح بوقوع حوادث استخدام

[1] - Aton Lavrov, The Russian Air Campaigs in Syria A Premilinary Analysis, Centre for Analysis of Strategies and technologie, Moscow, June 2018, pp 25- 26.

[2]– سعد شاكر شبلي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص 99– 100.

[3]– جمال مصطفى عبدالله السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص ص 379– 381.

أسلحة كيميائية على أساس تهدد الأمن العالمي، حتى يتم اللجوء إلى القوة العسكرية بهدف إيجاد حالة من "فوضى موجهة" لأجل تعزيز كارتل الاقتصاد الأمريكي عبر الشركات متعددة الجنسيات،[1] لتدخل لواذا بنوايا سياسية من أجل منع التواصل الجغرافي الخطير من طهران نحو بغداد إلى دمشق بتسخير الطيران الحربي للتحالف الدولي بمزاعم محاربة الإرهاب في المنطقة.

من أجل ذلك تعتقد روسيا أن إمكاناتها الذاتية وإرثها السياسي وتوجهاتها الإستراتيجية تؤهلها لحجز مكانة بارزة في تشكيل خارطة العالم الجديد لمنطقة الشرق الأوسط مفتاح بوابتها الجغرافية السورية، وتأكيدا على ذلك أكّد فلاديمير بوتين بعد إعادة إنتخابه في 2012 أن روسيا لن تسمح بتخطي مصالحها في الشرق الأوسط وشمال إفرقيا، [2] وفي ظل توسع فعالية دور التحالفات عززت روسيا حصنها الدبلوماسي والسياسي بإشراك المنظمات الإقليمية والدولية كمنظمة البريكس ومنظمات شنغهاي التي تتاكف بسياستها الخارجية السياسات الأمريكية وهي نفس الرؤية التي ضمنها يفجيني بريماكوف من قبل حول التطورات الأخيرة التي حدثت في كل من سوريا وأوكرانيا بالقول: "إن مواجهة الهيمنة الأمريكية كان ضرورة قصوى وحتمية لبلدان مثل روسيا والصين وحتى الهند للإشتراك في جبهة مناهضة ومعارضة للسياسة الأمريكية العالمية" [3]، كما تتجلى خصوصية الموقف الروسي منذ بداية الأزمة في سوريا 2011 وبعد تدخله العسكري في 2015 بالحيوية والديناميكية والعقلنة والتشدد، في إبداء رفضها ومواجهة سياسة الولايات المتحدة محاصرتها وتطويقها في حاضنة نفوذها الجنوبية المتمثلة في إيران وسوريا التي يدور حولها التنافس في كسب لعبة التوازنات العالمية. [4] فصراع الحضارات الذي بنت عليه الولايات المتحدة سياستها الخارجية كمرجعية للهيمنة والتوسع وإستلاب النمط الحضاري للمنطقة وفرض القيم الديمقراطية الغربية ونشرها للإطاحة بالأنظمة العربية التي لا تتماشى سياستها مع المصالح الأمريكية، إنتقدها فلاديمير بوتسين بشدّة التي تقوم على إسقاط الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط بقوله: **"إن هناك من يظن إنه من الممكن إحلال السلام والهدوء في المنطقة عبر فرض نمط معين عليها، وهو**

---

[1]– سيرغي شويغو، واشنطن تطبق استراتيجية "الإستعمار الجديد"، RT Arabic ، نشر بتاريخ 11/07/2018، الإطلاع على الموقع يوم 2018/07/11، انظر إلى الرابط: https://arabic.rt.com/world/956366

[2]– محمد ميسر المشهداني، مرجع سابق، ص 349.

[3]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 324– 325.

[4]– محمد ميسر المشهداني، مرجع سابق، ص 350.

نمط يروق لهم ويعتقدون إنه نمط ديمقراطي.. لكن الأمر ليس كذلك.. لايمكن فعل شيئ من دون الأخذ بعين الإعتبار تاريخ البلدان وتقاليدها وخصوصيتها الدينية وخاصة خلال فرض شيئ من الخارج".[1]

روسيا تنظر من بوابة الصراع في الشرق الأوسط أن الولايات المتحدة تمر بإختبارات صعبة في إستراتيجيتها بعد إحتلالها العراق 2003 وفشل حربها على الإرهاب وإحتوائها الدول الصاعدة في ممارسة قوتها، حيث برزت القوى المنافسة المتفهمة للدور الروسي وغير قانعة لسياسة ونهج الولايات المتحدة إدراك دورها والإلتحاق بركب قيادة العالم التي لم تكتفي بالدعوة إلى إيجاد عالم متعدد الأقطاب، بل ترجمتها على أرض الواقع في مواجهة المشاريع الغربية الأطلسية في أوكرانيا مع روسيا وحاليا تدور رحى المواجهة على الساحة السورية وفي بعض ملفات الشرق الأوسط كملف الإرهاب وملف الأزمة الإيرانية، فأخطر ما يواجه الولايات المتحدة هو عجزها عن تحويل ما تملكه من قوة عسكرية ونفوذ دولي إلى مزيد من الإخفاقات السياسية والأمنية في القضايا الدولية المعقدة،[2] فرغم خسائر روسيا في سورية في العتاد العسكري والتعداد البشري وتعرضها للابتزاز الأمريكي لم ينقص من تزايد مشروعية نفوذها السياسي الذي أنتج إختراق روسي لدى التحالف الدولي في إستغلال التوتر والشرخ القائم بين الولايات المتحدة وأوروبا بعد معركة حلب والغوطة الشرقية وجنوب سوريا المتاخم لفلسطين المحتلة في جر تركيا عن طريق الحوافز الإقتصادية والأوراق الأمنية في الشمال السوري في رسم تحالف عسكري وسياسي إلى إعتماد أستانا التي عزلت بنود جنيف 1 كمنصة دبلوماسية نحو بناء أفق التسوية السياسية بين الثلاثية روسيا وتركيا وإيران، كخطوة ملموسة نحو إختتام الصراع الدولي وإطلاق التسوية السياسية، فسوريا هي الرافعة التي تسلقت عليها روسيا في توسيع نفوذها الجديد المتمدد صلاته العسكرية والسياسية في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط.[3]

لقد شكلت هذه المتغيرات تنبؤات حول مدى قدرة روسيا في تعزيز قراراتها والمضي في نفس سياستها الخارجية وثقل تأثيرها على النفوذ الأمريكي في الساحة السورية وبعض أزمات الشرق الأوسط، ومن ناحية أخرى مدى بسط مشاركتها على هيكل النظام الدولي القادم الذي يفترض أن تكون بوابته الأزمة السورية؟، في ظل تداعيات أزمات الإقتصاد العالمي وتهديدات الإرهاب

[1]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 106.

[2]– عبد السلام جمعة زاقود، الابعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد، قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989– 2011، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص 85.

[3] - Andrea Beccaro, Anna Sophie Maas , Op.cit p 2.

الدولي، من أجل إعادة الإستقرار إلى العالم الذي يعيد هيبة دور الأمم المتحدة من جديد وتفعيل ميثاقها الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين، وإن عودة روسيا بشكل الدولة القومية وإمتلاكها مفاتيح النفوذ في الأزمة السورية والإيرانية وحضورها الدولي الذي إتخذ أشكالا متعددة من التأثير في الحرب الجورجية والأوكرانية وسياستها الداعمة بلا هوادة في سوريا، مؤشرات أوضحت لواضعي الإستراتيجية الأمريكية أن يقدروا تكلفة حتمية المواجهة المستقبلية التي يستفيد منها خصومها أكثر من حلفائها لواقع الصراع الدولي والإقليمي، حول تفهم المصالح الروسية وتصور مناهج الحراك الروسي الذي بات أكثر دفاعية وتحديا، [1] وأصبح إطالة الصراع غير واضح المعالم والنهاية بين روسيا والولايات المتحدة في الساحة السورية من خلال توسيع القواعد العسكرية والتنافس على التكنولوجية العسكرية المتطورة، ومن جهة أخرى يعد إختبار القدرات العسكرية التكتيكية لروسيا التي جربت معظم أسلحتها النوعية الفضائية والصواريخ الإستراتيجية بعيدة المدى كصواريخ كاليبر الجوالة التي أصابت أهدافها بنجاح على الأرض السورية ضد الجماعات الإرهابية، ومما لاشك فيه أن الخبرة المكتسبة في الصراع مع الغرب سوف يتم تحليلها ودراستها وإعادة تأهيلها في المستقبل المنظور حول الصراع على الطاقة.[2]

من خلال كل هذه المعطيات فإن واقع اللأمن التي تعيشه الساحة السورية والمنطقة العربية أصبح الفرقاء أمام حالة تاريخية فيما يخص العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا، فالصورة النمطية التي يتأهّب حولها المنظرون من كلا الطرفين (الروسي والأمريكي) أمثال هنري كسيسنجر والكسندر دوغين هي إدارة التوازن المسيطر على روسيا وإدارة التراجع التي يخيم على فكر الولايات المتحدة، فروسيا تدار سعيا لمكانة ما بعد الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تدار لتنظيم تراجعها لمكانة ما بعد إنهيار الهيمنة، مما يخلص من الأزمة السورية أن يخيم عليها واقع التنافس وليس الصدام وتلك هي حقيقة الصراع الدولي، ونطلاقا من ذلك فإن مصلحة روسيا تكمن في الحفاظ على طابع التنافس للصراع الذي يجبرها تسكين التوترات في سوريا والشرق الأوسط بالمفاوضات والتنازلات وتفادي المجابهات حتى لا تقع في المحظور السوفياتي.[3]

---

[1]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 326– 327.

[2] - Aton Lavrov, Op cit, p 26.

[3]– إبراهيم أبو خزام، مرجع سابق، ص 317.

المطلب الثالث: مستقبل الطاقة في الشرق الأوسط بين التهدئة والصراع.

منطقة الشرق الأوسط وما تكتسيه من مقومات القوة العظمى في تاريخها الماضي وفي واقعها ونحو مستقبلها لأن الصراع فيها مستمر وقائم بالتهديدات الصفرية، فالولايات المتحدة كقوة عالمية رسمت عدة مرات مستقبل المنطقة في ظل إستراتيجيتها الشاملة نحو إدارة التغيير، وهذا ما يفسره الباحث الأمريكي ر.ايشلي بالقول: "**تبلورت منذ القرن الثامن عشر في شخصية الإنسان المفكر صانع التاريخ الذي أدرك إن النظام العالمي... إنما هو مسؤوليته**" ، وهذا يتناسق مع قول المفكر الإيطالي ميكافللي "**إن من يتمنى معرفة المستقبل يجب أن يستشير الماضي، فالأحداث الإنسانية على العموم تشبه تلك التي وقعت في أوقات سابقة**" ، والمنطلق من هذا كله أن أزمات الشرق الأوسط هي نفسها التي حدثت أثناء الصراعات الماضية، التي تكتسي دلالة رمزية في إرادة المفكر الأمريكي وحافزا لبناء مستقبل إستراتيجيتها العالمية، ويرون رواد المدرسة الواقعية الأمريكية أمثال مورغان ثاو وهنري كيسنجر وغيرهم.. أنه ثمة مشروع عالمي تعمل الولايات المتحدة على ترسيخ معالمه دورا عالميا في إطار الزعامة الأمريكية مرتكزه الإستراتيجي الشرق الأوسط.[1]

من هذا المعطى الجيوسياسي تسود النزعة الواقعية التحليلية في تفسير ثبات الموقف الروسي وعنادها السياسي والقانوني في مجلس الأمن ضد توجهات الولايات المتحدة وحلفائها بعد الحراك 2011 في الشرق الأوسط، الذي تحول الصراع فيه إلى لعبة مصالح الكبار ومساندة بلا هوادة الحكومة السورية والمجاهرة باستمرار تدعيمها بكل وسائل البقاء للنظام القائم ضد المخططات الأمركية الغربية والإقليمية، عوامل ترشح المقاربات المبدئية في فهم النوايا السياسية والبناءات الإستراتيجية لروسيا بعد تدخلها العسكري في 2015 تمثل في شل قدرات الإرهاب ومشغليه وإجهاض المشروع الطاقوي الغربي عبر سوريا وإرساء هيبتها كقوة كبرى، من أجل إيضاء الرؤيا الإستراتيجية الروسية الجديدة لطبيعة دورها العالمي بعد تهيئة الأسباب لها في ظل أفول تأثير الدور الأمريكي لقضايا المنطقة بعد استنزافها وفشل إستراتيجيتها في إحتواء كليا أفغانستان والعراق، الذي عدّ حجر الأساس للتبشير بأسس النظرية الرابعة لألكسندر دوغين حول مشروع الإمبراطورية الأوراسية التي بزغت إرهاصاتها في جوريجيا 2008 وأوكرانيا 2014 والآن يدور

[1]– حازم حمد موسى الجنابي، إدارة التغيير: الإستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجا، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 327– 330.

صرح بناؤها في سوريا وصعود الصين كدولة كبرى مكملة في تعديل السلوك الدولي في مناطق وملفات متنوعة من العالم.[1]

إن فهم السياسة الخارجية الروسية على نطاق واسع له أثر بالغ في بناء الرؤية الإستشرافية والتوقعات المستقبلية من خلال طبيعة سلوكاتها السياسية والعسكرية والإقتصادية التي فرضتها وقائع الحراك العربي 2011، فمعرفة مدى نجاحها وفشلها يظل رهين العوامل المؤثرة على تلك التوجهات القومية في تعزيز إرادتها الخاصة التي تتكأ على المقدر الجيوبولتيكي والثروات الطبيعية، وبشكل دقيق مشاركة القوة العسكرية بالحوافز الإستراتيجية كجزء من إعادة صياغة سياستها الخارجية تجاه الأزمة القائمة في سوريا التي أصبحت إحدى البوابات الرسمية للدفاع عن مصالحها الوطنية،[2] وبالمقابل تتميز إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية عبر مدار تاريخها بالتعدد والتنوع، من حيث الإحتواء والإغراءات والتهديدات لتتلاءم مع المتغيرات التي تعصف بأمن المنطقة، مركزة على عاملين أساسيين إعتبرتهما الولايات المتحدة ثوابت في جميع إستراتيجيتها للحكومات المتعاقبة في سياستها الخارجية التي تمس الأمن القومي الأمريكي، وهما الهيمنة على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط وتأمين إمدادات النفط وحماية المصالح الإستراتيجية الأخري المرتبطة بالقيم الرأسمالية، والثانية حماية أمن إسرائيل ودعمها بكل وسائل التفوق وإبقاءها القوة المطلقة وإرساء الفوضى السياسية والأمنية للإبقاء على مشروع تفوق أحادية القرن الأمريكي ومحاولة إخضاع الدول الصاعدة الكبرى تحت إرادتها.[3]

نظرا للتحول الذي عرفته روسيا بعد الإتحاد السوفياتي وتخطيها عوائق التحديات والصراعات الإقليمية والدولية، مع فشل مشروع الولايات المتحدة والحلف الأطلسي المتكررة في إدارة إستراتيجية ملئ الفراغ وعزل روسيا وتحييد أوكرانيا وإبعاد آسيا الوسطى عن ساحة النفوذ الروسي، وتركيزها على جيوبولتيك أوراسيا بإعتبارها مصدرا مهم لإنتقال الطاقة إلى الأسواق العالمية وإضعاف روسيا لما لها من دور مؤثر أوروبيا وعالميا، [4] لأن الولايات المتحدة أدركت

---

[1]– عزمي بشارة، سوريا: حرب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص ص 480– 485.

[2]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 328.

[3]– سالم مطر السبعاوي، مرجع سابق، ص 255.

[4]– عبد الوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية، المتغيرات، القواعد والأدوار، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 236.

مدى المخاطر السياسية والأمنية التي يمكن أن تمثلها روسيا الإتحادية على توجهاتها الوطنية، خاصة وأن روسيا بدأت تراجع حساباتها وتجنيد ثقافتها السياسية من جديد بشأن مناطق نفوذها الجيواستراتيجي، ولحجم التحدي الذي رفعته روسيا أمام الولايات المتحدة في أزمات الشرق الأوسط، رفعت الولايات المتحدة والدول الأطلسية منسوب تشددها محاولة تقويض التوسع والتمدد الروسي في الساحة الأوكرانية والسورية وعلى المسرح الدولي، التي أخذت أوجها متنوعة كعقوبات سياسية ,إقتصادية وعزلة دبلوماسية وتضييق الخناق العسكري الإستراتيجي عليها.[1]

من هذا المنطلق تداركت روسيا كمال قدرتها التي وصلت إليها بعد هيكلة مؤسساتها الداخلية وقوتها الإقتصادية والعسكرية، والطفرة الطاقوية من حيث توافر الإحتياط والإنتاج العالمي من النفط والغاز كمحدد لأمنها القومي توظفه كورقة سلاح وتأثير سياسي، وعلى هذا السياق تشكل لروسيا نوعا جديدا للدبلوماسية عرف بسياسة الطاقة الخارجية، التي أضحت تشكل ورقة ضغط مستقبلية في حالة تشكل كارتلات إقتصادية عالمية من قبل الدول المنتجة للطاقة خاصة دول الخليج العربي التي تتحكم في بنيته الولايات المتحدة، التي تشكل تهديدا قوميا لروسيا لصادرتها الطاقوية ويؤثر بنتائج عكسية على المصالح الروسية المستقبلية، [2] لأجل هذا النمط تسعى روسيا إلى خلق نظام متعدد الأقطاب في الشرق الأوسط مع حلفائها الدوليين والإقليميين الصين وإيران وسوريا وإدخال منظمة شنغهاي وتكتل البريكس على خط المشروع، لإيقاف المخططات الغربية المتضمن إبدال مصادر خطوط الطاقة والغاز إلى أوروبا بخط الغاز القطري، التي أرادت بتدخلها العسكري في 2015 تثبيت شرعية النظام السياسي في سوريا إلى إثبات حق نفوذها التاريخي، والعمل على تشييد حق روسيا المشاركة في رسم المنطقة جيوسياسيا وسياسيا والتنسيق مع إيران وتركيا في إجهاض خلق سياسة الكيانات التي تتبنى أجندات غربية مثل الأقلية الكردية والأحزاب ذات الأيديولوجية الراديكالية التي تمس بمصالح روسيا القومية في سوريا.[3]

حسب المعطيات السياسية الدولية تؤكد أن الرئيس فلاديمير بوتين أحيا دور روسيا من بعيد باتجاهات مختلفة وسيناريوهات وموارد متنوعة، من خلال التصعيد المتشدد مع الغرب والمجاهرة علانية بإجرام الولايات المتحدة في حق مصالح روسيا القومية وأن الجميع مدرك عمق المخاطر

[1]- حيدر علي حسين، مرجع سابق، ص 87.

[2] - Tugce Varol, The Russian Foreign Energy Policy, European Scientific Instutite, Publishing, EGALITE, 2013, p 18.

[3]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 108.

الأمنية والسياسية في الأزمة السورية، وأن الإستراتيجية الروسية في مضمونها لا ترفع لغة التصادم مع الغرب ومع الأمريكيين لكن تهديد الأمن القومي من مؤشرات التبرير التصادم العسكري كما حدث في جورجيا وأوكرانية، وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بقوله: "**أن الإلتزام بمبدأ تعدد المقاطع في سياسة روسيا الخارجية يعني شيئا واحدا: كل مقطع بالنسبة لنا ذوا أهمية بحد ذاته، وكل المخططات الإستثنائية أو التعويضية غير مقبولة بالنسبة لنا** "،[1] فالموقف الروسي من الأزمة السورية وأزمات المنطقة إحدى القضايا التي ستمثل تحديا سلبا أو إيجابا أمام صورة روسيا الدولية في المرحلة القادمة، فتدعيم روسيا الحكومةالسورية القائمة وتشديد عضدها بالضرورة الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية وكسر حواجز التطويق الغربية، فمشروع التنمية الإقتصادية التي سطرته الحكومة الروسية سنة 2011 من أجل أن تبلغ أهدافها الإستراتيجية الموضوعة على مدى 2020 صدق عليها في موسكو وينفذ باقتدار في الشرق الأوسط، فبقاء الدولة السورية قائمة على الشرعية يضمن بقاء النظام الإيراني الحليف الإستراتيجي الآخر لروسيا من حيث الأمن الجيوبولتيكي والإستثمار والتبادل التجاري، الذي يعزز توجهاتها الإستراتيجية في استغلال الأزمة السورية والفوضى الأمنية وأفول التأثير الأمريكي وشرخ البيت الأوروبي من أجل أن تضع نفسها في وضع مؤثر في الأحداث الدولية.[2]

كشفت الإستراتيجية الروسية للطاقة منذ 2003 أن المتغيرات الدولية المستقلة بعد إحتلال العراق تتوقف عند أمن الطاقة حيث أصبحت محرك أساسي لاقتصاد الدول وورقة تأثير ومنافسة لروسيا في مجال نفوذها وخارجه، وتعزز مفهوم السياسة الخارجية لروسيا بعدها في إعلان العقيدة الأمنية الروسية لسنة 2009 أن التنافس على موارد الطاقة سيفرضه الصراع في القطب الشمالي وآسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط كمسألة رئيسية طويلة الأمد، [3] فعلى المستوى الإستراتيجي يمكن إدراك أهمية العالم العربي والإسلامي الذي إعتبره فلاديمير بوتين عمقا إستراتيجيا من خلال موقعه الحيوي في المخططات الإستراتيجية العالمية، إذ يقع في صلب التأثير الجيوبولتيكي لنظرية قلب الأرض لهارفارد ماكندر كونها مفتاح القوة والسيطرة العالمية وذلك لمصادر القوة التي تتربع

[1]– س.غ لوزيانين، مرجع سابق، ص ص 34– 35.

[2]– أحمد سيد حسين، مرجع سابق، ص ص 425– 427.

[3] - Ingmar Oldberg, Op cit, p 19.

عليه التي تحتوي على 75% من الإحتياط العالمي من النفط، و 35% من الغاز الطبيعي، [1] فضمن هذه المعطيات تأصلت لروسيا الثقة المتقدمة ورؤية محددة تجاه المنطقة تنطلق أساسا على بناء العمل المشترك مع تركيا وإيران ودول الخليج العربي على رأسهم المملكة السعودية، ويكون الدور المؤثر فيه إستعاب الفضاء الجيوبولتيكي للفواعل الرسمية فيه في توجهات السياسة الروسية التي تأمل بعض الأطراف فيه الميل نحو ترجيح الخطوات الدبلوماسية الروسية على الضغوطات والإستفزازات والسياسة الأمريكية والحد من خطورة التدخلات العسكرية وانعكاسها على أمن شعوب المنطقة.[2]

الأمن الجيوبولتيكي التي تعزم روسيا إرساء أوتاده وفق ألكسندر دوغين من أجل إستكمال صرح الجيوبولتيك الأوراسي الذي يمنحها طابع الدولة العظمى التي تنتهي حدوده مع دول الشرق الأوسط التي تناكف بسياستها الخارجية التوجهات الأمريكية في المنطقة، فالشراكة الإستراتيجية مع إيران وسوريا عززت عاملين أساسيين ترتكز عليهما روسيا: أولا إستغلال العداء العقائدي والمشروع السياسي القائم بين إيران والمملكة السعودية كونهما قطبا الطاقة في المنطقة، تعمل عليه روسيا في إبقاء تواجدها حول مستقبل صراع الطاقة العالمي الذي يعد الشرق الأوسط مركز السيطرة العالمية، والثاني العداء والتهديدات المتبادلة بين سوريا وإيران ضد الكيان الإسرائيلي، حيث هذا الأخير ينظر إلى روسيا كمرجع في تلبية حاجاتها الأمنية للتهدئة في جنوب سوريا، ما يبقي لروسيا إدامة حضورها في المنطقة العربية وإحتواء العزلة الدولية الغربية عليها، وترى في بقاء النظام السوري على حاله نفوذ جيواستراتيجي لها وأنها ستبقى في سوريا حتى لو تدهورت الأوضاع إلى منزلقات أمنية إقليمية خطيرة، عبر بدئها تغيير سياستها نحو خطاب حماية الأقليات وهو خطاب أبرز عناصره موروث إستعماري تجيده أوروبا الغربية،[3] فالأزمة السورية التي أنتجت التنافس على الطاقة وصراع الإرادات بين القوى الكبرى تشهد تطورا مفصليا يتوقف عليه مستقبل التوازنات القوى الإقليمية والدولية بالمنطقة، وتعد كاشفة لهيكل النظام الدولي الجديد التي تعد سوريا

[1]– تامر عبده هاشم، مرجع سابق، ص202– 203.

[2]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 106.

[3]– عزمي بشارة، سوريا : حرب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، مرجع سابق، ص ص 484– 487.

بوابته الإستراتيجية ومدى قدرة روسيا وحلفائها تحدي التوجهات الأمريكية والغربية في حماية مصالحها الجيواقتصادية ونفوذها الجيوبولتيكي في الشرق الأوسط.[1]

روسيا وحلفائها الدوليين والإقليميين يبنون إدراكهم تجاه الشرق الأوسط كمفهوما سياسيا وأمنيا بمدلولاته الجيوسياسية غير محددة المعالم، وسوريا تعتبر نواة إقليم الشرق الأوسط بعد تحييد مصر وتطويقها بإتفاقية كامب ديفيد والعراق بعد إحتلاله وتفكيكه من طرف الولايات المتحدة في 2003، وتتسع حدود الجغرافية المنطقة العربية أو تضيق وفق إستراتيجيات الدول الكبرى المهيمنة على السياسة الدولية، فمشروع الشرق الأوسط الجديد أو الشرق الأوسطية يعني إدامة بؤر توتر من أجل تحقيق تحولات سياسية وإقتصادية في بعض دول المنطقة كما هو حاصل في سوريا والعراق وليبيا، وإعادة صياغة بعض وحداته الجغرافية والبنيوية على نحو يستجيب للمتغيرات كمحاربة الإرهاب وفق رغبات القوى الكبرى المتصارعة على مقدرات الشرق الأوسط التي فرضت المصالح السياسية والإقتصادية التدخلات العسكرية، والتي أفرزت ميلاد حقبة جديدة لتوزيع النفوذ والقوة في المنطقة العربية للولايات المتحدة ولزمتها روسيا على المستوى الدولي الذي يعد من أخطر المشاريع الإستعمارية في إنهاء البوصلة العربية نحو العالمية ونحو القضية الفلسطينية.[2]

إن القوة الذكية التي وظفتها روسيا في الأزمة السورية أنتجت بعد ثماني سنوات من الصراع مع الغرب عسكريا وسياسيا وقانونيا، محاذير إلى الدول الغربية مدلولها يستحيل نسخ النموذج الليبي إلى سوريا والسعي إلى تبني مقاربات ممكنة نحو التحلي بعقلنة أطراف الصراع لتحقيق المصلحة المشتركة في سوريا، وفي هذا الإطار عرضت روسيا نفسها كمرجع للتهدئة والتوافقات في الأزمة السورية والإيرانية لإكتسابها ثقة الأطراف المتنازعة عكس الولايات المتحدة التي أضرت بخصومها وحلفائها، وتشهد التحولات في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي ذرائع التخفي وراء التصريحات الناعمة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان للقوى الكبرى، بل أن الطاقة والعامل الجيوبولتيك هو الذي أوجد صراع الحضارات وصراع الإرادات في المنطقة وأرّخ دخول العلاقات

[1]- خلود محمد خميس، مرجع سابق، ص ص 115- 116.

[2]– نصيف جاسم أسود الأحبابي، مشروع أوسطي الكبير وأثاره الجيوبولتيكية المحتملة على الواقع العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 9، سنة 2013، ص ص 251– 252.

الدولية من مرحلة إنتقالية بعد الحرب الباردة إلى مرحلة جديدة، شكلت فيها الأزمة السورية البادرة الأولى في هذا الإتجاه المحموم بالصراعات الذي يخضع إلى مفهومين على أسس جديدة:[1]

أولا: يدعو فيها إلى ضبط إستخدام القوة إلا بتفويض الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن.

ثانيا: رفض بالمطلق إسقاط وتغيير الأنظمة السياسية الشرعية من قبل الدول الكبرى.

ترسم الإستراتيجية الأمريكية للمحافظين الجدد المخالفة لكل القوانين والمواثيق الدولية عبر الحكومات المتعاقبة التي حدّدت هدفين رئيسين لها في الشرق الأوسط، ضمان أمن إسرائيل وتدعيمه بوسائل التفوق الإستراتيجي على الدول العربية والإسلامية، والثانية السيطرة المباشرة على منابع النفط ومصادر الطاقة كونها المحرك والشريان الحيوي لإقتصاد القوى الكبرى وضمان نقل خطوطها نحو أوروبا وأمريكا، فسياسة إضعاف العالم العربي وتجزئة جغرافيته وإبقاء الإنقسام الحضاري على أسس الطائفية والمذهبية يبقيها ضمن دائرة التبعية السياسية والإقتصادية بما يخضعها إستراتيجيا ويسهل السيطرة على ثرواتها ومواردها، الذي أستنسخ في جنوب السودان الغني بمصادر الطاقة وحاليا تحاول تنفيذه في سوريا والعراق.[2]

إن الرؤية الإستراتيجية لروسيا الإتحادية تجاه العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية مخالفة تماما لرؤية الإتحاد السوفيتي سابقا، فهي تمسك المنطقة في نطاق حلول الوسط وليس الحلول الجذرية وكسب ثقة جميع الفرقاء وكيف توازن سياستها في حفظ مصالحها القومية دون التصادم المباشر مع الغرب؟، فهي محاطة بعلاقة التناقضات السياسية في المنطقة لأنها مدركة أن إقليم الشرق الأوسط تتنازعه قوى إستعمارية متعددة بقواعد العولمة، حيث تربطها علاقة جيدة مع الكيان الإسرائيلي ومن جهة تربطها علاقة مصيرية مع سوريا، ومن جهة أخرى تحكمها علاقة إستراتيجية مع إيران وترفض مساومة وإغراءات الولايات المتحدة وإسرائيل بتوجهاتها مع طهران، فروسيا تخاطب الدول الكبرى والإقليمية في الشرق الأوسط بمبدأ بوتين القائل "أنه كي يكون لك مكان تحت الشمس فعليك أن تحتفظ بخيوط للتواصل مع الجميع".[3]

فالشرق الأوسط كبعد جيوبولتيكي غير ضابط للحدود ويعسر إحتواء جغرافيته بسبب التوجهات الإستراتيجية "الإستعمارية" والصراع التي ترسم معالمه بين روسيا وحلفائها والولايات المتحدة

[1]- حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 174- 175.
[2]- نورهان الشيخ، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، مرجع سابق، ص ص 300- 301.
[3]– عاطف عبد الحميد، استعادة روسيا أزمة القطب الدولي أزمة الفترة الإنتقالية، مرجع سابق، ص ص 110– 112.

وحلفائها في الأزمة السورية، فنظرية قلب الأرض التي أعيد تأهيلها في الأزمة السورية تخضع مضامينها توسيع حدودها الجغرافية نحو الجزيرة العربية إلى شرق البحر المتوسط والهلال الخصيب ومصر وتركيا وإيران واليونان وقبرص حسب المؤرخ أرنولد توينبي، ولعل من نافلة القول أن نجد دول المنطقة العربية رغم تمتعها بعوامل القوة الكبرى من حيث الطاقة والجغرافيا والدين والحضارة واللغة والممرات البحرية الإستراتيجية، خنعت تسليم نفسها لتأثيرات المشروع الأمريكي الذي انعكس عليها سلبا، وفتح مجال الصراع على مصادر الطاقة التي تربعت عليه الولايات المتحدة لعقود ودخلت روسيا على خط المنافسة بعد تدخلها العسكري 2015، حيث أصبحت المنطقة أبعد من تحديدها كمفهوم جغرافي بل متغيرات الحروب المتتالية في أفغانستان والعراق وحرب لبنان 2006 والأزمة الليبية والسورية جعلته مصطلح سياسي وإقتصادي وإستراتيجي، أوجدها في زاوية تقف على مشارف مرحلة في غاية الخطورة تهدد مستقبلها ووجودها التاريخي والحضاري والهوياتي ومصدرها الإقتصادي الذي يعد حلم القوى الكبرى المتنافسة عليها،[1] وفي ضوء السياق توقع لورد براون كبير المديرين التنفذيين في شركة بريتش بتروليبوم BP أن النفط والغاز سيستمر كمصدر أول للطاقة في السنوات 35 المقبلة، وأن عجز الثروات الطبيعية سيكون في الدول الصناعية الكبرى وأن أهمية النفط والغاز العربي سيكون بؤرة التوتر بين الدول المنتجة للطاقة في العالم، والذي يحتل أهمية قصوى في إستراتيجية الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا فهي مضطرة نحو منطق الهيمنة والتسلط لمصلحة إقتصادها الوطني.[2]

إن تصريح لورد براون حول مستقبل الطاقة في الشرق الأوسط عززه المارشال الأمريكي غولدمان عندما نصح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن بعد إحتلال العراق، مخاوفه على المدى المتوسط حول هواجس فقدان الهيمنة على الطاقة في الشرق الأوسط والأسواق العالمية لإبقاء التحكم والسيطرة الأمريكية العالمية، فالتقارير الأوروبية تحذر من إستمرار التبعية للغاز الروسي مقترحة بناء خطوط جديدة مصدرها قطر عبر سوريا وتركيا، وهومقترب كافي في تحليل الأزمات القائمة في المنطقة العربية وهذا ما عملت عليه روسيا في إجهاض أي تهديدات أمنية وإقتصادية على مصالحها القومية.[3]

---

[1]– نصيف جاسم أسود الأحبابي، مرجع سابق، ص ص 353– 356.

[2]– عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 19.

[3] - Simon Pirani, Op, cit, pp 84- 85.

كل هذه العوامل جعلت من منطقة الشرق الأوسط مجالا استراتيجيا حيويا للقوى الصناعية الرأسمالية الغربية وروسيا والصين، لأنه يؤّمن لها في حالة السلم والحرب تدفق النفط والغاز ويزيد في مجال الإستثمار لدى شركات الكارتل العالمي، إلى جانب هذا عززت مخاوف الأمن القومي من زيادة تواجد القواعد العسكرية الروسية والأمريكية البرية والبحرية والجوية والمخازن العسكرية الإستراتيجية التي تقوم بدور تعزيز الإمكانات اللوجستية وتوسيع القدرة لإحتواء مقدرات المنطقة العربية التي تكابر روسيا من أجل إختراق المنطقة لتواجد دائم لها وتساهم في رسم قواعد النظام الدولي الجديد الذي يرشح البوابة السورية مفتاح منصته، فالشرق الأوسط برؤية مارتن أنديك مستشار الأمن القومي الأسبق، يرى أن "**العمل على الحفاظ لمستقبل تحقق فيه إسرائيل وجيرانها العرب مصالحة تاريخية تمهد للتعايش السلمي والتنمية الإقتصادية وذلك من أجل تأمين تدفق الحر لنفط الشرق الأوسط**".[1]

تشي البيئة السياسية الإستراتيجية الدولية أن البحث عن إمكانية إندلاع الحرب في الشرق الأوسط بسبب مصادر الطاقة يستوجب الإستقراء توجهات التكتلات والدول العظمى والكبرى، والوقوف على نمط الأزمات التي تواجهها كروسيا وأمن مصالحها الجيواقتصادية في سوريا، فطبيعة التنافس الإقتصادي الدولي يقوم على تجنيب المنطقة أي إنهيار للفوضى، فالصين وروسيا باتت المنافس الأكبر للسياسات الإقتصادية الغربية والولايات المتحدة في الأسواق الأسيوية والعربية والشرق الأوسط، وباتت القوى الغربية أكثر إعتمادا على مصادر الثروات الطبيعية للمنطقة وأنها ستكون المتضرر الأكبر في حال توسعت الأزمات والحروب في الشرق الأوسط. [2] ولتأكيد مدى أهمية دور الطاقة في الصراع على المنطقة ما عبر عنه وزير الخارجية البريطاني الأسبق دوجلاس هيرد Douglas Hurd عن الإستراتيجية الغربية تجاه الشرق الأوسط بقوله: "**أن هذه المنطقة تسبح فوق بحيرة من النفط وهي تشكل أهمية فائقة للإقتصاد الغربي لأنها تمد العالم الصناعي بما يحتاجه من نفط كمادة خام لتوليد الطاقة، وقد كانت وما زالت لنا مصالح حيوية في المنطقة... ويجب علينا أن لا نسمح بقيام أية قوة تهدد هذه المصالح... بأي شكل من الاشمكال**" ،[3] فأوراق المعادلات الصفرية لا تزال قائمة في الأزمة السورية وفي شرق المتوسط إذا أغلق باب الحوار وفقدت الدبلوماسية سبيلها، حيث تشهد

[1]– نصيف جاسم أسود الأحبابي، مرجع سابق، ص 356.

[2]– صبري جميلة وآخرون، إحتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص 20.

[3]– عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 20.

المنطقة تسابق إستراتيجي على الجغرافية السياسية السورية ومصادر الطاقة بين الفواعل الإقليمية إيران والسعودية وتركيا ولبنان والكيان الإسرائيلي، كل حلف يسعى إلى إسقاط الحلف الآخر من أجل إخراج القوى غير المرغوب فيها من دائرة اللعبة الجيواستراتيجية التي تشهدها الأزمة السورية.[1]

إن الأمل في سلام حقيقي في بداية الأزمة السورية كان شبه مستعصيا على الفرقاء الدوليين خاصة بعدما تحول إلى صراع طائفي، لكن إنهيار الوضع الأمني في سوريا وتزايد الضربات الجوية الأمريكية المتتالية وأكثرها جرحا في أبريل 2017 والعدوان الثلاثي على سوريا في جوان 2018 وحدوث إشتباكات عسكرية غير مباشرة بين روسيا والولايات المتحدة، الزاوية التي أحيت الحوار بعد ضبط توافقات بين موسكو وواشنطن والسماح بتهيئة الآليات التفاوضية المشوبة بحذر أمني، وتحقيقا لهذه الغاية جندت الإرادة السياسية بينهما إلى إشراك الدول الغربية في إرساء مقاربات ترضى بحل يتوافق عليه الجميع يجنبهم أسوأ السيناريوهات بإمكانها تفجير حرب لا نهاية لها،[2]

إن الفرضية القريبة إلى الموضوعية تكمن في ترجيح سيناريو ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط، لأن السيطرة المطلقة للولايات المتحدة باتت أمر مستبعد الحصول رغم أنها أكبر قوة في العالم، لاعتبارات مترابطة ومتداخلة تتعلق بالأزمة السورية وفشل الولايات المتحدة في افغانستان والعراق وفشل الحرب على اليمن على كل المستويات، والعراق منقسم على نفسه بطوائفه وكياناته المتعددة، ومجلس التعاون الخليجي في حالة فراغ إستراتيجي بينه وبين قطر وروسيا والصين كقوة كبرى عائدة إلى حجز مكانهما في الشرق الأوسط، والتهديدات الأمنية التي أطلقتها إيران بإغلاق مضيق هرمز الإستراتيجي بعد تهديدات الولايات المتحدة وتطويقها بالعقوبات الإقتصادية الذي يضمن نقل 40% من الطاقة اتجاه العالم والصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، كلها معطيات تؤشر أن حركة التوازن الدولي والإقليمي ومنع الإنزلاق الأمني تكمن في عقلنة ترشيد القرارات السياسية الدولية بين الفواعل الرسمية من أجل تقليص دوائر الصراع.[3]

---

[1]– علي زياد عبدالله، مستقبل التوازن والصراع في الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، العدد 153، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة النهرين، العراق، سنة 2016، ص ص 80– 86.

[2] - Michel Duclos, Syrie : en finir guer sans fin, INSTITUT MONTAIGNE, Juin 2017, p 10.

[3]– علي زياد عبدالله، مرجع سابق، ص ص 86– 88.

إن اللقاءات الرسمية بين روسيا والولايات المتحدة المتكررة حول مستقبل الأزمة السورية وإستمالة التدعيم اللوجستي موسكو لدمشق وتراجع حدّة حافة الهاوية التي فرضتها الوقائع الميدانية، التي رسخت القناعة نحو القبول بالحلول التوافقية بعد إسترجاع حلب في ديسمبر 2016 وسقوط أوراق معظم الرهانات الغربية، الذي أشّر العد العكسي نحو الإنفراج للأزمة السورية الذي بدأ ينظر بإقتناع الجميع أن بقاء النظام السوري هو ضمانة للإستقرار الأمني والسياسي وتشكيل حكومة وطنية موسعة تشمل جميع طوائف المجتمع السوري الموالات والمعارضة، بضمانة دولية مع الولايات المتحدة وإقليميا مع تركيا وإيران وبعيدا عن طاولة الحوار مع الكيان الإسرائيلي، ويبقى توسع القواعد العسكرية الإيرانية في سوريا أهم عقبة أمام روسيا التي أوجدت لديها الحرج في إقناع خصومها الغربيين إسرائيل والولايات المتحدة بقبول الحلول السياسية وإنهاء التواجد الأجنبي في سوريا، [1] فبوصلة التسوية للأزمة السورية المحتملة حسب المقاربات الواقعية التي تشهدها المنطقة العربية تكمن في بعض العناصر التالية:[2]

– توفير إرادة سياسية روسية حقيقية بعيدة عن إقصاء الأخرين للحصول على إتفاق سياسي يشمل الجميع.

– إعادة رسم إرتباط مستدام وخلق ساحة مشتركة بين روسيا والإدارة الامريكية الجديدة لأجل التقليل من إدارة الصراع.

– العمل على تطوير إيجابي نحو معادلة إقليمية وإمكانية تصالح عربي– عربي أكثر لإستكمال ومعاودة النظر لمرحلة سياسية جديدة، والتنسيق الإستراتيجي مع كل الفرقاء الداخليين والخارجيين في الأزمة السورية.

– إيجاد توافقات بين القوى الكبرى وبالتنسيق مع الأمم المتحدة حول إنهاء التواجد الأجنبي في سوريا.

– العمل المشترك لمحاربة وإنهاء التهديدات الإرهابية داعش المهددة للسلم والأمن الدوليين، والعمل على تكثيف الحوار الإستراتيجي مع روسيا، في إدارة المفاوضات مع الجماعات المسلحة لإنشاء وقف إطلاق النار في سوريا.

---

[1]- Michel Duclos, op.cit, 5-6.
[2] - Ibid, p 8 -7.

على هذا الأساس فإن خارطة التوازنات المستقبلية في الشرق الأوسط بعد التدخل العسكري الروسي 2015 لا يمكن أن نلمس خفاياها وطريقها وتوجهاتها نحو فهم صحيح بمعزل عن الإدراك الجيوبولتيكي لمسار الصراع الجيواستراتيجي القائم في الأزمة السورية، فالنظام الدولي الجديد يحذو بخطوات مرغمة بفعل التسليم العربي الذي فسح المجال إلى إعادة تشكل المنطقة الذي يدخل في إطار الهيمنة للقوى الكبرى الفاعلة، فحسب وثيقة وزراة الدفاع الأمريكية منذ عهد إدارة جورش بوش الإبن التي سميت بوثيقة "التخطيط الدفاعي" لزالت سارية عبر الحكومات المتعاقبة التي تقتضي تحرك الولايات المتحدة لإحتواء أي قوة دولية تحد من توسع الهيمنة الأمريكية تنافسها في الشرق الأوسط مثل روسيا والصين، ولعل أطروحة صاموئيل هنتجتون التي تنبه خطورة المنطقة العربية حول صراع الحضارات ورؤية زبغينيو بريجنسكي حول تنظيم حركة التفاعلات في الشرق الأوسط، التي تتبنى صناعة الفوضى وبلورة رؤية محددة لشكل التوازنات المستقبلية التي نجحت إلى الحد في إسقاط الدولة العراقية.[1]

إن الصراع المحموم الدائر على الغاز في شرق المتوسط الموقود على سفيح ساخن عامل شديد الأهمية الذي سيعيد إصطفافات الفواعل والتوتر الدولي، التي بدأت تداعيتها تلوح في الأفق حول تحول فترة تاريخية بين الدول المطلة والمشتركة على المياه الإقليمية الغنية بالنفط والغاز مثل لبنان وقبرص وتركيا وسوريا والكيان الإسرائيلي وسواحل غزة "فلسطين المحتلة"، في رفض القانون الدولي للبحار كظابط للهواجس والمخاطر الأمنية في رسم الحدود التي تهدد الوضع القائم، ولجوء الكيان الإسرائيلي إلى منطق القوة عن طريق الولايات المتحدة لأسلوب الترهيب وفرض الوساطة بالقوة على لبنان حول حوض Bloc رقم 9 الإستراتيجي، التي أكّدت تقارير المسح الجيولوجية الأمريكية في 2011 وجود إحتياطات ضخمة من الغاز تقدر 230 تريليون قدم مكعب من الغاز في شرق البحر المتوسط التي تلبي إحتياجات السوق الأوروبية والقدرة الإستهلاكية إلى أوروبا كلها، ولأن الولايات المتحدة دولة تحكمها الشركات الكبرى والنفط والأسلحة التي جعلت بصمات نظرية الواقعية الهجومية لجون ماشيمر شرق البحر المتوسط شبه في حالة استعداد للانفجار العسكري بين القوى الإقليمية ومحاولة إقتسامه مع إسرائيل، الذي قبل برفض لبناني على المستوى الرسمي بإيعاز إيراني وتفهم روسي من خلال تهديد المقاومة اللبنانية بخطاب رسمي

[1]– حيدر علي حسين، الصراع في الشرق الأوسط وخارطة التوازنات المقبلة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 41، جامعة العراق، سنة، 2018، ص ص 31– 32.

لحسن نصر الله بنسف منصات النفط والغاز للشركات الإسرائيلية وسيتعامل معها على أساس إنتهاك السيادة اللبنانية، لأنه من يسيطر على الغاز في الشرق الأوسط ومنها حوض البحر المتوسط يتحكم بقواعد اللعبة الجيواستراتيجية في المنطقة برمتها، وعلى ضوء الأوضاع الأمنية غير المستقرة في الشرق الأوسط فإن المقاربة المبدئية تميل نحو الصراع المفتوح على النفط والغاز بين القوى الكبرى والإقليمية، وسيأخذ شكلا دبلوماسيا وسياسيا وقانونيا أو سيفرض الأمن القومي للدول المنطقة كل طرف تفعيل وسائله عبر حلفائهما مما سيزيد من إحتمالية الإصطدام والمواجهة العسكرية.[1]

تصريحات الرئيس التركي الأسبق عبدالله جول Abdallah Gul في 10 ماي 2013 أن إكتشافات إحتياطات الضخمة من الغاز في شرق البحر المتوسط، تساعد بصورة إيجابية وناعمة لحل المشكلات السياسية في المنطقة وإشراك حقوق جميع الدول مصر ولبنان وإسرائيل وشطري قبرص وتركيا، وهي إشارة تحذيرية إلى تجنب الصدمات والصراعات قبل أن تتطور إلى مواجهة عسكرية، فالمقاربة السياسية المبدئية تفسر أن النوايا كل من تركيا والكيان الإسرائيلي بعد التخلص من عقبة النظام السوري لبشار الأسد، يتيح لهما إستغلال غاز المتوسط وتصديره نحو أوروبا عبر الأراضي التركية مع خطوط المشروع القطري، ليستفيد الكيان الإسرائيلي من التجاوب التركي في القضايا الأمنية الحيوية في المنطقة وهو الملف السوري والملف الإيراني وإحتواء حركة حماس الفلسطينية لأجل التخلي تدريجيا عن التبعية للغاز الروسي، وهنا يكمن مربط الأزمة الذي سيفجر الوضع الأمني من أزمة خطوط الغاز إلى مفهوم الأمن الوجودي للدولة الروسية،[2] مما سهل تفسير وفهم تحريك الأساطيل العسكرية الروسية إلى شرق المتوسط للقيام بأكبر تدريبات ومناورات مع إيران والصين ضد عدو مفترض، خلصت ضمنيا كبريد سياسي إلى حق الشركات العملاقة الروسية المساهمة في التنقيب في شرق المتوسط التي فرضت قواعد لعبة جديدة بعد 2015، وكان قد صرح فلاديمير بوتين من قبل أن لروسيا مصالح في منطقة البحر الأبيض المتوسط ترتبط بضمان أمنها ومصالحها بتصريح خلال تفقده مقر القيادة العسكرية في 2013 بأن منطقة المتوسط إستراتيجية ومهمة مرتبطة بمصالحنا القومية والإقتصادية، لذلك نبني سياستنا من أجل خلق ظروف

[1]– جهاد عودة، مفاهيم العلاقات الدولية التخطيط الإستراتيجي لتحقيق الأمن، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2016، ص ص 202– 207.

[2]- محمد سليمان الزواوي، غاز شرق المتوسط ورقة أولية، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 19 أبريل 2016، ص ص 3- 4.

ملائمة لمرابطة سفننا الحربية من كل التهديدات، وصرح وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو أن مرابطة الأسطول الحربي الروسي في المتوسط لأجل المحافظة على التوازن الإستراتيجي وحماية مصالحنا في منطقة ملتهبة على الدوام وعلى سفيح ساخن.[1]

التحرك الروسي في الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة جاء بتفويض قانوني ووفق المواثيق الدولية والإعتبارات الجيواستراتيجية، وتشكل في الإطار الذي يحكم المسار الإستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية الراهنة تجاه الأزمات المنطقة، وجاء ضمن التهديدات الحلف الأطلسي في شرق المتوسط، والتي من المتوقع أن تكون محددا فاعلا وعاملا مؤثرا في إستمرارية توجهه الإستراتيجي مستقبلا، في الغالب تفسر السياسة الروسية في سوريا والشرق الأوسط ضمن إطار التفاعل والرد التكتيكي والتصعيد نحو حافة الهاوية دون أن ترتقي إلى الردود الإستراتيجية، وهي سياسة شرحها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بقوله: "إن السياسة الروسية ليست موالية للغرب أو لإسرائيل، بل تهدف إلى ضمان المصالح الروسية القومية. [2] فمعطيات الصراع التي أفرزت واقع أمني وتحول جديد في سوريا وإصابة الإرهاب بالشلل الإستراتيجي في معظم الساحة السورية، مكنت لروسيا كل الأسباب لبلوغ دورها المنشود بشكل متزايد كلاعب فعلي بعد تدخلها العسكري 2015 وعلى نطاق مقبول في الشرق الأوسط، في تثبيت أركان أنظمة حلفائها من إسقاطها لتستطيع أن تناور ضد خصومها الغربيين والإقليمين على تدعيم الاستقرار الأمني دون رغبة في تغيير الوضع القائم في الشرق الأوسط لأجل تمكين أهدافها الاقتصادية والجيوبولتيكية، وتعزيز مخرجات إجتماعات آستانا مع تركيا وإيران للأجل وقف إطلاق النار في سوريا واحتواء الأزمة مع الأكراد وفي إدلب في إعادة رسم خطوط التأثير ليس فقط في سوريا بل لترفع نموذجها في الشرق الأوسط[3].

روسيا تدرك حدود قدراتها الإقتصادية والسياسية حتى لا تقع في فخ المحظور السوفيتي الذي أنهكها إستراتيجيا وأنهى وجودها كإمبراطورية عالمية، تحتاج تدعيم حركيتها بحلفائها الدوليين كالصين لتضمن فاعليتها في السياسة الدولية في تعزيز أفق خياراتها في مواجهة التحديات الأمنية الراهنة، من خلال إستحداث الفرص والإنتفاع منها إقتصاديا وسياسيا في سياق علاقاتها الأمريكية

[1]– محمد ميسر المشهداني، مرجع سابق، ص 415.

[2]- حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص310- 311.

[3]- Hanna Notte, Russia's Role in the Syria War- Domestic Drivers and Regional Implication , Paper Policy N° 8, Maison du futur, Jnuary 2017, pp 1- 2.

– الغربية خاصة مع دول الشرق الأوسط، وأصبحت روسيا محل ضمان المرجعية الأمنية والوسيط المؤهل والموثوق في خلافات الوطن العربي وأزماته، وتسعى روسيا إلى تأبيد وجودها عن طريق رسم نمط يلبي استحقاقاتها في سياسة المنطقة حماية لأمنها القومي بعدما تحول الشرق الأوسط لهواجس أمنية لجميع الدول، وبالمقابل يندرج دورها إلى حماية مصالحها الإقتصادية خصوصا الطاقة في ضوء بيئة جيوسياسية جديدة،[1] كما أشار خبير السياسة الدولية الأمريكي ستيفن والت في 2011 مقالا بعنوان "نهاية العصر الأمريكي" بالقول: "**سيشهد العقدان القادمان تحولات في القوى العالمية بصعود بعض القوى الذي جاء خصما من رصيد وهيمنة الولايات المتحدة على العالم، فكان الصعود الإقتصادي أبرز هذه التحديات... وأخذت روسيا في التعافي من عثرتها... أن تقوم بترجمة قوتها الإقتصادية الصاعدة إلى نفوذ إستراتيجي بما يخصم من النفوذ الأمريكي..**" .[2] ويؤكد هذا المنطق العالمان الأمريكيان "وليم أوروم" و"كولن جراي" بالقول:" **ان الفكرة الرئيسية التي يستند إليها كل من ينظر إلى روسيا بإرتياب مهما كانت نزعته السياسية تتلخص أن الواقع الجيوبولتيكي وليست الأيديولوجية هو الذي أصبح يحدد قواعد السياسة العالمية**".[3]

إن مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية التي إستيقظت لها روسيا التي تزامنت مع طروحات مشروع طريق الحرير الصيني الجديد وتوافقت مع رغبات التحول مع الهند وإيران التي طفت ملامح إرهاصاته من خلال الوقائع الميدانية وتأثير إرادة روسيا التي فرضتها الصراعات المحمومة التي شهدتها التفاعلات والشراكات الإستراتيجية من خلال الحرب الجارية في السورية، كلها معطيات تؤشر حركة التوازنات المستقبلية التي تطمح إليها روسيا وحلفائها نحو التعادل في القدرات وتحسين الأداء الإستراتيجي لتقاسم النفوذ بهدف الدفاع عن المصالح الذي سيتولد منه المزيد من التنافس والتوتر مع تراجع التأثير الأمريكي وتصدع البيت الأوروبي مقابل تزايد نفوذ وتأثير الصين وروسيا، [4] فالنظام العالمي الذي أفقدته الصراعات والأزمات وتحديات الإرهاب والطاقة بعدم وضوح الرؤية حول تنبؤات مؤيدي الرؤية المستقبلية حول إمكانية بقاء وسائل القوة بيد الولايات المتحدة في إدارتها لأزمات العالمية خاصة الشرق الأوسط وإبقاء الترجيح الأمريكي المطلق وفق المفكر الأمريكي جوزيف ناي، أم سنشهد تغير مفصلي في حركة الساحة الدولية

[1]– كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، مرجع سابق، ص ص 147– 148.

[2]– محمد ميسر المشهداني، مرجع سابق، ص 562.

[3]– أناتولي أوتكين، مرجع سابق، ص 58.

[4]– محمد ميسر المشهداني، مرجع سابق، ص 9.

لروسيا والصين والدول الصاعدة الأخرى على تشكيل محور دولي جديد متعدد الأقطاب يكون فيه قانون الإرادة الدولية على حساب إرادة الهيمنة الأمريكية.[1]

ضمن هذا المدرك الإستراتيجي يبقى إحتمال إستمرار التغيير في إختلال التوازنات الجيواستراتيجية بقيادة مشتركة روسيا والدول الغربية، التي تبقى مفتوحة على كل الإحتمالات إنطلاقا من فكرة مفادها إن مستقبل النظام العالمي سيشهد تحولات إستراتيجية في مختلف المجالات الجيوسياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية والحضارية والتكنولوجية والسيبرانية، ستزيد من إندفاعة القوى المناهضة والمعترضة للسلوك الأمريكي التي ستفرض معادلة على المدى المتوسط ترسم فيها التحولات نحو التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية إلى التراجع في تبني سلوك القوة العسكرية من أجل ضمان مصالحها(أي روسيا وحلفائها)، الذي سيولد واقع دولي وإقليمي للقوى العالمية المنافسة أن تحتكم من جديد إلى سياسة التحالفات وبناء الشراكات لجرّ حركة التوازنات الجيواستراتيجية لصالحها في إدارة الشؤون الدولية وفق قواعد القانون الدولي وما تمليه عليهم المصالح الإستراتيجية والإعتماد المتبادل.[2]

من خلال كل هذه المعطيات تتضح الرؤية الإستراتيجية من خلال الواقع الدولي أنه تحقق لروسيا عودة قوية في السنوات الأخيرة في الشرق الأوسط ولاعبا رئيسيا في مختلف الأزمات في العالم العربي منذ الحراك السوري 2011، وإصراره الدفاع عن الحكومة الرسمية القائمة من خلال المفاتيح الإستراتيجية التي تتربع عليها سوريا، ومن خلال إدراك روسيا أن فقدان حليف إستراتيجي مثل النظام السوري والجغرافية السورية يفقدها قدرتها الإئتمانية على مصالحها في العالم العربي، [3] كما أن ما تنشده روسيا في المحافل الدولية من إعادة توازن الجيواستراتيجي في أوكرانيا والشرق الأوسط مع الولايات المتحدة ليس من أجل إعادة الصراع إلى حدّته لأجل بلوغ مراتب القوة الكبرى في العالم الذي يتيح لها تهديد الأمن القومي الأمريكي في العالم، لكن من أجل بلوغ نوع من التعادل النسبي في النفوذ والتأثير في صناعة توازن المصالح المشتركة منها رسم الحدود الجيوسياسية مع أوكرانية وأمن التنافس الجيوبولتيكي في الشرق الأوسط على هرم أولويته سوريا ثم تأتي الطاقة

[1]– حنان إبراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 354.

[2] – محمد ميسر المشهداني، مرجع سابق، ص 528.

[3] - Pierre Berthelot, op. cit, p 179.

كونها شريان الإقتصاد الأمن القومي للخزينة المركزية لروسيا، [1] إن قوى الصراع على الشرق الأوسط لمكانته الإستراتيجية ستظل ثابتة من حيث الأهمية الجغرافية والإقتصادية والحضارية، فهي مكانة ملغومة بحدود قومية لا تمس وإن تبدلت أشكال درجاتها السياسية وهي ذات أسس وأبعاد عالمية تهم جميع القوى الكبرى، فالشرق الأوسط سيبق أهم محور وأكبر إقليم عالمي جيوبولتيكي يحتضن الصراع بين كل الدول الطامعة والمتطلعة للنفوذ، فمن يمسك مفاتيحه الإستراتيجية مثل الغاز والممرات الحيوية البحرية وحلفاء فاعلين مثل إيران وسوريا وتركيا بحكم الموقع والخلفية الأيديولوجية سيمسك بين يديه مقومات أوراق الصراع على الساحة الدولية، لأن المنطقة من حيث توازناتها تتميز بوجود توازنيين خطرين ومؤثرين على الصعيد الدولي، أنه يتربع على مفهوم التوازن العالمي تفرضه جاذبية موقع المنطقة وتميزها الإستراتيجي عن باقي الأقاليم الأخرى الذي يضم في ساحته تنافس لاعبين كبار للبحث عن مناطق الهيمنة، وتوازن فرعي ترسمه قوى إقليمية مركزية لاصيقة بالممرات الدولية وهي دول الإرتكاز تسعى إلى تعزيز دورها وتوسعها للهيمنة الإقليمية مثل إيران وتركيا ومصر والمملكة السعودية، من أجل النفاذ والولوج نحو العالمية عن طريق إرتباطها بلاعب دولي مؤثر مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية.[2]

إن واقع الأزمة السورية والإنخراط الروسي عسكريا 2015 في سوريا بعد إستفاقة العالم المتأخرة وتراجعها وراء الإنجرار في إسقاط الأنظمة السياسية الشرعية وتنصلها في المنصات الدولية والإقليمية بعد تبنيها في 2011 المشروع الأمريكي التي تراجعت أوراقه في الأزمة السورية، نتج عنه إفشال أفكار التنظير الأمريكي والكيان الإسرائيلي التي إرتطمت بوحدة وتماسك المجتمع المدني السوري والمؤسسة العسكرية والمجتمع المدني والنخب الفاعلة للدولة السورية، لأن مفاتيح صمودها وبقائها رغم الخسائر المادية والبشرية وتحطيم البنى التحتية بنسبة فاقت 50% تكمن في عناوين عقيدتها وهويتها وتاريخها وتنوع أطيافها وموقعها الإستراتيجي الخطير، وأنها محسوبة على الأمن القومي الروسي والإيراني وإرادة بقاء الملف الفلسطيني على طاولة التوافقات مع جميع الفرقاء.

[1] – محمد ميسر المشهداني، مرجع سابق، ص 527.

[2] – إبراهيم أبو حزام، مرجع سابق، ص 436.

خاتمة

خاتمة

تشهد الدراسات الإستراتيجية الحديثة في مراكز البحث الدولي حراكا أكاديميا متواصلا في الفكر الإستراتيجي للدول الكبرى، طموحها الجيوسياسي من أجل توسيع حدودها الجغرافية بعد تقوية تماسكها الإقتصادي الذي يعزز لديها الإرادة السياسية في التوسع العسكري، كمتغير جديد في المفاهيم المستحدثة في العلاقات الدولية والبحث عن الشركات الإستراتيجية مع الدول الكبرى والإقليمية في إيجاد نهج واقعي لأجل خلق التوازن الإستراتيجي العالمي، الذي يضمن مصالحها القومية في إحداث التنافس الجيواستراتيجي في مجالها الحيوي وهي أحد الأهداف التي سعت روسيا عبر تاريخها السياسي والعسكري إلى تحقيقه منذ بطرس الأكبر وكاثرين الثانية، في توسيع أفق حدودها الجيوبولتيكية اتجاه آسيا وشرق المتوسط والهدف منه الوصول إلى المياه الدافئة الدولية، وما هو قائم اليوم على الساحة السورية هو واقع تفسير نظرية إستمرار التاريخ ومن جهة تفعيل الرغبة الإستراتيجية لروسيا الإتحادية من هذا المسعى بعد إعادة إنتخاب فلاديمير بوتين في 2012.

أصبح سلوك التدخل العسكري محل إهتمام متزايد في وسط مراكز البحث العالمية والمنظمات الرسمية الدولية، فالدراسة واكبت المفاهيم والنظريات حول سلوك التدخل العسكري من خلال النقاط البارزة التي إحتواها الفصل الأول حول مضمون العناوين الرئيسية لطبيعة مفهوم سلوك التدخل والعدوان وتراسله مع قوانين الأمم المتحدة حول أمن سيادة الدول وتحديد نمط شرعيته وتجريم سلوكه، من خلال الإستعانة ببعض المقاربات التي عززت تقريب الرؤية والحكم عن حدود التدخل العسكري والتي كانت أقرب للتفسير هي المقاربة الواقعية وفق رؤية جون ماشيمر في معرفة تحرك التدخل الدولي، باحتوائه مضامين حول التجدد في مفهوم مصطلح الإستراتيجية ونمطها في رسم الأهداف السياسية من أجل الوصول إلى الإستراتيجية العليا للدولة، وتفكيك معاني مصطلح الجيواستراتيجي حتى يتسنى للباحث إدراك المركز الإستراتيجي للدولة خارج حدودها الجغرافية وصولا إلى بعض النماذج للتدخل العسكري الروسي بعد الحرب الباردة.

إن الهدف من تبني هذا المحتوى يعزز التعمق في تفكيك الجوانب النظرية والتحكم في مسار الدراسة لأن التحكم في التحليل السياسي منوط بالتحكم في الجانب النظري، حتى تنضج الرؤية في إضاءة الجوانب المعرفية حول حقيقة التحرك الإستراتيجي الجديد لروسيا، ومن جانب آخر تكمن أهمية الأطر النظرية دلالاتها العلمية كأساس معرفي ترشح الباحث في تحديد المنهج الأكاديمي

كمفاتيح أصولية لأجل الوصول إلى عمق الدارسة وهي التدخل العسكري الروسي في سوريا، على غرار الفصول الأخرى التي تحتوي التحليل الإستراتيجي المباشر الواقع بين روسيا والولايات المتحدة في أزمات المنطقة ، أما أهم النتيجة التي توقف عندها الفصل الأول هي العجز الإستراتيجي الذي وصلت إليه الأمم المتحدة وفقدانها المشروعية القانونية الدولية في أمن سيادة الدول من العدوان والتدخل وتجميد دورها بسبب سلطة إرادة الدول العظمى مثل الولايات المتحدة وروسيا والإتحاد الأوروبي، وأصبحت المرجعية والشرعية المعتمدة هي القوة في العلاقات الدولية.

أما المرحلة الثانية من الدراسة تبنت المنظور الإستراتيجي ومعالم القيام بالدولة الروسية على مستوى مستلزمات الدولة القوية الحديثة، وإحتوت أفكارحضارية ناعمة وقومية ساهمت في تشييد مفاهيم نوعية في العلاقات الدولية حيث يعتبر الأساس التحليلي للسياسة الروسية الجديدة، لإحتوائه التحولات الإستراتيجية الروسية إقليميا ودوليا الذي يتلخص في بناء الفكر الإستراتيجي وأهم السمات في تفاعلها مع النظام الدولي الجديد، الذي ترجم أساسه في الشراكة الإقتصادية مع الصين والدول الأوروبية كعمق إستراتيجي متبادل لأمنها القومي، المتمثل في عنصر البعد الطاقوي ودوره في العلاقات الدولية كورقة سياسية والدخول في تنافس فعلي مع الولايات المتحدة على مصادر الطاقة، كمسار حيوي يعتمد عليه إقتصاد روسيا وتقوم عليه السياسة الخارجية والعقيدة العسكرية الروسية، الذي يرفع من حجم روسيا كقوة كبرى وإسترجاع دورها في الساحة الدولية، ومن جهة أخرى تمركزها الإستراتيجي فرض عليها إعادة تحديد مفهوم الجغرافيا السياسية الروسية من خلال النظرية الرابعة لألكسندر دوغين وهو تموقع روسيا في أوراسيا في تجنيد مقاربة أفكار هالفرد ماكندر حول الصراع الجيوبولتيكي، من أجل الإستثمار في النتائج االمرجوة للدولة التي تعزز في إستنهاض روسيا ورفضها قواعد النظام الدولي بقيم غربية وإمتناعها الخضوع إلى الإرادة الأطلسية، التي رسمت تدشين مرحلة القوة الإستراتيجية في إدامة الردع الذي يضمن السلامة الجغرافية ومصالحها الوطنية في فرض إرادتها نحو إضاءة أكثر في فهم مبادئ السياسة الخارجية الروسية المرشحة في الشرق الأوسط.

خلصت العناوين العريضة للفصل الثالث التوجهات السياسة الخارجية الروسية كرافعة جيوبولتيكية لأهداف المشروع الأوراسي نحو توجهات تأمين روسيا حدودها الجنوبية ومصالحها الإستراتيجية في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية وسوريا بالتحديد، التي فرضتها تغيرات

سياسية وأمنية في تبيان أسباب الخيار الإستراتيجي للتدخل العسكري الروسي في سوريا من خلال الإحاطة للأهمية الجيوبولتيكية لسوريا في الموازين والصراعات الدولية في الشرق الأوسط، وترشح إيران في الفكر الإستراتيجي الروسي في تدعيم مرتكزات قوته أمام المشروع الأمريكي وفق تصور الكسندر دوغين من أجل توسيع وإستكمال المشروع الأوراسي، مما عزز فهم خفايا التواجد الروسي في سوريا بسبب إدراك النمط الإستراتيجي والتوسع العسكري لروسيا في البحر المتوسط والرباط الدائم في المياه الدافئة جيوبولتيكيا وإقتصاديا وهي نقطة مفصلية في منعرج التصادم الدولي في المنطقة العربية، تزامنا مع إنفجار الحراك العربي في سوريا الذي شهد تحولات أمنية خطيرة على الشرق الأوسط الذي توافقت عليه تقاطعات إستراتيجية مع الصين وإيران في محاربة الإرهاب على الساحة السورية.

وينعكس التباين الحاد بين روسيا والحلف الأطلسي كونه يفسر صلب المصالح الكبرى في الميزان الإستراتيجي الروسي بسبب تداعيات الأمنية للحراك العربي، وأنه تميز بوضع الخطوط الحمراء للمصالح القومية الروسية واستعدادها الإشتباك العسكري المباشر مع القوى الكبرى بعد التفويض القانوني لمجلس الدوما الروسي حق المؤسسة العسكرية إستعمال القوة خارج حدودها من أجل المصالح الوطنية، وتكمن أهميت الفصل الثالث أنه يشرح الترتيبات الإستراتيجية التي رسمتها روسيا من قبل، ومن جهة تكشف النوايا السياسة الخارجية الروسية والمجاهرة نحو تهيئة نظام عالمي متعدد الأقطاب مع حلفائها الدوليين والإقليميين من خلال إنخراطها العسكري في الأزمة السورية، وإثبات أوتادها القومية وإدامة شرعية النظام السياسي والمؤسساتي للحكومة السورية محاولة منها إستغلال تراجع التاثير الأمريكي من أجل تغيير نمط الوضع القائم في المنطقة، لأن النتائج المستوفات من الفصل الثالث تحدد أبعاد الأمن الجيوبوليتيكي في الصراعات الدولية ودور روسيا القادم في المنطقة العربية يترأسه الصراع على الطاقة.

ويعد الفصل الرابع منعطف الدراسة في تفكيك وتفسير الأهداف الإستراتيجية الروسية بعد التدخل العسكري كتحليل مقارباتي التي شهدت أفق الإشتباك السياسي والعسكري بين روسيا والولايات المتحدة، واتضحت الرؤية المبدئية للتدخل الروسي التركيز على المحددات القومية والأبعاد التي أسست عليها تدخلها العسكري المتضمنة في الجيوبوليتيك والطاقة، وولادة نظام عالمي جديد من البوابة السورية تتوزع فيه مراكز النفوذ بين القوى الفاعلة في الشرق الأوسط،

وأفاق التدخل العسكري المتوقف على التفاهمات في التسوية السياسية أو إستمرار الصراع الدولي بين روسيا والولايات المتحدة على الساحة السورية، ثم الإقتراب من التنبؤات حول مصير أمن الطاقة على رأسها حروب الغاز المرشحة في رفع مستويات الصراع إلى مستوى المأزق الأمني أو ينتج رأب الصدع وإحلال تفاهمات بين روسيا ودول المنطقة والولايات المتحدة حول تقاسم النفوذ والمصالح المشتركة.

إن خواتيم الدراسة ميزته المخاض الإستراتيجي والصراع المحموم في المنطقة إلى درجة انحداره إلى حافة الهاوية، حيث شمل جميع الأفكار والتحليلات والإستراتيجيات ، كونها ركّزت على بقاء صراع الإرادات بين روسيا والولايات المتحدة وحلفائها في إفشال المشاريع الغربية المتضمنة سياسة إسقاط الأنظمة الشرعية وتقسيم الجغرافية العربية التي هددت التواجد الروسي في الشرق الأوسط والبحر المتوسط، أما أهمية مضمون محتوى الدراسة أنه يقدم مبدأ القوة في فرض طاولة التفاوضات في كسب المصالح، وأن المنطقة ذاهبة إلى مأزق أمني خطير تهدد الأمن القومي لروسيا وهو الغاز كسلعة إستراتيجية يقوم عليها الإقتصاد الروسي، فتحويل الأساطيل العسكرية الروسية نحو البحر المتوسط بعد إكتشافات الكبيرة من الغاز وفي الأراضي السورية بما فيها الأسلحة الإستراتيجية والنووية دلالة على الجدية والندية والإرادة الروسية الذهاب نحو سيناريو الأسوء إذا لم تراعى مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية لأمنها القومية، أما النتيجة العامة للدراسة التي فرضت التدخل العسكري الروسي في سوريا، هو التهديدات التي أدركتها روسيا وهو المشروع الغربي في تمرير خطوط أنابيب الغاز القطري نحو سوريا إلى أوروبا كبديل عن الغاز الروسي وهو بمثابة الشلل الإستراتيجي للأوراق الروسية السياسية إقليميا ودوليا.

من خلال هذه المعطيات وإستحضار محتوى الإشكالية الرئيسية المطروحة في بداية المقدمة فإن نتائج الدراسة راسلت مسألتين أساسيتين هي طبيعة الدراسة الوصفية والتفسيرية حيث تشير الطبيعة الوصفية على غرار الدراسات السابقة التي كانت تنحصر فقط حول شرعية بقاء النظام من عدمه، لكن الجديد في هذه الدراسة هو البحث في كيفية بقاء المصلحة الإستراتيجية لروسيا في سوريا والشرق الأوسط، وإحتواء تداعيات المخاطر الأمنية للجماعات المتطرفة حتى لا تستثمر من قبل الولايات المتحدة وتحويلها أمام حدود روسيا في آسيا الوسطى كما صرح بذلك فلاديمير بوتين بقوله "إذا لم نقاتل الإرهاب في دمشق فسنضطر محاربته في موسكو"، أما الطبيعة التفسيرية تقوم

على أهمية المتغير المسؤول في الحرب السورية وهو المتغير الإقتصادي، ومن خلال الإطلاع على قدر من الدراسات الأكاديمية الحديثة والمختلفة، والمتابعة الميدانية اليومية المتعلقة بتشريح الأهداف المرجوة وراء التدخل العسكري الروسي في الشرق الأوسط الذي ميزته تحديدا الساحة السورية، كوحدة تحليل للحرب القائمة في إظهار خفايا القرار السياسي من الإشتباك السياسي والعسكري المباشر بين روسيا والدول الغربية.

على هذا الأساس خلصت الدراسة أن الهدف الإستراتيجي كان وراءه البعد الإقتصادي وهو الطاقة على رأسه الغاز كأمن قومي غير قابل للمساومة كمتغير مسؤول عن العلاقة القائمة بين روسيا ودول المتحكمة في الطاقة في الشرق الأوسط، الذي تزامن في تحقيق مستويات عالية من التفوق العسكري والحراك الدبلوماسي المتميز الذي رسم بناء تحالفات سياسية جديدة في المنطقة مع تركيا وإيران وإشراك مبعوث الأمم المتحدة ستيفان ديمستورا كرافعة قانونية دولية رسمية حول التسوية السياسية في الأزمة السورية، لأن دور السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط قائمة على مصالح مصيرية متعلقة ببعد جيوبوليتيكي ومعايير إقتصادية، فالتدخل العسكري الروسي في سوريا مرحليا حقق أهدافه الإستراتيجية بإجهاضه مشروع القرن لأوروبا، وهو خط الغاز القطري الذي يمر نحو المملكة السعودية والأردن عبر التراب السوري ثم إلى تركيا نحو أوروبا كبديل بالتدرج عن الغاز الروسي، فالمعطى السياسي لروسيا من التدخل هو تدعيم الدولة السورية بالوسائل المشروعة وغير المشروعة وإدامة شرعية النظام القائم لمنع قيام نظام موالي للولايات المتحدة والدول الغربية، لأن سقوط الدولة السورية في يد الجماعات الموالية للغرب يعني إزاحة الوجود الروسي سياسيا وعسكريا وجيوبولتيكيا وثقافيا من الشرق الأوسط، كما يعد إعلان الإكتشافات الضخمة في البحر المتوسط بعد الحراك العربي وحقل الغاز المكتشف في المياه الإقليمية السورية هو أكبر مقاربة في تفكيك لغز الحرب الدائرة في سورية حول الغاز.

وبناءا على هذه المعطيات خلصت الدراسة إلى بعض النتائج التالية:

– فشل دور الأمم المتحدة في تحقيق إرادة القانون الدولي في ردع التدخلات العسكرية للدول الكبرى على أمن وسيادة الدول كالذي يقع في منطقة الشرق الأوسط بعد الحراك العربي 2011.

– ساهم مقترب القيادة في روسيا إلى رسم دلالات منهجية في صناعة القرارات السياسية الرشيدة على أساس إرتقاء المجتمع المدني بالتثقيف السياسي والتنشئة الإجتماعية وإرتقاء بمؤسسات الدولة

إلى مستلزمات الدولة الروسية الحديثة والعصرية المتطورة تكنولوجيا وتحديد مسار روسيا السياسي والإقتصادي والعسكري إقليميا ودوليا.

– تأهيل روسيا إلى مصف القوى الكبرى من خلال أنظمة المشاريع الكبرى في تبني الواقعية السياسية كنهج براغماتي وايديولوجية أكثر إدراكا للواقع الدولي، عزز لديها تحريك التكامل الإستراتيجي في نفوذها السياسي القديم للإتحاد السوفيتي لأجل استكمال المشروع الأوراسي.

– إستطاعت روسيا فض وحدة بنيان الكتلة الأوروبية في إسقاط مصداقيتها وهيبتها أمام حلفائها بعد التدخل العسكري في جورجيا 2008 وفي أوكرانيا 2014، الذي قرئ إستراتيجيا أنه مواجهة ضد الحلف الأطلسي وإعطاب مشاريع لخطوط أنابيب الغاز من بحر قزوين BTC.

– ساهم إسترجاع روسيا منطقة القرم الإستراتيجية 2014 التي تتربع على طاقة كبيرة من الغاز وشريان حيوي إستراتيجي جيوبولتيكي نحو المتوسط، إلى إعادة تمركزها نحو الشرق الأوسط الذي يؤشر على المدى القصير عودة الحراك السياسي والمأزق الأمني بين روسيا والولايات المتحدة.

– أصبح تهديد الإرهاب العابر للحدود ورقة أمنية تلعب على أوراقه الدول الكبرى في تحقيق مصالحها السياسية والإقتصادية في تبرير تدخلها العسكري في المنطقة العربية.

– إستفادت روسيا بإختبار معظم أسلحتها النوعية المستحدثة والفضائية المتنوعة والإستراتيجية والتكنولوجية العسكرية والأجهزة التجسسية، أمام القدرة العسكرية الأمريكية والغربية في البحر المتوسط والساحة السورية.

– إستطاعت روسيا بإدارة المناورة على الإشتباك الإستراتيجي والتكتيكي على جميع المستويات في الأزمة السورية منذ 2011، في تعديل بعض السلوكات الدولية عسكريا في أوكرانيا وسوريا وسياسيا في الأمم المتحدة بإجهاض المشاريع الغربية.

– دلّت المقاربة الجيواقتصادية على رأسها الغاز تحديد التوجهات الإستراتيجية غير المعلنة في التدخل العسكري الروسي في سوريا وإقتحام المنصة الدولية في تحديد مستقبل روسيا في الشرق الأوسط.

– أصبح لروسيا مفاتيح أمنية حساسة والمساهمة في إعادة رسم مستقبل المنطقة العربية سياسيا وجيوسياسيا مع الولايات المتحدة من البوابة السورية.

ومن خلال النتائج التي وصلت إليها الدراسة فإن الفرضية العلمية التي كانت أقرب إلى واقع التنبؤ الحرب في سورية وتطابقت مع التوجهات الإستراتيجية الروسية هي الفرضية الثالثة والرابعة، فالفرضية العلمية أثبتت صحتها تفسيريا على قدر مقبول من المشروعية العلمية لواقع التدخل العسكري الروسي في سوريا في تعميم مصداقيتها أكاديميا، من خلال تزايد تواجد الشركات النفطية الروسية الكبرى التنقيب في سوريا، الذي إنعكس إيجابا في الحفاظ على بقاء الدولة السورية وإدامة شرعية حكومتها القائمة وإسقاط خطوط المشروع الغربي الطاقوي في سوريا.

إن أي دراسة إلا وتعترضها صعوبات في مجال البحث العلمي للدلالة على أهمية المادة محل الدراسة، فالصعوبات التي واجهت الباحث حول التدخل العسكري الروسي في سوريا تكمن في صعوبة المنهج أي تكاملية المناهج والإقترابات التي اعتمدت في هذا الموضوع والتي تراسل عنوان البحث، لأن الباحث اعترضته مجموعة من المتغيرات والتحولات السياسية والأمنية في الأزمة السورية التي راودت تفكيره حول توسيع المناهج والإقترابات أو الإكتفاء بما قامت عليه الدراسة، لأن واقع الأزمة السورية يصعب على بعض المناهج أن تحيط بكل زوايا الدراسة خاصة منطقة مثل الشرق الأوسط الذي يصنع فيها القرار الدولي، لأهميتها الإستراتيجية والإقتصادية والجيوبولتيكية والأمنية والحضارية بين القوى العظمى والكبرى المتصارعة، لكن اهتدينا بعد متابعة مستمرة إلى مقترب الجيواقتصادي كقناعة علمية في تفسير لعبة الغاز في الحرب الجارية في السورية.

كما إستوقفتنا صعوبات تتعلق بغموض تحليل بعض المصطلحات والمفردات القانونية المبهمة في النصوص الدولية مثل مفهوم "التدخل"، التي إختلجت تفكيرنا وأظهرت ضعف جوهرها الأخلاقي، الذي أثّر عليها تباين الطابع الأيديولوجي في تحديدها وتعريفها في المنظمات الرسمية الدولية وإخفاء مقاصدها بسبب إرادة سياسة ومصالح الدول الكبرى، وعلى أساسه نشير إلى إيجاد نسق جماعي يعيد النظر في النصوص القانونية الدولية الملزمة للمفهوم أو يتم إبدالها بمصطلح أكثر إستحقاق في التعامل مع سلوك التدخل الدولي لاحقا، كما نشير كذلك ونشد عليه كطرح أخلاقي وهو إعادة تأهيل دور الأمم المتحدة من خلال الطرح الذي قدمه فلاديمير بوتين حول توسيع أعضاء مجلس الأمن، وإعادة النظر في النصوص الأممية التي تفوض للتدخل العسكري، وهو إدخال ترميمات توافقية مستقبلا على "البند السابع" الذي تستغله الدول العظمى ضد شعوب وسيادة

الدول كالذي شهده العراق وليبيا وحاليا تشهده الصراعت الدولية في الساحة السورية، الذي أوجد الدمار وتهديم البنى التحتية وقتل وتهجير البنيان البشري في الدولة وتهديم المقدسات الحضارية، وسرقت المقدرات الطاقوية والآثار التاريخية وإنتاج الإرهاب في المنطقة العربية بإسم القيم ونشر الديمقراطية، فالتنبؤات تشير أن الحرب العالمية ممكن أن تنفجر في أي لحظة إذا فقدت الدبلوماسية القواعد الضابطة للسلوك الدولي خاصة في الشرق الأوسط.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ –القرأن الكريم:

الأية 94 من سورة النحل

ب -القواميس والمعاجم:

1. ابن المنظور، لسان العرب، اعتنى به خالد رشيد القاضي، ط 1، الجزء 5/4، دار الابحاث، الجزائر، 2012.
2. تيري دي مونبريال و جان كلين، موسوعة الإستراتيجية، ترجمة علي محمود مقلد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.
3. جراهثم ايفنز وجيفري توينهام، ط 1، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
4. حسين ظاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية، ط 1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.
5. سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة القانون الدولي، حقوق الإنسان، ط 3 ، ج 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
6. عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب الحديث، 2010.
7. عمر سعد الله، معجم القانون الدولي المعاصر، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
8. الفتلاوي سهيل حسين، موسوعة القانون الدولي، القانون الدولي العام، ج 2، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.

9. محمد احمد السامرائي، موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012.

10. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق نواف الجرّاح، الجزء الرابع، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع.

11. هايل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

ت -الكتب باللغة العربية:

1. أباد زواري، استخدام القوة في العلاقات الدولية ، تر: عبد الله حسين، ط بلا، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر.

2. إبراهيم أبو خزام، الصراع على سيادة العالم القوى العظمى ومناطق الصدام في القرن الحادي والعشروين، ط1، المكتبة الأكاديمية شركة مساهمة مصرية، القاهرة، 2017.

3. إبراهيم أبوخزام، أزمات الدّول المفاهيم، قواعد الإدارة والتفاوض، ط 1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.

4. إبراهيم احمد سعيد، الجيوبولتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية، ط بلا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2016.

5. إبراهيم سعيد البيضاني، السياسة الأمريكية تجاه سوريا 1989- 2014، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2016.

6. احمد السيد حسين، دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة روسيا في عهد بوتين، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

7. أحمد سعيد نوفل وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، ط 1، المركز العربي للإبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

8. أحمد سي علي، التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني و الممارسة ، ط 1 ، دار الأكاديمية طبع ، نشر- توزيع، الجزائر، 2011.

9. أحمد سي علي، التدخل الانساني بين القانون الدولي الانساني والممارسة، ط1، دار الأكاديمية طبع نشر توزيع، الجزائر، 2011.

10. أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2015.

11. أحمد عبد الحفيظ، مسلمو شمال القوقاز بين دوافع الأستقلال وعوائقه: من الحرب الشيشانية الأولى الى الحرب الشيشانية الثانية، ط بلا، مركز الحضارات للدراسات السياسية، ب.د.س.

12. أحمد كاتب، خلفية الشراكة الأوروبية المتوسطية، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2013.

13. إدريس محارتي وآخرون، مئة عام على الحرب العالمية الأولى مقارابات عربية الأسباب والسياقات والتداعيات، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016.

14. إدوارد ميدأيرل، رواد الإستراتيجية الحديثة: الفكر العسكري من ميكافيلي إلى هتلر، تر: محمد عبدالفتاح، الكتاب الثاني، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1956.

15. أديب صالح اللهيبي، العلاقات السورية- السوفياتية 1946- 1967 دراسة تاريخية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012.

16. آزاد أحمد علي، خلفيات الثورة دراسات سورية، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013.

17. أسعد العزوني، الشرق الأوسط الجديد حدود الجماجم مشروع الشرق الأوسط الوسيع من هيرتزل إلى لويس إلى ليفي، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2015.

18. إسلام احمد، جيوبولتيك روسيا وسياستها الخارجية استمرارية بلا انقطاع، مركز ادراك للدراسات والإستشارات، 2016.

19. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، ط 1، مؤسسة الابحاث العربية، لبنان، 1979.

20. أمير نور، العالم العربي على موعد مع "سايكس- بيكو" جديد، ط بلا، عالم الأفكار، الجزائر، 2014.

21. أمين هويدي، الحرب والسلام في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، ط بلا، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.

22. أناتولي أوتكين، الإستراتيجية الامريكية للقرن الحادي والعشرين، تر: أنور محمد ابراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، ط1 المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2013.

23. أناتولي أوتكين، الإستراتيجية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: أنور محمد ابراهيم وآخرون، الطبعة الاولى، المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

24. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2007.

25. إياد يونس محمد، الحظر في القانون الدولي العام، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

26. إيريش فيده، توازن القوى العولمة والتوازن الرأسمالي، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

27. إيلاف نوفل احمد العكيدي، الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط واثرها على العلاقات الروسية الإيرانية، ط بلا، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2015.

28. باراج خانا، العالم الثاني السلطة والسطوة في النظام الجديد، ط 1، الدار العربية للعلومناشرون، 2009.

29. بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن "العظمة" الروسية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.

30. بدر عقيلي، العمق الإستراتيجي في الحروب الحديثة، ط 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، لبنان، 2014.

31. بشير محمد الخضرا، النمط النبوي- الخليفي في القيادة السياسية العربية..والديمقراطية، ط 1، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.

32. بفجيني بريماكوف، العالم بدون روسيا؟ قصر النظر السياسي وعواقبه، ترجمة: عبدالله حسن، ط1، دار الفكر ، دمشق، 2010.

33. بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ط 6 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

34. بوراس عبد القادر، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة، 2014.

35. بوكرا ادريس، مبدأ عدم التدخل في القاون الدولي المعاصر، ط بلا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

36. بيرت تشايمان، العقيدة العسكرية دليل مرجعي، ترجمة: طلعت الشايب، دار الكتب المصرية، 2014.

37. تامر إبراهيم كامل عبده هاشم، السياسة الدولية والإستراتيجية الصراع بين الولايات المتحدة والصين و روسيا، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2013.

38. تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر: ديما الخضرا، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

39. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الازمات، ط 1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

40. ثائر خليل حمد، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية، ط1، دار المكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

41. جمال مصطفى عبدالله السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

42. جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

43. جمال واكيم، ، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيو سياسية لأزمة 2011، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013.

44. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

45. جهاد عودة، إستراتيجيات الصراع الدولي، القرارات الإستراتيجية لدول العالم الثالث في الصراعات الدولية، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2016.

46. جهاد عودة، المفاوضات الإستراتيجية وعمليات التسوية الإقليمية في الشرق الأوسط، ط 1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2017.

47. جهاد عودة، مفاهيم العلاقات الدولية التخطيط الإستراتيجي لتحقيق الأمن، ط 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2016.

48. جهاد عودة، مقدمة في الدراسات الإستراتيجية الشرق أوسطية، ط 1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014.

49. جوانيتا الياس وبيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، تر: محي الدين حميدي، ط 1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.

50. جوانيتا إلياس، وبيترستش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة: محيي الدين حميدي، ط 1 ، دار الفرقد، دمشق، 2016.

51. جورج شكري كتن، العلاقات الروسية- العربية في القرن العشرين وآفاقها، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.

52. جون ميرشامير، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، النشر العلمي والمطابع، 2012.

53. حازم حمد موسى الجنابي، إدارة التغيير: الإستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجا، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

54. حسام أحمد هنداوي، التدخل الدولي الإنساني، دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة،1997.

55. حسن حنفي، الواقع العربي الراهن، ط1، دار العين للنشر، القاهرة، 2012.

56. حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية زمن فلاديمير بوتين، ط 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017.

57. حسين بوقارة، تحليل النزعات الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008.

58. حنان علي ابراهيم الطائي، السياسة الروسية اتجاه سورية 1992- 2014، ط1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

59. حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، ط1، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

60. خالد الحراري، مفهوم القوة في السياسة الدولية، ط بلا، مطابع الأهرام، مصر، 2015.

61. خالد عبد العظيم، النظام العالمي المصالح الإقتصادية والسياسية والتوجهات الإستراتيجية التطور التاريخي لتوازنات القوى، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث، 2011.

62. خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية، ط1، جامعة نايف للعلوم العربية للأمن، الرياض، 2014.

63. خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

64. خضير عباس وأحمد النداوي، الإستراتيجية النطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2014.

65. خضير عباس وآخرون، الإستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين، ط 1 ، دار دجلة ناشرون وموزعون، الاردن، 2014.

66. خليل حسين وأخرون، الإستراتيجيا التفكير و التخطيط الإستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي الحروب واستراتيجية الإقتراب غير المباشر، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

67. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، ط1، دار المنهل اللبناني، 2009.

68. دافيد ب. فورسايث، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، ط 1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993.

69. دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين دراسة في الجغرافية السياسية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.

70. رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

71. زبغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

72. زبغينيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية، تر: أمل الشرقي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

73. س.غ لوزيانين، عودة روسيا الى الشرق الكبير، ترجمة: هاشم حمادي، الطبعة الأولى، دار الدراسات للثقافة والنشر، 2012.

74. سالم مطر السبعاوي، نظرية الفوضى الخلاقة في فكر المحافظين الجدد لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017.

75. سامح عبد القوى السيد عبد القوي ، صور التدخلات السلبية وانعكاساتها على الساحة الدولية، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر 2015.

76. سامح عبد القوي السيد عبد القوي، التدخلات الدولية لحماية البيئة والدفاع عن الإنسانية، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2015.

77. سعد توفيق حقي، مبادىء العلاقات الدولية، ط5، المكتبة القانونية، بغداد، 2010.

78. سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.

79. سعد شاكر شبلي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ،ط 1، الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2013.

80. سعد شاكر شبلي، التحولات الإستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، 2016.

81. سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، ط 2، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

82. سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، ط 1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2008.

83. سمير التنير، الإنقلاب الشعبي في الوطن العربي، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2011.

84. سمير أمين، بعض قضايا المستقبل، تأملات حول تحديات العالم المعاصر، ط 2، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار(ANEP)، الجزائر، 2003.

85. سهيل الحبيب، المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

86. سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة القانون الدولي، حقوق الإنسان، ط3 ، ج2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

87. السيد أمين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008.

88. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين (814 ق- م – 1962 م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

89. صبري الفارس الهيتي، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكس، ط بلا، مؤسسة الوراق للنسر والتوزيع، الأردن، 2016.

90. صبري جميلة وآخرون، إحتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط، ط 1، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

91. صدام مرير الجميلي، الإتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، ط 1، دار المنهل اللبناني، 2009.

92. صفاء خليفة، أمريكا والتدخل في شؤون الدول مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ط 1، دار العين للعين والنشر، القاهرة، 2010.

93. صلاح نيّوق، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2008.

94. طارق شريف يونس، الفكر الإستراتيجي للقادة، ط2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2012.

95. طارق محمد ذنون الطائي، الفكر الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.

96. طلعت جياد لجي الحديدي، مبادىء القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية(العولمة)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

97. عادي سليمان العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، 2015.

98. عادي سليمان العبيدي، القوة في العلاقات الدولية،ط1، دار المنهل اللبناني، 2015.

99. عاطف على صالحي، مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، ط 1، دار النهظة العربية، 2009.

100. عاطف معتمد عبد الحميد، إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الإنتقالية، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

101. عاطف معتمد عبد الحميد، الصراع الروسي الشيشاني في ضوء الرؤية الجغرافية لنزعات القوقاز، القاهرة، ايلول 2004.

102. عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، ط 1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

103. عامر خضير الحبيسي، مدخل لدراسة الإستراتيجيات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2010.

104. عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، 2013.

105. عامر مصباح، تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات، ط 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

106. عامر مصباح، علم الإستراتيجية وتحليل قضايا الشرق الأوسط، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2017.

107. عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقت الدولية، ط 1، دار الكتاب الحديث، 2011.

108. عايدة العلي سري الدين، البوابة السورية والعودة الروسية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.

109. عبادة محمد التامر ، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية،(إيران-العراق-سوريا-لبنان أنموذجا)، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015.

110. عباس الحديثي، نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

111. عبد السلام جمعة زاقود، الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد، قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989- 2011، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2013.

112. عبد العادي بو طالب، هل يعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار، الرباط مطبوعات أكاديمية، المملكة المغربية، 1992.

113. عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، ط بلا، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992.

114. عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، ط بلا، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992.

115. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الإستراتيجية، ط 1 دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2011.

116. عبد الله نوار شعث، التدخل الدولي في النزعات المسلحة بين الضرورة ومبدأ عدم التدخل، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017.

117. عبد الوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية، المتغيرات، القواعد والأدوار، ط 1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

118. عثمان العثمان، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرايلي، ط 1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.

119. عدنان السيد حسين، قضايا دولية التوسّع الأطلسي، ط 1 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.

120. عدنان السيّد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ط1، دار أمواج للنشر والتوزيع، لبنان، 2003.

121. عصام نايل المجالي، الأمن الإقليمي الخليجي وسباق التسلح في المنطقة، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

122. عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009.

123. علي زياد العلي، مستقبل دوائر التوازن والصراع الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017.

124. علي صبح، النزعات الإقليمية في نصف قرن 1945- 1995، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، 2006.

125. علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأمريكي- الصهيوني، ط 2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2015.

126. علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأمريكي- الصهيوني، ط 2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ، لبنان، 2015.

127. عليان محمود عليان، التوافق والصراع في العلاقات الدولية العلاقات الروسية التركية مثالا، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2017.

128. عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الاوسط دراسة في الابعاد الإقتصادية والسياسية، ط 1، دار السنهوري، لبنان، 2016.

129. عمر عبد الحفيظ شنان، نزعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

130. عمر كامل حسن، الجغرافية السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

131. عمران عبد السلام الصفراني، مجلس الأمن وحق التدخل لفرض إحترام حقوق الإنسان، ط 1، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 2008.

132. غازي حسين صباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، ط 4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

133. غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، ط بلا، منشورات اتحاد كتاب العرب، 200.

134. غازي فيصل حسين، السياسة الخارجية الأمريكية وتحديات الطاقة والبيئة والتنمية، ط بلا، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

135. غضبان مبروك، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 1994.

136. فايز محمد العيساوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية.

137. فتوح أبو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وإنعكاساته على السيادة الوطنية، ط 1، مركز الإمارات الإستراتيجية، 2014.

138. فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، ط1، الاكادميون للنشر والتوزيع، الموصل، 2015.

139. فصيح بدرخان، أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، ط 1، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، لبنان، نيسان 2015.

140. فوزي أو صديق، مبدأ التدخل والسيادة لماذا؟ وكيف؟، ط 1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1999.

141. فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع اوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الأمن العالمي، ط1، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2006.

142. فيصل مخيط أبو صليب، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج، ط 1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، لبنان، 2012.

143. كاضم هاشم نعمة، روسيا و الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016.

144. كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الأسيوية ما بعد الحرب الباردة، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

145. الكسندر دوغين، الجيوبولتيكا، مستقبل روسيا جيوبولتيكي، ترجمة عماد حاتم، ط 1، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004.

146. لمى مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و إنعكاساتها على المنطقة العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

147. ليدل هارت، الإستراتيجية وتأريخها في العالم، تر: الهيثم الأيوبي، ط 1، بيروت، دار الطبيعة، 1967.

148. ليلى نقولا الرحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011.

149. ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

150. ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الاورآسيوي من الإقليمية الى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب، ط1، دار الفكر العربي، 2014.

151. مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة على النزعات الدولية، ترجمة: عدنان حسن.

152. محسن حسامي ظاهر مديهش العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية، ط 1، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

153. محفوظ رسول، الأمن الوطني الروسي بين الفرص والقيود، ط 1، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018.

154. محمد الحاج بكري، المتغيرات الإقليمية والثورة السورية، ط بلا، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 2017.

155. محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا جدلية الصمود والإصلاح، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

156. محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، ط 1، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2012.

157. محمد حمد القطاطشة، مبادئ العلاقات الدولية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2014.

158. محمد خليل الموسى، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، ط 1، دار وائل للنشر، 2004.

159. محمد سلامة النحال، الحرب ضد الإرهاب (تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية)، ط بلا، دار زهران، عمان، 2009.

160. محمد عبد الغني حسن هلال، مهارات التفكير والتخطيط الإستراتيجي كيف تربط بين الحاضر والمستقبل، مركز تطوير الآداء والتنمية، مصر، 2008.

161. محمد منذر، مبادىء في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، ط 1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

162. محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية، دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجية القوى المنافسة، ط 1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

163. محمد نشطاوي، إمبراطورية الشر الثابت والمتحول في السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 (العراق نموذجا)، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، 2003.

164. محمد نصر مهنا، تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية، ط 1، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 2007.

165. محمود خليفة جودة، البحث عن المكانة روسيا بوتين وميلاد نظام عالمي جديد، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016.

166. محمود سالم السامرائي، استراتيجية روسيا الإتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية، الطبعة الاولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2017.

167. محمود عبد الرحمان، تاريخ القوقاز نسور الشيشان في مواجهة الدب الروسي، الطبعة الأولى، دار النفائس لطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1999.

168. مسعد عبد الرحمن زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الكتب القانونية، 2008.

169. مسعد عبد الرحمن وآخرون، تدخل الأمم المتحدة في نزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.

170. مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 2011.

171. مصطفى عبد القادر النجار، أضواء على سياسة الإتحاد السوفياتي وروسيا القيصرية في الخليج العربي والجزيرة العربية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن.

172. مضهور البخيت العريمي، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب، ط 1، دار الثقافة للنضر والتوزيع، الأردن، 2009.

173. معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، ط 1، دار العربي للنشر والتوزيع، 2011.

174. منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب من السيف والدروع..الى الصاروخ والأنفاق، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2008.

175. ميشيل رامبو، عاصفة على الشرق الأوسط الكبير، ترجمة: لبانة مشوح، ط بلا، منشورات اتحّاد الكتاب العرب، 2016.

176. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

177. نجاة محمد مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة سوريا 2014/2010)، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018.

178. نسيم بلهول، عن الجيواستراتيجية، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر و التوزيع، 2015.

179. نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

180. نعوم تشومسكي وجلبير الأشقر، السلطان الأخير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة: ربيع وهبه، ط1، دار الساقي، لبنان، 2007.

181. نعيم الظاهر، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

182. نوار محمد ربيع الخيري، مبادىء الجيوبولتيك، ط1، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014

183. نوار محمد ربيع خيري، مبادئ الجيوبولتيك، الطبعة الأولى، دار مكتبة عدنان، بغداد، 2014.

184. نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية- الروسية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998.

185. نيكولاي زلوبن، المصالح الدولية في منطقة الخليج، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2006.

186. هارالد مولر وستيفاني زونيوس ، التدخل العسكري والأسلحة النووية حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي، ترجمة : عدنان عباس علي ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

187. هاري آر. يارغر،الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، تر: راجح محرز علي، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011.

188. هاني شادي، التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسين الى بوتين التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي، ط1، دار العين للنشر، القاهرة، 2013.

189. هشام محمد الأقداحي، العلاقات الإستراتيجية الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، 22014.

190. يحي احمد الكعكي، الشرق الاوسط والصراع الدولي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1986.

191. علي حسن بكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الإشتباك، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 19 أبريل 2018.

ث -الكتب باللغة الاجنبية:

1. Alexander Nikitin, Russia as a Permanent Member of the UN Security Concil, International Policy Analysis, November 2012.

2. Andrev S. Makarychev, Russia in the Mediterranean Region : (Re)Source of Influence, Panorama, 2009.
3. Andrev S. Makarychev, Russia in the Mediterranean Region : (Re)Source of Influence, Panorama, 2009, pp 169- 1970.
4. Anna Borshchevskaya, Russia in the Middle East Motives, Conséquences, Prospects, The Washington Institute for near reast, February 2016.
5. Anna Borshchevskaya, Russia in the Middle East Motives, Conséquences, Prospects, The Washington Institute for near reast, February 2016.
6. Anna Borshchevskaya, Russia's Strategic Objectives in the Middle East and North Affrica, the Washington Institute for Near East Policy, June 15, 2017.
7. Anna Bozzo, Pierre – Jean Luizard, Vers un Nouveau Moyen- Orient ? Etas arabes en crise entre logiques de division et societés civiles, Roma Tres- Press, 2016.
8. Annie Jaflian, La russie puissance énergétique : de l'Armé politique aux logiques de marché, collection AXIS savoir, Paris, 2010.
9. Azmi Bishara, Russian Intervention in syria : Geostrategy is paramount, Arab Center for Research & Policy Studies, Nov 2015.
10. Azuolas Bagdonas, Russia's Interests in the Syria Conflict : Power, Prestige, and Profi, European Journal Of Economic and Political Studies.
11. C. Alden, Foreign Policy Analysis, University of London international programmes, 2011.
12. Clément Therme, L'Iran et la Russie face aux crises du Moyen-Orient : entre connivence et divergence, Politique Etrangère, Institut Français des Relations Internationales (IFRI), 2013.

13. Dimitri Trnin, The Mithical Alliance, Russia's Syria Policy, Carnegie Moscow center, February 2013.
14. Dimitri Trnin, The Mithical Alliance, Russia's Syria Policy, Carnegie Moscow center, February 2013.
15. Ellery C. Stosell, Intervention in International Law, Washington, D. C. John Byrne & CO, 1921.
16. Ellie Gerranmayeh & Kadri Liik, The New Power Couple : Russia and Iran in the Middle East, EUROPEAN COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS, September 2016.
17. Eric David, Portée et Limite du Principe de non-Intervention, Editions Bruylant, Bruxelles, Fevrier 1990.
18. Général André Beaufre, Introduction à la Stratégie, Librairie Arthème Fayard, 2012.
19. General Richard Shirreff, War With Russia An urgent Warning from senior military command, by Quercus , United States, New-York, 2016.
20. Gérard-François Dumont, Syrie : de la Géopolitique des Populations a des Scénarios Prospectifs (Syria : the geopolitics of populations to scenarios) , HAL ID : halshs-00762239, 6 Decembre 2012.
21. Guibourg Delamotte et François Godment, Géopolitique de L'Assie, collection impulsion, Paris, 2007.
22. Isabelle FACON, Russia's national security strategy and military doctrine and implications for the EU, Subcommittee on Security and Defense in the European Parliament, Belgium, February 2017.
23. Julianne Smith and Adam Twardowski, The Future of U.S Russia Relations, Center for New American Security, January 2017.
24. Kiyvan Piran , La Russie L'Ukraine et la sécurité énérgétique de l'union européenne, le centre thucydid et le centre de recherches stratégiques de Kiev, 16 Avril, 2011.

25. Marcel de Haas, Russia's Foreign security Policy in the 21st Century Putin, Medvedev and beyond, Contemporary Security Studies, London , 2010.
26. Markus Kaim and Oliver Tamminga, Russia's military intervention in Syria : its Operation plan, Objectives, and Consequences for the West's Policies, Stiftung Wissenschaft und Politik(SWP) Comments , 2015.
27. Michel Duclos, Syrie : en finir avec une guerre sans fin,Institut Montaigne, juin 2017.
28. Nikolay Kozhanov, Under standing the revitalization of Rassian-Iranian relations, CARNEGIE OSCOW CENTER, May 2015.
29. Oleksii Polegkyi, Changes in Russian Foreign Policy Discourse and concept of "Russian World", PECOB'S PAPERS SERIES, October 2011.
30. Olivier Zajec, Les secret de la geopolitique des clés pour comprendre, Edition Tempora, 2008.
31. Paul Rogers & Richard Reeve, Russia's Intervention in syria : Implications for westren Engagement, Oxford Research Group, octobere, 2015.
32. Paul Rogers & Richard Reeve, Russia's Intervention in syria : Implications for westren Engagement, Oxford Research Group, octobere, 2015.
33. Scott Lucas, The Effects of Russian Intervention in the Syria Crisis, , International Development Department, College of Social Sciences, University of Birmingham , December 2015.
34. Scott Lucas, The Effects of Russian Intervention in the Syria Crisis, , International Development Department, College of Social Sciences, University of Birmingham , December 2015.

35. Simon Pirani, Change in Putin's Russia Power, Money and people, Pluto Press, New York, 2010.
36. Steven E.Miller and Dmitri trnin, The russian Miltary Power and policy, American Academy Studies in Global Security, Cambridge, 2004.
37. Timur Z. Mansurov, Russia's Policy in Syria : characteristics, Conflicts and Mechanisms of conflict Resoulution , the turkish Online Journal of Design, and Communication, November 2016.
38. Vincent R. Stewart, Russia Military power, Defense intelligence Agency, 2017.
39. Xavier Moreau, la nouvelle grande Russie de L'effondrement de l'URSS au retour de vladimir Poutine, ellipses Edition Marketing, 2012, Paris.

ج -الدوريات باللغة العربية:

1. إبراهيم بن دايخة، الدعائم الثقافية للإهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط، مجلة فكر ومجتمع، العدد 39، 2008.
2. الأبعاد الإستراتيجية لصعود الدب الروسي، أوراق سياسية، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، 2017.
3. أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان في أربعة عقود إنجازات كبيرة وإشكالات مستمرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، مؤسسة الأهرام مصر، 20005.
4. أحمد باسل البياتي، موقف جمهورية روسيا الإتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي، دراسات اقليمية، السنة 2، جامعة الموصل، العدد 4، كانون الأول 2005.
5. أحمد قاسم حسين، العلاقات الأوروبية – الروسية في مجال الطاقة ظغوط التعاون وصراع المصالح، مجلة سياسات عربية، العدد 23، سنة نوفمبر 2016.
6. أحمد ملي، التنافس الدولي على حوض قزوين، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 89، تموز، 2014.

7. أحمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، جامعة بغداد، السنة الثالثة والعشرون، 2013.
8. أعياد عبد الرضى واخرون، النظريات الجيوبولتيكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة آسيا الوسطى، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 21، جامعة بغداد.
9. أفقيني كورندياسوف، أفاق تطور النزاع في الشرق الأوسط، استراتيجية روسيا حول منطقة المتوسط، قواسم دولية، العدد 3، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، 2009.
10. أليكسي دولنسكي، حتمية الصراع: دور الأزمات في العلاقات الروسية الأمريكية، إتجاهات الأحداث، العدد 19، فبراير 2017.
11. أمانج علي عثمان، متغير السياسة الروسية اتجاه سوريا منذ عام 2011 تحليل في الدوافع، مجلة السياسة الدولية، الإصدار 35– 36، الجامعة المستنصرية، العراق، 2017.
12. أمينة مصطفى دلة، المخيلة الجيوبوليتيكية والفضاء الأوراسي، دراسات إستراتيجية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 28 سبتمبر 2016.
13. أنتوني كوردسمان، سورية و"جنيف 2" وعصر "أقل الخيارات سوءا"، مجلة المستقبل العربي، العدد 421، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2014.
14. ايف ماسينغهام، التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض انسانية؟، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 91، العدد 876، ديسمبر/كانون الأول2009.
15. باسم راشد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مجلة اوراق، العدد 9، وحدة الدراسات المستقبلية، الإسكندرية، 2013.
16. جواد صندل، روسيا وجورجيا، النفط والجيوستراتيجية: منظور جغرافي سياسي، مجلة ديالى، العدد 41، سنة 2009.
17. جورج هيرش، لماذا صوتت روسيا والصين على العقوبات ضد ايران؟، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 3، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعلمية، فيفري 2007.

18. حسن أيوب، روسيا والأزمة السورية : مصالح جيوستراتيجية و تعقيدات مع الغرب، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 84، أبريل 2013.
19. حسين علي، القوى العظمى في الشرق الأوسط الجديد، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 66، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2015.
20. حمزة المصطفى، المواجهة مع داعش أسبابها ومآلتها المحتملة، مجلة سياسات عربية، العدد 7، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014.
21. حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، العدد 42، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2009.
22. حيدر علي حسين، الصراع في الشرق الأوسط وخارطة التوازنات المقبلة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 41، جامعة العراق، سنة، 2018.
23. حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة المستصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 43، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2013.
24. خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والإستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
25. خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والإستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، بغداد، اكتوبر 2008.
26. خلدون عدره، المشروع الصهيو– الأمريكي وتداعياته على الوطن العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد الأول، 2015.
27. خلود محمد خميس، الأزمة السورية واستراتيجية التدخل العسكري في المنطقة العربية، مجلة دراسات دولية، العدد 60، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.
28. رباحي أمينة، موقع روسيا في العلاقات الأورو– أطلسية منذ اختفاء الإتحاد السوفيتي الى فترة رئاسة بوتين، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 13، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2006.

29. سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية – الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، العدد 42، جامعة بغداد، 2009.
30. شهاب المكاحله، حرب النفط والغاز القادمة على الشرق الأوسط، جيوستراتيجيك ميديا، 8 فبراير 2018.
31. طارق دياب، إستراتيجية ترامب في سوريا ماذا بعد؟، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، 10 فيبراير 2018.
32. طالب حسين حافظ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد 46، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2010.
33. الطيف عبد الكريم، دول البريكس من أجل التنمية والتعاون والتكامل من اجل نظام إقتصادي عالمي متعدد الأقطاب، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 30، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014.
34. عامر كامل احمد، التدخل الروسي في الأزمة السورية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 6، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2016.
35. عامر كامل أحمد، سوريا في مواجهة الإصلاح السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد 39، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2009.
36. عبد الرؤوف رهبان، التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سوريا (دراسة في الجغرافية السورية) مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد الأول+ الثاني، 2009.
37. عبد العزيز مهدي الرواي، توجهات السياسة الخارجية الروسية ما بعد الحرب الباردة، مجلة الدراسات الدولية، العدد 35، مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية، جامعة بغداد، 2008.
38. عبد الناصر سرور، الصراع الإستراتيجي الأمريكي– الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة: 1991– 2007، مجلة جامعة الازهر سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، المجلد 11، العدد 1، 2009.
39. عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية – الروسية و العمق الإستراتيجي المتبادل، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 11، جانفي 2014.

40. عبد علي كاظم المعموري، الصراع الروسي– الأمريكي أوراسيا مقابل الأطلسي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 154، 2016

41. عبدالناصر سرور، الصراع الإستراتيجي الامريكيى– الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة : 1991– 2007، المجلد 11، العدد 01، مجلة جامعة الأزهر بغزة، 2009.

42. عدنان السيد حسين، الشرق الأوسط في أولوية الإستراتيجيات الروسية الصينية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2015.

43. عصام عبد الشافي، المسارات المستقبلية للتحولات السياسية في الشرق الأوسط، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2018.

44. علي زياد عبدالله، مستقبل التوازن والصراع في الشرق الاأوسط، مجلة شؤون الأوسط، العدد 153، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة النهرين، العراق، سنة 2016.

45. عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

46. عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب الروسي العسكري بين الماضي و الحاضر، مجلة دراسات دولية، العدد 56، جامعة بغداد، سنة 2013.

47. غارسيا روموالدا برميخو، الإطار القانوني الدولي بشأن إستخدام القوة : أوجه الإلتباس والحدود، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 34، 1993.

48. فريد ميليش، القوة وأهميتها في العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 6، 2014.

49. فوزي حسن الزبيدي، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد الثالث، العدد 11، يوليو 2015.

50. كريم المفتي، مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط دراسة تحليلية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

51. مايسة محمد مدني، التدخل الروسي في الأزمة الروسية، مجلة كلية الإقتصاد العلمية، العدد 4، جامعة النيلين، 2014.

52.محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية – الأوروبية: قراءة وفق نظرية الإعتماد المتبادل، مجلة المستقبل العربي، العدد 464، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، اكتوبر 2017.

53.محمد أبو سعدة، الخطر القادم سيناريوهات تقسيم سوريا، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2017.

54.محمد حسون، استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.

55.محمد حسون، الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2، 2010.

56.محمد عادل شريح، روسيا "الأوراسية" وقضايا المشرق العربي، سياسات عربية، العدد 8، ابريل 2014.

57.محمد عبد الرحمن يونس عبيدي، موقف روسيا من الثورات العربية "الثورة السورية أنموذجا"، مجلة دراسات اقليمية، العدد 31، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2013.

58.محمد مجدان، سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر، المجلة العربية للعلوم للعلوم السياسية، العدد 48، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

59.نبيه البرجي، نتانياهو لتسوية مركبة مع دمشق اذا ..ماهو الخيار السوري؟، مجلة الإقتصاد والأعمال، السنة الثامنة عشر، العدد 207، مارس 1997.

60.نزار عبد القادر، الشراكة الروسية– الإيرانية في سوريا تأثيرها على الوضع الجيو– استراتيجي في الشرق الأوسط، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، العدد 99، كانون الثاني 2017.

61.نصيف جاسم أسود الأحبابي، مشروع أوسطي الكبير وأثاره الجيوبولتيكية المحتملة على الواقع العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 9، سنة 2013.

62.نورهان الشيخ، الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط حدود وملامح التغيير، مجلة السياسة الدولية، المجلد 52، العدد 209، يوليو 2017.

63. هاشم كاظم شيخي، التنافس الدولي والإقليمي على ثروات بحر قزوين، مجلة أبحاث ميسان، المجلد الثاني، العدد 3، جامعة البصرة، السنة 2006.
64. هيثم كريم صيوان، روسيا الإتحادية والعقوبات الإقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، المجلد 35– 36، الجامعة المستنصرية، 2017.
65. وداد غزلاني كنزة فني، الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، العدد 155، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة النهرين، العراق، سنة 2017.
66. الياسين غازي رشيد، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 21، بغداد، سنة 2001.

ح الدوريات باللغة الاجنبية:

1. Alexander Nikitin, Russia as a Permanent Member of the UN Security Concil, International Policy Analysis, November 2012.
2. Alexey Malashenko, Russia And the Arab Spring , Carnegie Moscow Center, october 2013.
3. Andrea Beccaro, Anna Sophie Maas, The Russian Web in the Mediterranean Region, ISPI, Analysis N° 308, February 2017.
4. Anna Borshchevskaya, Could Russia Flip Egypt ?, The Washignton Institute Improving the quality of U.S. Midlle East Policy, June 21, 2018.
5. Anna Borshchevskaya, Russia's Many interests in syria, the washigthon Institute for near East Policy, january 2013.
6. Aton Lavrov, The Russian Air Campaigs in Syria A Premilinary Analysis, Centre for Analysis of Strategies and technologie, Moscow, June 2018.

7. Camillia Comitteri, When Domestic Factors Prevail Upon Foreign Ambition : Russia's Strategic Game in Syria, IAI Working Papers , N° 12, 26 october 2012.
8. Caroline Ibos- Hervé, Les diplomates russe et la politique étrangère, Les Etudes de CERI, N° 32, octobre 1997.
9. Catherine Locatelli, Gazprom, le Kremlin et le marché, Le Monde diplomatique, N° 734, 2015.
10. Catherine Locatelli, les échanges gaziers entre la russie et la chine à l'aune de leur sécurité énergétique, Cahier de recherche EDDEN N° 2, 2015.
11. Catherine Locatelli, Russie Caspienne : Lenjeu de la diversification gazière de L'UE, CAHIER DE RECHERCHE, N° 25, LEPII, Université de grenoble, novembre 2009.
12. Clément Therme, L'Iran et la Russie face aux crises du Moyen-Orient : entre connivence et divergence, Politique Etrangère, Institut Français des Relations Internationales (IFRI), 2013.
13. Clément Therme, La puissance Russe Au Moyen-orient : Retour ou Declin Ineluctable ?, Etudes de "l'IRSEM" Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Miltaire, N° 33, 2014.
14. Daniel Yergin, Ensuring Energy Security, foreign affairs, volume 85, N° 2.
15. Ekaterina Stepanova, The SyriaCrisis and the Making of russia's Foreign Policy, PONARS Eurasia Policy Memo, N° 199, June 2012.
16. Elena Morenkova Perrier, les principes fondamentaux de la pensée stratégique russe, Institut de recherche Stratégique de l'Ecole Militaire,(laboratoire de l'IRSEM), N° 22.
17. Ellie Gerranmayeh & Kadri Liik, The New Power Couple : Russia and Iran in the Middle East, EUROPEAN COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS, September 2016.

18. Florence Gaub, Syrian Separation : Why division is not the answer, Federal Academy for Security policy, Security Policy working Paper, N°. 17, 2017.
19. Gérard-François Dumont, Syrie : de la Géopolitique des Populations a des Scénarios Prospectifs (Syria : the geopolitics of populations to scenarios) , HAL ID : halshs-00762239, 6 Decembre 2012.
20. Hadrien Desuin, La russie et nous, Conflits revue de Géopolitique, N° 11, 2016.
21. Hanna Notte, Russia's Role in the Syria War- Domestic Drivers and Regional Implication , Paper Policy N° 8, Maison du futur, Jnuary 2017.
22. Igor Delanoë, Le partenariat Stratégique russo- syrien : la clef du dispositif naval russe en Méditerranée, note, N° 06, février 2013.
23. Igor Delanoe, Le retour de la Russia en Méditerranée, Cahier de la Méditerranée, N° 89, 2014.
24. Igor Delanoe, le rettour de la russie en Méditerranée, cahiers de la Méditerranée, N° 89, 2014.
25. Ilya Bourtman, Putin and Russia's Middle East eastern Policy, Middle East Review of International Affairs, Vol. 10, N°. 2, June 2006.
26. Irina Zvyagelskaya, La Russie et le printemps arabe, Bilan Annuaire IE Med. De la Méditerranée, 2014.
27. Irina Zvyagelskaya, La Russie et le printemps arabe, Bilan Annuaire IE Med. De la Méditerranée, 2014.
28. Jacque Lévesque, Russie le retour, Le Monde diplomatique, N° 138, janvier 2015.
29. Janis Berzins, Civil War in Syria: Origins, Dynamics, and Possible Solutions, National Defence Academy of Lativia, Center for Security and Strategic Research, Strategic Review, N° 7 , 2013.

30. Jean-Arnault Dérens et Laurent Géslin , Front entre la russie et l'Occident, Le monde diplomatique, N° 736, Juillet 2015.
31. Jeffrey White, Russia's Military strategy in syria Becoming clearer as Its Forces Engage in combat, the Washington Institute For Near East Policy, october, 2015.
32. Jonas Grätz, La réforme Militaire russe : Progrès et difficultés, Politique du sécurité : analyses de Center for Security Studies(CSS), ETH Zurich, N° 152, Avril 2014.
33. Julie Wilhelmsen and Kristin Haugevik, Strategic Partners against terrorism Russia's initial position on Syria, Norwegian Institut of International Affairs, policy Brief , N° 37, 2016.
34. Licínia Simão, the ukrainian conflict in russian foreign policy : rethinking the interconnection between domestic and foreign policy strategies, School of economics and centre for Social Studies, university of coimbra, , Portugal, Vol 27, N° 03, April 2016.
35. Luigi Scazzieri and Steven Blockmans, Shaping the Emerging consensus on Syria, Centre for European Policy Studies, Brussels, 26 February 2014.
36. Mark N. Katz, Russian and Iran, Middle East Policy Council, volume 19, N°3, 2012.
37. Markus Kaim and Oliver Tamminga, Russia's military intervention in Syria : its Operation plan, Objectives, and Consequences for the West's Policies, Stiftung Wissenschaft und Politik(SWP) Comments , 2015.
38. Michel Duclos, Syrie : en finir avec une guerre sans fin, Institut Montaigne, juin 2017.
39. Michel Duclos, Syrie : en finir guer sans fin, INSTITUT MONTAIGNE, Juin 2017.

40. Nicolàs de Pedro, How does Russia Conceive of the Mediterranean Space in its Official Iscourse and narratives ? A Critical Discourse Analysis, Working Papers, N° 9, MED RESET, 2017.
41. Nikolav kozhanov, Russian Policy Across The Middle East Motivations and Methods, Researche Paper, February 2018.
42. Nikolay Kozhanov, Russian Policy Across the Middle East Motivation and Methods, Research Paper, February 2018.
43. Nikolay Kozhanov, Under standing the revitalization of Rassian-Iranian relations, CARNEGIE MOSCOW CENTER, May 2015.
44. Oleksii Polegkyi, Changes in Russian Foreign Policy Discourse and concept of "Russian World", PECOB'S PAPERS SERIES, October 2011.
45. Oleksii Polegkyi, Changes in Russian Foreign Policy Discourse and concept of "Russian World", PECOB'S PAPERS SERIES, October 2011.
46. Pascal Marchand, La puissance Russe Une Géopolitique de l'énergie, CARTO, N°1, Mars 2010.
47. Patryk Kugiel, India – Russia Rellation : An Enduring Partnership ? Bulltin N° 2, 4 January 2013.
48. Pierre Berthelot, Russia in the Midle East : A New Dominant Actor ?, Rinsing Powers Quarterly, Volume 2, Issue 1, 2017.
49. Quentin Albert et Rémy Sabathié, L'Eurasie, clef de voute de la politique étrangère de vladimir Poutine, les doussiers des yeus du Monde, N° 7, octobre 2014.
50. Rajan Menon, New Players in the Meditrranean, S. Enders Wimbush Hudson Institute, Mediterranean, Paper Series, May 2010.
51. Richard Sokolsky, The New Nato – Russia Military Balance : Implication For European Security, Carnegie Endowment For International Peace, 2017.

52. Stefan Forss, Russian Military Thiking and threat Perception : A Finnish View, CERIS TRATEGY PAPERS, N° 5, Séminaire Stratégique du 13 novembre 2009.
53. Stefan Forss, Russian Military Thiking and threat Perception : A Finnish View, CERIS TRATEGY PAPERS, N° 5, Séminaire Stratégique du 13 novembre 2009.
54. Talal Nizameddin, The Russian Intervention in Syria : is Putin's Gamble Playing Off ?, CICRO Foundation Great Debat Paper, N° 16/03, April 2016.
55. Timur Z. Mansurov, Russia's Policy in Syria : characteristics, Conflicts and Mechanisms of conflict Resoulution , the turkish Online Journal of Design, and Communication, November 2016.
56. Tugce Varol, The Russian Foreign Energy Policy, European Scientific Instutite, Publishing, EGALITE, 2013.
57. Y. Belobrov & A.G. Volodin, Nodern Russian – Iranian Relation : Challenges and Opportunities, Russian International Affairs Council, working paper, N° 14, 2014.

خ -اليوميات والجرائد باللغة العربية:

1. جان رادفانيي، روسيا بوتين..إصلاحات أم تغييرات زائفة، (Le Monde diplomatique)، القبس، العدد 12، السنة السادسة، ابريل 2012.
2. حسن خليل، استفاقة الدب الروسي، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 2023، بتاريخ 8 حزيران 2013.
3. روسيا ترفض تطويقها بالبنى العسكرية للأطلسي، صحيفة الحياة، العدد 20045، الثلاثاء 20 فبراير 2018.
4. صحيفة الحياة اللندنية، ازمة القرم ..روسيا تعزز قواتها والغرب يهددها بالعزلة، العدد 6580، بتاريخ، 2014/03/04.

5. كمال مساعد، عقيدة عسكرية روسية جديدة: الناتو والولايات المتحدة الأمريكية أعداء، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 2419، 2014.
6. محمد مسلم الحسيني، المأزق الأوكراني يتحول الى ازمة عالمية بعد تدخل روسيا وتردد الغرب، صحيفة العرب، العدد 9487، نشر في 2014/03/04.
7. مرح ماشي، هنا دمشق: دفاعاتنا ردت العدوان، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 3442، 14 نيسان 2018.

د - اليوميات والجرائد باللغة الاجنبية:

1. .Alexis Toulon, La chine au secours de la Russie, Problèmes économiques, N° 3108, Mars 2015.
2. Flodor Loukianov & Vremia Novostie, Le krimlin est prêt à jouer la meme partition, courrier international, N° 986, Du 24 Au 30 Septembre 2009.
3. Natalia Aliakrinskaia, Poutine donne la priorité à la sécurité énergétique, courrier international, N° 864, Mai 2007.
4. Serguei Koudiarav et Gevorg Mirzain, Moscou renforce sa pression sur L'Ukraine, courier international, N° 1251, octobre 2014.
5. Toulon Alexis, La russie mise sur la Chine, Alternatives Economiques, N° 342 , 2015.
6. Volodymyr Gourbouline et Valentin Badrak, la menace russe doit etre prise au sérieux, courrier international, N° 987, octobre 2009.

ذ - المواقع الالكترونية:

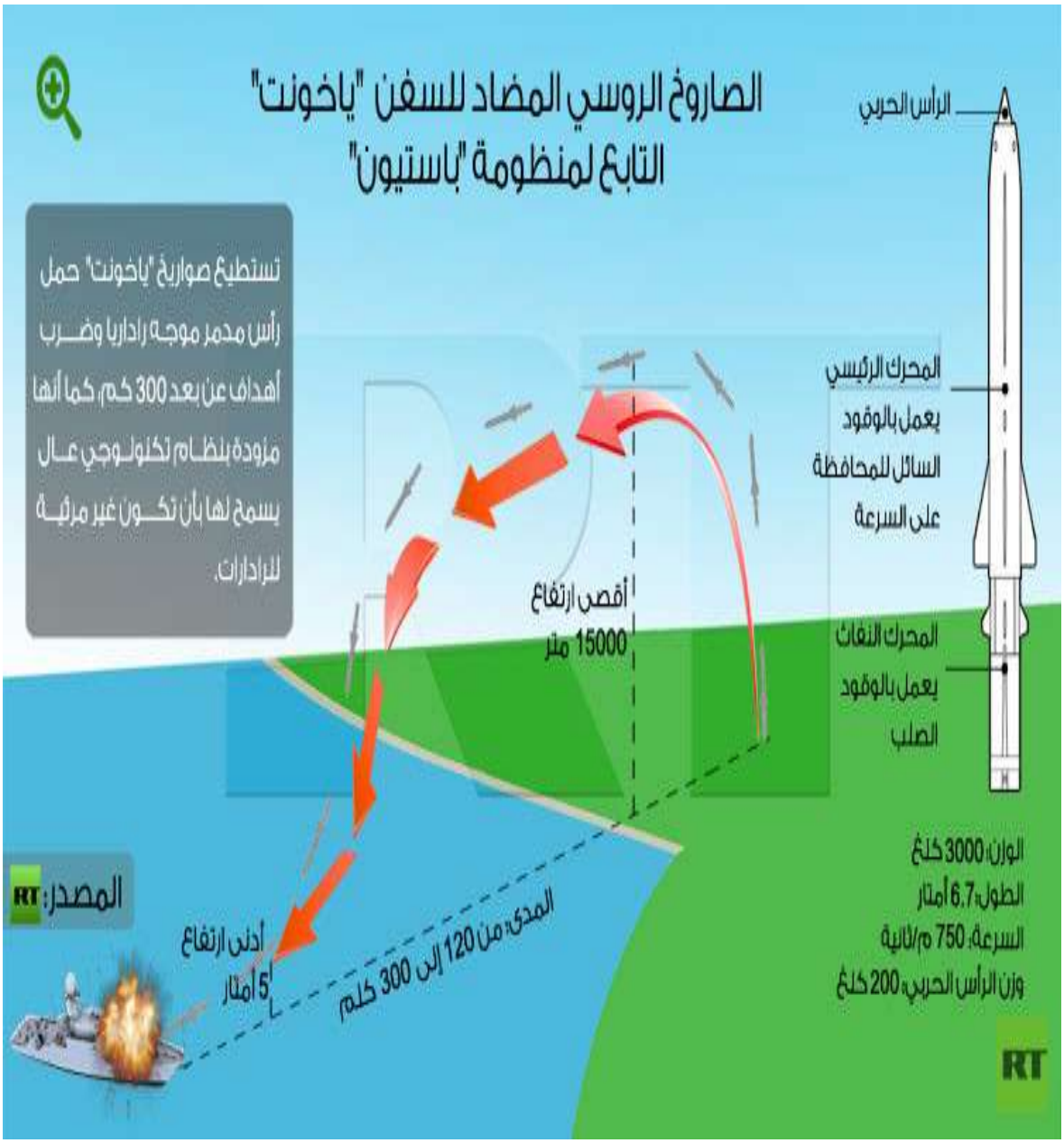
1. .....، مناطق خفض التصعيد: إستراتيجية روسيا في حسم الصراع السوري عسكريا، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2018، ص للمزيد أكثر انظر إلى الرابط: www.dohainstitute.org

2. زهير حمداني، روسيا والشرق الأوسط ابعد من المياه الدافئة، تقارير وحوارات، الجزيرة، الدوحة، نشر بتاريخ: 2017/12/13، تم تصفح الموقع يوم: 2018/6/9، انظر إلى الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/12/13
3. سيرغي شويغو، واشنطن تطبق استراتيجية "الإستعمار الجديد"، RT Arabic ، نشر بتاريخ 11/07/2018، الإطلاع على الموقع يوم 2018/07/11، انظر إلى الرابط: https://arabic.rt.com/world/956366
4. صافيناز محمد أحمد، مؤتمر سوتشي للحوار الوطني السوري.. المعارضة أمام خيارات محدودة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، نشر بتاريخ، 2018/01/28، تم تصفح الموقع يوم، 2018/06/15، انظر إلى الرابط: http://acpss.ahram.org.eg/News/16521.aspx
5. كيفور ألماسيان، الصراع على سوريا وأوكرانيا من منظور دماغ بوتين، تاريخ النشر: 2016/06/21، تاريخ تصفح الموقع : 23– افريل– 2018، انظر الى الرابط : HTTP://KATEHON.COM/AR/ARTICLE/LSR-L-SWRY-WWKRNY-MN-MNZWR-DMG-BWTYN
6. من خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، من مقر وزارة الدفاع الروسية، نشر بتاريخ 22 ديسمبر 2017، تاريخ الدخول: 1جوان 2018، انظر إلى الرابط: https://arabic.rt.com/features/917307
7. منى سليمان، مستقبل التوازنات السورية بين محاربة "داعش" ومعركة حلب، مجلة السياسة الدولية، مركز السياسات والدراسات الإستراتيجية، الأهرام، نشر بتاريخ 8–5– 2018، تم تصفح الموقع يوم: 27–5–2018، أنظر إلى الرابط: http : //www.Siassa.org.eg/ writerBio

8. Stephen Lendman, "Dirty Geopolitics" and America "Triangulation Strategy" in Syria, Global Research, 28 November, 2017, Look at the link : https: //www.global research..ca/dirty- in syria/5620471.
9. Anthony Samrani, Comment Poutine cherche à imposer sa Paix en Syrie ? Publie le : 31/12/2016, Parcourir le site : https://www.lorientlejour.com/article/1026833/comment-poutine-cherche-a-imposer-sa-paix-en-syrie.html

الملاحق

الملحق رقم1


الصاروخ الروسي المضاد للسفن "ياخونت"
التابع لمنظومة "باستيون"
تستطيع صواريخ "ياخونت" حمل رأس محمر موجه راداريا وضرب أهداف عن بعد 300 كم، كما أنها مزودة بنظام تكنولوجي عال يسمح لها بأن تكون غير مرئية للرادارات.
الرأس الحربي
المحرك الرئيسي
يعمل بالوقود السائل للمحافظة على السرعة
المحرك النفاث
يعمل بالوقود الصلب
أقصى ارتفاع
15000 متر
أدنى ارتفاع
5 أمتار
المدى: من 120 إلى 300 كلم
الوزن: 3000 كلغ
الطول: 6.7 أمتار
السرعة: 750 م/ثانية
وزن الرأس الحربي: 200 كلغ
المصدر: RT
RT

الملحق رقم 2


صواريخ كاليبر الروسية
يوجد منها نسخ برية وبحرية وجوية
وتحمل موادا شديدة الانفجار والكثير من الشظايا
صواريخ 3M14
ألحقت أضرارا كبيرة بمستودعات للذخائر
ومصانع إنتاج الألغام والبنية التحتية
النفطية لتنظيم داعش في الرقة
تواري صواريخ كاليبر نظيرتها "توماهوك" الأميركية،
وتتميز بدقة إصابتها للأهداف رغم المدى الطويل الذي تبلغه
تُصدر روسيا نسخا من هذه
الصواريخ إلى الهند وفيتنام
المواصفات
صواريخ مجنحة بعيدة المدى
• في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر أطلقت روسيا حمولتها الجوية لاستهداف الإرهابيين في سوريا
• 7 تشرين الأول/ أكتوبر
4 سفن روسية تابعة لبحر قزوين
تطلق صاروخا من نوع 26 مجنحا كاليبر
أصابت هدفا 11 لداعش
• 8 كانون الأول/ ديسمبر
"روستوف على الدون"
الغواصة التابعة لأسطول البحر الأسود الروسي،
تطلق صواريخ على موقعين لداعش في الرقة وتصيبهما بدقة
المدى 2600 كلم
الطول 6.2 م
السرعة 240 كلم/ساعة
العرض 0.53 م
طول الجناحين 3 م
almayadeen.net • إنفوغراف

الملحق رقم 3 : من خطاب رئيس روسيا الاتحادية فلاديمير بوتين

Référence : **http://en.kremlin.ru**

Avec l'élection présidentielle. Peu importe qui est élu président, chaque citoyen russe et chacun d'entre nous doit être capable de voir ce qui se passe dans le monde, ce qui arrive autour de nous et à quels défis nous sommes confrontés ***Contenu intégral des deux heures de discours du président Poutine devant les corps constitués de la Fédération de Russie le 1er mars 2018***

avec l'élection présidentielle. Peu importe qui est élu président, chaque citoyen russe et chacun d'entre nous doit être capable de voir ce qui se passe dans le monde, ce qui arrive autour de nous et à quels défis nous sommes confrontés ***Contenu intégral des deux heures de discours du président Poutine devant les corps constitués de la Fédération de Russie le 1er mars 2018***

Citoyens de Russie, membres du Conseil de la Fédération et de la Douma d'État,

L'allocution d'aujourd'hui est un événement très spécial, tout comme l'époque dans laquelle nous vivons, où les choix que nous faisons et chaque mesure que nous prenons sont appelés à façonner l'avenir de notre pays pour les décennies à venir.

Collègues,

L'opération en Syrie a prouvé les capacités accrues des forces armées russes. Au cours des dernières années, beaucoup a été fait pour améliorer l'armée et la marine. Les forces armées ont maintenant 3,7 fois plus d'armes modernes. Plus de 300 nouvelles unités d'équipement ont été mises en service. Les troupes de missiles stratégiques ont reçu 80 nouveaux missiles balistiques intercontinentaux, 102 missiles balistiques lancés par des sous-marins et trois sous-marins nucléaires, de la classe *Borei*emportant des missiles balistiques. Douze régiments de missiles ont reçu le nouveau missile balistique intercontinental *Yars*. Le nombre de porteurs d'armes de haute précision à longue portée a été multiplié par 12, tandis que le nombre de missiles de croisière guidés a augmenté de plus de 30 fois. L'Armée de terre, les Forces aérospatiales et la Marine se sont également considérablement renforcées.

La Russie et le monde entier connaissent les noms de nos plus récents avions, sous-marins, armes antiaériennes, ainsi que les systèmes de missiles guidés terrestres, aéroportés et maritimes. Toutes ces armes sont à la pointe de la technologie. Un réseau de radars d'alerte pour avertir d'une attaque de missile a été créé le long du périmètre de la Russie (c'est très important). D'énormes lacunes sont apparues après la désintégration de l'URSS. Toutes ont été réparées.

Un bond en avant a été fait dans le développement d'avions sans pilote ; le centre de contrôle de la défense nationale a été créé ; et le commandement opérationnel de la zone maritime lointaine a été mis en place. Le nombre de membres des services professionnels a augmenté de 2,4 fois et la disponibilité de l'équipement dans les forces armées est passée de 70% à 95-100%. La longue file d'attente pour les logements permanents (des personnels) a été éliminée et la période d'attente a été réduite de 83%.

Maintenant, sur le problème de défense le plus important.

Je parlerai des plus nouveaux systèmes d'armes stratégiques que nous créons en réponse au retrait unilatéral des États-Unis d'Amérique du Traité antimissile balistique et du déploiement, en pratique, de leurs systèmes de défense antimissile aux États-Unis et au-delà de leurs frontières nationales.

Je voudrais faire un petit voyage dans le passé récent.

Fondamentalement, cette position, cette logique, à partir des réalités de cette période, est compréhensible, et nous sommes nous-mêmes à blâmer. Durant ces 15 années écoulées depuis le retrait des États-Unis du Traité sur les missiles anti-balistiques, nous avons constamment essayé de réengager le côté américain dans des discussions sérieuses, pour obtenir des arrangements dans la sphère de la stabilité stratégique**…**

Nous avons réussi à atteindre certains de ces objectifs. En 2010, la Russie et les États-Unis ont signé le nouveau traité START, contenant des mesures pour la réduction et la limitation des armes offensives stratégiques. Cependant, à la lumière des projets de construction d'un système mondial de missiles anti-balistiques, qui sont toujours en cours aujourd'hui, tous les accords signés dans le cadre du nouveau START commencent à être progressivement dévalués car pendant que le nombre de vecteurs porteurs et d'armes se réduit, l'une des parties, à savoir les États-Unis, s'autorise une croissance constante et incontrôlée du nombre de missiles anti-balistiques, améliore leur qualité et crée de nouvelles zones de lancement de missiles. Si nous ne faisons rien, cela aboutira finalement à la dévaluation complète du potentiel nucléaire de la Russie. Cela signifie que tous nos missiles pourraient tout simplement être interceptés.

… Laissez-moi rappeler que les États-Unis sont en train de créer un système de défense antimissile mondial, principalement pour contrer les armes stratégiques qui suivent des trajectoires balistiques. Ces armes forment l'épine

dorsale de nos forces de dissuasion nucléaire, tout comme chez les autres membres du club nucléaire**…**

En tant que telle, la Russie a développé et continue de perfectionner des systèmes hautement efficaces mais à prix modique pour vaincre la défense antimissile. Ils sont installés sur tous nos systèmes de missiles balistiques intercontinentaux.

En outre, nous nous sommes lancés dans le développement de la prochaine génération de missiles. Par exemple, le ministère de la Défense et les entreprises de l'industrie des missiles et de l'aérospatiale sont en phase active de test d'un nouveau système de missiles doté d'un lourd missile intercontinental. Nous l'avons appelé Sarmat.

Sarmat remplacera le système Voevoda fabriqué par l'URSS. Son immense pouvoir était universellement reconnu. Nos collègues étrangers lui ont même donné un nom assez menaçant (SS-18 Satan).

Cela dit, les capacités du missile Sarmat sont beaucoup plus grandes. Pesant plus de 200 tonnes, il a une phase de décollage courte, ce qui le rend plus difficile à intercepter pour les systèmes de défense antimissile. La portée du nouveau missile lourd, le nombre et la puissance de ses ogives sont plus importants que ceux de Voevoda. Sarmat sera équipé d'un large éventail de têtes nucléaires puissantes, y compris hypersoniques, et les moyens les plus modernes d'échapper à la défense antimissile. Le haut degré de protection des lanceurs de missiles et les capacités énergétiques importantes du système permettront de l'utiliser dans n'importe quelles conditions.

الملحق رقم 4

انظمة الصواريخ أس 400



© 2007 جميع الحقوق محفوظة.
وكالة "ريا نوفوستي" الرسمية الروسية

الملحق رقم 5


منظومة كاليبر الروسية لإطلاق الصواريخ المجنحة
غواصة روستوف على الدون
منصة إطلاق على سكة حديد
منصة إطلاق متنقلة على عربة M3KT-7930
سفينة حربية (فرقاطة)
منصة شحن حاويات
المنصات الحاملة لمنظومة كاليبر الصاروخية
3M-54E
3M-14E
91RE1
91RTE2
الصواريخ التي يمكن إطلاقها
المصدر: RT

الملحق رقم 6



الأسطول الروسي المتجه نحو الساحل السوري



فهرس المحتويات

مقــدمة .....1.....

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري لسلوك التدخل العسكري.....17

المبحث الأول: التدخل الدولي بين المفهوم الضيق والواسع وتميّزه عن العدوان. 17.....

المطلب الأول : الإيتمولوجية التاريخية لسلوك التدخل .....27.....

المطلب الثاني: تعريف التدخل العسكري .....29.....

المطلب الثالث : التدخل الدولي بين مشروعية المصالح السياسية والشرعية القانونية. 32.....

المبحث الثاني : التدخل العسكري بين النظريات والمقاربات في العلاقات الدولية. 40.....

المطلب الأول : التدخل العسكري من المنظور العقلاني. .....40.....

المطلب الثاني: التدخل العسكري من المنظور القانوني. .....44.....

المطلب الثالث: التدخل الدولي من المنظورالأخلاقي (المثالية). .....49.....

المبحث الثالث: المفاهيم الإستراتيجية والمقاربات الجيواستراتيجية في العلاقات الدولية. 53.....

المطلب الأول: المدخل الإيتمولوجي في أصل مصطلح الإستراتيجية. .54.....

المطلب الثاني: التعريف الإجرائي للإستراتيجية. .....56.....

المطلب الثالث : المفاهيم والمقاربات الجيوستراتيجية. .....63.....

المبحث الرابع : نماذج مقارباتية عن أسباب التدخلات العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة. 75

المطلب الأول : التدخل العسكري الروسي في الشيشان (1994– 1996) – (1999). 75.....

المطلب الثاني : التدخل العسكري الروسي في جورجيا 2008. .....79.....

المطلب الثالث: التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا 2014. .....86.....

الفصل الثاني: التحولات الإستراتيجية الروسية القومية اقليميا ودوليا.....96

المبحث الأول: التحولات السياسية في الفكر الإستراتيجي الروسي. ...97.....

المطلب الأول : سمات الفكر الإستراتيجي لروسيا الإتحادية. .....102.....

المطلب الثاني : توجهات السياسة الخارجية الروسية. .....111.....

المطلب الثالث : العقيدة العسكرية والأمن القومي الروسي. .....130.....

المبحث الثاني : الطاقة وأبعادها في الإستراتيجية الروسية. .....137.....

المطلب الأول : الشراكة الإستراتيجية الروسية في آسيا. .....139.....

المطلب الثاني : الشراكة الإقتصادية الروسية – الأوروبية. .....149.....

المطلب الثالث: التنافس الروسي– الأمريكي الإقليمي على مصادر الطاقة. 159

المبحث الثالث: روسيا إرهاصات مبدأ التوازن بعد حرب جورجيا 2008 167

المطلب الأول : عودة روسيا الى ساحة الدولية. .....168.....

المطلب الثاني : التحديات الأمنية الروسية في ظل توسع الحلف الاطلسي. 173

المطلب الثالث : تحديات الدرع الصاروخي والمأزق الامني بين روسيا وأمريكا. 181

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا.....195

المبحث الأول: سوريا والتحولات الجيوستراتيجية الدولية. .....196.....

المطلب الأول: الأهمية الجيو بولتيكية لسوريا في التوازنات والصراعات الدولية. 204

المطلب الثاني : الشراكة الروسية–السورية توافقات سياسية ومصالح جيواقتصادية. 211

المطلب الثالث : الدور الدولي الجديد لروسيا في البحر المتوسط. .....216....

المبحث الثاني: المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا. 223

المطلب الأول : المحددات الإقليمية والإقتصادية وأثرها على المصالح الروسية. 223

المطلب الثاني: أفاق التعاون العسكري الروسي – السوري. .....228.....

المطلب الثالث : المواقف الروسية تجاه الحراك العربي في سوريا. .....234.

المبحث الثالث: التقاطعات الإستراتيجية الإقليمية والدولية تجاه الأزمة السورية. 243

المطلب الأول : التوافقات الروسية الإيرانية في الأزمة السورية. .....245....

المطلب الثاني: توافق الفيتو الروسي الصيني في رسم الخارطة السياسية في سوريا 254

المطلب الثالث: التدخل العسكري الروسي في سوريا خيار استراتيجي. 259

الفصل الرابع: المصالح الإستراتيجية الروسية في سوريا.....276

المبحث الأول: المحددات الإستراتيجية الروسية بعد التدخل العسكري في سوريا. 277

المطلب الأول: الحفاظ على تواجدها التاريخي في الشرق الأوسط. 278

المطلب الثاني : تأمين الساحل السوري اقتصاديا وعسكريا. 286

المطلب الثالث: إستراتيجية التواجد العسكري الروسي الدائم في المياه الدافئة. 297

المبحث الثاني : أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا. 303

المطلب الأول: الأبعاد الجيوبولتيكية والطاقوية. 304

المطلب الثاني: الحفاظ على الصفقات الإقتصادية في الشرق الأوسط. 312

المطلب الثالث: روسيا وتحديات أمن الجغرافية السياسية السورية من التقسيم. 320

المبحث الثالث: أفاق التدخل العسكري الروسي وإنعكاسه على الأزمة السورية. 335

المطلب الأول: التقارب الروسي الأمريكي وانعكاسه على مسار التسوية السياسية في سوريا. 336

المطلب الثاني: إستمرار التوتر بين روسيا وأمريكا على المجال الحيوي السوري. 347

المطلب الثالث: مستقبل الطاقة في الشرق الأوسط بين التهدئة والصراع. 358

خاتمة 376

قائمة المصادر والمراجع 385

الملاحق..... 418

فهرس المحتويات..... 428